المنظمة العربية للترجمة

ماكس فيبر

الاقتصاد والمجتمع

الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات

السّيادة

ترجمة

محمد التركي

مكتبة الفكر الجديد

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

الاقتصاد والمجتمع

الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات

السيادة

مكتبة الفكر الجديد

لجنة العلوم الإنسانية والاجتماعية

هدى مقنّص (منسقةً)
سميّة الجرّاح
رجاء مكي
صالح أبو إصبع
الأب بولس وهبة

مكتبة الفكر الجديد

المنظمة العربية للترجمة

ماكس فيبر

الاقتصاد والمجتمع

الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية
والقوى المخلفات

السيادة

ترجمة
محمد التركي

مراجعة
فضل الله العميري

مكتبة الفكر الجديد

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
فيبر، ماكس
الاقتصاد والمجتمع: الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات (السيادة: المجلد الرابع)/ ماكس فيبر؛ ترجمة محمد التركي؛ مراجعة فضل الله العميري.
862 ص. - (علوم إنسانية واجتماعية)
بيبليوغرافيا: 853-856
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-614-434-070-7
1. النظم الاجتماعية. 2. الاقتصاد. أ. العنوان. ب. التركي، محمد (مترجم). ج. العميري، فضل الله (مراجع). د. السلسلة.
301

"الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات تتبناها المنظمة العربية للترجمة"

Weber, Max
Wirtschaft und Gesellschaft: Die Wirtschaft und die gesellschaftlichen Ordnungen und Mächte. Nachlaß (Herrschaft: Teilband 4)
© 2005 Mohr Siebeck Tübingen.

©جميع حقوق الترجمة العربية والنشر محفوظة حصراً لـ:

المنظمة العربية للترجمة

بناية "بيت النهضة"، شارع البصرة، ص. ب: 5996-113
الحمراء - بيروت 2090 1103- لبنان
هاتف: / (9611) 753024 - 753031 فاكس: (9611) 753032
e-mail: info@aot.org.lb - Web Site: http://www.aot.org.lb

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية
بناية "بيت النهضة"، شارع البصرة، ص. ب: 6001 - 113
الحمراء - بيروت 2407 2034 - لبنان
تلفون: (9611) 750086 - 750085 - 750084
برقياً: "مرعربي" - بيروت / فاكس: (9611) 750088
e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، أيار (مايو) 2015

المحتويات

مقـدمـة المتـرجـم 7

فيما يخصّ نشر "الاقتصاد والمجتمع" تعليمات عامّة من قبل ناشري

أعمال ماكس فيبر الكاملة 17

تصـــدير 31

ثبت للعلامات والاختصارات 35

مقـدّمـة 45

سوسيولوجيا السيادة في أعمال ماكس فيبر 101

حول إصدار هذا المجلّد 149

السيادة: تقـرير النشـر حول نشأة النص..... 175

السيادة 183

[البيروقراطية] تقـرير الإصدار حول نشأة النص..... 205

[البيروقراطية] 213

سيادة الأعيان/ الأمراء: تقـرير الإصدار حول نشأة النص 287

سلطة الأعيان 299

[الإقطـاعيـة] نظـام الإقطـاع: تقـرير النشر حول نشأة النص 415

[الإقطـاعيـة]أ 423

[الكاريزماتية] تقـرير النشـر حول نشأة النص..... 491

مكتبة الفكر الجديد

[الكاريزماتية] 497
[تحوير الكاريزما]: تقرير النشر حول نشأة النص 509
[تحوير الكاريزما] 517
[الحفاظ على الكاريزما] : تقرير النشر حول نشأة النص..... 567
[الحفاظ على الكاريزما] 573
الدولة والسلطة الدينية تقرير النشر فيما يخصّ نشأة النص..... 595
الدولة والسلطة الدينية 611

لواحق: جزء من المخطوط
حول "الدولة والسلطة الدينية"

نسخ المخطوط 707
مذكرات على الصفحات الخلفية للمخطوط 725

النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية

النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية : تقرير النشر فيما يتعلّق بنشأة النص..... 733

إشكاليات سوسيولوجيا الدولة

إشكاليات سوسيولوجيا الدولة [محاضرة ألقيت بمدينة فيينّا
في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917] 761
إشكاليات سوسيولوجيا الدولة: [تقرير الصحافة الحرّة الجديدة] 769
ثبت بأسماء الأعلام 775
الثبت التعريفي 803
ثبت المصطلحات 841
المراجع 853
الفهرس 857

مكتبة الفكر الجديد

مقدمة المترجم

نقـدّم فيما يلي للقارئ العربي أوّل ترجمة لنصّ السيادة للعـلاّمة ماكس فيبر المؤسّس لعلم الاجتماع (السوسيولوجيا) في ألمانيا في مستهلّ القرن العشرين. وقد جاءت هذه الترجمة نتيجة طلب تفضّل المركز العربي للترجمة مشكوراً بعرضه عليّ في إطار ترجمة أعمال ماكس فيبر بعد أن صدرت في طبعة نقدية منقحة في ألمانيا ونشر هذا النص كجزء رابع من المجلّد الثاني والعشرين من الأعمال الكاملة[1]. وأودّ أن أشير في البداية بأنّ اهتمامي بأعمال ماكس فيبر لم يكن حديث العهد، بل يعود إلى عقود مضت حين بادرت بدراسة علم الاجتماع إلى جانب مادّة الفلسفة في جامعة مونستر بألمانيا في السبعينات من القرن الماضي. وكان موضوع "السيادة" أحد المحاور التي تعرّضت لها في الامتحان الشفوي خلال مناقشة أطروحة الدكتوراه عام 1985 حيث حاولت تحديد هذا المفهوم بنماذجه المختلفة انطلاقاً من الواقع السياسي العربي ومقارنة نماذج السيادة الخالصة التي طرحها ماكس فيبر في مؤلّفه **الاقتصاد والمجتمع** (*Wirtschaft und Gesellschaft*) مع أنماط السيادة القائمة في دول المغرب العربي. كما عدت قبل سنوات مضت إلى دراسة أعمال ماكس فيبر من جديد قصد القيام بمقارنة بينها وبين كتابات عبد الوهّاب المسيري، والتي عرضتها في ندوة حول "الرؤية والمنهج عند

(1) Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft, Die Wirtschaft und die gesellschaftlichen Ordnungen und Mächte*, Hsg. von Edith Hanke in Zusammenarbeit mit Thomas Kroll Nachlaß, Teilband; 4 Herrschaft Gesamtasgabe (Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 2005), Bd. 22-4.

مكتبة الفكر الجديد

عبد الوهاب المسيري" جرت في القاهرة عام 2007[2]، أي قبل وفاة المفكر المصري بسنوات قليلة فقط.

ولئن كنت حينما قبلت عرض الترجمة واعياً تماماً الصعوبات الجمّة التي سأواجهها عند تناول هذا النص وترجمته إلى لغة الضاد، فإنّي قمت بهذه الخطوة وأنا على اقتناع بأنّنا في حاجة ملحّة للاطلاع على مثل هذا العمل القيّم في العالم العربي والذي صاغه المؤلّف قبل قرن تقريباً ولم ينشر إلّا بعد وفاته عام 1920، أي في أعقاب الحرب العالمية الأولى. ولا شكّ أنّ الترجمة جاءت في الوقت المناسب بعد أن سعى المفكرون العرب منذ عقود عدّة في البحث نظرياً ثمّ عملياً منذ "الربيع العربي" عن النمط الأقوم والأعدل لنظام السيّادة أو الحكم الذي يمكن أن يسود في عدد من البلدان العربية.

و كما ذكرت آنفاً، لم يكن البحث في مفهوم السيادة غريباً عن السّاحة العربية حتّى يترقب جواباً من خارج ثقافتها، فمنذ بداية النهضة العربية ظهرت أولى الأعمال التي اهتمّت بهذا الموضوع وتعدّدت[3]. وقد بادر زعماء الإصلاح أوّلاً بتناول هذه المسألة بعد أن أدركوا التدهور السياسي الذي آلت إليه الأمّة العربية تحت عهد الاستبداد العثماني المطلق لقرون عدّة. ومن أشهر المصلحين في هذا المجال يمكن ذكر رفاعة رافع الطهطاوي (1801- 1873) وجمال الدين الأفغاني (1838- 1897) وخير الدين باشا (1822- 1890) وعبد الرحمن الكواكبي (1854- 1902) وعلي عبد الرازق (1966 -1888) وغيرهم من الذين حاولوا بطرق مختلفة تطوير أنظمة الحكم في بلدانهم أو تغييرها وإصلاحها.

ويعتبر السؤال الذي طرحه شكيب أرسلان في مطلع القرن العشرين "لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدّم غيرهم؟" محور الإشكال الذي شغل بال المفكرين والسّاسة العرب منذ هجوم نابليون على مصر عام 1798 وبداية سيطرة الاستعمار الغربي على العديد من الأقطار العربية خلال القرن التاسع عشر وبعده، إذ أحدث

(2) محمد التركي، عبد الوهاب المسيري وماكس فيبر، "دراسة نموذجية مقارنة،" **أوراق فلسفية**، العدد 19 (2008)، ص 103-119.

(3) أحمد عبد السلام، **دراسات في مصطلح السياسة عند العرب** (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1978).

مكتبة الفكر الجديد

هذا التباين صدمة قويّة لدى العرب والمسلمين، وهو ما دفع زعماء الإصلاح إلى النظر في مسالك السيادة والبحث عن بدائل لها. كما شجّع السّاسة أمثال محمّد علي باشا (1769- 1849) حاكم مصر إلى إرسال الدفعات العلمية إلى أوروبا في مستهلّ القرن التاسع عشر قصد التعلّم والاطلاع على أنظمة الحكم هناك والعمل فعلاً على إدخال مصر في مسار العالم الحديث.

كان الطهطاوي الذي تخرّج من جامعة الأزهر أوّل من سافر على رأس دفعة من الطلبة المصريين إلى فرنسا، فتشبّع هناك بأفكار التنوير الفلسفي (مونتسكيو، فولتير وروسّو) وتحمّس كثيراً للقانون المدني الفرنسي الذي اقترح بعد عودته إلى مصر تبنّيه في عملية إصلاح السّلطة. وقد نشر الطهطاوي مذكرات إقامته بفرنسا في كتاب بعنوان **تخليص الإبريز في تلخيص باريز**[4]، كما تأثر كثيراً بكتاب مونتسكيو **روح الشرائع** (*De l'esprit des lois*) وأشرف على ترجمة مؤلّفه **تأملات في أسباب عظمة الرّومان وانحطاطهم** وغيره من الأعمال إلى العربية. ويرى حميد بن عزيزة أنّ لا أحد ينازع بأنّ "مؤلّف **تخليص الإبريز** هو أوّل أثر يعرّف القرّاء العرب بأنموذج حكم مخالف لما عهدوه، وأنّ ترجمة الميثاق الدستوري لسنة 1814، أو وصف أحداث ثورة 1830 والتعريف الدقيق بالتيارات السياسية السّائدة في فرنسا لا غاية منها إلّا إبراز المبدأ الذي تقوم عليه الدولة الحديثة، والذي يرى في الأمّة مصدر السلطات المحدّدة في الدستور، وهو ما يشرّع في نظره حقها في الثورة على الحاكم عندما يخلّ هذا الأخير بالميثاق الذي به التزم"[5]. فلا شكّ أنّ الطهطاوي شعر بأنّ هذا الطرح يتنافى مع التفويض الإلهي الذي قام عليه نظام الحكم في التاريخ الإسلامي، ولكنّه سعى إلى البحث عن بديل في السيادة يسمح للأمّة العربية والإسلامية استعادة سلطتها المفقودة من خلال المطالبة بالمشاركة السياسية في الحكم والتأكيد على واجب الحاكم الالتزام بشروط الدستور والعمل على تهذيب الشعب من أجل تحقيق استقامة الدولة بدون المساس فعلاً بمبادئ الشريعة الإسلامية وقيمها.

---

(4) رفاعة رافع الطهطاوي، **تخليص الإبريز في تلخيص باريز/ الديوان النفيس بديوان باريس** (القاهرة: دار التقدم، 1905).

(5) حميد بن عزيزة، "خطاب الحداثة في الفكر العربي المعاصر، الطهطاوي نموذجاً،" في: التنوير والتسامح وتجديد الفكر العربي، فعاليات الندوة المهداة إلى روح المفكر العربي هشام شرابي، قرطاج 2005، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، "بيت الحكمة" قرطاج 2007، ص 61 .

مكتبة الفكر الجديد

أمّا جمال الدين الأفغاني فكان من الدّعاة المتحمّسين إلى وحدة العالم الإسلامي ومناهضة الاستعمار الغربي الذي كان يعتبره أحد الأسباب لتراجع الأمة الإسلامية وتدهورها. غير أنّ أفكاره السياسية التي كان يحرّض فيها على وحدة الأمّة الإسلامية لمواجهة الغزو الغربي ومقاومته والتشبّث بقيم الإسلام الحنيف وأصوله، مقترحاً العودة إلى السّلف الصالح كمثال للحكم العادل، لم تجد صدى لدى السّاسة العرب والمسلمين الذين، بقدر ما احتفوا به واستقبلوه في بلاطهم، بقدر ما كانوا يخشونه ويطاردونه لمحاكمته[6].

هذا، وتوصّلت الدولة التونسية قبل تلك الفترة بقليل إلى الحصول تدريجياً على شبه استقلال ذاتي عن الباب العالي والسلطنة العثمانية، فعملت بعدها على تنمية علاقات متميّزة مع فرنسا منذ 1840[7]. وفي تلك المرحلة ظهرت شخصيات مرموقة ذات نزعة حداثية سعت إلى تقليص طابع الاستبداد على مستوى السيادة وإصلاح الإدارة ومؤسّساتها. ومن بين هذه الشخصيات تميّز كلّ من خير الدين التونسي وأحمد ابن أبي الضّياف بالانفتاح على فكر التنوير والرغبة في تغيير أساليب الحكم في البلاد. كان خير الدين قائداً عسكرياً اشتغل وزيراً آنذاك لدى الصّادق باي وسافر إلى عدد من الدول الأوروبية وتركيا فاطلع على أنظمة الحكم هناك وتأمّل في أسباب تقدّم الأمم وتأخرها ثمّ عاد مثل الطهطاوي ليحرّر كتاباً هو **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**[8] الذي يتضح من خلال عنوانه أنّ صاحبه يأمل هو الآخر في إصلاح النظام السياسي بتونس وإقرار نمط جديد من السيادة، خاصّة بعد فشل التجارب الأولى المتعلقة بالنظام الدستوري عام 1857 وإعلان عهد الأمان ثمّ التخلّي عن الدستور بعد "الثورة الفلاحية الشعبية بقيادة علي بن غذاهم" سنة 1864. ويبدو أنّ خير الدين قد استخلص العبرة من هذه الأحداث فاندفع "لتصميم برنامج إصلاحي واقعي ستمكّنه الظروف من إنجاز قسط وافر منه لمّا تقلّد الحكم من جديد ابتداء من سنة 1869 إلى سنة 1877"[9]. ويشير المحقق في كتاب **أقوم المسالك في معرفة أحوال**

---

(6) أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث** (القاهرة: دار الكتاب العربي، [د. ت.])، ص 102.

(7) رشيد بنزين، **المفكرون الجدد في الإسلام** (تونس: دار الجنوب للنشر، 2012)، ص 41.

(8) خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تمهيد وتحقيق منصف الشنوفي، الطبعة الثانية (تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، 2000).

(9) المصدر نفسه، ص 22.

مكتبة الفكر الجديد

الممالك إلى أنّ منطلق التفكير الإصلاحي لدى خير الدين قد "ركّز على قضية جوهرية وهي ضرورة الاقتباس من الغرب المتحضّر لا المستعمر وتسويغ ذلك شرعياً"[10] لأنّه كان مقتنعاً بأنّ الإصلاح السياسي لا يمكن أن يحدث من الخارج وإنّما من الداخل، وذلك بإحياء "القيم الإسلامية السرمدية كالشورى والحرّية والعدل"[11] التي حادت عنها السلطة فتحوّلت إلى حكم استبدادي مطلق أدّى إلى التأزّم المقفر والانهيار. وهو ما يؤكّده خير الدين نفسه في مقدّمة الكتاب حيث يقول: "والغرض من ذكر الوسائل التي وصلت الممالك الأوروباوية إلى ما هي عليه من المنعة والسلطة الدنيوية أن نتخيّر منها ما يكون بحالنا لائقاً، ولنصوص شريعتنا مساعداً وموافقاً، عسى أن نسترجع منه ما أخذ من أيدينا، ونخرج باستعماله من ورطات التفريط الموجود فينا، إلى غير ذلك ممّا تتشوّف فيه نفس الناظر في هذا الموضوع، المحتوي من الملاحظات النقلية والعقلية"[12]. ويمكن تلخيص مشروع خير الدين الإصلاحي في وجوب اعتماد التنظيمات المؤسّسة على العدل والحرّية واقتباس ما هو صالح للسيادة ممّا تضمّنته المعارف الغربية حول السياسة من وجوب المشاورة وتحديث الإدارة.

إلى جانب هؤلاء ينتسب عبد الرحمن الكواكبي إلى الجيل الثاني من مصلحي عصر النهضة، وقد برز كمعارض عنيد للاستبداد العثماني الذي كان فارضاً سطوته بشدّة على سوريا وكامل منطقة الشرق الأدنى. وللتعبير عن أفكاره لجأ الكواكبي إلى مصر حيث أقام في القاهرة وألف هناك كتابين في الفكر السياسي كان لهما وقع كبير على الوعي العربي آنذاك بضرورة مواجهة ظلم الاستبداد وقمعه في المنطقة. وهذان الكتابان هما **أمّ القرى** الذي تمثل فيه المؤلّف مجلساً لعلماء الدين في مكّة ناقشوا خلاله وضع العالم العربي والإسلامي باحثين عن حلّ للخروج من الأزمة، و**طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** الذي يشخص فيه صاحبه مفهوم الاستبداد ويعرض طبائعه وعلاقته بالدين والمجد والمال والعلم. ويعتبر الكواكبي أنّ "أشدّ مراتب الاستبداد التي يتعوّذ بها من الشيطان هي حكومة الفرد المطلق، الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز على سلطة دينية. ولنا أن نقول كلّما قلّ وصف من

(10) المصدر نفسه، ص 23.

(11) المصدر نفسه.

(12) المصدر نفسه، ص 97.

مكتبة الفكر الجديد

هذه الأوصاف خفّ الاستبداد إلى أن ينتهي بالحاكم المنتخب المؤقت المسؤول فعلاً. وكذلك يخفّ الاستبداد طبعاً كلّما قلّ عدد نفوس الرّعية وقلّ الارتباط بالأملاك الثابتة وقلّ التفاوت في الثروة وكلّما ترقى الشعب في المعارف"[13]. كما قام الكواكبي بالنقد الصريح لنظام السلطة العثمانية ونادى بتبنّي أساليب جديدة في الحكم تستند إلى دساتير ديمقراطية حديثة قوامها الحرّية وتقسيم السّلط.

غير أنّ الشخصية الأكثر تأثيراً على الساحة العربية في عشرينات القرن الماضي والتي أثارت ضجّة في الأوساط السياسية والدينية كانت بدون شك علي عبد الرازق الذي بيّن عام 1925 في كتابه **الإسلام وأصول الحكم** بأنّ إلغاء الخلافة من طرف مصطفى أتاتورك عام 1924 لا يؤثر حقاً في العلاقة القائمة منذ زمن طويل بين السياسة والدين أو بين الدنيوي والمقدّس وأنّ لا مانع للمسلمين أن يعطوا لأنفسهم أنماطاً للسيادة تكون أكثر تلاؤماً والعصر الذي يعيشون فيه. فهو يقول: "إنّ للمسلمين الحق في بناء قواعد ملكهم ونظام حكومتهم على أحدث ما أنتجت العقول البشرية وأمتن ما دلّت تجارب الأمم على أنّه خير أصول الحكم"[14]. وهذا يعني أنّ نهاية الخلافة لا تغير شيئاً في حياة الناس وفي علاقتهم بالدين والسلطة، وأنّ الخلافة إنّما هي خطّة سياسية بحتة. ويذكّر سميح مسعود وهو يعرض هذا الكتاب بأنّ أفكار علي عبد الرازق "التي ضرب فيها قصب السبق في توضيح المفهوم الصّحيح لأصول الحكم في الإسلام، وبيّن فيها أنّ الحاكم ليس ظلّ الله على الأرض، وأنّه لا أحد سلطانٌ على عقيدة أحد ولا سيطرة على إيمانه، وأنّ المسلمين كغيرهم من بني البشر أدرى بشؤون دنياهم، عليهم بناء السلطة المدنية الخاصّة بهم، على أسس تحقّق لهم العدل والحرّية والتقدّم واحترام الإنسان، وتحقيق المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، دون تمييز على أساس ديني أو عرقي أو قبلي أو طائفي".

إلّا أنّ جميع هذه الأطروحات التي قدّمها زعماء الإصلاح في هذا المجال بقيت في عرضها وتحاليلها حبيسة الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي الذي حاولت تشخيصه والسعي إلى تجاوزه. فهي لم ترتفع إلى المرتبة النظرية التجريدية المطلوبة التي تسمح لها بتأسيس مفاهيم جديدة قادرة على خلق البديل النظري الشامل. أمّا

(13) عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** (بيروت: دار الشروق، 2007).

(14) علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم** ([د. م.]: [د. ن.]، [د. ت.]).

مكتبة الفكر الجديد

ما عرضه ماكس فيبر في مؤلّفه حول "السيادة" ضمن العمل الكبير بعنوان **الاقتصاد والمجتمع** فيخالف تماماً، شكلاً ومضموناً، كلّ هذه المحاولات التي سبق ذكرها. فقد تمكّن من تأسيس "مفهوم اجتماعي واضح للسيادة" لم يجده هو الآخر لدى سابقيه من أهل الاختصاص وحاول تعريف نماذج السيادة الخالصة بغض النظر عن الظواهر التي يمكن أن تتجسّد فيها عبر التاريخ. وهو ما جعله ينفرد بعمله هذا عن بقيّة معاصريه من رجال الحقوق والمؤرخين وعلماء الاجتماع.

لا شكّ أنّ استعادة ماكس فيبر عربياً، وخاصّة من هذا المنظور، تتطلّب جهداً معرفياً سوسيولوجياً كبيراً. فعمليّة سبك المفاهيم واشتقاقها لغوياً ودلالياً تفترض التجديد على مستوى المفاهيم مع الحفاظ على المضمون الذي نحن بصدد تعريبه وترجمته بكلّ وفاء. وهو ما جعل معاناتنا مضنية في مواجهة النص. فقد بحثنا مثلاً عن المصطلح الأنسب لنقل المفهوم الألماني الذي استعمله ماكس فيبر لتحديد مصطلح "السيادة" والذي عبّر عنه بكلمة: (Herrschaft) التي تتضمّن عدداً من الدلالات مثل الهيمنة والسيطرة والسلطة والحكم. وقد اختار البعض مفهوم "السيطرة" لنقل كلمة (Herrschaft) الفيبرية التي أدّت ولا شكّ وظيفتها للتعبير عن أحد أشكال السلطة المقصودة من طرف ماكس فيبر، إلّا أنّ هذه العبارة تحمل دلالة سلبية تتمثل في العنف أو القهر الذي يصاحب دائماً مثل هذا الفعل السياسي، وهو ما حاول ماكس فيبر تجنبه في تحديده لهذا المفهوم بما أنّه كان يرغب في تأسيس مفهوم أشمل يشرّع للسلطة بصفة عقلانية ويقرّ بمشروعية الحكم أو السيادة، ولا يجعل من الإكراه والقهر أو العنف العنصر الطاغي عليها بإطلاق. فهو قد أشار في عدّة مواضع إلى هذه المسألة وبيّن مثلاً الفرق بين "السيادة بموجب توافق المصالح" و"السيادة بحكم السلطة".

و قد حُدت عن مفهوم السيطرة للتعبير عمّا يقصده ماكس فيبر باستعماله مصطلح (Herrschaft) فبحثت عن البديل بالعودة إلى "لسان العرب" لابن منظور وإلى معاجم الترجمة فوجدت أنّ المصطلح الأنسب هو "السيادة" الذي يوازي في اشتقاقه المفهوم الألماني الذي يعود إلى فعل (Herrschen) الذي يعني "ساد" و"حكم" و"تسلّط" و"سيطر على" إلخ. وإذا ما قارنّا مع "لسان العرب" فسنجد ما يطابق هذا المعنى حيث يقول ابن منظور: "و قد سادَهم، سُوداً وسَوددا وسيادة وسيدودة، واستادهم كسادهم، وسوّدهم هو، والمُسوَّد هو السّيد، والمَسُود الذي

مكتبة الفكر الجديد

ساده غيره. وفي حديث قيس ابن عاصم: اتقوا الله وسوّدوا أكبركم. والسيّد يطلق على الربّ والمالك، والشريف والفاضل، والكريم والحليم، ومحتمل أذى قومه، والزّوج، والرئيس والمقدّم، وأصله من ساد، يسود فهو سيّد. (...) قال شُميل: السيّد الذي فاق غيره بالعقل والمال والدّفع والنّفع، المعطى ماله في حقوقه، المعين بنفسه. وقال عكرمة: السيّد الذي لا يغلبه غضبه. وقال أبو خيرة: سمّي سيّداً لأنّه يسود سواد الناس، أي عظمهم، وجعل النبيّ السيادة للذي ساد الخلق أجمعين، وساد قومه يسودهم سيادة وسوداً، فهو سيّد وهم سادة"[15].

انطلاقاً من هذه التوضيحات يتجلّى أنّ مفهوم "السيادة" الذي اخترته لتعريب كلمة (Herrschaft) ينطبق تماماً على ما قصده ماكس فيبر من أنّ السيادة هي نمط من السلطة أو الحكم الذي لا يخضع إلى الإكراه أو القوّة والعنف فحسب بل يفترض أن تكون العلاقة بين الحاكم والمحكوم تتسم بالشرعية وأنّ الأسباب التي تتحكّم فيها متعددة مثل المنفعة والعرف والطاعة والانبهار والنفوذ والخوف. فكلّ هذه الأسباب تتراوح بين الإيجاب والسّلب وتُحدّد هي الأخرى العلاقة من قبل الطرفين بحيث تجعلها معقّدة جدّاً ولا تقف عند تمثل معيّن أو معنى واحد. وما يؤكّد على ذلك هو تعدّد التعريفات لمفهومي السلطة والسيادة من طرف معاصري ماكس فيبر الذين سعوا قبله إلى توضيح دلالات هذين المصطلحين وتحديدهما سواء من منظور قانوني بحت أم من وجهات نظر فلسفية وسياسية واجتماعية متباينة. وكما جاء في مقدمة النشر، فإنّ ماكس فيبر تابع هذا السّجال عن كثب واستفاد من نتائجه التي وظفها في عمله هذا حيث استقطب كلّ المعطيات التي وجدها في مراجع معاصريه فنقد بعضها واستوعب بعضها الآخر الذي كان يتلائم وأفكاره حول هذا الموضوع.

كما أنّي حافظت على مصطلح "السوسيولوجيا" الذي كان مفهوماً جديداً بالنسبة لماكس فيبر ارتآه هو للتعبير عن المجال الذي كان بصدد تأسيسه، ولم أستعمل مفهوم "علم الاجتماع" الذي أصبح متداولاً لدينا في العالم العربي. فهذا الاختيار مرتبط فعلاً بإطار البحث الفيبري الذي يضمّ عدداً من الحقول المعرفية مثل "سوسيولوجيا الحقّ" و"سوسيولوجيا السياسة" و"سوسيولوجيا الأنظمة الاجتماعية"... إلخ. وهذا ما دفعني إلى تبنّي المصطلح بخصوص فيبر. وكذا الحال بالنسبة لكلمة "هلّيني" التي

(15) ابن منظور، **لسان العرب** (القاهرة: دار المعارف، [د. ت.])، ص 2144.

مكتبة الفكر الجديد

حافظت عليها لأنّ فيبر استعملها للحديث عن الحضارة اليونانية القديمة وحبّذها على لفظ "يوناني" الذي وظّفه لما هو حديث.

لا أودّ التعمّق أكثر في هذا الموضوع، فمقدّمة النشر أحاطت بجوانب مختلفة من تطوّر مفهوم السيادة في مستهلّ القرن العشرين وبالسّجال الذي جرى آنذاك بين ماكس فيبر ومعاصريه من رجال القانون والسّياسة وعلماء الاجتماع الذين اهتمّوا بهذا الإشكال بحثاً عن التحديد الأقوم لنموذج السيادة الذي يمكن التشريع له بصفة عقلانية. ولئن تعدّدت النماذج واختلفت، فإنّ ماكس فيبر تمكّن حقاً من تحليلها وسبر أغوارها وتجريدها ثمّ حصرها في نماذج ثلاثة خالصة وهي: السيادة البيروقراطية والسيادة التقليدية بمختلف أنواعها والسيادة الكاريزماتية. فمن خلال هذا التقسيم يتيسّر للقارئ التعرّف على أنماط السيادة في إطارها المفهومي الخالص ثمّ السّعي إلى وضعها على محكّ التجربة حيث يمكن مقارنتها بالواقع السياسي والاجتماعي لاستخلاص النتائج التي قد تسفر عنها هذه التجربة. وإذ نضع هذه الترجمة بعد قرن من الصّياغة الأولى لهذا العمل وبعد قرن ونصف من ميلاد ماكس فيبر في أيدي القراء العرب، فإنّنا نأمل أن تكون مبادرة طيبة لمواصلة البحث عن أقوم المسالك في تدبير شؤون الممالك في العالم العربي.

وختاماً أشكر المنظمة العربية للترجمة الذي أتاح لي الفرصة للعودة إلى مؤلّفات ماكس فيبر من جديد وتناولها بتروٍ وعمقٍ كبيرين، وإشراكي في ترجمة الجزء الأكثر اهتماماً حالياً بالنسبة للقارئ العربي من بين أعماله الكاملة.

محمد التركي

مكتبة الفكر الجديد

فيما يخصّ نشر "الاقتصاد والمجتمع"
تعليمات عامّة من قبل ناشري
أعمال ماكس فيبر الكاملة

يجد ناشرو **الاقتصاد والمجتمع** في إطار الأعمال الكاملة لماكس فيبر أنفسهم أمام مخزون وافر ومعقّد يمثل خلاصة عمل لم يكتمل بعد لمرحلة خلق وإبداع عاشها ماكس فيبر طوال عشر سنوات. ومنذ زمن طويل يدور سجال متناقض بعض الشيء حول نشأة النصوص المخلّفة وتسلسلها و"فكرة المشروع"، ولكن بدون أن توجد أجوبة واضحة على الأسئلة الباقية مطروحة. مع العلم أنّه لم ترد خطّة نهائية من قبل ماكس فيبر وأنّ النصوص المخلّفة كانت في حالة شذرات بالنسبة لجزء منها. أمّا الطبعات التي دعّمتها ماريانا فيبر وراجعها جوهانس فينكلمان (Johannes Winckelmann) فقد أدّت رغم تباين ترتيب النصوص إلى وضع مؤلّف حَدّد فيما بعد تاريخ تقبّلها. وأمام هذا الوضع الصّعب استوجب على ناشري أعمال ماكس فيبر الكاملة أخذ جملة من القرارات يقع توضيحها باختصار في الآتي:

تاريخ العمل الرئيسي

حينما قبل ماكس فيبر في مستهلّ عام 1909 عرض بول سيبيك (Paul Siebeck) المتمثل في إدارة التحرير لإصدار **قاموس/ مرجع الاقتصاد السياسي**، بدأ هو الآخر مشروعاً انشغل به حتى وافاه الأجل. وكمنسّق للقاموس/ المرجع، سعى فيبر مع بول سيبيك إلى ترتيب الموادّ وجلب المشاركين وتنسيق البحوث/

مكتبة الفكر الجديد

المساهمات وكذلك الضغط على المؤلّفين لإنجازها. أمّا كمؤلّف، فقد اشتغل أكثر من عشر سنوات على تحرير مساهمته الخاصّة. وفي "المخطّط لتقسيم المواد"[1] الذي وضعه لـ **قاموس/ مرجع الاقتصاد السياسي** بتاريخ أيار/ مايو 1910 سجّل اسمه بالنسبة لعدد من المقالات، وبالخصوص لفصل "الاقتصاد والمجتمع". هذه المساهمة كانت مقرّرة بالنسبة للباب الثالث من الكتاب الأوّل حيث كان يتعيّن عرض كلّ من الطبيعة والتقنية والمجتمع كعوامل ضرورية في إطار الاقتصاد. وبالنسبة لمساهمته اختار فيبر ثلاثة مجالات محورية:

" أ) الاقتصاد والحقّ (1. علاقة مبدئيّة، 2. مراحل تطوّر الوضع الحالي).

ب) الاقتصاد والفئات الاجتماعية (رابطة عائلية وطائفية، هيئات وطبقات، الدولة).

ت) الاقتصاد والثقافة (نقد المادّية التاريخية)".

كان من المقرّر أن تكون هذه المساهمة المحدودة من حيث المضمون والحجم جاهزة في التاريخ المحدّد لإيداعها – أوّلاً في خريف عام 1911، ثمّ في تموز/ يوليو 1912. وكان هذا هو المنطلق لمشروع **الاقتصاد والمجتمع**. وبما أنّ أغلب المؤلّفين لم يتقيّدوا حتى بخريف 1912 كأجل لتسليم مقالاتهم، تأجّلت بداية الطبع في آخر المطاف إلى صيف 1914. وإلى ذلك التاريخ حدّد أيضاً عنوان القاموس/ المرجع: **مختصر الاقتصاد الاجتماعي** (*Grundriß der Sozialökonomik*) (GdS) . وبذلك يتحتّم تفادي أيّ تصوّر للتواصل بين المرجع الجديد **وقاموس الاقتصاد السياسي** الذي أصدره غوستاف فون شونبرغ (Gustav von Schönberg) من عام 1822 إلى 1896 ونشر في أربع طبعات من طرف بول سيبيك في Verlag der H. Laupp'schen Buchhandlung.

قدّم المجلّد الأول **لمختصر الاقتصاد الاجتماعي** GdS عام 1914 بـ"تصدير"

---

(1) طبع كملحق في الأعمال الكاملة II / 6 (MWG II/ 6) لماكس فيبر:
Max Weber, *Briefe 1909-1910* (Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 1994), S.766-774,

وبإضافات خطّية في: Johannes Winckelmann, *Max Webers hinterlassenes Hauptwerk: Die Wirtschaft und die gesellschaftlichen Ordnungen und Mächte. Entstehung und gedanklicher Aufbau* (Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 1986), S.151-155.

مكتبة الفكر الجديد

و"تبويب العمل بأكمله". وهذه التبويب يختلف كثيراً عن "مخطّط تقسيم المواد" لعام 1910 ويذكر التحويرات التي طرأت على فهرس المؤلّف كاملاً. فقد سلّم فيبر عدّة مساهمات كان قد سجلها أوّلاً لنفسه إلى مؤلّفين آخرين وركّز جلّ اهتمامه على بحث موسّع جدّاً في الباب الثالث "الاقتصاد والمجتمع" من الكتاب الأوّل **أسس الاقتصاد**. ونجد في "تبويب العمل بأكمله" بالنسبة لهذه المساهمة الفهرس الآتي:

1. مقولات الأنظمة الاجتماعية. اقتصاد وحقّ في علاقتهما المبدئيّة. العلاقات الاقتصادية للرّوابط عموماً.

2. الجماعة المنزلية، المنزل (أويكوس) والمعمل/ المصنع.

3. رابطة الجوار، العشيرة، الدائرة/ الطائفة.

4. علاقات الجماعات العرقية.

5. الجماعات/ الطوائف الدينية. التحديد الطبقي للأديان؛ أديان الحضارة وعقيدة الاقتصاد.

6. الشراكة/ الجمعنة في السّوق.

7. الرّابطة السياسية. ظروف تطوّر الحقّ. هيئات، طبقات، أحزاب. الوطن.

8. السيادة: أ) النماذج الثلاثة للسيادة الشرعية، ب) السيادة السياسية والدينية، ج) السيادة غير الشرعية. نمذجة المدن، د) تطوّر الدولة الحديثة، ذ) الأحزاب السياسية الحديثة"[2].

هذا التصوّر الأوسع مقارنة بـ"خطّة تقسيم الموادّ" قد سبق أن أشار إليه ماكس فيبر في رسالة بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر1913 إلى الناشر بول سيبيك. وقد ذكر فيها أنّه "أنجز نظرية سوسيولوجية متكاملة وعرضاً يربط جميع أشكال الجماعات الكبرى بالاقتصاد: بدءاً بالعائلة والجماعة المنزلية حتىّ "المؤسّسة"، فالعشيرة، الجماعة العرقية، فالدين (بما في ذلك جميع الأديان الكبرى على سطح الأرض: سوسيولوجيا

(2) "مقدمة العمل بأكمله" مع تحديد المضمون انطلاقاً من مساهمة فيبر المطبوعة في: GdS, Abt.I (Tübingen: J.C.B.Mohr (Paul Siebeck), 1914), S. Xf,

وكذلك في: Winckelmann, *Max Webers hinterlassenes Hauptwerk*, S.202f.

مكتبة الفكر الجديد

نظريات الخلاص والأخلاق الدينية، – فما قام به أنطوني فون ترولش (Anton von Troeltsch) يطبّق الآن على جميع الأديان، ولكن بصورةٍ أكثر اقتضاب)، وأخيراً نظرية سوسيولوجية شاملة للدولة وللسيادة. وأسمح لنفسي أن أزعم بأنّه لا يوجد قطعاً ما يشابهها، وحتّى ما يماثلها أيضاً"[3]. وكان هذا التصوّر المتباين نتيجة للمرحلة الإبداعية الواقعة بين 1912 ونهاية 1913، وخصوصاً مرحلة تأسيس النماذج الثلاثة للسيادة الشرعية والدراسات حول إيتيقا الاقتصاد وديانات العالم. وكان فيبر يرغب بإنهاء صياغة مساهمته في حدود موفّى عام 1914 ونشرها عام 1915. لكن مع اندلاع الحرب العالمية الأولى لم تكن الصياغة جاهزة تماماً للطبع رغم أنّ التعمّق في البحث أخذ شوطاً هامّاً نسبياً حسب ما جاء في الرسالة التي بعثها إلى بول سيبيك. وتبيّن الأعمال المخلّفة أنّ ماكس فيبر قد توسّع من جديد في بحثه كثيراً حين أعلنت الحرب وانقطع بعدها عن العمل. وهذا ينطبق خصوصاً على "سوسيولوجيا الحقّ" التي يفترض أن تكون فصلاً من الباب حول الرابطة السياسية حسب "التقسيم للمؤلّف بأكمله". ولئن عاد ماكس فيبر عامي 1917 و1918 عدّة مرات إلى مواضيع من مساهماته في المختصر بالنسبة لمحاضراته ومقالاته[4]، فلم ينصرف بصفة مكثفة إلى بحثه حول **مختصر الاقتصاد الاجتماعي** إلّا عام 1919. وانطلاقاً من الفصول التي أودعت عام 1920 للطبع يمكن الاستنتاج من أنّه لم يتّبع إذن تقسيم العناصر/ الفهرس الذي وضعه عام 1914.

كانت لدى فيبر في السنوات التي انقضت بين عامي 1910 و1920 مخطّطات مختلفة بالنسبة لمساهمته التي بادر بها تحت عنوان **الاقتصاد والمجتمع**. فقد عوّض الخطّة الأولى التي نص عليها عام 1910 في "مخطّط تقسيم الموادّ" بخطّة جديدة

---

(3) رسالة إلى بول سيبيك بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913،
MWG II/ 8, S. 448-450, Zitat: S. 449f.

(4) هذا ما حدث في محاضرة قدّمت في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 في فينّا لم يرد عنها سوى تقرير صحافي، وكذلك في درسه في فينّا عام 1918 خلال السداسية الصيفية تحت عنوان "نقد إيجابي لتصوّر التاريخ المادي". كما عالج فيبر في سلسلة من المقالات لجريدة **فرنكفورت** (*Frankfurter Zeitung*) نشرت من شهر نيسان/ أبريل إلى حزيران/ يونيو 1917 ثمّ أعيد نشرها فيما بعد بصفة منفصلة تحت عنوان "البرلمان والحكومة في ألمانيا المنظمة من جديد" (MWG I/ 15, S. 432-596) مواضيع أعلن عنها في "مقدّمة المؤلّف بأكمله" عام 1914 تحت العنوانين "تطوّر الدولة الحديثة" و"الأحزاب السياسية الحديثة".

مكتبة الفكر الجديد

وضعها ضمن "تبويب العمل بأكمله" في 2 من حزيران/ يونيو 1914. وفي هذه الخطّة الثانية لم تتلاءم البحوث الوافية حول "سوسيولوجيا الدين" و"سوسيولوجيا الحقّ" و"المدينة" التي كانت جاهزة عند اندلاع الحرب عام 1914 إلّا نسبيّاً. وفي عامي 1919 و1920 بادر من جديد مرّة أخرى. فدفع ثلاثة فصول إلى الطبع، أمّا الرّابع فبقي غير مكتملٍ، وليس هناك إلّا إشارات عامّة جدّاً فيما يخصّ مواصلة البحث المقصود. ولذا فإنّ صياغة **الاقتصاد والمجتمع** التي قدّمها كلّ من ماريانا فيبر وجوهانس فينكلمان تضمّنت نصوصاً من مسار طويل للبحث طرأت على تخطيطه وكيفية عرضه تغييرات عدّة.

وبعد وفاة ماكس فيبر، سرعان ما وضعت ماريانا فيبر نفسها بكلّ قواها في خدمة عمل زوجها. فقامت في نفس الوقت بطبع "مجموعة المقالات حول سوسيولوجيا الدين" و"مجموعة الكتابات السياسية" التي وقع نشرها عامي 1920 و1921، وحاولت مواصلة **الاقتصاد والمجتمع**. فقد ألحقت عامي 1921 و1922 إلى الإيداع الأوّل الذي دفعه ماكس فيبر للطبع ثلاثة أجزاء أخرى من المخطوطات المخلفة. وفصلت عن هذه "سوسيولوجيا الموسيقى" والبحث حول "المدينة" ومقال "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" التي أمرت بطبعها في موضع آخر[5]. أمّا بقيّة المخطوطات، فقد افترضت أنّها مرتبطة بعمل فيبر حول **الاقتصاد والمجتمع** باستثناء عدد منها. وكما قالت، فإنّ إصدار الكتابات المخلّفة أفرزت "بالطبع عن بعض الصعوبات. فلم يكن هناك مخطّطٌ بالنسبة للبنية الكاملة للعمل. فالمخطّط الأصلي المرسوم في ص X وXI من الجزء الأول من **مختصر الاقتصاد الاجتماعي**[6] قدّم من ناحية بعض المعطيات، ولكن وقع التخلّي عنه في نقاط جوهرية. ولذا وجب البتّ في تسلسل الأبواب من طرف صاحبة الإصدار ومعاونها. فبعض الفصول كانت غير مكتملة ووجب الحفاظ عليها كما هي. أمّا فهرس الأبواب، فلم يكن

---

(5) Max Weber: *Die rationalen und soziologischen Grundlagen der Musik,* Mit einer Einleitung von Th. Kroyer (München: Drei Masken Verlag, 1921) (MWG I/14); "Die Stadt. Eine soziologische Untersuchung," *Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik*, 47 Band, Heft 3 (1921), S. 621-772 (MWG I/22-5), und "Die drei reinen Typen der legitimen Herrschaft," *Preußischen Jahrbüchern*, Band 187, Heft 1 (1922), S.1-12 (MWG I/22 – 4).

(6) المقصود هو"تبويب العمل بأكمله" عام 1914.

مكتبة الفكر الجديد

مرسوماً إلّا بالنسبة لـ "سوسيولوجيا الحقّ"[7]. وبالتعاون مع ملشيور باليي نشرت ماريانا فيبر عامي 1921 و1922 العمل بأكمله، وقسّمته إلى ثلاثة أجزاء أعطت لكلّ واحد منها عنواناً وأضافت إليه "المدينة". وكانت متيقّنة أنّ ذلك يتطابق ومقصود زوجها فيما يخصّ مشروع **الاقتصاد والمجتمع**. ولئن لم تتجاهل الفارق بين ما كتب عام 1920/ 1919 والمخطوطات القديمة، فإنّها كانت تعتقد بأنّ هناك علاقة بين المرحلتين تشرّع لجمع النصوص المختلفة في كتاب واحد. ورأت في النص المصاغ من جديد عامي 1919 و1920 الذي سلّم في الإيداع الأوّل للطبع الجزء "المنسّق" و"المجرّد" من الكتاب الذي يليه حسب رأيها جزء "محسوس"، "أكثر وصفاً". وعبّرت في التصدير بتاريخ تشرين الأول/ أكتوبر 1921 مفاده: "في حين أنّ الجزء الأوّل المجرّد تضمّن أيضاً أمثلة تاريخية وظفت بالخصوص كوسائل لتوضيح المفاهيم، ظهرت على عكس ذلك إذن المفاهيم النموذجية الخالصة في خدمة التداخل المفهومي بين سلاسل الأحداث التاريخية العالمية والمنشآت الحكومية والتطوّرات"[8].

وعلى هذا القرار الأساسي يرتكز منذ 1922 شكل العمل الوارد من ماكس فيبر حول **الاقتصاد والمجتمع**. وعليه ينبني تاريخ نقد العمل وترجماته إلى لغات أخرى. وحتّى جوهانس فينكلمان تبنّى هذا التصوّر. فمن خلال التحويرات والإضافات التي ألحقها بالطبعتين الرابعة والخامسة إلى **الاقتصاد والمجتمع** (1956 و1972) كان يعتقد أنّه اقترب ممّا قصده فيبر أكثر من ماريانا فيبر، إذ كان يريد "تحقيق إعادة تركيب أمين لجملة أفكار الكاتب الموضوعة تحت التصرّف" والتي يمكن بفضلها "تهيئة التبويب الباطني لمادّة نص ماكس فيبر ذاته" ومن ثمّ إعادة بناء الإنجاز الكبير "حسب الشكل المقصود والمهيّأ من قبل ماكس فيبر"[9]. فمجهودات جوهانس فينكلمان التي ترمي إلى جعل من **الاقتصاد والمجتمع** عملاً متكاملاً ومنسجماً داخلياً، كانت منذ البداية موضوع اختلاف ولا تلبّي المطالب المفروضة على طبعة تاريخية – نقدية. بل إنّ محاولاته تقود أيضاً إلى الوضع أنّ الطبعات المختلفة لـ **الاقتصاد والمجتمع** تظهر تباينات كبيرة جدّاً حسب جرد النصوص وتنظيمها. هكذا يوجد البحث حول "المدينة" والفصول

---

(7) انظر تصدير الطبعة الأولى من **الاقتصاد والمجتمع** في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1921؛ أعيد نسخه في جميع الطبعات اللاحقة.

(8) هذا التصدير وقع تسخه في جميع الطبعات من **الاقتصاد والمجتمع**.

(9) انظر:

Winckelmann, *Max Webers hinterlassenes Hauptwerk*, S. 3.

مكتبة الفكر الجديد

المتعلقة بـ "الاقتصاد والأنظمة" و"الجماعات السياسية" و"الوطن" و"الطبقة، الهيئة، الأحزاب" في طبعة ماريانا فيبر في موضع آخر مغاير لطبعة جوهانس فينكلمان، بغضّ النظر عن أنّ الفصل الجديد المحرّر من طرفه حول "المؤسّسة العقلانية للدولة والأحزاب السياسية الحديثة والبرلمانات (سوسيولوجيا الدولة)" ليس نصّاً حقيقياً لفيبر وإنّما هو نص مصطنع. أخيراً ألحقت ماريانا فيبر البحث حول "الأسس العقلانية والسوسيولوجية للموسيقى" كملحق للطبعة الثانية، وهو ما تراجع عنه جوهانس فينكلمان في الطبع الخامسة. كما أنّ هناك تباينات كبيرة لدى عناوين "الأجزاء" والفصول والفقرات. وأغلبية هذه العناوين والفقرات لم تكن مرخّصة من قبل ماكس فيبر، بل أضيفت من طرف المصدرين حسب وجهات نظر مختلفة.

بالنسبة للطبعات السّابقة لـ **الاقتصاد والمجتمع** يتعلّق الأمر بتأليفات مختلفة لمجموعات متنوّعة من النصوص تعود إلى ثلاث مراحل من التنقيح على الأقلّ. وانتهت المرحلة الأخيرة إلى الصياغة التي أودعها ماكس فيبر بحدّ ذاته للطبع كأوّل جزء من مساهمته في **مختصر الاقتصاد الاجتماعي**. وتعود إلى المرحلة الثانية من التأليف تلك النصوص التي هيّأها بالخصوص فيما بين 1912 ومنتصف 1914 للنشر المقرّر عام 1915. أمّا المرحلة المبكّرة من الإعداد فتمثلها نصوص صيغت فيما بين 1909 و1912 والتي تضمّ أيضاً المقال المنشور عام 1913 "حول بعض مقولات سوسيولوجيا الفهم"[10]. هذه النصوص المبكّرة يصعب الآن تحديدها بما أنّه لم ترد لنا المخطوطات. إضافة إلى ذلك من المحتمل أن تكون أغلبها قد أعيدت صياغتها بالنسبة للنشر المقرّر عام 1915 ولا يمكن اليوم التعرّف بها بالتفصيل. أمّا النصوص التي وجدت في التّركة، فهي تظهر حالة متباينة جدّاً من التأليف. فنجد مثلاً الصياغة الأولى من "سوسيولوجيا الحقّ" التي وردت لنا منها نسخة مرقونة قد وقع تنقيحها من قبل فيبر، في حين أنّ هناك نصوصاً أخرى غير مكتملة ووردت غير منقحة. وبهذا الشكل لا يمكن أن يرسل ماكس فيبر هذه الكمّية من النصوص المخلّفة إلى الطبع.

---

(10) نشر أوّلاً في مجلّة لوغوس (*Logos*)

"Internationale Zeitschrift für Philosophie der Kultur," *Logos*, Band 4, Heft 3 (1913), S. 253-294.

ولاحقاً في:

Max Weber, *Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre* (Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 1922), S.403-450 (MWG I/12).

مكتبة الفكر الجديد

تستند طبعة الأعمال الكاملة لماكس فيبر إلى المخطوطات المخلّفة والنصوص المرقونة لفصل "الاقتصاد والأنظمة" وكذلك البنود §§ 1- 7 من "سوسيولوجيا الحقّ". وهذا النص الأخير وقع التحقيق فيه من طرف ماكس فيبر بخطّ يده وإتمامه بأوراق إضافية مخطوطة باليد وتتعلّق بالبنود §§ 1- 6 مع العناوين المطابقة لها والفهرس. إلى جانب ذلك، عثر عام 1996 على مخطوط يحتوي على ستّ صفحات تتعلّق بفصل "الدولة والسلطة الدينية". وإجمالاً تستند الطبعة القديمة للنصوص المنشورة من **الاقتصاد والمجتمع** بعد وفاة ماكس فيبر في أكثر من خمسها إلى نصوص محققة عن طريق المخطوطات أو النصوص المرقونة. ويمكن توثيق المسار لوضع الدفعة الأولى من نصوص **الاقتصاد والمجتمع** إلى الطبع من قبل ماكس فيبر من خلال النسخة التجريبية للطبع التي خلفها ماكس فيبر وتعود إلى ربيع عام 1920.

مخطّط النشر

تقدم الطبعة التاريخية – النقدية نصوصاً في شكلها المخلّف. ويتعهّد الناشرون على تبنّي هذه القاعدة. فهم لا يرغبون في إعادة بناء عمل ماكس فيبر الرئيسي غير المكتمل ومن ثمّ إعطاء تصوّر متداول في تاريخ النقد لكتاب منسجم في ذاته، بل يفصلون أوّلاً بين النص الذي أرسله فيبر إلى الطبع والنصوص التي وجدت في تركته. وطبقاً لذلك سيقع نشر النصوص المخلّفة في مجلّد الأعمال الكاملة MWG I/22 بأجزائه MWG I/22-1 إلى MWG/22-6 وطبع نصوص الإيداع الأوّل من **الاقتصاد والمجتمع** المهيّأة للطبع خلال 1920/ 1919 في مجلّد الأعمال الكاملة MWG I/23. وبذلك يقع تمييز الصياغة المرخّصة من قبل فيبر عن النصوص السّابقة بصفة واضحة. وهكذا سيبرز كلّ من الترابط المتباين بالنسبة لنشأة النص وتحوّل الفكرة والجهاز المفهومي. وحتى المضاعفة في وصف نماذج السيادة والطبقات والهيئات التي توجد في مخزوني النصوص تصبح جليّة. فطبعة المجلّد MWG I/23 تخصّ النص غير الكامل ولكن المرخّص له من قبل فيبر للنشر، في حين أنّ طبعة المجلّد MWG I/22 تتعلّق بنصوص تعود إلى مراحل عمل مختلفة ودرجات متعدّدة من المراجعة بقيت إلى حدّ ما متجزّئة ولم يصل ماكس فيبر إلى قرار نهائي بالنسبة لترتيبها. وبالمناسبة، فإنّ هذه المخطوطات تفتقد أيضاً إلى بداية. فالمقدّمة النسقيّة المقرّرة على ما يبدو لصياغة 1912 وقع حلّها بعد نشر "البحث في المقولات" على حدة ولم يحصل تعويضها. وكلا المجلّدين يحمل عنوان **الاقتصاد والمجتمع** مع إضافات خاصّة توثق الترابط الموضوعي بين النصوص القديمة والحديثة.

مكتبة الفكر الجديد

وفيما يلي وصف قصير لترتيب الطبعة. فالمسائل المختصّة بنشر المجلّد سيقع التعرّض لها في مقدّمات مختلف المجلّدات وأجزائها. أمّا تاريخ تطوّر **قاموس/ مرجع الاقتصاد السياسي**، المعروف فيما بعد بـ **مختصر الاقتصاد الاجتماعي**، وكذلك المساهمات التابعة له فسيقع عرضها بصفة منفردة في المجلّد MWG I/22-6. وهناك ستنشر أيضاً الوثائق الخاصّة به.

المجلّد *MWG I/22*

يضمّ المجلّد MWG I/22 الكتابات المختلفة التي ألّفت في إطار **الاقتصاد والمجتمع**. ووقع فصل البحث حول "الأسس العقلانية والسّوسيولوجية للموسيقى" الذي ألحق في الطبعات الثانية إلى الرّابعة ونشره في مجلّد خاصّ به من الأعمال الكاملة، أي في MWG I/14. ونظراً للحجم الكبير للنصوص وجهاز الطبع – اللذين يتجاوزان في صفّهما ضمن أعمال ماكس فيبر الكاملة 3000 صفحة – وجب تقسيمها إلى أجزاء. وهذه الأجزاء تتضمّن مواضيع مختلفة وتحمل عناوين من اختيار الناشرين. فبالنسبة للجزء الخامس من المجلّد MWG I/22-5 وقع الرجوع إلى عنوان الطبعة الأولى المدينة.

ومن خلال نشر النصوص المختلفة **اللاقتصاد والمجتمع** في أجزاء مختلفة ومتناسقة موضوعياً، لا بدّ من التحرّي من الشعور بأنّ الأمر يتعلّق بجمع من النصوص غير المرتبطة أو بعروض لـ"سوسيولوجيات مختصّة" نوعاً ما. وحتى عندما تبدي بعض النصوص طابع الدراسات الطويلة، فإنها ألّفت فعلاً في إطار مشروعه حول **الاقتصاد والمجتمع**. أمّا الأجزاء فهي قائمة في علاقة فكرية قد سبق أن رسم فيبر خطوطها العريضة في خطّة تقسيم المواد عام 1910 وصاغها في التصدير للجزء الأول من **مختصر الاقتصاد الاجتماعي** عام[11] 1914.

الجزء الأوّل من المجلّد *MWG I/22-1* 22 : الجماعات

هذا الجزء يتضمّن النصوص المختلفة المتعلّقة بالأبواب الآتية من "تقسيم

(11) وقع البحث في علاقات الاقتصاد [...] بالأنظمة الاجتماعية [...] أكثر ممّا هو معهود عادة. وكان ذلك قصداً بكيفية أنّه من خلالها تبرز أيضاً استقلالية هذه المجالات في مقابل الاقتصاد بأكثر تجلّي. وقد انطلقت العملية من الرّؤيا التي تقول بأن انتعاش الاقتصاد لا بدّ أن يفهم على أنّه جزء من ظاهرة خاصّة من العقلنة العامّة للحياة. انظر:
Grundriß der Sozialökonomik, I. Abteilung, Wirtschaft und Wirtschaftswissenschaft (Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 1914), S. VII.

مكتبة الفكر الجديد

العمل بأكمله": العلاقات الاقتصادية للرّوابط عموماً؛ الجماعة المنزلية، الأيكوس والمعمل/ المؤسّسة؛ رابطة الجوار، عشيرة، طائفة؛ علاقات الجماعات العرقية؛ جمعنة/ شراكة السّوق؛ الرابطة السياسية، هيئات، طبقات، أحزاب؛ الوطن.

الجزء الثاني من المجلّد *MWG I/22-2 22* : الجماعات/ الطوائف الدينية

يتضمّن الباب المقرّر في خطّة 1914 حول "الجماعات/ الطوائف الدينية. التحديد الطبقي للأديان؛ أديان الحضارة وعقيدة الاقتصاد". وقع فصل هذا الجزء من التسلسل الأصلي لأشكال الجماعة ونشر في جزء خاصّ به.

الجزء الثالث من المجلّد *MWG I/22-3 22* : الحقّ

يتضمّن "سوسيولوجيا الحقّ" التي من المفروض لا تمثل، من حيث الحجم والمضمون، سوى باب من فصل "الرابطة السياسية". كما أحيل أيضاً إلى هذا الجزء نص "الاقتصاد والأنظمة". ومن المحتمل أن يعود النص إلى مرحلة التّأليف السابقة لعام 1912 ويكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمقال المنشور منفرداً عام 1913 "حول بعض المقولات لسوسيولوجيا الفهم". وتستند الطبعة باستثناء البند الثامن § 8 من "سوسيولوجيا الحقّ" إلى المخطوطات المخلّفة.

الجزء الرّابع من المجلّد *MWGI/22-4 22* : السيادة

يتضمّن النصوص المخلّفة لفصل "السيادة" من خطّة 1914. أمّا الباب المعلن عنه هناك تحت "السيادة غير الشرعية. نموذج المدينة"، فقد حصل التوسّع فيه إلى حدّ البحث المخلّف حول "المدينة" ووقع نشره على حدة في الجزء الخامس من المجلّد 22. كما لم يعثر على نصوص في التركة بالنسبة للأبواب المعلن عنها حول "تطوّر الدولة الحديثة" و"الأحزاب السياسية الحديثة". وأضيف إلى هذا الجزء نص "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" الذي وجدته ماريانيا فيبر في التركة، ولكنّها نشرته على حدة في **المجلّة السّنوية البروسيّة** (*Preußischen Jahrbü-chern*)، المجلّد 187، 1922، ص12–1 .

الجزء الخامس من المجلّد *MWG I/22-5 – 22* : المدينة

يتضمّن نص "المدينة" الذي نشر بعد وفاة ماكس فيبر في: Archiv für So-

مكتبة الفكر الجديد

zialwissenschaft und Sozialpolitik, Band 47, Heft 3 (1921), S. 621-772، لقد تطوّر الباب المرسوم ضمن فصل "السيادة" في مخطّط 1914 وتحت عنوان "السيادة غير الشرعيّة. نموذج المدن" في المخطوط المخلّف إلى أن أصبح دراسة واسعة الحجم وغير مكتملة، بحيث وقع نشرها على حدة في الجزء الأخيرمن المجلّد نظراً للترتيب غير الموثوق فيه داخل **الاقتصاد والمجتمع**.

الجزء السادس من المجلّد *MWG I/22-6 – 22* : وثائق وفهارس

يتضمّن عرضاً لتاريخ تطوّر مساهمات ماكس فيبر في مرجع/ **قاموس الاقتصاد السياسي** الذي تحوّل فيما بعد إلى **مختصر الاقتصاد الاجتماعي** ونشراً للوثائق الخاصّة بها وفهرساً كاملاً للمجلّد عدد MWG I/22 – 22.

العنوان

يحمل المجلّد عدد 22 عنوان **الاقتصاد والمجتمع**. الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى. المخلّفات". ورخّص فيبر العنوان الإضافي "الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى" من خلال نسخة الطبع لـ "فهرس/ تقسيم العمل بأكمله" لعام 1914. وأضيف هذا العنوان حينما أحيل إلى القسم "الاقتصاد والمجتمع" مساهمة أوجين فون فيليبوفيتش (Eugen von Philippovich) حول "مسار أنظمة الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والسياسية والمُثل" التي كانت قد أُنجزت منذ عام 1912. وبهذا ضمّ قسم "الاقتصاد والمجتمع" دراستين، بحيث اضطرّ ماكس فيبر البحث عن عنوان خاصّ به. فعنوان "الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى" يصف فكرة فيبر عام 1914 التي نشأت في إطارها النصوص المخلّفة أو أعيد النظر فيها. وقد استعملته ماريانا فيبر كعنوان للجزء الأوّل من الإيداع الذي دفعه ماكس فيبر إلى الطبع، في حين وظّفه جوهانس فينكلمان كعنوان للقسم الثاني من الكتابات المخلّفة التي جمعها هو. فمنذ 1913 وصف ماكس فيبر مساهمته في **الاقتصاد والمجتمع** بمنزلة "سوسيولوجيتي"[12] وأعلن عن المساهمة في إعلان إشهاري لدار النشر بالنسبة **لمختصر الاقتصاد الاجتماعي**

(12) رسالة إلى بول سيبيك بتاريخ 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، MWG II/ 8, S. 348f., Zitat: S. 349.

مكتبة الفكر الجديد

لعام 1914 في القسم الثالث بعنوان "سوسيولوجيا"[13]. ولذلك يمكن اختيار عنوان "سوسيولوجيا" للمجلّد عدد 22 من الأعمال الكاملة. إلّا أنّه نظراً للاحترازات التي عبّر عنها فيبر في ذلك الوقت ضدّ هذا التعريف لمساهمته[14]، قرّر الناشرون الحفاظ على العنوان الذي ظهر في "فهرس/ تقسيم العمل بأكمله". فإذا كان الأوّل من وحي الكاتب، فإنّ الثاني قد سمح به الكاتب صورياً.

المجلّد 23 من الأعمال الكاملة MWG I/23

يتضمّن المجلّد الثالث والعشرين من الأعمال الكاملة لماكس فيبر الدفعة الأولى من مساهمات ماكس فيبر لـ **مختصر الاقتصاد الاجتماعي** التي أعيد فيها النظر من جديد عامي 1919/ 1920. وتعتمد الطبعة على الجزء الأكبر من نسخ الطبع التي صحّحها ماكس فيبر بخطّ يده. أمّا الفصلان الأوّلان بعنوان "مفاهيم سوسيولوجية أساسية" و"مقولات سوسيولوجية أساسية لعملية الاقتصاد" فلا يوجد لهما في المخطوطات المخلّفة صياغات أوّلية. ويعرض الفصل الثالث حول "نماذج السيادة" صياغة منقّحة ومجدّدة بصفة مكثّفة في ربع حجم النصوص القديمة من فصل "السيادة". ولا يجد النص المخلّف من "الطبقة، الهيئة، الأحزاب" مكاناً له في الفصل الرابع الناقص من الدّفعة الأولى للطّبع إلّا جزئياً وفي إطار مفهومي جديد حادّ. وتختلف هذه الصياغة من حيث الفكرة وشكل التقديم تماماً عن الصّياغات السّابقة. فهي تتضمّن مدخلاً يضمّ نظرية للفعل والفعل الاجتماعي، وبناءً عليها، نظرية للعلاقات الاجتماعية والأنظمة الاجتماعية والرّوابط. أمّا في كيفية عرضه، فإنّ النص مهيّأ للتدريس، أي أنّه مقسّم إلى فقرات ومنظّم بصفة متباينة ومختصرة. هذا ولا توجد إلّا إشارات قليلة حول نوايا فيبر لمواصلة هذه الصّياغة الجديدة من عمله في الفصول المطبوعة، مثل التخطيط لفصل خامس يهتمّ بنماذج الجماعات (أشكال الروابط)، وكذلك الإشارة إلى سوسيولوجيا الدّين والحقّ والدّولة. ويمكن بالتأكيد القول بأنّ النصوص القديمة التي تعود إلى السنوات 1910 حتّى 1914 لم يقع ضمّها

---

(13) إعلان إشهاري لدار النشر في:
Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik, 39 Band, 1 Heft (Juli-Heft 1914).

(14) في رسالة إلى بول سيبيك بتاريخ 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1913،
MWG II/ 8, S. 348f., Zitat: S. 349,
كتب فيبر بأنّه لا يمكن أن يسمّي "سوسيولوجيا" بهذا الاسم.

مكتبة الفكر الجديد

بدون تغيير إلى الإيداعات الموالية، وهو ما تبيّنه الصّياغة الجديدة من "سوسيولوجيا السيادة".

العنوان

يحمل المجلّد الثالث والعشرين من أعمال ماكس فيبر الكاملة عنوان "الاقتصاد والمجتمع. سوسيولوجيا". غير مكتمل 1919– 1920". هكذا يقع وضعه في ترابط مع المشروع الذي بدأ عام 1909 تحت هذا العنوان ويتطابق مع العنوان المعطى من قبل فيبر في عقد النشر. ولفصله عن المجلّد الثاني والعشرين من أعمال ماكس فيبر الكاملة MWG I/22 ألحقت الإضافة "سوسيولوجيا". ويعلّل الناشرون هذا القرار بـ"المستجدّات" التي حدثت من طرف دار (بول سيبيك) J.C.B. Mohr للنشر في نيسان/ أبريل 1920، أي حينما كان فيبر على قيد الحياة، حيث أعلن علن مقال/ مساهمة ماكس فيبر ففي **مختصر الاقتصاد الاجتماعي** كالآتي: "القسم الثالث: الاقتصاد والمجتمع. سوسيولوجيا". إضافة إلى ذلك، فإنّ التعبير سوسيولوجيا قد وقع إثباته منذ 1913 كمفهوم خاصّ بالمؤلّف.

Horst Baier, M. Rainer Lepsius, Wolfgang J. Mommsen, Wolfgang Schluchter.

مكتبة الفكر الجديد

تصـدير

"كم تكون "سوسيولوجيا السيادة" جافّة إذا ما وردت لنا في شكل الفصل الثالث (الجديد)"[1]. فالقارئ لا يترقّب في هذا المجلّد الصّياغة الجديدة لعام 20/ 1919، وإنّما الصّياغة القديمة والوافية من سوسيولوجيا السيادة التي كانت تضمّ في الطبعة الأولى من الاقتصاد والمجتمع نحو مئتي صفحة مطبوعة والآن – بعد أن خضعت للنقد والتحقيق والشرح – يعاد طبعها من جديد. ويعرض ماكس فيبر فيها الأشكال الأساسية للسيادة ويدرج تحتها الظواهر التاريخية المختلفة جدّاً. في أثناء ذلك يقفز بسهولة من الحضارات القديمة المتقدّمة نحو عالم الدّول المتحضّرة في القرن التاسع عشر، ومن ثقافات القبائل التي لم تكشف بعد إلى تاريخ نظام الطوائف الدينية النائية. فالحدود بين الحقب والبلدان والحضارات تبدو كأنّها غير موجودة – وباختصار: فإنّ ماكس فيبر يواجهنا هنا كعلّامة يقودنا باهتمام متناسق وثقة تامّة عبر تاريخ العالم وينظر في الأثناء في ظاهرة مركزية من حياة الإنسان الجماعية وهي: السيادة.

لقد برهنت "سوسيولوجيا السيادة" في العقود الأخيرة على تأثير تاريخي واسع ومتنوّع. فمادّة البحث العالمية حولها وحول بعض النقاط الكبرى من مواضيعها – لنذكر فقط الأعمال حول البيروقراطية والكاريزما – تملأ في الأثناء العديد من الرفوف. وإذا ما ألحقنا كلّ هذه الدراسات، لما حافظنا على حجم وغاية هذا المجلّد.

---

(1) Wilhelm Hennis: "Richard Swedbergs Cicerone zu Max Weber," in: *Max Weber und Thukydides: Nachträge zur Biographie des Werks* (Tübingen: Mohr Siebeck, 2003), S. 163.

مكتبة الفكر الجديد

وعوض المراجع التي نشرت بعد ظهور "سوسيولوجيا السيادة" وقع بالخصوص مراعاة المراجع التي نشرت قبل وخلال التحرير في هوامش ومقدّمة المجلّد. وفي هذا المجلّد الذي نقدّمه هنا نضع "سوسيولوجيا السيادة" في إطار الخطابات المختصّة المعاصرة والمتعدّدة المجالات. ونأمل أن تكون في هذا الشكل التاريخي - النقدي الذي ألّفت فيه حافزاً لسجالات أخرى وإشكاليات جديدة.

ليست الطبعة التي بين أيديكم نتيجة عمل شخص واحد. فقد صاحبت عملية النشر الطويلة المدى جملة من الاقتراحات والنصائح والنقد، ولكن أيضاً المساندة في المرحلة الشاقّة من العمل. وأذكر في مقدمة من ساعدني الأستاذ فولفغانغ ج. مومسن (Wolfgang J. Mommsen) الذي كلّفني في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1990 بالتحقيق في الجزء الخاصّ بـ"السيادة" من المجلّد، ودعاني إلى القسم المختصّ بنشر أعمال ماكس فيبر الكاملة الذي يديره بمدينة دسّلدورف. فبدون إرشاده الفكري وولائه والتزامه الدائم من أجل القضية، لما كان لهذا الجزء من المجلّد أن يعرف النور. وفي صيف 2002 كلّفني بإصدار العمل بدون أن يعي أنّه لن يلحق على إتمامه. فقد ذهب ضحيّة حادث أليم في 11. من آب/ أغسطس 2004. وكمدير لقسم النشر في دسّلدورف خلق الأستاذ فولفغانغ ج. مومسن جوّاً مثالياً للعمل. كما أقدّم شكري لزملائي وأصدقائي بدسّلدورف الذين لم يساعدوني فقط في التغلّب على الصعوبات الأولية، وإنّما شاركوني أيضاً بالتشجيع على إنجاز هذا الجزء من المجلّد طوال سنين عديدة. وأذكر هنا بالخصوص الأستاذة ريتا ألدنهوف هايبنغر (Rita Aldenhoff-Hübinger) والأستاذ كنغولف هايبنغر (Gangolf Hübinger) والدكتورة بريجيت مورغن بورد (Birgitt Morgenbrod) والسيّد مانفريد شون (Manfred Schön) والأستاذ فولفغانغ شوينتكر (Wolfgang Schwentker). فهو إلى جانب ديتمار دالمان (Dittmar Dahlmann) كان مرافقي ومخاطبي بالنسبة للتاريخ الياباني والرّوسي بما في ذلك قضايا الترجمة.

ومنذ صيف 1992 حيث حصلت نقلتي إلى قسم تحرير أعمال ماكس فيبر الكاملة بمدينة ميونيخ، استوجب منّي غالباً وضع التحقيق في جزء المجلّد جانباً وخلف عملية التحرير. ولكن إجمالاً وقع إثراء الطبعة من خلال عمل مكثف لأجزاء أخرى من الأعمال - حتى غير المعروفة. فقد أمّن كلّ من السيّد ستيفي كرول (Steffi Kroll) وماير (Meyer) مواصلة العمل الدائم في دسّلدورف على

مكتبة الفكر الجديد

إصدار الطبعة حتى عام 1998. فشارك السيّد كرول – أوّلاً كطالب مساعد ثمّ فيما بعد كزميل – لسنوات عدّة وبصفة فعّالة على تقدّم العمل حول "سوسيولوجيا السيادة". فكان شرح نصوص السيادة الكاريزماتية ونصّ "الدولة والسلطة الدينية" إلى حدّ كبير بين يديه. وأودّ في هذا الموضع أن أشكره جزيل الشكر للعمل الدقيق الذي قدّمه وتفاعله الذي يتجاوز حدود مدّة التعاقد. أمّا الدكتور أولريخ ماير (Ulrich Meyer)، فقد كلّف لمدّة ثلاثة سنوات بالتحقيق في المواضيع القروسطية وقدّم اقتراحاتٍ مفيدةٍ جدّاً لتفسير هذا الجانب من الموضوع. في المرحلة الشاقّة من العمل وجدت مساندة من الطلبة المساعدين؛ وأودّ أن أشكر هنا ستيفي كرول، غيب جينيل (Geb. Jenal) بـ (دسّلدورف)، بريجيتا ويغان (Brigitta Wiegand) وبيتي كارج (Beate Karg) وتاتيانا فوتيرير (Tatjana Fütterer) وباربرا سكس (Barbara Six) ومارتينا فراي – فيبر (Martina Frey-Weber) وليزا ريجل (Lisa Riegel)، وكلوديا غارتنر (Claudia Gärtner) وتوماس ميتز (Thomas Metz) بـ (ميونيخ) لمساهماتهم المختلفة في العمل وراء الستار.

و قد شارك الزملاء، نساءً ورجالاً، لسنوات عدّة في مجال التحرير وفي قسم العمل بميونيخ لإصدار أعمال ماكس فيبر الكاملة بالنّصيحة والجهد اليومي في إنجاز طبعة هذا الجزء من المجلّد وخفّفوا العبء عنّي خاصّة في المرحلة الأخيرة من العمل. وهذا ينطبق على السيّدة أرسولا بوب (Ursula Bube) والدكتور كارل لودفيغ آي (Karl-Ludwig Ay) الذي لم يتابع العمل من حيث التحرير فحسب، بل شارك في التحمّس لمضمون "سوسيولوجيا السيادة". وأشكر في هذا المقام السيّدة إنغريد بيتشلر (Ingrid Pichler) لمراجعتها النقدية لمخطوط الكتاب عدّة مرّات، فبكلّ أمانة تحسّست الأخطاء والتناقضات. أمّا السيّدة فرانشيسكا كايزر (Franzis-ka Kaiser)، فكانت مساعدتها كبيرة جدّاً في مسألة مراجعة النص وعلم اللغة اللاتينية. لم يكن التشجيع المعنوي والمادّي يوميّا بالمعنى الدقيق للكلمة من طرف الأستاذ كنوت بوركهارت (Knut Borchardt). فبوصفه رئيس اللجنة المختصّة بالتاريخ الاجتماعي وتاريخ الاقتصاد لم يعتني بالإطار الخارجي لعملية النشر فحسب، بل قدّم دائماً في لقائه الخاص اقتراحات مفيدة. وأمكن أيضاً بمساعدته الفعّالة تحقيق المشروع الرّامي إلى تنظيم ندوة مختصّة موازية للطبعة، بما فيها نشر الكتاب "سوسيولوجيا السيادة لدى ماكس فيبر. دراسات حول النشأة والتأثير". لهذا الغرض أشكره جزيل الشكر.

مكتبة الفكر الجديد

أمّا من حلقة النّاشرين فأشكر خصوصاً الأستاذين يورغن دينغر (Jürgen Dei ninger) وويلفريد نيبِّل (Wilfried Nippel) لمساعدتهما في مسائل مختصّة بالتاريخ القديم. ومن زميلاتي وزملائي من الأكاديمية البافارية للعلوم ساعدني في قضايا لغوية قديمة العاملون في مكنز اللسانيات (Thesaurus Linguae Lati-nae)، وفي عملية النقل من اللغة العربية الدكتورة كاترين مولر (Kathrin Mül-ler)، وفي مسائل دقيقة تهمّ السّيرة العاملون في مجال السّيرة/ البيوغرافيا الألمانية الجديدة والسيّدة بريجيت ريهارد (Birgit Rudhard) بالنسبة لجميع المسائل المتعلقة بحقل ماكس فيبر بهيدلبرغ. فبدون المعرفة المختصّة لدى الدكتور روبرت فولك (Robert Volk) لما تمكّنت من فهم تلميحات ماكس فيبر إلى مؤسّسة دير بيزنطي معيّن. وقد مدّتنا مصلحة البحث في التاريخ العسكري بمدينة بوتسدام (Pots-dam) بإشارات دقيقة حول تجهيز الجيوش وتزويدها بالبدل العسكرية. ونيابة عن المساعدة القيّمة من طرف الأرشيف والمكتبات أودّ أن أشكر مكتبة الدولة البافارية، وخصوصاً الدكتورة زيغريد فون مويسي (Sigrid von Moisy) وأرشيف الدولة السرّي ببرلين. هذا وقد قامت السيّدة دايتميت موزمان (Dietmut Moosmann) بنقل الجزء من المخطوط الذي عثر عليه مؤخراً حول "الدولة والسلطة الدينية" ووضعت بذلك أرضية صلبة لتفكيكات قادمة.

ختمت أعمال النشر عن طريق الإشارات النقدية والتصحيحية من طرف الناشرين. من هنا يشمل شكري بصفة خاصّة الأساتذة باير (Baier)، هايبنغر، بسيوس (Lepsius) وفولفغانغ شلاختر (Wolfgang Schluchter).

إيديث هانكه (Edith Hanke)

ميونيخ، في شهر تموز/ يوليو 2005

مكتبة الفكر الجديد

ثبت للعلامات والاختصارات

|	Seitenwechsel	تغيير الصفحة
[ ]	Im edierten Text: Hinzufügung des Editors. Im kritischen Apparat des transliterierten Manuskripts: unsichere oder alternative Lesung im Bereich der von Max Weber getilgten oder geänderten Textstelle	في النص المنشور: إضافة من قبل الناشر. أمّا في حاشية المخطوط المحقق فيه: قراءة غير دقيقة أو اقتراح آخر للموضع الذي قلم ماكس فيبر بحذفه أو تغييره
>	Im kritischen Apparat: Textersetzung Max Webers	في النصّ المحقق: استبدال للنصّ من قبل ماكس فيبر
|: :|	Einschub Max Webers	إضافة من قبل ماكس فيبر
‹ ›	von Max Weber gestrichene Textstelle	حذف لموضع في النصّ من طرف ماكس فيبر
[??]	Ein oder mehrere Wörter nicht lesbar	موضع في النصّ كلمة أو عدّة كلمات يصعب قراءتها
¹), ²), ³)	Indices bei Anmerkungen der Textvorlage	علامات مرتبطة بالهوامش ضمن النصّ المعروض
¹, ², ³	Indices bei Anmerkungen des Editors	علامات مرتبطة بهوامش الناشر
A, B,	Siglen für die Textfassungen	علامات لتحديد نسخ النصوص
A1, A2, A3	Seitenzählung der Textvorlage	تعداد صفحات النصّ المعروض
ᵃ,ᶜ,	Indices für textkritische Anmerkungen	علامات لهوامش النصوص المحقّقة
ᵃ…ᵃ,	Beginn und Ende von Varianten oder Texteingriffen	بداية ونهاية لأنواع من النصوص أو النصوص المدمجة
&	Und	و
§	Paragraph	فقرة
%	Prozent	نسبة مئوية
$	US-Dollar	دولار أميركي
£	Pfund Sterling	جنيه استرليني
†	Gestorben	توفّي
→	Siehe	انظر
a. a. O.	am angeführten Ort	في مكان آخر
Abs.	Absatz	فقرة
Abschn.	Abschnitt	باب/ فصل
Abt.	Abteilung	قسم
a. d.	an der	على، حذو
A.D.	Anno Domini	عام السيد المسيح
AfSSp	Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik	أرشيف العلوم الاجتماعية والسياسية
ahd.	althochdeutsch	الألمانية القديمة
ägypt.	altägyptisch	

مكتبة الفكر الجديد

altägypt.	altenglisch	المصرية القديمة
altengl.	altiranisch	الإنجليزية القديمة
altiran.	altnordisch	الإيرانية أو الفارسية القديمة
altnord.	am Main	الشمالية القديمة
a. M.	Anmerkung	على نهر المين
Anm.	außerordentlich(er)	هامش
a. o.	April	خارق للعادة
Apr.	arabisch	أبريل/ نيسان
arab.	Artikel	عربي
Art.	An der Saale	مقال
a. S.	Auflage	على نهر السال
Aufl.	August	الطبعة
Aug.		آب/ أغسطس
	Bundesarchiv	
BA	Bayerische Akademie der	أرشيف اتحادي أو فدرالي
BAdW	Wissenschaften	الأكاديمية البافارية للعلوم
	Band, Bände	
Bd., Bde	bearbeitet	مجلّد، مجلّدات
bearb.	besonders	وقع النظر فيه أو معالجته
bes.	betrifft	لا سيّما أو بخاصّة
betr.	Bürgerliches Gesetzbuch	يخصّ، يتعلّق ب
BGB	Blatt	مدوّنة القوانين المدنية
Bl.	Bayerische Staatsbibliothek	ورقة (صفحة من مخطوط)
BSB	bezüglich	المكتبة الوطنية لمنطقة بافاريا
bzgl.	beziehungsweise	خاصّ ، متعلّق ب
bzw.		أو
	capitula	
c.	Gaius	مجموعة قوانين
C.	circa	غايوس
ca.	chinesisch	ما يقارب
chin.	Company	صيني
Co., Comp.		شركة
	der, des	
d.	Doktor, Decretum	الـ
D.	der/die Große	دكتور،
d. Gr.	dasselbe	العظيم(ة)
dass.	derselbe	الشيء نفسه
ders.	Dezember	المرجع أو المصدر نفسه
Dez.	Deutsche Gesellschaft für Soziologie	ديسمبر (كانون الأول)
DGS	das heißt	الجمعية الألمانية لعلم الاجتماع (السوسيولوجيا)
d.h.	dieselbe	هذا يعني
dies.	Dissertatio philosophiae	نفس الشيء
Diss. Phil.	Doktor	أطروحة فلسفية
Dr.	Doktor juris	دكتور
Dr. jur.	Doktor philosophiae	دكتور في القانون
Dr. phil.	deutsch	دكتور في الفلسفة

مكتبة الفكر الجديد

dt.		ألماني
	ebenda	
ebd.	edition, editor	في نفس المكان
ed.	eigentlich	النشرة/ الناشر
eigentl.	englisch	في الحقيقة
engl.	Enzyklopädie des Islam.	انجليزي
Enzyklopädie des Islam	Geographisches, ethnographisches und biographisches Wörterbuch der muhammedanischen Völker, hg. Von Martinus Th. Houtsma u.a, 4 Bände. – Leiden: E.J. Brill und Leipzig: Otto Harrassowitz 1913-1936	موسوعة الإسلام. منجد جغرافي، اثنوغرافي وبيوغرافي يخصّ الشعوب الإسلامية، أصدره مارتينس (Martinus Th. Houtsma) وأتباعه في 4 مجلّدات، ليدن: E.J. Brill و ليبزيغ: Otto Harrassowitz، 1913-1936
	et cetera	
etc.	eventuell	...إلخ إلى آخره
ev., event.		من المحتمل
	folgend(e)	
f., ff.	Februar	الصفحة التالية ، الصفحات التالية
Febr.	Fußnote	شباط/ فبراير
Fn.	Folio	هامش/ حاشية
Fol.	fragmentum	قطع معيّن (للورق)
fr.	fränkisch	شذرة/ جزء
fränk.	Freiherr	افرنجي
Frhr.	französisch	السيّد الحرّ
frz.		فرنسي
GARS I	Weber, Max, Gesammelte Aufsätze zur Religionssoziologie, Band 1. – Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1920 (MWG I/9, I/18, I/19)	فيبر، ماكس، مجموعة المقالات حول سوسيولوجيا الدين، المجلد الأول. – توبنغن: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1920، (ماكس فيبر، الأعمال الكاملة I/9, I/18, I/19)
GdS	Grundriß der Sozialökonomik, I-IX, 1. Aufl. – Tübingen: J.C.B. Mohr 8Paul Siebeck) 1914-1930	مجمل الاقتصاد الاجتماعي، I-IX، الطبعة الأولى. – توبنغن: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1930-1914
	geboren	
geb.	gegründet	ولد/ مولود
gegr.	germanisch	أسّس/ تأسّس
germ.	gestorben	جرماني
gest.	griechisch	توفّي
griech.	griechisch-lateinisch	يوناني
griech. –lat.	Geheimes Staatsarchiv Preußischer Kulturbesitz	يوناني- لتيني
GStA PK		الأرشيف الوطني السرّي التابع للملك الثقافي البروسّي
	Hauptabteilung	
HA	handschriftlich	القسم الرئيسي
handschr.	Hanke, Edith und Mommsen,	مخطوط
Hanke/ Mommsen	Wolfgang J. (Hg.), Max Webers Herrschaftssoziologie. Studien zu Entstehung und Wirkung. – Tübingen:	هانكه، إديث و مومسن فولفغانغ ج. (إصدار)، ماكس فيبر، سوسيولوجيا السيادة. دراسات حول النشأة و التأثير. – توبنغن: مور زيبيك 2001

مكتبة الفكر الجديد

	Mohr Siebeck 2001	
	Hansa-Bund	
HB	Handwörterbuch der	عصبة الهانزا
HdStW[1,2,3],	Staatswissenschaften, 1. Aufl., hg. von Johannes Conrad, Ludwig Elster, Wilhelm Lexis, Edgar Loening, 6 Bände und 2 Supplementbände. – Jena: Gustav Fischer 1890-1897, 2. Aufl., hg. von denselben, 7 Bände, ebd., 1898-1909; 3.Aufl., hg. von denselben, 8 Bände, ebd., 1909-1911; 4.Aufl., hg. von Ludwig Elster, Adolf Weber, Friedrich von Wieser, 9 Bände, ebd., 1923-1929	مرجع العلوم السياسية، الطبعة الأولى، إصدار Johannes Conrad, Ludwig Elster, Wilhelm Lexis, Edgar Loening, 6 أجزاء و جزئان تكميليان. – Jena: Gustav Fischer 1890-1897؛ الطبعة الثانية، إصدار نفس الأشخاص، 7 أجزاء، نفس المكان، 1898-1909؛ الطبعة الثالثة، إصدار نفس الأشخاص، 8 أجزاء، نفس المكان 1909-1911؛ الطبعة الرابعة، إصدار Ludwig Elster, Adolf Weber, Friedrich von Wieser، 9 أجزاء، نفس المكان، 1923-1929
	Hoc est	
h. e.	Hebräisch	هذا هو
hebr.	Herausgegeben, Herausgeber	عبري
hg., Hg.,		إصدار، نشر، المصدر، الناشر
Herausgeb.	Herausgeber-Anmerkung	
Hg.-Anm.	Historische Zeitschrift	ملاحظة الناشر
HZ	im Breisgau	المجلة التاريخية
i. Br.	im Elsaß	في براسغاو
i. E.	im engeren Sinn	في الألزاس
i. e. S.	im Gegensatz	في المعنى الدقيق
i. Ggs.	inclusive	على عكس ذلك
incl.	insbesondere	ضمنياً، بما في ذلك
insbes.	im Sinn	خاصّة، بالخصوص
i. S.	italienisch	بمعنى
ital.		إيطالي
	Januar	
Jan.	japanisch	كانون الثاني/ يناير
japan.	Jahrgang	ياباني
Jg.	jüdisch	سنة/ علم
jüd.		يهودي
	königlich	
k., K.	Kapitel	ملكي
Kap.	keltisch	فقرة، باب
kelt.	kaiserlich-königlich	كلتي
k. k., K. K.		امبراطوري- ملكي
	lateinisch	
lat.	Licentiatus theologiae	لتيني
Lic. theol.	Limited	إجازة في اللاهوت
Ltd.		محدود(ة)
	Marcus	
M.	Massachusetts	مرقص
Mass.	Mit beschränkter Haftung	مسّاشوست

مكتبة الفكر الجديد

m. b. H.	Mitglied des preußischen	ذات ضمان محدود
MdprAH	Abgeordnetenhauses	عضو في مجلس النواب البروسي
	Mitglied des Reichstags	
MdR	mittelhochdeutsch	عضو في برلمان الرّايخ
mhd.	Million(en)	ألماني وسيط
Mio.	Miscellanea	ملايين
Misc.	Mittellateinisch	مسكلني
mlat.	Mongolisch	لتيني وسيط
mongol.	mongolisch-tibetanisch	مونغولي
mongol.-tibet.	Manuskript	مونغولي – تيبيتي
Mskr.	Max Weber-Gesamtausgabe; vgl. die	مخطوط
MWG	Übersicht zu den Einzelbänden, unten, S.936-938	ماكس فيبر، الأعمال الكاملة، قارن الثبت لمختلف الأجزاء، لاحقا، ص 936-938
	Nach Christus	
n. Chr.	Neue Folge	بعد المسيح
N. F.	Nachlaß	سلسلة جديدة
Nl.	numero, number	تركة
No.	November	عدد
Nov.	Nummer	تشرين الثاني/ نوفمبر
Nr.		رقم
	ordentlich(er)	
o.	oben genannt	منتظم(ة)/ مرتّب(ة)
o. g.	ohne Jahr	المذكور أعلاه
o. J.	Oktober	بدون تاريخ
Okt.	ohne Ort	تشرين الأول/ أكتوبر
o. O.	ohne Verlag	بدون مكان
o. V.		بدون دار النشر
	pagina, page	
p.	pagine, pages	صفحة
pp.	persisch	صفحات
pers.	Plural	فارسي
Pl.	preußisch	جمع
preuß.	Preußische Jahrbücher	بروسّي
PrJbb	Professor	حوليات بروسّية
Prof.		أستاذ
	Recto (Blattvorderseite bei	
r	Archivpaginierung)	وجه الصفحة (وجه الصفحة عند تعداد الأرشيف)
	Realencyklopädie für protestantische	
RE	Theologie und Kirche, 22 Bände, 3. Aufl. – Leipzig: J. C. Hinrichs 1896-1913	الموسوعة العينية للاهوت البروتستانتي و الكنيسة، 22 مجلّد، الطبعة الثالثة. – ليبزخ: J. C. Hinrichs 1896 -1913
	respective	
resp.	revidierte Auflage	خاصّ ب
rev. Aufl.	Rezension	طبعة مراجعة
Rez.	Die Religion in Geschichte und	قراءة نقدية

مكتبة الفكر الجديد

RGG[1]	Gegenwart, hg. von Friedrich Michael Schiele und Leopold Zscharnack, 5 Bände, 1. Aufl. – Tübingen: J.C.B Mohr (Paul Siebeck)1909-1913	الدين في التاريخ و الحاضر، إصدار Friedrich Michael Schiele وLeopold Zscharnack 5 مجلدات، الطبعة الأولى – توبنغن: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1909 -1913
russ.	russisch	روسي
S.	Seite	صفحة
S.	Sancta	قداسة
s.	siehe	انظر
s. a.	siehe auch	انظر أيضا
sen.	senior	الأكبر، الأب
Sept.	September	أيلول/ سبتمبر
Sg.	Singular	مفرد
S. J.	Societas Jesu	جماعة أو طائفة يسوع
Skt.	Sanskrit	سانسكريت
sog.	sogenannt(er)	ما يسمّى
Sp.	Spalte	عمود، فتحة
SS	Sommersemester	صداسي الصيف
St.	Sankt, Saint	القديس
Süd.-Dtl.	Süddeutschland	جنوب المانيا
T.	Teil, tome	جزء
T.	Titus	تيتوس
tibet.	tibetisch	تيبتي
Tl.	Transliteration	رسم حروف لغة بحروف لغة أخرى
Ts.	Transkription	نسخ، استنساخ
türk.	türkisch	تركي
u.	und	و
UA	Universitätsarchiv	أرشيف الجامعة
u. a., u. A.	unter anderem, und andere, und Andere	من بين، وآخرون، وغيره
u. ä.	und ähnliche(s)	وشبيهه
Überarb.	Überarbeitung	تنقيح
übers.	übersetzt	ترجمة
u. ö.	und öfter	وغالباً
USA	United State of America	الولايات المتحدة الأميركية
usw.	und so weiter	إلى آخره... إلخ
u. U.	unter Umständen	في ظلّ هذه الظروف
v.	von	من
v	verso (Blattrückseite bei Archivpaginierung)	ظهر الصفحة (ظهر الصفحة عند تعداد الأرشيف)
	Verlagarchiv	

مكتبة الفكر الجديد

VA	vor Christus	أرشيف دار النشر
v. Chr.	verbesserte Auflage	بعد المسيح
verb. Aufl.	Verfasser	طبعة منقّحة
Verf.	Verhandlungen des Ersten Deutschen	مؤلف
Verhandlungen DGS 1910	Soziologentages von 19–22 Oktober 1910 in Frankfurt a. M. Reden und Vorträge von Georg Simmel, Ferdinand Tönnies, Max Weber, Werner Sombart, Alfred Ploetz, Ernst Troelsch, Eberhard Gothein, Andreas Voigt, Hermann Kantorowicz und Debatten. – Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1911. Verein für Sozialpolitik	مداولات الجمعية الأولى لعلماء الاجتماع الألمان بتاريخ 19- 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1910 بفرانكفورت على نهر الماين. خطب و محاضرات لكلّ من Georg Simmel, Ferdinand Tönnies, Max Weber, Ernst Troelsch, Eberhard Gothein, Andreas Voigt, Hermann Kantorowicz و محاورات. – توبنغن: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1911
VfSp	Vergleiche	
vgl.	Vorlesung	جمعية السياسة الاجتماعية
VL	volume, volumen	قارن/ قابل
Vol., vol.		درس
		جزء/ أجزاء، مجلّد/ مجلّدات
Weber Marianne, Lebensbild	Weber, Marianne, Max Weber. Ein Lebensbild, 1. Aufl. – Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1926 (Nachdruck = 3. Auf. , ebd. 1984)	فيبر، ماريانا، **ماكس فيبر**. صورة لسيرة، الطبعة الأولى – توبنغن: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck)1926(إعادة الطبعة = الطبعة الثالثة، نفس المكان 1984)
Weber, Agrar-verhältnisse[1],[2],[3]	Weber, Max, Agrarverhältnisse im Altertum, in: HdStW[1], 2. Supplement-band, 1897, S.1-18; ders. Agrar-geschichte I. Agrarverhältnisse im Altertum, in: HdStW[2], Band 1, 1898, S.57-85; dass., in: HdStW[3], 1909, S.52 – 188 (MWG I/6)	فيبر، ماكس، **الظروف الزراعية في العهد القديم**، في: HdSStW[1]، الجزء التكميلي الثاني، 1897، ص 1- 18؛ نفس المؤلف، تاريخ الزراعة I. الظروف الزراعية في العهد القديم، في: HdSStW[1]، الجزء الأول، 1898، ص 57- 85 نفس الشيء، في: HdSStW[3]، 1909، ص 52- 188 (MWG I/6)
Weber, Antikes Judentum	Weber, Max, Die Wirtschaftsethik der Religionen. Das antike Judentum, in: ders., Die Wirtschaftsethik der Welt-religionen. Das antike Judentum. Schriften und Reden 1911-1920, hg. von Eckart Otto unter Mitwirkung von Julia Offermann (MWG I/21). – Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 2005, S.210-757.	فيبر، ماكس، **إيتيقا اقتصاد الأديان. اليهودية القديمة**، في: نفس المؤلف، **إيتيقا اقتصاد الأديان العالمية. اليهودية القديمة. مؤلفات و خطب** 1911- 1920، إصدار Eckart Otto بتعاون مع Julia Offermann (MWG I/21). –. توبنغن: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 2005، ص 210- 757.
Weber, Einleitung	Weber, Max, Einleitung [zu: „Die Wirtschaftsethik der Weltreligionen"], in: AfSSp, Band 41, Heft 1, Okt. 1915 S.1-30 (MWG I/19, S.83-127)	فيبر، ماكس، مقدمة [ل: "**إيتيقا اقتصاد الأديان العالمية**"]، في: AfSSp، المجلد 41، الكراس الأول، أكتوبر 1915، ص 1- 30 (MWG I/19، ص 83- 127)
Weber, Handelsgesell-	Weber, Max, Zur Geschichte der Handelsgesellschaften im Mittelalter. Nach südeuropäischen Quellen. –	فيبر، ماكس، **حول تاريخ الشركات التجارية في**

مكتبة الفكر الجديد

schaften	Stuttgart: Ferdinand Enke 1889 (MWG I/1)	العصر الوسيط حسب المصادر الأوربية الجنوبية - شتوتغارت: Ferdinand Enke 1889 (MWG I/1)
Weber, Hinduismus	Weber, Max, Die Wirtschaftsethik der Weltreligionen. Hinduismus und Buddhismus. Schriften 1916-1920, hg. von Helwig Schmidt-Glintzer in Zusammenarbeit mit Karl-Heinz Golzio (MWG I/20). – Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1996	فيبر، ماكس، **إيتيقا اقتصاد الأديان العالمية**. الهندوكية و البوذية. مؤلّفات 1916- 1920، إصدار Helwig Schmidt-Glintzer بتعاون مع Karl-Heinz Golzio (MWG I/20). – توبنغن: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1996
Weber, Kategorien	Weber, Max, Über einige Kategorien der verstehenden Soziologie, in: Logos. Internationale Zeitschrift für Philosophie der Kultur, Band 4, Heft 3, 1913, S.253-294 (MWG I/12)	فيبر، ماكس، حول بعض المقولات لسوسيولوجيا الفهم، في: لوغوس، **المجلّة العالمية للفلسفة و الثقافة، المجلّد الرابع، الكرّاس الثالث، 1913**، ص 253- 294 (MWG I/12)
Weber, Konfuzianismus	Weber, Max, Die Wirtschaftsethik der Weltreligionen. Konfuzianismus und Taoismus. Schriften 1915-1920, hg. von Helwig Schmidt-Glinzer in Zusammenarbeit mit Petra Kolonko (MWG I/19). – Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1989	فيبر، ماكس، **إيتيقا اقتصاد الأديان العالمية. الكنفوشية و التاوونية**. مؤلّفات 1915- 1920، إصدار Helwig Schmidt-Glintzer بتعاون مع Petra Kolonko (MWG I/19). – توبنغن: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1989
Weber, Kritische Studien	Weber, Max, Kritische Studien auf dem Gebiet der Kulturwissenschaftlichen Logik, in: AfSSp, Band 22, Heft1, 1906, S.143-207 (MWG I/7)	فيبر، ماكس، **دراسات نقدية في مجال المنطق** العلمي المرتبط بالثقافة، في: *AfSSp*، المجلد 22 الكراس الأول، 1906، ص 143- 207 (MWG I/7)
Weber, Objektivität	Weber, Max, Die Objektivität sozialwissenschaftlicher und sozialpolitischer Erkenntnis, in: AfSSp, Band 19, Heft 1, 1904, S.22-87 (MWG I/7)	فيبر، ماكس، موضوعية المعرفة العلمية الاجتماعية و السياسية الاجتماعية، في: *AfSSp*، المجلد 19، الكراس الأول، ص 22- 87 (MWG I/7)
Weber, Probleme der Staatssoziologie	Anonym, Ein Vortrag Max Webers über die Probleme der Staatssoziologie, in: Neue Freie Presse Wien, Nr. 19102 vom 26. Okt. 1917, S.10→ unten, S.745-756	فيبر، ماكس، مجهول، محاضرة لماكس فيبر حول اشكاليات سوسيولوجيا الدولة، في: **الصحافة الحرّة الجديدة بفيينّا**، رقم 19102 بتاريخ 26 أكتوبر (تشرين الأول) 1917، ص 10 ← لاحقا، ص 745- 756.
Weber, Protestantische Ethik I	Weber, Max, Die protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus. I. Das Problem, in: AfSSp, Band 20, Heft 1, 1904, S.1-54 (MWG I/9)	فيبر، ماكس، الإيتيقا البروتستانتية و روح الرأسمالية I. الإشكال، في: *AfSSp*، المجلد 20، الكراس الأول، 1904، ص 1- 54 (MWG I/9)
Weber, Protestantische Ethik II	Weber, Max, Die protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus. II. Die Berufsidee des asketischen Protestantismus, in: AfSSp, Band 21, Heft 1, 1905, S.1-110 (MWG I/9)	فيبر، ماكس، **الإيتيقا البروتستانتية و روح** الرأسمالية II. فكرة الحرفة لدى البروتستانتية الزاهدة، في: *AfSSp*، المجلد 21، الكراس الأول، 1905، ص 1- 110 (MWG I/9)
Weber, Recht	Weber, Max, Recht §§1-7, Originalmanuskript, Deponat Max Weber,	

مكتبة الفكر الجديد

§§ 1-7	BSB München, Ana 446 und für die letzte Seite zu Recht §7: Bestand Max Weber-Schäfer, Deponat ebd. (MWG I/22-3); die Seitenangaben erfolgen nach der handschriftlichen Paginierung pro Paragraph.	فيبر، ماكس، **الحق §§ 1- 7**، مخطوط أصلي، وديعة ماكس فيبر، ب س ب مونيخ، أنا 446، و بالنسبة للصفحة الأخيرة من § 7: ثبت ماكس فيبر- شيفر، وديعة نفس الشخص (MWG I/22-3)؛ جاء تعداد الصفحات حسب الترقيم اليدوي فقرة فقرة.
Weber, Roscher und Knies I	Weber, Max, Roscher und Knies und die logischen Probleme der historischen Nationalökonomie [1. Folge], in: Jahrbuch für Gesetzgebung Verwaltung und Volkswirtschaft im deutschen Reich, N.F. 27. Jg., Heft 4, 1903, S.1-41 (=S.1181-1221) (MWG I/7)	فيبر، ماكس، روشي و كنيس و المسائل المنطقية ضمن الاقتصاد الوطني التاريخي [1. ملحق]، في: **حولية التشريع و الإدارة و الاقتصاد العام في الرايخ الألماني**، الملحق الجديد للسنة 27، الكراس الرابع، 1903، ص 1- 41 (= ص 1181-1221) (MWG I/7)
Weber, Soziale Gründe	Weber, Max, Die sozialen Gründe des Untergangs der antiken Kultur, in: Die Wahrheit. Halbmonatschrift zur Vertiefung in die Fragen und Aufgaben des Menschenlebens, Band 6, Heft 63, 1896, S.57-77 (MWG I/6)	فيبر، ماكس، الأسباب الاجتماعية لسقوط الحضارة القديمة، في: **الحقيقة**. مجلة نصف شهرية للتعمق في مسائل و واجبات حياة الإنسان، المجلد السادس، كرّاس عدد 63، 1896، ص 57- 77 (MWG I/6)
Weber, Streit	Weber, Max, Der Streit um den Charakter der altgermanischen Sozialverfassung in der deutschen Literatur des letzten Jahrzehnts, in: Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik, 3. Folge, Band 28, 1904, S.433-470 (MWG I/6)	فيبر، ماكس، الجدال حول طبيعة الوضع الاجتماعي الجرماني القديم في الأدب الألماني خلال العقود الأخيرة، في: **حوليات الاقتصاد الوطني و الإحصائيات**، الملحق الثالث، المجلد 28، 1904، ص 433- 470 (MWG I/6)
Weber, die drei reinen Typen	Weber, Max, Die drei reinen Typen der legitimen Herrschaft. Eine soziologische Studie, in: Preußische Jahrbücher, Band 187, Heft 1, Jan. 1922, S.1-12→ unten, S.717-742	فيبر، ماكس، النماذج الثلاث الخالصة للسيادة الشرعية. دراسة سوسيولوجية، في: **الحوليات البروسية**، المجلد 187، الكراس الأول، يناير (كانون الثاني) 1922، ص 1- 12 ← لاحقا، ص 717- 742
Weber, Vorlesungs-Grundriß	Weber, Max, Grundriß zu den Vorlesungen über Allgemeine („theoretische") Nationalökonomie; darin als erstes Buch: Die begrifflichen Grundlagen der Volkswirtschaftslehre, [1898 als Manuskript gedruckt]. Deponat Max Weber, BSB München, Ana 446. (Nachdruck. – Tübingen: J:C:B: Mohr (Paul Siebeck) 1990) (MWG III/1); die Seitenangaben erfolgen nach der Ausgabe von 1898 → WuG[1]	فيبر، ماكس، مجمل الدروس حول الاقتصاد الوطني العام (النظري)؛ يضمّ ككتاب أوّل: **الأسس المفهومية لعلم الاقتصاد العام**، [طبع كمخطوط عام 1898]. وديعة ماكس فيبر، ب س ب مونيخ، أنا 446. (إعادة الطبعة. – توبنغن: Tübingen: (J:C:B: Mohr (Paul Siebeck 1990) (MWG III/1)؛ جاء تعداد الصفحات حسب طبعة 1898
Weber,		

مكتبة الفكر الجديد

Wirtschaft und Gesellschaft		فيبر، ماكس، **الاقتصاد و المجتمع** ← *WuG*[1]
Weber, Die Wirtschaft und die Ordnungen	Weber, Max, Die Wirtschaft und die Ordnungen, Originalmanuskript, Deponat Max Weber, BSB München, Ana 446 (MWG I/22-3); Die Seitenangaben erfolgen nach der handschriftlichen Paginierung	فيبر، ماكس، الاقتصاد و الأنظمة، مخطوط أصلي وديعة ماكس فيبر، ب س ب مونيخ، أنا 446 (MWG I/22-3)؛ جاء تعداد الصفحات حسب الترقيم اليدوي
WEWR	Die Wirtschaftsethik der Weltreligionen (→ Weber, Antikes Judentum; Einleitung; Hinduismus; Konfuzianismus)	إيثيقا اقتصاد الأديان العالمية (← فيبر، اليهودية القديمة؛ المقدمة؛ الهندوكية؛ الكنفوشية)
wiss.	wissenschaftlich	علمي
wörtl.	wörtlich	بالمعنى الحرفي
WuG[1]	**Weber, Max, Wirtschaft und Gesellschaft** (Grundriß der Sozialökonomik, Abteilung III), 1. Auf. – Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1922 (MWG I/22-1-6 und I/23)	فيبر، ماكس **الاقتصاد و المجتمع** (مجمل الاقتصاد الاجتماعي، القسم الثالث)، الطبعة الأولى – توبنغن: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1922 (MWG I/22-1-6 und I/23)
z.B.	zum Beispiel	على سبيل المثال
ZPO	Zivilprozeßordnung	نظام المحاكم المدنية
z.T.	zum Teil	إلى حدّ ما

مكتبة الفكر الجديد

مقدّمة

I الخلفيّة العلمية والتاريخية، ص 3 1. مفهوم السيادة/ السيطرة، ص 4 2. روابط السيادة، ص 16. 3. أشكال السيادة، ص23. 4. السيادة والمشروعية، ص 42. II. " سوسيولوجيا السيادة" في أعمال ماكس فيبر، ص 49. 1. الصّياغة الأولى للمسودّة، ص 49. 2. "علم اجتماع السيادة" في إطار الصياغة الأولى من الاقتصاد والمجتمع، ص 75. 3. تطوّر النظرية بعد 1914 الخطوات الأخيرة نحو الصياغة الجديدة، ص 84.

هذا المجلّد/ الجزء يتضمّن النصوص التي خلّفها ماكس فيبر حول **السيادة** والتي حرّرها في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى[1]. ولم يودع المؤلّف المخطوط الضخم المطبعة طوال حياته. لكن بعد وفاته بقليل، وجدت ماريانا فيبر هذه المجموعة المحفوظة من الأوراق التابعة للمقالات الكبرى حول **الاقتصاد والمجتمع** فنشرتها ضمن الجزء الرابع والأخير من الكتاب[2]. وقد ضمّت

---

(1) يقصد هنا الفصول الآتية من الجزء الثالث من كتاب *Wirtschaft und Gesellschsft*، **السيادة** (*Herrschaft*)، في: WuG1، ص 603–612، **المشروعيّة** (*V. Legitimität*)، المرجع المذكور، ص 642-649، **البيروقراطية** (*VI. Bürokratie*)، المرجع المذكور ، ص 650–678، "السيادة الأبوية VII"، المرجع المذكور، ص 679–723، "VIII تأثيرات السلطة الأبوية والإقطاع"، المرجع المذكور، ص 724 ـ752، "IX السيادة الكاريزماتية"، المرجع المذكور، ص 757–753، "X تحوير الكاريزما"، المرجع المذكور، ص 758–778، "XI الدولة وسيادة رجال الدين"، المرجع المذكور، ص 779–817.

(2) نشر الجزء الرابع من *Wirtschaft und Gesellschsft* في أيلول/ سبتمبر 1922. وقد أضيف العنوان **نماذج السيادة** (*Die Typen der Herrschaft*) من طرف المصدرين الأولين وتضمّن الجزء من WuG1، ص 601–817.

مكتبة الفكر الجديد

الطبعة الأولى ما يقارب مئتي صفحة من التفاصيل حول السيادة، لكن لم يتم إيداع مسودّة الطبع الكاملة رغم أنّه وجدت بعض الصفحات من المخطوط الأصلي محرّرة بيد المؤلّف في غضون الإصدار[3]. وهذه الصفحات تعطي انطباعاً حول طريقة العمل التي توخّاها ماكس فيبر وحول الصعوبات التي واجهها الناشران الأوّلان والرصّافون. فمن خلالها يمكن ملاحظة العديد من التنقيحات.

في الفصول التي ورثناها والتي نشرت من طرف ماريانا فيبر بمشاركة ملشيور باليي، تناول ماكس فيبر، معتمداً على معرفته الموسوعية، أشكال السيادة الأساسية أي: البيروقراطية، السيادة الأبوية، الإقطاع، السيادة الكاريزماتية وكذلك العلاقة بين السيادة السياسية وسيادة رجال الدين. وفي فصل التقديم القصير يوضّح فيبر مفهوم السيادة ويشرح الموضوع في علاقته مع مقال كتاب **الاقتصاد والمجتمع**، كما يضع الأرضية المفهومية لما سيقوم بتطويره فيما بعد ضمن نظرية نماذج السيادة. ورغم أنّ صياغة سوسيولوجيا السيادة التي حرّرها ماكس فيبر قبل الحرب لم تكن جاهزة للنشر، بل كانت في حاجة إلى مراجعة نهائية قبل الطبع، فقد بدت ذات دلالة كبيرة من حيث التطوّر البيوغرافي للعمل. فهي توثق للمرّة الأولى داخل العمل لنظرية سوسيولوجيا السيادة وما تبعها من حجج لتأسيس موضوع البحث الجديد الذي ظل ماكس فيبر يعمل على متابعته وتطويره حتى وافاه الأجل. وقد واصل عرض هذا الموضوع في أعمال أخرى، كما جاء مثلاً في الملحق لمقدمة **تقاليد الاقتصاد في ديانات العالم**[4]، وفي المحاضرات حول "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة" (فيينّا، 1917)[5] و"السياسة كمهنة" (مونيخ، 1919)[6]، وكذلك في الدروس الأخيرة التي

---

(3) الملحق للمخطوط في نص **الدولة وسيادة رجال الدين**، ص 587-609، وكذلك التوضيحات المتعلقة بها في تقرير الإصدار لاحقاً ص 572-578.

(4) Max Weber, *Einleitung*, S. 28-30, في **الأعمال الكاملة** (MWG I/ 19, S. 119-127).
لقد صدرت المقدمة لأوّل مرة في تشرين الأول/ أكتوبر 1915.

(5) إنّ التقرير غير الممضي حول إشكاليات سوسيولوجيا الدولة لفيبر قد نشر في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 في جريدة *Neuen Freien Presse* بفيينّا.

(6) Weber, *Politik als Beuf*, MWG I/ 17, S. 157-191.

مكتبة الفكر الجديد

قدمها في مونيخ حول "العلوم السياسية العامة والسياسة (سوسيولوجيا الدولة)"[7]. وقد وجدت سوسيولوجيا السيادة شكلها النسقي والتعريفي الكامل في فصل **نماذج السيادة** الذي أودعه ماكس فيبر للطبع كجزء من القسم الأول من كتاب **الاقتصاد والمجتمع** قبل وفاته بقليل. وبما أنّ هذه النسخة الحديثة العهد قد أذن بها المؤلّف، فلها مكانة أخرى وقد نشرت في الجزء I/23 من الأعمال الكاملة لماكس فيبر[8].

أما الجزء الذي نقدّمه هنا فيعرض بالعكس ما ورد في الصياغة الأولى من **سوسيولوجيا السيادة** باعتبارها تمثل الجذع الأساسي من النصوص المستقلة والتي يضاف إليها النص المنشور خلافاً حول "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية"[9] وكذلك تقريراً حول محاضرة فيينا المتعلقة بـ"إشكاليات سوسيولوجيا الدولة"[10]. هذان النصان الأخيران يكوّنان حلقة وسطى فاصلة بين الصياغتين القديمة والحديثة من سوسيولوجيا السيادة. وهكذا فإنّ هذه النشرة تتيح الفرصة لتتبع نشأة العمل البيوغرافي لسوسيولوجيا السيادة وتطوّره.

وفيما يخصّ الصياغة القديمة لـ **سوسيولوجيا السيادة**، فإنه لم ينقل عنها عنوان أصلي. أما العنوان الجديد الذي وضع لهذا الجزء، أي "السيادة"، فهو يعبّر عن مجمل النصوص الصادرة في هذه الطبعة في مقابل بقية النصوص المخلفة من كتاب **الاقتصاد والمجتمع**، كما يشير في نفس الوقت إلى الطابع غير المكتمل للصياغة الحالية للنص ولا يمكن تبنّي العنوان **سوسيولوجيا السيادة** المعتاد في مجال البحث، إذ لم يكن مستعملاً من قبل ماكس فيبر بل إنّ الأمر يتعلق فقط بإضافة ألحقها المؤلّف في غضون الصياغة الجديدة لكتاب **الاقتصاد والمجتمع**[11]. وقد وصف فيبر صياغة ما قبل الحرب أنها كانت في مرحلة تكوينها بمنزلة "تحليل للسيادة" أو "دراسة

---

(7) فيما يخصّ درس "سوسيولوجيا الدولة" في سداسية صيف 1920 هناك إعلان بخطّ فيبر وكذلك ملحقان محفوظان.

(8) Max Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG1, S. 122-176 (MWG I/ 23).

(9) فيبر، لقد نشرت **النماذج الثلاثة الخالصة** (*Die drei reinen Typen*) لأول مرّة في كانون الثاني/ يناير 1922 ضمن *Preußischen Jahrbüchern*

(10) Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, unten, S. 745-756.

(11) قارن الإحالات المتعلقة بنص *Herrschafts- und Rechtssoziologie* وكذلك بنص Max Weber, *Soziologische Grundbegriffe*, WuG1, S. 1-30: في *Soziologie der Herrschaft* (MWG I/ 23), Zitate: S. 19, 27.

مكتبة الفكر الجديد

مفرطة لأشكال السيادة"[12] وكذلك أيضاً بمنزلة "نظريته لسوسيولوجيا الدولة والسيادة"[13]. إلا أنه عندما يجري الحديث في المقدمة عن سوسيولوجيا السيادة لدى فيبر، فإنّ هذا يعني أنّ هناك علاقة ضمنية بين الصيغتين المتعلقتين بنص الاقتصاد والمجتمع.

I. الخلفيّة العلمية والتاريخية

لا نجد في المُؤَلف الشامل لرسائل ماكس فيبر موقعاً ثانياً يعلن فيه الباحث بكل حماس وبصفة مقنعة عن عمله الشخصي مثلما جاء في الرسالة التي بعثها إلى ناشره بول سيبيك في نهاية عام 1913، حيث يقول: "بما أنّ الكتب تمثل مراحل تطور ناقصة تماماً، وَضَعتُ نظرية سوسيولوجية كاملة ودراسة تربط بين جميع أشكال الجماعات الكبرى والاقتصاد: بدءاً بالعائلة والجماعة المنزلية وصولاً إلى "المصنع" والعشيرة والجماعة العرقيّة والدين [...]، أي وضعت في الختام علماً سوسيولوجياً شاملاً للدولة والسيادة. وأسمح حقاً لنفسي بالقول إنّه لم يوجد مثله شيء لحدّ الآن وليس هناك "مثال" شبيه به"[14]. من خلال هذا القول لا يبدو ماكس فيبر حقاً متجاسراً حين يعلن بأنه وضع شيئاً جديداً وغير معهود به، خصوصاً فيما يتعلق بـ"علم الدولة والسيادة" المنصوص عليه أخيراً، لا سيّما أنّ هذا العلم قد ذكر حرفياً لأول مرّة في هذه الرسالة. لكن فيما تتمثل خصوصية هذا الشيء الجديد الذي أعلن عنه فيبر في علم السيادة السوسيولوجي؟ بماذا يتميّز عن بقية الاقتراحات والمشاريع؟ يكفي أن نلقي نظرة على السجال العلمي القائم آنذاك للإجابة عن هذه الأسئلة وتوضيح ما تتّسم به سوسيولوجيا السيادة من حيث النظرية والتحديدات المفهومية القائمة عليها بكلّ جلاء. كما يجب أيضاً استجلاء الإطار العلمي والتاريخي الذي نشأ فيه علم السيادة، وذلك بالعودة إلى بعض المفاهيم المختارة والهامة من منظور سوسيولوجي

---

(12) قارن مثلاً فيبر، الجماعات المنزلية، MWG I/ 22، ص 151؛
Weber, *Hausgemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 151;
المرجع المذكور، الحقّ §5، ص 4 (الاقتصاد والمجتمع(1)WuG)، ص 486) والمرجع المذكور، *Gemeinschaften Religiose*، الفصل 5، MWG I/ 22، ص 194، 199؛
قارن أيضاً العرض المجدول للإحالات العامة حول **سوسيولوجيا السيادة** (*Herrschaftssoziologie*) لاحقاً، ص 83.

(13) قارن رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913، MWG II/ 8، ص 448–450.

(14) رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913، MWG II/ 8، ص 449.

مكتبة الفكر الجديد

للسيادة. ولذا استوجبت الاستعانة بأمهات الكتب المعروفة في ميادين الحقوق وعلم الاجتماع والإنسانيات التي نشرت في مستهلّ القرن الماضي وكذلك بالمؤلّفات التي أثبت استعمالها من قبل ماكس فيبر.

1. مفهوم السيادة

في نهاية سنة 1910 عبّر ماكس فيبر عن رأيه حول الكتاب الذي وقع نشره آنذاك من قبل روبرت متشلز (Robert Michels) حول النزعات الأوليغارشية في حياة الأحزاب الحديثة والذي أهداه صاحبه إلى "صديقه العزيز ماكس فيبر". وقال إنّه، وإن كان متفقاً معه من حيث الموضوع، فهو لم يكن راضياً تماماً[15]. وعاد فيبر في ختام رسالته إلى متشلز إلى النقطة الأساسية من نقده قائلاً: "وبالإجمال: فإنّ مفهوم "السيادة" غير دقيق. فهو معرّض للتمطيط بصفة غريبة. فكلّ علاقة إنسانية، وحتى الفردية منها حقاً، تتضمن عناصر – سيادة، قد تكون متبادلة (وهذه هي فعلاً القاعدة مثلما هو الحال في الزواج). فإلى حدّ ما يسيطر الإسكافي عليّ، وإلى حدّ آخر أسيطر عليه رغم عدم الاستغناء عنه وعن خبرته الفريدة من نوعها. فنموذجكم بسيط بعض الشيء. ولكن كتابكم يشجّع حقاً على الاهتمام بالمسألة"[16]. ورغم أنّ روبرت متشلز قد تطرّق إلى بُنيات القيادة والسيادة لدى الأحزاب الحديثة، لم يكن مفهوم السيادة لديه – كما نتوقعه من خلال نقد ماكس فيبر– في صلب التحليل الاجتماعي والنفساني الذي توخاه. إذ إنّ ما يهمّ متشلز أوّلاً هو ظاهرتي الأوليغارشية والبيروقراطية داخل الأحزاب العمالية الحديثة. ورغم أنّ ماكس فيبر قد عبّر عن استيائه لزميله الشاب، فإن نقده يشير إلى ضعف عام: أي إلى فقدان مفهوم اجتماعي واضح للسيادة.

---

(15) قارن: Robert Michels, *Zur Soziologie des Parteiwesens in der modernen Demokratie: Untersuchungen über die oligarchischen Tendenzen des Gruppenlebens* (Leipzig: Werner Klinkhardt, 1911),

(من هنا فصاعداً: Michels, *Parteiensoziologie*)،

جاء في الإهداء: "إلى صديقه العزيز ماكس فيبر في هيدلبرغ، الذي يتسم بالاستقامة ولا يتراجع أمام أي تشريح كان، ما دامت المصلحة تتعلق بالعلم، يهدي هذا الكتاب مع تحية النفوس المتجانسة"، المرجع المذكور، ص III.

(16) رسالة ماكس فيبر إلى روبرت متشلز في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1910، MWG II/ 6، ص 754-761، أما الاستشهاد فيوجد ص 761؛ قارن في هذا الصدد أيضاً التلميح في نص *Herrschaft*، ص 136، مع الهامش 24.

مكتبة الفكر الجديد

وعلى عكس ما ذكر، وُجدَ في مستهلّ القرن الماضي مفهوم دقيق وشبه مقنّن للسيادة في مجال الحقوق. فاستناداً إلى جورج فريدريتش فون غربر (Georg Fried-rich von Gerber)، حدّد بول لابان (Paul Laband) الدولة من خلال وظيفتها حيث قال: "الدولة لوحدها تسيطر على الناس. وهذا هو حقها المسبق والمميز الذي لا تتقاسمه مع أيّ كان"، إذ إنّ "السيادة هي الحق في فرض الأوامر على أشخاص أحرار (ومجموعات من هؤلاء الأشخاص) للقيام بأفعال وإنجازات أو التخلي عنها وإجبارهم على الامتثال لها"[17]. وقد اعتُبر بول لابان كأحد رجال القانون الدولي الفطاحل في عهد الإمبراطورية الألمانية. ففي مؤلّفه الضخم **القانون الدولي في الرايخ الألماني** الذي ضمّ عدة أجزاء ونُشر في طبعته الأولى بين 1876 و1882، سعى إلى وضع أسس علمية لدستور الرايخ المصادق عليه سنة 1871[18]. وكان يتّبع منهجياً دغمائية قانونية صارمة و"تحكّماً منطقياً" متقناً "لمادة القانون الوضعي" من خلال تكوين مفاهيم دقيقة[19]. واعتبر مؤلّفه المرجع الأساسي في القانون الدولي الألماني إلى حدود صدور كتاب جورج يلينك (Georg Jellinek) حول **العلوم السياسية العامة** سنة 1900. قدّم بول لابان مفهوم السيادة كسلطةٍ للتنفيذ والعقاب، إذ إنه من الضروري فرض الطاعة و"الامتثال للأوامر"، ولو "باستعمال العنف الجسدي"[20]. وأشار لابان قصداً إلى أنّ الجزء الأوفر من العمل الحكومي يتمّ بدون اللجوء إلى حقوق السيادة[21]، ولكن إمكانية التهديد والجبر المقرّة من طرف النظام القانوني تمثل الميزة الخاصة لتصوّره المفهومي. فسيادة الحكم هي من مشمولات الدولة فقط، وهذا يعني أنّها ليست من حقّ الجمعيات ولا الخواص وخلافاً لآراء أخرى في البحث، يرى لابان أنّه لا يمكن للحق الخاص، وخصوصاً لقانون المداينة، أن يؤسّس لحقوق

---

(17) Paul Laband, *Das Staatsrecht des Deutschen Reiches*, 4. Aufl. (Tübingen, Leipzig: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) 1901), Band 1, S. 64,

(من هنا فصاعداً: Laband *Staatsrecht* I4,).

(18) لابان، افتتاحية الطبعة الأولى، المصدر نفسه، ص IV.

(19) لابان، افتتاحية الطبعة الثانية، المصدر نفسه، ص XI.

(20) المصدر نفسه، ص 67.

(21) المصدر نفسه، ص 65

مكتبة الفكر الجديد

السيادة[22]. كما دافع لابان انطلاقاً من دوافع ملموسة جداً تمسّ القانون الدستوري في مسألة جوهرية تهمّ قانون الحق العام عن الرأي القائل بأنّه يمكن التخلي عن معيار السلطة في مقابل وظيفة سيادة الدولة[23].

ففي نظريته الخاضعة للمفهوم المنطقي للدولة، قُدّمت وظيفة السيادة بالنسبة للدولة على بقية الأسباب الأخرى المحددة لها. ولهذا الغرض فنّد لابان في افتتاحية **مُؤلَّفه جلّ الرؤى التاريخية والسياسية والفلسفية الأخرى**[24]. وهو ما أثار - كما سنرى فيما بعد - احتجاج كلّ الذين ما زالوا متعلّقين بالنظريات الأخلاقية والفلسفية القديمة والتصورات الرومنطيقية أو العضوية للدولة. كما دفع النظرية الغائية للدولة في الاتجاه المعني بملاحظة وجيزة: " إنّ الغايات التي ترى سلطة الدولة لها صلاحية تخضع لتحوّل دائم ولا يمكن تحديدها من خلال مفهوم قانوني"[25]. إضافة إلى ذلك، انزاح لابان عن كلّ الذين سعوا إلى تحديد الدولة عن طريق مفهوم السيادة رغبة في إقامة أوضاع دستورية ماضويّة، مثل ماكس فون سيدل (Max von Seydel) وكونراد بورنهاك (Conrad Bornhak) و"نظرية الحكام" التي تبنّوها أو كارل لودفيغ فون هالر (Carl Ludwig von Haller) الذي وضع "نظرية الأعيان"[26]. لم

---

(22) المصدر نفسه، ص 62-64؛
وجّه لابان نقده هنا ضدّ روزين هاينريخ:
Heinrich Rosin, ""Souveränetät, Staat, Gemeinde, Selbstverwaltung," Kritische Begriffsstudien," *Annalen des Deutschen Reiches für Gesetzgebung*, Verwaltung und Statistik (Jg. 1833),
الذي حدّد "حقوق السيادة كحقوق نابعة من سلطة الشخص المعني ذاته" وطمس بذلك الحدود الفاصلة بين حقوق السيادة العامة وحقوق المطالب الخاصة (Laband, *Staatsrecht* |4)).
قارن أيضاً فيما يخص السؤال مقالة:
Rudolph Sohm, "Der Begriff des Forderungsrechts," *Zeitschrift für das Privat- und öffentliche Recht der Gegenwart*, Band 4 (1877).

(23) هذا التقسيم لسيادة الدولة قدّم الأرضية النظرية التي سمحت للمقاطعات الألمانية أن تحافظ على استقلاليتها رغم انضمامها للرايخ الألماني.

(24) Laband, *Staatsrecht* |4,
مقدمة الطبعة الثانية، ص IX.

(25) المصدر نفسه، ص 67.

(26) فيما يخصّ "نظرية الحكام" قارن جورج يلينك:
Georg Jellinek, *System der subjektiven öffentlichen Rechte*, 2 Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) 1905), S. 35,
= (من هنا فصاعداً : Jellinek, *System* 2)؛ وكذلك فيما يخصّ "نظرية الأعيان"، انظر:

مكتبة الفكر الجديد

يطالب لابان بشرح نشأة الدولة أو تقديم الحجج الفلسفية لها، بل اهتمّ بحزم فاقد النظير بالإشكال المعروض عليه والمتمثل في تحديد الدولة من خلال مقولات قانونية لا غير.

تحدّث جورج يلينك الذي يعتبر تابعاً للعلوم السياسية الوضعية لصرامته المفهومية وقربه أيضاً من المدرسة الكَنْتية الجديدة من حيث المنظور المعرفي عن "السيادة" باعتبارها "الوسيلة المميزة لسلطة الدولة"[27] وعن "الإمبراطورية" كـ "سلطة السيادة والعنف"[28] قائلاً: "الحُكم يعني الأمر والنهي بإطلاق والقدرة على تنفيذ السلطة. فكلّ مرؤوس قادر على الانفلات من أيّ سلطة إلّا سلطة الحاكم. [...] فالسلطة التي تتمتّع بهذه السيطرة هي سلطة الحاكم وبالآتي فهي سلطة الدولة"[29]. غير أنّ يلّينك قد وسّع رقعة تحديد الدولة بإضافة معايير أخرى سنعود للحديث عنها لاحقاً. وإجمالاً، يمكن تلخيص مفهوم السيادة حسب الرأي الوضعي في العلاقة الحتمية بين الأمر والطاعة، أي في العلاقة التي تخضع لنظام قانوني وتحمل في طياتها عنصر القهر الذي قد يُنفّذ حتى بالعنف إذا لزم الأمر. فمثل هذه السلطة ذات النفوذ الشامل هي من حقّ الدولة فقط، وليس لأي شخص خاص أو جمعية الحقّ فيها.

ومنذ الصياغة القديمة لسوسيولوجيا السيادة، قرّر ماكس فيبر أن يرفع مفهوم السيادة إلى حدّ الدلالة التي تعني "السيادة بموجب السلطة" (Herrschaft kraft Autorität). فجميع تحديداته لمفهوم السيادة إلى حدّ الصياغة الحديثة العهد لسنة 1920/ 1919 تضمنت في صلبها عنصري الأمر والطاعة[30]، وحتى العلاقات

= Georg Jellinek, *Allgemeine Staatslehre*, 2 Aufl. (Berlin: O. Häring, 1905), S. 192, (من هنا فصاعداً: Jellinek, *Allgemeine Staatslehre* 2)،
قارن أيضاً المقال الشامل:
Edgar Loening, "Der Staat (Allgemeine Staatslehre)," *HdStW³*, Band 7 (1911), S. 692-727, hier: S. 694-697.

(27) Jellinek, *Staatslehre* 2 , S. 119.

(28) المصدر نفسه، ص 213.

(29) المصدر نفسه، ص 415.

(30) قارن التحديدات في نص السيادة (*Herrschaft*) لاحقاً، ص 135، وفي نص النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة (*Die drei reinen Typen*)، لاحقاً، ص 726، وكذلك في: Weber, *Kategorien*, S. 278, und Max Weber," Die Typen der Herrschsft," in: WuG1, S. 122 (MWG I/ 23).

مكتبة الفكر الجديد

التبعية حسب الاختيار المحض هي بالآتي علاقات سلطة فالطاعة هي واجب. وقد وضع ماكس فيبر عنصري القهر والقانون في عملية فرض السيادة في علاقة تطوّر تاريخي وعبّر عنها بمفهوم "الاحتكار الشرعي للسلطة القاهرة" عن طريق الرابطة السياسية أو بالأحرى عن طريق الدولة[31]. فلن يكون فرض حقوق السيادة في دستور الدولة الحديثة من حقّ مؤسسات الدولة فقط، هذا ما يمكن استخلاصه من ملاحظة تهكمية في بداية سوسيولوجيا السيادة. هناك يلمّح ماكس فيبر إلى المسألة المطروحة في السجال العنيف القائم بين رجال القانون والمتمثلة فيما إذا هو ممكن، من منظور الحق الخاص، وجود مطالب سيادة مدعّمة، مثلما هو الحال بين صاحب الدين والمدين. فإذا امتلك الفرد سلطة الحكم انتفى إذن الاحتكار الحكومي للسلطة وبالآتي يمكن، كما يقول فيبر، "اعتبار العالم الشامل للحق الخاص الحديث كنوع من لامركزية السيادة في أيدي "من لهم الحق" في ذلك بحكم القانون". وقد قدّمت الدراسات التي قام بها غرهارد ألكسندر لايست (Gerhard Alexander Leist) حول قانون الجمعيات الدليل الصريح على صعوبة المسألة[32]. فالقانون المدني الجديد يتعامل مع الجمعيات وكأنها مؤسسات تخضع للقانون المدني الخاص، ولكنه لم يتمكن من منعها فرضَ "السيادة" على أعضائها في المجال العملي بصفة محسوسة، وبالأخص عندما يتعلق الأمر بجمعيات ذات أموال طائلة.

أما كيفية العلاقة المتينة التي تربط مفهوم السيادة بمفهوم الدولة لدى ماكس فيبر، فتتجلى في وصفه لعمله حول **سوسيولوجيا السيادة** كـ"علم السياسة والسيادة"[33]، وكذلك في التحديد المتأخر والمتكامل للدولة. ففي كتاب **السياسة كمهنة** جاء القول بأنّ الدولة الحديثة هي"مؤسسة شبيهة برابطة سيادة" سعت

---

(31) قارن: Weber, *Politische Gemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 209.

(32) قارن:

Alexander Leist: *Vereinsherrschaft und Vereinsfreiheit im künftigen Reichsrecht* (Jena: Gustav Fischer 1899), und *Untersuchungen zum inneren Vereinsrecht, mit Beiträgen zum Recht der Aktiengesellschaften, Gesellschaften mit beschränkter Haftung und Genossenschaften* (Jena: Gustav Fischer, 1904),

(من هنا فصاعداً: Leist, *Untersuchungen*)؛

Alexander Leist: "Das Vereinswesen und seine Bedeutung," Vortrag gehalten in der Gehe-Stiftung zu Dresden am 16, Januar 1909, in: *Vortage der Gehe-Stiftung zu Dresden* (Leipzig, Dresden: B.G. Teubner 1909), Band1 S. 1-24 (=S. 135-156).

(33) رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913، MWG II/ 8، ص 450

مكتبة الفكر الجديد

بنجاح إلى احتكار السلطة البدنية الشرعية كوسيلة للحكم وجمعت لأجل هذا الغرض كلّ وسائل الإنتاج المادية في يدي قائدها[34]. ففي هذا النوع من التحديد الرزين والوظيفي للمفهوم يبدو تأثر فيبر بالتعريف القانوني الذي اتخذه لابان في توجّهه أكثر وضوحاً. وغالباً ما اعتذر فيبر على لجوء علم الاجتماع إلى مفاهيم علوم الحقوق الصحيحة، ما دام هذا العلم يفتقد إلى جهازه المفهومي الخاص به[35]. ومقارنة بموقف لابان، فإنّ قرار ماكس فيبر الأساسي يتمثل في عدم الاهتمام بباقي أسباب التعريف الأخرى الخارجة عن وظيفة السيادة بالنسبة للدولة. ولهذا السبب فإنه من غير المجدي البحث في سوسيولوجيا السيادة عن أي شكل من "ميتافيزيقا الحكم"[36] أو تتبّع نظريات سيادة الدولة والعقد الاجتماعي[37]. وحتّى المنظّرون الكلاسيكيون في مجال السياسة لا يظهرون، إذا لزم الأمر، إلا بصفة هامشية. ورغم ذلك، فإنّ ما قدّم لحدّ الآن لم يتعرّض إلا لبعض الجوانب من مفهوم السيادة لدى فيبر.

لقد كان كلّ من مؤرّخي الدستور ورجال الاقتصاد وعلماء السياسة وعلماء الاجتماع المعاصرين يهتمون بمسائل معرفية مغايرة تماماً لما يمكن أن ينطبق على مفهوم السيادة القانوني، وقد حاولوا التعبير عن جانب منه بصورة جلية في النقد الموجّه إلى لابان. أما النقاش المبدئي حول موضوع "القانون العام" للابان فقد جاء على لسان أوتو فون جيركه (Otto von Gierke) الذي كان يعتبر آخر أساتذة مدرسة الحقوق الألمانية أو – كما وصفه ماكس فيبر– بمنزلة الممثل "للعلوم السياسية الحيّة"[38]. وقد وجّه جيركه نقده خصوصاً "للمنهج المنطقي. الصّوري" الذي مثله مثل التصور التنويري الميكانيكي للدستور يفقد حسب رأيه كلّ "روح" وكلّ "فكرة"

---

(34) Weber, *Politik als Beruf*, MWG I/ 17, S. 166.

(35) قارن: Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, unten, S. 752.

(36) Weber, *Objektivität*, S. 74, (موضوعة بصفة تهكمية) ص 529.

(37) قارن ما جاء حول سلطة الأمة (Volkssouveränität) (لا يمكن تطبيقها على الصين). لم تذكر نظريات العقد الاجتماعي لدى هوبز ولوك؛ ولكن يوجد سجال عميق حول نظريات الحق الطبيعي في سوسيولوجيا الحق (Weber, *Recht* § 7; WuG1, S. 495-502).

(38) Weber, *Roscher und Knies* I, S. 35 (= S. 1215), Fn. 1.

مكتبة الفكر الجديد

وكلّ "مضمون مثالي"[39]. فالدولة ليست "مجرّد جهاز للسلطة" بإطلاق[40] ولا علاقة سيادة محضة "لهؤلاء الأشخاص على أولئك الأشخاص"[41]، وإنما هي "جسم طبيعي وروحي – أخلاقي للمجتمع"[42]. فلا يكفي إذن المنطق الصّوري لوحده لدراسة الحياة السياسية والوعي القانوني للدولة، بل يستوجب النظرة الفلسفية والمنهج التاريخي والشرح الوراثي لأنّ القانون/ الحقّ هو في علاقة سببية مع "بقية ظواهر الحياة الاجتماعية"، أي مع الأوضاع السياسية والرؤى الأخلاقية والدينية وكذلك مع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية[43]. فمثل رأي لابان المتأثر جداً بالتصوّر الروماني للقانون هو غير قادر لاستيعاب الفكر الجرماني للقانون كما يبدو مثلاً في وحدة القانون العام والقانون الخاص[44]. وهكذا فنّد جيركه معاً الكفاءة الدستورية والتاريخية للتوجّه اللاباني. كما لوحظ من جهة أخرى، أنّه يصعب حقاً وصف الأوضاع القائمة قبل عصر الحداثة بالاعتماد على جهاز مفهومي حديث للقانون العام[45].

لقد أصاب أوتو فون جيركه بنقده نقطة حساسة كانت تؤدي دوراً هاماً في جميع العلوم التطبيقية وتعكس المصالح المعرفية المختلفة التي تترأس شتّى الميادين العلمية، وهي: كيف يمكن معرفة الواقع الاجتماعي إذا كان هذا الواقع خاضعاً لسلطة البنية القانونية؟ ولم يواجه لودفيغ غومبلوفيتس (Ludwig Gumplowicz)

---

(39) Otto Gierke, "Labands Staatsrecht und die deutsche Rechtwissenschaft [= Rez. Zu Laband, Das Staatsrecht des Deutschen Reiches, 3 Bände]," *Jahrbuch für Gesetzgebung, Verwaltung und Volkswirtschaft im Deutschen Reich*, N. F., 7. Jg., Heft 4 (1883), S. 1097-1195, Zitate: S. 1190, 1192f.,

(من هنا فصاعداً: Gierke, *Laband-Kritik*).

(40) المصدر نفسه، ص 1181.

(41) المصدر نفسه، ص 1129.

(42) المصدر نفسه، ص 1149.

(43) المصدر نفسه، ص 1113.

(44) المصدر نفسه، ص 1121، 1123.

(45) قارن مثلاً:

Adolf Menzel: "Begriff und Wesen des Staates," in*: Handbuch der Politik*, 1. Aufl. (Berlin, Leipzig: Walther Rotschild, 1912) Band 1, S. 35-45, hier: S. 41;

قارن أيضاً في هذا الصدد (Jellinek, Staatslehre 2)، ص 417،

وانظر: Weber, *Feudalismus*, S. 410.

مكتبة الفكر الجديد

هذه الهيمنة القانونية فحسب بل وجد الاستعارة المناسبة لوصف هذا الوضع، إذ شبّه علوم الحقوق بمعمارية قصر فخم جداً حصل توسيعه مراراً؛ ويمكن فيه لرجل القانون أن يكون ملمّاً بجميع منافذه وطوابقه في حين أنه يجد صعوبات جمّة في تحديد موقعه أو وجود طريقه حالما يغادر المبنى أو يكون في جواره القريب[46]. أما روبرت بيلوتي الذي قام في مدّة وظيفته كأستاذ للعلوم السياسية بتدريس "السياسة العلمية"، فإنه بيّن أنّ واقع الدستور لا يتطابق غالباً وقانون الدستور، وأنّ علاقات السلطة الفعلية غالباً ما تتغيّر في إطار دستور معيّن[47]. وحسب رأي فيبر، فإنّ السؤال الذي يقول: هل يتم التحوير الدستوري عن طريق "تغيير القانون" أم بحكم "التحوّل السياسي"؟ يمثل نقطة البداية بالنسبة لأي "بحث علمي في السياسة"[48]. وحتى علم الاقتصاد لم يكن مهتمّاً بالتحديدات المجردة للدولة بقدر ما كان مهتمّاً بالدور الفعلي للدولة سواء في مجال الاقتصاد أم بالنسبة للأفراد المعنية اقتصادياً. ما هي إذن الظروف الملائمة التي وضعتها الدولة للعمل الاقتصادي، وكيف تصرّفت هي الأخرى باعتبارها ذاتاً اقتصادية[49]؟ من هنا لم تُطَوّر المدرسة التاريخية لعلم الاقتصاد مفهوماً للدولة أو للسيادة خاصاً بها، وإنما حاولت - كجواب أيضاً على فكرة البناء العلوي الماركسية - تفهّم الربط بين نظام الدولة ونظام الاقتصاد من خلال أشكال تطوّر تاريخي متسلسل[50].

---

(46) قارن: Ludwig Gumplowicz, *Die sociologische Staatsidee*, 2 Aufl. (Innsbruck: Wagner, 1902), S. 27-30.

(47) قارن:
Robert Piloty, "Autorität und Staatsgewalt," *Jahrbuch der internationalen Vereinigung für vergleichende Rechtswissenschaft und Volkswirtschaftslehre*, Bd. 6 und 7 (1904), S. 551-576, bes. S. 568,
(من هنا فصاعداً: Piloty, *Autorität und Staatsgewalt*).

(48) رسالة ماكس فيبر إلى جورج يلّينك في 27 آب/ أغسطس 1906، MWG II/ 5، ص 149.

(49) قارن Hans von Scheel, "Die Politische Ökonomie als Wissenschaft," in: Gustav von Schönberg, hg., *Handbuch der politischen Ökonomie*, 4 Aufl. (Tübingen: H. Laupp, 1896), Bd. 1, S. 77-118, bes. S. 78-80.

(50) يجدر بالأخص هنا ذكر المقالات المختلفة لبرونوهلدبراند، كارل بوشر وغوستاف شمولر (قارن في هذا الصدد الدراسة الإجمالية لدى جورج فون بيلوف:
Georg von Below, "Art. Wirtschaftsstufen," in: Ludwig Elster, hg., *Wörterbuch der Volkswirtschaft in zwei Bänden*, 3 Aufl. (Jena: Gustav Fischer, 1911), Band 2, S. 1382-1384, und Eugen von Philippovich, *Grundriß der politischen Ökonomie*, 9.Aufl. =

مكتبة الفكر الجديد

وقد حاول جورج يلينك وبعض تلاميذه تخفيف التوتّر القائم بين التكوين القانوني للمفهوم وإدراك الواقع الاجتماعي. فبحث تيودور كيستياكوفسكي (The-odor Kistiakowski) في دراسته الصادرة سنة 1899 تحت عنوان **المجتمع والكائن الفرد في مفهومي الدولة والمجتمع من منظور قانوني واجتماعي**[51]. وقام يلينك نفسه بتقسيم أبواب كتابه الذي صدر بعد سنة واحدة من المُؤلف المذكور سابقاً تحت عنوان **العلوم السياسية العامة** إلى قسمين: قسم يخصّ "العلوم السياسية والقانونية العامة" وقسم يخصّ "علوم سياسة الدولة الاجتماعية"[52]. وعلى ضوء الخلفية الكَنْتية الجديدة في الفصل بين ما هو من مشمولات الكينونة وما هو تابع للواجب، وضع يلينك **علوم الحقوق باعتبارها علوم قيم في حيّز الواجب، في حين أحال البحث في الواقع** التاريخي وفي الدور العيني للحقوق إلى حيز الكينونة. ويتعيّن على علوم الأسباب وخاصة منها علوم السياسية والاجتماع البحث في هذين المجالين. فعلى عكس تلميذه هانس كيلسن (Hans Kelsen)، لم يُبق يلينك هذين المجالين منفصلين عن بعضهما البعض، بل بحث عن طرق منهجية للربط بينهما. فأنشأ "الأنموذج التجريبي" كطريقة استكشافية تسمح بإدراك العناصر النموذجية في الظواهر الحكومية وعلاقاتها المتبادلة[53]. أما السعي في بناء جسور فيمكن استجلاؤه من خلال تقسيم كتاب **العلوم السياسية العامة**: حيث تدرس علوم الحقوق وعلوم سياسة الدولة الاجتماعية بصفة متكاملة وبالآتي تحدّد "الدولة" من وجهتين معينتين. فالدولة، من منظور قانوني، هي

= (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1911), Band 1, S. 5ff,

لقد تم نقد كارل بوشر نقداً لاذعاً من أجل نظرية المراحل في مستهلّ القرن الماضي وكان من المفترض أن يكتب المقال الافتتاحي حول "مراحل الاقتصاد" في **مرجع الاقتصاد السياسي**، قارن: Karl Bücher, *Die Entstehung der Volkswirtschaft:Vorträge und Versuche*, 2 Aufl. (Tübingen: H. Laupp, 1898), bes., S.58ff,

(من هنا فصاعداً: Bücher, *Volkswirtschaft*)،

مع العلامة والتأكيد من قبل ماكس فيبر في نسخته الشخصية، مركز البحث في الأعمال الكاملة، BAdW، ميونيخ.

(51) Theodor Kistiakowski, *Gesellschaft und Einzelwesen: Eine methodologische Studie* (Berlin: Otto Liebmann, 1899), S. 56-87, bes. S. 72,

درس كيستياكوفسكي فيما بين سنة 1901 و1905 في هيدلبرغ بصفة متقاطعة وكانت له صلة بماكس فيبر منذ بداية سنة 1905 (قارن في هذا الصدد MWG II/ 6، ص 796).

(52) هكذا جاءت عناوين الكتابين الثاني والثالث ليلينك حول Jellinek, *Staatslehre* 2؛ تنبيه من قبل المصدرين.

(53) المصدر نفسه، ص 40-32.

مكتبة الفكر الجديد

"تلك الهيئة التي تتمتّع بسلطة الحكم الصادر أصلاً عن شعب مستقرّ"[54]، وهي – من منظور اجتماعي – تتمثل في "علاقات إرادة الحكام والمحكومين الذين يوجدون بصفة متواصلة زمنياً، وعادة أيضاً (في حالة ترابط الأراضي التابعة للدولة) مكانياً"[55].

أما هانس كلسن الذي يعتبر مؤسساً لـ"علوم الحقوق المحضة" فقد قطع – انطلاقاً من نفس المقدّمات الفكرية – الروابط بين الفروع "القيمية" و"الفروع التفسيرية"[56]. ففي محاضرة ألقاها في شتاء 1911 أمام "جمعية علم الاجتماع" في فيينّا، وضع كلسن حدوداً فاصلة بين المنهج القانوني والمنهج السوسيولوجي ووضّح بالآتي المصالح المعرفية الخاصة بكلّ حقل[57]. فقد حدّد الدولة من منظور قانوني بحت واعتبرها "شخصية، أي كذات لها حقوقها وواجباتها"، وأنها توجد في علاقة قانونية مع بقية الذوات القانونية الأخرى. من هذا المنظور فإنّه "من غير الممكن اعتبار علاقة الدولة ببقية الذوات كعلاقة سيادة". وعنه ينتج منطقياً، وبصفة صارمة، أنّ كلّ علاقة سيادة وسلطة أو علاقة عنف هي في حقيقة الأمر ذات "طبيعة واقعية محضة"، وبالآتي "لا يمكن التعبير عنها بالوسائل القانونية الصورية"[58]. أما البحث في علاقات العنف هذه، فقد أحالها إلى الحقول التفسيرية، وبالأخصّ إلى علم الاجتماع.

هذا ما يتطابق ورغبة ماكس فيبر، كما عبّر عنها مراراً في مراسلته مع جورج يلينك في صيف 1909، والتي تتمثل في التخلي عن المنظور القانوني لصالح "علم

---

(54) المصدر نفسه، ص 176، انظر أيضاً ص 420.

(55) المصدر نفسه، ص 169.

(56) Hans Kelsen, *Hauptprobleme der Staatsrechtslehre, entwickelt aus der Lehre vom Rechtssatze* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1911), S. VI

(من هنا فصاعداً: Kelsen, *Staatsrechtslehre*).

(57) قارن: Hans Kelsen, *Über Grenzen zwischen juristischer und soziologischer Methode,* Vortrag, gehalten in der Soziologischen Gesellschaft zu Wien (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1911),

إنّ المحاضرة تلخّص الأفكار الهامة التي تضمنها الكتاب الضخم حول "المسائل الكبرى في علم الحقّ العام".

(58) Kelsen, *Staatsrechtslehre*.

مكتبة الفكر الجديد

اجتماع الدولة والتعليم السياسي"[59]. غير أنّ علم الاجتماع المعاصر لم يقدّم الكثير ممّا يساعد ماكس فيبر على وضع نظريته حول سوسيولوجيا السيادة. فبالنسبة للتوجه العضوي لعلم الاجتماع الذي تبناه ألبيرت شيفله (Albert Schäffle)، لم يكن مفهوم السيادة في صلب الاهتمام والتفسير النسقي، وإنما كان مفهوم السلطة[60]. وفي أعماله المتأخرة أولى شيفله جلّ اهتمامه لتوضيح مفهوم السلطة كـ"مفهوم سوسيولوجي صارم"، وهذا يعني بالنسبة له، تحرير المفهوم من التشابك الضيّق مع مفهومي الدولة والعنف[61]. وقد جاء في تعريفه أنّ "السلطة هي الكفاءة في التأثير بعض الشيء في المجتمع والسعي فعلاً إلى تجاوز العقبات"[62]. أما عالم الاجتماع ألفريد فيركاند (Alfred Vierkandt)، فقد نظر إلى علاقات السلطة الاقتصادية والاجتماعية من المنظور المثالي – الأخلاقي، وفنّد بذلك النظرية الطبيعية القائمة على العنف[63] في حين اعتبر لودفيغ غومبلوفيتس، وهو أستاذ نشأ في كراكوفيا ودرّس في غراس، تاريخ البشرية وكأنّه "صراع أبدي من أجل السيادة"[64]. فالدولة كانت لديه بمنزلة علاقة سيادة قائمة على سلطة أقلية حاكمة في أغلبية محكومة. فالأقلية تسعى

---

(59) رسالة ماكس فيبر إلى جورج يلينك في 15 تموز/ يوليو من جويلية 1909، MWG II/ 6، ص 180.

(60) لقد اشتهر شيفله وصار عرضة للمعاداة من أجل مؤلّفه بناء وحياة الجسم الاجتماعي (*Bau und Leben des socialen Körpers*) الذي نشر في أربع أجزاء فيما بين 1875 و1878. وخلافاً لذلك، فإنّ مسودة درس ماكس فيبر، ص 7، تشير فقط إلى طبعة المؤلّف في جزأين: Albert Schäffle, *Bau und Leben des Socialen Körpers*, 2 Bände, 2 Aufl. (Tübingen: H. Laupp, 1896),
تضمن الجزء الأول "علم الاجتماع العام" والجزء الثاني "علم الاجتماع الخاص". وفي الجزء الأول هناك فصل حول "السلطة" (قارن المرجع المذكور، ص 445-433).

(61) Albert Schäffle, Die Notwendigkeit exakt entwickelungsgeschichtlicher Erklärung und exakt entwickelungsgesetzlicher Behandlung unserer Landwirtschaftsbedrängnis, 3. Teil, in: Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft, 59. Jg. (1903), S. 255-340,
(من هنا فصاعداً: Schäffle, *Notwendigkeit*)؛
Albert Schäffle, *Neue Beiträge zur Grundlegung der Soziologie*, ebd., 60. Jg., 1904, S. 103-104, bes. S. 118ff.

(62) Schäffle, *Notwendigkeit*, S. 337.

(63) Alfred Vierkandt, "*Machtverhältnis und Machtmoral*," *Philosophische Vorträge der Kant-gesellschaft*, Nr. 13 (Berlin: Reuther & Reichard, 1916).

(64) Ludwig Gumplowicz, *Grundriß der Sociologie* (Wien: Manz, 1885),
(من هنا فصاعداً: Gumplovicz, *Grundriß*).

مكتبة الفكر الجديد

إلى استغلال الخاضعين لها اقتصادياً والتشريع لحكمها من خلال نظام قانوني[65]. لا شك أنّ الاستناد إلى نظرية الصراع الطبقي يبدو جلياً، ولكن، خلافاً لما سبق ذكره، لم يكن التناقض الاجتماعي لدى غومبلوفيتس قائماً على التناقضات الاجتماعية والاقتصادية، وإنما كان قائماً، كما يرى، على الفوارق العرقية. وهذا يعلل عنوان مؤلّفه الشهير **الصّراع العرقي**[66]. ففكرته كانت متشائمة جداً وداروينية: إذ ليس هناك سلم دائم لديه أو حلّ للصراع. وقد استند فرانس أوبنهايمر (Franz Oppenheimer) في حقل علم الاجتماع الألماني كثيراً إلى غومبلوفيتس و"الفكرة السوسيولوجية للدولة". وكان ماكس فيبر على علم بمؤلّفات الباحثين، ومن بينها نسخة من دراسة موجزة لأوبنهايمر حول "الدولة" اشتغل عليها شخصياً وتوجد حالياً في مخلفاته[67]. وخلافاً لغومبلوفيتس، علل غايتانو موسكا (Gaetano Mosca) التناقض القائم بين الأقلية الحاكمة والأغلبية المحكومة في كتابه **عناصر العلوم السياسية**[68]. ولنا

---

(65) المصدر نفسه، ص 112، 115، 120... إلخ.

(66) Ludwig Gumplowicz, *Der Rassenkampf. Sociologische Untersuchungen*, 1Aufl. (Innsbruck: Wagner, 1883), S. 218-240,

(من هنا فصاعداً: Gumplowicz, *Rassenkampf*).

(67) لقد ذكر ماكس فيبر كتابي غومبلوفيتس *Rassenkampf* منذ سنة 1898 في مسودّته للدرس حول العلم النظري العام للاقتصاد القومي. قارن:

Weber, *Vorlesungs-Grundriß*, S. 6f,

وبالنسبة لـ:

Franz Oppenheimer, *Der Staat* (Die Gesellschaft, hg. von Martin Buber, Band 14/15) (Frankfurt a.M.: Rütten & Loening, 1907),

(من هنا فصاعداً: Oppenheimer, *Der Staat*)،

قارن النسخة الشخصية لفيبر في مركز البحث في أعمال ماكس فيبر الكاملة، BAdW ميونيخ.

(68) نشر مؤلّف موسكا في جزأين سنة 1896 و1923: Gaetano Mosca, *Elementi di scienza politica*, 1 Aufl. (Roma, Florenz, Turin, Mailand: Fratelli Bocca, 1896),

(من هنا فصاعداً: Mosca, *Elementi* I)،

Gaetano Mosca, *Scritti politici*, hg. von Giorgio Sola (Turin: Unione Tipografico-Editrice Torinese, 1923), vol. 2: Elementi di scienza politica,

(من هنا فصاعداً: Mosca, *Elementi* II)،

بالنسبة للترجمة الألمانية للجزأين قارن: Gaetano Mosca, *Die herrschende Klasse. Grundlagen der politischen Wissenschaft,* Mit einem Geleitwort von Benedetto Croce (Bern: A. Franke, 1950),

(من هنا فصاعداً: Mosca, *Herrschende Klasse*)،

ولتفنيد النظرية العرقية لدى غومبلوفيتس قارن: المرجع نفسه، ص 25، 69 وما يلي.

مكتبة الفكر الجديد

عودة فيما بعد إليه وإلى فلسفة السيادة[69] لـ جورج زيمل (Georg Simmel).

فيما يلي سنحاول بإيجاز توضيح ما إذا كان ماكس فيبر قد استند إلى الخطاب السوسيولوجي المعاصر فيما يتعلق بمفهوم السلطة وإلى أي حدّ. ففي بداية سوسيولوجيا السيادة رتّب فيبر مفهوم السيادة في إطار المفهوم السوسيولوجي الجاري للسلطة وضبطه في مقابل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الخالية من الأمر والنهي. وقد وضع المفهوم المدرج من قبله في صلب النص الذي يحمل العنوان "طبقات، فئات وأحزاب"، حيث يقول: "نريد أن نفهم حين نتحدّث عن "السلطة" أنّها [...] الحظّ الذي يسعف شخصاً أو عدداً من الأشخاص في فرض إرادتهم على المشاركين في فعل جماعي رغم المقاومة التي يقوم بها بعضهم"[70]. فحين يدور الحديث في التحليل السوسيولوجي عن تقسيم السلطة داخل جماعة ما، وعن سبل اكتساب السلطة والحفاظ عليها، بل واحتكارها، أو عن مصالح السلطة وهيبتها، وكذلك أيضاً عن فقدانها، فإنّ هذا الحديث يمسّ كلّ مجالات الحياة الجماعية، أي أنّه يمسّ المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. أما في السياسة، وخصوصاً في السياسة الخارجية، فإنّ عنصر الترهيب باللجوء إلى القوة يضاف إليها، بحيث يجب افتراض وجود جهاز قمعي أو منظمة إسعاف[71]. وقد طوّر ماكس فيبر مفهوم السيادة لأنّ السلطة تبدو من منظور سوسيولوجي أكثر إسهاباً من مفهوم ضابط لجزء معيّن من السلطة. ولذا يمكن اعتبار "السيادة" حسب فيبر الذي يخالف هنا معاصريه في علم الاجتماع[72]، "حالةً خاصةً من السلطة". فهذه الأخيرة تبقى لديه

---

(69) Georg Simmel, "Zur Philosophie der Herrschaft. Bruchstück aus einer Soziologie," *Jahrbuch für Gesetzgebung und Verwaltung im Deutschen Reich*, N. F. 31. Jg. (1907), S. 439-471,

(من هنا فصاعداً: Simmel, *Philosophie der Herrschaft*).

(70) فيبر، "طبقات"، "فئات" و"أحزاب"، الأعمال الكاملة، MWG I/ 22-1، ص 252.

(71) فيما يخصّ مفهوم السلطة السياسي المعين هنا قارن بالخصوص:
Weber, *Machtprestige und Nationalgefühl*, MWG I/ 22 -1, S. 222f.
وكذلك الإحالة إلى رانكه فيما يتعلق بالسلطات السياسية في:
Weber, *Witschaftliche Beziehungen der Gemeinschaften im allgemeinen*, MWG I/ 22 -1, S. 107.

(72) تم خلط في تحديد المفهوم لدى أوبنهايمر الذي عادل بين مفهوم السيادة عند فيبر و"مفهوم السلطة" في علم الاجتماع وبالآتي ضبط المفهومين بصفة معاكسة. قارن في هذا الصدد:

مكتبة الفكر الجديد

بعيدة تماماً عن تخيلات ألفريد فيركاند المثالية- مرتبطة بالصراع[73]. وخلافاً "للأنظمة الاجتماعية"[74] الرامية إلى الاستقرار، فإنّ "السلطة" تمثل عنصراً ديناميكياً، وهذا يعني أيضاً عنصراً بدائياً لا تُقدّر مفاجآته في تاريخ الروابط البشرية.

2. روابـط السيادة

في مؤلّفه الرئيسي **القانون الألماني للجمعيات التعاونية** عرض أوتو فون جيركه إحدى الدراسات الشاملة لتاريخ الدستور الألماني وخلّف في نفس الوقت أثراً بتبنيه الزوج المضاد "السيادة والتعاون"[75]. فمن قال "سيادة" فكّر بصفة آلية في "التعاون"، وحتى بعد عقود من صدور الجزء الأول من كتاب **قانون الجمعيات التعاونية** سنة 1868 كانت دلالة مفهوم جيركه حاضرة بكيفية أنّ حتى معارضيه كانوا يفتتحون عروضهم حول مفهوم السيادة بالقول أنّ "السيادة لا تعني بطبيعة الحال نقيض

= Franz Oppenheimer, *System der Soziologie* (Jena: Gustav Fischer, 1922), Band 1: Allgemeine Soziologie, 1. Halbbabd: Grundlegung bes. S. 377f und 383, (من هنا فصاعداً: Oppenheimer, *Soziologie* I)، "Machtverhältnis," in: *Handwörterbuch der Soziologie*, hg. von Alfred Vierkandt (Stuttgart: Ferdinand Enke, 1931), S. 338-348, bes. S. 338, 340, 347.

(73) قارن في هذا الصدد:
Gangolf Hübinger, "Politische Wissenschaft um 1900 und Max Webers soziologischer Grundbegriff des" Kampfes"," in: Hanke/ Mommsen, S. 101-120, bes. S. 101-104, 118f.

(74) قارن الملخص الذي قدمه ماكس فيبر سنة 1914 تحت عنوان **الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والسلطات** (*Die Wirtschaft und die gesellschaftlichen Ordnungen und Mächte*) في:
GdS1, Abt. I, 1914, S.x (MWG I/ 22-6).

(75) Otto Gierke, *Das deutsche Genossenschaftsrecht* (Berlin: Weidemann 1868), Band 1: Rechtsgeschichte der deutschen Genossenschaft; Band 2: Geschichte des deutschen Körperschaftsbegriffs, ebd. 1873; Band 3: Die Staats- und Korporationslehre des Alterthums und des Mittelalters und ihre Aufnahme in Deutschland, ebd. 1881; Band 4: Die Statts- und die Korporationslehre der Neuzeit. Durchgeführt bis zur Mitte des siebzehnten, für das Naturrecht bis zum Beginn des neunzehnten Jahrhunderts, ebd. 1913,
(من هنا فصاعداً: Gierke, *Genossenschaftsrecht* I –IV)،
هذا وقد عمل ماكس فيبر في دروسه الأولى بهذه الثنائية وتحدّث عن التنظيم التعاوني والسيادي للعمل. قارن:
Weber, *Vorlesungs-Grundriß*, S. 26, 29.

مكتبة الفكر الجديد

التعاون"[76]. فالسيادة والتعاون هما لدى أوتو فون جيركه المبدآن الرئيسيان اللذان هيمنا على التاريخ الألماني منذ القبائل الجرمانية إلى حدّ الدولة المعاصرة لإمبراطورية الرايخ. فهما يحيلان بطريقة جدلية إلى بعضهما البعض: ذلك أنّ في مراحل معينة من التاريخ هيمن مبدأ السيادة وبالآتي طغت فكرة الوحدة، أما في مراحل أخرى، فقد كانت الكفة لصالح التعاون وفكرة الحرية التي ترافقه. وتواصل ذلك إلى حدّ التوازن حسب التفكير الهيغلي الذي حصل بين الاثنين في الوقت الحاضر. وقد رأى جيركه في الدستور الألماني للرايخ الصورة المثلى التي اتحدت فيها المطالب الملكية للسيادة والأفكار الليبرالية الرامية إلى التسيير الذاتي للإدارة.

لم تهدفْ فكرة جيركه إلى عرض التسلسل الزمني والنسقي لتاريخ الدستور الألماني فحسب، وإنما سعت أيضاً إلى توضيح نشأة التمثلات القانونية الألمانية وتطورها، ومن هنا فقد ساهمت أيضاً في تأسيس نظرية الروابط. فجذور السيادة والتعاون توجد حسب جيركه في العائلة باعتبارها نقطة الانطلاق لجميع الروابط، وعنها تتفرّع التوجهات المختلفة. وقد ربط جيركه مبدأ التعاون بحلقات مختلفة من الأفكار من بينها: فكرة الحرية والحق الخاص، وتصوّر السلطة الكلية للرابطة، سياسياً كملوكية واقتصادياً كظاهرة مشتركة لامتلاك الأرض. وفي مقابل هذا المبدأ، ولكن بطريقة منعكسة، نجد مبدأ السيادة: وهذا الأخير يمثل فكرة الوحدة والعمل، وهو مرتبط بتمثل للحق المتعلق بشيء ما وبالسلطة الفردية للرابطة، وكذلك بحيز الملوكية والسيادة الأساسية، من وجهة نظر عملية[77]. استناداً إلى هذه النسقية، لا يبدو صعباً اعتبار العصر البدائي الجرماني وما أنتج من روابط جنسية وقبلية وشعبية كمرحلة مميزة لفاعلية مبدأ التعاون. إلى جانب ذلك، توسّعت رقعة النفوذ بالنسبة لمبدأ السيادة حتى غضون العصر الوسيط، وذلك في شكل سيادة الروابط الأبوية وكـ"مبدأ دستوري للأعيان والإقطاع"[78] .

---

(76) هكذا جاء في مقال ريتشارد توما: Richard Thoma, "Art. Staat (Allgemeine Staatslehre)," *HdStW*4, Band 17, 1926, S. 724-756, Zitat: S. 744,

أو لدى أوبنهايمر، **علم الاجتماع** (*Oppenheimer Soziologie*) ص 367.

(77) قارن في هذا الصدد:

Gierke, *Genossenschaftsrecht* I, bes. S. 8, 48-51, 126-129.

(78) المصدر نفسه، ص 9.

مكتبة الفكر الجديد

وقد أدّت الروابط حسب جيركه دوراً مركزياً في جلّ الحياة الدستورية الألمانية. فهي تمثل حلقة الوصل الأساسية في تطوّر الدستور من شكله الوسيط إلى ظاهرته الحديثة، ولو أنّ التمثلات المرتبطة به- كما سنرى لاحقاً - قد تغيّرت هي الأخرى بصفة ملحوظة. لكن لنبق أوّلاً عند "الجمعية التعاونية" و"رابطة السيادة" باعتبارهما "الشكلين الأساسيين لجميع الروابط الجرمانية"[79]. هنا يصف جيركه رابطة السيادة - على عكس الرابطة التعاونية- من خلال أفضلية الفرد فيها: " فالسيد [...] يمثل في ذاته الوحدة القانونية الكاملة للرابطة"[80]. و"عنه يسود السّلم والحقّ والعنف لدى الجماعة"[81]. فبدءاً بشخصه وبإرادته، يتحوّل أعضاء الرابطة إلى وحدة قانونية بحيث يصبح وجود الرابطة متعلقاً بحضور السيّد وليس بأعضائه. وقد كانت جميع حقوق الرابطة في حوزة "السيد وفي ظهوره البشري المحسوس"[82]، وليس هناك فصل بين الحقوق الخاصة والعامّة. فانطلاقاً من السيادة المنزلية الأولى، تكوّنت في سياق التطور "رابطة الأسياد والخدم"[83]، وحازت في إطار العلاقة بالملك عنصراً "مادياً"[84]. ثمّ تحوّل التفاوت القائم بين السلطة والملك إلى تباين في الحقوق والواجبات، ومن هنا اعتبرت السيادة كحقّ لمن له ملك. وقد كان كلّ من العصر القديم والعصر الوسيط كما جاء في الوصف الذي قام به الباحث المتخصّص في العصر الوسيط بول ساندر (Paul Sander)ـ يتّسم بعديد من الروابط المتنوعة والتي كانت تقوم أحيانا بوظائف عامّة وتتنافس من أجلها[85]. غير أنّ التحديد القانوني

---

(79) قارن: Gierke, *Genossenschaftsrecht* II, S. 42.

(80) المصدر نفسه، ص 89.

(81) المصدر نفسه، ص 89.

(82) المصدر نفسه، ص 43.

(83) المصدر نفسه، ص 99-121، الاستشهاد، ص 121.

(84) المصدر نفسه، ص 124-126.

(85) قارن: Paul Sander, *Feudalstaat und Bürgerliche Verfassung: Ein Versuch über das Grundproblem der deutschen Verfassungsgeschichte* (Berlin: A. Bath, 1906), S. 48, 109ff.,

قارن أيضاً:

Jellinek, *System*², S. 283, und Rudolph Sohm, *Die Altdeutsche Reichs- und Gerichtsverfassung* (Weimar: Böhlau 1871), Band 1: Die Fränkische Reichs- und Gerichtsverfassung,

(من هنا فصاعداً: Sohm, *Fränkische Reichs- und Gerichtsverfassung*)،

على عكس العرض الذي قدمه جيركه يرى سوم أنّ الروابط كانت منذ عهد الإفرنج روابط

مكتبة الفكر الجديد

الحديث الذي فصل بين القانون الخاص والعام، وبين الحكومي وغير الحكومي، فَقَدَ حسب رأي جيركه إدراك الأوضاع القانونية التاريخية القريبة من الواقع[86].

ولكن دخل حسب جيركه مع تأسيس المدينة الوسيطة كجمعية ذات حقوق وثروة مالية، بغض النظر عن أفرادها، عنصر جديد جداً في الحياة الدستورية، ألا وهو عنصر الشخص القانوني[87]. بمعنى آخر، حصل تحوّل من الروابط المحسوسة الإدراك إلى أشكال قانونية مجرّدة. ففي حين كان مفهوم الجمعية، حسب رأي جيركه، نتيجة التواصل المنطقي لفكرة الجمعية التعاونية الجرمانية، تطوّر التصور القانوني لسيادة الرابطة تحت تأثير الحقّ المقنّن فيما بعد إلى حدّ فكرة دولة السلطة والمؤسسات[88]. وقد انصهر رأي الكنيسة الكاثوليكية الرومانية الذي يقول بأنّ الكنيسة تُمثل "السيد" الغائب المتعالي في التمثل الدنيوي لدولة المتسامين. وانصهر كلّ جهاز الدولة حسب هذا التمثل في "السيد" ليكوّن وحدة؛ أما جميع الوظائف التي يقوم بها الخدمة والموظفون والجند فقد نظر إليها وكأنها وظائف "السيد". فالتنظيم السلطوي الذي يطابق "نموذج سيادة الروابط" قد وقع وصفه عن طريق "مفاهيم الوحدة المنحصرة في الرئيس والنظام العلوي والسفلي وسلطة التنفيذ وواجب الطاعة"[89]. ونقيض هذا التنظيم هو التنظيم الجماعي.

لقد برزت حسب جيركه الثنائية القائمة بين السيادة والجمعية التعاونية في العصر الحاضر في شكل مؤسسة الدولة من جهة والإدارة الجماعية للجمعيات من جهة أخرى. واعتبرت المؤسسات المنظمة بصفة أفقية آنذاك مثل جهاز الدولة المركزي بفرنسا وكذلك مؤسسة الكنيسة الكاثوليكية-الرومانية كمنشآت دخيلة، صادرة عن الفكر القانوني الروماني، في حين بدا الحكم المستقلّ (Selfgovern-

---

= عامة وليست فقط جمعيات تعاونية وروابط سيادة قائمة على الحق الخاص. حول السجال بين سوم وجيركه قارن أيضاً:

Sander, *Feudalstaat*, S. 6f.

(86) قارن في هذا الصدد:

Gierke, *Genossenschaftsrecht* I, S. 126,

انظر أيضاً: المرجع المذكور II، ص 43.

(87) المصدر نفسه، ص 831.

(88) المصدر نفسه، ص 553-558، و959-968.

(89) Gierke, *Laband-Kriti*, S. 1140.

مكتبة الفكر الجديد

(ment الإنجليزي كتعبير للفكر القانوني الجرماني الأصيل، ووقع تمجيده من قبل جيركه والليبراليين الألمان كمثال للإدارة الجماعية. وقد اعتبرت مدينة العصر الوسيط أكبر مثال تاريخي نموذجي. فهي تمثل بالنسبة لجيركه "الجمعية المثلى" و"أقدم دولة ألمانية حقيقية قائمة بذاتها"[90]، أما بالنسبة لتلميذه الملتزم سياسياً هوغو برويس (Hugo Preuß)، فإنّها تمثل "البذرة الأولى لدستور الدولة الحديثة"[91]. ففي محاضرة بمؤسسة جيه (Gehe-Stiftung) بدريسدن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1908 بيّن برويس، مستنداً إلى مصطلحات جيركه، الفارق بين دستور حرّ ودستور مقيّد في الماضي بالقول: "يسود في الجماعة المحلية، باعتبارها رابطة أعضاء أحرار، مبدأ التنظيم الجماعي التعاوني في مقابل مبدأ التنظيم الأفقي لدى الرابطة الفلاحية"[92]. فبالنسبة للجماعة الأولى تقوم البنية على تسلسل "من الأسفل إلى الأعلى"، في حين أنّ التسلسل لدى الجماعة الأفقية يبدأ "من الأعلى إلى الأسفل"[93]. وقد سبق أن وصفت الليبرالية الألمانية القديمة هذا التناقض بثنائية الإدارة الجماعية والإدارة البيروقراطية[94].

فإذا ألقينا الآن نظرة على المسودّة القديمة من سوسيولوجيا السيادة لماكس فيبر، مهتدين في ذلك بالنسقيّة الجيركية، فإنه يبدو جلياً أنّها تمدّنا بالإطار العام الذي يمكننا من حصر مختلف أشكال السيادة. وهذا ينطبق خصوصاً على أشكال السيادة في الماضي، مثل السيادة الأبوية وسيادة الأعيان وسيادة الإقطاع، في حين أنّ الفصل المتعلق بدولة المؤسسات الأوروبية الحديثة وقع الإعلان عليه فقط ولم يودع للطبع، وقد حذا فيبر بعض الشيء حذو جيركه، بل حتى في التفاصيل بالنسبة

---

(90) Gierke, *Genossenschaftsrecht* II, S. 831.

(91) Hugo Preuß, "*Staat und Stadt*," in: Vortrag, gehalten in der Gehe-Stiftung zu Dresden am 7. November 1908 (Vorträge der Gehe-Stiftung zu Dresden, Band 1) (Leipzig, Dresden: B.G. Teubner, 1909).

(92) المصدر نفسه، ص 14.

(93) المصدر نفسه، ص 21.

(94) Carl Welcker, "Art. Collegium, Collegial- und büreaukratisches System der Verwaltung," in: Carl von Rotteck und Carl Welcker, hg., *Das Staats-Lexikon: Encyklopädie der sämmtlichen Staatswissenschaften für alle Stände*, 2 Aufl. (Altona: Johann Friedrich Hammerich, 1846), Band 3, S. 264-268, und ders., *Art. Staatsverfassung*, ebd., 1848, S. 363-387, hier: S. 385.

مكتبة الفكر الجديد

للتنسيق، مثلما هو الحال في تقويم كلّ من الإمبراطورية الميروفنجية والكارولنجية على أنها على نمط سيادة الأعيان. فخلافاً للرأي العلمي السائد منذ عقود والذي شارك كلّ من أوتو جيركه وورودولف غنيست (Rudolph Gneist) في تكريسه، لم يتعامل ماكس فيبر مع روابط الإدارة المحلية الإنجليزية وكأنها هيئات قانونية عمومية ذات حقّ خاص، بل أدرجها تحت "سيادة الأعيان". وبذلك اتبع رأياً علمياً جديداً تقاسمه كلّ من فريدريك وليام ميتلاند (Frederic William Maitland) من إنجلترا وتلميذ يلينك يوليوس هاتسشك (Julius Hatschek) من الإقليم اللغوي الألماني[95]. وهذا الرأي يقول إنّ الروابط الإنجليزية لم تكن جمعيات مستقلة بالمعنى القانوني الأوروبي السائد في القارّة، وإنما كانت روابط مجبرة فرضها الملك للقيام بوظائف عمومية. وقد عبّر فيبر بكلّ وضوح عن هذا السجال في كتاب سوسيولوجيا الحقّ[96]. وقد دار الحديث أيضاً حول هذا الإشكال استقلالية الروابط أو تبعيتها في دوائر البحث المهتمة بالعصر الوسيط حيث جرى النقاش حول نشأة الروابط الحرفية وأصولها: هل كانت نتيجة لتكتّل الحرفيين الأحرار (حسب نظرية التوحّد)؟ أم هي مجرّد تجمّع لأصحاب الحرف المجبرين على العمل لحساب الأعيان (حسب نظرية قانون الأعيان)؟ هل تأسّست من طرف حاكم المدينة أم استلمها لحملها على القيام بوظائف عمومية (حسب نظرية الوظائف)[97]؟ فلم يستعمل فيبر مفهوم "سيادة الروابط" في المعنى الذي وظفه جيركه في المسودّة القديمة لسوسيولوجيا السيادة إلا في بعض الحالات، عندما وضعه في صدارة علم الروابط

---

(95) قارن في هذا الصدد التوضيحات التمهيدية يوليوس هاتشيك: Julius Hatscheck, *Englisches Staatsrecht mit Berücksichtigung der für Schottland und Irland geltenden Sonderheiten* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1905), Band 1: Die Verfassung, S. 35-94, (من هنا فصاعداً: Hatscheck, *Englisches Staatsrecht* I)،

وكذلك:

Frederic William Maitland, *Township and Borough*, The Ford Lectures 1897 (Cambridge: University Press 1898),

وقد ناقش ميتلاند نظريات غنيست وجيركه العلمية (المرجع المذكور، ص 11 وما تبع وص 195). ومن هذا الكتاب أودعت نسخة شخصية لماكس فيبر في معهد ألفريد فيبر بهيدلبرغ، غير أنها لا تحمل أي أثر للمراجعة.

(96) قارن: Weber: *Recht* § 2, S. 61-63 (WuG1, S. 447f.), und *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 76 mit anm. 40.

(97) قارن في هذا الصدد بالنص حول **سيادة الأعيان**، وكذلك مقدمة ويلفريد نيبّل لنصّ فيبر حول **المدينة** (*Die Stadt*)، MWG I/ 22 -5، ص 28-30.

مكتبة الفكر الجديد

وحينما بدأ يعيد كتابة نظرية المقولات السوسيولوجية. هناك يقول فيبر: "لا يمكن أن تسمّى الرابطة رابطة سيادة إلا إذا كان أعضاؤها بحكم النظام السائد يخضعون لعلاقات سلطة ما"[98]. ومن بين علامات التمييز، يتعين عليه أن يكون سيّداً ناجحاً في إعطاء الأوامر، أو أن يوجد طاقم إداري فعّال. فإذا قارنّا هذا التحديد بالوصف الذي جاء سابقاً لدى جيركه، فإنه يتجلى من خلاله إشكال أساسي: إنّ النظرية الشاملة لجيركه تقوم على افتراضه أنّ الروابط "هي بمنزلة وحدة جسمية وروحيّة حيّة تماثل حياة الفرد"[99]، كما كانت كلّ من "السيادة والجمعية التعاونية" مبادئ حيّة وفعّالة في التاريخ وليست مجرّد افتراضات استكشافية يسقطها الباحث على التاريخ. **ولذلك استوجب على فيبر أن يحرّر نظرية الروابط لدى جيركه من مقدّماتها العضوية** والفلسفية حتى تصبح ذات أهمية بالنسبة لمنظور السيادة السوسيولوجي[100].

نودّ طرح سؤال أخير على ماكس فيبر ونظريته في **سوسيولوجيا السيادة** من خلال ثنائية جيركه الفاصلة بين "السيادة والجمعيات التعاونية": أين هو الموقع النسقي للبحث في أشكال الروابط التي يمكن وصفها بـ"التعاونية"، أي الروابط التي كانت الرئاسة فيها تدار جماعياً ودستورها غير مفروض، وإنما متفق عليه من طرف أعضاء الرابطة؟ هذه الأشكال في حدّ ذاتها هي في الواقع نادرة جداً[101]، لأنها تفترض التجانس بين الحكام والمحكومين، وهذا لا يمكن وجوده إلا في جمعيات وروابط يكون فيها عدد الأشخاص المتعاضدة مع بعضها البعض واضحاً. ويذكر فيبر في مستهلّ المسودّة القديمة لـسوسيولوجيا السيادة المدينة اليونانية القديمة والدوائر السويسرية والمدن في إنجلترا الجديدة وكذلك الجامعات الألمانية ذات

---

(98) قارن:

Weber, *Soziologische Grundbegriffe*, WuG1, S. 29 (MWG I/ 23),

قارن أيضاً التطبيق في:

Weber, *Die drei reinen Typen*, unten, S. 726f., 729, 734 und 739.

(99) Otto Gierke, *Das Wesen der menschlichen Verbände*, Rede bei Antritt des Rektorats am 15. Oktober 1902 gehalten (Leipzig: Dunker & Humblot, 1902), S. 12,

كما ذكرت أيضاً من قبل كلّ من فيبر، روشر وكنيس I، ص 35 (= س.1215)،

(100) يذكر لأول مرّة بصفة نسقيه في فيبر، **مقولات** (*Kategorien*) ، وهناك في علاقة بنظرية الفعل الجماعياتي والاجتماعي.

(101) قارن:

Weber, *Kategorien,* S.290 ,

(فيما يخصّ الدساتير المتفق عليها).

مكتبة الفكر الجديد

الإدارة المستقلة كأمثلة للإدارة الديمقراطية المباشرة. ثم يحيل فيما بعد إلى الجمعيات التعاونية القانونية التي تمثل اتحاد مصالح لأشخاص متساوية اجتماعياً ومعارضة للسلطة/ للحاكم[102]. لكنّ التعرّض للإدارة الجماعية لا يجري إلا كمرحلة تمهيدية للبحث في الإدارة البيروقراطية[103]. أما فيما يخصّ المجال العسكري، فإنّ فيبر يذكر في تقسيم أولي ما يسمى بـ"مقرّ الرّجال" والجرمانيين كجمعيات تعاونية للمحاربين[104] (Gemeinfreien). ولكن المدينة الغربية في العصر الوسيط تبقى أكبر مثال للرابطة السياسية القائمة على اتفاق اختياري. ففي بداية نشأتها تمثل المدينة من خلال توحّدها شكل الرابطة التي يمكن وصفها بالمستقلة، أو كما يقول جيركه، بـ"الجماعية المتعاضدة". وقد أوردها ماكس فيبر في سلّم سوسيولوجيا السيادة كنمط "للسيادة اللاشرعية"[105]. إنّ المدينة بالنسبة له - كما يتجلّى من خلال التقرير حول محاضرة 1917[106] - هي إحدى مميزات تاريخ الدستور الغربي. فهي تورد عنصراً جديداً من عناصر السيادة، وهو ما يسمى بالنموذج الرابع من شرعية السيادة، والذي يقوم على إرادة المحكومين. وبذلك فإن المدينة تسجل في نفس الوقت ميلاد الدولة القانونية والديمقراطية الحديثة، وإن بقيت من حيث التحقق بعيدة جداً. وفي هذه النقطة بالذات تلتقي نظرية ماكس فيبر بالتقويم الدقيق الذي قدّمه كلّ من جيركه وبرويس والذي يعتبر أنّ المدينة الوسيطة تعلن قيام الدستور الحديث وبداية تطوّره. وخلافاً لهما، يرى فيبر أنّ هناك تحول بنيوي يخضع له أيضاً دستور المدينة "الجماعي التعاوني" الأصلي كلما ضمّت هذه عدداً أكبر من المواطنين واتسعت رقعة مساحتها. وهكذا تحوّلت المدينة من رابطة "جماعية تعاونية" إلى "رابطة سيادة" بالمعنى الفيبري للكلمة.

3. أشكـال السيادة

لقد تعرّض "مرجع السياسة" (Handbuch der Politik) الذي صدر جزؤه

---

(102) قارن بنص **سيادة الأعيان** لاحقاً، ص 258، 290-288 و314؛ وهذه النصوص هي شذرات مثيرة جداً للاهتمام.

(103) قارن بنص **البيروقراطية** لاحقاً، ص 221-228، وبنص **الإقطاع** (*Patrimonialismus*) لاحقاً، ص 416-418.

(104) قارن فيبر، طبقات العساكر، MWG I/ 22 -1، ص 280؛
Weber, *Kriegerstände*, MWG I/ 22-1, S. 280f.,

(105) قارن مقدمة الأعمال الكاملة، في: GdS¹، القسم الأول، 1914، ص X (MWG I/ 22 -6).

(106) قارن: Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, unten, S. 755f.

مكتبة الفكر الجديد

الأول سنة 1912 وضمّ عدداً هاماً من علماء الرايخ الفطاحل كمشرفين على الإصدار، ومن بينهم المؤرخ كارل لامبريخت (Karl Lamprecht) وعالمي الاقتصاد أدولف فاخ (Adolf Wach) وأدولف فاغنر (Adolf Wagner) وكذلك رَجُلا القانون جورج يلينك وبول لابان اللذان وافاهما الأجل حينما نشر الكتاب، في فصله الثالث إلى "أشكال السيادة" وما رافقها من تنويه[107]. وقدّم فيه المؤلّف فيلهلم فان كالكر (Wilhelm van Calker) الذي كان أستاذ الحقوق في غيسن لمحة شاملة حول "أشكال السيادة الدولية" فقسّمها حسب السلطة الواحدة والسلطة المتعدّدة ولكنه لم يتجاوز رغم العنوان الجذاب ما جاء في الفصل الثاني من الكتاب من عرض لأشكال السيادة. ولذا يمكن حصر العرضين تحت عنوان واحد، ألا وهو : "مقارنة لعلمي الدستور والحكم". وكنقطة تذكير لتقسيم أشكال الدستور المختلفة تَعَيّن على فان كالكر- كما هو الحال لمعظم رفاقه - أن يتبع التقسيم السائد في الفلسفة القديمة والقائم على عدد الذين يتصدرون السلطة في الحكم بالنسبة لكل جماعة من الناس: إما حسب النمط الأرسطي - الكلاسيكي كملوكية أو أرستقراطية أو ديمقراطية (وعلى الأصح كسياسة المدينة) أو حسب الشكل المبسّط لمكيافيلي مثل سيادة الأمير أو الجمهورية[108]. وحتى فيلهلم روشر (Wilhelm Roscher) اتبع في مرجعه القيّم "السياسة وعلم تاريخ طبيعة الملوكية والأرستقراطية والديمقراطية"[109] النمط الأرسطي ووصف تاريخ الدول الغربية كتطور دائري لستّة أشكال للحكم[110]. لكن لفهم التطور الحديث العهد، أضاف إلى التقسيم الكلاسيكي أشكال جديدة تضمّنت

---

(107) *Handbuch der Politik*, hg. von Paul Laband [et al.], 1 Aufl (Berlin, Leipzig: Walther rotschild, 1912), Band 1: Die Grundlagen der Politik,

(من هنا فصاعداً: *Handbuch der Politik* I)،

وقد تضمن مقالاً لفيلهلم فان كالكر، أشكال السياسة الدولية (Die staatlichen Herrschaftsformen)، ص 129-149، ومقالاً لأدولف تكلمبورغ، التنويه العام بأشكال السياسة (Allgemeine Würdigung der Herrschaftsformen)، ص 150-168.

(108) قارن:

Wilhelm van Calker, *Die staatlichen Herrschaftsformen*, S. 133.

(109) Wilhelm Roscher, *Politik: Geschichtliche Naturlehre der Monarchie, Aristokratie und Demokratie*, 3 Aufl. (Stuttgart, Berlin: J. G. Cotta Nachfolger, 1908),

(من هنا فصاعداً: Roscher, *Politik* 3)،

قارن أيضاً تعليق ماكس فيبر في:

Weber, *Roscher und Knies* I, S. 28f. (=S. 1208F.).

(110) قارن في هذا الصدد اللمحة النسقية لدى روشر في: *Politik* 3، ص 12.

مكتبة الفكر الجديد

مبادئ دساتير متطرّفة و"منحطة"، مثل "حكم الأغنياء (Plutokratie) وطبقة العمّال" (البروليتاريا) وكذلك "الطغيان العسكري" و"القيصرية" باعتبار أنّ كلّ واحدة منها تبدو كتجاوز للسيادة الأرستقراطية والملوكية والديمقراطية، ولكن، إذا شاركنا روبرت بيلوتي في طرح السؤال ماذا يمكن أن يقول هذا الترتيب بها في ذلك "الملوكية" عن الواقع الحقيقي لدستور عهد الميروفنجر أو الخلافة أو عن اليابان تحت سلطة الشوغون[111]؟ ففي هذه الحالات الثلاث كان الحكام الحقيقيون قد فقدوا سلطتهم الفعلية وعُزلوا من مناصبهم من قبل الخدم والحرّاس والأمراء أو الشوغون التابعين لهم. والأحداث التاريخية التي جرت قبل الحرب العالمية الأولى أدّت حقاً إلى التساؤل عن التحولات التي وقعت داخل أنظمة السيادة القائمة: ففي اليابان وروسيا والصّين سقطت في غضون 1868 و1905 و1911 أنظمة حكم عريقة سادت لعدة قرون، وبدأ نفس المسار يتجلى أيضاً منذ 1908 حتى بالنسبة للإمبراطورية العثمانية القائمة منذ قرون[112]. فكيف يمكن إذن تحليل علاقات السيادة الفعلية في بلد ما أو لدى ثقافات أجنبية خارج التصوّر الأرسطي الكلاسيكي للقانون الدستوري؟ نجد المبادرات الأولى لوضع اختصاص جديد في مجال "السياسة المقارنة" أو "السوسيولوجيا" في مراسلة فيبر مع جورج يلينك[113]، وطبعاً أيضاً في الدراسات السوسيولوجية والسياسية المعاصرة.

ولنعد من جديد إلى "مرجع السياسة" ونلقي نظرة قصيرة عليه، إذ يفتح من خلال بنيته أفقاً هاماً: إذ يتم بحث "السيادة والإدارة" كوحدة وكنقيض للفوضويّة في إطار النسقية. فتحديد "أشكال السيادة السياسية" حسب فان كالكر يتمثل في "أشكال تنظيم الحكم"[114]، أي أنّ "السيادة" هي مرادفة للتنظيم والنظام والعلاقات المقننة على عكس الفوضوية التي تقول باللاسيادة واللانظام واللادين. وهذا التأكيد على مفهوم السيادة نجده أيضاً في الطبعة الألمانية الأخيرة لكتاب غايتانو موسكا (Gaetano Mosca) عناصر علم السياسة. فهناك ترجمت (Tipi di organizzazi-

---

(111) قارن: Piloty, *Autorität und Staatsgewalt*, S. 559-564.

(112) قارن النصوص المطابقة لدى فيبر، النماذج الثلاثة الخالصة (*Die drei reinen Typen*).

(113) رسالة ماكس فيبر إلى جورج يلينك قبل 12 من أيلول/ سبتمبر 1909، MWG II/ 6، ص 258.

(114) Wilhelm van Calker, " Die staatlichen Herrschaftsformen," in: *Handbuch der Politik I*, S. 130.

مكتبة الفكر الجديد

(one politica بـ "نماذج السيادة"[115]. وقد لقي موسكا شهرة كبيرة من خلال نظريته القائلة بأنّ تاريخ كلّ المجتمعات يحمل أثر مواجهة أقلية منظمة وسائدة لأغلبية غير منظمة وخاضعة للسلطة[116]. وبهذه النظرية لم يقف موسكا ضدّ المدافعين على فكرة التمثيل الديمقراطي فحسب، وإنما أيضاً ضدّ آمال الاشتراكيين المستقبلية القائلة بأنه يمكن إيجاد حكم أو وضع تسيطر فيه الأغلبية (البروليتاريا) على الأقلية (الأعيان والبورجوازية)[117]. فغالباً ما تدير أقلية زمام الحكم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ورأى موسكا أنّ القانون الأساسي الذي وضعه قد أثبتته كلّ من التجربة والأحداث التاريخية. كما اعتبر في نفس الوقت أنّ الحاكم الواحد غالباً ما هو في حاجة إلى حلقة من المستشارين والمعينين تجعل في حقيقة الأمر من الملوكية سيادة جمع من الناس وليست سيادة فرد واحد. إنّ الأمر يتعلق إذن بموازين القوى داخل المجموعة التي تحيط بالحاكم وبالمؤهلات الأخلاقية التي يتحلى بها أفرادها؛ فإذا ما ساد الفساد وعدمت المسؤولية لدى القادة، تحوّل ذلك إلى الطبقات السفلى. هذه النظرية النخبوية التي وضعها كلّ من غايتانو موسكا وفلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto) وجدت تطبيقاً خاصاً لها في إطار تنظيم الأحزاب العمالية الحديثة وتأكيداً على صحّتها من طرف روبرت متشلز. فهو قد أشار العديد من المرّات إلى التوتّر القائم بين التطلع النظري والضغوطات التنظيمية لدى الأحزاب العمالية[118]. أما عالم الاقتصاد النمساوي فريدريتش فون فايزر (Friedrich von Wieser) فقد عاد أيضاً إلى الموضوع في سلسلة من المحاضرات التي ألقاها في صيف 1909 بسلسبورغ. وهناك نصح الحركات الجماهيرية الحديثة اغتنام "فائدة العدد القليل" لصالح التأثير السياسي[119]. وبلغة أخرى، فإنّ جميع المؤلّفين الذين جاء ذكرهم قد انطلقوا من الرأي أنّ تطبيق

---

(115) قارن: Mosca, *Herrschende Klasse*, S. 941,
لم ينشر الجزء الثاني من كتاب العناصر إلا سنة 1923، أي بعد وفاة فيبر.

(116) Mosca, *Herrschende*, S. 53.

(117) قارن المصدر نفسه، ص 134، 247.

(118) Michels, *Parteiensoziologie*, S. 343, 347, 352, 389.

(119) Friedrich von Wieser, *Recht und Macht*, 6 Vorträge (Leipzig: Dunker & Humblot, 1910), bes. S. 31,
(من هنا فصاعداً: v. Wieser, *Recht und Macht*).

مكتبة الفكر الجديد

السيادة في مختلف المجتمعات هو مرتبط بدرجة "التنظيم"[120]. وقد استند ماكس فيبر إلى هذه الحلقة من الإشكاليات في عروضه الافتتاحية لـسوسيولوجيا السيادة.

لم تكن الدولة بالنسبة لغايتانو موسكا فعلاً شيئاً آخر سوى"التنظيم لجميع القوى الاجتماعية ذات النفوذ السياسي" أو بلغة أخرى، "جملة العناصر الصالحة والجاهزة لإدارة الوظائف السياسية"[121]. ولاحظ ماكس فيبر الذي اطلع على الجزء الأول من كتاب عناصر العلوم السياسية (*Elementi di scienza politi-ca*) أنّ موسكا قد فهم حقاً جوهر الدولة وجهازها الداخلي[122]. إذ وضع موسكا ترابطاً داخلياً بين الدولة والمجتمع، وهو ما سينعكس فيما بعد في تقسيمه للأشكال السياسية من "مرحلة الإقطاع" (Stato feodale) حتى "المرحلة البيروقراطية"[123] (Stato burocratico). وجاء في الترجمة الألمانية ما يلي: "نفهم وراء "دولة الإقطاع" ذلك النموذج من التنظيم السياسي الذي يدير فيه نفس الأشخاص جميع الوظائف القيادية للمجتمع معاً، سواء الاقتصادية منها أم القضائية، الإدارية أم الحربية، في حين تتكون الدولة من عدة جماعات صغيرة تملك كلّ واحدة منها السلط التي هي في حاجة إليها للحفاظ على استقلاليتها"[124]. ثمّ تلتها أمثلة من كامل تاريخ العالم كدليل على أنّ بلداناً أخرى مثل مصر والصين قد مرّت بمرحلة إقطاعية وأنّ هناك أيضاً أشكالاً سياسية صغيرة الحجم تعاطت هي الأخرى التجارة والصناعة ولا يمكن وصفها إلا بـ"الإقطاعية"[125]. أما النظام البيروقراطي فيتسم على عكس ذلك بخصوصية وهي "أنّ السلطة المركزية تحتفظ بقسم هائل من الدخل القومي كضرائب لتنفقه على الجيش وجهاز الإدارة"[126]. ويعيد موسكا ذكر

---

(120) Mosca, *Herrschende Klasse*, S. 55.

(121) Mosca, *Herrschende Klasse*, S. 138.

(122) قارن رسالة ماكس فيبر إلى روبرت متشلز في 9 من شباط/ فبراير 1909، MWG II/ 6، ص 51، حيث يذكر هذه الجملة بالإيطالية:"Il Mosca ha capito dello Stato [...] l'anima e l'ingranaggio".

(123) موسكا Mosca، (Elememti) ، ص 97-100.

(124) Mosca, *Herrschende Klasse*, S. 76.

(125) المصدر نفسه، ص 76.

(126) المصدر نفسه، ص 78.

مكتبة الفكر الجديد

بعض التطورات ثمّ يخفف من وطأتها من خلال أمثلة تاريخية. فمن حيث المعرفة والاطلاع على التاريخ الكوني وربط العلاقات الاقتصادية والعسكرية والدينية يمكن اعتبار موسكا في مقابل فيبر كباحث عبقري، ولكنه يبدو من حيث العرض أكثر تلفيقاً وتقييماً. وفي الجزء الثاني من كتاب **العناصر** (*Elementi*) الذي لم ينشر إلا بعد وفاة فيبر، قدّم موسكا الإمبراطوريات الشرقية والمدينة اليونانية القديمة كنموذجين أساسيين للتنظيم السياسي، حيث يسود في النموذج الأول مبدأ الحكم المطلق (الاستبدادي)، أما في الثاني فيسود المبدأ الليبرالي[127]. كما أشار موسكا أيضاً إلى معايير تقسيم أخرى في البحث السوسيولوجي الذي يطمح إلى وضع العناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعنوية في ترابط نسقي: وهذه تخصّ الفصل بين دول عسكرية وأخرى صناعية تخضع إلى القهر أو إلى عقد (أي اتفاقية هربرت سبنسر (Herbert Spencer))، ونظرية المراحل الثلاثة (أوغست كومت (Au-guste Comte)) التي تظهر فيها توازياً مع تطورها الروحي من حالة دينية إلى حالة ميتافيزيقية فعلمية/ وضعية – للدول العسكرية ثمّ الإقطاعية فالصناعية. لقد رفض موسكا هذا الترتيب الأحادي وتسلسله الحتمي[128]. ولكنّ هذه النماذج تطابقت بعض الشيء مع الطموح العام السائد في أوساط الاقتصاد القومي الألماني والرامي إلى تنسيق الأنظمة السياسية والاقتصادية حسب نماذج تراتبية وجعلها تخضع إلى تسلسل منطقي.

إنّ ما يصفه موسكا في الجزء الثاني من كتاب **العناصر** بمنزلة "نماذج التنظيم السياسي" (Tipi di organizzazione politica)، يطابق "أشكال السيادة" أو "أشكال بنية السيادة" في **سوسيولوجيا السيادة** لدى ماكس فيبر، وذلك من حيث المنهج وليس طبقاً للنماذج المثالية أو نماذج السيادة الشرعية. فالمسودّة القديمة من **سوسيولوجيا السيادة** تحذو حذو أشكال السيادة وبالآتي فهي تحيل إلى خطاب جرى في مستهلّ 1900 وتأثر بـ"أشكال" الخطاب الكَنْتي. لقد اهتمّ ماكس فيبر بمسألة "الشكل" و"المضمون"، خاصة في إطار دراسة أعمال رودولف شتاملر (Rudolf Stammler) وجورج زيمل. انطلق شتاملر في نقده لنظرية التاريخ المادية من القول أنّ القواعد الخارجية (العادات والقوانين) تمثل لوحدها الخصوصية المكوّنة

(127) المصدر نفسه، ص 278–294، 321–336.

(128) المصدر نفسه، ص 81–89.

مكتبة الفكر الجديد

للحياة الاجتماعية[129]، ووضع الفرضية أنّ شكل المجتمع مطابق لفكرة القاعدة الخارجية[130]. وهكذا فإنّ مفهوم الشكل، كما لاحظ فيبر في نقده لشتاملر، قد اختلّ باحتمالات ترنسندنتالية وأفكار مسبّقة، وبالآتي أصبح غير صالح كأداة معرفية نقدية[131]. أما جورج زيمل فقد تخطّى طريقاً آخر في مناقضته للمادية التاريخية، حيث نظر إلى علم الاجتماع وكأنّه "منهج معرفي"[132]. فهذا العلم يختصّ بـ "أشكال الشراكة" أو بالأحرى بمعرفة التفاعل بين الناس، وهذا يعني في نفس الوقت أنه تَوَخّى التجريد لما هو عيني ومادي[133]. أما بالنسبة للبحث فيهما فقد أحال زيمل في مقال سابق بعنوان "مسائل علم الاجتماع" إلى فروع الاختصاص[134] وهذه النقطة بالذات هي التي نقدها ماكس فيبر في مذكراته المتعلقة بكتاب **علم الاجتماع** لزيمل

---

(129) Rudolf Stammler, *Wirtschaft und Recht nach der materialistischen Geschichtsauffassung: Eine sozialphilosophische Untersuchung*, 2 Aufl. (Leipzig: Veit & Comp, 1906), S. 100,

(من هنا فصاعداً: Stammler, *Wirtschaft und Recht*²)،

في النسخة الشخصية لماكس فيبر (مركز البحث في الأعمال الكاملة لماكس فيبر، BAdW بميونيخ) توجد -بصفة استثنائية- تعليقات وجرّ وملاحظات هامشية بصفة متواصلة، مما يدلّ على أنّ عمل شتاملر مسّ أهداف فيبر المعرفية وحرّضه على النقد اللاذع.

(130) المصدر نفسه، ص 112-115، وكذلك ص 477.

(131) Max Weber und R. Stammlers ""Überwindung" der materialistischen Geschichtsauffassung," *AfSSp*, Band 24, Heft 1 (1907), S. 94-151, Zitat: S. 116 (MWG I-7).

(132) Georg Simmel, "Das Problem der Soziologie," *Jahrbuch für Gesetzgebung, Verwaltung und Volkswirtschaft im Deutschen Reich*, 18 Jg., Heft 4 (1894), S. 271-277, Zitat: S. 272,

(من هنا فصاعداً: Simmel, *Problem*)،

ذكر في: Weber, *Vorlesungs-Grundriß*, S. 7,

(هناك تحت العنوان الخاطئ **مهامّ علم الاجتماع/ السوسيولوجيا** (*Die Aufgaben der Soziologie*) وبطريقة غير مباشرة في: Weber, *Kategorien*, S. 253, Fn. 1,

(بالنسبة للأعمال القديمة انظر ("Jahrbuch" و Schmollers "Archiv" و Jaffés) مع العلم أنّه يقصد من الإحالة الأخيرة المقال حول "سوسيولوجيا النظام الفوقي والنظام التحتي"، انظر لاحقاً الهامش القادم).

(133) Georg Simmel, " Soziologie der Über- und Unterordnung," *AfSSp*, Band 24, Heft 3 (1907), S. 477-546,

(من هنا فصاعداً: Simmel, Über- und Unterordnung).

(134) Simmel, *Problem*, S. 272.

مكتبة الفكر الجديد

الذي نشر سنة 1908 والذي أعاد في جزء كبير منه نشر مقالاته السابقة[135]. فمنذ بداية الحديث عن المنهج لاحظ فيبر أنّه لا يمكن "فصل الشكل عن المضمون، لأنهما (مرتبطان) تاريخياً"[136]. وقد أعاد هذه الملاحظة النقدية عدّة مرّات كتعقيب على الفصل المتعلق بسوسيولوجيا السيادة لدى زيمل والذي يحمل عنوان "النظام الفوقي والنظام التحتي"[137]، "الشكل والشكل" فقد استخدم فيبر "الشّكل" و"شكل البنية" كأدوات معرفية لفهم التعدد العيني والتاريخي المرتبط بالنموذج الأصلي لشكل ما وإمكانية المقارنة بين أشكال مختلفة. هذا وقد تطرّق الباحث فريدريتش غوتل (Friedrich Gottl) الذي عاصر فيبر ووجد تقديراً كبيراً من قبله في مقال حولـ "تكوين المفهوم العلمي السوسيولوجي" إلى المنهج العلمي الصحيح في تحديد البنية وقدّم اقتراحات أولى لكيفية ضبط هذه البنى في علم وصفي واحد للمفاهيم والمقولات[138]. وأضاف فيبر أنّه، حتى إن كانت التركيبة الخاصة في الواقع قد "حصل التغلب عليها من طرف مبادئ بنيوية أخرى مختلفة عنها تماماً أو ضمّها إليها في شتى الأشكال وألغامها"، فإنه من الممكن تهيئتها "للبحث النظري" بصفة

---

(135) Georg Simmel, *Soziologie: Untersuchungen über die Formen der Vergesellschaftung* (Leipzig: Dunker & Humblot, 1908),

(من هنا فصاعداً: Simmel, *Soziologie*)،

توجد النسخة الشخصية لفيبر في مكتبة الأسقفية بمدينة آخن، وهناك جزء من النسخة في مركز البحث حول الأعمال الكاملة لماكس فيبر BAdW بميونيخ. وقد تضمن كتاب **علم الاجتماع** (*Soziologie*) المقالات السابقة للذكر. قارن في هذا الصدد تقرير الإصدار في:

Otthein Rammstedt (Frankfurt Georg Simmel-Gesamtausgabe, Band 11, hg. von a. M.: Suhrkamp, 1992), S. 877-905,

فكلتا المقالين المتعلّقين بسوسيولوجيا السيادة لدى زيمل، أي النظام الفوقي والنظام التحتي و**فلسفة السيادة** أعيد نشرهما بدون أي تغيير في كتاب زيمل *Soziologie* المقال الأول في المرجع المذكور، ص 134–186، 197–212، والمقال الثاني في المرجع المذكور، ص 213–246. وكلاهما يكوّنان جوهر الفصل الثالث بعنوان "النظام الفوقي والنظام التحتي" من كتاب *Soziologie* لزيمل، ص 134–246.

(136) Max Weber [Exzerpt zu:] Simmel, *Soziologie*, Deponat Max Weber, BSB München, Ana 446, OM 5,

ص 1 (الواجهة) لصفحة 15 من *Soziologie* (من هنا فصاعداً: Weber, *Simmel-Exzerpt*).

(137) المصدر نفسه، ص 2 (الخلف) من ص 153 لكتاب **علم الاجتماع**: "المضامين هي التي تقرّر"؛ ص 3 (الواجهة) لصفحة172 : "إلى جانب ذلك: فإنّ المضامين هي التي يقرّر، وليس الشكل"؛ ص 3 (الخلف) لصفحة 219: والسّبب دائماً: **1**) إلغاء المضامين **2**) إلغاء المعقول".

(138) Friedrich Gottl, "Zur sozialwissenschaftlichen Begriffsbildung. I. Umrisse einer Theorie des individuellen,' AfSSp, Band 23 (1906), S. 403-470, bes. S. 403-406 und 426-432.

مكتبة الفكر الجديد

خالصة. فالعمل مع "أشكال بنية السيادة" مكّن من جهة، إدماج أشكال مشابهة وتابعة لثقافات أخرى في التحليل، وهو ما هيّأ الفرضية المنهجية للمنظور التاريخي الشامل لدى فيبر، ومكّن من جهة أخرى، من خلال وضع ملامح تمييز للبنية، خلق جسر نسقيّ يربط بين البحث في الأشكال السياسية والاجتماعية للسيادة ومجالات الاقتصاد والقانون والثقافة[139]. وبهذه المنهجية حاول كارل ماركس من قبل تحديد "البنى الاقتصادية للمجتمع"، ولكن بصفة أحادية إذ قام باستنتاجها من علاقات الإنتاج فحسب[140].

في مستهلّ المسودّة القديمة لـ **سوسيولوجيا السيادة** رسم ماكس فيبر موضوعه - كما فعل غايتانو موسكا تماماً - وذلك بضبط بنية السيادة من خلال "العلاقة القائمة بين السيد أو الأسياد والجهاز ثم بينهما وبين المحكومين وهكذا إلى حدّ المبادئ الخاصة بها في "التنظيم"". وقد وصف الشكل البيروقراطي للسيادة كأعقل نموذج للتنظيم وتوصّل بذلك إلى وضع مقياس للبحث في كيفية تمييز بقية الأشكال البنيوية للسيادة، بحيث تحصلت هذه الأخيرة بدورها على تصنيف نموذجي مثل "السيادة الأبوية" و"الإقطاع" و"السيادة الكاريزماتية". فلنلقِ إذن نظرة قصيرة على ما توصل إليه البحث المعاصر وخصوصاً على "أشكال السيادة" هذه.

فبالنسبة للبيروقراطية تواجدت جملة وافية من المؤلّفات، أغلبها ذات طابع مطعن، تشكو من عدم فاعليّة الموظفين وعبثيات الإجراءات البيروقراطية ومن التضخم المتزايد للجهاز الإداري[141]. وقد كانت كلمة "بيروقراطية" في اللغة

---

(139) يصف فيبر كل من السيادة الأبوية والسيادة الكاريزماتية بصريح العبارة " أشكال البنية الاجتماعية للسيادة؛ فيما يخصّ العلاقة بين أشكال السيادة وأشكال الاقتصاد قارن خصوصاً الفقرات في النص الافتتاحي لـ السيادة، لاحقاً، والدراسة النسقية حسب مثال أشكال السيادة التقليدية، لاحقاً، ص 418-453.

(140) Karl Marx, *Zur Kritik der Politischen Ökonomie* (Berlin: Franz Dunker, 1859), S. V:

"إنّ مجموع علاقات الإنتاج هذه هي التي تكون البنية الاقتصادية للمجتمع، أي الأرضية الفعلية التي تقوم عليها بنية فوقية قانونية وسياسية والتي تطابقها أشكال معينة من الوعي الاجتماعي".

(141) Josef Olszewski, *Bureaukratie* (Würzburg: A. Stubers (C. Kabitzsch), 1904); Hans Geiger, " Der Beamte als Mensch und Staatsbürger," *Das Freie Wort*, 12. Jg., Nr. 11, Sept. 1919, S. 420-425, und Hermann Hasse, *Die Bürokratie: was sie uns hilft und wie ihr geholfen werden kann* (Kultur und Fortschritt, Nr. 400) (Gautzsch bei Leipzig: Felix Dietrich, 1911).

مكتبة الفكر الجديد

العامية بمنزلة لعنة[142]، وُصفَت بها تجاوزات النظام، في حين كان استعمالها كمفهوم علمي نادراً جداً. وقد جاء ردّ الفعل على مثل هذه الشكاوي في بروسيا بتشكيل لجنة حكومية اجتمعت لأول مرّة في صيف 1909 وتعهدت بتقديم اقتراحات لإصلاح الإدارة وقانون الموظفين. أمّا فيما يتعلّق بالأبحاث العلمية، فقد اهتمّ فرع من علوم الحقوق بقانون الموظفين باعتباره جزءاً من مجال قانون الإدارة[143]. وأعطى المتخصص في الاقتصاد غوستاف شمولر (Gustav Schmoller) الذي اشتهر خاصة بأبحاثه التاريخية في البيروقراطية البروسية بإصداره لأوّل مرة "ملفات بروسيا"[144] (Acta Borussica) أيضاً دفعاً للبحث في البيروقراطية ضمن جمعية السياسة الاجتماعية وشدّد على العاملين السّياسي والاجتماعي. كما اشتهر تلميذه أوتو هينتسه (Otto Hintze) بدراسة حول "وضع الموظفين" قام فيها بتحليل أشكال الإدارة البيروقراطية الأولى وقارنها بأمثالها في دول أوروبية أخرى[145]. وكان البحث في البيروقراطية حتى في التاريخ القديم يمثل جزءاً صغيراً من تاريخ الإدارة وبالآتي فهو "نتاج ثانوي" كما هو الحال أيضاً في الفروع العلمية الأخرى وليس فرعاً مستقلاً في البحث. وهذا ينطبق أيضاً على الاختصاصات حديثة العهد مثل علم الاجتماع والعلوم السياسية، رغم أنّه قد تواجد لدى غايتانو موسكا كما ذكر سابقاً توجّه سوسيولوجي وتاريخي شامل مشابه لها. فقد اهتمّ ألفريد فيبر في مقال نشر سنة 1910 في مجلة **النظرة العامة الجديدة** (*Neue Rundschau*) بموضوع البيروقراطية

---

(142) قارن في هذا الصدد: Franz Kobler, "Bürokratismus," in: *Der Eintritt der Erfahrungswissenschaftlichen Intelligenz in die Verwaltung* (Schriften der Deutschen Gesellschaft für soziales Recht, Heft 5) (Stuttgart: Ferdinand Enke, 1919), S. 34-47.

(143) قارن خصوصاً دراسة: Arthur Brandt, *Das Beamtenrecht: Die Rechtsverhältnisse der preußischen unmittelbaren und mittelbaren Staatsbeamten* (Handbücher des preußischen Verwaltungsrechts, Band 5) (Berlin: Carl Heymanns, 1914), (من هنا فصاعداً *Beamtenrecht*: Brand).

(144) كان غوستاف شمولر المؤسس والمُصدر لملفات بروسيا (Acta Borussica)، وهي النشرة الأولى بحجم كبير لتاريخ الإدارة في ألمانيا. قارن:

Acta Borussica, *Denkmäler der Preußischen Staatsverwaltung im 18 Jahrhundert*, hg. von der königlichen Akademie der Wissenschaften, Reihe A: Die Behördenorganisation und die allgemeine Staatsverwaltung Preußens im 18 Jahrhundert, Band 1ff (Berlin: Paul Parey, 1894ff.)

(145) Otto Hintze, *Der Beamtenstand* (Vorträge der Gehe-Stiftung zu Dresden, Band 3) (Leipzig, Dresden: B.G. Teubner, 1911), S. 1-78 (=S. 95-170), (من هنا فصاعداً: Hintze, *Beamtenstand*).

مكتبة الفكر الجديد

الحديثة ولم يركز مثل أخيه ماكس على تحليل "البنية" و"الشكل الداخلي"، وإنما على دور الثقافة في مجال البيروقراطية[146]. فهي تعتبر إحدى وجوه المسار العام للتنظيم العقلاني في عصر الحداثة، وهو الوجه الذي يتجسّم في مجال الاقتصاد كرأسمالية وفي الحقل الثقافي كعامل تثقيف[147]. كما وضع المفكّر الاشتراكي كارل كاوتسكي (Karl Kautsky)، انطلاقاً من معطيات أخرى، بيروقراطية الدولة في إطار تاريخي واجتماعي/ سياسي أشمل، إذ كان ظهور الدولة الحديثة بالنسبة له حَسَبَ التفكير الماركسي البحت نتيجة "لطريقة الإنتاج الرأسمالي"[148]. فبيروقراطية الدولة الحديثة، مثلها مثل النظام الاقتصادي الرأسمالي، تتميّز بتمركز القوى الاقتصادية والعسكرية، وكذلك بتقسيم العمل واختصاص في التكوين. فمركزية الإدارة والقضاء وجمع الضرائب تعني أيضاً إقصاء السلط الوسيطة، مثل الدوائر المستقلة والمحافظات؛ وهذه في معظمها مهدّدة بـ"التقزيم" كما يقول كاوتسكي[149]. فوجود الطبقة الحاكمة يصبح من وجهة نظر اقتصادية ضرورياً بصفة متزايدة، بحيث يتعين عليها توكيل الإدارة إلى الموظفين والعملة (أما إنجلترا فتقدم المثال المعاكس لما قيل، باعتبارها دولة رأسمالية ولكنها لا تسيّر بصفة بيروقراطية). ونجد لدى ماكس فيبر تقويماً مشابهاً لهذا التطور وكذلك نفس الربط المبدئي بين نمط الاقتصاد الرأسمالي والإدارة البيروقراطية. فهو قد وصف هذه الأخيرة بنفس السّمات التي ذكرت سابقاً وأضاف إليها سمات أخرى مثل إمكانية الحسبان[150]، والقضاء العقلاني ("بغض النظر عن الشخص المعني")[151] وفصل الوسائل المادية في المؤسسة عن الموظفين أو الجنود[152].

ومن بين أشكال السيادة القديمة التي ذكرت في مجال البحث المعاصر هناك

---

(146) Alfred Weber," Der Beamte," *Die neue Rundschau*, 21. Jg. der Freien Bühne, Band 4 (1910), S. 1321-1339, Zitat: S. 1322.

(147) المصدر نفسه، ص 1323.

(148) Karl Kautsky, *Die Soziale Revolution*, 3 Aufl. (Berlin: Vorwärts, 1911).

(149) المصدر نفسه، ص 19.

(150) قارن لاحقاً: Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, S. 775.

(151) قارن لاحقاً: Weber, *Die drei reinen Typen*, S. 775.

(152) قارن لاحقاً: Weber, Probleme der Staatssoziologie, unten, S. 753f.

مكتبة الفكر الجديد

السيادة الأبوية وفي بعض الأحيان سيادة الأمومة ودولة الأعيان ودولة الإقطاع[153]. ولم يجر الحديث في عصر ماكس فيبر عن "سيادة الأعيان"، وإنما عن "نظرية الأعيان"، وقد كانت هذه، كما ذكر سابقاً مرتبطة في القرن التاسع عشر وما تبعه باسم كارل لودفيغ فون هالر. فقد أدخل الباحث السّويسري سيادة الأعيان في السجال السياسي من خلال عمله الوافي حول "إعادة إصلاح العلوم السياسية" الذي صدر في أربعة أجزاء. وكان هذا العمل الذي نشر في مستهلّ القرن التاسع عشر موجّهاً بصفة خاصة ضدّ الثورة الفرنسية وما تبعها من الأفكار الديمقراطية المتعلقة بالعقدين الطبيعي والاجتماعي[154]، انطلاقاً من الفرضية القائمة على عدم التساوي الطبيعي بين الناس، وضع فون هالر "القانون الطبيعي" لسيادة الأقوياء وقسّم الدول حسب مرجعيّة الحاكم إلى إمارات ودول عسكرية ودول عقائدية[155]. فالإمارات نشأت حسب رأيه انطلاقاً من العلاقات الأبوية بحيث كانت أرضية السلطة تقوم على ملك الأراضي. وهذا الملك الخاص للأراضي من قبل السيد ليس نتيجة لتكوين الدولة وإنما هو العامل الأول[156]، فهو يمثل في نفس الوقت الأساس لفرض السيادة: فالأمير هو حرّ تماماً في اختيار خدمه وموظفيه وجنده وفي انتدابهم وتجهيزهم إذا كان قادراً على دفع أجورهم وتزويدهم بالسلاح. ليس هناك فصل بين الخَدَمة الخواص والموظفين بقدر ما ليس هناك فصل بين التدبير الخاص للبيت والتدبير العام[157]. ولا بدّ أن يكون خراج أملاك الأمير كافياً لتمويل الجهاز القائم. أما الحفاظ على سيادته فيتعلق أيضاً بما يكسبه، شرط أن يتجاوز ملكه ما يكسب الأعيان الآخرون المجاورون له. ومن منظور قانوني فإنّ الأمير غير مقيّد تماماً، فليس هناك سلطة دنيوية يخضع لها؛ ولا يشعر بنفسه مسؤولاً إلا أمام العرف والسلطة الإلهية. من كلّ هذا يستخلص

---

(153) قارن: Ludwig Gumplowicz, "Die ältesten Herrschaftsformen," *Der arme Teufel*, 1 Jg., Nr 9 (12 Juli 1902), S. 2,

ولكن غومبلوفيتس يرفض هذا التقسيم.

(154) Carl Ludwig von Haller, *Restauration der Staatswissenschaft oder Theorie des natürlich-geselligen Zustands der Chimäre der künstlich-bürgerlichen entgegengesetzt*, 4 Bde., 2 Aufl. (Winterthur: Steiner, 1820/ 21),

قارن خصوصاً الافتتاحية، ص XVI. وقد صدرت الطبعة الأولى في باريس منذ 1816.

(155) المصدر نفسه، ج 2، 1820، ص 11-15.

(156) المصدر نفسه، ص 57.

(157) المصدر نفسه، ص 144، 273.

مكتبة الفكر الجديد

هالر القاعدة بأنّ الخاضعين للأمير هم أحرار كأشخاص، ولذا فهم غير مرغمين على القيام بالخدمة العسكرية[158]. فالقيام بالملحرب من مهام الأمير، كما يعود له أيضاً الإشراف على جيشه الخاص[159].

كانت نقطة الصراع في نظرية هالر التي أشاد فيها بأوضاع ما قبل الحداثة تدور قبل كلّ شيء حول استخلاص سلطة الدولة من علاقات قانون الملكية الخاصة. وقد واجه جورج فون بلوف (Georg von Below) بشدة هذا المزيج بين الحقّ الخاص والحقّ العام في كتابه **الدولة الألمانية في العصر الوسيط** الذي صدر في آذار/ مارس[160] 1914، وأعاد بذلك نظرية هالر حول "دولة الأعيان" إلى حلبة النقاش قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بقليل[161]. لقد كان الاهتمام بأشكال السيادة الإماراتية موجوداً في قسم البحث في التاريخ القديم إلى جانب قسم البحث في العصر الوسيط: فعبارة (Patrimonium) التي تعني الإرث الأبوي كانت من مفاهيم قانون الإرث الروماني وكان لها ما يعادلها في الحقل السياسي الإداري في ما يسمّى بالمقاطعات/ الأقاليم الخاضعة للوكالة داخل الإمبراطورية الرومانية. فهذه المقاطعات لم تكن خاضعة لمجلس الشيوخ، وإنما كانت تخضع مباشرة للأمير، ولذلك كانت تدار من قبل موظفيه وكأنها تابعة لأملاكه. أما بالنسبة لهؤلاء الموظفين فقد ظهر في مستهل القرن الماضي اسم "موظف الأمير" لدى الباحثين.[162] وكانت مصر المقاطعة الهامة والمرموقة الخاضعة للوكالة في الإمبراطورية الرومانية التي أخذت من طرف ماكس فيبر كمثال للمملكات المديرة حسب نظام بيروقراطي إماراتي إلى جانب الصين وروسيا ودرست بالتفصيل.

---

(158) المصدر نفسه، ص 85-87.

(159) قارن أيضاً، المصدر نفسه، 80، 84 و95.

(160) Georg von Below, *Der deutsche Staat des Mittelalters: Ein Grundriß der deutschen Verfassungsgeschichte*, 1 Aufl. (Leipzig: Quelle & Meyer, 1914) (من هنا فصاعداً: Below, *Staat des Mittelalters*1).

(161) قارن في هذا الصدد رسالة ماكس فيبر إلى جورج فون بلوف في 21 حزيران/ يونيو 1914 التي تذكر لاحقاً بإطناب ص 238.

(162) قارن: Michail Rostowzew, "Geschichte der Staatspacht in der römischen Kaiserzeit bis Diokletian," *Philologus. Zeitschrift für das Classische Alterthum, Supplementband* 9, Heft 3 (1904), S. 329-512, hier: S. 461.

مكتبة الفكر الجديد

استعمل ماكس فيبر على عكس أغلبية زملائه في البحث مفهوم "الإقطاع" منذ أبحاثه الأولى حول تاريخ الفلاحة ودروسه حول الاقتصاد القومي[163]. لم يكن مفهوم "الإقطاع" حتّى بعد مستهل القرن الماضي متداولاً وذا ملامح واضحة كمفهوم بحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. فقد وصف المؤرخون ومؤرخو القانون ظاهرة العصر الوسيط المتشعبة أوّلاً من خلال مفهوم "النظام الإقطاعي"، وكذلك من حيث هو نظام انتفاع أو نظام أرستقراطي[164]. وبما أنّ التحديد القانوني كان هنا في مقدمة البحث، فإنّ الاصطلاح الماركسي قد ركّز على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة التاريخية المفترض تجاوزها[165]. هذا وقد دخل مفهوم "الإقطاع" في الاستعمال العام للغة الألمانية خلال القرن التاسع عشر كمفهوم كفاح سياسي مع الثورة الفرنسية واستعمل من قبل الليبراليين كأداة دفاع ضدّ المبادئ الطبقية الأرستقراطية[166]. أما في كتب تدريس علم الاقتصاد فإنّ

---

(163) قارن:

Weber, *Vorlesungs-Grundriß*, S. 8, (§8 "4. تطور الإقطاع وأشكاله") وص 11 (§10 "2. تطور سيادة النبلاء والإقطاع")؛ في المذكرات التي خلفها فيبر حول درس "الاقتصاد القومي ("النظري") العام" يوجد في §8 مسبقاً التقسيم المنظم والمدعم تاريخياً للإقطاع حسب الطبقات أوالفصل بين إقطاع المدن وإقطاع أصحاب الأراضي وكذلك الإعلان العسكري كأساس لمفهوم الإقطاع.

(Deponat Max Weber, BSB München, Ana 446, OM 3, Bl. 70; MWG III/ 1); ders., *Praktische Nationalökonomie*, GStA PK, VI.HA, NI. Max Weber, Nr. 31, Band 2 (MWG III/ 3), insbes. Bl. 15,

(الإقطاع كـ "منبع للمؤسسات الاقتصادية والسياسية")،

ders., *Soziale Grunde*, S. 77, ders., *Agrarverhältnisse*1, S. 1f. und ders., *Agrarverhältnisse*2, S. 58f., sowie ders., *Feudalismus und Städtewirthschaft im Mittelater* [Vortrag am 27. Nov. 1897], in: MWG I/ 4, S. 847F.

(164) قارن:

Heinrich Brunner, *Deutsche Rechtsgeschichte*, Bd. 2, 1 Aufl. (Leipzig: Duncker & Humblot,1892),

(من هنا فصاعداً Brunner, *Deutsche Rechtsgeschichte* II)،

وكذلك: Georg Waitz: "Lehnwesen," in: *Abhandlung zur Deutschen Verfassungs- und Rechtsgeschichte*, hg. von Karl Zeuner (Göttingen: Dieterich, 1896), S. 301-317, bes. 314.

(165) قارن:

Marx, *Elend der Philosophie*, S. 104ff.

(علاقات الإنتاج الإقطاعية).

(166) قارن في هذا الصدد خاصة:

= Heide Wunder, "Einleitung: Der Feudalismus-Begriff. Überlegungen zu

مكتبة الفكر الجديد

المفهوم بقي مفقوداً[167]، ولم تدرس الأوضاع في العصر الوسيط إلا من خلال أوجه الاقتصاد الطبيعي وسيادة الأعيان وتبعية الفلاحين. ولم يكن هناك تدوين رئيسي لمفهوم "الإقطاع" في **معجم العلوم السياسية**، ولكن فهرس الطبعة الثالثة يحيل إلى التعرض إليه في مقال "العلاقات الفلاحية في العصر القديم" (لماكس فيبر)[168] ومقال "تحرير الفلاحين في اليابان" (لإينازو نيتوبي[169] (Inazo Nitobe)) و"العائلة" (لإبرهارد غوتين[170] (Eberhard Gothein)). كما أنه لم يتم تفاهم حول ما يمكن أن يجمع من ظواهر متعددة تحت مفهوم "الإقطاع"، الشيء الذي يتجلى أيضاً من خلال الملاحظات التي أودعها ماكس فيبر في مقالاته النظرية العلمية سنتي 1904 و1906[171]. ومنذ التحديد النموذجي في **سوسيولوجيا السيادة** الذي وضعت فيه خصوصيات النظام الإقطاعي الإفرانكي كأرضية لمفهوم "الإقطاع" فقط[172]، أسس

= Möglichkeiten der historischen Begriffsbildung," in: ders. (Hg.), *Feudalismus*: *Zehn Aufsätze* (München: Nymphenburger Verlagshandlung, 1974), S. 10-76, bes. S. 10-23,

انظر أيضاً:

Otto Brunner, "Feudalismus, feudal," in: *Geschichtliche Grundbegriffe. Historisches Lexikon zur politisch-sozialen Sprache in Deutschland*, hg. von Otto Brunner, Werner Conze and Reinhart Koselleck (Stuttgart: Klett-Cotta, 1979), Band 2, S. 337-350.

(167) قارن المصدر نفسه، ص 348.

(168) إن الإحالة تشير إلى:

Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 53.

(169) Inazo Nitobe, "Die Bauernbefreiung in Japan," *HdStW*³, Band 2 (1909), S. 621-627, bes. S. 622f.

(170)

Eberhard Gothein, "Familie," *HdStW*³, Band 4 (1909),

(من هنا فصاعداً: Gothein, *Familie*)

(171) Weber: *Objektivitat*, S. 67, und ders., *Kritische Studien*, S. 179,

بالنسبة لمفهوم "الإقطاع" لدى فيبر: Elisabeth Kraus, *Feudalismus im Werk Max Webers*: Zur Genese eines Typusbegriffs (Tübingen: 1982),

عمل ماجستير غير منشور.

(172) قارن في هذا الصدد تقرير التصدير لنص **الإقطاع** لاحقاً، ص 371 وكذلك:

Otto Hintze, "Max Webers Soziologie [= Rezension zur 2. Aufl. von "Wirtschaft und Gesellschaft"]," *Schmollers Jahrbuch für Gesetzgebung, Verwaltung und Volkwirtschaft im Deutschen Reich*, 50 Jg. (1926), S. 83-95, hier: S. 93,

(من هنا فصاعداً: Hintze, *Webers Soziologie*).

مكتبة الفكر الجديد

ماكس فيبر قاعدة منهجية متينة للمقارنة بثقافات أجنبية. وتمكّن بذلك الرّبط بين توجّهين موجودين في البحث المعاصر له.

ففي السّجال العلمي المختصّ والضيّق لدى الفروع التاريخية، كان السؤال المطروح حول أصل النظام الإقطاعي الغربي في العصر الوسيط في مقدّمة البحث: هل يعود أصله إلى ظاهرة التبعية الجرمانية[173]؟ هل هو ذو أصل عسكري أنشئ لتموين الجنود الفرسان[174]؟ إلى أي حدّ كان هذا النظام متأثراً بنظام الربح لدى الكنيسة[175]؟ من أين جاءت فكرة العقد المبرم بين الإقطاعي والمُقطَع؟ وكان جورج فون بيلوف من بين المؤرخين الذين استعملوا مفهوم "الإقطاع" بصفة متواصلة وذكروا بعض العناصر لتحديد "مقولة الإقطاع" (في مقابل "مقولة الأعيان")، وذلك في كتابه **الدولة الألمانية في العصر الوسيط** الصادر سنة 1914[176]. طبقاً لمنظوره الدستوري والقانوني حدّد فون بيلوف "دولة الإقطاع" في العصر الوسيط من خلال "تفويض/ نقل حقوق السيادة" الذي نتج عنه تقوية السلط المحلية وتكريس لامركزية السلطة[177]. ولكنه رفض نقل مفهوم "الإقطاع" إلى ثقافات أخرى نظراً للخصوصية التي يتسم بها التطور الغربي[178].

غير أنه صدرت منذ بداية القرن التاسع عشر أعمال حول الثقافات غير

---

(173) حول هذا السجال انظر:

Brunner, *Deutsche Rechtsgeschichte* II, S. 258.

(174) قارن: Paul Roth, *Geschichte des Beneficialwesens von den ältesten Zeiten bis ins zehnte Jahrhundert* (Erlangen: J.J. Palm und Ernst Enke, 1850), S. 313,

(من هنا فصاعداً: Roth, *Beneficialwesen*)،

وكذلك: Heinrich Brunner, "Der Reiterdienst und die Anfänge des Lehnwesens," *Zeitschrift der Savigny-Stiftung für Rechtsgeschichte*, Germanistische Abteilung, Band 8 (1887),

(من هنا فصاعداً: Brunner, *Reiterdienst*).

(175) Stutz, *Lehen und Pfründe*, S. 214,

إلى العلاقة بين النظام الإقطاعي ونظام الانتفاع لدى الكنيسة وبيّن من خلاله الفارق بين الأرباح والإقطاع (المرجع المذكور، ص 244).

(176) Below, *Staat des Mittelalters*1, S. 281-313.

(177) المصدر نفسه، خصوصاً ص 279-283.

(178) المصدر نفسه، ص 332-334.

مكتبة الفكر الجديد

الأوروبية وُصفَت فيها ظواهر مشابهة بنفس المصطلحات التاريخية والقانونية التي استعملت في ألمانيا. فقد ترجم مثلاً جوزيف فون هامر (Joseph von Hammer) في كتابه الصادر 1815 حول الإمبراطورية العثمانية كلمة "صبايحي" (فارس) بـ"إقطاعي"، و"بيراط" بـ"شهادة إقطاعي" و"تيمار" (ملكية الجنود) بـ"مَقطع صغير" (ما يسمّى اليوم "مصدر ربح")[179]. ولم يتحدّث كارل راتغن[180] (Karl Rathgen) الذي قضّى ثمانية أعوام في التدريس بطوكيو عن "الإقطاع" و"دولة الإقطاع" في اليابان فحسب، وإنما أيضاً أساتذة يابانيون مثل توكوزو فوكودا (Tokuzo Fukuda) وساكويا يوشيدا[181] (Sakuya Yoshida) اللذين درسا في ألمانيا. وقد وجد بعض الباحثين الأوروبيين سمات إقطاعية أيضاً في بلاد الفرس القديمة ولدى الأزتيك والإنكا[182]، وكذلك في الصين قبل توحيد الدولة[183]،

---

(179) Joseph von Hammer, *Des osmanischen Reichs Staatsverfassung und Staatsverwaltung: dargestellt aus den Quellen seiner Grundgesetze*, 2 Bände (Wien: Camesinasche Buchhandlung 1815),

(من هنا فصاعداً: Hammer, *Osmanisches Reich* I, II).

(180) يُرجع راتغن في كتابه **اقتصاد اليابان** (*Volkswirtschaft*)، ص 20، تاريخ نشأة دولة الإقطاع في اليابان إلى القرن التاسع ويضع قياساً بينها وبين المملكة الإفرنكية، أما "التخلص من الإقطاع" فيعود حسب رأيه إلى أفول سيادة توكوغاوه سنة 1867 (المصدر نفسه، ص 74).

(181) في الوقت الذي يحدد فيه ساكويا يوشيدا: Sakuya Yoshida, *Geschichtliche Entwickelung der Staatsverfassung und des Lehnwesens von Japan* (Den Haag: M.M. Couvée, [1890])

(من هنا فصاعداً: Yoshida, *Staatsverfassung*)،

مرحلة الإقطاع من القرن التاسع إلى القرن التاسع عشر، يرى توكوزوفوكودا: Tokuzo Fukuda, *Die gesellschaftliche und wirtschaftliche Entwickelung in Japan*, hg. von Lujo Brentano und Walther Lotz, Münchener Volkswirtschaftliche Studien) (Stuttgart: J. G. Cotta Nachfolger, 1900), Band 24,

(من هنا فصاعداً: Fukuda, *Japan*)،

إنّ "انهيار دولة الإقطاع" بدأت مع تاريخ أسرة التوكوغاوه (المرجع المذكور، ص 116).

(182) قارن في هذا الصدد التعداد الذي قام به غوتين: Gothein, *Familie*, S. 33,

وكما يتجلى من: Weber, *Vorlesungs-Grundriß*, S. 8, فإنّ فيبر يضيف مملكة الإنكا إلى دول الإقطاع.

(183) قارن في هذا الصدد مثلاً: August Conrady, "China," in: *Geschichte des Orients*, hg. von J. Pflugk-Hartung (Berlin: Ullstein & Co., [1910]), (Weltgeschichte, Band 3), S. 547f.,

(من هنا فصاعداً: Conrady, *China*)،

= Otto Franke, "Die Verfassung und Verwaltung Chinas," in: *Allgemeine Verfassungs- und Verwaltungsgeschichte* (Leipzig, Berlin: B.G. teubner, 1911), Kultur

مكتبة الفكر الجديد

وفي مصر القديمة (في مرحلة التحول من المملكة القديمة إلى المملكة الوسيطة)[184]، وفي المدينة/ الدولة القديمة[185]، وفي الهند[186]، وفيما يسمّى بالعصر الوسيط الإسلامي، وحتى في بولونيا وروسيا. وإذ اعتبر غالباً مقارنة الغريب بالمؤسسات الأوروبية كمحاولة للتقرّب إليه قصد فهمه، فإنّ كلا الباحثين أوتو هوتشس (Otto Hötzsch) وكارل هاينريخ بيكر (Carl Heinrich Becker) قد استعملا في وصفهما للأوضاع البولونية والشرقية مفاهيم مرتبطة بالدولة الفراكية مثل الخضوع للإقطاع (Vassallität) والانتفاع (Benefizium) من الأرباح إقطاع و Allod كأمثلة للمقارنة حتى يظهرا خصوصية جمهورية الأعيان البولونية ونظام الإقطاع العسكري الإسلامي[187].

كانت السيادة الكاريزماتية كعلاقة سلطة متميزة بين قائد عسكري وأتباعه أو بين نبيّ وأشياعه أو بين زعيم حزب وأنصاره معروفة من حيث الموضوع، ولكن لم يكن هناك مفهوم عام جامع لها. لم تكن "الكاريزما" في عصر ماكس فيبر مفهوماً

---

der Gegenwart, Teil II, Abt. II, 1, S. 90, =

دستور أسرة شو كنظام "إقطاعي قيصري-بابوي مطلق"،

(من هنا فصاعداً: Franke, *China*).

(184) قارن:

Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums*, 2 Aufl. (Stuttgart, Berlin: J. G. Cotta Nachfolger, 1909), Band 1, 2: Die ältesten geschichtlichen Völker und Kulturen bis zum sechszehnten Jahrhundert, S. 206,

(من هنا فصاعداً: Meyer, *Geschichte des Alterthums* I,22).

(185) استعمل فيبر هنا باكراً مفهوم "نظام إقطاع المدينة" في:

Weber, *Agrarverhältnisse* 1, S. 2.

(186) قارن في هذا الصدد:

Paul Andreas von Tischendorf, *Das Lehnwesen in den moslemischen Staaten insbesondere im Osmanischen Reiche* (Leipzig: Giesecke & Devrient, 1872), S. 32,

(من هنا فصاعداً: v. Tischendorf, *Lehnswesen*)،

James Tod, *The Annals and Antiquities of Rjasthan or the Central and Western Rajpoot States* (Calcutta: W.C. Samanta, 1899), vol. 1, bes. s. 133-148,

(من هنا فصاعداً: Tod, *Rjasthan*).

(187) قارن:

Otto Hötzsch, "Adel und Lehnwesen in Rußland und Polen und ihr Verhältnis zur deutschen Entwicklung,"*HZ*, Band 108 (1912), S. 541-592, bes. S. 579,

(من هنا فصاعداً: Hötzsch, *Adel und Lehnwesen*)،

Becker, *Steuerpacht und Lehnwesen*, bes. S. 86.

مكتبة الفكر الجديد

عاماً، وإنما كانت مفهوماً خاصاً بتفسير النص الديني، أي كعلامة لمنّة إلهية أو موهبة عقلية حظي بها خصوصاً الحواري بولس[188]. لقد شرح رجل اللاهوت كارل هول (Karl Holl) في أطروحة التأهيل التي صدرت سنة 1898 بعنوان "الحماسة وعنف التكفير" الفرق بين الكنيسة الرومانية والكنيسة اليونانية من خلال المكانة المختلفة للرهبان. ففي الكنيسة اليونانية بقيت الفكرة المسيحية القديمة التي تقول بأنّ "الكاريزما توهب القدرة على التنسّك" محفوظة، وبالآتي فإنّ الرهبان هم من صفوة الناس ومن الموهوبين كاريزماتياً[189]. ومن هنا، كان لهؤلاء دون سواهم الحقّ في فرض العقاب للتكفير عن الذنب ومنح التوبة وتحديد نوع وقيمة التكفير[190]. وكانت سلطة الحلّ والرّبط في الكنيسة اليونانية إلى حدود منتصف القرن الثالث عشر بأيدي الرهبان دون غير[191]. وقد سبق أن عرض رجل الحقوق والمختصّ في قانون الكنيسة رودولف سوم (Rudolph Sohm) في الجزء الأول من كتابه "قانون الكنيسة" الصادر سنة 1892 أطروحة حول أصل دستور الكنيسة الكاثوليكية الرومانية أصبحت فيما بعد محل نقاش شديد. فهذا الدستور صدر عن الطائفة إكليسا (Ekklesia) المسيحية الأصلية التي لم تكن منظمة قانونية وإنما كانت "منظمة كاريزماتية"[192]. وهنا ظهرت الفكرة الجديدة بأنّ تنظيم الوظائف في مطلع

---

(188) قارن

Hermann Cremer, "Art. Geistesgaben, Charismata," *RE*³, Band 6 (1899), S. 460-463, hier: S. 461f.,

إضافة إلى ذلك قارن:

Moritz Lauterburg, *Der Begriff des Charisma und seine Bedeutung für die praktische Theologie* (Gütersloh: C. Bertelsmann, 1898).

(189) Karl Holl, *Enthusiasmus und Bußgewalt beim griechischen Mönchtum. Eine Studie zu Symeon dem neuen Theologen* (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1898), S. 148 (Zitat) und S. 151, 153,

(من هنا فصاعداً: Holl, *Enthusiasmus*)،

لم يحيل فيبر بصريح العبارة إلى هول إلا في الإيداع الأول لكتاب **الاقتصاد والمجتمع** (WuG¹, S. 124; MWG I/ 23)، ولكنه استند إلى دراسته سابقاً بصفة غير مباشرة، كما تدلّ على ذلك التلميحات الموجودة في مسودة لمخطوط حول "اليهودية القديمة"، والذي يعود تاريخه إلى سنة 1911/ 1912. قارن في هذا الصدد: تقرير الإصدار لنص **الكاريزماتية**، لاحقاً ص 455. ويوجد في مكتبة هيدلبرغ الجامعية نسخة من دراسة هول عمل بها ماكس فيبر.

(190) Holl, *Enthusiasmus*, S. 266.

(191) المصدر نفسه، ص 325.

(192) Sohm, *Kirchenrecht*, S. 26.

مكتبة الفكر الجديد

الكنيسة كان قائماً على الكاريزما. يقول سوم: "كان المسيحيون منظمين حسب توزيع الكرامات (الكاريزميات) التي مُنّ بها الأفراد المسيحيون للقيام بأعمال مختلفة وأصبحوا أيضاً أهلاً لها"[193]. فالله يختار أصحاب الكاريزما بكيفية لا تقيّد المصطفى للقيام بحسناته فقط، وإنما تكلف أيضاً المسيحيين الآخرين بالاعتراف به كحامل للكاريزما[194]. فالاعتراف أو "الانتخاب" من قبل الطائفة المسيحية هو تصديق للخيار المسبق أو التكريم، ولكنه ليس المصدر[195]. بل العكس هو الصحيح: إذ إنّ أعضاء الطائفة، كما يؤكد سوم، مكلفون بالطاعة والامتثال للأشخاص الذين وهبهم الله كراماته وبالآتي عيّنهم للوظيفة. ومن هنا يمكن اعتبار العلاقة بين صاحب الكاريزما أو الوظيفة والمؤمنين الآخرين علاقة استبداد. وفي نهاية القرن الأول ميلادي، بدأ إذن حسب سوم مسار التقنين والتنظيم الشكلي الذي يتطابق ونشأة الكاثوليكية[196]. وشيئاً فشيئاً تحوّلت الوظيفة التي كانت في الأصل قائمة على الهبة الإلهية لشخص معيّن إلى كاريزما ممنوحة بموجب "حكم قانوني"[197]. وكما قال سوم، فإنها أصبحت "كاريزما وهمية"[198]. وهكذا نشأت فكرة "كاريزما الوظيفة"[199]. وقد اختفى وراءها التمثل بأن تمنح كاريزما مميزة للكاهن عن طريق

---

(193) المصدر نفسه، ص 26.

(194) المصدر نفسه، ص 27.

(195) المصدر نفسه، ص 58، قارن في هذا الصدد الصياغة الأكثر وضوحاً في:
Rudolph Sohm, *Wesen und Ursprung des Katholizismus* (Abhandlungen der philologisch-historischen Klasse der Königlich Sächsischen Gesellschaft der Wissenschaften, Band 27, Nr. 10) (Leipzig: B.G. Teubner, 1909), S. 335-390, hier: S. 375f.,
(من هنا فصاعداً: Sohm, *Katholizismus*1).

(196) Sohm: *Kirchenrecht*, S. 158, und *Katholizismus* 1, S. 390, أنّ الكاثوليكية قد "قنّنت وشكلت" "جوهر النصارى بالمعنى الديني للكلمة".

(197) Sohm, *Kirchenrecht*, S. 216.

(198) المصدر نفسه، ص 216

(199) إنّ العبارة "كريزما الوظيفة" تعود إلى مؤرخ الكنيسة الكاثوليكي بول أوغست ليدر الذي استعملها في سياق السجال القائم بين هارناك وسوم. قارن:
Paul August Leder, "Das Problem der Entstehung des Katholizismus: Kritische Äußerungen zu Harnack und Sohm," *Zeitschrift der Savigny-Stiftung für Rechtsgeschichte*, Kanonische Abteilung I, Band 32 (1911), S. 276-308, hier: S. 301,
= Thomas Kroll, "Max Webers Idealtypus der charismatischen: وكذلك الإشارة إليه لدى

مكتبة الفكر الجديد

التعيين. وكانت هذه المسألة في مستهلّ تاريخ الكنيسة موضوع صراع كبير: فهل يمكن لكاهن مقدّس قام شخصياً بخطيئة أن يغفر ذنوب الآخرين؟ وهل كانت فاعلية الأسرار متعلقة بمؤهلات الواهب الذاتية؟ ففي ما يسمى بسجال (Donatistenstreit) فضّلت الأرثوذكسية فكرة الوظيفة أو كاريزما الوظيفة، أي الفصل بين التأهيل الوظيفي وشخصيّة الموظف وتخلت بالآتي عن المؤهلات الذاتية لدى الرّاهب، وهو ما طالبت به التيارات المتطرفة. وبلغة فيبر، فإنه يمكن وصف هذا التطور الكامل كطريقة لإضفاء "الموضوعية على الكاريزما".

كانت الدعوى التي عرضها رودولف سوم لأول مرّة والتي تتحدث عن الكنيسة المبكّرة كـ"منظمة كاريزماتية" تحوّلت فيما بعد إلى شكل قانوني وأصبحت بمقتضاه كاثوليكية سبباً في حدوث جدال حادّ بين سوم، هذا الرجل المختص في قانون الكنيسة والذي ينتمي إلى البروتستانتية اللوثرية المحافظة وبين اللاهوتي البروتستانتي الليبرالي، وبالأخص بينه وبين أدولف هارناك (Adolf Harnack)، أحد قادة البروتستانتية الثقافية المعاصرة[200]. فهذا الجدال يعتبر من منظور تاريخي للاهوت كإحدى المناقشات الشهيرة في القرن العشرين[201]. فخلافاً لسوم، انطلق هارناك من مفهوم مضاعف تختصّ به الكنيسة في المرحلة المبكرة. وهذا يعني أنّ الكنيسة كانت منذ البداية منظمة روحية كاريزماتية ووظيفية قانونية[202]. أما صلب الجدال فكان يدور عما إذا كان الدستور المبكر للكنيسة قد تضمّن البنية الأساسية لدستور الكنيسة البروتستانتية الأخير وما قال به، حتى في عهد الإمبراطورية، من وحدة فاعلة للكنيسة المرئية واللامرئية ([أي جامعة بين] كاريزما وفكرة الوظيفة)،

Herrschaft und die zeitgenössische Charisma-Debatte," in: Hanke, *Mommsen*, S. 47-72, = (من هنا فصاعداً: Kroll, *Charisma-Debatte*).

(200) حول هذا السجال قارن:

Kroll, *Charisma-Debatte*, S. 55.

(201) قارن في هذا الصدد: Hermann-Josef Schmitz, *Frühkatholizismus bei Adolf Harnack*: *Rudolph Sohm und Ernst Käsemann* (Düsseldorf: Patmos, 1977).

(202) Adolf Harnack, *Entstehung und Entwicklung der Kirchenverfassung und des Kirchenrechts in den zwei ersten Jahrhunderten* (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1910), Nebst einer Kritik der Abhandlung R. Sohm's: "Wesen und Ursprung des Katholizismus" und Untersuchungen "über Evangelium", "Wort Gottes" und das trinitarische Bekenntnis, S. 132,

(من هنا فصاعداً: Harnack, *Kirchenverfassung*).

مكتبة الفكر الجديد

أم كان أوّلاً، كما ذهب إلى ذلك سوم، ذا طابع كاريزماتي بحت[203]. فالسجال اندلع بعد ردّ نقدي لسوم على مقال هارناك حول "دستور الكنيسة" الذي نشر آنذاك في المرجع الأساسي "للكنيسة البروتستانتية واللاهوت"، وتواصل في السنوات الآتية في سياق حوار لاذع[204]. وبما أنّ المنظمة "الكاريزماتية" لدى الكنيسة المبكرة كانت في صدارة الصراع، فإنه يمكن الحديث هنا أيضاً عن "سجال الكاريزما" فيما بين 1909 و1912[205]. وقد أحال ماكس فيبر العديد من المرات بصريح العبارة إلى رودولف سوم[206] الذي ساهم حقاً وبصفة فعّالة في فهم علاقة السلطة الكاريزماتية الذاتية كإحدى أشكال بنية السيادة. هذا وقد رفض سوم بدون ذكر كارل هول شخصياً وصف المسيحية المبكرة بـ"المتحمّسة" باعتبار أنه لا مجال هنا "للانفعال الخارق للعادة، أو التحمّس المبالغ"، وإنما كان هناك "تنظيم طائفة جلية من الناس [...] حسب ما تتطلّبه فكرة دينية ما"[207]. كما أكّد فيبر أنّ السيادة الكاريزماتية لم تكن "حالة فاقدة لأي شكل واضح"، رغم أنها في صورتها الأصلية والخالصة تفتقد لأي تنظيم إداري قار ومسترسل، وإنما كانت ذات بنية اجتماعية بارزة المعالم بأعضائها المشخصة وجهازها المؤهل بالطاقات والحاجات الكفيلة بأداء الرسالة التبشيرية التي يحملها صاحب الكاريزما". فخلافاً لسوم الذي وصف الحالة المُبكّرة بالكاريزماتية وغير القانونية، بل حتى بـ"الفوضوية"، أي بالمعنى المتداول آنذاك حسب التعبير اللغوي: بالفاقدة لأي نظام قانوني صريح[208]، طوّر فيبر تصوّراً لشكل خاص من

---

(203) هذا ما يبدو واضحاً جداً في الافتتاحية لكتاب:
Sohm Rudolph, *Wesen und Ursprung des Katholizismus*, 2 Aufl. (Leipzig, Berlin: B. G.Teubner, 1912),
(من هنا فصاعداً: Sohm, *Katholizismus*²).

(204) قارن: Adolf Harnack, "Art. Verfassung, kirchliche und kirchliches Recht im 1 und 2 Jahrhundert," *RE*³, Band 20 (1908), S. 508-546,
قارن أيضاً الردّ الأول لسوم في: *Katholizismus*²، ثمّ جواب هارناك في: دستور الكنيسة، وختاماً الردّ الموالي من طرف سوم في: *Katholizismus*².

(205) Kroll, *Chrisma-Debatte*, bes. S. 53.

(206) قارن لاحقاً: Weber: *Die drei reinen Typen*, S. 462, 735, und *Probleme der Staatssoziologie*, S. 755.

(207) Sohm, *Kotholizismus*1, S. 378f.

(208) قارن: Sohm, *Kirchenrecht*, S. 22, 26,

مكتبة الفكر الجديد

الحقّ والأحكام الكاريزماتية. وذكر كأمثال لما سمّاه "العدالة الكاريزماتية" خصوصاً "عدل القاضي" الإسلامي وكذلك الوحي النبوي وما جاء به من أحكام أنزلت بالقول الثوري: "وإنما أنا منذر".

بعيداً عن سجال الكاريزما الجاري بين رجال اللاهوت، كان هناك مثال بارز ومغاير في مفعوله للعصر لجماعة مُنظّمة بصفة كاريزماتية: وهي الحلقة التي تحوم حول الشاعر ستيفان جورج[209] (Stefan George). فقد واجه بعض أتباعه الرأي العام بمساهمات/ مقالات وصفوا فيها العلاقة السلطوية القائمة بين القائد وأتباعه، وذلك بنفس القدر من "الولاء التام" الذي يكنّونه لمرشدهم. وقد صدرت مقالات لـ فريدريتش غوندولف (Friedrich Gundolf) وفريدريتش فولترز (Friedrich Wolters) تحت العناوين المبدئية: "الأتباع والشبان" أو "السيادة والخدمة"[210]. وتحت نفس العنوان عرض فولترز مجلّداً جامعاً للكتب النفيسة والنادرة استند فيه ظاهرياً إلى المجاز الديني وأعلن عن ولائه للحاكم وكذلك عن "العالم الروحي" الذي ينتظر الصفوة التي اختارها المرشد[211]. فكلّ اتصال مع جورج وقع ضبطه من قبل أحد المقرّبين منه الذي كان بمنزلة مادجوردوموس (Madjordomus) (رئيس الديوان في العصر الوسيط). ومن هنا فإنّ الحلقة مدّت لماكس فيبر الذي كانت له شخصياً صلة وثيقة بستيفان جورج وأتباعه الوثائق اللازمة التي تثبت أنّ العديد من الباحثين ذات المواهب البالغة انصاعت تماماً لكاريزما ستيفان جورج. وما زال بول هونيغسهايم (Paul Honigsheim)، وهو أحد الباحثين الشبان الذين كانوا من بين زوّار لقاءات يوم الأحد لدى ماكس وماريانا فيبر، نهج تسيغلهويزر، يتذكر أنّ

= وكذلك: Sohm, *Katholizismus*, S. 379,
(فيما يخصّ التنظيم "الفوضوي والكاريزماتي").

(209) مذكور مباشرة من قبل فيبر في بحثه حول "السيادة الكاريزماتية"، في: WuG1, S. 142 (MWG I/ 23).

(210) Friedrich Gundolf, "Gefolgschaft und Jüngertum," in: *Blätter für die Kunst*, Eine Auslese aus den Jahren 1904 -1909 (Berlin: Georg Bondi, 1909), S. 114-118, Zitat: S. 115, und Friedrich Wolters, *Herrschaft und Dienst*, S. 156-159.

(211) Friedrich Wolters, *Herrschaft und Dienst: Mit Buchschmuck von Melchior Lechter* (Berlin: Einhorn-Presse im Verlag Otto von Holten, 1909), Zitat: S. 13.

مكتبة الفكر الجديد

ماكس فيبر كان يؤكد على "قيمة الدراسة السوسيولوجية لحلقة ستيفان جورج وما يشابهها من ظواهر"[212].

السيادة والمشروعية

لا يمكن لأي سيادة أن تضمن بقاءها بصفة دائمة/ دوامها باستعمال القمع الغشوم أو من خلال العمل الإداري. حتّى الإمبراطورية الرومانية، " هذا الطفل النبيل، ابن الحرب والغزو، لم يسعفها البقاء بالقوة، وإنما حققت ذلك عن طريق الموافقة/ الإجماع والإرادة الحسنة من قبل رعاياها"[213]. هذا ما كتبه البريطاني جيمس برايس (James Bryce) الذي أصبح معروفاً لدى النخبة المثقفة الأوروبية من خلال عمله بعنوان "الإمبراطورية الرومانية المقدسة" والذي قدّم فيه أيضاً عرضاً عامّياً لما وصفه ماكس فيبر فيما بعد في سياق نظريته للمقولات بـ"سيادة الموافقة"[214]. ففي العرض الذي قدّمه جيمس برايس في الجزأين من كتابه **الكومنولث الأميركي**[215]، والذي نوّه به ماكس فيبر كثيراً، تعرّض الكاتب في الفصل حول "الحكومة لدى الرأي العام"[216] إلى مسألة تحمّل أو قبول عمل الحكومة من طرف المواطنين. ففي العصور القديمة، حيث كانت الظروف الاجتماعية بسيطة، كان الرأي العام أكثر سلبية مما هو عليه في الدول الديمقراطية وكان الناس الذين مالوا إلى الاعتقاد في قداسة أو شبه قداسة سلالة الحاكم، قد خضعوا للنظام السائد، سواء لأسباب دينية

---

(212) Paul Honigsheim, "Der Max-Weber-Kreis in Heidelberg (Besprechung des zweiten Bandes der "Hauptprobleme der Soziologie")," *Kölner Vierteljahrshefte für Soziologie*, 5 Jg. (1925/ 1926), S. 271-287, Zitat: S. 284.

(213) James Bryce, *The American Commenwealth*, 2 Aufl. (London, New York: Macmillan, 1890) vol. II, S. 248,

(من هنا فصاعداً: Bryce, *The American Commonwealth* II)،

من هنا فصاعداً يكون الاستشهاد حسب الطبعة المستعملة من طرف ماكس فيبر والتي توجد منها نسخة في المكتبة الجامعية بهيدلبرغ. [جاء الاستشهاد باللغة الإنجليزية (المترجم)].

(214) Weber, *Kategorien*, S. 279.

(215) قارن الرسالة التي بعثها ماكس فيبر إلى روبرت متشلز في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1910 والتي يحرّض فيها متشلز على ضرورة استعمال هذه الطبعة الكبيرة في جزأين (MWG II/ 6, S. 761 وكذلك باقي الإحالات من الرسالة، المصدر نفسه، ص 761، هامش 30).

(216) Bryce, *American Commonwealth* II, S. 247-254.

مكتبة الفكر الجديد

أو بحكم سلطة العادة فقط [217]. وقد أكّد غايتانو موسكا، انطلاقاً من أمثلة مستوحاة من "العبريين القدامى" وممالك البابليين والأشوريين الشرقيين، أيضاً على العلاقة الحميمة بين الدين والسياسة[218]. أما بالنسبة للعصر الكلاسيكي القديم، فإنّ المؤرّخ الفرنسي للعصر القديم نوما دنيس فوستل دو كولانج (Numa denis Fustel de Coulanges) قد عرض الأطروحة المثيرة حقاً للانتباه والقائلة بالتأثير الأساسي للدين في المدينة/ الدولة القديمة[219]. في حين لخّص موسكا جلّ ملاحظاته الفردية في جملة تعميمية تقول بأنّ كلّ الجماعات الحاكمة أو "الطبقات" لها نزوع نحو "تأسيس الامتلاك الفعلي للسلطة على مبدأ أخلاقي عام"، ويصف هذا المبدأ بـ"الصيغة السياسية"[220]. وأضاف موسكا أنّه "حسب الدرجة الثقافية للشعب المعني، تقوم الصيغة السياسية إما على الإيمان فيما هو خارق للعادة أو على مفاهيم تبدو على الأقل عقلانية"[221]. ولم يصف هذا التسويغ الذاتي "للطبقة السياسية" كـ"رقية خادعة" أو "خرافة هائلة"، كما ذهب إلى ذلك هربرت سبنسر[222]، وإنما كحاجة إنسانية عامة لها وزنها بالنسبة "للطبقة الحاكمة"، أي كحاجة "للحكم وفرض الطاعة، ليس بموجب التفوق المادي والمعنوي، وإنما انطلاقاً من مبدأ أخلاقي"[223].

لقد بحث جورج زيمل هذه الإشكالية في المقالين "سوسيولوجيا التقديم والطاعة" و"في موضوع فلسفة السيادة" اللذين ضمّا إلى فصل "التقديم والطاعة"

---

(217) المصدر نفسه، ص 248؛ قارن أيضاً:
Oppenheimer, *Staat*, S. 48,
(حول السيادة بحكم قانون العادة).

(218) Mosca, *Herrschende Klasse*, S. 70-72.

(219) قارن: Numa Denis Fustel de Coulanges, *Der antike Staat: Studie über Kultus, Recht und Einrichtungen Griechenlands und Roms* (Leipzig: Walter Rothschild, 1907), (من هنا فصاعداً: Fustel de Coulanges, *Der antike Staat*)،
قارن في هذا الصدد أيضاً التخفيف النسبي للأطروحة من طرف ماكس فيبر وكذلك التذكير المباشر في النسخة الواردة.

(220) Mosca, *Herrschende Klasse*, S. 62, 68.

(221) المصدر نفسه، ص 68.

(222) المصدر نفسه، ص 69.

(223) المصدر نفسه، ص 69.

مكتبة الفكر الجديد

لكتابه "علم الاجتماع" الذي نشر سنة 1908. وعيّن ثلاثة أشكال/ نماذج من الطاعة: الطاعة لفرد واحد، الطاعة لأغلبية أو الطاعة "لمبدأ موضوعي غير مشخّص"[224]. واعتبر الشكل المذكور في الآخر، أي الطاعة لسيادة القانون هو الشكل الأقرب الذي يتطابق مع كرامة الإنسان الحرّ باعتبار أنّ السيادة قد تموضعت عن طريقه[225]. وعلى عكس ذلك، فإنّ التبعية للأشخاص تبقى دائماً مرتبطة بعناصر غير موضوعية وشخصيّة ويصعب تحملها من طرف الفرد التابع لها. غير أنّه يمكن للمحكوم في الإمبراطوريات العظمى أن يحافظ أيضاً على حرّيته، لأنه لا يخضع للسلطة إلا جزئياً باعتباره يمثل جزءاً من الجمهور[226]. ومن هنا نصل إلى لبّ الأفكار السوسيولوجية حول السيادة لدى زيمل، فهي تضع العنصر الفردي والنفساني الخاص لعلاقة السيادة في مقدّمة البحث، إذ يطرح زيمل السؤال الفلسفي العام: كيف يمكن لإنسان حرّ أن يخضع لسيادة ما أو أن يقبل سيادة قائمة؟ وكان هذا السؤال منذ توماس هوبز وجون لوك مركزيا بالنسبة لجميع النظريات السياسية الحديثة ونظريات العقد الاجتماعي التي انطلقت من طاعة اختيارية يقودها العقل لدى المواطنين وحاولت بشتّى طرق التأكيد تسويغها. ورغم أنّ حاجة الإنسان الحديث والمتنوّر الأساسية إلى التقرير الذاتي في حقّ المصير والتسويغ العقلي للطاعة كانت دائماً حاضرة في أفكار زيمل، فإنه لم يكن مهتمّاً بالبحث في الموضوع من وجهة نظر القانون الدولي. ففي "فلسفة السيادة" بحث زيمل، كما جاء في العنوان، بصفة خاصة التوتّر القائم بين الحرية والسيادة أو بين الفردية والقهر[227]. ومن المحتمل أنّ مثل هذه الأفكار الفلسفية والنفسانية الفردية قد أثرت على التحديد المبكر لمفهوم السيادة لدى ماكس فيبر. فعندما يعلن فيبر في مطلع الجزء الأول من النسخة القديمة لـ **سوسيولوجيا السيادة أنّ** فعل التابعين يجري "وكأنّ التابعين قد جعلوا، من أجل ذاتهم، مضمون الأمر كقاعدة لفعلهم"، فإن هذا يذكرنا بالأمر القطعي لدى كَنْت. وقد كان زيمل يتابع الكفاح من أجل الحرّية ويرى في الصراعات التاريخية نمطاً أساسياً يبدو أوّلاً غير ملائم للعصر: وهو "أنّ الطموح إلى الحرية وتحقيقها [...] ينجرّ عنهما حالاً

---

(224) Simmel, *Soziologie*, S. 197.

(225) المصدر نفسه، ص 199.

(226) المصدر نفسه ص 152.

(227) Simmel: *Philosophie der Herrschaft*, bes. S. 6-14, und *Soziologie*, S. 217-226.

مكتبة الفكر الجديد

الطموح إلى السيادة وتحققها كعلاقة تلازمية أو كنتيجة"[228]. فالأشخاص الذين يتوقون إلى الحرية هم، من منظور بعيد، الذين يسعون إلى فرض السيادة، بحيث تلعب الخصال الذاتية لدى الحكام في فلسفة زيمل دوراً هاماً ويعاد بشكل ما إلى الذهن الخطاب القديم حول "سيادة خيار القوم"[229]. ويمكن اعتبار نظرة زيمل المتجهة نحو الفرد أيضاً سبباً في حكمه القاسي بأنّ المجموعة في حدّ ذاتها "حقيرة وفي حاجة إلى القيادة"[230]. أما مسألة "مساواة الجمهور" فإنّ زيمل قد تعرّض لها في إطار ما يسمّى بسيادة الفرد الواحد. وحسب رأيه، فإنه من اليسير بالنسبة للحاكم التحكّم في "جمهور كبير متساوٍ" من التحكّم في مجموعة صغيرة من الأفراد المختلفة الأصناف[231].

وخلافاً لزيمل، فقد وضع علماء اجتماع وعلوم سياسية آخرون نظرة الجمهور النفسانية في مقدّمة البحث وعالجوا بها مسألة مشروعية السيادة في المجتمعات الجماهيرية الحديثة[232]. وقدّم برايس الأطروحة بأنّ "الاعتقاد في السلطة والتعلّق بالنظام القائم" هما من بين المشاعر القوية في الطبيعة البشرية[233]. أما متشلز، فقد تحدّث في سوسيولوجيا الأحزاب عن حاجة الجماهير للقيادة و"الاستعداد النفسي

---

(228) Simmel, *Soziologie*, S. 226.

(229) إشارة مباشرة إلى هذا الموضوع توجد في المصدر نفسه ص 239.

(230) المصدر نفسه، ص 244.

(231) المصدر نفسه، ص 155؛ وقد رفض فيبر هذا القول قطعاً، قارن في هذا الصدد الهامش في النسخة الشخصية: "خطأ. إنّ السبب يكمن في التنظيم الصعب من الأسفل لدى الإقليم الواسع"، وكذلك في تعليقه في: Weber, *Simmel-Exzerpt*,
"خطأ هنا السبب في السهولة الكبيرة للتحكم في أراضٍ شاسعة وأقاليم مقارنة بالصغيرة".

(232) قارن أيضاً:
Gustave, Le Bon, *Psychologie der Massen*, 2 Aufl. (Leipzig: Werner Klinkhardt 1912),
كذلك التلميح إليه من قبل فيبر في: مقولات سوسيولوجية (*Soziologische Grundbegriffe*)، WuG1, S. 11 (MWG I/ 23)، ولكن أيضاً لدى:
Willy Hellpach, *Die geistigen Epidemien*, Die Gesellschaft, hg. von Martin Buber (Frankfurt a. M.: Rütten & Loening, 1906), Band 11,
والذي أودعت منه نسخة شخصية لماكس فيبر (انظر: Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BadW München).

(233) Bryce, *American Commenwealth* II , S. 248.

مكتبة الفكر الجديد

للطاعة"[234]. ووصف متشلز بإيجاز التفاعل بين التسويغ الذاتي لزعماء الأحزاب وحاجة الجماهير للقيادة، شرط أن تكون هذه الأخيرة مرتبطة بتسويغ المضمون وإمكانية الموافقة الصورية. فشعور الإقرار وإمكانية المشاركة في نظام سيادي يسهّل للمحكومين الطاعة/ الخضوع للسلطة[235]. وقد رأى متشلز في البونابرتية، وبصفة خاصة في قيصرية نابليون الثالث، هذه العناصر مرتبطة بكيفية مقنعة. فالبونابرتية هي نمط من "نظرية السيادة"[236] يقوم على الإفتاء الشعبي والإقرار بالسيادة الذاتية لرئيس الدولة والمطالبة بالطاعة المطلقة/ العمياء بموجب هذا الإقرار الجماعي. فالحاكم يشعر بنفسه كما يقدّم نفسه، وهو على رأس الدولة، كـ"تعبير شرعيّ لإرادة الجماهير"[237]. خصوصاً في عهد ديمقراطيات الجماهير الحديثة، يرتفع الضغط على الحكّام قصد تسويغ نظام سيادتهم، ولذلك أعلن متشلز نشر "الإيتيقا كسلاح" كي تحاول كلّ حكومة دعم سلطتها الفعلية[238].

وجدت البونابرتية الفرنسية نفسها مضطرّة لتسويغ موقفها على واجهتين: فعليها أن تفرض نفسها على الفرنسيين وقناعاتهم البرلمانية – الديمقراطية منذ حدوث الثورة الفرنسية من جهة، وعلى ديار الحكم التقليدية من جهة أخرى، وقد بدت نوايا التسويغ الذاتي للنظام واضحة نسبياً للعيان، كما يتجلّى من أقوال روبرت متشلز[239]، ففي نظر التقليديين لم يكن نابليون الأول وابن أخيه نابليون الثالث من بعده سوى مُغتَصبَين وحاكمين غير شرعيين، لم يصلا إلى السلطة إلا عن طريق الانقلاب على الحكم القائم[240]. وكان تابعو البوربون، أي المنتمون للعائلة الملكية المخلوعة، قد لقبوا أنفسهم في المقابل بـ"الشرعيين". وقد رُفعَ ما يسمى بمبدأ الشرعية في أعقاب مؤتمر فيينا الذي استعادت فيه أوروبا الرجعية سلطتها بعد سقوط نابليون الأول، خصوصاً من قبل تالي ران والأمير مترّنيخ. فقد دافع هذان الأخيران عن حقّ الممالك

---

(234) Michels, *Parteiensoziologie*, S. 54.

(235) المصدر نفسه، ص 208.

(236) المصدر نفسه، ص 205.

(237) المصدر نفسه، ص 209.

(238) المصدر نفسه، ص 16.

(239) قارن في هذا الصدد ملاحظة فيبر حول "النظرية الرسمية للقيصرية الفرنسية".

(240) قارن هنا أيضاً اللغة التي اختارها فيبر لوصف القيصرية أوالبونابرتية باعتبارها غير شرعية.

مكتبة الفكر الجديد

الوراثية وبرّرا ذلك ضدّ النظريات التي تنادي بحقّ الشعوب باللجوء إلى القداسة الإلهية. فاتباعاً لنظرية العصر الوسيط التي تقول بالتكليف الإلهي في الحكم، أقرّ/ فرض عدم خلع أصحاب السلطة الوراثيين وكذلك عدم تحديد سلطتهم[241]. ويعدّ الإمبراطور الألماني غيوم الثاني بالنسبة لفيبر بمنزلة المثل المعاصر الذي ما زال متشبثاً بالنظرية القديمة للقداسة الإلهية. ويستدلّ من خلال النبرة التهكمية في القول إنّ فيبر، شأنه شأن الأغلبية العظمى من بين البورجوازية الليبرالية، يميل إلى النظرية الثالثة والكبرى من بين نظريات التشريع الفاعلة في القرن التاسع عشر: نظرية النظام الدستوري. وهذه تقول بتنظيم القرارات السياسية حسب الدستور الذي يخضع له كل المواطنين والذي تحدد أيضاً سلطة رئيس الدولة. وهنا وضعت فكرة مشروعية النظام المقنن بحيث تتجلّى من خلال جلّ النقاشات التي جرت في القرن التاسع عشر ثلاثة نماذج من المشروعية: المشروعية التقليدية، والمشروعية الدستورية والمشروعية عن طريق الاستفتاء[242].

في الوقت الذي كشف فيه متشلز عن مقدمات البونابرتية، قام كلّ من لودفيغ غومبلوفيتس وفرانس أوبنهايمر بكشفها بالنسبة للنظام الاجتماعي البورجوازي وسيادته، انطلاقاً من منظور ماركسي. ورأى كلاهما أنّ وجود الدولة، كما وصف سابقاً، هو نتيجة لصراع مجموعتين غير متساويتين تمكنت فيه الأقلية من استغلال "الطبقة" المهزومة لصالحها، حتى اقتصادياً، ولذلك، فليس للنظام القانوني من هدف آخر سوى التشريع لعلاقات السلطة والاستغلال الأصليين[243]. وتحدث فرانس أوبنهايمر في هذا السياق حتى عن "نظرية "المشروعية" الجماعي"[244]. فلم يهاجم بذلك مؤيّدي الملوكية والطبقية الرجعيين فحسب، وإنما هاجم أيضاً، وبالأخص، الموالين للمجتمع الرأسمالي البورجوازي، إذ لا يمكن تصوّر وجودهم تماماً بدون

---

(241) تم وصف هذا التطور تحت مفهوم "الكاريزما الوراثية" لدى:
Weber, *Die drei reinen Typen*, S. 740.

(242) قارن في هذا الصدد: Hans Boldt, "Den Staat ergänzen, ersetzen oder sich mit ihm versöhnen?" Aspekte der Selbstverwaltungsdiskussion im 19. Jahrhundert," in: Hanke, *Mommsen*, S. 139-165,
حيث يشير بولت إلى نماذج المشروعية التي تم عرضها في النظرية السياسية. وقد تم اتباع التنميط القائم مع بعض التحوير.

(243) Gumplowicz, *Grundriß*, bes. S. 119, und Oppenheimer, *Staat*, S. 54ff.

(244) المصدر نفسه، ص 55.

مكتبة الفكر الجديد

وجود حماية قانونية للملكية. فمن خلال النظرة الماركسية، بدت خصوصيات التمثلات البورجوازية للمشروعية تبرز للملأ، وهي تمثلات قد وقع تحديدها بصفة أدق عن طريق فكرة القانون والنظام. ولذا فليس من الغريب أن يطرح السؤال حول دور العلوم، أي: ما هي الوظيفة التي تتبّناها العلوم في عملية ضبط نظريات المشروعية ونشرها خاصة إذا كانت تحت نفوذ مجموعة معينة؟ وذهب أوبنهايمر في أحد أعماله المتأخرة التي نشرت بعد وفاة فيبر إلى حدّ القول بأنّ مفهومي "السلطة" و"السيادة" إنما هما "مقولتان بورجوازيتان" بإطلاق[245]. وهو ما يمكن بالآتي أن يثير إعادة النظر في سوسيولوجيا قائمة على مفهوم "السيادة" أو بالأحرى المطالبة بكشف خصوصيات مقدمات أفكارها البورجوازية. أما موسكا الذي لا يمكن حقاً نعته بالراديكالي فيما يخصّ انتماءه السياسي، فكان واعيا بالإشكال الذي يطرحه اختصاصه العلمي وأقرّ بأنّ علم السياسة إنما كان "تسويغاً فلسفياً، لاهوتياً وعقلانياً لبعض الأشكال السياسية"[246]. وإذا ما لخّصنا كلّ الملاحظات النقدية أيديولوجياً المذكورة آنفاً في جملة، فإنها تحيل إلى ضرورة معرفة تمثلات المشروعية التي تقوم عليها أنظمة السيادة والمجتمعات في خصوصيتها الذاتية وتسميتها أيضاً بكلّ وضوح. ولئن لم يكن هناك شكّ لدى الباحثين الذين سبق ذكرهم، بأنّ نمط المشروعية يحدّد بصفة باتّة الواقع السياسي بالنسبة لنظام السيادة[247]، فإنهم لم يستغلوا هذه المعرفة بانتظام لتمييز شتى أشكال السيادة.

ويعود الفضل إلى ماكس فيبر الذي تناول تمثلات المشروعية التي تقوم عليها علاقة السيادة سواء في شكل نوايا تسويغ ذاتية للحكام أو في شكل الاعتقاد بالمشروعية لدى المحكومين/ التابعين، باعتبارها بنّاءة في تحديد مفهوم السيادة. فقد نال مفهوم السيادة عن طريقها وجهتين من النظر: وجهة تنظيمية دستورية وأخرى أيديولوجية نقدية تبحث في شروط المشروعية أو بصفة أدق: وجهة مادية ووجهة معنوية، وكان فيبر قد رتّب العديد من تمثلات السيادة في ثلاثة نماذج أساسية. ففي مستهلّ النسخة القديمة من **سوسيولوجيا السيادة** كتب فيبر بأنّ "تحقق المشروعية

---

(245) Oppenheimer, *Soziologie*, S. 386,
وكذلك التهجمات على "علم الاجتماع البورجوازي" (المرجع المذكور، ص 373)؛ وفي هذا السياق يوجد أيضاً السجال حول مفهوم السيادة لدى ماكس فيبر (المرجع المذكور، ص 369، 383).

(246) Mosca, *Herrschende Klasse*, S. 17.

(247) المصدر نفسه، ص 69.

مكتبة الفكر الجديد

يقوم إمّا على نظام خاضع لقواعد عقلية (متّفق عليها أو مفروضة)" أو "على النفوذ الشخصي". وهذا الأخير يمكن أن يجد أرضيته إما "في قداسة التقليد" أو "في الاعتقاد في فعالية الكاريزما". ثمّ رتّب فيبر حسب النماذج الثلاثة المذكورة أشكال بنية السيادة المطابقة لها بصفة خاصة، وهذا يعني بالمحسوس: "البيروقراطية"، "السيادة الأبوية" و"شكل السيادة الكاريزماتية"[248]. ورغم قصرها، فإنّ هذه الملاحظات تبيّن أنّ نموذجية السيادة الأصلية ما زالت هنا في بدايتها. فلم تكن بعد أساسية بالنسبة لأرضية النسخة القديمة من **سوسيولوجيا السيادة**.

(248) المصدر نفسه.

مكتبة الفكر الجديد

II. سوسيولوجيا السيادة في أعمال ماكس فيبر

1. الصّياغة القديمة للمسودة

مهما كان الحديث، سواء حول "سيادة رأس المال"[1]، أو عن السيادة على الأرض/ العقار، أو عن سيادة الحسب والنسب أو عن سيادة المؤسسات[2]، فإنّ كل هذه العناصر نجدها في أعمال ماكس فيبر، ولو جزئياً، حتى قبل موفى القرن التاسع عشر. ولكن نفتقد، حتى في العقد الأول من القرن [العشرين] الجديد، إلى تعرّض منسّق لمفهوم السيادة واستنفاد لقدراته التي تضمّ الأعمال الاجتماعية

---

(1) Max Weber, *Die Börse*. I. Zweck und äußere Organisation der Börsen, MWG I/ 5, S. 148.

(2) Max Weber, *Entwickelungstendenzen in der Lage der ostelbischen Landarbeiter*, MWG I/ 4, S. 427,
(لا تتحمّل الأرض "أكثر من سيادة")،
Max Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 58,
(السيادة على الأرض والبشر)،
Max Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 226f.,
("سيادة عائلة فيسكونتي" و"سيادة النسب")،
Max Weber, *Protestantische Ethik* I, S. 3,
("سيادة الكنيسة الكاثوليكية").
Max Weber, *Entwickelungstendenzen in der Lage der ostelbischen Landarbeiter*, MWG I/ 4, S. 427,
(لا تتحمّل الأرض "أكثر من سيادة")،
Max Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 58,
(السيادة على الأرض والبشر)،
Max Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 226f.,
("سيادة عائلة فيسكونتي" و"سيادة النسب")،
Max Weber, *Protestantische Ethik* I, S. 3,
("سيادة الكنيسة الكاثوليكية").

مكتبة الفكر الجديد

والسياسية والاقتصادية[3]، ونفتقد أيضاً إلى دلالات تشير إلى تصوّر سوسيولوجي دقيق لنظرية في السيادة. كما لا نجد أيّ إشارة إلى سوسيولوجيا السيادة، حتى في العرض المفصّل الذي قام به ماكس فيبر بعد توليه العمل في كتاب شونبيرغ القديم أو – ما يُسمّى رسمياً – **مرجع الاقتصاد السياسي** (وسُمّيَ فيما بعد **أساس الاقتصاد الاجتماعي**)[4] في غضون[5] 1910/ 1909. ففي رسم تقسيم المواد لشهر أيار/ مايو 1910، اضطلع ماكس فيبر إلى جانب العديد من المساهمات الصغيرة في كتاب **الاقتصاد وعلم الاقتصاد** بفصل كبير حول الاقتصاد والمجتمع يفترض البحث فيه عن العلاقة القائمة بين الاقتصاد ومجالات كلّ من الحقوق والمجموعات الاجتماعية والثقافة. وكانت النقاط الأساسية للفصل الثاني في الترتيب تحمل العنوان: "رابطة العائلة والدائرة، الفئات والطبقات، الدّولة"[6]. لكنّ التوجّه نحو مفهوم السيادة لم يكن بعد في الحسبان. ولم يُدلِ ماكس فيبر بـ"نظريته السوسيولوجية حول الدولة والسيادة" لأول مرّة إلا في الرسالة المذكورة آنفاً والتي بعثها إلى بول سيبيك في 30.

---

(3) قارن في هذا الصدد خصوصاً ماكس فيبر، مذكرات تخص الدرس حول "الاقتصاد القومي العام (النظري)"،
Deponat Max Weber, BSB München, Ana 446, OM 3, Bl. 48-51V (MWG III/ 1).

(4) ونعني هنا الكتاب المتعلق بـ **مرجع الاقتصاد السياسي** الذي أسّسه:
Gustav von Schönberg, *Handbuch der politischen Ökonomie*, 3 Bände, 4 Aufl (Tübingen: H. Laupp 1896-1898),
لم يظهر ماكس فيبر استعداده للنظر في المشاركة في الطبعة الجديدة للكتاب إلا بعد وفاة شونبيرغ (في 3 كانون الثاني/ يناير 1908). قارن في هذا الصدد مراسلاته مع بول سيبيك ابتداءً من 19 أيلول/ سبتمبر 1908 (MWG II/ 5، ص 659) وكذلك التفاصيل في: MWG I/ 22-6. هذا المرجع تم تغيير عنوانه (فيما بين 1913 و1914) وأصبح يسمى **مرجع الاقتصاد الاجتماعي** (*Handbuch der Sozialökonomik*) (قارن مثلاً رسالة ماكس فيبر إلى أوسكار سيبيك قبل 1 تموز/ يوليو 1913، MWG II/ 8، ص 259 أو البطاقة الشمسية إلى بول سيبيك في 8 آذار/ مارس 1914، المرجع المذكور، ص 547). ولم يتمّ القرار في صالح العنوان **أساس الاقتصاد الاجتماعي** (*Grundriß der Sozialökonomik*) إلا في نيسان/ أبريل 1914 بعد اقتراح قدّمه الناشر بول سيبيك. (انظر رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 16 من نيسان/ أبريل 1914، MWG II/ 6، ص 625 مع الهامش 1).

(5) كان هناك رسم منذ شهر أيار/ مايو 1909 لم يصلنا (قارن في هذا الصدد رسائل ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 23 و31 من أيار/ مايو1909، MWG II/ 6، ص 132، 136) ولكن يبدوأنه كان يتقاطع في العديد من النقاط مع رسم تقسيم المواد لشهر أيار/ مايو 1910، قارن في هذا الصدد الملخص الإجمالي للمؤلّفين لدى دار النشر في 12 من تشرين الثاني/ نوفمبر 1909 (أعيد نشره في MWG II/ 6، ص 314، هامش 12).

(6) رسم لتقسيم مواد الكتاب **مرجع الاقتصاد السياسي** لشهر أيار/ مايو 1910،
Abdruck (ohne Annotationen) in: MWG II/ 8, S. 766-774, hier: S. 768.

مكتبة الفكر الجديد

من كانون الأول/ ديسمبر 1913. أما العرض المفصل للمحتوى، وكذلك لمجال السيادة، فلم يقدّم لنا إلا في حزيران/ يونيو 1914 حين نُشرَ الجزء الأول من كتاب **أساس الاقتصاد الاجتماعي** مع "التقسيم لكامل العمل". وهكذا يكون تشكل فكرة سوسيولوجيا السيادة وتأليفها قد جرى في المرحلة الزمنية بين وضع رسم تقسيم المواد في شهر أيار/ مايو1910 والاستعداد "للأساس" في حزيران/ يونيو 1914. وبالآتي فإنّ نشأة سوسيولوجيا السيادة وتطوّرها مرتبطتان بصفة حميمة بالتاريخ المتقلب للعمل حول **الاقتصاد والمجتمع** الذي أصبحت تتصدّره.

لقد كانت سنة 1909/ 1910 سنة مليئة بالمجدّدات من حيث نوع المواضيع والأفكار المطروحة. فمن خلال المراسلة التي جرت خصوصاً بين ماكس فيبر وزميله جورج يلينك من هيدلبرغ، نتعرّف على بعض التمثلات التي تتعلق بنظرية فيبر السوسيولوجية للدولة أو السوسيولوجيا السياسية. وقد جرت مراسلة كثيفة بين الأستاذين في غضون صيف 1909، إذ استشار جورج يلينك في شهر تموز/ يوليو ماكس فيبر فيما يخصّ التأسيس المقرّر لمعهد ألماني – أميركي يفترض أن تشرف مؤسسة كارنيغي (Carnegie) على تمويله.[7] وبكل صراحة، يعلن فيبر عن اهتمامه للبحث في "نظرية اجتماعية للدولة والمكوّنات السياسية" تشمل بطبيعة الحال أيضاً الجانب القانوني (الذي لا يمكن الاستغناء عنه)، ولكن يجب أن لا تقوم بذلك بصفة قانونية تقليدية أو حسب الحق المقارن[8]. كما لم يغفل فيبر في عرضه لاقتراحاته في كيفية تنظيم المعهد على التنبيه لضمّ المواد التطبيقية. فلا بدّ أن تدرّس "ممارسة السياسة" (the constitution at work', كما يعبّر عنها برايس) والسوسيولوجيا السياسية والتاريخ الحديث والأدب[9]. وأخيراً أرسل فيبر مسودة نص ليلينك يصف فيها مهامّ المعهد المقرر تأسيسه وأهدافه: "يجب أن يكون هدف المعهد الأساسي [...] البحث في الأسباب القانونية والسياسية والاقتصادية والأسباب الناتجة عن العلاقات الثقافية العامة التي تحدّد العلاقات الدولية بين الشعوب الحديثة. [...] فتكوّن شكلها يتعلق بصفة خاصة بالبنية الداخلية لمختلف الدول. أما الدور الذي

---

(7) قارن الملاحظات الافتتاحية لرسالة فيبر إلى جورج يلينك في 15 من تموز/ يوليو 1909، MWG II/ 6، ص 179.

(8) رسالة ماكس فيبر إلى يلينك في 15 من تموز/ يوليو 1909، MWG II/ 6، ص 180.

(9) رسالة ماكس فيبر إلى جورج يلينك في 25 تموز/ يوليو 1909، MWG II/ 6، ص 200.

مكتبة الفكر الجديد

تلعبه الطبقات العسكرية والبيروقراطية والإقطاعية أو الصناعية والتجارية أو غيرها من الطبقات البورجوازية، وكذلك الفكر السياسي الذي تتحلى به كل فئة في إحدى هذه الدول، وكيفية تقسيم السلطة السياسية بينها، أي كيف تؤسس الحقّ العام وجهاز الإدارة وطريقة التعامل به، وكيف يؤثر كل هذا في تكوين رأي عام حول بلد ما، إنما يحدّد غالباً سلوك هذا البلد إزاء الدول الأخرى بصفة حاسمة. ولذلك، لا بدّ من التحليل المباشر للعلاقات القانونية والسياسية التي تساق معاً إلى جانب التحليل المقارن عالمياً للبنية القانونية والسياسية والاقتصادية والثقافية لدى مختلف البلدان والدول [...]"[10].

أما الدليل على أنّ هذه المسألة قد شغلته كثيراً، فيتجلى من خلال محاولاته الجارية بصفة متوازية لفترة معينة في إطار إعادة تأسيس أكاديمية العلوم بهيدلبرغ التي رغبت ضمّه إليها كعضو مراسل. فقد عبّر في رسالة إلى ليوكو نغسبرغر عن قبول اختياره جهلاً منه نوعاً ما بالتقاليد شرط أن تجري عملية إصلاح الأكاديمية لصالح "الفروع العلمية السياسية والاجتماعية المنسقة" التي تهمه بالدرجة الأولى[11]. وقد عرض على الأكاديمية اقتراحاً للقيام بتحقيق واسع النطاق يمكن أن يدفع "السير الفعلي للمؤسسات القانونية والدستورية وكذلك البحث في الأسس الاجتماعية الفاعلة نحو التفتح السياسي والاقتصادي والثقافي لدى الشعوب"[12]. فلو كللت طموحات ماكس فيبر بالنجاح، لتمكّن من تحقيق قسط وافر من العمل الميداني كتحضير لبحثه حول **الاقتصاد والمجتمع**. فمقارنة بالمقال حول "العلاقات الفلاحية في العصر الوسيط" الذي أعيد النظر فيه قبل سنة مضت لنشره في **معجم العلوم السياسية**، وقع الإعلان في المراسلات عن بعض التحويرات على مستوى التوجيه: أي من الأشكال السياسية الماضية نحو أنظمة الدول الحديثة، ومن العلاقات الاقتصادية نحو العلاقات السياسية والدولية. كما أكّد فيبر على إدماج عنصر المقارنة الدولية وكذلك المساءلة حسب التعبير السوسيولوجي عن دور الفئات الحاكمة بالنسبة "للبنية الداخلية" لدى الدول.

وهناك موضوع ثانٍ مهمّ بالنسبة لسوسيولوجيا السيادة جلب نظر ماكس

---

(10) رسالة ماكس فيبر إلى جورج يلينك في 12 أيلول/ سبتمبر 1909، MWG II/ 6، ص 258.

(11) رسالة ماكس فيبر إلى ليوكونغسبرغر في 7 آب/ أغسطس 1909، MWG II/ 6، ص 215

(12) المصدر نفسه، ص 218.

مكتبة الفكر الجديد

فيبر بصفة قوية في غضون صيفٍ 1909، وهو موضوع: البيروقراطية الشاملة. فقد وصف فيبر في 15 تموز/ يوليو 1909 لإليزابيت جناوك-كونه (Elizabeth Gnauck-Kühne)، المختصّة في القانون والتي اعتنقت الديانة الكاثوليكية، التطوّر المستقبلي القاتم الذي يترقب كلًّا من "بيروقراطية الدولة والجهاز الرائع لدى الكنيسة الكاثوليكية [...] اللذين سيضعان كلّ ما تبقىّ تحت نفوذهما"[13]. وأعلن فيبر بكلّ حماس، أنّه من واجب الكرامة الذاتية الكفاح ضدّ هذه الظاهرة، وهو ما قام به علنياً خلال الاجتماع العام لجمعية السياسة الاجتماعية المنعقد في أيلول/ سبتمبر 1909[14]. وسبق أن انتخب فيبر سنة قبلها، في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1908، ضمن اللجنة الفرعية لجمعية السياسة الاجتماعية التي كان يتعين عليها "إعادة تنظيم الإدارة البروسية بما في ذلك إرشاد الموظفين وتعليمهم"[15]. وقد اجتمعت هذه اللجنة الفرعية لأول مرّة في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1908 تحت رئاسة غوستاف شمولر (Gustave Schmoller) الذي وزّع في الختام المهامّ وتجاهل تماماً اقتراح ماكس فيبر الرّامي إلى "تحليل الجهاز البيروقراطي وظواهره العرضية"، وطلب في المقابل من تلميذه أوتو هينتسه رسماً لتاريخ الإدارة البروسية[16]. يمكن أن نجد هنا الدافع الأول والمحسوس بالنسبة لماكس فيبر للاهتمام بالبيروقراطية الحديثة في أعقاب بحثه حول "العلاقات الفلاحية/ الزراعية في العصر الوسيط"[17]. هذا وقد أظهرت الأحداث السياسية التي جرت سنة 1909 أهمية هذا الموضوع: ففي نيسان/ أبريل من نفس السنة أقيم اللقاء الأول للموظفين في برلين، وفي حزيران/ يونيو اجتمعت

---

(13) رسالة ماكس فيبر إلى إليزابيت جناوك-كونه في 15 من تموز/ يوليو 1909، MWG II/ 6، ص 176.

(14) Max Weber, "Die wirtschaftlichen Unternehmungen der Gemeinden. Diskussionsbeitrag auf der Generalversammlung des Vereins fur Sozialpolitik am 28 September 1909," in: MWG I/ 8, S. 356-366,

(من هنا فصاعداً: Weber, *Diskussionsbeitrag*).

(15) قارن بروتوكول جمعية السياسة الاجتماعية المطبوع في ثلاث صفحات. جلسة اللجنة الفرعية [...] الاثنين 28 كانون الأول/ ديسمبر 1908 في وزارة الفلاحة، المكتبة الوطنية البريطانية للعلوم السياسية والاقتصادية، (NI Ignaz Jastrow, Misc.114, S. 1).

(16) المصدر نفسه، ص 2، استشهاد ص 2.

(17) ينتهي المقال المقرّر لـ "لمعجم" بتوقع يخصّ العلاقات الحديثة وبالأخص علاقة الرأسمالية بالبيروقراطية، قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 182.

مكتبة الفكر الجديد

"اللجنة الفورية لتحضير الإصلاح الإداري" بموجب مرسوم ملكي[18]. هكذا جاء ردّ الفعل من طرف الحكومة البروسية على النقد العلني المتواصل لإدارة الدولة. أما فيبر فقد رأى في التحقيق العلمي حول البيروقراطيات الحديثة موضوعاً شاسعاً للبحث عرضه إذن على جورج يلينك في إطار مشروع المعهد الألماني الأميركي. واقترح عليه في 12 أيلول/ سبتمبر 1909 دراسة "أثر الجهاز البيروقراطي على كيفية تسيير السياسة الدولية" باعتبار أنّ المسار البيروقراطي يمثل "إحدى المسائل الهامة بالنسبة للديمقراطيات الحديثة"[19]. وبعدها بقليل تقدم ماكس فيبر وأخوه ألفريد في الاجتماع العام لجمعية السياسة الاجتماعية بفيينّا كمنذرين متحمسين من خطر المسار البيروقراطي وناقدين لاذعين له[20]. وقد حذرا بإلحاح من استهانة العواقب السياسية والثقافية التي تنجم من هذا المسار وتحدّث ماكس فيبر بكل حدّة ضدّ الآلية والتنظيم و"تجزئة الروح" الناجمة عن التسيير البيروقراطي، مهاجماً في نفس الوقت مباشرة الجيل القديم التابع للجمعية وفي مقدمته غوستاف شمولر "لتمجيده المبالغ وغير النقدي للتسيير البيروقراطي" والانجذاب العنيف إلى جانب سلك الموظفين الألماني[21]. وهذا يعني [بالنسبة له نمطاً من] "ميتافيزيقا البيروقراطية"[22]. وقد كان تصرّف الأخوين شبيها بانقلاب ثوري. وفيما بعد سلم ماكس فيبر لأخيه شرح الموضوع للرأي العام حيث صدر له سنة 1910 المقال الشهير حول "الموظف" وسلم

---

(18) بالنسبة للخلفيات قارن: Harro-Jürgen Rejewski, *Die Pflicht der politischen Treue im preußischen Beamtenrecht (1850-1918): Eine rechtshistorische Untersuchung anhand von preußischen Ministerialakten aus dem Geheimen Staatsarchiv der Stiftung Preußischer Kulturbesitz* (Berlin: Duncker & Humblot, 1973),

وكذلك: Tibor Süle, *Preußische Bürokratietradition. Zur Entwicklung von Verwaltung und Beamtenschaft in Deutschland 1871-1918* (Göttingen: Vandenhoek & Ruprecht, 1988), S. 45, Zitat: SD. 49.

(19) رسائل ماكس فيبر إلى جورج يلينك، قبل 12 أيلول/ سبتمبر 1909 وفي 12 أيلول/ سبتمبر 1909، MWG II/ 6، ص 259، 262.

(20) قارن مساهمات كلّ من ألفريد وماكس فيبر في النقاش الذي جرى في 28 أيلول/ سبتمبر 1909 في: *Verhandlungen des Vereins für Socialpolitik in Wien*, 1909 (Leipzig: Duncker & Humblot 1910), S. 238, 242, 282-287 und 309-312,

(من هنا فصاعداً: Verhandlungen VfSp 1909).

(21) Weber, *Diskussionsbeitrag* 1909, S. 363 und 365.

(22) هذا التعبير لماكس فيبر أعاده ألفريد فيبر في مساهمته الثانية خلال النقاش، قارن: Verhandlungen VfSp 1909, S. 311.

مكتبة الفكر الجديد

له أيضاً إعادة النظر في المقال الموازي لهذا الموضوع والمقرّر نشره في مرجع **الاقتصاد السياسي**[23]، كما يسمّى سابقاً **أساس الاقتصاد الاجتماعي**.

وبعد سنة مضت على هذا الحدث، يذكر ماكس فيبر في رسالة بعثها إلى دوراً يلينك (Dora Jellinek) لأول مرّة مفهوم "الكاريزما" لوصف العلاقات الاجتماعية. ففي رسالته بتاريخ 9 حزيران/ يونيو 1910 جاء ما يلي: "فإذا كانت حلقة ستيفان جورج تحمل في ذاتها جميع السّمات التي تحدّد تكوين الطوائف وبالآتي أيضاً الميزة الخاصة بالكاريزما في حدّ ذاته، فإنّ كيفية التعامل مع تقديس Maximin يبدو غير معقول تماماً [...]"[24]. وكما ذكر آنفاً، فقد كان ماكس فيبر على اتصال شخصي مع ستيفان جورج وبعض أتباعه منذ 1910[25]، وقد أكّد على أهمية التحليل السوسيولوجي لمثل هذا التكوين الطائفي في إطار الاقتراحات التي عرضها في اللقاء الأول لعلماء الاجتماع الألمان حول "جوهر سوسيولوجيا الجمعيات". وفي التقرير الذي أعدّه في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1910 وضع "الحلقات الفنية والأدبية" ضمن سلسلة الجمعيات المقرّر دراستها بداية من " نادي الكيجل" [لعبة الأوتاد التسعة] وصولاً إلى الأحزاب السياسية[26]. وفي هذا الإطار استعمل ماكس فيبر لأول مرّة مفهوماً سوسيولوجياً دقيقاً للسيادة. فهو يقول: "كلّ جمعية ننتمي إليها تمثل علاقة سيادة بين الناس"[27]. وهي تبدو في الظاهر فقط "علاقة سيادة الأغلبية"،

---

(23) فيما يخصّ مقال ألفريد فيبر قارن ما جاء سابقاً ص 31، هامش 9، وبالنسبة لرسم تقسيم المواد في **مرجع الاقتصاد السياسي** قارن النسخة المصورة في: MWG II/ 6، ص 774؛ فهناك في الكتاب الخامس، فصل XI، جاء القول: "نزعات التحوير الداخلي لرأس المالية". (نزعات تطور احتكاري واقتصاد جماعي وبيروقراطي من حيث ردود الفعل الاجتماعية؛ سلك المتقاعدين؛ نزعات التقسيم الاجتماعي). (للأستاذ ألفريد فيبر وربما لماكس فيبر).

(24) رسالة ماكس فيبر إلى دوراً يلينك في 9 حزيران/ يونيو 1910، MWG II/ 6، ص 560.

(25) Marianne Weber, *Lebensbild*, S. 372, 462ff.,
وقد كان من المقرّر أن يقوم ماكس فيبر وزوجته ماريانا بزيارتهما لإنجلترا في صيف 1910 صحبة تلميذي ستيفان جورج أرثور زالس (Arthur Salz) وفريدريتش غوندولف (Friedrich Gundolf)، قارن رسالة ماكس فيبر إلى أرثور زالس في 2 من آب/ أغسطس 1910، MWG II/ 6، ص 592.

(26) Max Weber, "Geschäftsbericht," in: *Verhandlungen* DGS 1910, S. 39-62 (MWG I/ 13),
(من هنا فصاعداً: Weber, Geschäftsbericht)،
فيما يخصّ البحث في الجمعيات انظر: المرجع المذكور، ص 52-60، الاستشهاد ص 52.

(27) المصدر نفسه، ص 55.

مكتبة الفكر الجديد

في حين "أنها في حقيقة الأمر دائماً سيادة الأقلية"، ثمّ يضيف فيبر: "وهي في بعض الأحيان بمنزلة ديكتاتورية عدد من الأفراد، أي سيادة أحد أو بعض الأشخاص الذين أصبحوا في سياق الاختيار والتعوّد على مهام القيادة قادرين على الإمساك فعلاً بمقاليد السلطة داخل مثل هذه الجمعية"[28]. ويختم ماكس فيبر بطرح سؤالين حاسمين بالنسبة للاستطلاع السوسيولوجي: كيف يجري اختيار الأشخاص القيادية وما هو نمط الشخصية التي تحمل في ذاتها عنصر السيادة؟ وأخيراً: ما هي الوسائل التي تستعملها المجموعات القيادية للحفاظ على السيادة تجاه أتباعهم؟ ويحيل ماكس فيبر من خلال هذه الأسئلة بصريح العبارة إلى "الأعمال التمهيدية" التي قام بها غرهارد ألكسندر لايست فيما يخصّ قانون الجمعيات. وهذه الدراسات القانونية التي تمّ ذكرها سابقاً تنطلق من مفهوم السيادة لدى لابان، ولكنها تبرز أدوات الضغط غير القانونية وطرق العقاب الممكنة لدى الجمعيات[29]. كما تأتي في سياق سوسيولوجيا الجمعيات أيضاً "سوسيولوجيا الأحزاب" لروبرت متشلز التي تلقاها ماكس فيبر في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1910، أي بعد اللقاء الأول لعلماء الاجتماع بأسابيع[30]. وقد قام متشلز بكشف النزعات الأوليغارشية القائمة لدى الأحزاب الحديثة، وخاصة لدى أحزاب العمّال. فمن منظور نسقي بحت، تتمحور هذه الدراسات حول بُنيات القيادة والسيادة داخل الأحزاب وحول النزعة البيروقراطية وما يترتب عنها من ضُغُطات تنظيمية. إلا أنّ ملاحظات ماكس فيبر المتعلقة بكتاب متشلز تدور، كما سبق التعرض إليه، قبل كل شيء حول مفهوم السيادة[31]. وخلاصة القول: في غضون النصف الثاني من عام 1910، تحوّل مفهوم السيادة عند ماكس فيبر إلى أداة مفيدة للتحليل السوسيولوجي بالنسبة للجمعيات والطوائف والأحزاب. وهذا يتجلى خاصة في ختام الفصل حول "الطبقات والفئات

---

(28) المصدر نفسه، ص 55.

(29) Leist, *Untersuchungen* , S. 117.

(30) Michels, *Parteiensoziologie*,
وكذلك البطاقة الشمسية التي أرسلها ماكس فيبر إلى روبرت متشلز في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1910، MWG II/ 6، ص 726 مع ضمان الوصول والطلب "بأجل لمدة 8 أيام".

(31) قارن في هذا الصدد رسالة ماكس فيبر إلى روبرت متشلز في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1910، MWG II/ 6، ص 754-761، وكذلك التوضيحات السابقة ذكرها ص 4.

مكتبة الفكر الجديد

والأحزاب" التابع للنسخة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع**[32]، بحيث تبدو الفقرات المتعلقة بأشكال بنية السيادة من بين الفقرات الأولى المصاغة من العمل. وقد عبر ماكس فيبر في رسالة إلى متشلز بتاريخ 21 كانون الأول/ ديسمبر عن عدم رضاه بمفهوم السيادة كما جاء وبالتحديد العلمي غير الدقيق، الشيء الذي يدلّ على أنه لم يجد إلى حدّ ذلك الوقت حلاً مناسباً.

بعد مرور سنتي 1909 و1910 اللتين تميزتا خصوصاً بنشاط ماكس فيبر في تأسيس الجمعية الألمانية لعلم الاجتماع والتعّرض إلى مسائل سوسيولوجية، حملت "سنة 1911" عنصراً آخر مهمّاً بالنسبة لـسوسيولوجيا السيادة[33]. فقد كتبت ماريانا فيبر في "صورة من الحياة" أنّ ماكس فيبر عاد آنذاك من جديد إلى "دراساته السوسيولوجية الشاملة" وواصلها توازياً مع الاقتصاد والمجتمع والدراسات السوسيولوجية المتعلقة بالدين التي صدرت بداية من 1915 تحت عنوان "إيتيقا الاقتصاد عبر أديان العالم"[34]. وتقول أيضاً بأنّ **الاقتصاد والمجتمع** قد حرّر في نَفَس واحد، أي "عن الذاكرة"، ولذلك كُتبَ بدون هوامش، وتضيف "أنّه [ماكس فيبر] لا يحتاج إلى وثائق وجهاز عمل، فقد كان على جانب واسع من العلم"[35]. وإذا ما نظرنا إلى النصوص التي خلّفها والمتعلقة بـ سوسيولوجيا السيادة، فإنّ استعمال المعرفة التاريخية الشاملة وإضافة الأمثلة الدقيقة المستوحاة من جميع المراحل التاريخية ومختلف الحضارات تسهبان المرء وتذهلانه. إذ نرى كيف يشرح ماكس فيبر الدساتير القديمة المرتبطة بالنسب بالاستناد إلى مثال الإيروكيز من قبائل الهنود الحمر في أميركا الشمالية أو إلى التاريخ الياباني القديم الممزوج بالأساطير. ونعلم شيئاً عن أنماط التجمعات العسكرية من خلال مثال جزر المحيط الهادي (Polynesien) أو الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، وعن الطرق المعقدة لتسليح الجنود من خلال مثال الإقطاع العسكري الإسلامي أو [التيمار] العثماني. أما فيما يخصّ شرح جلب الضرائب في إمارات الأعيان البسيطة، فإنّ ماكس فيبر يقودنا إلى ساحل الذهب في أفريقيا، في حين أنّه يوضّح لنا التنظيم القائم على أعمال السّخرة المحضة في الممالك

---

(32) Weber, "Klassen", "Stände" und Parteien, MWG I/ 22-1, S. 269-272.

(33) Marianne Weber, *Lebensbild*, S. 346.

(34) المصدر نفسه، ص 346.

(35) المصدر نفسه، ص 688.

مكتبة الفكر الجديد

الطائفية عن طريق مثال دولة اليسوعيين في باراغواي (Paraguay)، ولكن بالنسبة للبنية المعقدة والمهذبة لهذا التنظيم فيستند إلى الإمبراطوريات التاريخية العظمى في مصر والصين وروسيا. ونتعرّف على مختلف أشكال الإدارة البيروقراطية من خلال إنجلترا في عهد ملوك النورمن، وكذلك أيضاً عن طريق بلاد الفرس الحديثة. هذا ويمكن تمديد هذه القائمة المطوّلة كما نشاء، ولكن لا بدّ من طرح السؤال: هل هذا العلم التاريخي الشامل والوافر من رصيد ماكس فيبر المعرفي أم هل هناك فعلاً مجالات أخرى عاد إليها، وخاصة تلك التي تتعلّق بسوسيولوجيا السيادة؟ ربما لا يمكن أخيراً البتّ فيما إذا قام ماكس فيبر قبل مستهل القرن بدرس هذا القسط الأوفر من العلم التاريخي الشامل إلا بعد نشر مذكرات الدروس.

يعرض ملخص الدرس المطبوع لسنة 1898 بعض التوضيحات. فهناك يذكر ماكس فيبر المراجع التي تخصّ عدداً من المواضيع المتعلقة بالدّول غير الأوروبية[36]. وفي الطبعة الثانية من كتابه **العلاقات الفلاحية في العصر الوسيط** الصادرة أيضاً في عام 1898، يتعرّض فيبر إلى الفوارق الحاصلة داخل التقسيم الأوروبي للأراضي على عكس التقسيم في شرق آسيا[37]. وهنا يولي أيضاً فصلًا جديداً للشرق القديم[38]، الذي جرى البحث فيه اعتماداً على دراسات **الإنجيل القديم [التوراة]**، وبالآتي يمكن اعتباره كجزء من التدوين لتاريخ الحضارة الغربية. فالصياغة الثالثة "للعلاقات الفلاحية في العصر القديم" التي وقع تحويرها والتوسّع فيها بصفة ملحوظة خلال شتاء 1907/ 1908 انطلاقاً من النسخ السابقة[39]، تقترب كثيراً من الأعمال التاريخية

---

(36) Weber, *Vorlesungs-Grundriß*, S. 8,
هناك يذكر: Heinrich Cunow, *Die soziale Verfassung des Inkareichs. Eine Untersuchung des altperuanischen Agrarkommunismus* (Stuttgart: J.H.W. Dietz, 1896), und Rathgen: *Japans Staatshaushalt*, und *dessen namentliche Erwahnung*, unten, S. 289 und 438.

(37) Weber, *Agrarverhältnisse* 2, S. 59-66,
وكذلك الإشارة إلى المستهلات التاريخية الكونية لدى شميت – غلينسر (Schmidt-Glintzer)، المقدمة، في: MWG I/ 19, S. 1/ 6.

(38) المصدر نفسه، ص 59–66،
وكذلك تقرير الإصدار ليورغن داينغر حول "العلاقات الفلاحية في العصر القديم" (الصياغة الأولى والثانية)، MWG I/ 6.

(39) قارن في هذا الصدد كذلك تقرير الإصدار يورغن داينِنْغِر (Jürgen Deininger) حول=

مكتبة الفكر الجديد

الكاملة المتأخرة. ولكن يمكن من خلال بعض الأمثلة كشف نقطة "التحوّل" إلى سوسيولوجيا السيادة: ففي المقال المقرّر "للمعجم" بحث فيبر العلاقات في مصر منذ العهد القديم حتى فترة السيطرة الرومانية، ويمكن من خلال الأقوال الموجودة في سوسيولوجيا السيادة والمطابقة لهذه المرحلة البرهنة على أنّه كان يستعين بهذه المعرفة القديمة[40]. غير أنّ آثار الاشتغال بالنسخة الذاتية من الطبعة الجديدة لكتاب إدوارد ماير (Eduard Meyer) **تاريخ العصر القديم**، الجزء الأول والثاني، الصادر سنة 1909، تؤكّد أنّ فيبر قد اهتمّ كثيراً بالتنظيم المصري للدولة، حتى بعد ختامه للمخطوط حول "العلاقات الفلاحية في العصر القديم"[41]. هذه المعلومات المكتسبة حديثاً لها انعكاسها أيضاً على سوسيولوجيا السيادة. وحتى التذكير بالترجمة الجديدة والمنقحة لكتاب كورت سيته (Kurt Sethe) حول الإعفاءات التي تتميز بها المعابد المصرية القديمة والذي لم يصدر إلا في نهاية عام 1912، يشير إلى أنّ ماكس فيبر لم يكتف بالمخزون القديم من المعرفة، بل أضاف إلى النص معلومات جديدة وآراء أخرى مقتبسة من البحث. وبالآتي من المحبذ التخفيف من حدة قول ماريانا فيبر. وهناك عنصر آخر يبدو واضحاً من خلال المقارنة بين سوسيولوجيا السيادة والعلاقات الفلاحية: ولئن بدأت تذكر في العلاقات الفلاحية خلال وصف مصر شتى المعايير المتعلقة ببنية السيادة السياسية لدى الأعيان، فإنها لم ترد تحت مفهوم "سيادة الأعيان/ النبلاء"[42] أو ما يشابهه من مفاهيم مقتبسة من الحقل المفهومي لكلمة "تابع بإمارة Patrimonial". ولم يتقبّل ماكس فيبر المصطلحات المستعملة جزئياً في البحث المعاصر بالنسبة لحقل "سيادة/ سيادة الأعيان" إلا في سياق **الاقتصاد**

"العلاقات الفلاحية في العصر القديم" (الصياغة الثالثة)، MWG I/ 6.

(40) قارن أقوال أخرى في المصدر نفسه، ص 323–326.

(41) قارن: Meyer, *Geschichte des Alterthums* I, 2², توجد النسخة الذاتية لماكس فيبر في مركز البحث في الأعمال الكاملة لماكس فيبر، BAdW بميونيخ. وهناك يوجد على الصفحات التي تصف تاريخ الإدارة المصرية القديمة جرّ وتأكيد.

(42) Weber, *Agrarverhältnisse*2, S. 81-91: العائلات المالكة للأرض تنتمي إلى الأعيان، عدم وجود مؤسسات إدارية مدنية مستقلة، دولة الطقوس الدينية ودولة السّخرة، إدارة الأرباح وإدارة الإقطاع، "مملكات بيروقراطية كبيرة تدار حَسب نظام الدولة عن طريق كتبة " وكذلك الوصف الملخص لنظام الدولة المصرية باعتبارها دولة طقوس دينية بيروقراطية.

مكتبة الفكر الجديد

والمجتمع، حيث قوّى مضمونها الدلالي ودققها بإضافة نعوت أخرى ثمّ وسّع مجالها بخلق مصطلحات خاصة به مثل "خارج نفوذ الإمارة" (Extra Patrimonial) أو "بيروقراطية الإمارة/ الأعيان (Patrimonialbürokratie)"[43].

أما ماريانا فيبر فقد كانت تشير بملاحظاتها في "صورة من الحياة" إلى الجهد الإبداعي الذي كان مرتبطاً بالدراسات السوسيولوجية المتعلقة بالأديان الكبرى وبمعرفة الطابع الخاص للعقلانية الغربية. يبدو كما تقول أنّ ماكس فيبر يميل "إلى الشرق: فبعد الصين واليابان والهند، فهو يتّجه نحو اليهودية والإسلام"[44]. غير أنه، فيما يتعلق بعرض الدول الآسيوية في حاجة "إلى مصادر مترجمة"، وهو الذي "اعتمد إلى حدّ الآن في جميع أعماله المختصّة على مصادر دقيقة"[45]. هذا وقد درست الدول الثلاث الواردة في سوسيولوجيا السيادة: الصين، وخاصة ما يتعلق بإدارتها عن طريق علمائها الكونفوشيين، اليابان، وبالخصوص دستورها "الإقطاعي" العسكري والوظيفي والهند، ولكن بصورة عرضية جداً بالنسبة إلى الامتيازات التقليدية المرتبطة بالأنساب الجهوية ونظام الطبقات. ففي حين ما زال تاريخ الهند بمنزلة أرض مجهولة (Terra Incognita)، اعتمد فيبر بالنسبة لتاريخ اليابان على عدد محدد من الأعمال[46]، وخاصة على دراسة كارل راتغن حول "اقتصاد اليابان القومي وميزانيته" لسنة[47]1891. وعلى عكس ذلك كان اهتمامه الخاص جداً بتاريخ الدولة الصينية ومجتمعها واقتصادها، والذي يستند إلى أرضية صلبة من المصادر. وهنا استعمل فيبر الدراسات المتوافرة لديه، سواء في المراجع والأبحاث الأكاديمية

---

(43) قارن في هذا الصدد الافتتاحية لنص **سيادة الأعيان/ النبلاء** (*Patrimonialismus*) لاحقاً ص 240، وفيما يخصّ "بيروقراطية الأعيان/ النبلاء" كمفهوم جديد قارن:
Weber, *Einleitung*, S. 29 (MWG I/ 19, S. 125f.).

(44) Marianne Weber, *Lebensbild*, S. 346.

(45) المصدر نفسه، ص 347.

(46) مثلاً: Karl Rathgen, *Staat und Kultur der Japaner* (Bielefeld, Leipzig: Velhagen & Klasing, 1907), Monographien zur Weltgeschichte, Band 27,
(من هنا فصاعداً: Rathgen, *Staat der Japaner*)،
Fukuda, *Japan*, und Yoshida, *Staatsverfassung*.

(47) بالنسبة لكتاب راتغن حول اقتصاد اليابان القومي قارن ما سيذكر لاحقاً ص 289 و438. وقد ورثت تلاخيص ماكس فيبر لهذا الكتاب
(GStA PK, VI. NI. Max Weber, Nr. 31, Band 3, Bl. 105-108v).

مكتبة الفكر الجديد

القديمة أو في الدراسات المختصّة والنادرة باللغة الألمانية[48]. فالمعلومات كانت نادرة باعتبار أنّه لم يتم تأسيس أقسام لدراسة الحضارة الصينية إلا منذ 1909[49]، ولذلك كانت الحاجة ماسّة جداً إلى المراجع، وخاصة الأجنبية منها. وفي هذا السياق لعبت بالنسبة لفيبر السلسلة الفرنسية منوّعات من علم الصينيات (Varié-tés Sinologiques) التي قام فيها المبشرون المسيحيون والصينيون الذين اعتنقوا المسيحية بتوثيق تاريخ البلاد في قالب حوليات وكذلك أيضاً بترجمة المصادر[50]،

---

(48) قارن مثلاً: Johann Heinrich Plath, "Über die Verfassung und Verwaltung China's unter der ersten drei Dynastieen," in: *Abhandlungen der philosophisch-philologischen Classe der königlich Bayerischen Akademie der Wissenschaften* (München: Verlag der K. Akademie, 1865), Band 10, 2. Abt. S. 451-592,

(من هنا فصاعداً: Plath, *China unter den drei ersten Dynastien*)،

وقد ورثت ملخصات ماكس فيبر لهذا العمل وغيره من أعمال بلات (Plaths) (GStA PK, VI. HA, NIK Max Weber, Nr. 31, BI. 78-78V) Conrady, *China*; Otto Franke, *Ostasiatische Neubildungen: Beiträge zum Verständnis der politischen und kulturellen Entwicklungs-Vorgänge im Fernen Osten* (Hamburg: C. Boysen, 1911),

(من هنا فصاعداً: Franke, *Ostasiatische Neubildungen*)،

Heinrich Hermann, *Chinesische Geschichte* (Stuttgart: D. Guntert, 1912),

على ورقة العنوان توجد الإضافة: حلقة التبشير بالرّاين،

(من هنا فصاعداً: Hermann, *Chinesische Geschichte*)،

Ferdinand von Richthofen, *China: Ereignisse eigener Reisen und darauf gegründeter Studien*, hg. von Ernst Tiessen (Berlin: Dietrich Reimer (Ernst Vohsen) 1912), Band 3: Das südliche China,

(من هنا فصاعداً: v. Richthofen, *China*)،

وتوجد ملخصات لماكس فيبر حول هذا العمل (GStA PK, VI. HA, NI. Max Weber, Nr. 31, Band 3, BI. 109-111), und Isidor Singer, *Über sociale Verhältnisse in Ostasien*,Vortrag im K.K. Handels-Museum zu Wien (Leipzig, Wien: Franz Deutike, 1888),

(من هنا فصاعداً: Singer, *Ostasien*).

(49) قارن:

Schmidt-Glintzer, "Helwig, Einleitung," in: *MWG* I/ 19, S. 14.

(50) قارن: Dominique Gandar, *Le canal impérial: Étude historique et descriptive*, Variétés Sinologiques, No. 4 (Shanghai: Imprimerie de la Mission Catholique, 1894),

(من هنا فصاعداً: Gandar, *Canal impérial*)،

Pierre Hoang, *Mélanges sur l'administration*, Variétés Sinologiques, No. 21 (Shanghai: Imprimerie de la Mission Catholique, 1902),

(من هنا فصاعداً: Hoang, *L'administration*)،

Etienne Zi, *Pratique des examens littéraires en Chine*, Variétés Sinologiques, No. 5 (Shanghai: Imprimerie de la Mission Catholique, 1894),

=

مكتبة الفكر الجديد

وبنفس القدر النشرات الرسمية الناطقة باللغة الإنجليزية في "صحيفة بكين" دوراً هاماً في تلقين المعرفة الأساسية. ففي **سوسيولوجيا السيادة** اعتبر ماكس فيبر مثلاً أنّ موحّد الإمبراطورية شي هوانغ - تي (Shi Huangdi) قد قطع مع الإقطاع وأسّس نظام الإدارة البيروقراطي وأمر أيضاً ببناء الجدار الصيني. لكن هذا التجميع للأحداث في عهد شي هوانغ-تي لوحده لا يتطابق ومجرى الأحداث الحقيقية، الشيء الذي دفع فيبر إلى التراجع في أقواله بعض الشيء في دراسته حول الكنفوشية أو التخفيف من حدتها. ويبدو أنّ الخطأ في التقويم يعود أوّلاً إلى المصادر المقتناة في البداية[51].

ترد الكنفوشية في **سوسيولوجيا السيادة** كنمط من إيتيقا الكمال الذاتي، ولكن بالأخص كـ"إيتيقا الموظفين" التي تحافظ على نظام الدولة وتنظر بارتياب للرأسمالية. أما الهندوكية فلا تذكر إلا مرة واحدة في سياق تعداد أديان التزهّد والخلاص، وذلك ضمن ملحق المخطوط الموروث حول نص "الدولة وسيادة رجال الدين"، وهناك توجد أيضاً - وبصفة مختصرة - توضيحات ماكس فيبر حول طائفة النسّاك البوذيين[52]. وتستند المذكرات الموروثة والمكتوبة على الصفحة الخلفية من المخطوط الأصلي إلى قراءة الدراسات التي قام بها ألبيرت غرونفيدل (Albert Grünwedel) حول البوذية في منطقتي التيبت ومنغوليا، أي حول ظاهرة البوذية الموجودة هناك: وهي اللامويّة[53]. فدراسات غرونفيدل تعتمد هي الأخرى على مجموعات الأمير

= (من هنا فصاعداً: Zi, *Examens littéraires*)،
غندار (Gandar) (1829-1910) وزي (Zi) (1851-1932) كانا كلاهما ينتميان إلى اليسوعيين. فغندر هومن أصل فرنسي، أما هوانغ (Hoang) (1830-1909) فينتمي إلى حلقة التبشير الكاثوليكية.

(51) Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 210,
وكذلك التعقيب الذي قام به أرنولد سينغلر (Arnold Zingler)، حول مراجع فيبر في الصينيات، في: تحليل ماكس فيبر لـ Präbendalismus الصيني. بالنسبة لمسائل التفاهم بين علم الاجتماع وعلم الصينيات انظر: Wolfgang Schluchter, Hg., *Max Webers Studie über Konfuzianismus und Taoismus: Interpretation und Kritik* (Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1983), S. 174-201, bes. S. 182.

(52) قارن كذلك في بعض المواضع الأخرى من نص **الدولة وسيادة رجال الدين**. وفي نص **تعديل الكاريزما** (*Umbildung des Charisma*).

(53) Albert Grünwedel, *Mythologie des Buddhismus in Tibet und der Mongolei* (Leipzig: Brockhaus, 1900),
(من هنا فصاعداً: Grünwedel, *Buddhismus*).

مكتبة الفكر الجديد

الروسي أوختومسكي (Uchtomskij) الذي قام بجمع المعلومات حول هذه المنطقة التي يصعب الولوج إليها والمحظورة من قبل الحكومة المركزية الصينية. أما بالنسبة للعرض الكامل حول البوذية في هذه المرحلة من العمل، فقد وثق فيبر في هاينريخ هاكمان (Heinrich Hackmann) وهندريك كيرن (Hendrik Kern) وهيرمان أولدنبرغ (Hermann Oldenberg) كأصحاب سند هامّين[54]. وإذا ما نظرنا على عكس ذلك إلى القوائم الوافية من المصادر والمراجع التي يذكرها ماكس فيبر في كلا الجزأين من الأعمال الكاملة حول "الكنفوشية والطاويّة" وحول "الهندوكية والبوذية"[55]، فإنه يبدو واضحاً أنّ ماكس فيبر ما زال هنا – أي في **سوسيولوجيا السيادة** – في مستهلّ أبحاثه حول الأديان العالمية. وفي الوقت الذي يتعرّض فيه ماكس فيبر إلى اليهودية، خصوصاً كدين الشّرع وفي سجال مباشر مع أطروحات فيرنر سومبارت (Werner Sombart) حول "اليهود والحياة الاقتصادية" حول دوره في نشأة الرأسمالية، فإنه يقدّم الإسلام مسبّقاً تحت شعار الحرب. ففي الإسلام الذي يقول أيضاً بالتوحيد/ "وحدة الحضارة" لا يوجد فصل قاطع بين الوظائف الدنيوية والوظائف الدينية، وكذلك بين القانون الشرعي والقانون المدني وبالآتي فإنّ القضاء هو من مشمولات "القاضي وعدالته" بأتمّ المعنى للكلمة. هذا الحصر للشّرع الإسلامي قد يصبح عائقاً لتطوّر الرأسمالية الحديثة، كما برهن فيبر على ذلك من خلال الأمثلة التي أوردها حول القضاء في تونس ونظام الأوقاف الدينية، وإن كان لا يبدو ضرورياً، كما يثبت ذلك المثل المناقض حول تارتار القوقاز. ففي حين يستند ماكس فيبر على أعمال زميله بهيدلبرغ كارل هاينريخ بيكر فيما يخصّ المسائل

---

(54) قارن: Heinrich Hackmann, *Der Ursprung des Buddhismus und die Geschichte seiner Ausbreitung*, 3 Teile (Religionsgeschichtliche Volksbücher, hg. von Friedrich Michael Schiele, 3 Reihe, Hefte 4, 5 und 7 (Halle; Tübingen: Gebauer-Schwetschke 1905-1906; J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1906),

(من هنا فصاعداً: Hackmann, *Buddhismus* I-III)،

Heinrich Kern, *Der Buddhismus und seine Geschichte in Indien: Eine Darstellung der Lehren und Geschichte der buddhistischen Kirche*, 2 Bände (Leipzig: Otto Schulze, 1882-1883),

(من هنا فصاعداً: Kern, *Buddhismus*)،

Hermann Oldenberg, "Buddhistische Studien," *Zeitschrift der Morgenländischen Gesellschaft*, Band 52 (1898), S. 613-694,

(من هنا فصاعداً: Oldenberg, *Buddhistische Studien*).

(55) قارن:

Weber: *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 557-568, und *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 648-668.

مكتبة الفكر الجديد

الاقتصادية[56]، فإنه يعود بالأخص إلى إيغناس غولدزيهر (Ignaz Goldziher) بالنسبة إلى عرض التطوّر الديني البارع للإسلام[57].

ففي **سوسيولوجيا السيادة** بانت العلامات الأولى للدراسات التاريخية الشاملة المقرّرة حول الأديان العالمية، وذلك بصفة جزئية من خلال المسألة المطروحة صراحة: إلى أي حدّ تقف الأديان الكبرى في وجه الرأسمالية الحديثة أو العقلانية الغربية؟ وهنا تستند تفاصيل البحث إلى مراجع ومعلومات خاصة محدودة جداً. كما يبدو واضحاً حسب ما رأينا بالنسبة للصين أنّ الانشغال ببلد ما كان مرتبطاً بالاهتمام بتاريخ إدارته[58]، ومن ثمّ قادت المسألة السوسيولوجية المتعلقة بالدين إلى توسيع رقعة البحث وتغيير موقع الاهتمام في التعامل مع المصادر. ويمكن أن تكون الانقلابات السياسية في الصين، خصوصاً في الجزء الثاني من عام 1911، قد أثارت – مثلها مثل الثورة الروسية عام 1905– اهتمام ماكس فيبر لهذا البلد. فمنذ 1913 عرض ماكس فيبر في حلقة صغيرة نتائج بحوثه حول الكنفوشية[59]، وهو ما يدلّ على أنّ الانشغال بتاريخ الصين وحضارتها كان يجري توازياً مع تحرير **سوسيولوجيا السيادة**. وهذا ما يؤكده أيضاً الاهتمام الأكبر بالصين في **سوسيولوجيا السيادة** أكثر من بقية الدول الآسيوية الأخرى.

لا نجد من الأخبار المباشرة حول طريقة وضع **الاقتصاد والمجتمع** وخصوصاً

---

(56) قارن:
Becker, *Steuerpacht und Lehenwesen*,
مع التذكير بصريح العبارة لاحقاً،
Becker, "Zur Entstehung der Waqfinstitution," *Der Islam*, Band 2, Heft 4 (Nov. 1911), S. 404f.,
(من هنا فصاعداً: Becker, *Waqfinstitution*).

(57) قارن:
Ignaz Goldziher, *Vorlesungen über den Islam* (Heidelberg: Carl Winter, 1910),
(من هنا فصاعداً: Goldziher, *Vorlesungen*).

(58) قارن في هذا الصدد الملخصات الموروثة حيث توجد المذكرات حول الصين واليابان وقائمة المصادر التي تحيل بدون استثناء إلى التاريخ الزراعي والإداري
(GStA PK, VI. HA, NI. Max Weber, Nr. 31, Band 3, BI. 104-111).

(59) قارن ملاحظة ماكس فيبر في:
Max Weber, *Einleitung*, S. 1, Fn. 1 (MWG I/ 19, S. 83),
وإلى جانبه:
Schmidt-Glintzer, Helwig, Einleitung, MWG I/ 19, S. 34f.

مكتبة الفكر الجديد

حول **سوسيولوجيا السيادة** إلا القليلة باعتبار أنّ ماكس فيبر ذاته غالباً ما بقي صامتاً حول مشاريع عمله الآنية. ولكن من الممكن استقطاب بعض المعلومات من المراسلات، وبالأخص من التقارير التي كانت ماريانا فيبر ترسلها بانتظام إلى حماتها. ويتجلى من ذلك أن ماكس فيبر كان يشتغل في أشهر الشتاء من عام 1911/ 1912- بالاستعانة بكاتب يرقن على الآلة - على مقاله المقرّر للمرجع، وفي شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 1912 انكبّ بصفة خاصة على **سوسيولوجيا الموسيقى**[60]، ومن بعدها، بداية من شهر أيلول/ سبتمبر، عاد من جديد إلى ما سماه "العمل الآجل"[61]. وفي 23 كانون الثاني/ يناير 1913 أرسل الإعلان الأول إلى الناشر بول سيبيك حول **القسط "الأوفر" من كتاب الاقتصاد والمجتمع بما فيه الدولة والقانون"** والذي سيكون جاهزاً في غضون الربيع القادم. كما أضاف فيبر مع شيء من الافتخار: "وبالمناسبة آمل أن يكون [العمل] حسناً، بل من أحسن الأشياء التي كتبتها. فهو يتضمن نظرية سوسيولوجية تامّة لعلم السياسة، ويجوز لي حقاً القول بأنه كلفني جهداً مضنياً"[62]. وبعد ثلاثة أيام وصلت المساهمة المنتظرة من كارل بوشر (Karl Bücher) لـ"المرجع" والتي هي بمنزلة مقدمة لهذا العمل، غير أنّها خيّبت آمال فيبر، حتى من حيث المضمون الهزيل. وقد رغب فيبر "في تعويضه"[63]، ولكنه كان متيقناً إتمام العمل قبل مستهل شهر أيار/ مايو. وهذا الشعور بالتفاؤل خيّم حتى على ماريانا فيبر التي كتبت إلى حماتها تقول: "إنّ ماكس يشتغل حالياً بكيفية لم نتعوّد بها من قبل، وله يومياً من يعينه بالآلة الكاتبة"[64]. من هنا، واعتماداً على الرسالة المبعوثة إلى بول سيبيك في كانون الثاني/ يناير يجوز طرح السؤال: هل وفى ماكس فيبر بالوعد الذي أعطاه في صيف 1909 من خلال الخطوط العريضة التي قدّمها وأنهى **النظرية السوسيولوجية في علم السياسة؟**

---

(60) قارن رسائل ماريانا فيبر إلى هيلينا فيبر في 28 من كانون الأول/ ديسمبر 1911، و12 أيار/ مايو و14 حزيران/ يونيو 1912، مخزون ماكس فيبر، ودائع BSB ميونيخ، Ana 446، والتقرير الافتتاحي لـ **سوسيولوجيا الموسيقى**، الأعمال الكاملة، MWG I/ 14، ص 128.

(61) قارن رسالة ماكس فيبر إلى المشاركين في اللقاء بلايبزخ في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1912، MWG II/ 17، ص 757.

(62) رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 23 كانون الثاني/ يناير 1913، MWG II/ 8، ص 52.

(63) رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 28 كانون الثاني/ يناير 1913، MWG II/ 8، ص 60.

(64) رسالة ماريانا فيبر إلى هيلينا فيبر في 17 شباط/ فبراير 1913، مخزون ماكس فيبر شيفر، ودائع BSB ميونيخ، Ana 446.

مكتبة الفكر الجديد

اشتغل ماكس فيبر جاهداً خلال عام 1913 بأكمله ولم ينقطع عن العمل إلا لمدة شهر في عطلة الربيع التي قضاها في أسكونا وشهر آخر في عطلة الخريف بإيطاليا. ولكن يبدو أنّه قد قضّى فترة في تحوير مسودة المقال حول "منهج تفهّم السوسيولوجيا" الذي عرضه على هاينريخ ريكيرت في 3 تموز/ يوليو 1913 للنشر[65]. وقد ظهرت صرامة المفاهيم وبلاغة المحاججة في غضون شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1913 من خلال المقال "حول مقولات سوسيولوجيا التفهّم" الذي بقدم لأول مرّة، وبصفة محسوسة، تحديداً وافياً وصارماً لمفهوم السيادة، حيث جاء فيه: "إنّ السيادة لا تعني أنّ قوة طبيعية تشقّ طريقها بكيفية ما، وإنما: أن يحصل [غير واضح] فعل البعض (أمر) الموجّه بصفة معقولة نحو فعل الآخرين (الطاعة)، وكذلك العكس، بكيفية أنه يجوز أن يعوّل عادة على تحقق الآمال التي يخضع لها فعل كلا الجهتين"[66]. ويذكر ماكس فيبر هنا لبّ الفكرة التي تدور حولها تحديدات السيادة، وهي أنّ السيادة تقوم على علاقة أمر وطاعة، أي على علاقة سلطة. ومن خلال هذا الوضع ضمن نظرية المقولات السوسيولوجية، ينال مفهوم السيادة دلالة خاصة. فقد رتّب ماكس فيبر السيادة وما يعبّر عنه بـ"سيادة الاتفاق/ التراضي"[67] تحت مقولة فعل الموافقة، أي تحت شكل معيّن من الفعل الجماعي. وعلى عكس ما يتّسم به الفعل الاجتماعي الذي يجري حسب أنظمة ذات أهداف معقلنة ومتفق عليها، وهي خاصة بفعل المؤسسات، فإنّ فعل الاتفاق/ التراضي يسير حسب ما هو "شبيه" بالأنظمة ويدلّ على فعل الروابط[68]. وبالآتي فإنّ مفهوم السيادة المحدد سوسيولوجياً يصبح مقيّداً بالرابطة وما تختصّ به من أنماط الفعل والنظام والتنظيم. فبمقاله حول المقولات

---

(65) رسالة ماكس فيبر إلى هاينريخ ريكيرت (Heinrich Rickert) في 3 تموز/ يوليو 1913، MWG II/ 8، ص 260.

(66) Weber, *Kategorien*, S. 278,

في الموعد المحدد للنشر: أي في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1913 استخبر ماكس فيبر لدى الناشر حول ما إذا سينشر مقاله في العدد القادم من مجلة لوغوس، إذ يرى "أنّ الطبع الآن سيكون مريحاً بالنسبة له، حتى من وجهة نظر موضوعية". (قارن رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 11 من تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، MWG II/ 8، ص 375). وفي آخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر علق فيبر في نفس العدد من مجلة لوغوس على مقال هاينريخ ريكرت (قارن رسالة ماكس فيبر إلى هاينريخ ريكرت، آخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، المرجع المذكور، ص 408–410).

(67) Weber, *Kategorien*, S. 279.

(68) المصدر نفسه، ص 275.

مكتبة الفكر الجديد

تجاوز ماكس فيبر الموقف الغيركي، إذ حرّر مفهومي السيادة والرّابطة من فرضياته الإبستيمولوجية وجعله صالحاً لسوسيولوجيا قائمة على الطرق التجريبية، وبهذا أصبحت "السيادة" مقولة سوسيولوجية ووضعت نظرية الروابط على قواعد/ قدمي التجربة.

فإذا ما اتبعنا نظرية المقولات لدى فيبر، نرى أنّ توجّه الفاعلين (سواء الحكام أم الرعيّة) في التنظيمات/ الروابط السياسية التي مازالت غير خاضعة لنظام مقنّن ولم تصبح مؤسّسة سياسية منظمة، محدّد لتطبيق الاتفاق المعمول به ولضمان دوام الرابطة واستقرارها. فنادراً ما ينشأ مثل هذا النظام المقنّن على الاتفاق، وإنما غالباً ما يقوم على الأمر/ فرض الإرادة. [يقول فيبر:] "ولكن من حيث المضمون، تقوم سلطة الأمر/ فرض الإرادة على تأثير خاصّ ومتغيّر كلّ مرّة في حجمه ونوعه – لسيادة – أناس حقيقيين (أنبياء، ملوك، نبلاء، آباء، رجال كبار في السنّ وغيرهم من الأشراف، موظفون، زعماء أحزاب وغيرهم من "القادة" ذات الطبائع المختلفة والهامة جداً سوسيولوجياً) على فعل الآخرين في الرابطة/ التنظيم"[69]. فذكر حاملي السيادة الأكثر أهمية يحيل إلى النصوص الأولى من **سوسيولوجيا السيادة** التي وصلتنا. وسيتضاعف التشابك من خلال الإشارة بصريح العبارة إلى أنّ البحث في "السيادة باعتبارها القاعدة الأساسية لفعل الرابطة [...] سيكون بالضرورة محلّ دراسة خاصة لم تتمّ بعد"[70]، كما هو من المفترض قطعاً أن يقوم الجزء الثاني من البحث في المقولات بالتعليل المنهجي للتوضيحات الموضوعية في كتاب **لاقتصاد والمجتمع**[71]. وفي هذا المقام، جرى الحديث حول الترابط بين ""مشروعية" الاتفاق" ومختلف أشكال بنية السيادة[72].

كلّ هذا يدفع إلى التساؤل حول العلاقة بين البحث في المقولات و**سوسيولوجيا السيادة**[73]. فما يلفت النظر هنا هو أنّ المقولات الخاصة التابعة للجزء الثاني (القديم)

---

(69) Weber, *Kategorien*, S. 291.

(70) المصدر نفسه، ص 291.

(71) المصدر نفسه، ص 253، هامش 1.

(72) المصدر نفسه، ص 291.

(73) ما زال النقاش جارياً في الأوساط المختصة بالبحث في أعمال فيبر حول تحديد تاريخ البحث في المقولات. ففي رسالة من ماكس فيبر إلى هاينريخ ريكيرت في 5 من أيلول/ سبتمبر 1913 يقول =

مكتبة الفكر الجديد

من البحث في المقولات والمتعلقة بالفعل الجماعي والفعل الاجتماعي أو بفعل الرابطة/ التنظيم وفعل المؤسسة لا ترد في بعض الفقرات من **سوسيولوجيا السيادة**، مثلما هو الحال في النص المبتور حول "الكاريزماتية" وفي نص "الدولة وسيادة رجال الدين". وفي النصوص المنقولة الأخرى حول السيادة قد وقع في بعض الحالات اللجوء إلى مصطلحات البحث في المقولات، مثلما هو الحال في النصوص حول "البيروقراطية" و"سيادة الأعيان" و"الإقطاع" و"تحوير الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما"، ولكن لا يمكن الحديث عن استعمال متسلسل وصارم للمقولات. وهذا قد يعني شيئين، أوّلاً أنّ المقولات لم تكن جاهزة في مرحلة وضع نص السيادة، ثمّ ألحقت جزئياً فيما بعد، أو أنها [ثانياً] في الوقت الذي كتب فيه النص قد بالت ولا يمكن بالآتي استعمالها من بعد. غير أنّ التعداد المفصّل لحاملي السيادة في القول المذكور بإطناب سابقاً من البحث في المقولات يؤكّد أنّ أجزاء وافية من **سوسيولوجيا السيادة** كانت جاهزة حين كتبت هذه المقاطع. ومن المدهش لدى التعداد لأصحاب السيادة هو ترتيبهم حسب التطور التاريخي، أي من الملك والنبيّ مروراً بالأعيان وصولاً إلى الموظف وزعيم الحزب. فهل كان هذا من باب الصدفة؟ أم هل يخضع لصياغة سابقة من "النظرية السوسيولوجية في علم السياسة" كنمط قديم من التطور التاريخي؟ وهي فكرة قد سبق أن اتّبعتها ماريانا فيبر في تعدادها للفصول المختلفة من السيادة[74]. فإذا ما ألقينا نظرة على نص التقديم لموضوع "السيادة" الذي يتميز

= فيها أنّ مخطوط البحث جاهز في جزئه الأصلي منذ ¾ السنة، وسيعاد النظر فيه وتقديمه مع إضافة بعض الملاحظات "المنهجية" (MWG II/ 18، ص 318). ومن المرجح أنّه قد مرّت ثلاثة أرباع السنة حسب ما جاء في الرسالة، بحيث يبدوأنّ الجزء الأول من البحث في المقولات قد حرّر قبل نهاية عام 1912. ولكن إذا اعتبرنا أنّ ما جاء في الرسالة يشير إلى مرحلة دامت بين ثلاثة وأربع سنوات، فإنّ تاريخ وضع النص يعود إذن إلى 1909/ 1910. غير أنّه ليس من المرجح أن يتطابق وموعد إدخال مقولة السيادة. ففي الرسالة التي بعثها إلى ريكيرت عرض ماكس فيبر لسبب تجاوز الحجم المطلوب إذ أصبح المخطوط يتضمن 51–53 صفحة مرقونة (= 40 صفحة مطبوعة) عوض 24 صفحة مطبوعة المعلن عنها في شهر تموز/ يوليو- عدداً من الاقتراحات قصد النشر، وأكد بالخصوص على نشر الجزء "الأصلي" (المرجع المذكور، ص 318). وهذا يعني أنّ نشر الجزء القديم من نظرية المقولات في صيف 1913 كان هامّا بالنسبة له، وبالآتي لا يمكن اعتبار المقولات قد تجاوزتها الأحداث. إلى جانب ذلك، تحدّث فيبر عن عدد من "الأشياء المحذوفة والإضافات" في المخطوط (المرجع المذكور، ص 318) بحيث لا يمكن له تقويم الحجم. ويجوز أن تتعلق هذه الإضافات بالجزء القديم من النص الذي وإن كان في حقيقة الأمر قد حرّر سابقاً أعيد النظر فيه.

(74) تأتي "البيروقراطية" في المقام 18. بعد "الدولة وسيادة رجال الدين"، قارن في هذا الصدد نسخة التعداد في المخطوط المخزون.

مكتبة الفكر الجديد

باستعمال مكثف لمفاهيم البحث في المقولات، خاصة في الفقرات الأولى والأخيرة فإنّ تحديدات البحث في المقولات تبدو مقارنة بما سبق دقيقة. وهذا يتعلق بتحديد السيادة الذي وقع تطويره في البداية والذي لا يضع في نص "السيادة" الصّلة مع فعل الرابطة والاتفاق، وإنما يطوّر مفهوم السيادة انطلاقاً من مفهوم آخر مرتبط بالسلطة الاجتماعية و- كما جاء سابقاً - مستوحى من الأمر القطعي لدى كَنْت. وعلى عكس ذلك، يعرض نص "الجماعات السياسية" الذي استخدم بكثافة مصطلحات البحث في المقولات وصدر في جزء من مجلّد "الجماعات" تطبيقاً مباشراً لنظرية المشروعية على التنظيم السياسي[75]. انطلاقاً من الملاحظات التي قدّمت، نستنتج أن هناك فقط **ترابط جزئي بين نظرية المقولات السوسيولوجية، كما صدرت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، والصياغة القديمة التي وصلت من سوسيولوجيا السيادة.** غير أنّ الأمثلة الواردة تفيد بأنّ نصوص السيادة في مجملها قد وضعت قبل تحديد المقولات السوسيولوجية ولم يتم فيما بعد تحويرها إلا في بعض النقاط.

وأمام هيرمان كانتوروفيتش (Hermann Kantorowicz) الذي قرأ البحث في المقولات أمام الملأ ووجد صعوبات في فهم تركيبة "سوسيولوجيا التفهّم"، شرح ماكس فيبر مقاصده بالقول: "إنها محاولة إلغاء كلّ ما هو "تنظيمي" (organizis-tisch) و"مألوف" (stammleriche) و"خارج عن التجربة" و"ساري المفعول" حسب النواميس (*Norm*haft-Geltende) وفهم "نظرية العلم السياسي" كنظرية الفعل الإنساني النموذجي والتجريبي الخالص [...]"[76]. وبعد يوم، أي في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913، رسم فيبر للناشر بول سيبيك النقاط الهامة من مشروعه **الاقتصاد والمجتمع** وذكر في آخر تعداده "النظرية السوسيولوجية الشاملة لعلم السياسة والسيادة"[77]. فهذه الرسالة المذكورة مراراً يغلب عليها التحمّس وتؤكّد أيضاً على قيمة التدقيق في مفهوم السيادة المعلن عنه في البحث في المقولات. وإذا ما لخّصنا الأقوال الواردة في كل من الرسالة الأولى والأخيرة من سنة 1913، فإنها تشير إلى أنّ ماكس فيبر قد نجح في تأسيس سوسيولوجيا شاملة للسيادة. وهذا

---

(75) Weber, *Politische Gemeinschaften*, MWG I/ 22 -1, S. 200-217.

(76) رسالة ماكس فيبر إلى هيرمان كانتوروفيتش في 29 كانون الأول/ ديسمبر 1913، MWG II/ 8، ص 442.

(77) رسالة فيبر إلى بول سيبيك في 30 من كانون الأول/ ديسمبر 1913، MWG II/ 8، ص 449.

مكتبة الفكر الجديد

يعني من جهة أنّ مفهوم السيادة قد أصبح منذ سنة 1913 في صلب الموضوع[78]، وأنّ النظرية السوسيولوجية لعلم السياسة قد حصل توسيع نطاقها لتشمل النظرية السوسيولوجية للسيادة. وهو ما قد تنتج عنه الحاجة إلى إعادة النظر في جميع النصوص التي وضعت بدون التعرّض إلى مقولة السيادة. ففي نص "البيروقراطية"، نجد مثلاً فقرة لا تكتف بالعلاقة مع مصطلحات البحث في المقولات فحسب، بل تربط في نفس الوقت دراسة البيروقراطية بموضوع السيادة. ويمكن أن يكون هذا علامة على أنّ نص "البيروقراطية" قد وضع مبكّراً، ثمّ أعيد النظر فيه خلال سنة 1913 أو بعدها. ومن جهة أخرى يبدو أنّ بؤرة السوسيولوجيا السياسية قد تحولت من مفهوم الدولة إلى مفهوم السيادة، بحيث أنّ مفهوم الدولة في حدّ ذاته والذي استعمل لوصف التاريخ السياسي ما قبل الحديث وغير الأوروبي قد اختفى. ففي النص الموروث حول سوسيولوجيا السيادة يعلن ماكس فيبر أنّه لا يمكن تطبيق مفهوم الدولة الحديث لوصف أشكال التنظيمات المبكرة في علاقتها بالفعل الجماعي بما أنّها تمثل روابط ولم تتحوّل بعد إلى دول. وحتى في ملحق المخطوط لنصّ "الدولة وسيادة رجال الدين" يقوم فيبر بإصلاح أخطائه بنفسه في مجرى الكتابة: فيتم تعويض مفهوم الدولة بتعبير أعمّ مثل "السلطة السياسية"[79]. كما ينعكس هذا التخلّي على مفهوم الدولة في العنوان الجديد لنصّ "الدولة وسيادة رجال الدين" حيث أصبح الحديث في اللوحة المعدّة للنشر في حزيران/ يونيو 1914 عن"السيادة السياسية والدينية"[80].

غير أنّ ماكس فيبر لم يقدّم المقال الموصوف بإطناب في نهاية 1913 والمعقد إيداعه كمساهمة لـ"المرجع" إلى الطبع. فهذا المقال يضمّ حسب قوله في مستهلّ عام 1914 إجمالاً 30 ورقة[81]، وتمثل النصوص المنقولة حول سوسيولوجيا السيادة أكثر من الثلث (6،11 ورقة = 186 ورقة مطبوعة). وفي نصف شهر آذار/ مارس 1914 يعلن فيبر على تحوير جديد لأنّ مقال فريدريتش فون فايزر الذي وصله

---

(78) يمكن أن يكون استعمال العلامة بين ظفرين إشارة لتحديد مفهوم السيادة كمقولة سوسيولوجية.

(79) قارن في هذا الصدد تقرير الإصدار لنص **الدولة وسيادة رجال الدين**.

(80) قارن مقدمة الأعمال الكاملة في: GdS', Abt I, 1914، ص XI (MWG I/ 22-6).

(81) قارن رسائل ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 16 و19 من كانون الثاني/ يناير 1914، MWG II/ 8، ص 468، 474.

مكتبة الفكر الجديد

منذ حين حول "نظرية الاقتصاد الاجتماعي" لا يلبي الآمال المتعقلة به[82]. وتشير بعض المقاطع من النصوص حول "سيادة الأعيان" و"سيادة الإقطاع" أنّ نصوص **سوسيولوجيا السيادة** قد وقع أيضاً إعادة كتابها في نفس الوقت. وخلال المرحلة الأخيرة من تحرير المجلّد الأول من "ملخّص الاقتصاد الاجتماعي"، وهو الاسم الجديد للمرجع منذ نيسان/ أبريل 1914، زاد مزاج فيبر تعكراً: وأعلن أنّ مساهمته لن تودع إلى الطبع قبل فصل الخريف[83]. وصدر المجلّد الأول من "الملخّص" في شهر حزيران/ يونيو 1914 وعرض في نفس الوقت جرداً مفصلاً لمساهمة ماكس فيبر الكبرى حول "الاقتصاد والتنظيمات الاجتماعية والسلط". وفي ختام النقطة 8 ينصّ على نظرية شاملة للسيادة:

.8 السيادة:

أ) النماذج الثلاثة للسيادة المشروعة.

ب) السيادة السياسية والدينية.

ج) السيادة غير المشروعة. نمطيّة المدن.

د) تطوّر الدولة الحديثة.

ه) الأحزاب السياسية الحديثة"[84].

في مستهل شهر حزيران/ يونيو كتبت ماريانا فيبر إلى حماتها تعلمها بأنه لا يمكن لهما قضاء أكثر من ثلاثة أسابيع في العطلة لأنّ العمل الذي يقوم به ماكس "لم ينته بعد" ولأن [هذا الأخير] ما زال منشغلاً به بصفة مكثفة[85]. هذا وقد تغيّر مزاج فيبر تجاه الناشر وأصبح أكثر انفعالاً، إذ لا يرغب فيبر أن يضايقه أحد بل يرى أنه في حاجة إلى مزيد من الوقت حتى الربيع القادم. وبدت فجأة الشكوك تراوده بأنه قد يفقد سُمعَته، باعتبار أن المسألة حسب قوله تتعلق "بالأشياء الحرجة والتي

---

(82) قارن رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 15 آذار/ مارس 1914، MWG II/ 8، ص 553.

(83) قارن رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 15، 16، و21 من نيسان/ أبريل 1914، MWG II/ 8، ص 623، 625 و634.

(84) قارن مقدمة الأعمال الكاملة، في: GdS', Abt I, 1914، ص XI (MWG I/ 22-6).

(85) رسالة ماريانا فيبر إلى هيلينا فيبر في 4 حزيران/ يونيو 1914، مخزون ماكس فيبر شيفر، ودائع BSB ميونيخ، Ana 446.

مكتبة الفكر الجديد

هي موضع اختلاف بالنسبة لمادتنا ولعلم الاجتماع"[86]. وقد كتب حتى لجورج فون بيلوف يقول بأنّ "عرضه الذي سيصدر في الربيع القادم" لن يُرضيَ أحداً[87]. وهنا يجوز طرح السؤال: ماذا حصل بالنسبة "للنظرية السوسيولوجية التامة والعرض" اللذين وصفا في نهاية عام 1913 من قبل فيبر بكلّ خنوع؟ هل حطمت التنقيحات العديدة العزم الأصلي أم كانت أقوال فيبر في رسائله خلال صيف 1914 مجرّد تعبير عن مزاجه المضطرب، بحيث لا يمكن أخذها محلّ الجدّ فيما يخصّ الوضع الحقيقي للمخطوط المعروض علينا؟ هل من سبب مقنع يُوضّح لماذا لم يتم توديع المخطوط الذي يبدو سنة 1914 شبه جاهز إلى الطبع؟

إذا قارنا التقسيم المقرّر في حزيران/ يونيو 1914 لـ**سوسيولوجيا السيادة** بالنص الموروث، فإننا نلاحظ اختلافاً واضحاً. فمن الفصول الثانوية الخمسة المذكورة في خطّة "الملخّص" والمقرّرة لـ **سوسيولوجيا السيادة** لم يبق في الترتيب سوى الفصل الثاني بعنوان "السيادة السياسية والدينية" الذي ضُمّ إلى نص "الدولة وسيادة رجال الدين" والفصل الثالث بعنوان "السيادة غير المشروعة" الذي ضُمّ إلى الدراسة حول المدينة، على أنّ ناشرها ويلفريد نيبِّل أكّد أنّ النص الحالي لا يلبّي مطلب "نمطية المدن" ولا وصف "السيادة غير المشروعة"[88]. وهذا يعني أنّ من جملة 11.6 أوراق طبع كبيرة من النص الموروث حول **سوسيولوجيا السيادة** ما يقارب 9.2 أوراق، أي 147 ورقة مطبوعة من الملخّص لا تتطابق ومضمون التقسيم. فرغبة تقديم "نمطية/ نموذجية السيادة المشروعة" التي يعلن عنها الفصل الثانوي الأول لا يلبّيه نص المقدمة. ولم تورَثْ مذكرات حول هذين الفصلين الثانويين المتعلقين بـ"تطوّر الدولة الحديثة" و"الأحزاب السياسية الحديثة". ولذا يفترض التوقف بعض الوقت وإعادة النظر بإمعان في مخزون النص الموروث. فلم يأت الحديث عن نماذج السيادة

---

(86) رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 27 تموز/ يوليو 1914، MWG II/ 8، ص 776.

(87) رسالة ماكس فيبر إلى جورج فون بيلوف في 10 تموز/ يوليو 1914، MWG II/ 8، ص 750

(88) قارن:

Wilfried Nippel, "Einleitung," in: MWG I/ 22-5, S. 25f.,

حيث يؤكّد أنّه لم يتم البحث في السيادة غير المشروعة إلا في بعض المقاطع النادرة من العمل حول "المدينة".

قارن أيضاً المدينة (*Stadt*) لفيبر، النشأة – بنية التسويغ قراءة، في:

Hinnerk Bruhns und Nippel Wilfried, Hg., *Max Weber und die Stadt im Kulturvergleich* (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 2000), S. 11-38, hier: S. 12.

مكتبة الفكر الجديد

التي توصف من خلال "مشروعية" الاتفاق إلا في مستهلّ نص "السيادة" ومن بعد إلا مرّة فقط في نص "تحوير الكاريزما"، حيث كان الحديث عن "النماذج الأساسية لبنية السيادة" في حين أنّه يوجد في الواقع عديد من الأشكال المختلطة والانتقالية – مع العلم أنّ مثل هذا القول نجده أيضاً بصياغة أخرى في رسالة بعثت إلى هاينريخ سيفكينغ (Heinrich Sieveking) في 29 حزيران/ يونيو[89] 1913. ولم يجر وصف أشكال السيادة وتعدّد حضورها في الواقع، كما هو منتظر، في ثلاثة فصول مطابقة لنماذج السيادة الأساسية، وإنما في ستّة نصوص موروثة. فنصّ "البيروقراطية" يحلل واحداً من أشكال سير السيادة المعقلنة، وإن بدا الأنموذج الأمثل، (المونوقراطية على عكس السيادة المشتركة والممكنة أيضاً)[90]؛ أما بالنسبة للسيادة التقليدية فهناك نصّان بعنوان "سيادة الأعيان" و"سيادة الإقطاع"، وفيما يخصّ السيادة الكاريزماتية هناك ثلاثة نصوص مختلفة: "الكاريزماتية" (غير مكتمل) و"تحوير الكاريزما" والنص الموروث بعنوان "المشروعية" (الذي أحمل الآن عنوان "الحفاظ على الكاريزما").

تبدو تركيبة **سوسيولوجيا السيادة**، كما نقلت إلينا، أقرب إلى مخططات 1909/ 1910 ومقال المرجع حول "العلاقات الفلاحية/ الزراعية في العصر القديم" منها إلى خطة 1914. ففي **سوسيولوجيا السيادة** استعمل ماكس فيبر منهج المقارنة. وهو المنهج الذي كان يحذقه بمهارة وطبّقه خصوصاً في "العلاقات الفلاحية". فهناك بدت خصوصيات المدينة القديمة واضحة مقارنة بالمدينة الوسيطة، وكذلك العكس[91]. كما حدّدت الفوارق البنيوية بين تنظيم المدينة العتيقة القائم على المبدأ العسكري وتنظيم المدينة الوسيطة الموجّه في المقابل طبقاً للسوق ومتطلباتها حسب قرب كلّ واحدة منهما أو بعدها من الرأسمالية الحديثة. وهكذا لم يتم البحث في المقال الذي توسّع فيه فيبر سنتي 1907/ 1908 حول "العلاقات الفلاحية" في كيفية تقسيم الأراضي فحسب، وإنما أيضاً في بنية الإدارة المتعلقة بها وكذلك في بنية التنظيم العسكري والتركيبة الاجتماعية والتأثير الديني. فجميع عناصر البنية تؤثر في بعضها البعض وتخلق بالآتي تعدّداً مختلفاً من إمكانيات الترتيب والتشكيلات المتنوعة. هذا

(89) قارن رسالة ماكس فيبر إلى هاينريخ سيفكينغ في 29 حزيران/ يونيو 1913، MWG II/ 8، ص 254.

(90) قارن في هذا الصدد: Weber, *Die drei reinen Typen*, S. 728f.

(91) Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 171-183.

مكتبة الفكر الجديد

الغرض الأساسي لفيبر الداعي إلى تخفيف وطأة "دور الاقتصاد بالنسبة للثقافة"[92] وفهم القرائن المتبادلة في المقابل، هو بمنزلة الخيط الرابط بين الدروس الأولى ومقال المرجع حول "العلاقات الفلاحية في العصر القديم" ومشروع **الاقتصاد والمجتمع** والدروس الأخيرة والمتمثل في: "نقد النظرية المادية لقراءة التاريخ"[93]. وهذا يعني بخصوص **سوسيولوجيا السيادة**، وكما وقع وصفه في الفصل حول علاقة بنيات السيادة لدى الأعيان والإقطاع والاقتصاد، تحديد الظروف الاقتصادية لنشأة التركيبة السياسية من جهة، وتوضيح أثر تنظيم السيادة على بنية الاقتصاد من جهة أخرى. هذا الأسلوب وضّحه ماكس فيبر في نص المقدمة لـ **سوسيولوجيا السيادة** وحطم به الترتيبات السببية ذات البعد الواحد لبعض الأنظمة الاقتصادية في علاقتها بأنظمة معينة للسيادة، كما وضعت من قبل الماركسية، وكذلك أيضاً من طرف نظريات الاقتصاد القومي القائلة بالترتيب الاقتصادي. وهذا الأسلوب ما كان ممكناً من حيث المنهج إلا من خلال المقارنة بين أشكال البنيات.

وقد حدّد ماكس فيبر أشكال البنية كما جاء في نص المقدمة لـ **سوسيولوجيا السيادة** أوّلاً "من خلال طبيعة العلاقة بين السيّد أو الأسياد والجهاز ثمّ بينهما وبين التابعين/ المحكومين ومن ثمَّ عن طريق المبادئ الخاصة بها في "التنظيم"". ويدور الجزء الأكبر من الحديث حول وصف أشكال السيادة ومبادئ تنظيمها أو كما يقال حول السؤال: كيف تسير السيادة؟ وقد بدأ ماكس فيبر بالوصف المنظم لأهمّ شكل قائم آنذاك في عصره والمتمثل في بنية السيادة البيروقراطية، فاعتبره كمبدأ تنظيم لا يوجد في الإدارة الحكومية فحسب، وإنما له فاعليته أيضاً لدى النظام العسكري والكنيسة، وكذلك لدى الأحزاب الشعبية وفي المصانع الحديثة. وبالآتي فإنّ "السيادة البيروقراطية" ليست شكلاً سياسياً من السيادة، وإنما هي أيضاً شكل اجتماعي. وقد حدّد فيبر هذا الشكل من تنظيم السيادة كنمط عقلاني

---

(92) فيبر، مذكرات تخصّ درس "الاقتصاد القومي (النظري) العام"، ودائع ماكس فيبر، BBS ميونيخ، Ana 446, OM 3, BI. 48-51R (MWG III/ 1).

(93) في رسم تقسيم المواد لشهر أيار/ مايو 1910 جاء في النقطة الثالثة الثانوية من عمل **الاقتصاد والمجتمع** ما يلي: "نقد المادية التاريخية" (VA Mohr/ Siebeck)، ودائع BSB ميونيخ، Ana 446 (MWG I/ 22-6)؛ نفس الشيء في: MWG II/ 6، ص 768) وتم الإعلان عن الدرس في فيينّا خلال سداسية صيف 1918 تحت عنوان: **الاقتصاد والمجتمع (نقد إيجابي للنظرية المادية في قراءة التاريخ)**"، قارن: *Öffentliche Vorlesungen an der K.K. Universitat zu Wien im Sommer-Semester 1918* (Wien: Adolf Holzhausen, 1918), S, 10.

مكتبة الفكر الجديد

للإدارة واكتسب بذلك وسيلة استكشافية يمكن أن يحلل مقارنة بها الأشكال شبه البيروقراطية القديمة أو ما قبلها (مثل أشكال [السيادة] الأبوية، وسيادة الأعيان والإقطاع وأشكال السيادة الكاريزماتية وكذلك أيضاً الأشكال الدينية أو سيادة رجال الدين). وتبعاً لذلك توجد مقارنات وافية مع بنية السيادة البيروقراطية في النصوص حول "سيادة الأعيان" و"الإقطاع" و"السيادة الكاريزماتية" و"تحوير الكاريزما". ولهذا الغرض كان نص "البيروقراطية" شرطاً ضرورياً لوضع جميع هذه النصوص القائمة على المقارنة. فأسلوب المقارنة الذي اختاره ماكس فيبر كأرضية لتكوين النماذج المثالية يخترق في نفس الوقت مواضع التكوين التاريخي(94). ولذا فإنّه لا يمكن وضع "النماذج الأساسية الثلاثة لبنية السيادة" كما يقول "وراء بعضها البعض في مسار التكوين".

وتتطابق سيمات بنية التنظيم البيروقراطي- كما جاء في نص "البيروقراطية" - مع سيمات الرأسمالية الحديثة، وهذا يعني أنّ مبادئ التنظيم السياسي والاجتماعي تتقاطع مع مبادئ التنظيم الاقتصادي. كما لا يمكن فصل مبادئ النظام القانوني عنهما، هذا النظام الذي يتميّز بالرّسمية والموضوعية والتقدير الصوري. وعلى سبيل المثال، لم يبحث ماكس فيبر في شروط بنية السيادة الثقافية وأبعادها - كما هو الحال عادة - انطلاقاً من الدين كأحد العناصر الثقافية التي لها أثرها الخاص في حياة الإنسان وسيرته، وإنما انطلاقاً من التربية. فهذه تضع على ذمّة جهاز السيادة البيروقراطية [عدداً] من الموظفين المختصّين ورجال القانون وتقوّي بذلك المجال الثقافي والعملي الخال من أيّ روح ومجال الاختصاص، كما وصفها بشتّى الألوان القاتمة في ختام كتابه **الإيتيقا البروتستانتية**(95). فالتربية لا تؤثر فقط في بنية السيادة كما هو طبيعي، وإنما تؤثر أيضاً وبالخصوص في بنية الاقتصاد، وذلك بحسب الظروف ونمط الروح الاقتصادية التي تدفعها أو ترفضها. وكذلك الحال بالنسبة للنظام القانوني الذي له تأثير ليس على نظام السيادة فحسب، وإنما أيضاً على نظام الاقتصاد وعلى التربية، والعكس صحيح. فهناك بالآتي تفاعل متعدّد الجوانب بين مختلف المجالات والحقول الثقافية. إضافة إلى ذلك تعرّض ماكس فيبر في نص "البيروقراطية" إلى العلاقة المتوتّرة جداً بين الإدارة البيروقراطية والديمقراطية الحديثة. وبإجمال، فقد بحث نص

(94) حاول فيبر في بعض المواقع التصدّي لمسارات التكوين الخطي.

(95) Weber, *Protestantische Ethik* II, S. 107-109.

مكتبة الفكر الجديد

"البيروقراطية" بكيفية نموذجية مثالية الفرضيات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك أبعاد السيادة البيروقراطية، ولذلك يمكن أن يعتبر أحد النصوص الجوهرية داخل المشروع الكامل لكتاب **الاقتصاد والمجتمع**.

أما لدى وصفه لأشكال السيادة غير أو شبه البيروقراطية، فإنّ ماكس فيبر يشير إلى كلّ من مجال الاقتصاد والقانون والتربية. فهو يسأل بصفة مباشرة أو غير مباشرة كلما بحث في أحد أشكال السيادة: كيف تتحدّد علاقة كلّ بنية للسيادة بالنسبة للإدارة البيروقراطية، أي علاقة النظام القانوني بالحق العقلاني [الوضعي] وعلاقة النظام الاقتصادي بالرأسمالية الحديثة أو علاقة التربية بأهل الاختصاص الحديث؟ وبلغة أخرى يمكن طرح هذا السؤال الممتدّ كالآتي: إلى أيّ حدّ يمكن أن تكون كلّ واحدة من أنظمة السيادة والاقتصاد والقانون وما تبعها من أنظمة تربوية ذات نمط عقلاني؟ كيف تتصرّف مع بعضها البعض؟ من هنا يمكن القول إنّ نموذج العقلانية ليس هو لوحده مقياس المقارنة الواضح على الدوام. ففي حين توصّل ماكس فيبر إلى وضع علامات نموذجية خاصة بالنسبة لمجال السيادة الكاريزماتية وتحدّث في هذا السياق عن عدالة كاريزماتية وعن تربية كاريزماتية[96]، فإننا نفتقد إلى مثل هذه العلامة العليا في مجال ما سمّي فيما بعد بـ"السيادة التقليدية". ولذلك تبدو له أشكال سيادة الأعيان والطبقات والإقطاع مختلفة عن بعضها البعض، بحيث كان يتحدّث عن قضاء طائفي أو طبقي وعن تربية فروسية طبقية وكنفوشية. وربما كان هذا النقص في النظرة النسقية الشاملة لأشكال السيادة التقليدية دليل واضح على عدم إتمام صياغة النصين حول "سيادة الأعيان" و"الإقطاع".

إنّ الدليل على عدم إتمام الصياغة القديمة لـ **سوسيولوجيا السيادة** يتمثل في أنّ مسألة المشروعية لم تطرح وتبحث بنفس القدر لكلّ أشكال السيادة. فالاهتمام بها يبدو منعدماً في النصوص حول "البيروقراطية" و"سيادة الأعيان". ففي البيروقراطية وبيروقراطية الأعيان احتلت مسألة التسيير التقني للإدارات مركز الصدارة، ولم يبرز نموذج مشروعية السيادة العقلانية الشرعية على الساحة ولكنّ موضوع المشروعية قد طرح في إطار سيادة الإقطاع حيث يتعلق الأمر بالإقطاع، وكذلك في

(96) بالنسبة للتداخل بين نماذج السيادة ونماذج التربية قارن: Elisabeth Flitner, "Grundmuster und Varianten von Erziehung in modernen Gesellschaften. Eine erziehungswissenschaftliche Lektüre der herrschafts- und religionssoziologischen Schriften Max Webers," in: Hanke, *Mommsen*, S. 265-281.

مكتبة الفكر الجديد

إطار سيادة النبلاء الأبوية حيث تقوم مشروعية السيادة على نظريّة الدولة العاملة من أجل الصالح العام. كما بحث فيبر مسألة المشروعية بصفة مكثفة في النصوص حول السيادة الكاريزماتية. وبما أنّ المرحلة الأصلية تفتقد هنا إلى تنظيم خارجي قارّ، فإنّ قوى العصبية الداخلية تصبح ذات أهمية قصوى للحفاظ على السيادة، إذ يتعلق الأمر خاصة بالاعتقاد في مشروعية الحاكم وما يصدر عنه من أوامر وما يكسب من أملاك مغتصبة من قبل أتباعه. ولذا سعى الحكام في العصر القديم - كما عرض فيبر ذلك في كتاب **العلاقات الفلاحية/ الزراعية في العصر القديم**[97] - إلى إثبات مناصبهم من طرف الآلهة أو الكهنة كي تمنح لهم مشروعية السيادة. وهنا يمكن حتى الحديث عن **فائض من المشروعية تضعه الأديان والكهنة على ذمّة السلطة السياسية**. وبالآتي نرى أنّ السياسة والدين في العصور ما قبل الحديثة يحتاجان لبعضهما البعض بصفة وثيقة، على أنّ العلاقة بين هذين الحقلين أصبحت شيئاً فشيئاً أكثر تعقيداً وجلاء حسب ما أثبته ماكس فيبر في نصه حول "الدولة ورجال الدين". وبالآتي هناك بالنسبة لكلّ نظام حكم علاقة متبادلة بين درجة التنظيم والحاجة إلى المشروعية: فبقدر ما ترتفع درجة التنظيم لدى نظام الحكم، بقدر ما تتقلص مسألة المشروعية. ولكنها بالنسبة للأنظمة التي هي ذات درجة ضعيفة من التنظيم، ذات أهمية قصوى لتوطيد السيادة. ولهذا السبب يطرح فيبر السؤال، خاصة بالنسبة لأشكال السيادة غير المعقلنة، عن مدى استقرارها وضعفها[98]، في حين يرى أنه، إذا ما استقرّت البيروقراطية، فإنها تنتمي إلى "الأشكال الاجتماعية التي يصعب جداً تحطيمها".

2. سوسيولوجيا السيادة في إطار الصياغة القديمة "للاقتصاد والمجتمع"

حسب التخطيطين الموروثين لـ **مرجع العلوم الاقتصادية** (1910) و**ملخص الاقتصاد الاجتماعي** (1914) وُضع البحث في موضوع الدولة أو السيادة كلّ مرّة في آخر فهرس المحتويات، وذلك مرّة في المقطع المتعلق بالفئات الاجتماعية وفيما بعد

---

(97) قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 74, (بلاد ما بين النهرين)، ص 93 (إسرائيل)، ص 97 (اليونان)، ص 111 (الشرق).

(98) ولهذا السبب يطرح فيبر أيضاً السؤال: إلى أي حدّ يمكن للنظام الاقتصادي التأثير على بنية السيادة والإدارة.

مكتبة الفكر الجديد

كتتويج لكامل الدراسة حول الاقتصاد والمجتمع[99]. وحتّى في رسالة رأس السنة الجديدة من عام 1913 خُتم الحديث حول الدراسة المتعلقة بالمرجع "بنظرية الدولة والسيادة". هذه التصريحات لماكس فيبر توحي بأنّ بقية النصوص وكأنها تصبّ في مجرى سوسيولوجيا الدولة أو السيادة. أمّا أن يكون الأمر على هذا النحو بالنسبة لمتن **الاقتصاد والمجتمع** ولمختلف الأوقات التي تمّ فيها وضع المسودّة والتوسّع فيها، فهذا ما سيعقب البحث فيه فيما يلي.

تتعرّض النصوص الصادرة في الأعمال الكاملة لماكس فيبر لموضوع السيادة بطرق مختلفة تحت عنوان "الجماعات". ففي وصف الجماعات المنزلية تأخذ السيادة الأبوية دوراً رئيسياً باعتبارها طبعاً الشكل البدائي للسيادة المنزلية. هنا يبدو "المنزل" العنصر الحامل للحياة الدينية السحرية والقانونية والاقتصادية والسياسية – الاجتماعية. لكنّ البحث فيه تحت "مقولة السيادة"[100] لا يجري إلّا إذا ما كان مبدأ السيادة مؤسّساً لبنية الرابطة السياسية. ففي المواضع التي يدور فيها الحديث عن التطوّر المحتمل للسيادة المنزلية، يحيل فيبر إلى "تحليل أشكال السيادة". وكما يقول فولفغانغ ج. مومسن[101]، فإنّ التفاصيل في نص "الجماعات السياسية" أقرب شيء إلى **سوسيولوجيا السيادة**[102]. فهنا يتم بالاستناد إلى مصطلحات نص المقولات وصف التحوّل الضروري والمنطقي من الجماعات السياسية إلى الروابط السياسية. فتكوين الرابطة السياسية يتجلى من خلال السيادة القائمة على منطقة ما واحتكار القانون وكذلك الانفراد بالسلطة الداخلية والخارجية. وحسب فيبر، تصبح الرابطة السياسية إذن بمنزلة القائم بتنفيذ "السلطة الشرعية"[103]. ويذكر ماكس فيبر في هذا الصدد بصفة مجملة شروط التطور النظري للبحث اللاحق في أشكال السيادة السياسية. أمّا الوجه الثاني من نظرية السيادة – والمتعلق بالبحث في بنية

---

(99) قارن التخطيط لفهرس مرجع **العلوم الاقتصادية** لشهر أيار/ مايو 1910، VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446 (MWG I 22-6)؛ نفس الشيء في: MWG II/ 6، وفي مقدمة الأعمال الكاملة لفيبر في: GdS¹, Abt. I, 1914, S.XI (MWG I/ 6).

(100) Weber, *Hausgemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 114 Mit Anm. 2.

(101) قارن التقرير الافتتاحي حول **الجماعات السياسية** (*Politische Gemeinschaften*) في: MWG I/ 22-1، ص 201.

(102) Weber, Politische Gemeinschaften, MWG I/ 22-1, S. 200-215.

(103) قارن المصدر نفسه، ص 215.

مكتبة الفكر الجديد

الأشكال الاجتماعية – فيتم الإعلان عنه في خاتمة النص حول "الطبقات، الفئات والأحزاب"[104]. وفي التفاصيل حول الأحزاب باعتبارها ظاهرة اجتماعية هامة في مجال تقسيم السلطة، فإنّ الأمر يدور حول بنيتها داخل الروابط السياسية القائمة من قبل، أي الروابط المتمتّعة بنظام أساسي معقلن وبإدارة رشيدة. فهذان يمثلان الإطار الخارجي لتأسيس الأحزاب. ولهذا السبب يتوقف فيبر عن مواصلة عرضه للأحزاب، إذ بدون توضيح مختلف بنيات السيادة المؤثرة في الرابطة السياسية لا يمكن له أن يقول شيئاً محدّداً حول بنية الأحزاب. وهذا هو موضوع سوسيولوجيا الأحزاب كما جاء في مقدّمة "الملخص" لعام 1914 تحت فصل 8ج، ولم يتم البتّ فيه[105]. **أما في النصوص الموروثة حول سوسيولوجيا السيادة فإنّه لم يتم التعرّض** للأحزاب إلا هامشياً، وذلك في إطار التسيير الإداري والزعامة الكاريزماتية (للأحزاب).

لقد برهن المصدرون لنص الجماعات الدينية في التقرير الافتتاحي وفي التوضيحات الموضوعية، من قبل وبالتفصيل، عن الترابط اللغوي والموضوعي القائم مع **سوسيولوجيا السيادة**[106]. وقد أحال ماكس فيبر في مواضع عدّة إجمالاً إلى تفاصيل **سوسيولوجيا السيادة**[107]، فلا غرابة إذن أن توجد أكثر العلاقات كثافة، فيما يخصّ الإحالات، مع أجزاء من النصوص القريبة موضوعياً من **سوسيولوجيا السيادة**، أي نصوص تحوير الكاريزما[108] والدولة والسلطة الدينية، ولكن أيضاً مع الفقرة المتعلقة بالبحث المنظم في الرأسمالية الحديثة من نص "الإقطاع"[109]. وممّا يثير الانتباه، هو أنّ هناك ثماني إحالات من جملة نص الجماعات الدينية إلى نص الدولة

---

(104) Weber, "Klassen," "Stande," und "Parteien," MWG I/ 22-1, S. 270.

(105) قارن مقدمة المؤلّفات الكاملة في: GdS¹, Abt. I, 1914, S.XI (MWG I/ 22-6).

(106) قارن مع التقرير الافتتاحي في: الأعمال الكاملة MWG I/ 22-2، ص 96–99 وكذلك لوحة العرض الإجمالي حول بنية الإحالات في المصدر نفسه ص 117.

(107) Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2, S. 159 mit Anm. 76, S. 194 mit Anm. 53, S. 199 mit Anm. 61, S. 396 mit Anm. 52, und S. 441 mit Anm. 42.

(108) قارن تقرير الإصدار لنص **تحوير الكاريزما** (*Umbildung des Charisma*) لاحقاً ص 477.

(109) قارن تقرير الإصدار لنص الإقطاع لاحقاً، ص 376.

مكتبة الفكر الجديد

والسلطة الدينية في حين هناك إحالة واحدة في الاتجاه المعاكس[110]. هذه الصلة من حيث العدد تؤكد أنّ النص حول الدولة والسلطة الدينية هو الأقدم من بين النصين المذكورين، وبالآتي يمكن الإحالة إليه بصفة محدّدة. ونعلم من خلال إحالتين تتعلقان بالبحث في التنسّك غير الغربي أنّ الصفحات الأصلية الموروثة والتي أضيفت فيما بعد إلى نص الدولة والسلطة الدينية لا بدّ أن تكون قد وجدت من قبل خلال تحرير نص الجماعات الدينية. إنّ بنية الإحالة تضفي في هذه الحالة مساعدة هامة للإجابة عن السؤال فيما إذا استوجب فصل نص الدولة والسلطة الدينية عن نص الجماعات الدينية لما تضمّن من تحليلات وافية لموضوعه. ولكن الشيء الذي يناقض ذلك هو **أنّ الإحالات من نص الجماعات الدينية تشير إلى ضمّ مقصود للنصّ القديم حول** الدولة والسلطة الدينية إلى مجموع نص 1913/ 1914. وهذه الغاية أعلن عنها في ربيع 1914 ضمن خطة **ملخّص الاقتصاد الاجتماعي** حيث عرض كلّ واحد من النصين على حدة[111]. ففي حين يقوم نص الجماعات الدينية بتتبّع التطوّر الداخلي للتجمّع الديني بدون الاهتمام بالجانب التنظيمي المؤسّساتي، كان عنصر التنظيم المؤسساتي في صلب البحث داخل النص حول الدولة والسلطة الدينية، وخصوصاً العلاقة المتوتّرة جداً بين "الإمبراطورية والكهنوت". فمن خلال الملاحظة: "تنتمي العلاقات بين السلطة السياسية والجماعة الدينية [...] إلى مجال تحليل "السيادة""[112]، يشير فيبر بصريح العبارة إلى النمط المختلف لدى النصين على مستوى التأكيد.

لقد جرى الحديث حول الأهمية التنظيمية لنص "المدينة" بالنسبة لـ **سوسيولوجيا السيادة**. فهذا يمثل - كما جاء في خطة "الملخص" لسنة 1914 وفي التقرير حول محاضرة 1917[113] - همزة الوصل الرابطة مع عرض لتاريخ الدستور الحديث الذي لم يصلنا وإن كان قد مكننا من كشف خصوصية التطوّر الغربي (فيما

---

(110) قارن في هذا الصدد مختلف الإشارات في تقرير الإصدار لنص الدولة والسلطة الدينية، لاحقاً، ص 570.

(111) قارن الفصل الخامس من الجماعات الدينية والفصل الثامن بـ بعنوان "السيادة السياسية والدينية"، مقدّمة الأعمال الكاملة في: GdS¹,Abt. I, 1914, S.XI (MWG I/ 22-6).

(112) Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2, S. 199.

(113) قارن تقسيم الأعمال الكاملة، في:
GdS¹, Abt. I, 1914, S.XI (MWG I/ 22-6), und Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, S. 755f.

مكتبة الفكر الجديد

يتعلق بتكوين الرابطة عن طريق القسم الموحّد أو التآخي). فنصّ "المدينة" لم ينقل بالصّورة التي يمكن قراءته كما أعلن عنه فيبر سنة 1914 كفصل ثانوي من كتاب **سوسيولوجيا السيادة**[114]. يبدو واضحاً أن كلًّا من ماريانا فيبر وملشيور بالبي قد وجد صعوبات في تحديد مكانة نص "المدينة" ضمن المجموعة المنقولة والتابعة لنصّ الاقتصاد والمجتمع، ولم يتعاملا معه وكأنه نص تابع لمضمون **سوسيولوجيا السيادة**[115]. ورغم أنّ نص المدينة قد استعمل بعض الألفاظ التي وقع تحديدها في **سوسيولوجيا السيادة** مثل "وظيفة الكاريزما" و"لطافة الكاريزما" و"سيادة الأعيان" أو "بيروقراطية الأعيان"[116]، فإنّ هذا لم يحصل بالنسبة لمفهوم السيادة. فهذا المفهوم قد استعمل في المعنى التقليدي للكلمة وغاب مضمون الدلالة الخاص وبالآتي أيضاً النظر المرتبط بالمقولة السوسيولوجية لمختلف أنماط المدينة. كما لم تقع الإحالة العامة إلى **سوسيولوجيا السيادة**. ورغم ذلك نجد هناك، مقارنة بجميع النصوص الأخرى التي سبقت مسودّة الاقتصاد والمجتمع في مرحلة ما قبل الحرب، أقوى صلة فيلولوجية يمكن البرهنة عنها بين مجموع نص **سوسيولوجيا السيادة** ونصّ المدينة: ولذا فإنّ الإحالة الوحيدة من المخزون الكامل الموروث من **الاقتصاد والمجتمع** والمتعلقة بنصّ سيادة الأعيان تقود إلى الدراسة حول "المدينة"[117]. فسيادة الأعيان، كما تأسّست منذ بداية الحداثة على مستوى القارّة الأوروبية، تبدو في نظر فيبر في نص المدينة وكأنها تطوّر معاكس لنظام الإدارة الإنجليزية[118]. ولذا تمثل التفاصيل حول سيادة الأعيان الجانب المعاكس لتلك التوضيحات، ممّ يدلّ ولو

---

(114) قارن في هذا الصدد الملاحظات لمُصدّر هذا الجزء ويلفريد نيبِّل.

(115) قارن الترتيب الذي جرى في الطبعة الأولى لكتاب **الاقتصاد والمجتمع** (WuG¹، ص 513-600) قبل **سوسيولوجيا السيادة** (المصدر نفسه، ص 603). فالإحالات المسبقة والمتعلقة بالمواضيع المدروسة في بحث المدينة. تبدوإذن خاطئة في إشارتها للإحالات. قارن في هذا الصدد:
Hiroshi Orihara, "Über den"Abschied" hinaus zu einer Rekonstruktion von Max Webers Werk: "Wirtschaft und Gesellschaft"," Working Papers in University of Tokyo, Department of Social and International Relations, 3 Teile, No. 30, Nov. (1992), No. 36 (June 1993), No. 47 (June 1994),
(من هنا فصاعداً: Orihara I-III)،
في هذا الموضع: Orihara II, S. 107f.

(116) Weber, *Die Staat*, MWG I/ 22-5,

(117) قارن ما جاء في تقرير الإصدار لنصّ فيبر **حول المدينة**، MWG I/ 22-5، ص 47؛ ويبدومن الصعب توضيح إحالة أخرى حول وسيلة تأسيس المدينة في بحث المدينة.

(118) Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 235-243.

مكتبة الفكر الجديد

جزئياً على تجانس في نشأة النص كما يشير أيضاً إلى نص "سلطة الإقطاع في المدينة" الذي لم يتم التعرّض إليه في **سوسيولوجيا السيادة**، في حين يؤدي دوراً في التفاصيل حول المدينة/ الدولة (Polis) في نص "المدينة".

ليست العلاقة بين **سوسيولوجيا الحق** (Weber, *Recht*) و**سوسيولوجيا السيادة** ذات دلالة كبيرة لأسباب مفهومية فحسب، وإنما وبالأخص من أجل المخطوطات الأصلية الموروثة والمتعلقة بنصّ "الاقتصاد والأنظمة" وكذلك بالفقرات 1 إلى 7 من "سوسيولوجيا الحقوق" التي صدرت معاً في الجزء I/22-3 من كتاب "الحقوق". فهذا الجمع من المخطوطات يتميز بثلاثة أنواع من الرّقن على الآلة منفصلة تماماً عن بعضها البعض، وكذلك بتنقيحات مخطوطة وإضافات. وسيقوم الإصدار للجزء المعني بالإعلام حول التفاصيل. أما هنا فيتعلق الأمر خاصة بالعلاقة مع **سوسيولوجيا السيادة**. فما يثير أوّلاً الانتباه هو أنّ هناك إشارات إلى "تلاخيص السيادة" في جميع طبقات النصوص الموروثة من المخطوطات الأصلية "للحقوق". وهذا هامّ جداً لأنّ البناء الداخلي لما يعتبر كأقدم صياغة مرقونة تشقّ نص "الاقتصاد والأنظمة" في تسلسل المخطوطات المنقولة، وقد حصل استيعابها جزئياً في §§ 1 و3 من نص "الحقّ"[119]، يتطابق والفصل 4 أ) من "الاقتصاد والحقوق (1. العلاقة المبدئية، 2. مراحل تطوّر الوضع الحالي)" المعلن عنه في مخطط المحتوى لعام 1910[120]. ففي الجزء الأول من النسخة المرقونة (أي الصياغة المرقونة آلياً بدون الإضافات المخطوطة باليد) من "الاقتصاد والأنظمة" يبحث ماكس فيبر بصفة منسقة العلاقة بين الاقتصاد والنظام القانوني ونظام الدولة. وفي الجزء الثاني يضع الخطوط العريضة لتطوّر القانون فيما يخصّ الحقّ الخاص والحقّ المدني، ولكنه يضع جانباً البحث فيما يسمّى اليوم الحقّ العام ثمّ يلحق هذا الأخير إلى "تلخيص السيادة"[121]. فمهمّة نظرية السيادة تتمثل، كما يقول فيبر، في المستقبل في عرض علاقة "الإمبراطورية" ويضمّ المفهوم هنا جميع

---

(119) Weber, *Die Wirtschaft und die Ordnungen*, S. 1-16, 19 (WuG¹, S. 368-385), und Weber, Recht §1, S. 7-13 (WuG¹, S. 392-396) und ders., Recht § 3, S. 1-4 (WuG¹, S. 396-401).

(120) رسم تقسيم المادة بالنسبة لـ مرجع **الاقتصاد السياسي** (*Handbuch der politischen Ökonomie*) بتاريخ أيار/ مايو 1910، VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446 (MWG I/ 22-6), vgl. MWG II/ 6, S. 768.

(121) Weber, *Recht* §1, S. 9 (WuG¹, S. 393).

مكتبة الفكر الجديد

السلط غير التابعة لنظام السلطة المنزلية[122] كقاعدة لجميع الأنواع، فتارة كصلة لسلطة الحاكم بها، ولكن أيضاً بتحديد نفوذها عن طريق قواعد أخرى (أي أنظمة مختلفة). فهذا الجمع من المخطوطات المبكرة التي يبدو أنها كتبت منذ 1912 أو ما قبل لما تكشف عنه من سجال مكثف مع رودولف شتاملر يقدّم لنا معلومتين هامتين: 1) لقد سبق أن طرح "عرض للسيادة" في هذه المرحلة المبكرة[123]. 2) يفترض أن تبحث هذه في "طبيعة بنية الرابطة السياسية"[124] مع الإشارة للتطوّر الجاري في مجالي الاقتصاد والقانون والاهتمام أوّلاً بخصوصيات التطوّر الغربي. هذه الرغبة المقصودة في الكتابة تجد ما يدعمها في إحالة لفيبر ضمن طبقة المخطوطات المبكرة، حيث يشير إلى الشرح المتأخّر لتقسيم السلط في "الشكل الطبقي والسياسي وفي التنظيم البيروقراطي"[125]. وفي هذا الموضع قام فيبر خلال تنقيحه للمسودة بتوسيع رقعة الأشكال التي سيبحث فيها وتدقيقها مضيفاً لها شكلي الأعيان والإقطاع السياسيين. ومما يلفت النظر هو أنّ فيبر لم يتعرّض في الصياغة المبكرة لمخطوط الحقوق إلى مسألة مشروعية السيادة[126] ولم يستعمل مفهوم الكاريزما لوصف المسارات غير المعقلنة لإيجاد الحقّ واستمداده.

هذا ما سيحصل في الطبقة الثانية من الأوراق المرقونة، فهناك سيتم خاصة في من الحقوق وصف التجلّي الكاريزماتي لقواعد القانون الجديدة. إذ ستبرز وظيفة الكاريزما الثورية والخلاقة التي تضفي المشروعية[127]. وهذا يتطابق والتفاصيل التي

---

(122) المصدر نفسه، ص 7 (WuG¹، ص 392).

(123) من المحتمل أن يكون ذلك في هذه المرحلة المبكرة ولكن بدون المفهوم المدقق للسيادة.

(124) Weber, *Recht* § 1, S. 10f. (WuG¹, S. 394).

(125) المصدر نفسه، ص 8 (WuG¹، ص 393).

(126) في موقع واحد فقط يتم تحديد شرعية سلطات التنفيذ فيما بين حاملي الإمبراطوريات المختلفة، قارن: Weber, *Recht* § 1, S. 8 (WuG¹, S. 393).

المرجع المذكور، ص 7 (WuG¹، ص 392). أما الملاحظات اللاحقة حول المشروعية فإنها تهدف من ناحية إلى فرض شرعية بعض الأوامر على عكس القاعدة المشرّعة (قارن Weber, *Recht* § 3, S. 6 (WuG¹, S. 404)) ومن ناحية أخرى إلى فرض مشروعية الحقوق المكتسبة (مثلاً Weber, *Recht* § 7, S. 15f. (WuG¹, S. 498)). إنّ نظرية السيادة السوسيولوجية تتطابق غالباً مع القول الموجود في التنقيح التابع للنسخة الثانية المرقونة والذي يؤكد بأنّ مشروعية رؤساء القبائل والأمراء النبلاء تستند إلى"نواميس تقليدية تعتبر مقدسة" (قارن Weber, *Recht* § 6, S. 4 (WuG¹, S. 486)). وإجمالاً لا توجد فكرة التقبّل للمشروعية والسيادة والتي تم التعبير عنها في دراسة المقولات.

(127) قارن الفقرة بما جاء في: Weber, *Recht* § 3, S. 5-16 (WuG¹, S. 402-411),

مكتبة الفكر الجديد

نجدها في النص المبتور "سلطة الكاريزما" من **سوسيولوجيا السيادة** وفي نصّي "تحوير الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما" وكذلك في نص الدولة والسلطة الدينية[128]. أما بالنسبة للأشكال غير المعقلنة وما قبل البيروقراطية في عملية إيجاد الحقّ واستمداده، فإنّ فيبر يقدّم في **سوسيولوجيا السيادة** مفهوم "العدالة "الكاريزماتية""[129] وذلك ضمن تلخيص للحقّ في نص "البيروقراطية" الذي يصف خطوات "بيروقراطية" القضاء ويتقاطع من حيث المضمون مع التفاصيل المعروضة في §3 من الحقوق[130]. وما يلفت الانتباه هنا هو أنّ مسارات العقلنة في مجالي الدولة والحقوق في نص "البيروقراطية" ستحدّد عن طريق مفهوم الفعل "البيروقراطي" وليس من خلال مفهوم "العقلنة"[131]. **فهناك إشارات تتعلق بإمكانيتي تطوّر القضاء لدى الأعيان والأمراء**[132] (والمقصود هنا القضاء الأبوي – الاستبدادي والطبقي – المنمّط) تحيل إلى فقرات النصوص حول "الأعيان" و"الإقطاع" التي وصلتنا من خلال الطبقة الثانية من الأوراق المرقونة لمخطوط الحقوق. وإذا ما أضيفت إلى ذلك الإحالة إلى البحث في "مكانة رجال الدين في علاقتهم بالسلطة السياسية" ضمن نص الحقوق[133] §5 الذي يشير بكلّ وضوح إلى موضوع نص الدولة والسلطة الدينية، فسيتضح أنّه من خلال إحالات الطبقة الوسطى من الأوراق المرقونة لـ"سوسيولوجيا الحقوق"

= خصوصاً ص 5–8 (WuG¹، ص 402–405)، هناك أيضاً الجملة في الصياغة المرقونة: "إنّ تجلي الحقّ في هذه الأشكال هوالعنصر الثوري في مقابل رسوخ التقليد وثباته." (المرجع المذكور، ص 5: WuG¹، ص 402).

(128) قارن نص **الكاريزماتية** لاحقاً، ص 467–469 ونص **تحوير الكاريزما** لاحقاً، ص 492، ونص "الحفاظ على الكاريزما"، لاحقاً، ص 559–563، ونص الدولة والسلطة الدينية (*Staat und Hierokratie*) لاحقاً، ص 579–581.

(129) قارن: Weber, *Recht* § 3, S. 15 (WuG¹, S. 410),
في المؤلّف المنقح والتابع للطبقة الثانية من الأوراق المرقونة.

(130) قارن في هذا الصدد تقرير الإصدار لنصّ **البيروقراطية**، لاحقاً، ص 153.

(131) قارن لاحقاً نص **البيروقراطية**، ص 187–193 و"العقلنة" مرّة واحدة (المرجع المذكور، ص 193)، وكذلك Weber, *Recht* § 2, S. 33 (WuG¹, S. 433),
وفي الطبقة الثانية من الأوراق المرقونة نجد ما يلي: "بيروقراطية تجارة الأعضاء لدى جماعات الإتفاق/ الموافقة"، والإحالة في: Weber, *Recht* § 4, S. 9 (WuG¹, S. 466),
فيما يخصّ "الأثر العام لكل بيروقراطية تهمّ السيادة".

(132) Weber, *Recht* § 6, S. 3 (WuG¹, S. 484).

(133) Weber, *Recht* § 5, S. [1] (WuG¹, S. 468).

مكتبة الفكر الجديد

ستتجلى ملامح **سوسيولوجيا السيادة** كما وصلتنا فيما بعد. أما التفاصيل حول كلّ من السيادة البيروقراطية والأبوية والإماراتية والطبقية والكاريزماتية، فلا بدّ أن تكون قد خططت أو وضعت حينما قام فيبر بتحرير نصوص الحقوق. إذ نجد لكل واحدة من أشكال السيادة هذه في مجموع النصوص المنقولة من **سوسيولوجيا السيادة** تفاصيل صغيرة أو شاملة حول البنية القانونية[134]. ولكن يبقى السؤال مطروحاً، فيما إذا كانت الطبقة الثانية من الأوراق المرقونة لـ"سوسيولوجيا الحقوق" تعكس حقاً الوضع في بداية عام 1913، حيث أعلم ماكس فيبر الناشر بول سيبيك أنّ عمله "بما في ذلك الدولة والحقوق" أوشك على النهاية[135]. ويمكن أن تشير الإحالة الموجودة في الطبقة المنقحة يدويا إلى "تحليل السيادة" (الآن بين ظفرين) [136]، إلى أنّ "السيادة" على عكس بقية الإحالات المذكورة قد أصبحت الآن مفهوماً أو مقولة يمكن استعمالها مستقبلا، أي أنها تفترض العمل التحديدي الذي حصل في مقال المقولات[137].

وقبل أن يتم التنبيه الختامي في الجزء I /22-6 الذي يعرض مختلف أجزاء الطبعة للصياغة الموروثة من الاقتصاد والمجتمع في علاقتها مع بعضها البعض، يجدر التلميح هنا باختصار إلى الفوارق الظاهرة بين "سوسيولوجيا الحقوق" و**سوسيولوجيا السيادة**. فـ"سوسيولوجيا الحقوق" كانت جاهزة للطبع، كما يثبت ذلك المخطوط، وقد وقع ضبط مختلف طبقات النصوص بعد تنقيحها في إطار موحّد، مما انعكس من حيث المضمون على §8 الجامعة للتفاصيل. مثل هذه الخاتمة مفقودة لدى **سوسيولوجيا السيادة**: مضمونا لأنّ التفاصيل تنتهي مع عصر الحداثة المبكر ولا يتم مواصلة خط التطوّر انطلاقاً من المدينة حتى مؤسسة الدولة الحديثة؛ شكلاً باعتبار

---

(134) قارن لاحقاً في النص حول **البيروقراطية**، ص 187–197، وفي نص سيادة الأعيان، ص 257–264، 288–290، 309 و315–317، وفي نص **الإقطاع**، ص 399–406 و436، وفي نص **الكاريزماتية**، ص 468.

(135) رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 23 كانون الثاني/ يناير 1913، MWG II/ 8، ص 52.

(136) Weber, *Recht* § 6, S. 4 (WuG¹, S. 468).

(137) ففي التنقيح الخطّي وخصوصاً في الرزمة الأولى من الأوراق المرقونة لنص **الاقتصاد والأنظمة** (*Die Wirtschaft und die Ordnungen*) تم إضافة المصطلحات المختصة التابعة لمقال المقولات، بحيث يمكن الاستنتاج بأنّ تنقيح هذا الجمع من النصوص قد حصل في نهاية عام 1912/ 1913 أو فيما بعد. لمزيد من المعلومات عودة إلى MWG I/ 22-3.

مكتبة الفكر الجديد

أن العودة إلى تفاصيل "سوسيولوجيا الحقوق" لم تقع حيث يجب حسب المضمون أن تكون، وحيث كان من المحبذ تفادي المضاعفات. فالحالة التقنية المتقدمة لدى "سوسيولوجيا الحقوق" تتجلّى أيضاً في عدد الإحالات إلى **سوسيولوجيا السيادة** التي هي أوفر مما هو عكس ذلك. أما فيما يخصّ التطابق المفهومي لدى النصين، فإنّ السؤال يبقى مطروحاً، لماذا لم يتم الرجوع إلى مفهوم "إمبراطورية" الذي يحتلّ مكاناً مرموقاً في نص "سوسيولوجيا الحقوق" ويصف ماهية السلطة السياسية للحكم وإدماجه بصفة منظمة[138].

عرض مجدول للإحالات العامة على سوسيولوجيا السيادة
في الصياغة القديمة لكتاب الاقتصاد والمجتمع

مجال الطبعة	صيغة الإحالات	الصفحات
الجماعات		MWG I /22-1
العلاقات الاقتصادية لدى الجماعات عموماً	"طبيعة بنية السيادة"	ص 106
الجماعات المنزلية	"نمط/ مقولة السيادة"	ص 114
	"تحليل السيادة"	ص 151
	"تحليل أشكال السيادة"	ص 161
الجماعات السياسية	"نمط/ كيفية بنية السيادة"	ص 210
"الطبقات"، "الفئات" و"الأحزاب"	"أشكال بنية السيادة الاجتماعية"	ص 270
الجماعات الدينية		MWG I/22-2

(138) هناك موضع واحد تمت فيه الإحالة إلى نص **علاقات السلطة بين الإمبراطورية ورجال الدين** (*Machtverhaltnissen von imperium und sacerdotium*)، قارن نص تحوير الكاريزما لاحقاً، ص 532.

مكتبة الفكر الجديد

الفصل الثاني	لدى توضيح أشكال السيادة	ص 159
الفصل الخامس	دراسة حجج أشكال السيادة	ص 194
	تحليل السيادة	ص 199
الفصل الحادي عشر	تلخيص أشكال السيادة	ص 396
الفصل الثاني عشر	أشكال البنية الداخلية للسيادة	ص 441
مجال الطبعة	صيغة الإحالات	الصفحات
الحقوق		مخطوط /WuG1
الحقوق §1	توضيح السيادة	ص 7/ ص 392
	[نمط عدد 1]	
	"فيما يخصّ تلخيص السيادة"	ص 9 / ص 393
الحقوق §4	"بيروقراطية السيادة"	ص 9/ ص 466
	[نمط عدد 2]	
الحقوق §5	"تحليل أشكال السيادة"	ص 1/ ص 467
	[نمط عدد 2]	
	"شروط بنيات السيادة"	ص 2 / ص 468
	[نمط عدد 2 وتنقيحه]	
الحقوق §6	"توضيح أشكال السيادة"	ص 1/ ص 482
	[نمط عدد 2]	

مكتبة الفكر الجديد

	"تحليل السيادة" [تنقيح باليد]	ص4/ ص486
	"تلخيص السيادة السياسية"	/ ص 504
الحقوق §8	"اختلاف بنية السيادة العامة"	/ ص 508
المدينة	لا شيء	MWG I/22-5

3. التطوّر الجاري بعد 1914 الخطوات نحو الصياغة الحديثة

لم يتم تحقيق طلب نموذجية السيادة، كما أعلن عنه في ترتيب "ملخّص الاقتصاد الاجتماعي" لعام 1914، لأول مرة إلا في موجز وضع أوّلاً في شبه ملحق للمقدمة وبحروف صغيرة في الحلقة الأولى من المقالات حول إيتيقا الاقتصاد في الأديان العالمية التي نشرت في تشرين الأول/ أكتوبر[139] 1915. وقد بعث ماكس فيبر المخطوط ومعه أوراق إضافية قصد التقديم في الصيف إلى دار النشر[140]. ولم ينته النقاش بعد حول ما إذا كانت المقدمة قد وقع تحريرها فعلاً مع النص الأساسي حول الكنفوشية منذ 1913، أم إنها وضعت في غضون النشر لـ"**أرشيف العلوم الاجتماعية والسياسية**"[141]. وأغلب الظنّ هو أنّ الفقرات المتعلقة بـ **سوسيولوجيا السيادة** قد وقع تحريرها خصّيصاً في إطار سوسيولوجيا الدين. فخلافاً لما جاء في النصوص الموروثة حول **سوسيولوجيا السيادة**، يبدأ ماكس فيبر هنا بـ"السلطة الكاريزماتية" في حين يأتي "نموذج السلطة المعقلنة" في المرحلة الثالثة بعد السيادة القائمة على التقليد ("السلطة التقليدية")[142]. وتماشياً مع الإشكالية السوسيولوجية المرتبطة بالدين يأخذ هنا أيضاً التمييز المنظم بين أشكال السيادة العادية وغير العادية مكان الصدارة. أما المهم بالنسبة للتطور الجاري لنموذجية السيادة، فيتجلى في هذا النص

(139) قارن: Weber, *Einleitung*, S. 28-30 (MWG I/ 19, s. 119-127).

(140) قارن رسائل ماكس فيبر إلى بول سيبيك قبل 2 تموز/ يوليو وفي 14 تموز/ يوليو 1915، VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446 (MWG II/ 9).

(141) قارن: Wolfgang Schluchter, *Religion und Lebensführung* (Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1988), Band 2: Studien zu Max Webers Religions- und Herrschaftssoziologie, S. 584.

(142) قارن Weber, *Einleitung*, S. 28f. (MWG I/ 19, S. 120f., 124 mit textkritischer Anm. h).

مكتبة الفكر الجديد

القصير الذي لا يتجاوز في طبعته الأولى سنة 1915 الصفحتين في الربط بين عنصر المشروعية وعنصر الشرعية لدى السيادة المعقلنة/ المنظمة وكذلك في الإشارة إلى الدلالة المنهجية وحدود تكوين النماذج: "وهنا يتم التأكيد فقط على أنّ [الاصطلاح المذكور] لا يرفع قطعاً الطلب بأنه الوحيد الممكن، أو يفترض بأن جميع الأشكال التجريبية للسيادة لا بدّ أن تتطابق وأحد هذه النماذج "الخالصة". [...] وبالآتي لا يودّ الاصطلاح المذكور التحامل صورياً على التنوع اللامحدود لما هو تاريخي، وإنما يرغب وضع علامات توجيه مفهومية خاصة ببعض الأغراض المحدودة"[143]. ويمكن أن يحدث هذا من خلال خلق مصطلحات جديدة مثل "بيروقراطية الأعيان"[144] التي هي ضرورية لتحديد الأشكال المختلطة أو تلك التي هي في حالة تحوّل. وأخيراً تأتي في آخر النص الإشارة القصيرة للتوضيح المنهجي لنماذج السيادة في علاقتها بالاقتصاد "في موضع آخر"[145]، أي في الجزء التابع لـ"الملخص" من الاقتصاد والمجتمع. فالنص يسجل الوضع الفكري لدى فيبر سنتي 15/ 1914 فيما يخصّ البحوث الجارية حول سوسيولوجيا السيادة. وما يلفت الانتباه هنا هو أنّه وقع تحديد نماذج السيادة، ولكنها ما زالت تفقد الاصطلاح الخاص بالنسبة للسيادة "القانونية" والسيادة "التقليدية".

تزامناً مع المقالات السياسية والتفكير في ضرورة وضع دستور سياسي جديد لألمانيا ما بعد الحرب، احتلت في غضون 1917 المسائل المتعلقة بسوسيولوجيا السيادة من جديد الصدارة، ولكن هذه المرّة باتصال قوي بمفهوم الدولة وليس بمفهوم السيادة. خصوصاً في سلسلة مقالات جريدة فرانكفورت التي نشرت في ربيع وصيف 1917 وبعدها بسنة في مجلة مستقلة بعنوان **البرلمان والحكومة في النظام الجديد لألمانيا. حول النقد السياسي للوظيفة وجوهر الأحزاب**[146]، ربط فيبر هذه المسائل بالتفاصيل المتعلقة بالبيروقراطية. ففي أيلول/ سبتمبر 1917 قام بمحاضرات حول موضوع "الدولة والدستور" وكانت من بين النقاط الأساسية:

---

(143) المصدر نفسه، ص 29 (MWG I/ 19، ص 125).

(144) المصدر نفسه.

(145) المصدر نفسه، ص 30 (MWG I/ 19، ص 126، مع الهامش النقدي للنص I).

(146) قارن ماكس فيبر **البرلمان والحكومة في النظام الجديد لألمانيا** (*Parlament und Regierung im neugeordneten Deutschland*). فيما يخصّ النقد السياسي للوظيفة وجوهر الأحزاب، في: MWG I/ 15، ص 421–596، وهناك خاصة تقرير الإصدار، المرجع المذكور، ص 424، 430.

مكتبة الفكر الجديد

دراسة "القوى الفعلية في الدولة الحديثة": الدستور، ثغرات الدستور، البيروقراطية، "الملك ووظائفه"، البرلمان و"الأحزاب كأرضية للتنظيمات الإرادية (قيادة وتبعية)" وكذلك حول "إشكالية نظرية الدولة الاجتماعية"[147]. وحتى خلال محاضرته التي ألقاها في 29 من أيلول/ سبتمبر في قلعة لاونشتاين (Lauenstein) حول "الشخصية وأنظمة الحياة" تعرّض كما نعلم من خلال مدونات فرديناند تونيس (Ferdinand Tönnies) إلى ثلاثة نماذج أساسية للسيادة: "الحكومة (كقيادة) 1. معقلنة، 2. تقليد، 3. كاريزما"[148]. وعلى نفس المنوال وردت أيضاً المعلومات الوافية والصادرة في "الصحافة الجديدة الحرّة حول محاضرة ماكس فيبر بعنوان "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة" التي ألقاها مساء 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 في فيينا بدعوة من الجمعية السوسيولوجية[149]. هذه المحاضرة لها فعلاً أهمية كبرى لأنها تربط مباشرة بالأفكار السوسيولوجية لمرحلة ما قبل الحرب. فقد قام ماكس فيبر فيها بشرح الفارق بين النظرة القانونية للدستور والنظرة السوسيولوجية. كما عاد بلغة أكثر تبسطاً إلى موضوع 1909 الذي وقع فيه الفصل بين نظرية للدولة ذات توجه أمبيري/ تجريبي ونظرية ذات توجه معياري دغمائي. ثمّ مرّ التقرير إلى البحث المفصّل في "مفاهيم السيادة و(السلطة)" وفي نماذج المشروعية، وقدّم إلى جانب نماذج السيادة الثلاثة المعروفة، وهي حالة فريدة من نوعها في هذا العمل "فكرة رابعة للمشروعية" تقوم على "إرادة الرّعية/ المحكومين". والحامل الخاص لهذه "الفكرة الحديثة والديمقراطية" هو "الشكل السوسيولوجي للمدينة الغربية"[150] استناداً إلى هذا الموضع الذي وصلنا، للأسف بطريقة غير مباشرة، يبدو إذن واضحاً كيف كان ماكس فيبر يرغب إدماج دراسة المدينة المطابقة لترتيب "الملخص" بتاريخ حزيران/ يونيو 1914 في فصل السيادة من الاقتصاد والمجتمع. إنّ فكرة "المشروعية

---

(147) قارن رسالتي فيبر إلى كلّ من مارتن سبان (Martin Spahn) بتاريخ 15 أيلول/ سبتمبر [1917] BA Koblenz, NI. Martin Spahn, Nr. 57 (MWG II / 9، أقدم شكري إلى السيد مانفريد شون من دسلدورف للسماح لي النظر في الرسالة المنقولة ولودو موريتز هارتمان (Ludo Moritz Hartmann) بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 1917، GStA PK, VI. HA, NI. Max Weber, Nr. 15, BI. 9 (MWG II/ 9).

(148) فيبر، ماكس، محاضرات خلال الندوات الثقافية في قلعة لاونشتاين بتاريخ 30 أيار/ مايو 29 [أيلول/ سبتمبر] 1917، في: MWG I/ 15، ص 701-707.

(149) قارن: Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, S. 745-756.

(150) المصدر نفسه.

مكتبة الفكر الجديد

الديمقراطية" التي كانت مفقودة في مجموعة النصوص التابعة لـ سوسيولوجيا السيادة التي وصلتنا، كادت بالآتي أن تغلق الثغرة في إطار البحث في المدينة الغربية، بغض النظر أن تكون لوحدها نموذجاً للمشروعية أو صورة "لا شرعية" للسيادة أو - كما جاء مؤخراً في الصياغة الجديدة لسنة 1919/ 2019 - أن توصف كـ "تأويل للكاريزما منزّه عن السلطة"[151] - وبالآتي فإنّ التقرير حول المحاضرة يمثل عنصراً هاماً (Missing Link) في توضيح الغموض السائد فيما يخصّ تخطيطات ما قبل الحرب المتعلقة بسوسيولوجيا السيادة.

الصورة: بناء النصوص بالنسبة لـ سوسيولوجيا السيادة لدى فيبر (حتى 1917)			
وسيولوجيا السيادة/ الصياغة القديمة	تقسيم الملخص	مقدمة WEWR	محاضرة: "مسائل سوسيولوجيا الدولة"
WuG¹، ص 603–817	حزيران/ يونيو 1914	AfSSp, Bd. 41, Heft 1,	الصحافة الجديدة الحرة
(لاحقاً، ص 117– 679)	Gds¹ Abt.I, S. XI (MWG I/22-6)	Okt. 1915, S. 28-30 (MWG I/19, S.119 – 127)	فيينا 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 (لاحقاً، ص745 (756
نماذج السيادة	8. السيادة	[موجز في Petit-satz]	
I. السيادة	أ) نماذج السيادة	3 نماذج	3 نماذج للمشروعية؛ الشرعية الثلاثة السيادة المستبدة وتأسيس الدولة
II. الجماعات السياسية			
III. أشكال السلطة "الوطن"		1. السلطة الكاريزماتية	1. قواعد معقلنة/ منظمة بيروقراطية

(151) Max Weber, "Die Typen der Herrschaft," in: WuG¹, S. 155 (MWG I/ 23).

مكتبة الفكر الجديد

IV. الطبقة، الوضع الأحزاب			
V. المشروعية			
VI. البيروقراطية			
VII. سيادة الأعيان		2. التقليد/ السلطة التقليدية	2. سلطة تقليدية دولة أبوية دولة الأعيان دولة النبلاء
VIII. آثار السلطة الأبوية وسلطة الإقطاع			
IX. الكاريزماتية		3. السيادة البيروقراطية المعقلنة/ المنظمة	3. السيادة الكاريزماتية
X. تحوير الكاريزما			
XI. الدولة والسلطة الدينية	ب) سيادة سياسية ودينية	بيروقراطية الأعيان بنية سيادة الإقطاع	
المدينة (WuG[1]، ص600-513)	ج) السيادة غير الشرعية نموذجية المدن	سيادة الوجهاء الديمقراطية	4. إرادة المحكومين/ التابعين
	د) تطور الدولة الحديثة هـ) الأحزاب السياسية الحديثة		المدينة الغربية الديمقراطية الحديثة

مكتبة الفكر الجديد

بناء النصوص المتعلقة بـ سوسيولوجيا السيادة (حتى 1920)			
نماذج السيادة الثلاثة الخالصة الحوليات	السياسة كمهنة	درس سوسيولوجيا الدولة	سوسيولوجيا السيادة/ الصياغة الحديثة
عدد 187، 1922 ص 1-12 ص717- 742)	الصيغة المكتوبة آذار/ مارس 1919	سداسية صيف 1920	WuG[1]، ص 122-176
	(MWG I/ 17، ص157)	(MWG III/ 7)	(MWG I/23)
			الفصل III. نماذج السيادة
	3 نماذج خالصة ـ أسباب مشروعية السيادة	§1. مفهوم الدولة §2. نماذج السيادة الشرعية	1. نطاق المشروعية
سيادة قانونية البيروقراطية	1. سيادة تقليدية	I. شرعية الأنظمة المقننة	2. السيادة القانونية بطاقمها الإداري البيروقراطي
روابط الزمالة	ربّ الأسرة الأمير		
السيادة التقليدية سيادة أبوية بنية طبقية	2.السيادة الكاريزماتية الأمير حاكم منتخب حسب الاستفتاء	II. مشروعية تقليدية	3. سيادة تقليدية

مكتبة الفكر الجديد

السيادة الكاريزماتية	3. سيادة بحكم القانون	III. سيادة كاريزماتية	4. سيادة كاريزماتية
التعوّد اليومي			5. التعود اليومي على الكاريزما
تفسير سلطوي "مشروعية ديمقراطية" "ديمقراطية ـ الاستفتاء" القائد	ثورة: مشروعية حسب "إرادة المحكومين/ الرعية ديمقراطية القائد" ديمقراطية ـ ديمقراطية بدون قيادة	تحوير السيادة الكاريزماتية بدون تدخل سلطة خارجية [1.] سيادة حسب الاستفتاء [2.] الزمالة 3. تقسيم السلط 4. إدارة وتمثيل بدون تدخل سلطة خارجية ـ "ديمقراطية" مباشرة ـ إدارة الوجهاء ـ التمثيل 5. الأحزاب	6. الإقطاع 6. تفسير الكاريزما بدون تدخل خارجي "سيادة حسب الاستفتاء" "ديمقراطية القائد" 7. زمالة وتقسيم السلط 8. الأحزاب 9. الإدارة المستقلة للرابطة وإدارة الممثلين 9. التمثيل

كان الهدف من زيارة ماكس فيبر إلى فيينا في شهر تشرين الأول/ أكتوبر هو أوّلاً الاتصال بالمسؤولين في كلية الحقوق بجامعة فيينا وفي الوزارة الملكية للتربية والتعليم قصد النظر في تعيينه لإحدى كراسي الاقتصاد القومي الشاغرة. ويتجلى من خلال التقارير والرسائل المخلفة أنّ ماكس فيبر كان يرغب في إتمام أعماله حول الاقتصاد والمجتمع قبل مزاولته لفروض التدريس. هذا وأعلن فيبر في أيلول/ سبتمبر 1917

مكتبة الفكر الجديد

أنّه قد أنجز ثلثي الكتاب[152]. وخلال سداسية الصيف القصيرة قرأ لمدة ساعتين من **الاقتصاد والمجتمع**، نقد إيجابي لنظرية التاريخ المادية"[153] وربط ذلك مباشرة بمخطط الدرس القديم لسنة 1909/ 1910. إنّه من المحتمل أن يكون فيبر قد عاد في ذلك الوقت على الأبعد إلى المخطوط القديم[154]، ويبدو في هذه المرحلة، أي بين صيف 1917 وصيف 1918، قد حصلت صياغة النص الذي لم ينشر إلا بعد وفاته حول "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية"[155]. فبصورة مختصرة ومنسقة قدّم فيبر نماذج السيادة الثلاثة واستعمل لذلك الاصطلاح الخاص وترتيب نموذجية السيادة التي نعرفها من خلال الدفعة الأولى من الاقتصاد والمجتمع[156]، وبما أنّ فيبر يتعرّض إلى العلاقة بالاقتصاد ويشير إلى تفاصيل أخرى لم تصل، فإنه يمكن إدراج النص كتقديم. ورغم الاحتمال الأقرب الذي يشير إلى أنّ فيبر بصياغته لهذا النص قد أعلن عن مقدمة "الملخص" لعام 1914، حيث عرض تحت عنوان "النماذج الثلاثة للسيادة الشرعية" تقديم لـ **سوسيولوجيا السيادة**، فإنّ النص المنقول بعد وفاته تحت عنوان "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" يتعلق بنصّ محرّر لاحقاً. وبالآتي يمثل النص حلقة وسط هامة في عملية التدقيق والاختصار لنموذجية السيادة، كما سنرى ذلك في التطور اللاحق.

في 20 تموز/ يوليو 1918 انتهت مرحلة الزيارة كأستاذ في فيينا وعاد ماكس

---

(152) قارن هذه المعلومة بما جاء في تقرير إدموند برناتزيك (Edmund Bernatzik) "بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 1917. فهذا التقرير كان مصاحباً لمكتوب كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة الملكية بفيينا إلى الوزارة الملكية للتربية والتعليم بتاريخ 28 أيلول/ سبتمبر 1917 (انظر: Allgemeines Verwaltungsarchiv Wien, Faszikel 751, 4 C/ 1)، بالنسبة للأحداث انظر رقم 32831، 33387، ص [8].

(153) قارن بجدول الدروس لسداسية الصيف لعام 1918 بالجامعة الملكية بفيينا: Adolf Holzhausen 1918، ص 10؛ وعلى عكس الإعلام المذكور فإنّ الدرس قد جرى لمدة ساعتين، وهو ما أثبتته قوائم الطلبة المسجلين (في جامعة فيينا).

(154) قارن في هذا الصدد رسائل ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446; MWG II/ 9): "سأقرأ : كتابي من الملخص"، وبتاريخ 16 شباط/ فبراير 1918 (المرجع المذكور؛ MWG II/ 10): "إذ لا بد أن أقوم حالاً في فيينا بالمحاضرة وبعدها بـ"الملخص" [...]".

(155) Weber, *Die drei reinen Typen*, S. 717-742.

(156) بالنسبة للتحليل المفصل، قارن تقرير الإصدار لـ **النماذج الثلاثة الخالصة** (*Die drei reinen Typen*).

مكتبة الفكر الجديد

فيبر إلى هيدلبرغ. وفي الأشهر الموالية، لم تسمح له الانقلابات السياسية والنشاطات الذاتية المختلفة الوقت لمواصلة العمل على "المخطوط القديم". ولم يعد إلى **سوسيولوجيا السيادة** وسوسيولوجيا الدولة إلا في 28. من كانون الثاني/ يناير 1919 في خطابه الشهير حول "السياسة كمهنة". وفي النسخة المنشورة من الخطاب بتاريخ تموز/ يوليو 1919 نجد ملخّصاً دقيقاً للمفهوم الاجتماعي للدولة ولنماذج السيادة وما يطابقها من أشكال البنيات الإدارية[157]. وهنا نلتقي مع نموذجية السيادة في شكلها الناضج من حيث الفكرة والمصطلح، كما توجد أيضاً في النسخة المنقحة منذ صيف 1919 لمقدمة نص "إيتيقا الاقتصاد في الأديان العالمية" المقرر للجزء الأول من "**مجموعة مقالات حول سوسيولوجيا الدين**"[158]، **وكذلك أيضاً في الفصل الثالث من النسخة الحديثة لكتاب الاقتصاد والمجتمع**[159] التي أرسلها ماكس فيبر في نيسان/ أبريل 1920 إلى دار النشر[160]، وكما عرضت في الدرس الذي ألقي متزامناً مع النشر في سداسية صيف 1920[161]. هذا وقد قرأ ماكس فيبر حتى وافته المنية غير المنتظرة في 14 حزيران/ يونيو 1920 على طلبته فصل السيادة المنقح خلال درسه الممتد لأربع ساعات حول "النظرية العامة للدولة والسياسة (سوسيولوجيا السياسة)" بجامعة لودفيغ ماكسميليان في مونيخ.

---

(157) Max Weber, *Politik als Beruf*, MWG I/ 17, S. 157-191,
انتهى العمل على النسخة المقرّرة للطبع منذ شهر آذار/ مارس 1919، ولم تصدر إلا في شهر تموز/ يوليو (قارن في هذا الصدد تقرير الإصدار لنص **السياسة كمهنة** (*Politik als Beruf*)، المرجع المذكور، ص 132–134).

(158) فيبر، ماكس، إيتيقا الاقتصاد في الأديان العالمية، محاولات لدراسات اجتماعية مقارنة بين الأديان، في: المصدر نفسه، GARS I، ص 237–275، في هذا النص: ص 267–275 (MWG I/ 19، ص 127–119).

(159) Weber, "Die Typen der Herrschaft," in: WuG¹, S. 122-176 (MWG I/ 23).

(160) قارن رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 1 من نيسان/ أبريل 1920، VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446 (MWG III/ 10).

(161) قارن مدونات المحاضرة لدى هانس فيكر (Hans Ficker) وأروين ستولزل (Erwin Stölzl)، Deponat Max Weber, BSB München, Ana 446 (MWG III/ 7).

مكتبة الفكر الجديد

حول إصدار هذا المجلّد

1. عملية نقل النص

هذا المجلّد المعروض يضمّ في المقام الأول النصوص التي خلفها ماكس فيبر حول "السيادة" والتي وضعت في إطار "ملخّص" عمله حول **الاقتصاد والمجتمع** ووصلت إلى الطبع بعد وفاته كجزء ثالث وأخير من الطبعة التي تولّ كل من ماريانا فيبر وملشيور باليي بنشرها[1]. فهي تمثل المحصول الرئيسي من الجزء الرابع من الأعمال التي سلمت من طرف الناشر (بول سيبيك) J. C. B. Mohr في 20 أيلول/ سبتمبر 1922، قبل بداية الندوة الألمانية الثالثة لعلماء الاجتماع بقليل[2]. هذا وقد مرّت سنتان على وفاة ماكس فيبر حتى صدور **سوسيولوجيا السيادة**. إلى جانب ذلك، فقد أضيف إلى هذا المجلّد النص المنشور سابقاً من قبل ماريانا فيبر

---

(1) Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft* (Grundriß der Sozialökonomik, Abt. iii, 4. Lieferung), 1 Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1922), S. 603-612, 642-817.

(2) جرت ندوة علماء الاجتماع في 24 و25 من أيلول/ سبتمبر 1922، وقد تم ضبط تاريخ صدور الجزء الرابع في المراسلة التي جرت بين ماريانا فيبر ودار النشر منذ بداية شهر آب/ أغسطس 1922. قارن رسالة أوسكار سيبيك (Oskar Siebeck) إلى ماريانا فيبر بتاريخ 7 آب/ أغسطس 1922، VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446. وقد أعلن فيرنر سيبيك (Werner Siebeck) في رسالته إلى ماريانا فيبر بتاريخ 20 أيلول/ سبتمبر 1922 عن إرسال المجلّدات الأولى المطبوعة (المرجع المذكور).

مكتبة الفكر الجديد

حول "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" وكذلك تقرير/ بلاغ صحافي حول محاضرة ماكس فيبر "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة"[3]. لقد وُجد ضمن مخلفات ماكس فيبر أيضاً المقال حول "النماذج الثلاثة الخالصة" الذي يعدّ 12 صفحة، ولكنه لا ينتمي – حسب ما أعلنته ماريانا فيبر إلى يوهانس فينكلمان (Johannes Winkelmann) بعد عقود مضت – إلى مجموع/ جملة نصوص الاقتصاد والمجتمع[4]، ونُشر هذا المقال من طرفها في **الحوليات البروسية** قبل صدور **سوسيولوجيا السيادة**[5]. أما قرار إلحاقه إلى طبعة النصوص المخلفة حول السيادة فيتعلل من خلال قرابة الموضوع الكبيرة التي سبق الحديث عنها وأهمية هذا النص من منظور سيرة الأعمال. وباستثناء جزء من مخطوط نص الدولة والسلطة الدينية الذي عثر عليه في غضون إعداد الأعمال للنشر، فإنّ الطبعة ترتكز على الفقرات المطابقة للطبعة الأولى من الاقتصاد والمجتمع والنسخة من **الحوليات البروسية** لعام 1922 وعلى التقرير حول المحاضرة الذي صدر في "الصحافة الجديدة الحرّة " بتاريخ 26 تشرين الأول/ أكتوبر1917. فالطبعة تقوم إذن في أغلب أجزائها على نصوص مخلفة أو لاحقة بصفة غير مباشرة، مما يجعل – كما سنرى فيما بعد – التصدير لها ضرورياً.

لم تودع النصوص التي يلي إصدارها من طرف ماكس فيبر ذاته إلى الطبع بل احتفظ بها – كما نتوقع – لسنوات عديدة عن قصد. فقبل نشوب الحرب العالمية الأولى سعى الناشر بول سيبيك بكلّ إلحاح الحصول على نصوص السوسيولوجيا المعلن عنها مراراً[6]، غير أنّ ماكس فيبر رفض دائماً وبنفس القدر من الثبات تسليمها

---

(3) Weber, *Die drei reinen Typen*, S. 717-742, und *Probleme der Staatssoziologie*, S. 745-756.

(4) قارن في هذا الصدد تقرير الإصدار لنص النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة، لاحقاً، ص 717.

(5) نشر المقال في: *Preußische Jahrbücher*, Band 187, Heft 1, Jan. 1922، ص 1–12.

(6) هذا ما جرى خاصة في رسائل بول سيبيك إلى ماكس فيبر بتاريخ 20 نيسان/ أبريل 1914 ("إني أترقب خصوصاً من مساهمتكم الكثير") وبتاريخ 28 تموز/ يوليو 1914: "لقد عبرت لحرمكم عن أسفي لعدم عقدكم العزم بمدّي المخطوط للطبع" (الاستشهادان في: VA Mohr/ Siebeck, Deponat: BSB München, Ana 446). وخلال الحرب سأل بول سيبيك بصفة منتظمة عن المخطوط، كما جاء ذلك في الرسالتين بتاريخ 18 شباط/ فبراير 1915 و5 من أيار/ مايو 1916 (المرجع المذكور)، ثمّ توجه في نهاية الأمر مباشرة إلى ماريانا فيبر وحاول أن يقنعها بمشاركته في "مكيدة" ومدّه بالمخطوط في غياب زوجها لإيداعه إلى الطبع بدون علم منه.

مكتبة الفكر الجديد

إياه[7]. فأجوبته التي ازدادت خشونة إنما تعبرّ عن عدم رضاه بما توصّل إليه. ولم تبدُ آماله قد تحققت إلا مع الصياغة الجديدة لنصّ "الملخّص" خلال سنة 1919/ 1920. وإزاء الصياغة الجديدة وفصلها الثالث، لا بدّ أن نعتبر النصوص الصادرة لاحقاً كصياغة تمهيدية لم ينظر لها المؤلّف وكأنها جاهزة للنشر. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على النص الموروث "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" الذي تمّ تنقيحه ولكنه بقي رغم ذلك غير مكتمل.

إنّ النصوص الصادرة في هذا المجلّد حول **سوسيولوجيا السيادة** تتباين كما ستثبت ذلك بالتفصيل تقارير الإصدار المعدّة لمختلف النصوص من حيث كيفية العرض ومدى طور الإنجاز. فإذا ما وضعنا معايير صورية، سنرى أنّ بعض النصوص كانت قريبة جداً من الإيداع إلى الطبع، في حين أن البعض الآخر بقي كما يظهر غير مكتمل. فما يرجّح التهيئة المباشرة للطبع هو وجود فقرات صغيرة مطبوعة، خصوصاً عندما تعبر النصوص بصفة متتالية وتعود أصلاً إلى فيبر ذاته. فهذا النوع من الطبع الصغير كان مقرّراً بالنسبة لـ **مرجع الاقتصاد السياسي** منذ شهر أيار/ مايو 1910 للحفاظ على مجال لعرض جرد للمراجع والآراء المتعارضة مع البحث[8]. وقد اقترح ماكس فيبر في شهر كانون الثاني/ يناير 1912 "الطبع الصغير لتفاصيل خاصة" و"التمييز في الطبع" بالنسبة لبحث فريدريتش فون فايزر المخصّص "المرجع" والذي تجاوز الحجم المفروض[9]. مع العلم أنّ فيبر ذاته غالباً ما استعمل الطبع الصغير الحجم

---

(7) ففي رسالة بتاريخ 19 حزيران/ يونيو 1914 إلى بول سيبيك بدا ماكس فيبر غير قابل لأي تحسّر، وفي 21 من حزيران/ يونيو طلب منه بعض التأني (MWG II/ 8، ص 72 و727)، وفي 10 من أيار/ مايو 1916 استمهله إلى ما بعد الحرب (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446, MWG II/ 9). نجد نبذة من الجزء الكبير من المراسلة بين ماكس فيبر وبول سيبيك لدى جوهانس فينكلمان Johannes Winckelmann, *Max Webers hinterlassenes Hauptwerk: Die Wirtschaft und die gesellschaftlichen Ordnungen und Machte. Entstehung und gedanklicher Aufbau* (Tubingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1986), S. 22-49,

(من هنا فصاعداً: Winkelmann, *Webers hinterlassenes Hauptwerk*).

(8) قارن المقدمة لمخطط تقسيم المواد المتعلق بـ مرجع **الاقتصاد السياسي** (*Handbuch der politischen Ökonomie*) لشهر أيار/ مايو 1910، (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446 (MWG I/ 22-6)؛ نشر في: Winkelmann, *Webers hinterlassenes Hauptwerk*، ص 150، هنا: النقطتان الثانويتان 2 و4.

(9) رسالة فيبر إلى كلّ من أوسكار وبول سيبيك بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 1912، MWG II/ 7، ص 418.

مكتبة الفكر الجديد

في المجموعة الأولى من النصوص التي سلمت للطبع، ولكن استعمال هذا الحجم الصغير يوجد أيضاً في الطبعة الصادرة بعد وفاته لـ **الاقتصاد والمجتمع**. ويبدو أنّ إعادة الطبع بالحجم الصغير ترجع في الحقيقة إلى فيبر نفسه، وهو ما تثبته المخطوطات الأصلية في مجال "الحقوق". فهناك علامات بخطّ يد ماكس فيبر مع الإشارة "صغير" للطبع.[10] وبما أنّ ماريانا فيبر لا تحبّذ تماماً الحجم "الصغير" في الطبع[11]، فإنه من المحتمل جداً أنها لم تضف فقرات أخرى لدى عملية الطبع، وهكذا ترشدنا الفقرات المطبوعة بالحجم الصغير على مدى تقدّم العمل بالنسبة للنصوص فالتقاطعات الواردة داخل بنية الإحالات المتعلقة بالنص والتي توضّح أنها نقحت عدّة مرّات وخضعت لتعديلات في النص، تبيّن على العكس أنّ فيبر لم يتمم تنقيح نصوصه.

تتمثل نتيجة البحث الفيلولوجي بخصوص النصوص الموروثة حول السيادة إجمالاً فيما يلي: نحن أمام مدخل بعنوان "السيادة" تبدو فيه العلاقة من أجل صيغة الإحالات غير واضحة مع النصوص اللاحقة والمرتبة حول **سوسيولوجيا السيادة**. فمن الظاهر أن نص "البيروقراطية" كان جاهزاً للطبع باعتبار أنّه تضمّن عدداً كبيراً من الفقرات المطبوعة بالحجم الصغير وكان في جزئه الأول من حيث الأسلوب وجدول المحتوى شبيهاً جداً بالنصوص التي عرضت في المجموعة الأولى وسلمت مؤخراً. فهذا النص يبدأ بدون ربط ويفتقد إلى تقديم سوسيولوجي للسيادة في موضوع البيروقراطية. أما النصان المرتبطان ضمنياً ببعضهما البعض فهما نص "سيادة الأعيان" ونصّ "الإقطاع" على أنّ النص الأول المذكور يكشف عن العديد من التقاطعات في الإحالة والتناقضات. فهنا يبدو جلياً أن النص لم يتعرّض إلى تنقيح ختامي. أما نص "الكاريزماتية" فيتوقف فجأة بدون إتمام الجملة. غير أنّ كلا النصين "تحوير الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما" يواصلان من جديد، ومن منظور مختلف، موضوع السيادة الكاريزماتية. فنصّ "الحفاظ على الكاريزما" وقع

---

(10) قارن: Weber, *Die Wirtschaft und die Ordnungen*, S. 6-13a (WuG1, S. 377-381), und ders., *Recht* §1, S. 1-3 (WuG1, S. 386-387), ders., *Recht* § 2, S. 75f. (WuG1, S. 454f.).

(11) قارن في هذا الصدد تعقيب ماريانا فيبر على رسالة من دار النشر J. C. B.Mohr (Paul Siebeck) بتاريخ 21 أيار/ مايو 1921 (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446)مع التساؤل حول ما إذا أنّ صفحات المخطوط ستطبع بالحجم الصغير وإلى متى. وأضافت ماريانا فيبر كجواب بخطّ يدها قائلة: "أناشدكم بعدم مواصلة الطبع بالحجم الصغير، إذ قيل لي أنّ الحجم الصغير غير مريح بالنسبة للقراء".

مكتبة الفكر الجديد

نقله في الطبعة الأولى تحت عنوان "المشروعية" المطابق جزئياً فقط ومنفصلاً عن بقية نصوص "الكاريزما". فبنية الإحالة الداخلية للنص تشير هنا - على عكس ترتيب الطبعة الأولى - بوضوح إلى الترابط الوثيق بين نصوص "الكاريزما" الثلاثة، لا سيما أنّ التوضيحات في ختام الفصل القديم حول "السيادة" تقود مباشرة نحو نص الدولة والسلطة الدينية الذي يختم هنا النسخة الصادرة لـ **سوسيولوجيا السيادة**. فنص الدولة والسلطة الدينية هو نص متكامل، غير أنه كما يؤكد على ذلك الجزء الموروث من المخطوط الأصلي تعرّض إلى طبقتين من التنقيح على الأقلّ. وإجمالاً تشير نتيجة البحث الفيلولوجي للنصوص المنقولة إلى ما يلي: نحن اليوم أمام جملة من النصوص يبدو جلياً أنها تعرّضت في مراحل مختلفة إلى التنقيح ولم يتم في خاتمة الأمر وضعها في إطار متجانس. وبالآتي فليس هناك صياغة متكاملة وجاهزة للطبع من نسخة **سوسيولوجيا السيادة** القديمة.

بما أننا لا نكسب مخطوطاً أصلياً بالنسبة للقسم الأكبر من النصوص، فإنّ وضع نقلها مرتبط بالطبعة الأولى التي أصدرتها ماريانا فيبر. فهي قد أرادت أن تقدّم في أسرع وقت المخطوطات الموجودة لديها من الاقتصاد والمجتمع وكأنها "العمل الرئيسي الموروث" من طرف زوجها، أي وكأنها تمثل عملاً متكاملاً بأتمّ المعنى[12]. وتعلمنا المراسلة التي جرت مع دار النشر (بول سيبيك) J. C. B. Mohr عن السير التقني وعملية الطبع وتلقي نظرة عن طريقة عمل ماريانا فيبر كمشرفة على مخلفات زوجها. فبعد أيام قليلة مضت على التأبين، كتبت ماريانا فيبر إلى الناشر بول سيبيك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920 أنها وجدت في أدراج مكتب زوجها مخطوطات مختلفة: "ومما يبدو واضحاً أنه جاهز للطبع: سوسيولوجيا الدين، سوسيولوجيا الحقوق، ثمّ أشكال المجتمع (الجماعات العرقية، العشائر، الوطن، الدولة وسلطة رجال الدين... الخ) إلى جانب ذلك هناك أشكال السيادة: (الكاريزماتية، سيادة الأعيان، الإقطاع والبيروقراطية) وجمع كبير من النصوص حول أشكال المدينة

(12) قارن فيبر، ماريانا، التصدير [بتاريخ شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1921]، في: WuG¹, S. III. وقبل ذلك الوقت عبرت ماريانا فيبر في رسالة بتاريخ 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1920 إلى بول هونغسهايم (Paul Honigsheim) حول الاقتصاد والمجتمع قائلة: "توجد أجزاء كبيرة من المجلّدات القادمة على المكتب وتتمثل المسؤولية الآن في الإطلاع عليها وإصدارها". (Deponat Max Weber, BSB München, Ana 446).

مكتبة الفكر الجديد

وأخيراً فصل هامّ جداً حول الموسيقى"[13]. فحتى بداية عام 1921 وُضعت في الصدارة أوّلاً الأعمال النهائية المجهزة للطبع والتي سلمها ماكس فيبر إلى دار النشر (بول سيبيك) J. C. B. Mohr كسلسلة جديدة حول "مجموعة المقالات في سوسيولوجيا الدين" وكقسم أول من الصياغة الجديدة لـ **الاقتصاد والمجتمع**. ولم تتفاوض ماريانا فيبر مع دار النشر على عقد لإصدار الأجزاء المخلفة من الاقتصاد والمجتمع إلا بعد صدور تلك الأعمال[14]. ففي 25 آذار/ مارس بعثت بطرد مضمون الوصول إلى توبنغن[15] (Tübingen). ولم تستجب لغرضها الأول المتمثل في إملاء **الأجزاء العسيرة في القراءة من المخطوط - وهو ما يضمن أيضاً جملة الأعمال - إلا جزئياً بحيث بقي القسم الأوفر من مضمون الطرد متكوناً من صفحات مخطوطة أو منقحة باليد**[16]. وكما يتبين من خلال المكتوب الخاص إلى أوسكار سيبيك لم تكن ماريانا فيبر على علم بالترتيب الكامل لمختلف المراحل، لأنها ربما لم تتمكن من الإطلاع بالتفصيل على مجمل المخطوط الذي يمكن حسب قولها أن يملأ/ يضمّ "مجلّدين على الأقل"[17]. وقد رافقت الطرد بمذكرة موجزة تحمل "الترتيب المقرّر

---

(13) رسالة ماريانا فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920 VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446.

(14) قدّمت دار J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) للنشر عرضاً أولياً لعقد في 16 آذار/ مارس 1921، غير أنّ المفاوضات قد تمددت إذ اتضح أن ماريانا فيبر كانت كثيرة التشدد خلال التفاوض. ولذا لم يمضى العقد إلا في 1 حزيران/ يونيو 1921.

(15) هذا ما تبين من رسالة ماريانا فيبر إلى أوسكار سيبيك في 25 آذار/ مارس 1921 (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446) حيث تقول فيها: "لقد قمت منذ حين بلفّ المخطوط وسأرسله اليوم إليكم في طرد مضمون الوصول".

(16) قارن رسالة ملشيور بالمي إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 29 آذار/ مارس 1921 (المصدر نفسه): فقبل أن تنتقل ماريانا فيبر إلى هيدلبرغ قام هو"بالتعاون معها وتحت ضغط كبير بقراءة المخطوط الفيبري وتنظيمه ثمّ إرساله إليكم. ولم تبقَ إلا بعض الأوراق التي ستقوم السيدة الأستاذة بإملاء جزء منها وبالآتي يمكن الحفاظ عليها، أما الجزء الآخر فهومكوّن من أوراق مبعثرة لا أدري في هذا الوقت السريع أين يمكن وضعها أوالتمسّك بها لإدراجها في المكان المناسب".

(17) كتبت ماريانا فيبر في 25 آذار/ مارس 1921 تزامنا مع الطرد الحامل للمخطوط المخلف إلى أوسكار سيبيك ما يلي: "لا يمكن اليوم أن نقرّ تماماً بأننا ستتشبث بالترتيب الحالي للفصول. فمن المحتمل أن نُجبَر على القيام بتحويرات، ولكن هذا لا يغير شيئاً بالنسبة للطبع. فأنا أتوقع أنّ المخطوطات ستملأ جزأين على الأقل. وبالطبع فإنه من المستحسن التوقف أولاً عن مراجعة تجارب الطبع عندما يتمّ وضع الجزء الأول لها، إذ عندما يتمّ ذلك يمكن إذن ضبط الترتيب بصفة نهائية." (المصدر نفسه).

مكتبة الفكر الجديد

حالياً للفصول"[18]. وهذا يعني بالنسبة لـ **سوسيولوجيا السيادة**[19]:

1) السيادة.
2) الجماعات السياسية.
3) شكل السلطة: "الوطن".
4) الطبقة، الوضع الاجتماعي، الأحزاب.
5) المشروعية.
6) البيروقراطية.
7) سيادة الأعيان.
8) الكاريزماتية.
9) تحوير الكاريزما (تنقصه الخاتمة)[20].
10) الإقطاع.
11) الدولة والسلطة الدينية.

لقد جمعت ماريانا فيبر مجمل النصوص المذكورة كجزء ثالث لكتاب **الاقتصاد والمجتمع** تحت عنوان نماذج السيادة. ولم يبدأ العمل المكثف فيه إلا بعد إنهاء الجزء الثاني الذي صدر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 ونيسان/ أبريل 1922 كقسم ثان وثالث سلما للطبع[21]. أما المهمّة الرئيسية لدار النشر أو لورشة الصفّ فتتمثل أوّلاً في رصف المخطوط الكبير الحجم والذي تعسّر قراءته في أجزاء وافية منه. فنظرة واحدة على المخطوط الأصلي تكفي لفهم الصّعوبات التي قد تعرّض لها - حتى الحاذقون من بين الرصّافين - في فكّ رسومه. فحيث لم يتمكن الرصّاف من معرفة

(18) قارن رسالة ماريانا فيبر إلى أوسكار سيبيك في 25 آذار/ مارس 1921 (المصدر نفسه).

(19) ماريانا فيبر، مذكرة تحمل ترتيباً لمجمل المخطوط في 25 آذار/ مارس 1921 (المصدر نفسه).

(20) من الملزم أن تحيل هذه المعلومة إلى نص الكاريزماتية، غير أنها انحدرت كما يبدوخلال وضع الترتيب إلى السطر الأسفل.

(21) حول صدور القسمين الثاني والثالث قارن الرسالة التي بعثها فيرنر سيبيك إلى ماريانا فيبر بتاريخ 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 (VA Mohr/ Siebeck; Deponat BSB München, Ana 446)، حيث جرى الحديث فيها عن إرسال القسم الثاني، وكذلك رسالة دار النشر J. C. B. Mohr إلى ماريانا فيبر بتاريخ 4 أيار/ مايو 1922 (المصدر نفسه) التي تضمنت فاتورة المكافئة بالنسبة للقسم الثالث من الإيداع وقائمة العناوين التي سترسل لها نسخ بدون مقابل.

مكتبة الفكر الجديد

المعنى، توجد علامات[22] في المخطوط الأصلي تدلّ على تساؤلات أحيلت إلى ماريانا فيبر أو لغيرها من المصحّحين. علاوة على ذلك راجع من طرف دار النشر العميد المتقاعد كارل تسلّر (Karl Zeller) جميع مسودّات الطبع[23]، في حين ساعد ماريانا فيبر في عملها طلبة زوجها وأصدقاؤه وزملاؤه، وفي مقدّمتهم ملشيور باليي. وفي شهر كانون الثاني/ يناير 1922، سجّلت ماريانا فيبر في مذكّراتها أنها راجعت مرّتين "جميع مسودّات الطبع للقسمين الثالث والرابع من المخطوط المسلم"[24]. وتوازياً مع ذلك، راجع باليي (Palyi) الذي عبّر للناشر عن الإشكاليات الموضوعية التي يواجهها في عملية تصحيح المسودات قائلا: "أناشدكم أن تقوموا ربّما مرّة واحدة بين الحين والآخر في وقت الفراغ بمحاولة لمراجعة أيّ صفحة من سوسيولوجيا الحقوق أو سوسيولوجيا الدين على مستوى النص ذاته أو فيما يتعلق بالكلمات الأجنبية/ الغريبة وإعادة النظر في تصحيحاتنا. كما أناشدكم الانتباه، ليس فقط إلى المواضع المصحّحة، وإنما أيضاً إلى المشتبه فيها نوعاً ما والالتزام بمراجعتها من حيث تطابق المضمون مثلما هو الحال بالنسبة لضبط الكتابة؛ إلى جانب ذلك، أودّ أن تنتبهوا، على سبيل الذكر لا الحصر، إلى أنّ لمثل هذه التصحيحات، لا تكفي معرفتنا ولا المعاجم التي بين أيدينا، بل هي في حاجة إلى إرشاد دقيق من أهل الاختصاص[...]"[25]. وتؤكّد المقارنة بين المخطوطات الأصلية الموروثة ومسودة الطبع لـ **الاقتصاد والمجتمع** أنّ التصحيحات لم تشمل المضمون فحسب، بل طالت أيضاً التوحيد من حيث الشكل. فقد وقع تصحيح الاختلافات الظاهرة للعيان في الكتابة وعلى مستوى بناء الجمل وترتيبها وضبطت الكتابة حسب المعجم اللغوي الجديد (Duden)، كما أضيفت العناوين الناقصة وعناوين الفصول وجرى توحيد تسلسل العناوين الثانوية[26]. هذا وقد كان الجزء الكبير من التنقيحات المذكورة

---

(22) نجد مثلاً في المخطوط حول الدولة والسلطة الدينية كلمات ملوّنة بالأزرق مثل "Gudea's","Ossifljanen", "Heerden".

(23) قارن في هذا الصدد رسالة ماريانا فيبر إلى فيرنر سيبيك بتاريخ 20 شباط/ فبراير 1922 أوبطاقات دار النشر إلى ماريانا فيبر بتاريخ 5 نيسان/ أبريل 1922 (VA Mohr/ Siebeck; Deponat BSB München, Ana 446).

(24) رسالة ماريانا فيبر إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 27 كانون الثاني/ يناير 1922 (المصدر نفسه).

(25) رسالة ملشيور باليي إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 6 أيلول/ سبتمبر 1921 (المصدر نفسه).

(26) قارن في هذا الصدد الملاحظات الواردة في تقرير الإصدار لنص الدولة والسلطة الدينية لاحقاً، ص 573-575 حيث بحث في الاختلافات الواردة بين المخطوط الأصلي والطبعة الأولى.

مكتبة الفكر الجديد

ذو طابع تحريري ومدعّم من طرف ماريانا فيبر التي كانت ترغب أن تقدّم الكتاب كعمل متكامل وليس كجمع لمخطوطات.

لهذا السبب امتدّت فترة التصحيحات أكثر مما كان متوقعاً. فمن منظور دار النشر اعتبر خاصّة ملشيور باليي مسؤولاً على تأجيل إتمام القسم الرابع من النصوص، إذ ضايقت من جهة شكوكه الموضوعية مواصلة العمل، ولم يبق له اتساع من الوقت للقيام بالتصحيحات لالتزاماته المهنية، ومن جهة أخرى وقعت بعض الأخطاء في دار النشر أثارت شيئاً من الارتباك: فقد ضاعت بعض المسودّات ثمّ ظهرت من جديد[27]، كما غيّر باليي ترتيب الفصول في مجال **سوسيولوجيا السيادة** الذي وقع الاتفاق عليه بين دار النشر وماريانا فيبر مع العلم أنّ باليي ألغى مرّة أخرى الترتيب الجديد المتفق عليه، مما وضع دار النشر في حالة اضطراب فطالبت بحلّ ملزم للجميع[28]- وأخيراً أعاد ترتيب فصل آخر في المرحلة النهائية من الطبع. لقد كان مقرّراً أن يوضع فصل "آثار السلطة الأبوية وسلطة الإقطاع" (ما يسمى الآن الإقطاع) قبل فصل "الكاريزماتية"[29]. وحتى لا يحدث تأخير في إصدار القسم الرابع من النصوص في شهر أيلول/ سبتمبر 1922، فرضت دار النشر إقصاء ملشيور باليي من مراجعة مسودات الطبع وقامت بتفويض شخص تثق فيه لإتمام الفهرس الكامل[30].

وتبيّن المقارنة بين طبعة **سوسيولوجيا السيادة** التي أصدرتها دار (بول سيبيك)

---

(27) كتبت ماريانا فيبر بتاريخ 20 شباط/ فبراير 1922 إلى فرنر سيبيك قائلة: "إنّ ضياع مسودات الطبع بالنسبة للقسم الثالث والرابع من النصوص مقلق جداً لأنه من خلاله ضاعت أيضاً مراجعتي الثانية ومراجعة السيد العميد زيلّر (Zeller) وهوما يستوجب مني إعادة مراجعة المسودة من جديد! أملي أن يجري الأمر على هذا المنوال: كم يسعدنا لويجد د. باليي لديه حقاً الأجزاء المفقودة". /VA Mohr) (Siebeck; Deponat BSB München, Ana 446. وفي 24 شباط/ فبراير أعلم ملشيور باليي في بطاقة إلى دار النشر أنّ "المسودات المفقودة قد وجدت وإنني في حالة المراجعة". (المصدر نفسه).

(28) قارن رسالة دار النشر إلى ماريانا فيبر بتاريخ 1 أيار/ مايو 1922 (المصدر نفسه).

(29) قارن رسالة ملشيور باليي إلى دار النشر بتاريخ 15 تموز/ يوليو 1922 (المصدر نفسه).

(30) أعلمت ماريانا فيبر في بطاقة أرسلتها في 2 أيار/ مايو 1922 دار النشر بأن "تُبعث التصحيحات إليّ فقط إذ الأمر يتعلق بآخر مراجعة ولا حاجة أن يعيد د. باليي قراءتها". (المصدر نفسه). هذا وقد تعددت منذ شهر حزيران/ يونيو شكاوى دار النشر حول كيفية عمل باليي بعدما واصل إرسال عدد صغير من التصحيحات إليها. قارن خاصة احتجاج أوسكار سيبيك في رسالة إلى ماريانا فيبر بتاريخ 29 حزيران/ يونيو 1922 (المرجع المذكور).

مكتبة الفكر الجديد

J. C. B. Mohr للنشر وطبعة المخطوط حول "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" من طرف دار جورج ستيلك (Georg Stilke) للنشر أنّ الطبعة الأخيرة تتضمّن نسبة عالية من الأخطاء أو الهفوات في الكتابة لا تليق بأسلوب فيبر[31]. يبدو في المقابل أنّ طبعة نص الاقتصاد والمجتمع قد تمّ وضعها بأكثر عناية وأمانة. ربما يكون السبب أيضاً في أنّ ماكس فيبر كان معروفاً جداً لدى دار النشر في توبنغن كمؤلّف عريق ذي خطّ عسير الفهم. ورغم كلّ التدخلات المذكورة والتي سيتم وصفها بالتفصيل فقد مثلت إصدارات ماريانا فيبر لـ **الملخّص والحوليات البروسية** الأرضية الأساسية لهذه الطبعة التاريخية النقدية. فهذه النصوص الشواهد لها، مقارنة بكلّ الطبعات الصادرة مؤخرا، الفضل أن يجرى نشرها انطلاقاً من المخطوطات الأصلية لماكس فيبر. ولذلك فهي أقرب إلى الأصل، ليس زمنياً فحسب. وتسعى هذه الطبعة إزالة كلّ التحويرات البينة التي قام بها المصدرون الأوائل على النصوص الموروثة.

II أسئلة تخصّ نشر هذا المجلّد بالذات

فيما يخصّ ترتيب النصوص في هذا المجلّد: سيقع في الجزء الأوّل تقديم نصوص الصّياغة القديمة لـ **سوسيولوجيا السيادة**، ولكن في تسلسل مغاير لترتيب الطبعة الأولى من "الاقتصاد والمجتمع". لقد صرّحت ماريانا فيبر معتذرة بأنّه لم يكن هناك مخطّطٌ لدى ماكس فيبر يمكنها من ترتيب الكتابات المخلّفة[32]. وافترضت من أنّ "التقسيم/ الفهرس" بالنسبة لـ"ملخّص الاقتصاد الاجتماعي" لعام 1914 قد وقع تجاوزه، ومن ثمّ وضعت هي الأخرى ترتيبها الخاص الذي كان مضطرباً جدّاً – كما بيّنت ذلك التنقيحات في الترتيب الحاصل بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921 – وغير دقيق[33]. وفي ما يلي يعاد الترتيب مرّتين لإبراز ما حدث من تغيير على مستوى الفصول:

"8) السيادة" 8) السيادة

(31) قارن في هذا الصدد تقرير الإصدار لنص النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية.

(32) انظر: Marianne Weber, Vorwort [vom Oktober 1921], in: WuG1, S. III.

(33) ماريانا فيبر، مذكرة بترتيب مخزون المخطوطات بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921 (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446).

مكتبة الفكر الجديد

8)> 9) الجماعات السياسية 9) الجماعات السياسية

<|:9أ) طبقة، هيئة، أحزاب:|>

9> 10) أشكال سلطة: "وطن 10") أشكال سلطة: "وطن"

11) طبقة، هيئة، أحزاب 11) طبقة، هيئة، أحزاب

12) المشروعية 12) المشروعية

13) سيادة وراثية 13) بيروقرطة

14) كاريزماتية 14) سيادة وراثية

15) تحوير الكاريزما (تنقص الخاتمة) 15) كاريزماتية

16) نظام الإقطاع 16) تحوير الكاريزما (تنقص الخاتمة)

17) الدولة والسلطة الدينية 17) نظام الإقطاع

18) البيروقراطية 18) الدولة والسلطة الدينية

هناك قراران يلفتان بالخصوص النظر: لقد وضعت ماريانا فيبر نص "البيروقرطة" أوّلاً في خاتمة الكتاب لأنّها انطلقت على ما يبدو من منظور تاريخي في حيز التطوّر، لكن تبيّن لها أنّه يجب بالضرورة وضعه قبل نصّي السيادة الوراثية والكاريزماتية . أمّا فصل "الإقطاع" فيوجد كلّ مرّة خلف نصّي "الكاريزماتية" و"تحوير الكاريزما"، وهو ما يتطابق مع ترتيب الدفعة الأولى من المخطوط، حيث وقع ترتيب "الإقطاع" خلف الفصل حول "التعوّد على الكاريزما"[34]. – ومن المحتمل أن يكون ضمّ فصل "المشروعية" إلى القسم الأوّل من **سوسيولوجيا السيادة** نتيجة توجّه ماريانا فيبر حسب تصميم فصل "نماذج السيادة" في الدفعة الأولى. – وبالنسبة لفصل "الإقطاع" أمر مليشور باليي، كما ذكر سابقاً، قبل الطبعة النهائية بقليل تغيير موقع النص ووضعه قبل فصلي "الكاريزما"[35]. ويشير كلا الاقتراحين إلى ترتيبين نسقيين مختلفين لفصل "الإقطاع". فاقتراح ماريانا فيبر يرتّبه – في تشابه مع قرار ماكس فيبر لعام 20/ 1919 – كمزيج من عناصر السيادة التقليدية والكاريزماتية، في

---

(34) قارن: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, in: WuG1, S. 148ff. (MWG I/ 23), هناك بمنزلة الفصل السّادس.

(35) انظر رسالة ملشيور باليي إلى أوسكر سيبيك بتاريخ 15 يوليو 1922 (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446).

مكتبة الفكر الجديد

حين أنّ اقتراح ملشيور باليي يحيله من حيث الموضوع إلى أشكال السيادة التقليدية، بحيث وقع التعامل مع "نظام الإقطاع" – كما وصف ذلك ماكس فيبر في الصياغة القديمة – كـ"حالة قصوى من السيادة الوراثية"، ومن ثمّ تمّ ترتيبها أيضاً في قربها المباشر[36].

لا يمكن تبنّي ترتيب النصوص الذي توخّاه كلّ من ماريانا فيبر وملشيور باليي بدون تحقّق وتحوير للأسباب المذكورة سابقاً. فحتّى خطّة "الملخّص" لعام 1914 لم تكن مجدية باعتبارها وضعت لخاتمة تنقيح المخطوط، ولكنّها لا تعكس في وقت تحريرها وضع العمل بالنسبة لـ **سوسيولوجيا السيادة** التي وردت لنا. وقد يكون الفهرس الذي أعلن عنه فيبر في نهاية عام 1913 والذي لم يصلنا أصدق تعبير على ذلك[37]. مع العلم أنّ التسلسل الكرونولوجي حسب زمن الصياغة قد بدا صعب الإنجاز بما أنّ النصوص غالباً ما جرى تنقيحها عدّة مرّات، ولذلك يتعذّر القيام بتحديد تدوين دقيق. وبالتّالي استوجب إيجاد معايير أخرى لترتيب وإعادة تسلسل النص بالنسبة للطبعة التاريخية– النقدية. وهذه المعايير تمثلها أوّلاً وقبل كلّ شيء الإيحالات داخل النص وكذلك الأوصاف المضافة باختصار في النصوص حول الأسلوب المقرّر اتباعه والتي غالباً ما تأخذ طابع همزة الوصل بين النص والنص الذي يليه. وعنه نتج – وذلك في علاقة بالأفكار التي سبق تقديمها – المخطّط الآتي:

فبعد النص الافتتاحي حول "السيادة" يأتي مباشرة نص "البيروقرطه"، وانطلاقاً منه يتواصل إذن تسلسل التفاصيل الباقية: فيبدأ من شكل السيادة الأكثر عقلنة مروراً بالأشكال ما قبل الحديثة التي برزت في الماضي (مثل "السيادة الوراثية" و"نظام الإقطاع") وصولاً إلى أشكال السيادة (الكاريزماتية) غير المعقلنة وما جرى لها من تحوير. وخلافاً لما كان في الطبعة الأولى، وقع حذف النصوص القصيرة حول "الجماعات السياسية" و"أشكال السلطة، "الوطن"" وكذلك "الطبقة، الهيئة، الأحزاب" التي تلت فصل الإفتتاح من متن **سوسيولوجيا السيادة**. وضمّت إلى

(36) انظر الإشارة إلى نص **سيادة الأعيان** لاحقاً ص 370.

(37) في رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913 جاء ما يلي: "سأرسل إليكم في غضون 14 يوما أوّلاً الفهرس"؛ غير أنّ هذا الفهرس لم يصلنا. انظر في هذا الصدد MWG II/ 8، ص450 مع الهامش 14 من طرف الناشر.

مكتبة الفكر الجديد

جزء المجلّد حول "الجماعات"[38]. أمّا فصل "المشروعية" الذي كان يسبق فصل "البيروقراطية"، فقد وُضِع خلف نص "تحوير الكاريزما" تحت عنوان "الحفاظ على الكاريزما"[39] ، حيث يلتئم هناك موضوعيّا ومن أجل بنية الإحالات. وتمثل الفقرة الختامية حول وظيفة الكاريزما التشريعية همزة الوصل المباشرة للتفاصيل الافتتاحية لنصّ الدولة والسلطة الدينية. ولئن ارتبط هذا الفصل بسابقه، فهو يعرض إجمالاً من حيث تسلسل نصوص السيادة شيئاً جديداً على مستوى الفكرة في مجال البحث عن العلاقة المتوترة جدّاً بين السيادة السياسية وسيادة الكهنوت. ومن هذا النص ورد مخطوط أصلي يضمّ ست صفحات عوّض في الموضع المطابق إعادة نص الطبعة الأولى. وفي الملحق للنصّ أعيد نشر المخطوط – بالاستعانة برموز مميّزة – بصفة وافية. فلا يعطي فقط فكرة على طريقة فيبر في الكتابة، بل يوضّح بكيفية محسوسة إشكاليات إعادة تركيب النص. وينتهي بالتفاصيل حول الدولة والسلطة الدينية نص **سوسيولوجيا السيادة** من الصياغة القديمة لـ **الاقتصاد والمجتمع**. وفي أثناء الطريق نحو الصياغة الجديدة عامي 1919/ 1920 يمثل كلّ من نص المحاضرة الواردة بصفة غير مباشرة حول "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة" والتي أقيمت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1917، ونصّ "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" الذي يبدو أنه حرّر في عامي 1917/ 18 حلقتي وصل هامّتين بالنسبة لسيرة العمل. وقد وقع نشرهما في ختام الصياغة القديمة لـ**سوسيولوجيا السيادة** – باعتبارهما لا ينتميان إلى متن **الاقتصاد والمجتمع** – لما يتميّز به وضع نقلهما. ومن أجل الاختلاف الصّوري في ترتيب نصيّهما، ليعتبرا بمنزلة القسم الثاني والقسم الثالث من المجلّد.

تقارير النشر: استناداً إلى وصف حالة النقل بالنسبة لـ **سوسيولولوجيا السيادة**، تبيّن أنّ ماريانا فيبر قد أدركت منذ حصر القائمة المبكّرة في شهر حزيران/ يونيو 1920 للمخطوطات الموجودة أنّ "سوسيولوجيا الدّين" و"سوسيولوجيا الحقّ" يمثلان حزمتين مكتملتين وشبه جاهزتين للطبع، فيى حين تحدّثت فيما يخصّ "سوسيولوجيا السيادة" بالأساس عن "أشكال للسيادة" وعن أجزاء من

(38) انظر: Weber, *Politische Gemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 200-217, ders., *Machtprestige und Nationalgefühl*, ebd., S. 218-247, ders., "Klassen", "Stände", und "Parteien", ebd., S. 248-272, sowie ders. Kriegerstände, ebd., S. 275-281.

(39) انظر التفاصيل الدقيقة في تقرير النشر حول الحفاظ على الكاريزما، لاحقاً ص 538.

مكتبة الفكر الجديد

عناصرها[40]. فكلّ من **سوسيولوجيا الدّين** و**سوسيولوجيا الحقّ** قد وقع تنقيحها للطبع من قبل فيبر – حسب ما يؤكّده أيضاً المخطوط الأصلي لهذه المادّة الأخيرة – حيث وجدت فيها مختلف الفصول أو الفقرات في تسلسل واضح المعالم. لكن يبدو أنّ الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لـ **سوسيولوجيا السيادة**. فمن الواضح أنّ مختلف النصوص المخطوطة هنا لم تكن مرتّبة حسب تسلسل واضح وملزم. وهو ما دفع ماريانا فيبر وملشيور باليي إلى التأرجح حتّى النهاية بالنسبة للترتيب. إضافة إلى ذلك، تعاملاً مع مختلف نصوص **سوسيولوجيا السيادة** – خلافاً لمختلف فصول **سوسيولوجيا الحقّ** و**سوسيولوجيا الدّين** – وكأنّها فصول مستقلّة. وبالآتي لا بدّ أن يكون التعامل الصّوري مع حزمات المخطوطات المختلفة مغايراً. ويتعيّن هنا عدم إخفاء التردّد في التصرّف مع نصوص **سوسيولوجيا السيادة** الذي تعكسه الطبعة الأولى. وحتّى الترتيب الحالي للنّصوص إنّما هو عمل الناشرين. فالمعالجة الخاصّة المختارة هنا لمختلف النصوص تراعي هذا الوضع وتبيّن أنّ صياغة **سوسيولوجيا السيادة** التي وضعها ماكس فيبر قبل الحرب لم تكن دراسة مكتملة وجاهزة للطبع. ولكن من ناحية أخرى، لم تجد ماريانا فيبر نفسها أمام مخطوط غير منسّق تماماً، فقد كانت قادرة على تسمية وحدات موضوعية بكلّ وضوح، بما أنّ هذه الوحدات تتناسب ظاهريّاً مع الحزم المنفصلة عن بعضها.

تحيط تقارير النشر علماً بصفة مقتضبة ببنية كلّ نصّ، فتحدّد وضعه (بما في ذلك درجة التحرير والتناقضات والتكرار) وتجمع كلّ الإحالات المتعلّقة بضبط التواريخ في النص ثمّ تقيّم الإيحالات داخل النص وتحدّد من خلالها مكانة النص المعنيّ ضمن مخزون النصوص المخلّفة من **سوسيولوجيا السيادة** وإزاء المجالات الأخرى من "الاقتصاد والمجتمع". كما يقع أيضاً ذكر خصوصيات النشر بالنسبة للنصّ، مثل تغيير العناوين وتدخّلات ناشري الطبعة الأولى وتعديلاتهم.

فيما يخصّ تحديد تاريخ النصوص: تبيّن المخطوطات الأصلية المخلّفة من "الاقتصاد والمجتمع"، بغضّ النظر عن حجم كلّ منها، بكلّ وضوح شيئاً واحداً: أنّه لا يمكن أن يوجد نصٌّ لماكس فيبر لم يقع مراجعته والتوسّع فيه مرّة على الأقلّ.

(40) قارن في هذا الصدد الرّسالة التي سبق ذكرها (ص 96) والتي أرسلتها ماريانا فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920 (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446).

مكتبة الفكر الجديد

وتثبت المخطوطات المتعلّقة بنصّي "الاقتصاد والأنظمة" و"سوسيولوجيا الحقّ" بالخصوص أنّ فيبر لم ينقّح بخطّ يده نصوصاً مرقونةً على الآلة الكاتبة ويتوسّع فيها فحسب، وإنّما أدرج أيضاً في فقرات من النص تبدو كاملة حزم تامّة من الصفحات المرقونة مجدّداً. وفي غضون هذه التعديلات والتكميلات أحال أجزاء من المخطوطات من فصل إلى آخر[41]. ولذا يجب علينا أيضاً التخلّي عن التصوّر أنّ فيبر قد حرّر كلّ فصل على حدة. فالمخطوط بأكمله بقي دائماً متغيّراً لدى ماكس فيبر خلال سورورة العمل، وكانت مختلف الفصول وحدودها مثلها مثل العديد من الفقرات بأكملها على ذمّته. ولذلك فمن المحتمل – كما تشير الإحالات التي لم يقع حلّها – أن تحذف بعض الشذرات من النص بأكملها أو أن تستعمل في مجالات أخرى من العمل مثلما حصل على الوجه الأقرب مع مقالات "إيتيقا الاقتصاد لدى أديان العالم"[42].

أمّا فيما يخصّ تاريخ تدوين نصوص السيادة، فلا يتعلّق الأمر بتحديد نقطة بداية الصّياغة الأولى لمختلف النصوص فحسب، وإنّما أيضاً وقبل كلّ شيء بتحديد آخر موعد ممكن للبحث. فلا بدّ من التحرّز أيضاً في التعامل مع الأقوال حول التاريخ من أجل المخطوطات المكتوبة، لأنّ الإشارة إلى استشهاد من كتاب نشر "مؤخّراً" أو مقال تعني فقط أنّ الفقرة المقصودة من النص قد وقع تعديلها فيما بعد. ويمكن أن يتعلّق الأمر على الأرجح بإضافة، بحيث إنّه من الخطأ استخلاص نتائج من هذه الإضافة تعمّم على جملة المراجعة للفصل بأكمله أوعلى النص. ولذا فإنّ الإشارات التي جمعت في تقارير النشر لا تعرض غالباً سوى أدلّة لتاريخ النص بأكمله. وبغضّ النظر عن الإشارات المتضمنة في النص، وقع الاستعانة بالنسبة للترتيب التاريخي بعيّنات تخصّ سيرة العمل أو الموضوع من مراسلات ماكس فيبر[43]. كما حصل البتّ

---

(41) لهذا السبب توجد من جديد أجزاء من الصياغة القديمة لنصّ **الاقتصاد والأنظمة** (*Die Wirtschaft und die Ordnungen*) المرقونة على الآلة الكاتبة في نص **الحقّ** §§ 1 و3.

(42) هذا ما جرى إلى حدّ ما بالنسبة للتفاصيل حول الصّين، انظر في هذا الصدد تقرير النشر لنصّ **السيادة الورائية** (*Patrimonialismus*) لاحقاً، ص 242.

(43) انظر رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1913 حول "المردود الضعيف" لبوشر (انظر: تقرير النشر لنصّ **نظام الإقطاع** لاحقاً، ص 373)، ورسالة ماكس فيبر إلى أرتور زالس بتاريخ 22 شباط/ فبراير 1912 حول الكاريزما والتقليد لدى ستيفان جورج (Stefan Georg)(انظر: تقرير النشر حول **الكاريزماتية** لاحقاً، ص 456) ورسالة ماكس فيبر إلى جورج فون =

مكتبة الفكر الجديد

بصفة محسوسة في المعلومات الموجودة في النصوص مثل المراجع المذكورة بصريح العبارة والمصادر التي استعملت فعلاً وكذلك التلميحات لسجالات معاصرة في مجال البحث. إضافة إلى ذلك، ساعدت الأمثلة التي ضمّها فيبر إلى النصوص، والمتعلّقة خاصّة بالسياسة الحالية، على مدّنا بمعلومات هامّة تخصّ تاريخ التدوين مثل اللّجوء إلى الانتخابات الرئاسية الأميركية "في العام الفارط"[44].

كان قرب أو بعد النص المعنيّ من "البحث في المقولات" يمثل عنصراً هامّاً آخر للتسلسل الكرونولوجي النسبي. ففي المخطوط الأصلي المخلّف لنصّ "الاقتصاد والأنظمة" يتجلّى بوضوح أنّ فيبر قد أضاف لاحقاً مقولة "فعل الموافقة" في النسخة المرقونة. وإذا افترضنا حالة مماثلة للمخطوط المتعلّق بـ **سوسيولوجيا السيادة**، فإنّه يتحتّم أن تكون النصوص التي تضمّ المقولات السوسسيولوجية المختصّة قد حرّرت في نفس الوقت أو بعد صياغة البحث في المقولات أو وقعت مراجعتها، وأنّ النصوص التي غابت فيها تعود صياغتها إلى تاريخ مبكّر. وكما جاء سابقاً في العرض، فإنّ استعمال المقولات السوسيولوجية بالنسبة للجزء الأوفر من نصوص السيادة كان الغالب في مقتصراً على فقرات معيّنة من النص، وهو ما يدفع إلى الجزم بأنّ الأمر يتعلّق بإضافة لاحقة. فحتّى الاستخدام الخاصّ لمفهوم "السيادة الوراثية" وما ينتمي إليه من مصطلحات مشتقّة قد حصل توظيفه كعنصر لتحديد الترتيب الزمني أو الانتماء للنّصوص[45]. وبهذه الطريقة تقدّم بنية الإحالة أيضاً إشارات غير مباشرة حول تاريخ التدوين، كما سنرى فيما بعد.

إجمالاً يمكن القول بالنسبة لمحاصيل المواعيد التي تخصّ مختلف نصوص السيادة[46]. يبدو أنّ النصوص الثلاثة المتعلقة بـ"البيروقرطة" و"السيادة الوراثية" و"الإقطاع" تنتمي إلى أقدم محصول، ولئن أشارت المراجعة الأخيرة الموثوقة بالنسبة لكلا النصين حول السيادة التقليدية إلى ربيع أو مستهل صيف 1914، في حين أنّ

= بيلوف (Georg von Below) بتاريخ 21 حزيران/ يونيو 1914 حول مفهوم "السيادة الوراثية" (تقرير النشر لنصّ **سيادة الأعيان** لاحقاً، ص 238).

(44) كذلك تقرير النشر لنصّ **تحوير الكاريزما**، لاحقاً، ص 473.

(45) انظر في هذا الصدد تقارير النشر الخاصّة بـ **سيادة الأعيان والإقطاع** لاحقاً، ص 239–241 و374.

(46) توجد المعلومات الخاصّة المسوغات ضمن تقارير النشر المعينة لكلّ نصّ.

مكتبة الفكر الجديد

نص "البيروقرطه" لا يتجاوز على عكس ذلك عام 1913. أمّا صياغة نصوص "السيادة" و"تحوير الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما" ومراجعتها الأخيرة، فتعود إلى عامي 13/ 1912، في حين أنّ نص "الكاريزماتية" المبتور قد يكون تمّت صيغته قبل نصّي "الكاريزما" الآخرين. وهذا ينطبق أيضاً على عدد من فقرات نص الدولة والسلطة الدينية الذي وقعت مراجعة جزء منه حسب ما تظهره نبذة المخطوط.

لقد قام هيروشي أوريهارا (Hiroshi Orihara) بتحليل بنية الإحالة الداخلية للنصوص المخلّفة من "الاقتصاد والمجتمع" بكلّ دقّة[47]. وبرفقته أمكن تقسيم الإحالات إلى تلك التي سبقت والتي لحقت وتلك التي تشير إلى مواضع أخرى. غير أنّ قيمة ما تقوله مختلف الإحالات يبقى متبايناً. فهو مرتبط أساساً بما إذا كانت هناك مواضع إحالة واضحة في مخزون النص المخلّف. فالإحالات التي يمكن أن تشير إلى مواضع عدّة تبقى شهادتها ضعيفة، في حين تشهد الإحالات المتبادلة لمراجعة مشتركة. فقد وقع تحليل الإحالات المضافة من قبل ماكس فيبر بكثافة في غضون عملية الطبع لنصوص "السيادة" كي تحدّد علاقتها فيما بينها ومن ثمّ أيضاً ترتيبها. وإلى جانب وظيفة هذا الإحالات والجسور الموضوعية التي يمكن مدّها بين مختلف فقرات النص، ظهرت أيضاً معلومة ثانية هامّة جدّاً بالنسبة للطبعة التاريخية- النقدية للنصوص المخلّفة. ويمكن وصفها بدقّة من خلال مثال: فماكس فيبر يحيل إلى تطوّر الموسيقى الغربية التي "لا يمكن التأكيد عليها هنا"[48]. وتقول الإحالة التي توجد في نبذة المخطوط المخلّف لنصّ الدولة والسلطة الدينية أوّلاً إنّ هناك دراسة سوسيولوجية للموسيقى، على الأقلّ في المرحلة الفعلية للتخطيط، وأنّ هذه الدراسة قد سبق أن حذفت من جملة عمل "الاقتصاد والمجتمع"، وإلّا لما كان القول الأنسب على هذا النحو أو ما شابهه: " كما سيتجلّى لاحقاً". وبما أنّ الموضع المعنيّ يوجد في صفحات من المخ \و\ ضمّت فيما بعد، فإنّها تحيل مقارنة بالمتن الأساسي للنصّ

(47) كانت الدراسات الدقيقة جدّاً والجداول التي أقيمت عليها من قبل هيروشي أوريهارا (Hiroshi Orihara) مفيدة للغاية في المعالجة النسقية لبنية الإحالات داخل النص وإعادة النظر فيها بصفة نقدية. فقد جمع كلّ الإحالات داخل النص بالنسبة للصياغة القديمة لـ"الاقتصاد والمجتمع" مع بعضها وقدّم حلولاً لهذه الإحالات. واستناداً إلى هذه الأرضيّة طالب تغيير موقع بعض النصوص. (انظر: Orihara I, II, III). ومن خلال العمل المكثف على المخطوطات الأصلية المخلّفة لـ "الاقتصاد والمجتمع" تمخّض حلّ آخر وتقويم جديد للإحالات في بعض المواقع.

(48) انظر تقرير النشر لنصّ الدولة والسلطة الدينية لاحقاً، ص 566.

مكتبة الفكر الجديد

إلى نقطة مراجعة لاحقة. وبهذا تشير تعبيرات الإحالات أيضاً إلى تاريخ تدوين النصوص. ولهذا السبب، فإنّ الإحالات التي تضمّنتها المخطوطات الأصلية المخلّفة من "الاقتصاد والمجتمع" اعتبرت ذات قيمة فائقة ودقيقة أيضاً بالنسبة لنصوص السيادة. وحتى تكرار الإحالات يمكن أن يقدّم الدليل على التدرّج الزمني بالنسبة لنشأة النص ومعالجته، كما سبق أن وقع عرضه في مثال "الجماعات الدينية" وفي نص الدولة والسلطة الدينية. لذا فإنّ الإحالات داخل النص تمثل عنصراً أسياسياً للتحليل الفيلولوجي للنصوص- رغم الصعوبات التي ذكرت – ولهذا السبب وقع جمعها في مختلف تقارير النشر.

لا يمكن بكلّ تأكيد اعتبار العناوين والعناوين الوسيطة التي تضمنتها الطبعة الأولى والتيّ وضعت من طرف ماريانا فيبر وملشيور باليي كعناوين للفصول أو عنارين ثانوية كعناوين أصلية للمؤلّف[49]. فمقارنة بالعناوين التي تعود بدون شكّ إلى ماكس فيبر والتي وضعها في المخطوطات الأصلية لنصوص **الاقتصاد والأنظمة وسوسيولوجيا الحقّ**[50]، فإنّ الأمر بالنسبة للعناوين المخلفة في "السيادة" يتعلّق بخطوط عريضة لوصف المضمون. ومن الأرجح أنّ ماكس فيبر قد احتفظ بحزم من المخطوطات المخلّفة في ملفّات وظروف وأضاف لها عناوين عمل وعلامات قصد تسهيل التوجّه[51]. ويمكن أن يكون ذلك هو السّبب لماذا كان لماريانا فيبر تصوّر شامل حول المخطوطات غير المنشورة والموجوة على المكتب بعد أيّام فقط من وفاة زوجها، وكيف كانت قادرة على ذكر مضمون بعض الأجزاء بصفة مختصرة إزاء مدير النشر بول سيبيك[52]. وقد وقع تغيير بعض هذه العلامات المذكورة من

---

(49) بالنسبة للشكوك في أصالة العناوين قارن: Wolfgang J. Mommsen," Einleitung," in: MWG I/ 22-1, S. 60-64.

(50) انظر:
Weber: *Die Wirtschaft und die Ordnungen*, S. 1, 4 und 14 (WuG¹, S. 368, 374, 381), und *Rechet* §§1-7,
كانت العناوين في بعض الأحيان موجودة مكرّرة، أوّلاً كإضافات على أوراق المخطوط وفيما يخصّ §§ 1–6 مرّة أخرى على الأوراق المضافة مع إلحاق الفهرس. وهذه الأوراق المضافة مؤخّراً لم تكن تحمل عدد الصفحة (WuG¹، ص 386، 396، 412، 455، 467، 481، 495).

(51) انظر في هذا الصدد أيضاً : Wolfgang J. Mommsen, "Einleitung," in: MWG I/ 22-1, S. 60-64.

(52) انظر رسالة ماريانا فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920 (VA –Mohr/ =

مكتبة الفكر الجديد

طرف ماريانا فيبر في غضون عملية الطبع[53]، وهو ما يمكن أن يدلّ على شيئين: أنّه من ناحية لا يوجد عنوان أصلي من وحي فيبر – ومن ناحية أخرى – أنّ ماريانا فيبر وملسيور باليي قد رغبا في تعويض الخطوط العريضة بعناوين أدقّ وبعدا بذلك عن نشر الكتاب الطابع المؤقت. أمّا في الحالات التي تواجدت فيها خلال مرحلة الطبع أنواع أخرى من عناوين الفصول، حصل اللجوء إلى العلامات المذكورة سابقاً من طرف ماريانا فيبر (مثل "البيروقرطه" عوض "البيروقراطية" و"الإقطاع" عوض "تأثيرات السيادة الأبوية والإقطاع"). ورغم ذلك فقد أدّت هذه التحويرات للعناوين خلال عملية الطبع إلى التشكيك في وجود عنوان أصلي خاصّ بفيبر، وهو ما دفع إلى وضع هذه العناوين بين قوصين معقوفين. أمّا العناوين المغيّرة أو المضافة من قبل الناشر، فقد وصفت كإضافات الناشر ووضعت أيضاً بين قوصين معقوفين.

ليس من الواضح إن كانت العناوين الوسطى التي وردت لنا قد أضيفت من طرف النّاشرين الأوّلين. ففي متن النصوص المعالجة هنا، لا يحمل إلّا النص الأوّل من "السيادة" ثلاثة عناوين وسطى، أمّا بقيّة النصوص الأخرى فتفتقد إلى تقسيم في الفصول الثانوية المعنونة بصفة خاصّة. ومقارنة بالنصوص المفصّلة والمنشورة عام 22/ 1921 من الدفعتين الثانية والثالثة من "الاقتصاد والمجتمع"، فإنّ هذا الأمر يجلب الانتباه. فإذا افترضنا أنّ أغلب العناوين الوسطى وقع إضافتها من طرف ملشيور باليي، يمكن إذن أن نستنتج بأنّ غيابها في جلّ أقسام الدفعة الرابعة الختامية قد يعود إلى الخصام المتزايد بينه وبين دار النشر في صيف 1922، وأنّه لم يقم بعدها بمثل هذا التقسيم المضني للنصوص. ولكن ما يناقض هذه الفرضية هو أنّ جميع نصوص الدفعة الرابعة، بما فيها النص الأخير حول الدولة والسلطة الدينية قد وضعت لها فهارس مطوّلة. وكانت معالجتها من مشمولات باليي في المرتبة الأولى حسب ما يتجلّى من رسالة لماريانا فيبر[54]. فمن المحتمل – إذا انطلقنا من التسلسل المنطقي لخطوات العمل

= Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446) وكذلك سابقاً ص 95.

(53) وهوما حدث مع نصوص البيروقرطة والإقطاع.

(54) كتبت ماريانا فيبر بتاريخ 22 حزيران/ يونيو 1921 إلى بول سيبيك: "لا بدّ من إضافة فهارس الفصول التي وضعها ماكس فيبر لـ سوسيولوجيا الحقّ فقط في النسخة التجريبية للطبع. وسأقتسم هذا العمل مع د. باليي، حيث سأضع أوّلاً رؤوس أقلام ثمّ أعرضها عليه". (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446).

مكتبة الفكر الجديد

– أنّه أضاف العناوين الوسطى إلى النصوص مباشرة خلال وضع الفهرس. وبما أنّه في هذه الحالة لا يحمل سوى نص "السيادة" تقسيماً بعناوين وسطى، فهذا قد يكون إشارة إلى مراجعة واسعة النطاق وتتمّة من طرف فيبر نفسه، والذي – كما تبيّنه مجرّد نظرة في المخطوطات – غالباً ما ألحق العناوين الوسطى في النصوص الجاري العمل عليها[55]. وبما أنّ نص "السيادة" يحمل تقسيماً ثلاثياً للمحتوى، فلا بدّ أن تقبل العناوين الوسطى المخلّفة، ولكن بدون تعداد للفقرات. وهذه سيقع نقلها – قياساً على المخطوط الأصلي لـ"الاقتصاد والأنظمة"[56] وكذلك أيضاً حسب المنهج المتخذ لجزء المجلّد "الجماعات الدينية"[57] – بأرقام عربية ومصاحبة بحاشية نقدية[58].

لا شكّ أنّ مجال العنوان "نماذج السيادة" الذي يضمّ في الطبعة الأولى الجزء الأوفر من النصوص القادمة المنشورة هو بكلّ وضوح إضافة من طرف الناشرين الأوّلين. فبعد نشر الصياغة الجديدة من "الاقتصاد والمجتمع" كجزء أوّل، اتّفق كلّ من ماريانا فيبر ودار النشر على تقسيم النصوص المخلّفة من "الاقتصاد والمجتمع". ولذلك بحثاً عن عناوين مناسبة للجزأين الثاني والثالث، واتفقا على "نماذج الجمعنة والشراكة" و"نماذج السيادة"،[59] مع العلم أنّ العنوان الأخير الذي وقع اختياره من طرف ماريانا فيبر يتطابق على الأرجح مع عنوان الفصل الثالث للدفعة الأولى حتى يحصل ربط الصيغتين من "الاقتصاد والمجتمع" ربطاً وثيقاً. وللأسباب التي ذكرت لا تنقل أعمال ماكس فيبر الكاملة هذا العنوان وتكتف بعنوان "السيادة" لوصف هذا المتن من النصوص.

---

(55) هذا ما جرى مع البابين الثاني والثالث من **الاقتصاد والأنظمة**، حيث أضيفت العناوين في أعلى الصفحات من **سوسيولوجيا الحقّ** §§ 2–6، وبصورة جليّة في § 7، ص11 من **سوسيولوجيا الحقّ** (WuG¹ ، ص494 فلاحقاً)، حيث أضيف العنوان في وسط صفحة المخطوط. وبالنسبة لمختلف الأدلّة.

(56) هذا النص القصير نسبياً تضمّن هوالآخر ثلاثة عناوين وسطى بأرقام عربية من خطّ يد ماكس فيبر. انظر: Weber, *Die Wirtschaft und die Ordnungen*, S. 1, 4 und 14 (WuG1, S. 368, 374, 381).

(57) قارن تقرير النشر بما يخصّ الجماعات الدينية، MWG I/ 22-2 ، ص106 .

(58) قارن في هذا الصدد تقرير النشر لنصّ **السيادة** لاحقاً ص124 .

(59) انظر بالخصوص رسالة ماريانا فيبر إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1921 (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446).

مكتبة الفكر الجديد

هناك خصوصيات في التعامل مع التعديلات والإيضاحات الموضوعية التي نتجت عن الوضع الذي سبق ذكره، بحيث يتعلق الأمر بالنسبة للنصوص التي سيقع نشرها بنصوص مخلّفة لم يسمح ماكس فيبر بتسليمها للطبع. فجزء من التعديلات يخصّ الإضافات التي تعود إلى بكلّ وضوح إلى الناشرين الأولين، والتي قادت إلى نوع من التوحيد الصّوري في عملية تقديم النص. ومن بينها يمكن ذكر إضافة الفهارس إلى مختلف النصوص والتعداد المتواصل للفقرات فيما بين العناوين الوسطى وكذلك الحواشي التوضيحية من طرف الناشرين. وكما ذكرت ماريانا فيبر في التصدير للدفعة الثانية، فلم يكن هناك من الفهارس الجاهزة سوى فهرس **سوسيولوجيا الحقّ**[60]. ولذا فالفهارس التي وردت لنا والمتعلقة بنصوص السيادة هي بدون شكّ إضافات من طرف الناشرين الأوّلين، ولهذا السبب لا تعاد في هذه الطبعة كجزء لا يتجزّأ من النص. بل في الموضع المطابق لها تلي إحالة إلى الجهاز النقدي للنصّ. أمّا الاستعمال الموحّد لتعديد الفقرات وكذلك إضافة الفهارس على مستوى الفصوص، فيبدو أنّ النّاشرين الأوّلين قد أقرّهما حسب مثال **سوسيولوجيا الحقّ** الذي أودعه ماكس فيبر للطبع[61]. وفي هذه الحالة – كما ذكر سابقاً – سيقع التراجع عن تعداد الفقرات. وفي بعض المواضع أضاف الناشران الأوّلان هوامش تستند غالباً إلى حلول للإحالات أو قدّما مساعدة لتحديد تاريخ التدوين. ومن الملاحظات التي تكرّرت مراراً ما يلي:"كتب قبل الحرب". هذه الملاحظة أخذت بعين الاعتبار الظروف السياسيّة المتغيرة بعد 1918 وكانت موجّهة إلى القرّاء كإشارة تعليمية. ولم يقدّما مساعدات لحلّ الإحالات في جميع المواضع ، وإنّما غالباً هناك، حيث يمكن أن يحصل تذبذب فيما يخصّ ترتيب الفصول[62]. فوظيفة الهوامش

---

(60) انظر: Marianne Weber, Vorwort [vom Oktober 1921], in: WuG1, S. III.
هذا القول حصل التأكيد عليه من خلال رسالتها إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 22 حزيران/ يونيو 1921 (Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446) والمحصول من المخطوط الأصلي. فيما يخصّ **سوسيولوجيا الحقّ** توجد فهارس وتعداد للصفحات بخطّ يد ماكس فيبر يهمّ البنود §§ 1– 6.

(61) يوجد تعداد للفقرات لدى فيبر في **سوسيولوجيا الحقّ**، §§1–7، أمّا الفهارس، فهي فقط بالنسبة للبنود §§ 1–6.

(62) مثلما هو في المواضع التي وقعت فيها الإحالة إلى الدفعة الأولى لعدم وجود موضع إحالة في الصّياغة القديمة، أو حيث لا يتطابق توجّه الإحالة أو أنّ هناك تردّد حول ما إذا كانت هناك إحالة قطعاً في المجلّد يمكن إثباتها.

مكتبة الفكر الجديد

بالنسبة للناشرين آنذاك كانت تتمثل فقط، في الرّفع من الوضوح بالنسبة لأقوال فيبر ذاته، ولكن أيضاً فيما يخصّ قرارات الناشرين. وفي هذه الطبعة يقع إعادتها في الجهاز النقدي للنصّ وضمّها – إذا اقتضى الأمر موضوعياً – إلى التفسير.

أمّا الجزء الآخر من التعديلات فيخصّ الأخطاء في الكتابة[63] التي يمكن تفسيرها من خلال حالة النقل الخاصّة للنصوص. فقياساً على المخطوطات الأصلية التي وردت لنا في مجال "الحقّ" وعلى المخطوط الأصلي الذي يضمّ ستّ صفحات وينتمي إلى **سوسيولوجيا السيادة**، من المحتمل أنّ الجزء الأوفر من المتن الذي يقع نشره هنا تمّ تحريره بخطّ اليد وبالآتي حمل معه صعوبات فهم جمّة. وما يؤكّد أيضاً هذه الفرضية هو أنّ جزءاً كبيراً من التعديلات الحاصلة هنا تعود إلى أخطاء في قراءة النص. أمّا الأخطاء الناتجة بكلّ وضوح عن السمع والتي يمكن أنّها حدثت خلال الإملاء، فلا توجد إلّا في نص واحد[64]. ومقارنة بالنصوص المصحّحة من قبل ماكس فيبر نفسه والمرخّصة للطبع من طرفه، هناك إذن قلق أكبر فيما يخصّ قراءة النصوص المنشورة خلفا، خاصّة وأنّ المخطوطات والنسخ التجريبية للطبع قد مرّت – كما سبق أن ذكرنا – بأيدي عديدة وتعتبر اليوم في مجملها كمفقودة. وقد أدّت المقارنة بين المخطوطات الأصلية الواردة لنا وبين الصياغة المطبوعة من "الاقتصاد والمجتمع" إلى الكشف عن جملة من التردّدات والانحرافات في مواضع صعبة الفهم. وهذا يخصّ أوّلاً التعابير غير العادية والغريبة لغوياً والأعلام[65]. ولذلك قامت الطبعة الحالية، إلى جانب المراجعة النقدية للنصّ المعتادة، أيضاً بعدد من التعديلات التي نتجت عن مقارنة بطرق الكتابة والمعلومات العينيّة الواردة في نصوص أخرى

---

(63) وقع ضمّ أعمال أوتو هينتسه وجوهانس فينكلمان إلى التحقيق النقدي للطبعة الحالية؛ ولكن وقع التخلّي على دليل واحد في المواضع المعنية. فقد وضع أوتو هينتسه في غضون قراءته للطبعة الثانية من **الاقتصاد والمجتمع** قائمة تصحيح أخطاء (انظر: Hintze, *Webers Soziologie*, S. 88). وعادة ما قام جوهانس فينكلمان بتصحيحات وتحويرات لمتن النص في الطبعتين التين أصدرهما من **الاقتصاد والمجتمع** – وعادة بدون أيّ دليل – انظر: Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft: Grundriß der verstehenden Soziologie*, hg. Johannes Winckelmann, 4. Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1956, S. 541-550, 559-734, und dass., 5 Aufl., ebd., 1972, S. 541-726,

أمّا القائمة لجميع التصحيحات للنصّ التي نقلها جوهانس فينكلمان أوقام بها في حدّ ذاته منذ الطبعة الأولى، فتوجد في الملحق للطبعة الرابعة من **الاقتصاد والمجتمع** (ص929 – 948).

(64) انظر تقرير النشر لنصّ تحوير الكاريزما لاحقاً، ص479 .

(65) مثلاً "Gudea's" عوض "Sutra's" أو"مهدين" عوض "منهجين".

مكتبة الفكر الجديد

مرخّصة من طرف ماكس فيبر بالذات[66] أو المقارنة بمصادر ومراجع تبيّن بوضوح أنّه عاد إليها[67]. وبهذه الطريقة جرى بكلّ حذر تحرير النصوص المخلّفة من التدخلات الممكنة من قبل الناشرين الأوّلين.

ومثل هذه الطريقة استعملت أيضاً في عملية التعقيب/ التفسير. فقد تخلّى ماكس فيبر في مساهمته في "الاقتصاد والمجتمع" إلى حدّ كبير عن المراجع البيبليوغرافية. ولم يذكر إلّا القليل من الأعلام، وبالنسبة للعناوين إلّا في الحالات الاستثنائية. ولذلك لا توجد بالنسبة لثبت المراجع المستعملة من طرف ماكس فيبر في متن النصوص المخلّفة سوى بعض الأدلّة القليلة. من هنا وقع ضمّ تلك الكتابات التي يمكن أن تكون قد استعملت من قبل ماكس فيبر من بين المراجع المعاصرة لتوضيح الحالات التي تستوجب الشرح. ولكن القصد ليس هو تعويض جهاز الهوامش/ الحواشي المفقودة لدى ماكس فيبر بهذه الطريقة. ففي سلسلة من الحالات أمكن الشرح الاستناد إلى نصوص قديمة لماكس فيبر أو أخرى صيغت بصفة موازية لها، حيث وصفت حالات شبيهة إلى حدّ ما بأكثر دقّة مع إضافة مصادر مفصّلة. فحيث وجد هذا التوازي بوضوح وكان مفيداً في عمليّة الشرح/ التعقيب الموضوعي، فقد وظّفت هذه المصادر/ المراجع المعنية ووقع التعليم عليها بإشارة تحيل إلى موضع آخر من العمل. وإلى هذه الطريقة، أمكن تحديد المراجع المختارة بصفة موضوعية والتحصّل على نتيجة أخرى مكّنت الترابط البيوغرافي للعمل أن يبرز بصفة محسوسة إلى الملأ. أمّا الشرح/ التعقيب، فيستند أوّلاً وقبل كلّ شيء إلى مراجع معاصرة قد عاد إليها ماكس فيبر بالذات على الأرجح. ورغم ذلك كانت هناك سلسلة من الحالات استوجب العودة فيها إلى مراجع/ مصادر وبحوث نشرت مؤخراً، إذ من المحتمل أنّ جزءاً من معلومات ماكس فيبر قد يعود إلى تقارير شفوية من طرف زملائه أو إلى نشرات إخبارية من قبل الصحافة اليومية. ولذا قد لا تتطابق أرقام

---

(66) نجد في نص "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" التعبير"außerwerktäglich" أو"unwerktäglich" والذي لم يحصل إثباته في النصوص المرخّصة من طرف فيبر؛ ففيها نجد التعبير الخاصّ بفيبر "außeralltäglich". فنجد مثلاً: تعديل كلمة "tretyj element" "Mjeschtschitelstwo" "ligurischen Inseln" "ad notam amovible" Josua.

(67) هذا يخصّ أوّلاً طريقة كتابة المفاهيم العربية، التي وقع تصحيحها حسب المقال المستعمل من طرف كارل هاينريخ بيكر (Carl Heinrich Becker).

مكتبة الفكر الجديد

السنوات المذكورة في ثبت المراجع بالضرورة مع الإطار التاريخي لنشأة النصوص التي هي الآن بصدد الطبع. وفيما يتعلّق بالاستشهادات من الكتاب المقدّس، فقد وقع إثباتها مع إنجيل لوثر الذي كان مستعملاً في غضون مستهلّ القرن الماضي[68].

لم تكن هناك في عصر ماكس فيبر قواعد توحيد النقل والكتابة بالنسبة لجلّ اللغات غير الأوروبية في العلوم الأوروبية. ولذلك لم تكن كتابة ماكس فيبر لهذه اللغات موحّدة. وقد وقع الحفاظ عليها طالما لم يثبت أنّها خاطئة. أمّا في خطاب الناشرين، فقد جرى النقل حسب القواعد العلمية الحالية. وفيما يخصّ اللغة اليونانية، فقد وقع إعادة كتابتها بحروف لاتينية (و بدون حركات). أمّا بالنسبة للغة العربية، فقد جرى اتباع اقتراحات "الجمعية الألمانية لبلدان اللشرق" في الثلاثينات من القرن الماضي، والتي استعملت في الطبعة الأولى من "موسوعة الإسلام"[69]. وفيما يخصّ الأسماء والكلمات اليابانية، فسيقع نقلها حسب منهج هيبورن – سكاي[70] (Hep-burn-Sky). ويجري نقل اللغة الصينية[71] واللغات الهنديّة[72] وكذلك الرّوسية[73] استناداً إلى أجزاء أعمال ماكس فيبر الكاملة التي سبق أن نشرت وحسب المناهج التي اتخذت هناك.

تستند التواريخ المقدّمة في خطاب الناشرين والمتعلّقة بالتاريخ غير الأوروبّي، طالما لم يذكر شيء آخر، إلى الترتيب الزمني الجديد الذي قام به يورغن فون بيكرات[74]

---

(68) انظر: **الإنجيل أو الكتاب المقدّس** للإنجيل القديم والجديد، حسب الترجمة الألمانية لمرتين لوثر (Martin Luther) ، برلين 1899.

(69) لقد نشر الجزء الأول للطبعة الأولى من **موسوعة الإسلام** (*Enzyklopädie des Islam*) باللغة الألمانية منذ عام 1913 ولم ينشر الجزء الرابع الختامي إلّا عام 1936.

(70) حسب معجم الخطّ الياباني لـ:
Wolfgang Hadamitzky, *Langenscheidts Lehrbuch und Lexikon der japanischen Schrift* (Berlin: München u. a.: Langenscheidt, 1980), S. 11f.

(71) انظر أعمال ماكس فيبر الكاملة، MWG I/ 19 ، ص 523 modifizierte Wade-Giles-Umschrift.

(72) انظر أعمال ماكس فيبر الكاملة، MWG I/ 20 ، ص 43 فلاحقاً، 46، 544.

(73) انظر أعمال ماكس فيبر الكاملة، MWG I/ 10 ، ص 52.

(74) انظر: Jürgen von Beckerath, *Chronologie des pharaonischen Ägypten*, Die Zeitbestimmung der ägyptischen Geschichte von der Vorzeit bis 332 v.Chr. (Mainz: Philipp von Zabern 1997) (Münchner Ägyptologische Studien, Band 46).

مكتبة الفكر الجديد

(Jürgen von Beckerath) بالنسبة للتاريخ المصري، وإلى لوحة السّلالات التي نشرها هيلفيغ شميت - غلينسر (Helwig Schmidt-Glintzer) في الملحق من المقدّمة لدراسات الكنفوشية والتّاوئية[75] بالنسبة للتاريخ الصّيني، وإلى لوحة الترتيب الزمني التي وضعها جون وايتني هال[76] (John Whitney Hall) بخصوص التاريخ الياباني. وعادة تعطى جميع التواريخ حسب الرزنامة الغرغورية المتداولة لدينا. وهذا يشمل بالخصوص المعلومات المتعلقة بالتاريخ الإسلامي والرّوسي وبتاريخ الثورة الفرنسيّة.

(75) انظر:

Schmidt-Glintzer, Helwig, Einleitung, MWG I/ 19.

(76) انظر: John Whitney Hall, *Das Japanische Kaiserreich* (Frankfurt a. M.: Fischer Taschenbuch Verlag, 1990) (Fischer Weltgeschichte, Band 20),

(من هنا فصاعداً: Hall, *Japanisches Kaiserreich*).

مكتبة الفكر الجديد

السيادة

تقـرير النشـر
حـول نشـأة النص

فيما يخصّ النص القصير الذي يلي نشره، يتعلق الأمر بفصل تقديمي لدراسة سوسيولوجية تأسيسية حول "السيادة". فتبعاً لمقولة الفعل الجماعي الممتدّة المعنى، طوّر ماكس فيبر مفهوم السيادة كـ"مقولة صالحة" سوسيولوجياً، وأحدث هذا المفهوم انطلاقاً من تحديد واع مقابل عدد من المفاهيم الأخرى المستعملة، مثل مفهوم السلطة الاجتماعية، وكذلك أيضاً مقابل أشكال ممارسة السلطة الاقتصادية. ويعرض فيبر هنا ولأوّل مرّة في كامل أثره الفرق بين "السيادة بموجب توافق المصالح" و"السيادة بحكم السلطة".

فيما يخصّ مفهوم السيادة الضيق والمنحصر في السلطة، يبرز فيبر عنصرين هامين: الجانب التنظيمي للسيادة (المتمثل في الإدارة) ومبادئ العمل (أي أسباب المشروعية) التي تعتمد عليها السيادة في علاقاتها. فبالنسبة إلى العنصر الأول، يتعرّض فيبر بالخصوص إلى أشكال "التسيير الديمقراطي" المباشر للإدارة، في حين يمرّ بالنسبة إلى العنصر الثاني إلى نمذجة أسباب مشروعية السيادة ويضع لها النماذج الأساسية المناسبة لبنية السيادة. وهكذا تتضمّن الفقرة الختامية على الأرجح العرض المبكّر لأسس نماذج السيادة.

هذا ويبقى غامضاً متى ألف ماكس فيبر هذا النص، إذ يبدو من الصّعب إثبات ما إذا كان النص الذي ينقسم موضوعياً إلى ثلاثة فصول قد حرّر في نفس واحد، أم إنّه تعرّض لمراحل تنقيح متعددة. فالإحالات الداخلية لم تفرز أي ربط بين الفصول

مكتبة الفكر الجديد

الثلاثة. فهناك في الفصل الأوّل من النص فقرة طويلة مطبوعة بحروف صغيرة تشير إلى أنّ ماكس فيبر قد هيّـأ النص للطبع. وهو ما يستوجب أن يكون القصد في دفع النص إلى الطبع عائداً إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى باعتبار أنّ النص الذي بين أيدينا لم يتم ضمّه إلى الإيداع الأوّل من **الاقتصاد والمجتمع**. ففي الصياغة الجديدة من عام 1919/ 1920 لم تبق سوى استنادات متفرّقة من الأرضية القديمة. ومن الواضح أنّ صيغة نص "**السيادة**" كانت جاهزة قبل وضع "مقدّمة العمل الكامل" الجديدة التي لم يباشر في كتابتها إلا في ربيع 1914 ثمّ ألحقت إلى الجزء الأول من **ملخص الاقتصاد الاجتماعي**[1]. فعنوان الفصل الأول المذكور في إطار ترتيب السيادة، أي "النماذج الثلاثة للسيادة الشرعية"[2]، لا يتطابق وتفاصيل النص الموالي المقرّر نشره.

لا يتضمّن نص **السيادة** سوى بعض الأدلة القليلة التي تسمح بتحديد مرحلة التكوين بكلّ دقة. لقد كان ماكس فيبر يلمّح خلال وصفه للميول الأوليغارشية في الفصل الثاني إلى "ما يسمى حديثا "فائدة العدد القليل"". ويتعلق الأمر بصيغة طوّرها الباحث النمساوي في الاقتصاد القومي فريدريتش فون فايزر بكل دقة خلال سلسلة من المحاضرات التي ألقاها في أيلول/ سبتمبر 1909. وقد نشرت هذه المحاضرات في قالب كتاب في شباط/ فبراير أو آذار/ مارس 1910 تحت عنوان "الحق والسلطة"، بحيث يصبح تاريخ النشر ذات دلالة فيما بعد (Post quem). فاستعمال الاصطلاح "حديثاً" في النص يشير أيضاً إلى القرب الزمني المباشر بين نشر الكتاب وعملية التأليف، بحيث يمكن نفي القول بأنّ إحالة ماكس فيبر إلى فون فايزر لم تحدث إلا في بداية سنة 1914، عندما اهتمّ فيبر بوصفه "المشرف على النشر" للمرجع بصفة مكثفة بالمساهمة التي قدّمها فون فايزر[3]. وهناك أيضاً

---

(1) GdS¹, Abt. I, 1914, S. X –XIII (MWG I/ 22 – 6).

(2) المصدر نفسه، ص XI.

(3) لقد تواجدت المخطوطات لمساهمة فريدريتش فون فايزرحول "نظرية الاقتصاد الاجتماعي" والمنشورة في: GdS¹, Abt. I, 1914، ص 125–444 مكتملة لدى دار النشر J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) منذ نهاية شهر كانون الثاني/ يناير وبداية شهر شباط/ فبراير 1914. وتلتها تصحيحات ماكس فيبر التي وصلت إلى دار النشر في شهر شباط/ فبراير 1914 (قارن رسالة بول سيبيك إلى فريدريتش فون فايزر بتاريخ 26 شباط/ فبراير 1914، VA Mohr/ Siebeck, Tübingen). وينعكس عدم الرضا الأول بمساهمة زميله من فيينا لدى ماكس فيبر في مراسلة هذا الأخير إلى بول سيبيك حيث اشتكى من عدم التطرق إلى "المسائل السوسيولوجية". قارن: 8 /II، ص 553، 587 (استشهاد) و623.

مكتبة الفكر الجديد

تلميحات غير مباشرة في النص الذي بين يدينا تخصّ أعمال أنطون منجر (An-ton Menger)، فيلي هيلباخ (Willy Hellpach)، جيمس برايس **وسوسيولوجيا الأحزاب** لروبرت متشلز. وكلّ هذه الأعمال قد نشرت قبل موفى عام 1911.

فالأمثلة التاريخية التي جلبها ماكس فيبر للإيضاح، والموجودة أغلبها في الفصل الأول، تحيل بدون استثناء إلى زمن ما قبل الحرب، وهو ما أشار إليه الناشرون الأوائل بصريح العبارة في أحد المواضع. فالنقد المصرّح به في النص باحتراز إزاء الهيمنة البروسية يجد ما يماثله في المآخذ العنيفة التي عبّر عنها ماكس فيبر لدى لقاء الأساتذة الجامعيين بمدينة دريسدن في تشرين الأول/ أكتوبر 1911. ويمكن أن تكون هذه المقاربة مجرّد صدفة وليست حتماً إشارة إلى التطابق الزمني. فالعسير في الأمر من حيث التحديد الزمني هو ذكر ماكس فيبر "لما يسمى الإدارة الديمقراطية المباشرة" في الفصل الثاني من النص، إذ يتعلق الأمر هنا وكما يتضح خاصة من خلال التذكير الموازي في نص "البيروقراطية" بسجال حول "المفهوم السياسي للديمقراطية" والمطالبة السياسية "بترسيخ الديمقراطية في ممارسة السيادة". وهذا الطلب ينسبه ماكس فيبر في مقالاته السياسية التي حرّرها خلال الحرب "بالأخص إلى الديمقراطيين المتعصّبين" و"أعداء النزعة البرلمانية"[4]. غير أنّ الدراسات المعاصرة، مثل تلك التي قدمها هانس كيلسن وغوستاف ف ستيفن (Gustaf F. Steffen)، تشير إلى أنّ المطالبة بالديمقراطية المباشرة قد تبناها في السنوات الأخيرة قبل نشوب الحرب بالاستناد إلى أفكار جون جاك روسو- كلّ من الفوضويين والنقابيين والاشتراكيين الديمقراطيين المتطرّفين[5].

إنّ النص الموالي المقرّر نشره هو أقوى نص من بين النصوص المخلفة في الصياغة القديمة لـ **سوسيولوجيا السيادة** من حيث المقولات، فهو يستعمل، خصوصاً في الجزء الأوّل والثالث منه، المقولات السوسيولوجية المتعلقة بـ"الفعل

---

(4) فيبر، **حق الانتخاب والديمقراطية في ألمانيا** (*Wahlrecht und Demokratie in Deutschland*) MWG I/ 15، ص 393.

(5) قارن: Hans Kelsen, "Vom Wesen und Wert der Demokratie," *ArSSp*, Band 47 (1920/ 1921), S. 50-85, hier: S. 61,

وكذلك: Gustaf F. Steffen, *Das Problem der Demokratie* (Jena: Eugen Diederichs, 1912), S. 58, 78ff., 88ff.

مكتبة الفكر الجديد

الجماعي" و"الفعل الاجتماعي" و"فعل الجماهير"، و"التشكل الاجتماعي المعقلن" وكذلك بـ"جهاز القهر" و"السلطة المتعدّدة الحكّام" (Heterokephalie). وهذا ما يقرّبه إلى الجزء القديم من "نصّ **المقولات** ومن نص **الاقتصاد والأنظمة** حيث ضمّ إلى النسخة المنقحة بخطّ اليد الاصطلاح المتباين لنصّ **المقولات**. وفي كلا النصين المتميين لـ **الاقتصاد والمجتمع** لا يوجد تقديم منسّق في مجال المفاهيم الخاصّة، وإنما في نص المقولات فحسب، هذا النص الذي نشره ماكس فيبر على حدة خارج المؤلّف الجماعي الصّادر في خريف 1913[6]. وهناك يوصف "الفعل الجماعي" كفعل بشري "ذي معنى وموجّه ذاتياً حسب سلوك الأفراد الآخرين"[7]. أمّا "فعل الجماهير" فيفقد هذا "التوجّه الحسّي للفعل"، وهو السبب الذي يجعله لا ينطوي تحت مفهوم "الفعل الجماعي" العام، ووصفه فيبر بأكثر دقّة كـ"سلوك خاضع لتأثير الجمهور"[8]. أما "الفعل الاجتماعي" فهو شكل خاصّ من الفعل الجماعي يكون فيه توجّه الفعل الذاتي ذا قصد معقلن ومرتبط بتطلعات تتعلق بأنظمة مقنّنة[9].

ورغم أنّ ماكس فيبر كان يستعمل المقولات السوسيولوجية في النص المقرّر نشره هنا ويعود جزئياً إلى بعض الأفكار مثل "العمل" بأحد الأنظمة وبمشروعيته[10]، فهناك فعلاً اختلافات دقيقة بين نص المقولات وهذا النص وهذه تخصّ أوّلاً الترتيب النسقي لمفهوم السيادة؛ ففي حين يقدّم هذا المفهوم في بداية نص "السيادة" كـ"أحد العناصر الهامة للفعل الجماعي"، يضعه نص المقولات من بين المقولات الخاصة والتابعة لـ"فعل الموافقة" و"فعل الروابط". وفي هذا السياق، يتم أيضاً تقديم مفهومي "قبول السيادة" و"قبول المشروعية"[11] اللذين يصفان الفعل المحدّد للتراضي بين الحكّام والمحكومين. أما في النص المنشور هنا فإنّه يُنظر إلى "تجويز السيادة" و"المشروعية" من وجهة نظر الحاكم أو الحكّام: أي كيف يؤمّن

---

(6) لقد صدر المقال في تشرين الثاني/ نوفمبر 1913 في مجلّة **لوغوس**، المجلّد الرابع، الكراس الثالث.

(7) Weber, *Kategorien*, S. 265.

(8) المصدر نفسه، ص 277.

(9) المصدر نفسه، ص 266.

(10) قارن كتاب فيبر *Kategorien*، خاصة ص 267–270، 279، 282، 291.

(11) Weber, *Kategorien*, S. 279 und 291.

مكتبة الفكر الجديد

الحاكم سيادته ويثبتها ويشرّع لها؟ وحتى في التعريف الأصلي لمفهوم السيادة، فإنّ العنصر المثنّى لعلاقة السيادة ينسحب ليفسح المجال للتعريف الفلسفي الفردي: فالأمر والطاعة يسيران وكأنّ "المحكومين قد جعلوا من مضمون الأمر لأجل ذاته قاعدة لفعلهم". وفي المقابل يتم تحديد السيادة في نص المقولات "كفعل أحد يستهدف في معناه (الأمر) أحداً آخر (الطاعة) والعكس أيضاً، إلى حدّ أنّه يمكن تعداد معدّل تقابل التوقعات التي يجري على منوالها الفعل"[12]. وإذا ما أقمنا المقارنة فإنّ تحديد نص السيادة يثير استغراباً أكثر من سابقية.

وحتىّ المقارنة المفصلة بنصّ "الاقتصاد والأنظمة" تثير هي الأخرى السؤال حول نسبية التسلسل الزمني لدى النصين. ففي الوهلة الأولى، يبدو نص **السيادة** قريباً جداً من نص النسخة الخطية المنقحة من "الاقتصاد والأنظمة" الذي هو أكبر حجما وذلك في التعامل مع مقولات الفعل الاجتماعي وفعل الجماهير، وكذلك في التفاصيل المتعلقة بطريقة فيلي هيلباخ في البحث من حيث علم نفس الجماهير. أما إذا نظرنا مرّة ثانية بتمعّن، فسيتّضح أنّ مقولات فعل الموافقة/ القبول وفعل الروابط[13] وكذلك المصطلح الهام المتعلق بعقلانية الغاية أو بالفعل المعقلن غائياً[14] والتي ترد في النسخة الخطية المنقحة لا تجد ما يعادلها في نص **السيادة**. رغم هذا التقارب النسبي، لا يمكن الحديث عن تواز مباشر بين النصين من حيث المضمون والزمن.

ولئن كان الأمر يتعلق بالنسبة لنصّ "السيادة" بنصّ تقديمي واضح المعالم وجاهز للطبع، فهو، من حيث البنية الإحالية، في علاقة غير واضحة على مستوى الربط مع النصوص المخلفة من **سوسيولوجيا السيادة**، بل حتى مع بقية أقسام **الاقتصاد والمجتمع**. فالإحالة الوحيدة الهادية إلى حلّ توجد في خاتمة النص في شكل حلقة اتصال مع التفاصيل حول السيادة البيروقراطية. وعلى عكس ذلك لا يمكن،

---

(12) Weber, *Kategorien*, S. 278.

(13) Weber, *Die Wirtschaft und Ordnungen*, S. 6 (WuG1, s. 377),
هنا توجد اللوحة الكاملة لمختلف المفاهيم المتعلقة بالفعل الجماعي: فعل التراضي/ الموافقة، الفعل الاجتماعي، فعل الروابط وفعل المؤسسة، وذلك على قصاصة خطية أضيفت إلى النص المرقون الذي ألصق خلف ورقة من رسالة مكتوبة. وهذه الجذاذة من الرسالة تحيل إلى الدعم القانوني الذي قدّمه ماكس فبر إلى فريدا غروس (Frieda Gross) في ربيع 1914.

(14) فيما يخصّ "الفعل المعقلن غائياً" قارن المصدر نفسه، ص 6 (WuG¹، ص 377) – على نفس القصاصة. وكذلك ص 10 (WuG¹، ص 379) (عقلانية الغاية).

مكتبة الفكر الجديد

انطلاقاً من نص "البيروقراطية"، الإحالة بكل وضوح إلى نص "السيادة"، وعلى سبيل المثال الإشارة إلى القول "كما وقع ذكره في المقدمة" الذي يخصّ "سلطة الأشراف"، باعتبار أنّه لا توجد تفاصيل واضحة ومنسّقة في الحزمة المخلفة والتابعة لـ **الاقتصاد والمجتمع** تهمّ النقطة الأخيرة. ولذا نجد في نص "السيادة" إحالتين مناسبتين بدون أي ربط. ولهذا السبب لا يمكن البتّ بكلّ دقة في أنّ بقية الإحالات المتعلقة بالإدارة الجماعية وإدارة الأشراف في نصّي "سيادة الأعيان" و"سلطة الإقطاع" تحيل إلى نص التقديم حول **السيادة**. من هنا يمكن أن نخلص إلى القول بأننا نفتقد إلى حدّ كبير إلى ترابط بين فصل التقديم والنصوص السّبعة اللاحقة حول **السيادة** على مستوى الإحالة. وباعتبار أنه لا توجد إحالات عكسية واضحة وبصريح العبارة إلى فصل التقديم، يستوجب علينا أن ننطلق من القول بأن هذا الفصل قد حُرّر إمّا قبل صياغة النصوص الأخرى وأصبح إذن عديم الاستعمال، أو ألف بعد صياغة النصوص ولم يتم ربطه لاحقاً.

من خلال الجملة الأولى في النص الصادر هنا، والتي تضع مفهوم **السيادة** في علاقة مع مقولة "فعل الجماعة"، يقام جسر رابط بين النصوص التي تسمى نصوص الجماعة والتي تقودها مقولة "فعل الجماعة"[15]. غير أنّ ربط نص **السيادة** بالصياغة القديمة لـ **الاقتصاد والمجتمع** يبقى غير واضح تماماً من حيث الإحالة المعتمد عليها. فبغض النظر عن الإحالات العامة إلى كامل سوسيولوجيا السيادة عن طريق الأجزاء الأخرى من **الاقتصاد والمجتمع**، لا توجد سوى إحالات غير واضحة من نصوص ""طبقات"، "فئات" و"أحزاب""[16] و"المدينة" إلى النص الصادر هنا[17]. وعلى عكس ذلك، تسمح صيغ الإحالة في نص **السيادة** أيضاً بعدد من مواضع الإحالة بالنسبة للمسائل الآتية: المكانة الاجتماعية للملك في العلاقات غير المحددة اجتماعياً، سيادة الأعيان وكذلك المشروعية ونظام القانون التي تخصّ نصوص "الجماعات المنزلية"، "الجماعات السياسية"، ""طبقات"، "فئات" و"أحزاب""، "المدينة" وكذلك مواضع مختلفة من مجال "الحقّ". وسينظر إلى تعريف المفهوم العام

---

(15) قارن النصوص الصادرة في MWG I/ 22-1 حول "الجماعات"، خصوصاً "الجماعات المنزلية"، "الجماعات الإثنية"، "الجماعات السياسية" و"الطبقات"، "الفئات" و"الأحزاب".

(16) قارن فيبر، "طبقات"، "فئات" و"أحزاب" في: MWG I/ 22-1، ص 259 مع الهامش 10 الذي يخصّ مكانة الملك، وكذلك لاحقاً، ص 133 مع الهامش.

(17) قارن: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 146.

مكتبة الفكر الجديد

للسلطة في نص **السيادة** الذي بين أيدينا وكأنّه معروف مسبّقاً؛ فمثل هذا التعريف لا يوجد إلا في نص ""طبقات"، "فئات" و"أحزاب""[18]، بحيث يستوجب اعتبار هذا النص الأخير كسابق في الصياغة والترتيب[19].

حول عملية النقل والإصدار

لم يتم نقل المخطوط. فالإصدار يستند هنا إلى نسخة طبع نشرت لأول مرّة في الطبعة المنشورة خلفاً من قبل ماريانا فيبر وملشيور باليي كفصل أوّل من الجزء الثالث من **الاقتصاد والمجتمع** (ملخّص الاقتصاد الاجتماعي، ج III، الإيداع الرابع) لماكس فيبر توبنغن: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) 1022، ص 603 612 (A).

سيتم الاحتفاظ بعنوان الطبعة الأولى، إذ من المحتمل أن يكون العنوان من التعيينات المختصرة التي تعود إلى ماكس فيبر ذاته. لقد ذكرت ماريانا فيبر العنوان لأول مرّة في عرضها للمخطوط الذي ضمّته إلى الرسالة المبعوثة إلى دار النشر بتاريخ 25 من آذار/ مارس 663 1921. وضُمّ العنوان بدون تغيير إلى نسخة الطبع. وفي بطاقة إلى دار النشر بتاريخ 8 حزيران/ يونيو 1922 ذكرت ماريانا فيبر "أن الخطأ الموجود على مستوى المعنى (وليس خطأ مطبعياً) في الورقة الأولى من الطبع ضمن الإيداع الرابع من **الاقتصاد والمجتمع** ص 612 و612 ما زال قائماً"[20]. ولهذا السبب طلبت إعادة إرسال الورقة من جديد وقامت بتصحيحها، ولا شك أنّ ذلك حصل باتفاق مع ملشيور باليي. ومن الواضح أنّ الأمر يتعلق بفقرة الخاتمة للنص وهذه هي أيضاً المعلومات الوحيدة والمباشرة التي وصلتنا حول تكوين النص والتدخلات المباشرة للناشرين الأوائل فيه.

سيتم الاحتفاظ بالعناوين الوسيطة الموجودة في النص، ولكن بدون العلامات المتعلقة بالفقرات التي من الأرجح أن تكون قد أدخلت فيما بعد من قبل الناشرين الأوائل من أجل التوحيد الشكلي. أما تعداد الفقرات فقد وقع تيسير العملية مع

---

(18) فيبر، ""طبقات"، "فئات" و"أحزاب" في: 1- MWG I/ 22، ص 254.

(19) هذا القول يجد ما يبرّره ضمن الإشارة العامة إلى "توضيح أشكال بنية السيادة الاجتماعية" الموجودة في آخر النص (قارن المصدر نفسه، 1- MWG I/ 22، ص 270).

(20) بطاقة بريدية من ماريانا فيبر إلى دار النشر J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) بتاريخ 8 حزيران/ يونيو 1922، VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446.

مكتبة الفكر الجديد

إضافة الحاشية النقدية باستعمال التعداد المبسّط حَسب الترقيم العربي. كما وقع التخلّي في هذه الطبعة عن الإضافات التي اتضح مصدرها من طرف الناشرين الأوائل، ولكن أعيد ذكرها في الحاشية النقدية من النص. وفي حالة معينة لجأ الناشرون الأوائل فيما يخصّ صيغة الإحالة بالنسبة لموضوع الأعيان، بما أنهم لم يجدوا المرجعية في القسمين الثاني والثالث من **الاقتصاد والمجتمع**، إلى ما يناسبها من التفاصيل في الإيداع الأوّل. هذا النوع من الربط الذي قام به الناشرون الأوائل بين الصياغتين القديمة والحديثة من **الاقتصاد والمجتمع** يطمس الفوارق الزمنية في عملية التأليف، ولذا لم يؤخذ بعين الاعتبار.

مكتبة الفكر الجديد

السيادة

1. السلطـة والسيادة: أشكال التحـوّل

"السيادة" في مفهومها العام، وبدون إحالة إلى أي مضمون محسوس، هي من أهـمّ عناصر الفعل الجماعي. ولا شكّ أنّ جلّ الفعل الجماعي لا يدلّ على بنية سلطوية، ولكن السيادة تلعب لدى أغلب أنواع الفعل الجماعي دوراً حاسماً جداً، حتى حيث لا يتم التفكير فيها، مثلما هو الحال لدى الجماعات اللغـوية. فلم يكن للإعلان الصادر عن قرار سيادة معينة بجعل إحدى اللهجات لغـة رسمية (أي لغة الدواوين) بالنسبة للمؤسسة السياسية أثر حاسم لوحده، خصوصاً في عمليّة تطوّر جماعات أدبية موحّدة (مثلما حصل في ألمانيا)[1]، ولا العكس أيضاً بالنسبة للانفصال السياسي الذي حدّد نهائياً الاختلاف على مستوى اللغة (بين هولندا

(1) يعطي ماكس فيبر هنا رأي الباحث في الأدبي الألماني القديم كونراد بورداخ (Konrad Burdach) وحلقة طلبته والقائل بأن لغة الديوان التي استعملت في قصر براغ لدى الملوك الألمان من عائلة لكسمبورغ كان لها أثر حاسم على نشوء اللغة الألمانية الحديثة كلغة رسمية. ويدعي بورداخ بأنه، انطلاقاً من ديوان براغ الذي يوجد على الحدّ اللغوي الفاصل لهجة بيفاريا والنمسا عن لهجة ألمانيا الوسطى، حصل تداول تلك اللغة الأدبية الجديدة من قبل بقية دواوين الأمراء الألمان. قارن: Konrad Burdach, *Die Einigung der Neuhochdeutschen Schriftsprache: Einleitung Das sechzehnte Jahrhundert Habilitationsschrift* (Halle a. S.: J.B. Hirschfeld o.J. [1884]), bes. S. 31.

مكتبة الفكر الجديد

وألمانيا)[2]، وإنما أوّلاً وقبل كل شيء ما تقوم به السيادة الموجودة في المدرسة حين نمّطت نوع اللغة الرسمية ونفوذها في المدرسة بصفة عميقة ونهائية. فبدون استثناء تُظهر كلّ مجالات الفعل الجماعي تأثرها بأشكال السيادة. وفي أغلب الحالات تكون السيادة وكيفية استعمالها هما اللذان يجعلان من فعل جماعي غير متبلور (جمعنة) ظاهرة اجتماعية معقلنة. أما في حالات أخرى، حيث لم تكن متوافرة حسب هذا المنوال، فإن بنية السيادة وكيفية تطوّرها هما اللذان يشكلان الفعل الجماعي ويحددان حقاً توجّهه، خصوصاً نحو "هـدف" معيّن. فوجود "السيادة" يؤدي دوراً حاسماً، خاصة لدى التشكيلات الاجتماعية ذات النفوذ الاقتصادي، سواء في الماضي أم في الحاضر: كما بدا لدى نظام الإقطاع من جهة وداخل المعامل الصناعية الرأسمالية من جهة أخرى. فالسيادة تمثل حالة خاصة من السلطة، وهو ما سيتم توضيحه لاحقاً. فكما هو الحال بالنسبة لأشكال أخرى من السلطة، ليست الغاية الوحيدة والمعتادة خصوصاً لأصحاب السيادة متابعة مصالح اقتصادية بحتة: أي التحصل بوجه خاص على تزويد واف بالأموال. وإنّما التصّرف في الأموال، أي في السلطة الاقتصادية، هو إحدى النتائج المرسومة للسيادة في أغلب الأوقات وكذلك إحدى وسائلها الأساسية. ولا شك أن كلّ نفوذ اقتصادي لا يبرز كما سنرى فيما بعد[3] كنمط من "السيادة" في المعنى المعتاد للكلمة. ولا يُفترض أيضاً أن تستعمل سيادة السلطة الاقتصادية بأكملها كوسيلة للدعم والحفاظ على نفوذها، غير أن الأمر هو كذلك بالنسبة لأغلب أشكال السيادة وأهمّها، وذلك بصورة تجعل طريقة استعمال الوسائل الاقتصادية من أجل الحفاظ على السيادة هي المؤثرة في كيفية تحديد بنية السيادة. فكما تظهر أغلب الجماعات الاقتصادية الحديثة وأهمّها بنية سلطوية، تبدو أخيراً بنية السيادة، ولو كان طابعها الخاص غير مرتبط بعوامل اقتصادية معينة رغم

---

(2) في غضون حركة الاستقلال اتخذت الطبقات الهولندية الرئيسية القرار سنة 1582 بأن تنشر المراسيم من هنا فصاعداً باللغة الوطنية. وبناءً على ذلك استقلت اللهجة الهولندية عن اللغة الألمانية الجديدة. وقد صدر أول كتاب نحو اللغة الهولندية سنة 1584. وفي معاهدة وستفاليا للسلام سنة 1648 وقع الاعتراف بجمهورية هولندا المتحدة تحت قيادة مقاطعة هولندا كدولة ذات سيادة وانفصلت بذلك عن رابطة الإمبراطورية الرومانية المقدسة. قارن : Horst Lademacher, *Geschichte der Niederlande. Politik, Verfassung, Wirtschaft* (Darmstadt: Wiss. Buchgesellschaft 1983), bes. S. 79, und Geert R. W. Dibbets, ""Duits" und Hochdeutsch bei niederländischen Grammatikern des 16 und 17 Jahrhunderts," *Beiträge zur Geschichte der Sprachwissenschaft*, 2 Jg. (1992), S. 19-40.

(3) المصدر نفسه.

مكتبة الفكر الجديد

ذلك محددة فعلاً في جانب هامّ منها أو [بطريقة أخرى بالعامل الاقتصادي.

سنسعى أوّلاً الحصول هنا على أقوال عامة ممكنة حول العلاقات بين أشكال الاقتصاد والسيادة، ولذا ستكون حتماً غير محسوسة، وفي بعض الحالات غير محددة أيضاً. ويفترض هذا العمل مسبّقاً تحديداً أقرب لما تعنيه "السيادة" بالنسبة لنا وما هو موقفها من المفهوم العام: أي "السلطة". يمكن للسيادة في المعنى العام للسلطة، أي: كإمكانية فرض الإرادة الذاتية على سلوك الآخرين، أن تظهر في عديد من الصّور. فيمكن مثلاً، كما حدث في بعض الأحيان[4]، اعتبار المطالب التي يرفعها حقّ أحد على آخر أو على آخرين كنوع من السلطة تسمح للمدان أو لمن لا يحقّ له إعطاء أوامر. وهكذا يمكن اعتبار جلّ الحق الخاص كشكل من لامركزية السيادة في أيدي "أولياء الأمر" حسب القانون. وطبقاً لذلك، يبدو للعامل الأمر والنهي، أي السيادة إزاء صاحب الأعمال نظراً لما يطلبه من أجر، وكذلك الموظف إزاء الملك حسب قيمة المرتّب المطلوب... إلخ، وهو ما يقود إلى مفهوم مستعصٍ بعض الشيء من حيث التحديد ومؤقت فقط، لأن الأوامر مثلاً بالنسبة للسلطة القضائية إزاء المحكوم عليه يجب أن تغاير من حيث الكيف تلك الأوامر التي يرفعها ولي الأمر على المُدان الذي لم يحكم عليه بعد. وعلى عكس ذلك، يمكن لحالة قد تعتبر عادة كـ"مُهيمنة" أن تنتشر بنفس القدر في المجالس مثلما في السوق، وكذلك من منصّة المدرّس في قاعة الجامعة مثلما في قيادة كتيبة في الجيش، وضمن علاقة شهوانية أو خيرية مثلما هو الحال في نقاش علمي أو في الرياضة، لكن في إطار واسع مثل هذا يصبح مفهوم السيادة مقولة عديمة الاستعمال علميا. وإنه لمن المستحيل أن يوجد علم يشمل كل

---

(4) يستند ماكس فيبر هنا إلى السجال القائم بين أهل القانون، خصوصاً بعد نشأة الرايخ سنة 1871 حول تحديد مفهوم السيادة، ومنه حول طبيعة وحجم الحقوق/ السلطات الحكومية أوكما يذهب البعض الحقوق الخاصة. ويبدو أن فيبر يقصد هنا النقد الذي وجهه رجل القانون النمساوي أنطون منجر للمسودة الأولى من كتاب القانون المدني المعدة للرايخ الألماني سنة 1888 قارن: Anton Menger, *Das Bürgerlische Recht und die besitzlosen Volksklassen: Eine Kritik des Entwurfs eines Bürgerlichen Gesetzbuches für das Deutsche Reich*, 2 Aufl. (Tübingen: H. Laupp, 1890),

من منظور اشتراكي هاجم منجر خصوصاً قانون المداينات وبين عن طريق عقود الأجور أنّ مثل هذه العقود ذات الطابع القانوني الخاص تسعى إلى التملص من تأثير الدولة وتعطي لأصحاب الملك الحق لفرض سيادتهم على العمال (المصدر نفسه، ص 155). وعلى عكس ذلك، طالب منجر "الحقّ في العمل" كقانون يضمن للعمال "الحق في التصرّف في جهد عملهم كاملاً" (المصدر نفسه، ص 130) ويسمح لهم كما قال فيبر. التحكم في رجال الأعمال. قارن: أيضاً ما ذكر عن نقد منجر في:
Max Weber, "Rezension von: Philipp Lotmar, Der Arbeitsvertrag," in: MWG I/ 8, S. 34-61, hier: S. 41, Fn. 3 mit Anm. 20.

مكتبة الفكر الجديد

أشكال "السيادة" وظروفها ومحتوياتها في ذلك المعنى الواسع للكلمة. لذا نستحضر هنا، إلى جانب العديد من الأنماط الممكنة الأخرى، أن يكون هناك نمطين متناقضين من السيادة فمن جهة هناك السيادة بحكم توافق المصالح (خصوصاً بموجب وضعها الاحتكاري) ومن جهة أخرى هناك السيادة بحكم السلطة (سلطة الأمر والنهي وواجب الطاعة). فالنمط الخالص بالنسبة للأولى يتمثل في السيادة الاحتكارية على السوق، أما الأخيرة فتتجلى في السلطة الأبوية أو الإدارية أو الإماراتية. فلا تقوم الأولى في نمطها الخالص إلا على قدرة ضمان الملك (وكذلك على قدرة التعامل التجاري) باستعمال النفوذ على فعل المتلكين الذي يبدو "حرّاً" صورياً عند قضاء مصالحهم، أما الأخيرة فتقوم على واجب الطاعة المكتسب والخالي من كلّ الدوافع والمصالح. إلا أن النمطين يتداخلان في بعضهما البعض. فأي بنك مركزي كبير مثلاً، وكذا الحال بالنسبة للبنوك الكبيرة، يمارس نفوذاً "سلطوياً" على سوق المال بحكم مكانته الاحتكارية. وحرصاً على سيولة أموال مؤسساتها يمكن للبنوك فرض شروط التسليف على المقترضين والتأثير بصفة ملحوظة على تحركاتهم الاقتصادية لأنه من مصلحة المقترضين الالتزام بالشروط المفروضة عليهم وحتى تقديم الضمانات لها في بعض الأحيان. لكن البنوك لا تطالب بـ"سلطة" بمعنى الحق المستقل عن أي مصالح في "الطاعة" من قبل الخاضعين لها فعلاً، وإنما يبتغون مصالحهم ويحققونها في الوقت الذي يسعى فيه الخاضعون توخّي مصالحهم الذاتية التي فرضتها عليهم الظروف. فأي صاحب استثمار احتكاري، وإن كان غير مكتمل، في استطاعته "فرض" الأسعار بصفة مشطه على منافسيه ومعاديه رغم التنافس الحاد القائم، أي أنه قادر من خلال تصرفه على جرّهم لتوخّي سلوك مقبول إزاءه رغم أنه لا ينتظر منهم بتاتاً تقبل هذه الهيمنة، إذ هو الآخر في نفس هذا الوضع. وأيّ نمط من السيادة، بموجب تقارب المصالح، وخاصة بحكم الوضع الاحتكاري، قد يتحوّل شيئاً فشيئاً إلى سلطة مُهيمنة. فقد تطالب البنوك مثلاً القيام برقابة أكثر فاعلية وبتعيين مديريها في المجالس الإدارية التابعة للشركات الباحثة عن قروض باعتبارها ممولة: علماً بأن المجلس الإداري يعطي أوامر حاسمة للإدارة بموجبها الالتزام بها. أو أن يدفع مصرف البنوك الكبرى إلى الاتفاق على جملة من الشروط[5] ويحاول

(5) مثل هذه الرزمة من الشروط هي في خدمة تنظيم الضوابط العامة للتجارة والتوريد والدفع، وتعتبر في إطار التبادل الاقتصادي المرحلة الأدنى من حيث ضبط التنافس، خاصّة على مستوى البنوك حيث حصلت اتفاقيات وقعتها البنوك الكبرى بالنسبة لتوزيع القروض. فقد وجدت هذه الرزمة من =

مكتبة الفكر الجديد

بموجبه، وبحكم مكانته، أن يقوم برقابة عليا قاسية ومقيدة باستمرار لتصرفاتهم إزاء الزبائن، سواء من أجل أهداف متعلقة بالسياسة المالية أم السياسة الاقتصادية أم أهداف سياسية بحتة إذا ما تعرّض هو الآخر لتأثيرات من قبل السلطة السياسية مثلما هو الحال بالنسبة لضمان التهيئة المالية للحرب. فإذا نجح إنجاز مثل هذه الرقابة ووقع تنظيم طابعها وتوجهها في قالب قوانين، فإنه يتعيّن إيجاد مصالح مختصة تماماً وعديد من المصالح للبتّ في الشكوك، ويتعين قبل كل شيء تنظيمها بأكثر حزم، وهو ما يبدو نظرياً ممكناً بحيث يمكن لهذه السيطرة أن تشبه فعلاً سلطة مصلحة بيروقراطية حكومية في تعاملها مع أتباعها ويأخذ الخضوع طابع العلاقة السلطوية. وهذا المثال ينطبق على سيطرة أصحاب معامل الجعّة على بائعيها بالتفصيل [6] الذين يُزوّدون بأجهزة المعمل، أو على بائعي الكتب[7] في علاقتهم مع حلف دور النشر الألماني الذي يلزمهم على تنازلات، أو على تاجر البترول إزاء شركة ستندارد أويل[8]،

= الشروط في إسكتلندا وفرنسا وروسيا والنمسا ولم تتفق بنوك برلين على هذه الخطوة إلا سنة 1913. قارن:

Felix Somary, *Bankpolitik* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1915),

هناك يقول (وكذلك في ص 135) "لقد تم أخيراً حلف بين البنوك يقضي بإدماج القرض الفعلي في حقل شروط الاتفاقيات المبرمة. ويمكن لبنك الرايخ حينئذ التأثير بصفة مباشرة على جزء من أصحاب الأموال وبصفة غير مباشرة على بنوك القروض باعتبارهم في حاجة إليها جميعاً في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر وشهر كانون الأول/ ديسمبر.

(6) بموجب ما يسمى باتفاقيات شراء الجعة غالباً ما التزم باعة الخمر باقتناء الجعة إلا من المعامل التي مكنتهم من أخذ قرض لتسيير الحانة. ويبدو واضحاً أنّ معامل الجعة استغلّت الوضع المالي الصعب لفرض مثل هذه الاتفاقيات. ولذلك كان رد الفعل في الرأي العام الألماني غامضاً حين قررت المحكمة في 29 أيار/ مايو 1906 بأن لا تتناقض اتفاقيات شراء الجعة مع نظام الحرف. قارن قرار محكمة الرايخ في القضايا المدنية، N.F. المجلّد 13، 1906، ص 333-337.

(7) يلمّح ماكس فيبر هنا إلى مخططات أصحاب دور النشر الألمان في بداية القرن العشرين. فقد سعوا إلى الدفاع عن مصالحهم ضدّ هيمنة "اتحاد بورصة تجّار الكتب الألمان" (Börsenverein der deutschen Buchhändler) بتبني اتفاقيات خاصة في البيع شبيهة بحلفهم. فهذا الاتحاد قد نعت من قبل ناقديه بـ "حلف تجار الكتب" لأنه توخى سياسة فرض الأسعار وضربها منذ سنة 1887. ولمواجهة ذلك قرر أصحاب دور النشر بتقليص عدد مجموعة دور النشر (التجار الذين لا يملكون دار نشر ويعملون في مجال التوزيع فقط) بصفة ملحوظة. وبذلك فرضوا أن تعود الفائدة إلا إلى عدد قليل من التجار الذين يشملهم التوزيع المباشر من طرف اتحاد دور النشر. قارن: Karl Bücher, *Der deutsche Buchhandel und die Wissenschaft: Denkschrift im Auftrag des Akademischen Stutzvereins*, 3 Aufl. (Leipzig: B. G. Teubner, 1904), bes. S. 99, 308ff.

(8) كانت الشركة التي أسسها جون د. روكفلير (John D. Rockefeller) ستندارد أويل (Standart Oil Company) (والتي حملت اسم ستندارد أويل تروست حتى سنة 1900) منذ 1890 من بين =

مكتبة الفكر الجديد

أو على تاجر الفحم الذي يُزوّد من طرف مكتب اتحاد مؤسسات الفحم[9]. كلّ هؤلاء في إمكانهم أن يتحوّلوا، في إطار تطوّر منطقي، إلى عناصر تسويق مستخدمة ومأجورة من قبل أصحاب المؤسسات بحيث لا يختلفون في كيفية تبعيتهم بالنسبة لسلطة ربّ المعمل عن بقية العاملين في ميدان التركيب خارج المعمل وغيرهم من الموظفين الخواص إلا قليلاً. فانطلاقاً من التبعية الفعلية الناجمة عن الدّين وصولاً إلى الاستعباد الصوري للمدينين في العصر الوسيط[10]، وكذلك من تبعية الصانع في مجال التصدير إزاء التاجر المطلع على السوق إلى التبعية الصناعية في شتى مظاهرها[11]، ومنها أخيراً إلى العمل في المنازل حسب نظام سلطوي في العصر الوسيط والحديث، تجري التحولات بصفة سلسة. ومن هناك تجري بدورها تحولات سلسة إلى حدّ

= الشركات الكبرى في سوق النفط الألماني، وذلك من خلال تأسيس الشركة الألمانية الأميركية للنفط في بريمن. فقد حاولت عن طريق اتفاقيات احتكارية صارمة وضع التجار الكبار أولاً ثم التجار الصغار في آخر المطاف تحت نفوذها. وأدى هذا في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1897 وشهر أيار/ مايو 1911 إلى تساؤلات في البرلمان الألماني. قارن: Fritz Blaich, *Kartell- und Monopolpolitik im kaiserlichen Deutschland: Das Problem der Marktmacht im deutschen Reichstag zwischen 1879 und 1914* (Düsseldorf: Droste, 1973), S. 1973, S. 74ff., 185ff.

(9) أشهر مثال لنظام مشدد في مجال تجارة الفحم هو" شركة الراين لتجارة الفحم والملاحة" التي أسست سنة 1903 من طرف مؤسسة الفحم في الراين ووستفاليا وأربع شركات ملاحة كبرى، وتنعت هذه الشركة التي أخذت مقراً رئيسياً لها بمولهايم على ضفاف نهر الرور بـ "مكتب تجارة الفحم". قارن: Robert Liefmann, "Syndikate," HdStW³, Band 7 (1911), S. 1057-1063, bes. S. 1058f.,

فمكتب تجارة الفحم هوالذي يحدد الأسعار بالنسبة لتاجر الفحم وأرقام الترويج بحيث يتحول هذا الأخير إلى وسيط تابع له. قارن في هذا الشأن الفصل الصغير حول "مؤسسات إنتاج الفحم" لدى: Eberhard Gothein, "Bergbau," GdS1, Abt. VI (1914), S. 309-331, bes. S. 317ff.,

وكذلك ما قاله ماكس فيبر حول علاقة المؤسسات الصناعية بالدولة. مساهمة في نقاش لدى الاجتماع العام لاتحاد السياسة الاجتماعية في 28 أيلول/ سبتمبر 1905، في: MWG، الأعمال الكاملة 1/ 8، ص 260-279، خصوصاً ص 274 فمب.

(10) لقد كان الاستعباد أوالرقّ عن طريق الدين عملاً منتشراً جداً في العصر القديم. فقد يُستعبَد أحدٌ أحد أفراد عائلته إذا لم يفِ بدينه. وقد تم تنظيم الرقّ بصفة قانونية مثلاً في عهد حامورابي في بابل القديمة وكذلك في قانون الألواح الاثني عشر الروماني. قارن في هذا الشأن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 77F., 150.

(11) فصل ماكس فيبر في مكان آخر (Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 56, 59) بين العمل الحر في إطار الصناعة المنزلية والذي ضبط في أشكال عقود من طرف نظام دور النشر، وبين العمل غير الحرّ الذي تواجد منذ بداية العصر الحديث وخصوصاً في المناطق الحدودية الألمانية السلافية كأشكال من الاستعباد الشخصي والامتلاك.

مكتبة الفكر الجديد

وضع اتفاقية تبادل في سوق العمل بين "أفراد متساوين" صورياً وقبول "حرّ" صورياً للشروط "المعروضة" على المستخدمين والعمال التقنيين والعملة داخل المصنع بحيث لا يختلف النظام لديهم في جوهره عن النظام القائم في المكاتب الإدارية وحتّى في مركز قيادة عسكرية. ومهما كان الأمر، فإن الفارق بين الحالتين الأخيرتين أي: أنّ العمل والوضع الإداري يقبلان ومن ثم يتم التخلي عنهما طوعاً، في حين أن الواجب العسكري (عندنا خلافاً للالتزام العسكري القديم) يجري دائماً بصفة إجبارية[12]، هو أهمّ من ذالك الذي يوجد بين الوظيفة الحكومية والعمل الخاص لكن بما أن علاقة الخضوع السياسي قد تحدث طوعاً وتُحلّ إلى حدّ ما طوعاً، مثلما هو الأمر بالنسبة للتبعية الإقطاعية وحتّى التبعية الطائفية في بعض الظروف في الماضي، فقد يكون التحول إلى علاقة سلطة خالصة غير مختارة عموماً وعديمة الحلّ عادة (كعلاقة العبيد مثلاً) أيضاً سلساً. ومن الطبيعي أن يبقى جزء طفيف من المصلحة الخاصة لدى الطائع في أي علاقة سلطوية قد تجبره على الطاعة، وهي تصدر عادة عن دافع لا غنى عنه من الخضوع. كلّ هذا يتم أيضاً هنا بصفة مرنة وسلسة. ورغم ذلك لا بدّ من تحديد التناقض الصّارم بين السلطة الفعلية الناتجة عن التبادل المنظّم في السوق والخاضعة لتنازلات متعلقة بالمصالح، أي بين سلطة ناتجة عن المِلك ذاته، وسلطة الأب أو المَلك التي تطالب باحترام واجب الطاعة فحسب، كي نصل إلى فوارق مثمرة ضمن هذا التيار الجارف من الظواهر، إذ لا يمكن حصر تعدد أشكال السلطة في الأمثلة المختارة. فالملك في حد ذاته لا يؤثر فقط في ظاهرة سلطة السوق باعتبارها

(12) يعود العقد الضابط لأجر الجندي الذي دخل حيز المفعول منذ القرن الرابع عشر إلى الاهتمام المتزايد بالجيوش المرتزقة والتي مثلت منذ بداية القرن الخامس عشر القاعدة الأساسية بالنسبة لجيوش المقاطعات في ألمانيا. وتخضع ما سُمّيت بـ"الرسائل القانونية" إلى فكرة عقد محدد زمنياً يقع بين الجانبين ويضبط الالتزامات المبرمة بين الجندي المرتزق وسيده أوالوكيل. ومنذ إحداث الجيوش القارة - خاصة في بروسيا - بدأ التجنيد المرغم للمحكومين. ولم يشرّع قانون التجنيد العام إلا في بداية القرن التاسع عشر: فكان في بروسيا في الثالث من أيلول/ سبتمبر 1814، وفي اتحاد ألمانيا الشمالية في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1867 وفي الرايخ الألماني في السادس عشر من نيسان/ أبريل 1871 حسب المادة 2 من الدستور. قارن: Max Jähns, *Geschichte der Kriegswissenschaten wesentlich in Deutschland, Erste Abteilung: Altertum, Mittelalter, XV und XVI Jahrhundert* (München, Leipzig: R. Oldenburg, 1889), und Hans Delbrück, *Die Geschichte der Kriegskunst im Rahmen der politischen Geschichte* (Berlin: Georg Stilke, 1920), Band 4: Neuzeit, S. 67f. und 282ff.,

(من هنا فصاعداً: Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst* IV).

مكتبة الفكر الجديد

مؤسسة للسلطة، بل يمنح أيضاً، كما رأينا[13] في بعض العلاقات الاجتماعية غير الواضحة، سلطة اجتماعية واسعة، إذا ما كان مرتبطاً بسيرة حياة شبيهة تماماً بالوضع الاجتماعي بالنسبة للذي "يبني بيتاً" أو المرأة التي "تملك منتدى"[14]. فيمكن لكلّ هذه العلاقات أن تتّخذ طابعاً سلطوياً مباشرة في بعض الظروف. وليس التبادل في السوق فحسب، بل إن علاقات التبادل في مجالس الأنس تخلق هي الأخرى نوعاً من "السيطرة" في معنى أوسع للكلمة، بدءاً "بزير النساء" وصولاً إلى مجالس قيصر روما[15] (Arbiter elegantiarum) المسجّلة وقصور العشق لدى سيدات البروفنس (Provence)[16]. وحالات السيطرة هذه لا توجد مباشرة في مجال الأسواق والعلاقات الخاصة فحسب، بل لننظر مثلاً "دولة الإمبراطورية"[17] (Empire State) أو على الأصح أصحاب الأمر فيه من حيث السلطة أو علاقتهم بالسّوق، كما تعرضه بروسيا في اتحاد الجمارك وفي الرايخ الألماني بطريقة نموذجية، أو بأقلّ حدّة مدينة نيويورك في أميركا، فإنه يمكن أحياناً، وبدون اللجوء إلى سلطة التنفيذ

---

(13) هذا الموضوع تم الحديث عنه في النسخة القديمة من كتاب **الاقتصاد والمجتمع** في ثلاثة مواضع:
1. Weber, *Hausgemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 146:
علاقات الملك في الجماعات المنزلية؛
2. Weber, *Politische Gemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 216f.:
اكتساب مكانة رئيس القبيلة في المجموعات السياسية البدائية؛
3. Weber, "Klassen" "Stände" und "Parteien", MWG I/ 22-1 S. 259,
وهناك توجد إحالات متعددة.

(14) إن العبارتين المستعملتين عادة في عصر ماكس فيبر تعنيان **1.** الأشخاص التي تملك مالاً كافياً وقادرة على دعوة ضيوف واستضافتهم، و**2.** تعني خاصة النساء اللواتي تستدعي بصفة دائمة حلقة من الشخصيات الأدبية والفنية للمؤانسة.

(15) لقد عيّن الشاعر غايوس بترونيوس (Gaius Petronius) († 66 ب.م.) من قبل القيصر نيرو (Nero) كحكم على الذوق الجميل (arbiter elegantiae). قارن:
Tacitus, *Annales* 16, 18, 2, dort: "elegantiae arbiter".

(16) من أشهر قصور "العشق" و"الغناء" في مقاطعة البروفنس تذكر قصور أورنج (Orange) وLes baux وAix وMarseille. في القرنين الثاني عشر والثالث عشر كانت تلك الأماكن موضوع قصائد التروبدور الشعرية وأغانيها إذ دعيت فيها نساء الأعيان إلى المحكمة من أجل علاقاتهن الوجدانية. وقد حدّ السجال في عصر ماكس فيبر بين علماء الأدب حول ما إذا كانت هذه المحاكمات وهمية أم فعلية. حول زيارة فيبر لمدينة Les Baux انظر البطاقة البريدية التي أرسلها إلى زوجته ماريانا فيبر في 31 من آذار/ مارس 1912، MWG II/ 7 ص 499.

(17) إن عبارة "Empire State" بالنسبة لولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأميركية قد فرضت نفسها قبل عام 1800. ويعود ذلك إلى الدور القيادي لمدينة نيويورك كمركز تجاري ومالي.

مكتبة الفكر الجديد

الصورية، فرض هيمنة استبدادية واسعة النطاق: وذلك لأن جملة الموظفين البروسيين في اتحاد الجمارك[18] يسيطرون في الاتحاد الفيدرالي الألماني بحكم مساحة دولتهم التي تمثل أكبر سوق لرواج البضائع من ناحية، على أكبر شبكة للسكك الحديدية وعلى أكبر عدد من كراسي الجامعات... إلخ، كما يمكنهم من ناحية أخرى، ولأسباب أخرى شبيهة، تعطيل الإدارات المعنية في باقي الأقاليم التي تعتبر صورياً متساوية في الحقوق[19]- أما نيويورك فلأنها المقرّ لأكبر قوى المال الموجودة في أصغر إقليم سياسي. كلّ هذا يدلّ عن أشكال السلطة القائمة بموجب جملة من المصالح المماثلة أو الشبيهة بالعلاقة السلطوية التي تعكسها السوق والتي يمكنها أن تتحوّل في مجرى تطوّرها إلى علاقات سلطوية شبه منظمة صورياً. وبصريح العبارة: فإنه يمكنها أن تتحوّل إلى مركز جماعي متعدد للسلطة التنفيذية والحكم التعسفي (Heterokepha-lie der Befehlsgewalt und des Zwangsapparats). فالسّيطرة الناتجة عن تقابل المصالح أو نظام السوق قد تصبح أكثر وَهناً من أي سلطة خاضعة لنظام الطاعة المقنّن، وذلك بحكم عدم تنظيمها. لكن هذا لا يهمّ مجال تحديد المفهوم السوسيولوجي. وفيما يلي نودّ استعمال مفهوم السيادة في المعنى الضيق للكلمة، أي

---

(18) لقد أخذت بروسيا زمام القيادة لاتحاد الجمارك الألماني ابتداء من سنة 1834؛ واشترك في الاتحاد كلّ من هسّن دارمستاد (Hessen Darmstadt) وإمارة هسّن (Kurhessen) وبفاريا (Bayern) وفورتنبرغ (Württenberg) ومقاطعة الساكس (Sachsen) ودويلات تورنجن (Thüringen) وكذلك إقليم هانوفر (Hannover) ابتداء من 1854. ولم يكن دور القيادة بالنسبة لبروسيا مرسخاً قانونياً ولكن يستند إلى قوة بروسيا الاقتصادية والوظيفة المثالية التي اكتسبتها في ميداني التشريع الجمركي والإدارة الجمركية منذ مرحلة تكوينها. قارن: Rudolf Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte seit 1789*, 2 Aufl. (Stuttgart: Kohlhammer, 1960), Band 2, S. 287f., 302f.

(19) رغم أنّ الإدارة في الرايخ الألماني من مشمولات الأقاليم، فإنّ مجلس التحالف كان يتمتع بحقّ إصدار مراسيم إدارية عامة. وكانت بروسيا التي تحتل ما يقارب ثلث الأصوات في المجلس الفيدرالي تؤثر من خلال المشاريع القانونية وغيرها من وسائل الضغط - خصوصاً إزاء دويلات الشمال والوسط في ألمانيا - على قرارات المجلس. وقد تحدث ماكس فيبر في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1911 عن التنظيم الاحتكاري تحت قيادة بروسيا في مجالي التعليم والسكك الحديدية حيث "تبدو بقية إدارات التعليم تابعة للإدارة البروسية". قارن: فيبر، مساهمات في النقاش، في: نتائج مداولات اليوم الرابع للأساتذة الجامعيين في دريسدن من 12 إلى 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1911. التقرير المصادق عليه من قبل اللجنة المديرة. لايبزغ " دار الورقة المركزية للأدب في ألمانيا (فرديناند أفناريوس) 1912، ص 66-76، 85، الاستشهاد: ص 71، الأعمال الكاملة (MWG I/ 13).
Weber, "Diskussionsbeiträge," in: Verhandlungen des IV. Deutschen Hochschullehrertages zu Dresden am 12 und 13 Oktober 1911. Bericht erstattet vom geschäftsführenden Ausschuß (Leipzig: Verlag des Literarischen Zentralblattes für Deutschland (Ferdinand Avenarius), 1912), S. 66-77, 85f., Zitat: S. 71 (MWG I/ 13).

مكتبة الفكر الجديد

في المعنى المغاير للسلطة القائمة على تقابل المصالح، وخاصة تلك التي تتعلق بالسّوق والتي ترتكز صورياً على التنافس الحرّ. هذه السيادة هي مطابقة للحكم التعسفي.

ونعني هنا "بالسيادة" الواقع الذي يدلّ على أنّ إرادة (أمر) الحاكم أو الحكّام تسعى إلى التأثير على فعل الآخرين (المحكوم أو المحكومين) وتؤثر فعلاً فيه بكيفية تجعل هذا الفعل يحدث على مستوى اجتماعي معين، وكأنّ المحكومين جعلوا من مضمون الأمر المعطى، انطلاقاً من ذاته، مبدءاً لفعلهم (الطاعة).

1. إنّه لا يمكن تجنّب التعريف الثقيل "وكأنّ"، إذا ما رغبنا استعمال مفهوم السيادة المفترض هنا، لأنّه لا تكفي بالنسبة لأهدافنا النتيجة الظاهرة: أي الامتثال الفعلي للأمر من ناحية: لأنّ معنى قبوله كقيمة "سائدة" لا يدلّ عن عدم المبالاة بالنسبة لنا، ويمكن من ناحية أخرى لسلسلة الأسباب القائمة بين الأمر والامتثال له أن تبدو مختلفة. فمن وجهة النظر النفساني البحت: يمكن لأمر أن يجد فاعليته سواء عن طريق "التعاطف" أم "الإلهام" أم "الادّعاء" المعقلن أم من خلال الجمع بين عدد من هذه الأشكال الأساسية للتأثير لدى الواحد والآخر[20]. وكما هو الحال بالنسبة لأي تعليلٍ محسوس: فإنّه يمكن الامتثال للأمر حسب الحالة، وذلك سواء عن قناعة ذاتية من صحّته أم عن شعور بالواجب أو عن خوف أم تبعاً لعادة مميتة أم من أجل مصالح ذاتية، بحيث لا يتجلّى الفارق ضرورة من وجهة نظر سوسيولوجية. ومن جهة أخرى قد يبدو الطابع السوسيولوجي للسيادة مختلفاً، وذلك حسب بعض الفوارق الأساسية القائمة في الأسس العامة لمجال السيادة.

2. انطلاقاً من المعنى الذي سبق ذكره والمتعلق بـ "حب التظاهر" (في السوق، في المنتدى، في النقاش أو أيّاً كان) وصولاً إلى المفهوم الضيق المستعمل هنا، هناك

---

(20) يعتبر فيلي هيلباخ أنّ "الادعاء" و"التعاطف" و"الإلهام" هي "المقولات الثلاث الكبيرة التي تمكن التواصل النفساني" وتسمح بتفسير الحركات النفسية الجماهيرية. قارن: Willy Hellpach, *Die geistigen Epidemien*, Die Gesellschaft. Sammlung sozialpsychologischer Monographien, hg. von Martin Buber (Frankfurt a. M.: Rütten & Loening, 1906), Band 11, S. 46,

(من هنا فصاعداً: Hellpach, Geistige Epidemien)،

في النسخة المستعملة شخصياً من طرف ماكس فيبر (مقرّ إنجاز الأعمال الكاملة لماكس فيبر، BadW بميونيخ) توجد علامة في الموقع الذي ذكرت فيه إمكانيات التأثير الثلاث لأول مرة. والإحالة المباشرة إلى هيلباخ وضعها ماكس فيبر في **الاقتصاد والأنظمة**، ص 5 من النسخة التي أعاد النظر فيها شخصياً، (**الاقتصاد والمجتمع**، ص 375).

مكتبة الفكر الجديد

كما رأينا العديد من المعابر، وسنعود إلى بعضها كي نوضّح الحد الفاصل بينها وبين هذا المفهوم الأخير. يمكن بطبيعة الحال أن تكون علاقة السيادة ذات وجهتين، فمثلاً يخضع كلّ من موظفي العصر الحديث المنتمين إلى دوائر مختلفة بعضهم إلى بعض، وكلّ واحد في مجاله لسلطة الآخرين، ولا يقود هذا إلى صعوبات على مستوى المفهوم، لكن هل "يسيطر" مثلاً الحذاء على الزّبون حين يطلب منه هذا الأخير صنع نعال أم يسيطر هذا على ذلك؟ قد يكون الجواب مختلفاً تماماً حسب الحالة، ولكن دائماً كالآتي: أي أنّ إرادة كلّ منهما قد أثرت في مستوى معين من العملية في إرادة الآخر، ولو قهراً، وبهذا المعنى فهي قد "سيطرت" عليها. لكن يصعب هنا بناء مفهوم واضح للسيادة. وهو ما ينطبق على جميع علاقات التبادل، وحتى المثالية منها، لكن إذا افترضنا مثلاً أن هناك صانعاً يعمل بصفة قارة[21]، كما يوجد فعلاً في القرى الآسيوية، فهل هو حاكم في "ميدانه" الحرفي أم هو محكوم فيه وممّن؟ قد نميل هنا أيضاً إلى رفض استعمال مفهوم السيادة باستثناء شخصه إزاء بعض مساعديه من جهة، أو بالنسبة له إزاء من له "سلطة" عليه هناك من جهة أخرى، أي الأشخاص الذين يمارسون السلطة ويقومون بـ"مراقبته": وهو ما يقود إلى الحصر بالنسبة إلى مفهومنا الضيق. لكن يمكن بنفس الطريقة التي تشكلت فيها مكانة الصانع خلق المكانة التي يحوزها عمدة القرية، أي "صاحب السلطة"، إذ إن الفارق بين "العمل" الخاص و"الإدارة" العامة، كما هو معهود لدينا، هو نتيجة تطوّر وليس منغرساً في كلّ مكان مثلما هو لدينا. فـ"مهمّة" القاضي مثلاً هي بمنزلة "تجارة" في التصور العام الأميركي ولا تختلف عن عمل صاحب البنك. فالقاضي هو ذلك الذي يتميّز بامتلاك سلطة تمكنه من فرض قرار على حزب يجعل هذا الأخير مضطراً للمطالبة بخدمات من قبل آخرين، أو تمكّنه بالعكس من مواجهة مثل هذا التعجيز، وبحكم هذا الامتياز فهو يتمتع بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمزايا شرعية وغير شرعية. ومن أجل امتلاكه

(21) إنّ مثال الإسكافي هومن رسوم المقارنة المذكورة غالباً في تأملات أفلاطون الفلسفية حول الدولة حيث يوضح من خلاله العلاقة بين التفوق الحرفي والطبقي وكيف يقود ضرورة إلى مطالب سيادة. فهل يستحق الإسكافي أحسن حذاء باعتباره يكسب دراية بالأحذية؟ (Platon, Gorgias 490e, 517e). على نفس النحو يستخدم ماكس فيبر صورة الإسكافي هنا وفي نقاشه النقدي لمفهوم السيادة لدى روبرت متشلز حول "علم اجتماع الأحزاب". قارن أيضاً بالرسالة التي أرسلها ماكس فيبر إلى روبرت متشلز في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1910، MWG II/ 6 ص 756 (هناك طرح السؤال حول ما إذا كان من المفترض كفاءة الناخبين لانتخاب قيادة/ زعامة جديرة) وما جاء في المقدمة، ص 4 وما يليها.

مكتبة الفكر الجديد

هذه السلطة، يدفع جزءاً من "مكاسبه" إلى صندوق زعماء الحزب[22] الذين مكنوه من تقلد هذا المنصب[23] سنطبّق من جهتنا مفهوم "السيادة" بنفس القدر على كلّ من عمدة القرية والقاضي وصاحب البنك والصانع، وذلك فقط حيث طالب هؤلاء "الطاعة" بالنسبة لبعض الأوامر باعتبارها أوامر وجدوها (إلى حد ما). فمضمون المفهوم الذي يمكن استعماله بالنسبة لنا، لا يوجد إلا في علاقته بـ"السلطة" رغم الاعتراف بأنّ كلّ ما يحدث هنا في واقع الحياة إنما هو بمنزلة "معبر". ويبدو واضحاً أنه فيما يخصّ النظرة السوسيولوجية ليس وجود سلطة مثالية ناتجة عن قيمة دغمائية وقانونية هو المحدد الأساسي، وإنما وجود سلطة "فعلية"، أي: أنه، في مجال اجتماعي هامّ، لا بدّ من الخضوع حقاً لسلطة وقع الإقرار بها إذا ما قامت بإعطاء أوامر معينة. إلا أنّ النظرة السوسيولوجية تنطلق بطبيعة الحال من الموقع أنّ السلط "الفعلية" تدّعي الحفاظ على "نظام" يستند إلى قيم "حفاظاً على القانون" وتعمل من أجل ذلك مرغمة باللجوء إلى جهاز مفهومي قانوني.

2. السيادة والإدارة. ماهية الإدارة الديمقراطية وحدودها

تهمّنا "السيادة" هنا في مقام أول بقدر ما هي مرتبطة بـ"الإدارة". فكلّ سيادة تتجلّى وتعمل كإدارة، إذ لا بدّ أن تقود إليها دائماً بعض الأوامر الحكومية التي توضع في يد أي شخص فسلطة الحكم قد تبرز هنا بصفة غير واضحة تماماً، ويبدو صاحبها

---

(22) في القرى الهندية القديمة كان الحرفيون يتلقون معاشهم من طرف الجماعة. وكان عددهم في الغالب قليلاً. قارن: Karl Marx, *Das Kapital: Kritik der politischen Ökonomie*, 3 Aufl., hg. von Friedrich Engels (Hamburg: Otto Meissner, 1883), Band 1, S. 359-361,
ذكر هنا كمثال لتقسيم العمل الاجتماعي. أما الإحالة المباشرة إلى كارل ماركس فقد جاءت في مكان آخر
(Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 193).

(23) يستند ماكس فيبر هنا بدون شك إلى توضيحات جيمس برايس (James Bryce) حول سلك القضاة الأميركي (Bryce, *American Commenwealth* II)؛ في الفصل "The Bench" توجد علامات في النسخة الشخصية لفيبر؛ المكتبة الجامعية بهيدلبرغ. من خلال المثال المشهور- نيويورك فيما بين 1867 و1871 تحت سيادة ما سمّي بحلقة تويد-رينغز (Tweed-Rings) - يصف برايس تجاوزات النظام الأميركي القائم على انتخاب سلك القضاة عن طريق الاقتراع الشعبي. فقد كان تعيين المرشحين في ولاية نيويورك تماماً في أيدي زعماء الأحزاب بحيث أصبح القضاة الذين لا يتوافر لديهم تعليم قانوني تابعين لهم. فلم يكتف القضاة بإصدار أحكام ("قرارات") في صالح مساندهم، بل دفعوا لهم جزءاً من مكافأتهم (fee) المالية. ولتعيين أحد لتقلد رتبة عليا في سلك القضاة وصل حدّ الدفع لصندوق الحزب سنة 1880 قيمة 5000$. ولرتب دونها من 4 إلى 5٪ من الدخل السنوي.

مكتبة الفكر الجديد

كـ"خادم" للمحكومين، بل ويعتبر نفسه خادماً. هذا ما يحدث في أغلب الأحيان لدى ما يسمّى بالإدارة الديمقراطية المباشرة[24]. وتسمّى بـ"الديمقراطية" لسببين لا يتطابقان ضرورة، ونقصد: 1. أنّها ترتكز على مسلّمة مبدئية تقضي بأن تتوازن كفاءات جميع من يتأهل للقيادة الجماعية، 2. لأنها تضيّق من نطاق (تقلل من شأن) سلطة الحكم. فقد تؤخذ الوظائف الإدارية إما بالتناوب أو تسند إلى أصحابها حسب الحظّ أو عن طريق الانتخاب المباشر لفترة قصيرة، وكلّ أو جميع الأمور المادية الهامة يتحفظ بها لقرار الرّفاق ولا يسلم للموظفين إلا تهيئة القرارات وتنفيذها والسّهر على "سير الإدارة" حسب تعليمات مجلس الرفقاء. فإدارة عديد من الجمعيات الخاصة، وكذلك الدوائر السياسية (كالتي ما زلنا نجدها إلى حدّ ما، من حيث المبدأ، في أقاليم سويسرا[25] والدوائر الفقيرة من مدن الولايات المتحدة)[26] في جامعاتنا (إذا كانت في يد رئيس الجامعة أو أيدي عمدائها)[27] وأشكال شبيهة ومتعددة تسير حسب هذا النمط. ومهما كانت الكفاءة الإدارية بسيطة، فلا بدّ من إسناد أوامر حكومية ما لأحد الموظفين، وهكذا يجد هذا الأخير نفسه بطبيعة الحال في موقع الانزلاق من مجرّد خادم للإدارة إلى صاحب سلطة

---

(24) هذا الاستشهاد لم يحصل ضبطه تماماً ولكنه يلمّح إلى المطالب الديمقراطية المتطرّفة التي رفعت من اتجاهات معادية للبرلمان (الفوضوية والنقابية والديمقراطية الاشتراكية الثورية) متبنية في ذلك أفكار جان جاك روسو.

(25) لقد كانت البلديات المحليّة في بعض أقاليم سويسرا إلى حدود القرن التاسع عشر تمثل الجهاز الأعلى للحكومة. وقد تم تعيينهم من قبل المواطنين الذكور الذين كان لهم حق الانتخاب وكانوا يجتمعون مرة سنوياً على الأقل. وكان دورهم الأساسي يتمثل في انتخاب المجالس المحلية ومجالس الأقاليم إلى جانب النظر في المشاريع القانونية. وتعود صلاحية الحكومة بالفعل إلى مجلس الإقليم منذ بداية القرن الثامن عشر. قارن دونان، ألفونس Alphonse Dunant, *Die Direkte Volksgesetzgebung in der Schweizerischen Eidgenossenschaft und ihren Kantonen* (Heidelberg: J. Hörning, 1894), S. 2-8.

(26)لقد كانت المستوطنات الفلاحية الستّ في ولايات إنجلترا الجديدة التي كانت تدير أمورها بنفسها تسمّى "تاون شيبس" (townships). وكان المستوطنون – الذين ينتمون في أغلبهم إلى الطائفة المتزمتة – يلتقون بصفة منتظمة لمناقشة القضايا العامة. ورغم الحفاظ على الاجتماعات العامة فإنّ الإدارة تحوّلت منذ القرن التاسع عشر إلى أيدي رئيس البلدية (mayors) أوأعضاء المجلس (aldermen). قارن بالفصل "Local Government" bei: James Bryce, *The American Commenwealth*, 2 Aufl. (London, New York: Macmillan an Co., 1890), vol. I, S. 561ff. (من هنا فصاعداً: Bryce, *American Commonwealth*).

(27) كانت الإدارة الذاتية (اللامركزية) للجامعات الألمانية تدار من طرف رئيس الجامعة بالنسبة للجامعة ككلّ وعن طريق العميد فيما يخص الكليات. وكان الاثنان يعيّنان لمدّة محددة سواء بالاقتراع العام أوبالتناوب (وغالباً حسب السنّ).

مكتبة الفكر الجديد

بارزة. وفعلاً، فالحدود "الديمقراطية" تقام في طلبه ضدّ تطور مثل هذه السلطة. ولضمان "العدل" و"تقليص" نفوذ سيادة الموظفين تقف المجالس الأرستقراطية غالباً حتى داخل طبقة الأعيان وضدّ أعضائها: وهو ما حصل مع أرستقراطية البندقية[28] أو سبارتا أو ضمن أساتذة الجامعة الألمانية. فكلهم يطبّقون نفس القواعد الديمقراطية، أي (التناوب على المناصب والانتخاب القصير المدى).

يجد هذا النمط من الإدارة موقعه المعتاد لدى الجمعيات التي هي 1. من حيث المكان أو 2. من حيث عدد المشاركين محدودة جداً، وكذلك 3. من حيث إنّ وضع الأعضاء الاجتماعي غير متفاوت إلّا قليلاً، وتفترض أيضاً 4. مهامَّ إدارية شبه بسيطة وقارّة ورغم ذلك 5. قدراً لا يستهان به من التطوّر والتعلّم في مجال التقويم المادّي للوسائل والغايات. (هذا ما ينطبق على الإدارة الديمقراطية المباشرة في سويسرا وفي الولايات المتحدة وداخل الحلقة المعتادة في الإدارات، وحتى الروسية منها مثل "مير")[29]. فهو لا يعدّ، حتى بالنسبة لنا هنا، كنقطة بداية تاريخية نموذجية لـ"سلسلة من التطور"، وإنما كحالة نموذجية محدودة فقط انطلقنا منها هنا في بحثنا. فليس التناوب ولا الحظ أو الانتخاب الحقيقي في المعنى الحديث للكلمة هو الذي يمثل أشكالاً "بدائية" لانتداب موظفين لجماعة ما.

فحيث توجد، وفي أي مكان كان، تبقى الإدارة الديمقراطية المباشرة غير قارّة. فإذا برز فارق اقتصادي، يتلوه أيضاً الحظّ: بأن يأخذ أصحاب المال زمام الوظائف الإدارية. وهذا لا يعني أنهم تفوّقوا بحكم كفاءاتهم الذاتية أو معرفتهم الواسعة، وإنما لأنهم "فاضون": أي قادرون على خلق الجو المناسب، لتسيير الإدارة بصفة إضافية أو في إمكانهم اقتصادياً القيام بها بمرتب زهيد وحتى مجاناً، في حين أن المرغمين

---

(28) ويقصد هنا فترة "Serrata" (1297-1315) التي حصل فيها احتكار مشطّ لمناصب المجلس البلدي من قبل الذين توافرت فيهم شروط الانتماء إلى المجلس وفرضت رقابة صارمة على الانتماء الجنسي.

(29) تعني كلمة "مير" (Mir) الدائرة الفلاحية الروسية القائمة بذاتها. وقبل أن تخضع للمحاولات الإصلاحية السياسية الاجتماعية والحكومية كان لجميع أعضاء الدائرة الذين لهم حق الانتخاب القيام بالمهام الآتية: توزيع الأراضي والمهام، إصدار الجوازات، معاقبة الأعضاء إلى حدّ نفيهم. وبالنسبة للخارج كانت الدوائر مجموعات مغلقة ذات ضمان مشترك على مستوى الضرائب. قارن أيضاً:
Weber, "Rußlands Übergang zum Scheinkonstitutionalismus," in: MWG I/ 10, S. 281-684, bes. S. 757ff.

مكتبة الفكر الجديد

على العمل مجبرون على تقديم تضحيات من حيث الوقت، وهذا يعني بالنسبة لهم: تقديم تضحيات من حيث حظوظ الشغل التي تصبح لا تطاق مع تزايد العمل. لذا، ليس الدخل القوي في حدّ ذاته هو المحدد لذلك التفوق وإنما الدخل المتوافر مجانياً أو عن طريق عمل متقطع. فلا يمكن مثلاً لفيصل من أصحاب المصانع الحديثة أن يكون تحت نفس الظروف فاضٍ أو قادر على تقلد بعض الوظائف الإدارية مثلما هو الحال لدى طبقة الإقطاعيين أو طبقة أعيان التجار الكبار في العصر الوسيط والتزامهم المتقطع بالعمل في كلتا الحالتين. وهذا ينطبق أيضاً على الجامعات، حيث نجد مثلاً أنّ مديري معاهد الطب والعلوم الطبيعية المرموقة ليسوا أكثر تضلعاً في القيام بواجباتهم بل أقلّ، رغم خبرتهم الإدارية، لأنهم ملتزمون كرؤساء جامعات في وظائف أخرى. فبقدر ما يكون وجود الإنسان العامل ضرورياً، بقدر ما يرتفع خطر الانزلاق بالنسبة للإدارة الديمقراطية المباشرة، بحكم التقسيم الاجتماعي في مجال سيادة "الأعيان". لقد عرفنا سابقاً أنّ مفهوم "الأعيان" يدلّ على حاملي قيمة شرفية اجتماعية متعلقة خاصة بالسلوك في الحياة[30]. يضاف إلى هذا المفهوم هنا سمة أخرى من سمات الشرف لا يمكن الاستغناء عنها، ولو أنّها عادية في الحقيقة: وهي تلك الكفاءة الناجمة عن الوضع الاقتصادي والمؤهلة لتقلّد مناصب إدارة وسيادة كـ"واجب شرفي". ولذا سنعني من هنا فصاعداً بـ"الأعيان" أولئك الذين يملكون دخلاً ناتجاً عن عمل أم لا ولكن يسمح لهم تقلد وظائف إدارية إلى جانب مهامّهم المهنية (المختلفة) على شرط أن يخوّل لهم وضعهم الاقتصادي، كما جرت به العادة من قبل، خصوصاً لدى كلّ الذين يكسبون دخلاً غير ناجم عن جهد عملهم، التمتّع بحياة تمكنهم من الحصول على"مكانة" اجتماعية و"جاه طبقي" وتؤهّلهم بالآتي للسيادة. فسيادة الأعيان هذه، غالباً ما تطوّرت في شكل لقاءات

(30) تبدو الإحالة هنا غير واضحة. فمفهوم الأعيان الدالّ على الذين يتميّزون بشرف اجتماعي خاص لا يذكر إلا لاحقاً في النص المتعلق بـ "السيادة الأبوية" ص 252. أما التوضيحات المشابهة والمتعلقة بالمكانة السياسية للأعيان فنجدها لاحقاً في النص حول البيروقراطية ص 224–226. ويتعرّض الفصل المتعلق بـ "المدينة" أيضاً إلى المكانة السياسية والاجتماعية للأعيان. انظر الأعمال الكاملة MWG I/ 22 ,5–، ص 145–148، وهناك تقع الإشارة إلى التخلي عن الأعيان "حسب القاعدة المعروفة" (المصدر نفسه، ص 146 مع الهامش). أما الإحالة الموجودة هنا (كإحالة لما سبق) فإنها تثير الشكّ بأنّ بعض التفصيلات المتعلقة بالمفهوم قد فقدت أووضعت في مكان آخر. أما فيما يخصّ إحالة المصدرين الأوائل إلى اختلال الفصل الثالث لدى تسليمه المرّة الأولى (فيبر، نماذج السيادة، **الاقتصاد والمجتمع**، ص 170، الأعمال الكاملة MWG I/ 23) فإنها تتناقض مع التسلسل الزمني للمؤلّف.

مكتبة الفكر الجديد

لهيئات ما فتأت أن استبقت قرارات الرفاق أو ألغتها بالفعل ثمّ احتكرتها لنفسها عن طريق الأعيان وبحكم مكانتهم. إن تطور سيادة الأعيان في هذه الصورة الخاصة بالذات، أي داخل الجماعات المحلية وضمن رابطة الجوار على الأخص، قديم جداً؛ إلا أنّ للأعيان في العصر القديم طابعاً مغايراً تماماً لما يكسبه الأعيان حالياً ضمن "الديمقراطية المباشرة" المعقلنة. فالعمر كان في البداية هو المحدّد لسمة الأعيان. وبغض النظر عن المكانة المستندة إلى التجربة، فإن "الشيوخ" في حدّ ذاتهم هم أيضاً وبدون منازع الأعيان "الطبيعيون" لدى جميع المجتمعات الخاضعة من حيث فعلها الجماعي تماماً "للتقليد"، أي للعرف وقانون العادة والحق المقدّس، إذ هم على علم بالموروث التقليدي. فحكمهم وحكمتهم وموافقتهم المسبّقة[31] (ροβούλευμαπ) أو مصادقتهم اللاحقة[32] (Autoritas) تضمن صدق قرارات الرّفاق/ الأعضاء أمام القوى السماوية وتمثّل الحكم الناجع عند الخلافات. فالـ"شيوخ" في تعادل وضع الرفاق/ الأعضاء الاقتصادي هم عادة الأقدم سنّاً سواء في العائلات أم العشائر أم الجوار.

لا شكّ أنّ هيبة/ مكانة الشيخ النسبية تتغيّر في حدّ ذاتها داخل الجماعة بصفة ملحوظة. فقد يصبح الشخص الغير قادر على العمل عالة في حالة يكون فيها مجال التغذية صعباً جداً. وكذا الحال في وضع الحرب المتداولة، حيث ينقص عادة احترام الشيخ أمام الشباب القادر على حمل السلاح، وترفع الشعارات "الديمقراطية" من قبل الفريق الشاب ضدّ هيبته/ مكانته[33] (Sexagenarios de Ponte). وهذا ما

---

(31) لقد تعيّن على مجلس الشيوخ في أثينا (Bule أوBoule) أن ينظر في جميع المطالب المقدّمة إلى المجلس الشعبي (Eklesias) وأن يحيلها إليه فيما بعد كقرارات أولية (Probouleuma) سواء كانت هذه مثمنة بتوصيات أم لا.

(32) كانت المصادقة اللاحقة "Autoritas" أو "Auctoritas patrum" في روما إلى حدود القرن الرابع والثالث قبل الميلاد الظاهرة المعتمدة من قبل أعضاء مجلس الشيوخ سواء بالنسبة للمصادقة على القوانين أم فيما يخص الانتخابات العامة. فبدون المصادقة اللاحقة "Auctoritas patrum" تبقى القوانين غير نافذة المفعول. قارن: Theodor Mommsen, *Römische Forschungen* (Berlin: Weidmann, 1864), Band 1, (من هنا فصاعداً: Mommsen, *Römische Forschungen*).

(33) إنّ المثل " سقوط رجل في الستين من عمره من الجسر" تم ذكره من طرف فستوس (Festus): Sextus Pompeius Festus, *De verborum significatione quae supersunt cum Pauli epitome*, hg. von Karl Ottfried Müller (Leipzig: Weidmann, 1839), S. 334, und *die Wiedergabe* = *der Fragmenta bei Marcellus Norius: De conpendiosa doctrina*, hg. Wallace M. Lindsa

مكتبة الفكر الجديد

يحدث في جميع الأوقات التي تنبئ بنظام ثوري اقتصادي أو سياسي، حربي أو سلمي جديد، وحيث تكون السلطة الفعلية للتصورات الدينية وكذلك الرهبة أمام قداسة التقاليد غير متطورة أو في حالة انهيار. فارتفاع شأن الشيخ يدوم كلما كانت القيمة الموضوعية للتجربة أو السلطة الذاتية للتقليد عالية. أمّا افتقاره فلا يحدث دائماً لصالح الشباب وإنما لصالح أنواع أخرى من التشريف الاجتماعي. ففي حالة التقسيم الاقتصادي أو الطبقي لا يذكر مجالس الشيوخ (Gerusien, Senate) أصلهم عادة إلّا من خلال الاسم، أمّا من حيث الموضوع فيتم ذلك عن طريق "المناصب الشرفية" التي يتقلدونها في المعنى المذكور سابقاً مناصب شرف "اقتصادية" أو امتيازات بموجب المقام "الطبقي"، غير أنّ سلطتهم كانت في آخر المطاف قائمة دائماً على قيمة أو نوع الأملاك التي يكسبونها. في مقابل ذلك، يمكن في ظروف معينة أن تصبح المطالبة بإقامة الإدارة "الديمقراطية" أو الحفاظ عليها وسيلة بالنسبة للذين لا ملك لهم أو للجماعات ذات السلطة الاقتصادية ولكن وقع إقصاؤهم من قبل أصحاب الملك من أجل مكانتهم الاجتماعية لمكافحة الأعيان، عندئذ تصبح القضية "مسألة حزب" لأنّ الأعيان من جهتهم، وبحكم مكانتهم الطبقية، قادرون على جمع "فريق دفاع" من أولئك الذين لا مكسب لهم والتابعين لهم اقتصادياً. وبظهور الصراع بين الأحزاب تفقد "الديمقراطية المباشرة إدارياً" حتماً طابعها الخاص القائم ضمنياً على "السيادة" لأنّ أي حزب بأتمّ المعنى للكلمة يمثل شكلاً خاصاً من الصراع من أجل السيادة، ومن هنا فهو يحمل نزعة الانطواء في بنيتها بصفة سلطوية وإن ما زالت هذه النزعة خفيّة بعض الشيء.

ومثل هذا النوع من الاغتراب الاجتماعي يحدث في الحالة القصوى من الديمقراطية "المحضة" لدى وحدة من الرفاق ذوي المعاش المتقارب مبدئياً، عندما يتجاوز الشكل الاجتماعي من حيث الكم حدّاً معيناً أو عندما يعسر التفصيل الكيفي لمهام الإدارة التي يستوفيها كلّ واحد من الأعضاء حين يأتي دوره سواء بالتداول أم حسب الحظ أو بالانتخاب. فظروف الإدارة تختلف تماماً بالنسبة للجماهير الغفيرة

(Leipzig: B.G. Teubner, 190), Band 3, S. 842= S. 523, 24-28, der Ausgaben von Mercerus, =

لقد كان الشبان الرومانيون القادرون على حمل السلاح يزعجون الشيوخ الذين تجاوزوا الستين من عمرهم حينما يمرّ هؤلاء على جسر الانتخاب لاختيار عضو غير مرغوب فيه كقنصل. قارن: Theodor Mommsen, *Römisches Staatsrecht*, 3 Bände, 3 Aufl. (Leipzig: S. Hirzel, 1887/ 1888), hier: Band II, 1, S. 408, Anm. 2,

(من هنا فصاعداً: Mommsen, *Römisches Staatsrecht* I-III, 2³).

مكتبة الفكر الجديد

عن تلك الأشكال الصغيرة التي تقام بين الجوار أو بين الروابط الشخصية. كما يغيّر مفهوم "الديمقراطية" مدلوله السوسيولوجي خاصة عندما يتعلق الأمر بإدارة تشمل الجماهير، وذلك بكيفية يبدو صعباً البحث عن شبيه وراء ذلك الاسم الجامع. فطريقة تراكم مهام الإدارة كمّا وكيفا تساعد بدورها على مرّ الزمن حتماً على التواصل الفعلي، على الأقل لجزء من الموظفين، وذلك لأنها تخلق نوعاً من التفوق التقني الناتج عن التكوين المتواصل والتجربة والملحوظ في عملية تسيير الإدارة. ولذلك يبدو أن هناك احتمال نشوء شكل اجتماعي طويل النفس خاص بالإدارة، أي قادر على فرض السيادة. وهذا الشكل يمكن أن يكون، في الظاهرة التي ذكرناها[34]، من حيث المقام "روح الزمالة" أو أن يكون ذات "سلطة أحادية" تجعل جميع الموظفين "خاضعين لبنية" متسلسلة الدرجات إلى حدّ القمّة الموحّدة.

3. السيادة عن طريق "التنظيم". قواعد التطبيق

يقوم الوضع السيادي لتلك المجموعة من الأشخاص المنتمية إلى نخبة الحكام أساساً على ما يسمى حديثاً بـ"ميزة العدد القليل"[35] في مقابل الجماهير المحكومة، أي على الإمكانية المتوافرة لدى الأقلية الحاكمة للتشاور بسرعة ووضع خطة معقولة

---

(34) إنّ الإحالة ليست هنا في محلها. فرغم التطابق المعتاد بين إدارة الأعيان والإدارة الجارية عن طريق الزمالة، فإن التساؤل يبقى مطروحاً فيما إذا كانت الفقرة المذكورة سابقاً معنية باعتبار أنّ "الزمالة" لم تأت بصريح العبارة. ولئن حصلت الإشارة إلى الموضوع بصفة عابرة في نص البيروقراطية وهو ما يتناقض ووجهة الإحالة، فإنّها تدلّ على أن بعض التوضيحات المتعلقة بسير السيادة ذات الزمالة قد فقدت.

(35) يوجد الاستشهاد لدى عالم الاقتصاد الدولي: Friedrich von Wieser, *Recht und Macht*., 6. Vorträge (Leipzig: Dunker & Humblot, 1910), S. 31, 36 et passim.

ففي المحاضرات المطبوعة التي قدمها فون فايزر في إطار الدروس الجامعية في أيلول/ سبتمبر 1909 بمدينة سلسبورغ كان يسعى – في إطار ردّه النقدي على النظريات الاجتماعية الاشتراكية – إلى تقديم تفسير لـ "قانون العدد القليل" (سيادة أقليّة على الأغلبية) والذي يبدو في نظره قانوناً ذا بعد تاريخي على مستوى العالم. " لن يكن أحد دوماً سيداً على وسائل السلطة الخارجية إلا إذا كان يملك القدرة الباطنية على التحكم في الناس الذين يسيرون وسائل السلطة الخارجية" (المرجع المذكور، ص 15). أما الجمهور ذاته فهو غير قادر من حيث المبداء على الفعل ولا يستمدّ وعيه بالسلطة إلا عن طريق التنظيم كـ "حزب" أو"طبقة" أو"شعب" (المرجع نفسه، ص 30). فالفعل الاجتماعي لا يتحقق عن طريق عقد ما، وإنما من خلال "الزعامة والخلافة" (المرجع نفسه، ص 31). ولذا يستنتج فون فايزر: "سأسمّي الفائدة التي تقدمها الزعامة/ القيادة [...] فائدة العدد القليل" (ص 31). وقد رأى فون فايزر نقطة الضعف في عدم استغلال "فائدة العدد القليل" ليس فقط لدى حركة البروليتاريا، وإنما أيضاً لدى الليبراليين في عصره.

مكتبة الفكر الجديد

ومنظمة لعملهم الاجتماعي كي يقاد بحكمة، ويضمن سلطتهم كلما استوجب الأمر ويمكنهم بسهولة من ردع أي فعل جماعي أو جماهيري يهددهم، وذلك قبل أن يقوم المكرهون باستعدادات لتكوين قيادة محكمة توجه العمل الاجتماعي نحو أخذ السيادة. فـ"ميزة العدد القليل" يسري مفعولها الكامل عن طريق كتمان المقاصد والقرارات التي يأخذها الحكام وكذلك المعلومات التي يصعب بل يستبعد الحفاظ عليها كلما ازداد العدد. وكلما ارتفع واجب "الكتمان الإداري" أصبح مؤشراً على نية الحكام زيادة الضغط في الحكم أو على شعورهم بالخوف المتزايد. فكلّ سيادة هادفة إلى التواصل هي إلى حدّ ما سيادة كتمان. أما الاستعدادات الخاصة التي توضع عن طريق الشراكة في خدمة السيادة فتتمثل بصفة عامة: في وجود حلقة من الأشخاص المعتادة على الطاعة فيما يخصّ أوامر القائد والمهتمة شخصياً بدوام السيادة، سواء بالمشاركة فيها أم جلب الفوائد منها، إذ تضع نفسها باستمرار تحت تصرّف السيادة وتشارك في تنفيذ الأوامر والأحكام التي تضمن بقاءها ("تنظيم"). أمّا بالنسبة للقائد، أو القادة الذين يطالبون بالحكم وينفذونه فعلاً بدون اللجوء إلى قادة آخرين، فهؤلاء نسميهم "أسياداً"، في حين نسمّي الأشخاص الذين يضعوا أنفسهم تحت تصرفهم الخاص بالمعنى المذكور سابقاً، "جهاز/ أداة الحكم". إنّ بنية أي سيادة تجد طابعها السوسيولوجي أوّلاً ضمن التصرّف الذاتي في العلاقة العامة بين السيد أو الأسياد والجهاز، ثمّ بين هذين الأخيرين والمحكومين وكذلك من خلال المبادئ الخاصة لـ"تنظيم" السيادة، أي مبادئ توزيع السلطة والحكم. إضافة إلى ذلك، هناك أيضاً جملة من اللحظات المختلفة التي يمكن عن طريقها كسب المبادئ السوسيولوجية المتعددة لتقسيم أشكال السيادة. وبالنسبة لأهدافنا الضيقة هنا، فإننا نعود إلى الأنماط الأساسية المتعلقة بالسيادة والتي تحصل عندما نتساءل: على أيّ مبادئ أساسية يمكن للسيادة أن تستند في حكمها، هل على المطالبة بالطاعة من قبل "الموظفين" إزاء السيد أم من قبل المحكومين إزاء الاثنين معاً؟

لقد واجَهَنا إشكال "المشروعية" هذا سابقاً لدى بحثنا في "التنظيم القانوني"[36]، ويتعيّن علينا الآن البرهنة على دلالته بصفة أكثر تعميماً. فأن لا تكون

---

(36) تبدو الإحالة غير واضحة لأنّ موضوع النظام القانوني ولا سيما عند فيبر:
Weber, *Die Wirtschaft und die Ordnungen*, S. 1-19 (WuG1, S. 368-385),
رغم أنه لم يتم التعرض فيه إلى موضوع "المشروعية". وعلى عكس ذلك، فإنه من المحتمل الإحالة إلى عدّة فقرات من الجزء المتعلق بـ"الحقّ": Weber, *Rechet* § 1, S. 3f. (WuG1, S. 387f.) =

مكتبة الفكر الجديد

مثل هذه البرهنة في موضوع السيادة مسألة تأمّل نظري أو فلسفي، وإنما تستند إلى فوارق محسوسة جداً داخل البنى التجريبية للسيادة، هذا يعود إلى الحكم العام الذي يقتضي تسويغاً ذاتياً من طرف أية سلطة، بل حتى من أية فرصة للحياة تتاح على الإطلاق. فأبسط ملاحظة تدلّ على أنّه، في حالة تناقض عرضي واعتباطي لمصير شخصين أو وضعهما، سواء من وجهة نظر صحّي أو اقتصادي أو اجتماعي أو غيره، وبقدر ما يبدو السبب "العرضي" لظهور هذا الفارق واضحاً، فإنّ الذي وضعُهُ أحسن لا يشعر بالحاجة الماسة اعتبار الفارق الموجود في صالحه كـ"شرعي" والنظر إلى وضعه كشيء "مكتسب" على حقّ، في حين أنّ وضع الآخر "محتسب" عليه. وهو ما يؤثر أيضاً في العلاقات بين المجموعات البشرية المميزة إيجاباً أم سلباً. فـ "أسطورة" كلّ مجموعة مميزة تقوم حقاً على تفوقها الطبيعي، وربما أيضاً على التفوّق "الدموي". وقد تقبل الطبقات الضعيفة/ المتميزة سلباً فعلاً تلك الأسطورة في ظروف يكون فيها توزيع السلطة وكذلك أيضاً التنظيم "الطبقي" متوازناً، وعموماً في حالة يكون فيها التفكير في كيفية تنظيم السيادة ضعيفاً، أي طالما يبدو للجماهير طبيعياً ولم يتحوّل إلى "إشكال" تحت ظروف قاسية. أما في أوقات يظهر فيها الوضع الطبقي المحض للجميع عارياً وجلياً، لا لبس فيه كسلطة محددة للمصير، فإنّ أسطورة الطبقة العليا القائلة بما يقضيه الحظّ لكل واحد تمثل لدى الطبقة الضعيفة/ المتميزة سلباً غالباً إحدى اللحظات العنيفة والأكثر حماساً: وهو ما حدث في خضمّ بعض الصراعات الطبقية في العصر القديم المتأخر وكذلك في العصر الوسيط وخصوصاً ضمن الصراعات الطبقية الحديثة حيث أصبحت الطبقة العليا وما يتعلّق بها من هيبة "تشريع" الموضوع الأكثر عرضة ونجاعة للهجمات. فدوام أيّ "سيادة" في مفهومنا التقني للكلمة هو طبعاً في حاجة إلى تسويغ خاص من خلال المطالبة بمبادئ مشروعيته.

= – حول "المشروعية" والعلاقات الحديثة؛ المرجع المذكور، Weber, *Rechet* § 3, S. 6f. (WuG1, S. 404f.) – حول المشروعية الكاريزماتية؛ المرجع المذكور، Weber, *Rechet* § 6, S. 4 (WuG1, S. 486) – حول "المشروعية" والسيادة الأبوية هناك أيضاً إحالة مسبّقة وشاملة إلى "تحليل السيادة"، وكذلك في المرجع المذكور Weber, *Rechet* § 7, S. 12ff. (WuG1, S. 495ff.) – حول العلاقة بين القانون الطبيعي والمشروعية). يتمّ البحث في الترابط الأساسي بين احتكار السلطة وتكوين نظام قانوني عن طريق الاتحاد السياسي في نصّ: "Politische Gemeinschaften", MWG I/ 22-1, S. 209-217, behandelt.

مكتبة الفكر الجديد

ومن بين هذه المبادئ الأخيرة هناك ثلاثة: ف،"تطبيق" الحكم قد يتم التعبير عنه إما في إطار نظام من القواعد المقننة (متفق عليها أو مفروضة) والتي تجد قبولاً باعتبارها قيماً عامة وملزمة عندما يرغب "صاحب الأمر" الاستناد إليها. هنا يجد حامل السلطة إذن نفسه مشرّعاً عن طريق نظام من القواعد المقننة وتكون سلطته مشروعة ما دامت تُطبَّق حسب القواعد المرسومة. وبذلك تكون الطاعة ملزمة للقواعد وليس للشخص الذي يمارسها. وإما يخضع تطبيق الحكم إلى سلطة شخصية، ويمكن لهذه السلطة أن تجد أسسها في قداسة التقليد، أي في العُرف وما تتضمّنه العادة من طاعة لبعض الأشخاص المعيّنين. أو بالعكس، في التسليم بما هو خارق للعادة: مثل الإيمان بالكاريزما، أي الإيمان بالوحي أو الكرامة الإلهية التي يمنى بها شخص، أو الإيمان بالمُخَلّصين والأنبياء والأبطال مهما كان نوعهم. وهذا ينطبق على الأنماط الأساسية لبنية السيادة التي يتفرّع عنها بعد التركيب والمزج والتقريب والتعديل أشكال السيادة الموجودة في الواقع التاريخي. ففعل الجماعة المنظم حسب مشاركة رشيدة لشكل السيادة يجد في "البيروقراطية" نمطه الخاص به. أما فعل الجماعة المرتبط بعلاقات السلطة التقليدية فيمثله نمط السلطة الأبوية (Patriarchalismus). ويقوم شكل السيادة "الكاريزماتية" على سلطة أشخاص حقيقية وليست خاضعة لسلطة العقل أو التقليد. وسننطلق هنا أيضاً من النمط الذي يبدو لنا سائداً وأكثر عقلانية، أي النمط الذي تعرضه علينا الإدارة "البيروقراطية" الحديثة[37].

(37) إنّ الإشارة في الجزء الثاني من الجملة تهيئ الانتقال المباشر إلى الفصل الموالي حول "البيروقراطية" (ص157-234). ولكن تبدوالإحالة بالنسبة للقول في الجزء الأول من الجملة "سننطلق هنا أيضاً [...] من النموذج العقلاني" أقل وضوحاً. وهذا ينطبق أيضاً على نظرية "القانون الاجتماعي" في النسخة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع**، وفي ما عدا ذلك على الجزء القديم من البحث في المقولات الذي يحدد بقية المقولات انطلاقاً من "الفعل الاجتماعي" كنموذج عقلاني للـ "فعل الجماعي".

مكتبة الفكر الجديد

[البيروقراطية]

تقرير الإصدار

حول نشـأة النـص

ينتمي النص الموالي إصداره إلى النصوص المحورية من **سوسيولوجيا السيادة**. فلأول مرة في أعماله يضع ماكس فيبر هنا مقاييس نسقيّة/ تنظيمية وبنيوية للتحليل السوسيولوجي بالنسبة للبيروقراطيات الحديثة. وكان في هذا السياق سلك الموظفين الأوروبي في صلب تحديده النموذجي. ففي الجزء الأوّل (ص 208–154) يصف ماكس فيبر في ثلاثة فصول متوالية "الحالات الوظيفية الخاصة لسلك الموظفين الحديث"، ومكانة حرفة الموظف وكذلك الشروط الاقتصادية والاجتماعية الخاصة لنشأة سلك الموظفين الحديث. يمهّد تحليل العلاقة بين البيروقراطية والسيادة (ص 208–210) المرور إلى الجزء الثاني من التفاصيل (ص 234–211). ويهتمّ هذا الجزء بدوام الأجهزة البيروقراطية المتطورة والموضوعة لخدمة حاكم أو دولة، وبالنتائج الحاصلة عنها. كما يوضّح ماكس فيبر النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن البيروقراطية، خصوصاً بالنسبة لمجال الرأسمالية والديمقراطية الحديثة والتربية إلى حدّ ما. وفي الختام يمرّ إلى عرض أشكال السيادة ما قبل أو غير البيروقراطية.

يتّسم النص الذي بين أيدينا ببعض التمييزات: فهو يبدأ بدون ربط، ويفتقد إلى تقديم أو ربط بالموضوع السوسيولوجي للسيادة. يتميّز الجزء الأوّل (حتى بداية ص 208) بصرامة قوية في البناء وعلى مستوى الأسلوب. ولذا جاءت الجمل قصيرة في أسلوب البرقية، ووقع في بعض الأحيان حتى تقطيعها من خلال

مكتبة الفكر الجديد

الترتيب الرقمي. أمّا الجزء الثاني فيفتقد إلى الصرامة الشكلية، ولكنّه يختم من حيث الموضوع فصلاً مقصوداً حول السيادة البيروقراطية. ورغم كلّ هذه التناقضات يبرز نص "البيروقراطية" بكلّ وضوح علامات تنقيح واسعة وتهيئة لعملية الطبع. فكلا جزئي النص اللذان نشئأا على الأرجح في مراحل زمنية مختلفة وقع ربطهما عن طريق إحالات داخلية، مع العلم أنّ هذا الربط حصل في معظمه انطلاقاً من الجزء الثاني. فالنص بأكمله – على عكس النصوص الأخرى المخلفة حول السيادة – مزوّد بفقرات مطبوعة بحجم صغير بصورة متوالية، وهي علامة على أنّ النص كان مهيئاً مباشرة للطبع. وفيما يخصّ الفقرات المعنية، فإنّ الأمر يتعلق غالباً بتوضيحات تاريخية أضيفت بصفة منتظمة ومتواصلة إلى النص في الطبع بحجم صغير للاقتصاد في المكان. ويبدو أنّ جزءاً منها يعود إلى مراحل تنقيح سابقة[1]، وهو ما تشير إليه بنية الإحالة الداخلية للنص[2] ولذا يتعين علينا بالنسبة لهذا النص أن ننطلق على الأقلّ من مرحلة، أو بالأحرى من عدة مراحل تنقيح، كما سيتجلّى بمجرّد نظرة إضافية إلى تواريخ التدوين داخل النص

يتضمّن النص في حدّ ذاته سلسلة من الإسنادات – غالباً ما تكون غير مباشرة – حول ضبط تاريخ نشأته. فالمراجع التي يذكرها ماكس فيبر (يتعلق الأمر بأعمال ريتشارد شميت (Richard Schmidt)، ألبريخت مندلسون بارتولدي (Albrecht Mendelssohn Bartholdy) وأناتول لروا – بوليو (Anatole Leroy-Beaulieu)[3] لا تشير إلى ما بعد وفاته عام 1908. وحتى تلميح ماكس فيبر غير المباشر والذي يؤكّده

(1) قارن في هذا الصدد المخطوط الأصلي المخلف من نص فيبر: Weber, *Rechet* § 2, S. 75f. (WuG1, S. 454f.) حيث أدخلت صياغة مرقونة قديمة (جدال حول تصورات الحقّ الاشتراكية) كفقرة مطبوعة بالحجم الصغير في الصيغة الحديثة العهد المرقونة بالآلة الكاتبة.

(2) غالباً ما تم ربط نصوص من **الاقتصاد والمجتمع** ألفت في وقت مبكر بنصّ **البيروقراطية** عن طريق الطبع بالحجم الصغير مثلما هو الحال في نص **هيبة السلطة والشعور الوطني** (*Machtprestige und Nationalgefühl*) أو الطبقة القديمة من النص في المخطوط الأصلي من **سوسيولوجيا الحقّ** (*Rechtssoziologie*).

(3) نشر كتاب ريتشارد شميت أوّلاً عام 1887 ثمّ مرّة أخرى في طبعة منقّحة عام 1908؛ أمّا دراسة ألبريخت مندلسون بارتولدي فكانت متوفرة عام 1908 مثلها مثل المجلّد المطابق لأناتول لروا – بوليو الذي وجد منذ عام 1887.

مكتبة الفكر الجديد

أحد أقوال روبرت متشلز، لا يتجاوز هذا الأفق الزمني[4]. فجميع هذه المعطيات هي بمنزلة ملحقات (Termini Post Quem) تتعلق بتقويم كتابة النص وكذا الحال أيضاً فيما يخصّ الأحداث التاريخية الموالية التي لمّح لها ماكس فيبر في النص مثل حركة الكارليستن البادية (Badische Karlisten-Bewegung) المؤسسة عام 1908، وقضية الدالي تلغراف عام 1908 ورابطة الهانزا المؤسسة سنة 1909. إنّ ما يرجّح وضع (جزء) صياغة أولى لنصّ "البيروقراطية" في مرحلة مبكّرة هي الأهمية التي وجدها موضوع البيروقراطية عام 1909 لدى ماكس فيبر، وكذلك أيضاً الإشارة إلى دراسة "النظام البيروقراطي" التي توجد في المخطوط الأصلي للحقّ 1§ في الطبقة المبكرة من النص[5] أمّا بالنسبة للصياغة المتأخّرة للنصّ ولتنقيحه، فهناك سلسلة من الإشارات التي تعود إلى عام 1912، بحيث يمكن أن تكون الفقرات المعنية قد وضعت سنة 1912 على أقصى التحديد. وكذا الأمر بالنسبة لذكر الإجراءات التأديبية التي لمّحت بها إدارة الكنيسة البروسية لمنع مواصلة الاحتجاجات العامة ضدّ عزل قسّيس مدينة دورتموند غوتفريد تروب (Gottfried Traub) من منصبه في صيف 1912، وأيضاً بالنسبة للتلميح إلى الشرائع الإسلامية في تونس التي ما زالت تعرقل انتشار الرأسمالية "بعد مرور عقود من الاستعمار الفرنسي"[6]. فمعلومات ماكس فيبر حول التشريع التونسي تستند إلى مقال نشر عام 1912. أما "حلقة الوصل" التي سبق ذكرها بتفاصيلها المبدئية حول البيروقراطية والسيادة فهي تربط صلة مع نص المقولات المنشور عام 1913 من خلال استعمال المقولات السوسيولوجية الخاصة. وإجمالاً، فنصّ "البيروقراطية" لا يتضمن إشارات واضحة تتجاوز الأفق الزمني لسنتي[7] 1913/ 1912. فذكر "تشرين الثاني/ نوفمبر 1918" في النص الذي وصلنا

---

(4) هذا التلميح يوجد في إطار قراءة أحد كتب روبرت متشلز (Robert Michels) التي نشرت في نيسان/ أبريل 1909.

(5) تخصّ الإحالة تقسيم السلطات وتقول في الصياغة الأصلية المرقونة بالآلة الكاتبة ما يلي: "فهي في قانون التقسيم الروماني القديم [,] par major ve potestas أما في النمط الطبقي السياسي وفي النظام البيروقراطي فهي ذات بنية مختلفة بإطلاق، وهوما سيتم توضيحه فيما بعد". انظر: Weber, *Rechet* 1, S. 8 §. لقد تم تشطيب الإحالة إلى "النظام البيروقراطي" في النسخة المنقحة باليد من جديد (قارن في هذا الصدد أيضاً WuG¹، ص 393).

(6) قارن الذكر الموازي للمعلومة في نص § 5 *Rechet*، مواصلة ص 6 (WuG¹، ص 476)، مع العلم أنّ الأمر هنا يتعلق بإضافة تكميلية للنصّ المرقون.

(7) يحيل فيبر في موضعين إلى النظر في موضوع نيابات طبقات التي لم يأخذها بعين الاعتبار إلا في =

مكتبة الفكر الجديد

من الطبعة الأولى لا يصمد أمام التحقيق النقدي للنص[8]، بما أنّ ماكس فيبر لا يشير في هذا الموضع إلى الأحداث الثورية لعام 1918، وإنما يحيل بدون شكّ إلى الأزمة السياسية الداخلية لعام 1908. ولذا فإنّ التاريخ الأخير لا يصلح كعلامة لتدوين النص.

يمكن دحض ربط نص "البيروقراطية" إلى جملة المساهمة في **الاقتصاد والمجتمع** التي ربما قد تدفع إلى الشكّ، باعتبار أنّ هناك فصلاً مناسباً لم يتم ذكره في المخططين المخلفين حول مرجع **الاقتصاد السياسي**[9] و"ملخّص الاقتصاد الاجتماعي"[10]، وذلك من خلال بنية الإحالة التي تربط النص بمجالات أخرى من **الاقتصاد والمجتمع**. ولكن هناك ارتباطات مباشرة مع النصوص المؤلّفة مبكراً من الاقتصاد والمجتمع مثل "الجماعات المنزلية"[11] و"هيبة السلطة والشعور القومي"[12]. وعلى عكس ذلك تبقى الإشارة في الدراسة إلى نص "المدينة" غامضة[13]. كما يبدو

= غضون مقالاته السياسية خلال الحرب العالمية الأولى. وبما أنّ النيابات البرلمانية خلال المداولات حول قانون الانتخابات سنتي 1911/ 1912 كانت الموضوع الرّاهن، فإنّه لا يمكن استخلاص دليل قاطع لصياغة متأخّرة لفقرات النص المعنية. وهذا ينطبق أيضاً على التلميح إلى العمل الإصلاحي للبابا بيوس العاشر (Pius X) الذي لم يختم رسمياً إلا بعد نشر "Codex iuri canonici" في عيد العنصرة/ الخمسين سنة 1917، ولكنه كان مشاعاً في أهمّ عناصره قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى.

(8) WuG¹، ص 673.

(9) قارن مخطط تقسيم المواد لـ **مرجع الاقتصاد السياسي** بتاريخ شهر أيار/ مايو 1910، VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446,
مطبوع في: Webers Winckelmann, hinterlassenes Hauptwerk (wie oben, S. 93, Anm. (8، ص 150–155، بالنسبة **للاقتصاد والمجتمع**، ص 151.

(10) قارن GdS¹, Abt. I, 1914, S. X-XIII, hier: S. XI (MWG I/ 22-6)

(11) فيما يخصّ **الجماعات المنزلية** (*Hausgemeinschaften*)، MWG I/ 22-1، تهمّ الفصل بين الوظيفة والحياة الخاصة، إلى نص **البيروقراطية**، لاحقاً، ص 158.

(12) ضمن الإشارة الواردة في **هيبة السلطة والشّعور القومي** (*Machtprestige und Nationalgefühl*) MWG I/ 22-1، والمتعلّقة بمستأجري الضرائب في المناطق المستعمرة، هناك حلول عدّة ممكنة، ومن بينها في نص **البيروقراطية** لاحقاً، ص 171–173. وعلى عكس ذلك، هناك إشارة تعود إلى نص **البيروقراطية**، والتي تجد ما يطابقها في نص **هيبة السلطة والشعور القومي**، MWG I/ 22-1، ص 226–231.

(13) يمكن أن تقرأ العبارة "الظروف التي نعرفها" بالنسبة إلى عدم الاستغناء عن المكتسبين كإحالة قد تجد حلّها فيما بعد، لاحقاً، ص 198. قارن: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 230, mit Anm. 108.

مكتبة الفكر الجديد

الربط المدعّم بإحالة بين "سوسيولوجيا الحقّ" ونصّ "البيروقراطية" أكثر تعقيداً، وبالأخصّ الفقرة المطبوعة بالحروف المصغيرة فيه والتي تصف النزعات غير الصّورية في طريقة البحث عن الحقيقة وفي الإدلاء بالحكم[14]. فتعبيرات الإحالة في ما يسمّى بملخّص الحقّ تظهر أنّ هذا النص في حدّ ذاته لا ينتمي إلى **سوسيولوجيا السيادة** أو أنّه لم يؤلّف في إطارها. ولكن ليس من المستبعد أيضاً أنّ الأمر يتعلق بفقرة قديمة من مخزون "سوسيولوجيا الحقّ" فيما يخصّ الملخّص وإجمالاً، فإنّ بنية الإحالة تثبت فعلاً بأنّ نص "البيروقراطية"، منذ البداية وحتىّ التنقيحات الأخيرة، إنما يمثل جزءاً لا يتجزأ من الصياغة القديمة للاقتصاد والمجتمع.

يحتلّ نص "البيروقراطية" في تركيبة **سوسيولوجيا السيادة** كما وقع عرضه بالتفصيل في "المقدمة" مكاناً مركزياً لأنّه وقع فيه ضبط كلّ أشكال السيادة ما قبل وغير المعقلنة بمساعدة التحديد النموذجي المثالي لبنية السيادة البيروقراطية المعقلنة والذي جرى القياس عليه في هذا النص وهذا المنهج سيتم شرحه ضمن نقاط التحوّل في ختام نص "البيروقراطية" والتأكيد عليه من خلال بنية الإحالات إلى نصوص "سيادة الأعيان" و"سلطة الإقطاع" و"تحوير الكاريزما"، في حين لا توجد صلة مع نص "الكاريزماتية" وعلاقة هشة فقط مع نص "الدولة والسلطة الدينية" من خلال بنية الإحالة الداخلية للنص غير أنّ هناك ربط خاصّ مع نص التقديم "للسيادة" الذي هو مرتبط مع الجزء الثاني من نص "البيروقراطية" ارتباطاً وثيقاً، وذلك ليس من حيث الإحالات فحسب، وإنما أيضاً من حيث الموضوع. وتؤكّد بنية الإحالات أنّه لا بدّ أن تكون هناك صياغة مبكّرة من نص "البيروقراطية" وأنّ نسخ التنقيحات والتهيئة الفعليّة للطبع قد لحقت فيما بين 13/ 1912 على الأرجح. وما عدا ذلك، فلا توجد معلومات موثوقة بها فيما يخصّ تاريخ التدوين المؤخّر.

حول نقل النص وإصداره

لم يصلنا أي مخطوط فعملية النشر تستند إلى نسخة طبع نشرت في الطبعة التي أصدرها كلّ من ماريانا فيبر وملشيور باليي بعد وفاة ماكس فيبر، وجاءت كفصل سادس للجزء الثالث تحت عنوان "البيروقراطية" في: فيبر، ماكس، **الاقتصاد والمجتمع** (ملخص الاقتصاد الاجتماعي، القسم الثالث، الإيداع الرابع) – توبنغن:

---

(14) يمكن حلّ الإحالات من نص فيبر:
Weber, *Recht*§ 4, S. 9 (WuG1, S. 466), ders., *Recht*§ 5, S. 1 (WuG1, S. 466), .*Recht*§ 8, WuG1 (MWG I/ 22-3), und Weber, *Recht*§ 5, S. 3 (WuG1, S. 469f.)

مكتبة الفكر الجديد

J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) 1922، ص650 ـ678 (أ).

وفي حديثها الأول حول المخطوطات المخلفة من طرف زوجها، ذكرت ماريانا فيبر في 30 حزيران/ يونيو 1920 التفاصيل حول "البيروقراطية"[15]. ففي فهرس المحتوى الذي أضافته إلى طرد المخطوطات في 25 آذار/ مارس 1921 المبعوث إلى دار النشر، توجد في النقطة 18 بعد فصل "الدولة والسلطة الدينية" الإحالة إلى فصل "البيروقراطية". ولكن وقع تشطيب هذا الأخير من جديد ورفعه إلى فوق، تحت عنوان "البيروقراطية" ثمّ ترتيبه كفصل 13 مباشرة بعد فصل "المشروعيّة"[16]. فالتأرجح في عملية الترتيب والتسمية هو دليل على أنّه لم يكن هناك عنوان خاص بالمؤلّف. وفي الختام نشر النص تحت عنوان "البيروقراطية" في حين نقل في الفهرس الكامل للمحتوى الذي وضع بعد إتمام الإيداع الرابع نمط الكتابة الفرنسية، أي "البيروقراطية".[17] ولئن طلبت ماريانا فيبر خلال المراجعة الشاملة تصحيح فهرس المحتوى[18]، لكن يبدو واضحاً أن طلبها لم ينفذ. وفي هذه الطبعة سيأخذ أوّلاً كعنوان "البيروقراطية" التي ألحقتها ماريانا فيبر، ولكن سيوضع للتحفظات المذكورة بين قوسين مشوّكين. ولعلّ الناشرين الأوّلين رجّحا العنوان الأكثر حياداً بالنسبة للطبع لأن عبارة "بيروقراطية" كما ذكرنا سابقاً. كانت أكثر سلبية في إطار النقاش المعاصر وأقلّ تداول كمفهوم علمي لوصف الأنظمة البيروقراطية.

لم يتم نقل الإضافات التي بدا واضحاً أنها وضعت من طرف الناشرين الأوّلين، مثل فهرس المحتوى وفهرس الصفحات وكذلك الهوامش التوضيحية، في هذه الطبعة، ولكن تمّ ذكرها في الحاشية النقدية. كما جرى تعديل بعض الاختلافات في كيفية الترتيب الرقمي وكذلك الأخطاء في الكتابة[19]، حتى بالنسبة للسنوات التي

---

(15) رسالة ماريانا فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920، 6VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 44.

(16) Marianne Weber, Auflistung des Manuskriptbestands vom 25 März 1921, ebd.

(17) فهرس المحتوى في: WuG¹, S. VII –X, hier: S. X.

(18) بطاقة بريدية من ماريانا فيبر إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 13 أيلول/ سبتمبر 1922، VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446.

(19) هذا ما حصل مثلاً بكلمة "Kontinentalring" عوض "Kontinentalreich"؛ وكلمة "Mjeschtschitelstwo" عوض "Mjestnitschestwo".

مكتبة الفكر الجديد

يمكن على الأرجح أن تعود إلى خطأ في القراءة، مثلما هو الحال في "تشرين الثاني/ نوفمبر 1918" عوض "تشرين الثاني/ نوفمبر "1908أو "1056" عوض "1076". وفي هذه الحالات وقع تسويغ التعديلات.

مكتبة الفكر الجديد

[البيروقراطية]

يتجلى التصرّف الخاص للوظيفة الحديثة في الآتي:

I. هناك مبدأ الاختصاصات الإدارية المنظمة عموماً والمحدّدة عن طريق قواعد: أي قوانين أو تراتيب إدارية وهذا يعني: 1. أنّ هناك تقسيماً محـدّداً للأعمال الجارية بانتظام باعتبارها واجبات إدارية لازمة تخدم أغراض النّمط البيروقراطي السّائد؛ 2. أنّ الأوامر الضرورية لتحقيق هذه الواجبات هي الأخرى مقسّمة ومحدّدة تماماً بقوانين في مجال آليات القهر/ الضغط (الجسدية أو القدسية أو غيرها) الموكّلة لها؛ 3. أنّه لا بدّ من تحضير التدابير المنظمة/ المنسقة عن طريق انتداب أشخاص عادة من ذوي الاختصاص للتحقيق الدائم والمنظم لهذه الواجبات المقسّمة وتنفيذ القوانين المطابقة لها.

هذه اللحظات الثلاث تمثل قاعدة/ أرضية "الإدارة" البيروقراطية في المجال القانوني العام للسيادة، وقاعدة "المؤسسة" البيروقراطية في المجال الاقتصادي الخاص وبهذا المعنى، فإنّ هذه المؤسّسة لم تتطوّر حقاً في إطار الجماعات السياسية والكنسية إلا داخل الدولة الحديثة، وفي حيز الاقتصاد الخاص إلا ضمن أنماط الرأسمالية المتقدّمة. ولم تمثل هذه المصالح الإدارية الدائمة، باختصاصها القويّ، القاعدة في أغلب التركيبات السياسية الواسعة، مثل تلك التي وجدت في الشرق القديم، وكذلك لدى ممالك الغزو الجرمانيين والمغول وعدد كبير من ممالك الإقطاع، بل كانت الاستثناء. ففي مثل هذه الممالك يأخذ الحاكم أهمّ القرارات بمساعدة أمنائه الخاصّين وجلسائه أو خدمة القصر الذين يُجمعون لفترة

مكتبة الفكر الجديد

قصيرة قصد حلّ مسألة فردية، وليس من أجل مهامّ ثابتة ومحدّدة وتصاريح.

II. هناك مبدأ الترتيب الإداري والطرق الرسمية، أي أنّ هناك نسقاً/ نظاماً مرتباً من مصالح تخضع لنظام أعلى ونظام أسفل، وتكون فيه المصالح السفلى تحت رقابة المصالح العليا، وهذا يعني أن هناك نسقاً يعطي أيضاً المحكوم الفرصة المحدّدة قانونياً للجوء من مصلحة سفلى إلى هيئة إدارية عليا، وفي أوج تطوّر هذا النمط، يكون الترتيب الإداري منظماً حسب سلطة أحادية الاتجاه، فبقدر ما يكون مبدأ الترتيب الإداري موجوداً لدى المؤسّسات الحكومية والكنسية، بقدر ما يكون أيضاً لدى بقية المؤسّسات البيروقراطية، بما في ذلك التنظيمات الحزبية والمعامل الصناعية، بغضّ النظر عن تسمية سلطها الخاصة أيضاً "مصالح" أم لا. وفي حالة تنفيذ مبدأ "الاختصاص" برمته، فإنّه لا يعني أنّ الترتيب الإداري، على الأقلّ في مجال الإدارة العمومية، يخوّل للسلطة العليا الحقّ بسحب أعمال المصالح السفلى إليها؛ فالعكس هو القاعدة ولذلك ليس من الغريب إعادة المنصب الإداري إلى صاحبه بعد نهاية عمله.

III. يستند سير الوظيفة الحديثة إلى أوراق رسمية (ملفات) يحتفظ بها في نسخ أصلية وإلى أفكار وكذلك إلى طاقم من الموظفين الصّغار والكتبة من جميع الأصناف. ويمثل مجموع الموظفين العاملين في إدارة ما، بما في ذلك جهاز الملفات والممتلكات، "المكتب" (وهو ما يسمى في المؤسّسات الخاصة "المكتب التجاري"). كما يعزل التنظيم الإداري مبدئياً المكتب عن المسكن/ المقرّ الخاص، إذ يفصل العمل الوظيفي كدائرة منفردة، تماماً عن مجال الحياة الخاصة، ويفصل أموال الوظيفة وأدواتها عن ملك الموظف الخاص هذا الوضع هو نتيجة تطوّر طويل المدى في كلّ مكان. فنجده اليوم بنفس القدر في المؤسّسات العامة كما في المؤسّسات الاقتصادية الخاصة، ويطاول حتى مديري الشركات أنفسهم؛ فالمكتب التجاري منفصل مبدئياً عن التدبير المنزلي، كما أنّ المراسلة الرسمية منفصلة عن المراسلة الخاصة، ومكاسب العمل عن المال الخاص، إذ نجد هذه المبادرات حتى في العصر الوسيط وذلك بقدر ما كان النموذج الحديث من تسيير الأعمال جارياً بانتظام. ويمكن أن نضع هذا الفصل كخصوصية رجل الأعمال الحديث: فهو يتصرّف كـ"موظف أول" في شركته مثل الحاكم الذي يصف نفسه "الخادم الأول" في دولة حديثة تتسم ببيروقراطية

مكتبة الفكر الجديد

خاصة[1]، أمّا التصور أنّ العمل الإداري الحكومي والنشاط الاقتصادي الخاص في مكتب تجاري يختلفان بعض الشيء عن بعضهما من حيث الجوهر، فهذا ينطبق على الأوروبي ولكنه في المقابل غريب تماماً على الأميركيين.

IV. تفترض الوظيفة، وكلّ الوظائف الخاصة على حدّ التقدير – وهذا ما يميزّ خصوصية الحداثة – عادة تعليماً فنياً وافياً. هذا التخصّص يشمل المدير الحديث وكذلك الموظف في الشركة الخاصة مثلما يشمل الموظف الحكومي في القطاع العام.

V. يفترض النشاط الوظيفي في حالة تطوّره التامّ كامل جهد الموظف، وذلك بغضّ النظر أن يكون وقت العمل الموفر للقيام بالواجبات في المكتب محدّداً. وهذه الحالة التي تبدو عادية هي في الحقيقة نتيجة تطوّر طويل في مجال الوظيفة العامة مثلما هو الأمر في القطاع الخاص فما هو عادي الآن كان سابقاً على عكس ذلك في جميع الحالات، أي القيام بهذه الأعمال "كوظيفة إضافية".

VI. يتم انتداب الموظفين حسب قواعد تعليم عامة محدودة ومعينة بعض الشيء. ولذا فإنّ معرفة هذه القواعد تمثل فناً خاصاً يتعيّن على الموظفين الاضطلاع به (وذلك حسب التخصّص في علم الحقوق أو علم الإدارة أو علم التجارة) [2].

يقوم ضبط القواعد في الانتداب الحديث للوظيفة على أسسه الجوهرية والمتمثلة في أنّ العلم النظري الحديث يفترض مثلاً: أن الترخيص القانوني الصادر عن إدارة لترتيب بعض المواد المعينة من خلال أوامر لا يسمح لهذه الإدارة التسيير عن طريق

---

(1) لقد أعلن ملك بروسيا فريدريتش الثاني المرموق عدة مرات أن الحاكم هو "الخادم الأول للدولة"، وذلك في "نقيض مكيافيلي" ثمّ في "الوصية السياسية" لعام 1752. أما التعبير الوافي: "الخادم الأول وموظف الدولة" فنجده في كتاب *Denkwürdigkeiten zur Geschichte des Hauses Brandenburg* من غرائب تاريخ آل براندنبورغ قارن:

Die Werke Friedrichs des Großen, hg. von Gustav Berthold Volz (Berlin: Reimar Hobbing, 1913), Band 7: Antimachiavell und Testamente, S. 6, 154,

المرجع المذكور، الجزء الأول: Denkwürdigkeiten zur Geschichte des Hauses Brandenburg, 1913, S. 117.

(2) تعود فروع تكوين الموظفين المذكورة من قبل ماكس فيبر إلى ما كان يدرّس في القرنين السابع والثامن عشر من علم الحفاظ على الخزينة العامة وتكوين الشرطة. أما علم التجارة فيشمل مادتي المحاسبة والمراسلة التجارية؛ وهذا العلم يمثل الجانب التطبيقي لعلوم التجارة.

مكتبة الفكر الجديد

أوامر فردية من حالة إلى أخرى، وإنما للتنظيم المجرّد فقط[3]، - وهو النقيض التام لما هو سائد مثلاً لدى سيادة الأعيان، كما سنرى[4]، حيث يجري تنظيم جميع العلاقات التي لا تخضع للتقاليد المقدسة عن طريق الامتيازات الفردية والإعفاءات.

ينتج عن كل ما سبق العواقب الآتية فيما يخصّ الوضع الداخلي والخارجي للموظفين:

I. الوظيفة هي مهنة. وتتجلّى هذه أوّلاً فيما تقتضيه من مرحلة تكوين محدّدة وملزمة قد تستوجب غالباً الجهد الكامل خلال العمل لمدّة وقت طويل وامتحانات ملزمة في مواد الاختصاص كشروط مسبّقة للانتداب. كما تبرز أيضاً في الشعور بالواجب الذي تتسم به مكانة الموظف، والذي من خلاله تتحدّد البنية الداخلية كالآتي: فتقلّد الوظيفة لا ينظر إليه قانونياً وفعلياً كامتلاك لمورد رزق أو كرياضة مقابل القيام بمهامّ معينة كما كان الأمر عادة في العصر الوسيط وفي أغلب الأوقات حتى حدود العصر الحديث، وليس أيضاً كعملية تبادل بسيطة لخدمات مستأجرة مثلما هو الحال في عقد العمل، بل إنّ تقلد الوظيفة يعتبر حتى في القطاع الخاص كقبول بواجب الولاء في مقابل الكفالة لحياة مضمونة. يبدو الحديث عن الطابع الخاص للولاء هاماً جداً، إذ لا يكون هذا الولاء في نمطه الخالص مثلما كان في عصر الإقطاع أو لدى سيادة الأعيان أي بمنزلة العلاقة القائمة إزاء شخص حسب خضوع المستعبَد/ المُقطع أو ولاء الحواريّ - وإنما يستهدف غاية موضوعية غير شخصية. لكن وراء هذه الغاية الموضوعية غالباً ما تكون طبعاً "أفكار ذات قيمة ثقافية" مثل

---

(3) يلمّح ماكس فيبر هنا إلى حق التصريحات الذي عُهِد إلى الإدارات وما يدور حوله من نظريات من طرف المختصين في قانون الإدارة. فخلافاً لما يوجد من مراسيم وتصريحات إدارية تتعلق بالحالات الفردية، تم التأكيد على الجانب التعديلي العام (الجانب القانوني) فيما يخصّ الأوامر. وقد جرى تعريفها كـ "تصريحات صادرة عن أجهزة الإدارة العليا لتضفي على الأوضاع الموصوفة فيها قاعدة عامة للنظام القائم". قارن: Paul Schoen, "Deutsches Verwaltungsrecht," in: *Enzyklopädie der Rechtswissenschaft in systematischer Bearbeitung*, hg. von Josef Kohler, 2 Aufl. (München, Leipzig: Duncker & Humblot und Berlin: J. Guttentag, 1914), S. 193-315, Band 4, Zitat:S. 258,

(من هنا فصاعداً: Schoen, *Deutsches Verwaltungsrecht*)،

Otto Mayer, *Deutsches Verwaltungsrecht*, 1 Aufl. (Leipzig: Duncker & Humblot, 1895), Band 1, S. 93, 122ff.,

(من هنا فصاعداً: Mayer, *Deutsches Verwaltungsrecht* I).

(4) انظر نص سيادة الأعيان لاحقاً ص 289-295 و312-315.

مكتبة الفكر الجديد

"الدولة" و"الكنيسة"، و"الطائفة" أو "الحزب" و"الشركة"، حيث تتجلى أيديولوجيا كبديل للسيد الشخصي على وجه الأرض أو حتى للخالق المتعالي والمتحقق في جماعة ما. فلا يعتبر الموظف السياسي مثلاً في إطار الدولة الحديثة كخادم شخصي لحاكم ما، وكذا الحال أيضاً بالنسبة للأسقف أو القسّيس أو الواعظ. فلم يعد أحد منهم اليوم من حيث الوظيفة، كما كان في بداية عصر المسيحية، حاملاً لكاريزما شخصية خالصة قد يعرض منافعها الصحية الخارقة للعادة لكلّ من يستحقها وله رغبة فيها باسم الخالق ومن مبدأ المسؤولية إزاءه فقط، وإنما هو موظف في خدمة غرض موضوعي، رغم تواصل فاعلية النظرية القديمة إلى حدّ ما. لقد قامت "الكنيسة" الحالية في نفس الوقت بفضل حصرها موضوعياً والرفع من شأنها أيديولوجياً كذلك.

II. في هذا الإطار تتشكل المكانة الشخصية للموظف كالآتي:

1. يسعى الموظف الحديث دائماً، سواء كان في المجال العام، أم في القطاع الخاص، التوصّل إلى تقدير اجتماعي عالٍ ومتميّز من حيث "المكانة" إزاء المحكومين والتمتع به. فمكانته الاجتماعية مضمونة من خلال التعليمات المتعلقة بالمراتب[5]، وفيما يخصّ الموظفين السياسيين، بالإجراءات القانونية الخاصة المرتبطة بـ"إهانة الموظفين" أو "الطعن" بالمصالح الحكومية والكنسية[6]. أمّا المكانة الاجتماعية الفعلية للموظفين، فتصل أوجها عادة في الدول العريقة ثقافياً، حيث هناك حاجة كبيرة لإدارة متخصصة، لا تسود فيها أيضاً فوارق اجتماعية كبيرة ومتقلبة. فهناك يتم اختيار الموظف حسب التقسيم الاجتماعي للسلطة أو بموجب التكاليف المقرّرة للتكوين والتقاليد التي تربطه بالطبقات التي ينتمي إليها غالباً، أي الطبقات المتميزة اجتماعياً واقتصادياً. فتأثير شهادات التكوين، الذي سيوضح في موضع آخر، التي يُقيد امتلاكها بالتأهيل للوظيفة، ترفع طبعاً الجانب الطبقي من مكانة الموظف

---

(5) ولئن لم يكن هناك صورياً تدرّج للرتب بالنسبة لموظفي الرايخ في الإمبراطورية الفيلهلمية، تم اتباع نظام الرّتب البروسي لعام 1817 وما تبعه من لواحق، بحيث كان يشمل خمس مراتب خاصة بالموظفين. وقد كانت المراتب المتعلقة بالتواصل الاجتماعي من أهمّ المراتب؛ إذ لم تكن سوى المرتبة الأولى والمرتبة الثانية جديرة بالمثول في القصر لدى الملك. قارن:
Brand, *Beamtenrecht*, S. 95.

(6) قارن: *Strafgesetzbuch für das Deutsche Reich* (الطبعة العاشرة، 1912) 196 § (قانون التتبع الجنائي فيما يتعلق بإهانة الموظفين) و§§ 131 و166 (العقوبات المالية وعقوبات السجن المفروضة عند الطعن بالمؤسسات الحكومية أوالكنسية).

مكتبة الفكر الجديد

الاجتماعية. فهناك اعتراف رائع وصريح جاء في حالات متفرقة من التعليمات، مثلاً لدى الجيش الألماني، يقول بأنّ قبول الراغبين في اتباع سلك الوظيفة مرتبط بموافقة ("انتخاب") أعضاء سلك الموظفين (فيلق الضباط) [7]. ومثل هذه الظواهر الشبيهة بالجمعيات الحرفية المدعمة للموظفين وجدت سابقاً على مستوى الوظيفة التابعة لسيادة الأعيان، وخصوصاً الوظيفة الكنسية، فليس من النادر أن تظهر طموحات في سلك الوظيفة الحديثة لتعيد هذه الظواهر إلى الوجود مرة ثانية، إذ لعبت مثلاً في مطالب الموظفين المختصين العاطلين عن العمل (Trety Element) دوراً هاماً خلال الثورة الروسية[8].

ف أ: "tretyj" [9]

يبدو تقدير الموظفين اجتماعياً قليلاً جداً، خصوصاً هناك في مناطق المستوطنات الجديدة حيث تكون الحاجة إلى إدارة متخصّصة وسيادة العرف الطبقي ضعيفتين حقاً لما يتوافّر من مجال واسع للعمل ولضعف التدرّج الاجتماعي. وهو ما نجده فعلاً في الولايات المتحدة الأميركية[10].

---

(7) لقد تم ضبط مهنة خاصة بالضباط من خلال نظام للجيش البروسي في 6 من آب/ أغسطس 1808. فبعد النجاح في الامتحانات وباقتراح من الملازم يعلن عن ترقية الجندي إلى مرتبة ضابط بعدما يجرى انتخابه من طرف ضباط الصف بالإجماع. فالانتخاب يهدف إلى إقصاء الأعضاء غير المرغوب فيهم والحفاظ أيضاً على المصالح الطبقية. قارن: Ernst Rudolf Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte seit* 1789, 2 Aufl. (Stuttgart u. a: Kohlhammer, 1960), Band 1, S. 236f.,

من هنا فصاعداً : (Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte* I).

(8) وُصف عاملي زمستفا (Zemstva) المستأجرين في روسيا بـ "العنصر الثالث" (tretij element)، أي أعضاء الإدارة المستقلة في القرى منذ 1864. وينتمي إليهم كلّ من الأطباء والبياطرة والمحاسبين والمختصين في الفلاحة... إلخ، وهم الذين يتميزون عن الموظفين الشرفيين وأصحاب الجاه وينتمون إلى الجناح الراديكالي في ثورة 1905 الروسية من خلال آرائهم الاشتراكية والاجتماعية الثورية. وقد كانوا منظمين في "رابطة عمّال زمستفو" التي رفعت في جلستها التأسيسية المطالب الآتية: تحسين الوضع المادي، حقّ الانتخاب في مجالس زمستفو، الحق في تقرير انتداب العمال في زمستفو وتسريحهم، واجب الحماية الاحتياطية وصندوق التقاعد. قارن: Weber, "Zur Lage der bürgerlichen Demokratie in Rußland," in: MWG I/ 10, S. 71– 279, hier: S. 106f. mit Anm. 6.

(9) وقع التعديل حسب الطريقة التي وضعها ماكس فيبر في مقاله "حول وضع الديمقراطية الليبرالية في روسيا"، MWG I/ 10، ص 123.

(10) يصف فيبر احتقار الموظفين الذين وصلوا إلى مناصبهم عن طريق قيادة الأحزاب في محاضرته التي ألقاها في مدينة فيينا سنة 1918 تحت عنوان الاشتراكية (*Der Sozialismus*)، وذلك بالعودة إلى =

مكتبة الفكر الجديد

2. يتم تعيين النموذج الخالص من الموظفين البيروقراطيين من قبل سلطة عليا. فلن يكون اختيار أحد الموظفين من بين المحكومين شكلاً بيروقراطياً خالصاً. فمجرّد إمكانية الانتخاب لا تعني بطبيعة الحال أنّه ليس وراءه تعيين من داخل الدولة، وخصوصاً عن طريق رؤساء الأحزاب. وأن يكون الأمر كذلك، فهذا لا يتعلق بقوانين الدولة وإنما بكيفية سير آليات الأحزاب التي يمكن لها أن تحوّل الانتخاب الحرّ صورياً، حيث توجد حقاً بصفة منظمة، إلى مجرّد مبايعة لمرشح معيّن من طرف قائد الحزب، وذلك خلال مقارعة تجري بانتظام ولكن حسب قواعد معينة من أجل الأصوات بين مرشحَين. إنّ انتداب الموظفين عن طريق انتخاب المحكومين يغيّر تحت كلّ هذه الظروف صرامة النظام التراتبي فالموظف المعيّن عن طريق الانتخاب من طرف المحكومين يبدو من حيث المبدأ مستقلاً أمام الموظف الذي يفوقه على مستوى السلم، إذ لا يستمدّ مكانته من "فوق" وإنما من "تحت"، أو ليس من السلطة التي يخضع لها من حيث التدرّج الإداري وإنما من أصحاب السلطة في الحزب (الزعماء) الذين يحدّدون أيضاً مستقبله المهني، فهو ليس تابعاً فيما يتعلق بمستقبله المهني لمن يترأسه داخل الإدارة، أو على الأقل في الدرجة الأولى، فالموظف المعين من طرف أحد السّادة، وليس الذي وقع انتخابه، يعمل عادة بصفة أدقّ، إذا ما نظر إليه من منظور تقنيّ بحت، لأنّه من المرجّح جداً أن تكون عناصر الاختصاص والخصال محدّدة لاختياره ولمستقبله المهني، إذا وجد في نفس الظروف. فالمحكومين، باعتبارهم غير مختصين، لا يمكنهم معرفة درجة الاختصاص الفعلي بالنسبة لمرشح إداري إلا من خلال التجارب التي يمرّ بها، أي بصفة بعديّة، أما الأحزاب فتسعى عادة في كلّ نوع من انتداب الموظفين عن طريق الاقتراع سواء حسب تعيين الموظفين المنتخبين شكلياً من طرف أصحاب السلطة في الحزب بعد وضع قائمة المرشحين، أو عن طريق تعيين حرّ من طرف الزعيم المنتخب آنذاك أن لا تكون عناصر الاختصاص هي المحدّدة وإنما الولاء/ التبعية لأصحاب السلطة في الحزب. غير أنّ العكس نسبيّ إذ يحدث من حيث الموضوع أيضاً ما يماثله هناك حيث يعيّن الملوك الشرعيّون ومن تبعهم الموظفين، ولكن تأثيرات التابعين لا تخضع هنا إلى الرقابة. وهناك، حيث الحاجة ملحّة إلى إدارة مكوّنة في الاختصاص

= التجارب التي عاشها خلال زيارته للولايات المتحدة عام 1904. فهناك يذكر رأي العمال الأميركيين الذين كانوا يحبّذون حكم الموظفين المرتشين عن الموظفين المثقفين الذين يكنون لهم الاحتقار. (قارن: (Max Weber, *Der Sozialismus*, in: MWG I/ 15, S. 597-633, hier: S. 604,

وعلى هذا الوجه يصف جيمس برايس الموقف الأميركي الذي يحذّر منه الموظف "that he، is the servant of the people and not they master, like the bureaucrats of Europe". قارن: Bryce, *American Commonwealth* II, S. 128.

مكتبة الفكر الجديد

أو مرغوب فيها، كما هو الحال الآن في الولايات المتحدة[11]، حيث يستوجب على التابعين للأحزاب التحسّب لـ"رأي عامّ" متعلّم، ذي ثقافة عالية جداً وحرّ في تحرّكه (وهو الرأي الغائب حقاً في الولايات المتحدة الآن في كلّ مكان حيث يعتبر عنصر الهجرة في المدن بمنزلة "المصوّتين")[12]– فإنّ انتداب الموظفين غير المتخصّصين يعود إلى الحزب الحاكم خلال الانتخابات، وعلى الوجه الخاص إلى زعيمه الذي يعين هؤلاء الموظفين. ولذا تعوّد الانتخاب الشعبي، ليس لرئيس الإدارة فحسب، وإنما أيضاً للموظفين التابعين له، إلى تعريض تخصّص الموظفين والسير الدقيق لجهاز الإدارة أيضاً إلى خطر أكبر إلى جانب تقليص التبعية الهرمية، على الأقلّ في أجهزة إدارية كبيرة أو ما يماثلها من أجهزة يصعب الإشراف عليها، ومن المعروف أنّ القاضي الفيدرالي المعين من قبل الرئيس لا بدّ أن يكون من ذوي الاختصاص العالي والاستقامة المثلى إزاء القضاة المنتخبين في الولايات المتحدة، رغم أنّ كلى النمطين من الموظفين قد وقع انتخابهم أوّلاً انطلاقاً من اعتبارات حزبية. وعلى عكس ذلك، حصلت جميع التحويرات الكبيرة المطالبة من طرف المصلحين في أميركا عن طريق الرؤساء المنتخبين الذين يعملون بمساعدة جهاز من الموظفين المعين من طرفهم أي

---

(11) لقد كان فرض كلّ من "التخصص" "qualifying" و"التنافس في الامتحانات" "competitive examinations" من الشعارات الأساسية التي كانت ترفعها حركة "قسم الإصلاح المدني" الذي أصبح منذ بداية 1870 أكثر قوة ونفوذاً. فالنجاح الأول ظهر مع ما يسمى بقانون بندلتون (Pendleton act) في عام 1883 الذي أدخل نظام الامتحانات بالنسبة للمرشحين للوظيفة العمومية على المستوى العالي من الحكومة وطالب بتكوين لجنة في واشنطن للإشراف عليها. لكن هدف المصلحين كان أولاً وقبل كلّ شيء مكافحة نظام التبعية (spoils system) على المستوى المحلي. قارن: Bryce, *American Commonwealth* I, S. 616,

المرجع المذكور، الجزء الثاني، ص 489، 713، استشهاد: المرجع المذكور، ص 133، وكذلك:
Max Weber, "The Relations of the Rural Community to Other Branches of Social Sciences," in: MWG I/ 8, S. 200-243, hier: S. 221 mit Anm. 16.

(12) كان جيمس برايس يحسب المهاجرين في المدن الكبيرة وبالأخصّ نيويورك وبروكلين وفيلادلفيا وشيكاغو وسان فرانسيسكوعلى الطبقة السفلى من الشعب Bryce, *American Commonwealth* II, S. 290. فهو يرى أنّ المهاجرين (بمن فيهم من إيرلنديين وألمان وبولونيين وطليان وسود) على عكس العمال الذين ولدوا في أميركا جهلة وتابعون بدون قيد لرؤساء الأحزاب المشتبه فيهم. كما يعتبرهم عناصر غريبة على الثقافة السياسية الأميركية باعتبارهم لا ينتمون إلى ما يسميه amenable to the ordinary intellectual and moral influences (المرجع المذكور، ص 291). أما النعت "voting cattle" فيما يخصّ المهاجرين فنجده لدى:
Moisei Jakovlevich Ostrogorski, *Democracy and the Organisation of the Political Parties,* 2 Bde (London: Macmillan & Co., 1902), Band 2, S. 96,

(من هنا فصاعداً: Ostrogorski, *Political Parties* I, II)،
ولكنه كان أيضاً متداولاً في اللغة الألمانية كـ "Stimmvieh"، بغض النظر عن هذا الاستعمال.

مكتبة الفكر الجديد

حسب نمط "قيصري"[13]. فكفاءة "القيصرية" النابعة غالباً عن الديمقراطية كتنظيم سيادة، تقوم عموماً، ومن منظور تقنيّ، على مكانة "القيصر" كشخص حرّ، متعلق بالعرف ومتمتّع بثقة الجماهير (الجيش أو سكان المدينة) ومن هنا كرجل ذي سيادة لامحدودة على فريق من الضباط والموظفين المتفوقين في اختصاصهم وقع اختيارهم من طرفه بصفة حرّة وبدون الاستناد إلى التقاليد أو إلى اعتبارات أخرى، لكن "سيادة العبقري الشخصيّة"[14] هذه إنما هي على نقيض المبدأ "الديمقراطي" القائم على الانتخاب المتواصل للموظفين.

3. هناك على الأقلّ في القطاع العام، وفي الأشكال البيروقراطية القريبة منه،

---

(13) وجّهت الحركات الإصلاحية عملها ضدّ الفساد خاصة في مدن الساحل الشرقي، أي ضدّ نظام النهب (Spoils system)، وتبعاً لذلك ضدّ السلطة غير المراقبة تماماً لأجهزة الأحزاب. فقد تحصّل رؤساء بلديات بروكلين وبوسطن ونيويورك فيما بين 1882 و1885 على تفويضات خارقة للعادة. فهؤلاء الرؤساء الذين تم انتخابهم من قبل الشعب والذين يتمتعون بمكانة شبيهة بالولاة على المستوى الفيدرالي، أصبح في إمكانهم وضع موظفين قياديين في المدينة وعزلهم كما يشاؤون، وكذلك الإطاحة بقرارات المجلس البلدي (Municipal counoil) بمجرّد استعمال حق النقض أوالفيتو، ولهذا السبب يسميهم موازي أوستروغورسكي (Moisei Ostrogorski) طغاة بلديون وكان سيث لاوو(Seth Low) أحد رؤساء البلديات الناجحين في مدينة بروكلين، وقد تم طبع تقرير تجربته لدى جيمس برايس في كتابه الكومنولث الأميركي تحت عنوان: An American View of Municipal Government in the United States،

Bryce, *American Commonwealth* I, S. 620-635.

(14) يرجع ماكس فيبر هذا الاستشهاد إلى نابليون الأول كما يتجلى من خلال استعمالات موازية ومتأخرة في أثره (WuG'، ص 141، 157؛ MWG I/ 23). فهذا الأخير قد نعت نفسه بـ "العبقري" من وجهة نظر عسكرية، وذلك في حديث مع الشاعر المقرّب لويس دوفونتان (Louis de Fontanes) بتاريخ 21 آذار/ مارس 1804. قارن:

Gespräche Napoleons des Ersten in drei Bänden, hg. vom Friedrich Max Kircheisen (Stuttgart: Robert Lutz, 1911), Band 1, S. 205,

ولكنه لم يربط ذلك بأية نظرية مشروعية. وهو ما حدث فيما بعد عن طريق نجله نابليون الثالث الذي يعتبر المؤسس الحقيقي للبونابرتية والذي نادى بالربط بين عناصر ديمقراطية ونظام مركزي منسق وصارم بدون سلطات توسطية. فانطلاقاً من خصوصية "العبقري الأسمى" الذي يتباه مع مشاعر الشعب أسس نابليون مكانة الحاكم المهيمنة وكذلك حقه في اختيار الموظفين وتحمل المسؤولية الكاملة لما يصدر عنهم من أفعال. قارن: *Des idées napoléoniennes par le prince Napoléon-Louis Bonaparte* (Paris: Paulin, 1839),

أما التعبير على "سيادة العبقرية" فنجده عند: Friedrich von Wieser, *Über die gesellschaftlichen Gewalten*, Recoratsrede in der Aula de k.k. deutschen Carl Ferdinands-Universität in Prag am 6. November 1901 (Prag: Selbstverlag der k.k. deutschen Carl-Ferdinands-Universität, 1901), S. 27,

هنا لا توجد إحالة مباشرة إلى نابليون، ولكن هناك تعبير ضمني منسق داخل التفاصيل حول المؤهلات الشخصية لدى الزعماء في المجتمعات الجماهيرية.

مكتبة الفكر الجديد

تقلّد للوظيفة مدى الحياة، وهذا التقلّد هو بمنزلة قاعدة فعلية يتم افتراضها أيضاً هناك، حيث يحصل الفصل عن العمل أو إعادة إثباته مرحلياً. وهذه القاعدة تميّز عادة الموظف حتى في المؤسسة الخاصة على عكس العامل. غير أنّ هذه القاعدة القانونية والفعلية لتقلّد الوظيفة مدى الحياة لا تعتبر كـ"حقّ لملكية" الوظيفة من طرف الموظف، كما كان الأمر في الماضي لدى العديد من أشكال السيادة[15]. بل هناك كما هو الحال لدينا بالنسبة للقضاة وكذلك أيضاً وبصفة متزايدة لموظفي الإدارة[16] حيث وجدت ضمانات قانونية ضدّ العزل الاعتباطي أو النقلة، فإنّ هذه ليست لها من هدف سوى تقديم ضمان لتأدية واجب الوظيفة المعنية والمختصة بصفة موضوعية وصارمة بغضّ النظر عن الاعتبارات الشخصية، ولذا فإنّ مقدار "الاستقلال" المؤمّن عن طريق الضمان القانوني داخل البيروقراطية ليس عاملا للتقدير التقليدي المتزايد للموظف المؤمّن بهذا الكيف، ففي أغلب الأحيان يكون العكس هو القاعدة، خصوصاً في جماعات ذات حضارة عريقة واختلاف اجتماعيّ بارز إذ بقدر ما يكون الامتثال إلى استبداد السيد صارماً، بقدر ما يكون الحفاظ على الأسلوب التقليدي لتسيير الحياة من طرف السيد ناجحاً، وهكذا يمكن أيضاً أن يرتفع التقدير التقليدي للموظف تماماً، خاصة في غياب تلك الضمانات القانونية، كما كان ذلك في العصر الوسيط بالنسبة لتقدير خدمة القصر على حساب الأحرار، أو

---

(15) طالب الأمراء الألمان في القرنين الثالث والرابع عشر بـ "الحقّ في الوظيفة" الذي يعتبرونه كـ "ملكية موروثة بمقتضى قانون الإقطاع". قارن: Gustav Schmoller: "Der deutsche Beamtenstaat vom 16-18 Jahrhundert," in: *Umrisse und Untersuchungen zur Verfassung-, Verwaltungs- und Wirtschaftsgeschichte besonders des preußischen Staates im 17 und 18 Jahrhundert* (Leipzig: Dunker & Humblot, 1898), S. 289-313, Zitat: S. 292,

ففي النقاش الجاري آنذاك كان السؤال حول ما إذا كان في بروسيا "حقّ في الوظيفة" غير محسوم. فهذا الحقّ تم الشك فيه من طرف براند (Brand) ويلينك (Jellinek) ولابان (Laband) ولكنه كان مؤكداً من قبل دالمان وبرويس (Preuß). قارن: Brand, *Beamtenrecht*, S. 2, 46.

(16) كان "القضاة الموظفون" موظفين ساميين في العدالة مثل القضاة المراقبين والرؤساء الساميين في القضاء داخل المؤسسات العدلية في الولاية وعلى مستوى التعقيب، إذ يقوم هؤلاء إلى جانب مهنة القضاء بأعمال إدارية. وقد تم منذ الدستور البروسي لعام 1850 حمايتهم ضدّ عزلهم الاعتباطي أوالتقليص من أجورهم، في حين أنّ القانون المماثل لمن لا ينتمي إلى سلك القضاة من الموظفين لم يصادق عليه في الرايخ الألماني إلى سنة 1873 ولم يدخل حيز التنفيذ في بعض الولايات الفيدرالية إلا سنتي 1908/ 1909. قارن: Brand, *Beamtenrecht*, S.n 4, 41.

مكتبة الفكر الجديد

القاضي الملكي على حساب القاضي العادي[17]. فلدينا يمكن إلى حدّ ما عزل الضابط أو الموظف في كلّ وقت وعلى أية حال بأكثر سهولة من القاضي "المستقلّ"[18]، الذي لا يخسر أبداً منصبه حتى إذا ما قام بأكبر مخالفة ضدّ "قانون الشرف" أو ضدّ تقاليد الصالون الاجتماعية، ولهذا السبب يبدو "التأهّل الاجتماعي" بالنسبة للقاضي في عيني الطبقة الحاكمة أقلّ شأناً من الذي يسود لدى أولئك الموظفين إذا توازنت الظروف، لأنّ تبعيتهم الكبرى للحاكم تمثل أقوى ضمان لتسيير حياتهم حسب ما "يليق بالمقام". فمعدّل الموظفين نفسه يطمح بطبيعة الحال في "قانون للوظيفة"[19] قد يرفع أيضاً، إلى جانب ضمان الوضع المادي في الشيخوخة، الضمانات المتعلقة بالسحب الاعتباطي للوظيفة. وفي هذه الأثناء وجد هذا الطموح حدوده، فالتطور الهائل "للحقّ في الوظيفة" أوهن طبعاً توزيع الوظائف حسب الاعتبارات التقنية البحتة وكذلك حضوض الراغبين في الترشح لها. هذا الوضع، وكذلك الرغبة قبل كلّ شيء في تفضيل التبعية لمن يماثلهم على الذين دونهم من المحكومين، قادا الموظفين إجمالاً إلى الشعور بأنّ التبعية لمن هم "فوقهم" ليست صعبة. فالحركة المحافظة لدى

---

(17) بالنسبة لخدمة القصر قارن التعقيب في الملحق ص 796. في غضون القرن السادس عوّض ملوك الفرنك القاضي المنتخب من الشعب (Centenarius) بقاض ملكي (Iudex fiscalis)، وهوأحد النبلاء المختار من طرف الملك. فهذا الأخير كان قاضياً وعدلاً منفذاً في نفس الوقت. أما وظيفة القاضي التي ستصبح فيما بعد موروثة كوظيفة النبيل، فإنها قد دعمت مكانة العائلة النبيلة المحلية وساعدتها في الحفاظ على سيادتها. قارن:

Georg Waitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte: Die Verfassung des fränkischen Reiches*, 2 Teil, 4 Aufl. (Berlin: Weidemann, 1882), Band 2, S. 159ff.

(من هنا فصاعداً: Waitz, Deutsche Verfassungsgeschichte II, 24).

(18) كان إقصاء الضباط والموظفين السياسيين من وظيفتهم (حسب القانون البروسي 87§ بتاريخ 21 تموز/ يوليو 1854 و25§ من قانون الرايخ للموظفين) مسموحاً به، في حين أنه غير ممكن بالنسبة للقضاة إلا في حالات معينة مثل التحوير الإداري (حسب 8§ فصل3 من القانون الدستوري للعدل). قارن:

Otto Meyer, *Deutsches Verwaltungsrecht* (Systematisches Handbuch der Deutschen Rechtswissenschaft, hg. v. Karl Binding, 6. Abt.), 1 Aufl. (Leipzig: Dunker & Humblot, 1896), Band 2, S. 226f.,

(München, Leipzig: Duncker & Humblot, 1917), S. 274-276. مع تنقيحات وإضافات، المصدر نفسه، الطبعة الثانية،

(19) ينظم "قانون الموظفين" العلاقات بين الدولة والموظفين. وقد ضمّ هذا القانون منذ مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى إلى جانب قوانين التشريف الخدمات المادية التي تقدمها الدولة في مجالي الحيطة الاجتماعية والتقاعد (الأجور، مصاريف النقلة والسفر، التقاعد، الحيطة المتعلقة بالأرامل واليتامى، المطالب المرتبطة بقانون الثروات). قارن: Brand, *Beamtenrecht*.

مكتبة الفكر الجديد

قسّيسي منطقة بادن الآن والناتجة عن الخوف من الفصل المتوقع والمهدّد للدولة عن "الكنيسة" كانت مرتبطة بالرغبة في عدم "تحويل سيد الجماعة إلى خادمها"[20].

4. يتلقّى الموظف أجراً مالياً بصفة منتظمة، ويكون ذلك عادة في صورة مرتب قار وضمان للشيخوخة عن طريق التقاعد. فالمرتب لا يخضع مبدئياً لقياس الأجور حسب العمل المنجز وإنما يتم قياسه "حسب المكانة"، أي حسب المهام (والمرتبة) ومن المرجح أيضاً حسب طول مدة الوظيفة. فالضمان الكبير نسبياً لتأمين الموظف وما يعود عليه من مكافأة على مستوى التقدير الاجتماعي يجعل الوظيفة مرغوباً فيها في دول لم تعد تتمتع بحظوظ العمل في المستعمرات ويسمح إذن بقياس مرتبه غالباً حسب جدول أدنى.

5. على الموظف أن يتهيأ حسب النظام التراتبي لدى المصالح الإدارية إلى "مسار" يبدأ من المراتب الدونية ذات الأجور الضعيفة ليصل إلى مراتب عُليا. فمعدّل الموظفين يطمح بطبيعة الحال في الضبط الآلي لشروط الارتقاء إلى المراتب العليا من الأجور حسب "الأقدمية" إن لم يكن في الوظائف، وقد يكون ذلك من خلال امتحانات تابعة للاختصاص مع مراعاة نتائج الامتحانات التي لها فعلاً هنا وهناك أثر كبير على حياة الموظف ومستقبله. فتوازناً مع الرغبة في دعم قانون الوظيفة والنزوع المتواصل إلى تطوير مكانة الموظف وتأمين دخله الاقتصادي، يسير هذا التطوّر نحو اعتبار الوظائف كـ"مصادر ربح" بالنسبة لحاملي شهادات التعليم، وقد أدت ضرورة اعتبار الكفاءة الشخصية والعقلية العامة، بغض النظر عن

---

(20) منذ 1908 تكوّنت مقاومة في إقليم بادن من طرف القساوسة البروتستانت المحافظين التي ظهرت لمدة وجيزة في قالب "حركة الكارليين" ضدّ سياسة الكتلة الكبيرة في بادن التي كان يقودها الليبراليون القوميون والديمقراطيون الاشتراكيون (1905-1914) والتي كانت تنوي "فصل الكنيسة عن الدولة" وكذلك التنقيص من رواتب القساوسة. وكان قائدها آنذاك القسيس الليبرالي القومي فيلهلم آدم كارل الذي كان يرغب في تأسيس "مركز بروتستانتي" وإعادة مكانة القساوسة السياسية. قارن: Ernst Lehmann, *Der Aufbau der evangelischen Volkskirche in Baden* (Heidelberg: Evangelischer Verlag, [1919]), S. 76, und Gangolf Hübinger, *Kulturprotestantismus und Politik: Zum Verhältnis von Liberalismus und Protestantismus im wilhelminischen Deutschland* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1994), S. 96ff.,

يعود الاستشهاد المذكور من قبل ماكس فيبر في الحقيقة إلى السجال الذي جرى خلال الثورة الفرنسية فيما يتعلق بحرية أوتقييد مقعد البرلمانيين. ففكرة التمثيل غير المقيد التي تقول بأنّ الممثل في البرلمان هو"سيد البقية" (le maître de tous les autres) كانت قد صيغت من قبل مونتسكيوفي كتابه **روح الشرائع** ص 145.

مكتبة الفكر الجديد

السّمة الثانوية لشهادة الاختصاص، عموماً إلى توكيل الوظائف السياسية العليا، وخصوصاً مناصب "الوزراء"، مبدئياً إلى من يتحلى بهذه الكفاءة بصرف النظر عن أصحاب الشهادات.

تتمثل الشروط الاجتماعية والاقتصادية لتشكيل هذا النمط الحديث من الوظيفة فيما يلي:

I. تطوّر اقتصاد المال، طالما تؤخذ المكافأة المالية المهيمنة حالياً لدى الموظفين بعين الاعتبار، ولهذه المكافأة أهمية كبرى بالنسبة لظاهرة البيروقراطية إجمالاً، ولكنها **ليست لوحدها محدّدة لوجود البيروقراطية إطلاقاً. فالأمثلة التاريخية الكبرى حجماً لبيروقراطية ذات تطوّر واضح هي: أ) مصر في عصر الملوكية الجديدة[21]**، غير أنها اختلطت إلى حدّ كبير بسيادة الأعيان؛ ب) نمط الإمارات الرومانية المتأخرة، **وخصوصاً الملوكية الديوكلتيانية والدولة البيزنطية التي تفرّعت عنها[22]**، وإن كانت هذه ذات مسحة إقطاعية وإماراتية محسوسة؛ ج) الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، وبصفة متزايدة مع نهاية القرن الثالث عشر[23]؛ د) الصين منذ عصور شي هوانغ-تي وحتى الآن[24]، ولكن مع مسحة من سيادة الأعيان والكهنوت؛ هـ) بشكل أكثر نقاوة الدولة الأوروبية الحديثة، وبصفة متزايدة كلّ الجمعيات العامة منذ تطوّر الاستبداد الإقطاعي؛ و) كبرى مؤسّسات رأس المال الحديثة، بقدر ما تكبر وتتعقّد، بقدر ما

---

(21) ونعني هنا العصر ما بين السلالة الملكية الثامنة عشرة والسلالة العشرين (1550-1070/ 1069 ق.م.).

(22) حُدّد تاريخ اكتمال البيروقراطية فيما يخصّ الإصلاحات الديوكلتيانية - القسطنطينية في نهاية القرن الثالث ومستهل القرن الرابع ميلادي. فقد عوّض ما يسمى بالسيادة على الملك (Dominat) عصر الأمراء بصفة نهائية. وتمّ توازياً مع هذا المسار تحويل مركز السلطة من روما إلى بيزنطيا؛ ثمّ حصل التقسيم بين الإمبراطوريتين نهائياً عام 395.

(23) تم تعديله طبقاً للتعداد الروماني.

(24) يشير ماكس فيبر هنا إلى توسيع جهاز الإدارة البابوية (Kurie) التي امتدت من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر وتزامنت مع الرفع المتزايد للضرائب. ولكي يتمكن البابا من فرض السلطة العليا حتى على الأعمال الدنيوية أسّست مجموعة من الإدارات الجديدة مثل "Poenitentiara apostolica" لإدارة مجال التكفير ورفع العذاب الزمني والإعفاءات أو "S. Rota Romana" "القديسة الحمراء الرومانية" لمجال النقض العدلي وكذلك توسيع اختصاصات الإدارات الموجودة مثل المجال المتخصص في الضرائب والأداءات "Camera apostolica". قارن بالنسبة للتفاصيل: Harry Bresslau, *Handbuch der Urkundenlehre für Deutschland und Italien* (Leipzig: Veit & Comp., 1889), Band 1, S. 216-228.

مكتبة الفكر الجديد

تزداد. وتقوم الحالات المصنفة من أ إلى ث في جانب كبير منها وفي أغلب الأوقات على مكافأة الموظفين بأجور غير مالية. ولكنها تبرز جملة من السمات الخاصة بالبيروقراطية وبتأثيراتها؛ فالمثال التاريخي لجميع أنماط البيروقراطية المتعاقبة - أي الملوكية الجديدة في مصر - هو من الأمثلة الرائعة في مجال التنظيم الاقتصادي الطبيعي/ غير المالي، ولكن هذا التقابل يتضح هنا من خلال الأسباب التي تبدو غريبة بعض الشيء، إذ إنّ التضييقات الهائلة جداً، والتي يتعين وضعها عند اعتبار هذه الحالات تابعة للبيروقراطية، هي بنفسها محدّدة من خلال الاقتصاد غير المالي، فلا بدّ إذن من درجة تطوّر للاقتصاد المالي كشرط طبيعي، إن لم يكن لتكوين الأنظمة البيروقراطية الخالصة، **فلضمان بقائها على حالها، إذ بدونه يصبح من الصعب جداً تفادي التغيير الكبير الذي** قد يحصل في صميم البنية البيروقراطية، وحتى انقلابها إلى ضدها، فتخصيص أقسام معينة من الموارد الطبيعية من مدخرات الحاكم وخزائنه أو من موارده الطبيعية الجارية كأجور عينية، كما كان جارياً في مصر والصين منذ آلاف السنين، وبعد ذلك في عهد الملوكية الرومانية المتأخرة وغيرها من الأوطان حيث أدت دوراً هاماً، يعني لوحده خطوة أولى على طريق امتلاك مداخيل الضرائب واستعمالها كملك خاص من قبل الموظفين، فالأجور العينية تحفظ الموظف من الاضطرابات الشديدة على مستوى القوة الشرائية المالية. وإذا ما لم ترد المداخيل القائمة على الضرائب غير المالية بصفة منتظمة، كما هو الحال كلّ مرّة تتقلّص فيها سلطة الحاكم، فإن الموظف يرى نفسه مضطرّاً، بأمر أو بدونه، للتمسّك بواجب الدفع في إقليمه، فالفكرة أنّ الموظف يسعى إلى ضمان دخله ضدّ تلك الاضطرابات برَهن أو إحالة الضرائب، ومنها بإحالة سلطة الضرائب أو كراء أراضي الحاكم المدرّة للحساب الخاص، هي واردة، وقد تحمل كلّ سلطة مركزية غير منظمة بصفة صارمة الموظف إلى تقبل هذه الفكرة عن طواعية أو أن يتخطاها مجبراً. ويمكن أن يحدث هذا بكيفية أنّ الموظف قد يتقاضى أجره إما من المداخيل الناتجة عن الاستثمارات ثمّ يحيل الفائض منه أو باعتبار أنّ هذا يتضمن بعض المغريات ومن هنا فهو لا يقدّم عادة نتائج مرضية بالنسبة للحاكم أن يحدّد للموظف "قيمة مالية معينة"، كما حدث ذلك غالباً في مرحلة ما قبل الوظيفة الألمانية[25]، بصفة مكثفة في جميع المحافظات الشرقية: فالموظف يسلم قدراً محدّداً ويحتفظ بالفوائض.

(25) يدافع ماكس فيبر هنا على المقولة بأنّ البيروقراطية وردت مع وحدة الإمبراطورية على يدي شي هوانغ-تي (Shih Huang-ti) عام 221 قبل الميلاد وتواصلت إلى حدود ساسة الكينغ (1644-1912). قارن في هذا الصدد ما كتبه فيبر حول الكنفوشية في: الأعمال الكاملة MWG I/ 19، ص 194-200، 210 كان شي هوانغ - تي "الحاكم البيروقراطي الخالص الأول".

مكتبة الفكر الجديد

يعتبر الموظف من منظور اقتصادي بمنزلة مستأجر[26]، وقد يحدث أن تكون العلاقة أيضاً على هذا المنوال حتى بتقديم أعلى عرض ممكن، فتحوير نظام Villika-tion إلى علاقة استئجار[27] بالنسبة للأراضي الفلاحية الخاصة هو أحد الأمثلة الهامة من بين العديد منها. بهذه الطريقة يمكن للسيد/ الحاكم أن يتنصّل من مسؤوليته ويضع أيضاً حتى متاعب تحوير مداخله غير المالية إلى مال على عاتق المستأجر، أي كقيمة مالية محدّدة على حساب الموظف. هذا ما حدث فعلاً مع بعض المحافظين الشرقيين في العصر القديم[28]، فقد كان بالخصوص استئجار جمع الضرائب العامة في حدّ ذاته عوض القيام به من طرف المسؤولين أنفسهم يهدف إلى هذا الغرض. وعنه ظهرت أوّلاً وقبل كل شيء إمكانية التقدم الهام جداً في نظام المالية إلى حدود التأميم، أي: عوض الركون إلى النمط القديم للميزانية العامة القائم على مداخيل غير محصورة، أصبح من الممكن وضع تقدير محدّد للموارد مسبّقاً وطبقاً لذلك أيضاً للمصاريف. ومن جهة أخرى صار في مجرى ذلك الاستغناء عن المراقبة واستغلال قدرة الضرائب التامة لصالح الحاكم الخاص وأيضاً دوامها مهدّداً من طرف الاستغلال الفاحش وحسب المجال المعطى من حرية للموظف أو لمستأجر الوظيفة

---

(26) من المحتمل أنّ ماكس فيبر يعني هنا نظام الاستئجار العام الذي تسند فيه الوظائف القضائية والإدارية في مقابل استئجار سنوي معين. وقد استعمل هذا النمط مثلاً من قبل الكونت فون براندنبورغ يواخيم الأول (1484–1535) بين 1511 و1525. قارن: Siegfried Isaacsohn, *Geschichte der Preußischen Beamtenthums vom Anfang des 15 Jahrhunderts bis auf die Gegenwart* (Berlin: Puttkammer & Mühlbrecht, 1874), Band 1, S. 49, 124f.

(27) كان نظام Villikation الشكل المهيمن للسيادة في العصر الوسيط. فقد كان مقرّ السيد كورتيس (Curtis) وأراضيه (Terra indominicata) محيطة بمساكن الفلاحين التابعين له، وكان هؤلاء في خدمة السيد وعائلته وخاضعين للضرائب. ومنذ العصر الوسيط تم تغيير الخدمات إلى فوائض وريع كما استأجرت حقوق الموارد بحيث أصبحت "سلطة ريع العقارات" هي المهيمنة.

(28) من الأمثلة المتعلقة بهذا النمط من الاستئجار الحكومي ذكر ماكس فيبر في بحثه حول "العلاقات الفلاحية" مصر منذ عهد الإسكندر الكبير والإدارة في مملكة الديادوخين في الشرق وخصوصاً مملكة السلاجقة. فالدولة وزّعت الموارد غير المالية على مستأجرين يضمنون له "قدراً معيناً من المال مقابل اتفاقية بيع"، وبهذا يمكن للدولة أن تعدّل ميزانيتها المالية. قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 126,

وهناك يشير خصوصاً إلى المحافظين في إدارات المحافظات المصرية الذين كانوا حتى تحت السلطة الفارسية مضطرّين لتحويل المداخيل من المنتوجات الطبيعية إلى مال. هذا القول يستند إلى كتاب: Julius Beloch, *Griechische Geschichte* (Straßburg: Karl J. Trübner, 1904), Band 3: Die griechische Weltherrschaft, Abt.1, S. 334f., Anm. 4,

(من هنا فصاعداً: Beloch, *Griechische Geschichte* III, 1)،

إضافة إلى ذلك انظر توضيحات المصدر Deiniger Jürgen في: MWG I/ 6.

مكتبة الفكر الجديد

أو لمستأجر الضرائب، لأنّ صاحب رأس المال لا يرغب في تواصل هذه الحالة على غرار الحاكم. وعلى عكس ذلك يحاول هذا الأخير ضمان الضرائب عن طريق قوانين. فتنظيم الاستئجار وتحويل المداخيل يمكن أن يكون طبقاً لذلك مختلفاً جداً، وحسب ميزان القوى بين الحاكم والمستأجر قد تتفوق مصلحة المستأجر في استغلال حرّ لقدرة المحكومين في دفع الضرائب أو مصلحة الحاكم في الحفاظ على دوامها. وعلى التفاعل المشترك والمضاد لهذه الأسباب المذكورة يستند في حقيقة الأمر مثلاً نمط تشكيل نظام الضرائب في مملكة بطليموس: أي إزالة الاضطراب في المداخيل، إمكانية التأميم، ضمان قوة إنتاج العمل لدى المحكومين بحمايتهم ضدّ الاستغلال غير النافع، مراقبة مداخيل المستأجر قصد الاستيلاء على الفائض الممكن من طرف الدولة. فهناك، مثلما هو الحال في اليونان وروما[29]، كان المستأجر صاحب رأس مال خاص، ولكن سحب الضرائب كان يحصل بصفة بيروقراطية ومراقباً من قبل الدولة، أما ربح المستأجر فلا يتعدّى الجزء من الفوائض الناتجة عن جملة الاستئجار التي تساوي في الحقيقة قيمة الضمان في حين أنّ ما ينجم عنه من عواقب يتحمله لوحده المستأجر بما تبقى من قيمة المداخيل[30].

---

(29) يسمى المستأجرون في اليونان "Telonai" وفي روم "Publicani". وقد ظهر هؤلاء في أثينا خصوصاً في العصر الكلاسيكي، وفي روما في مرحلة الجمهورية. وكان الأمر يتعلق بأشخاص (في الغالب تجار وأصحاب رأس مال) أوبجمعيات استأجرت لمدة معينة موارد الدولة. وقد وزعت هذه الخدمات عن طريق المزاد العلني. فلا بدّ أن تقدم ضمانات في قالب مدفوعات مسبقة للدولة. وتضاف في أثينا إلى ذلك ضمانات أخرى. أما العملية الحقيقية لجلب الضرائب فإنها توكّل إلى "أناس مستأجرين أوإلى عبيد". قارن: August Böckh, *Die Staatshaushaltung der Athener*, hg. und mit Anmerkungen begleitet von Max Fränkel, 3 Aufl. (Berlin: Georg Reimer, 1886), Band 1, S. 188f., 406, Zitat: S. 407.

(30) كان توزيع استئجار الضرائب في مملكة البتوليمير (Ptolemäer) منظماً حسب قوانين الضرائب. ويتمّ الاتفاق بين المستأجر والحكومة عن طريق عقد سنوي يلزم المستأجر دفع قيمة إجمالية. ويقوم موظفوالمملكة، أي المقتصد وكاتبه، بمراقبة المستأجر، وهوما يمكن فعله في كل وقت من خلال سندات الضرائب. وعلى عكس نظام الضرائب في العصر الروماني، كان يسمح لموظفي المملكة في عهد بتوليمي التدخل في جلب الضرائب. قارن: Ulrich Wilcken, *Griechische Ostraka aus Ägypten und Nubien: Ein Beitrag zur antiken Wirtschaftsgeschichte* (Leipzig, Berlin: Giesecke & Devrient, 1899), Band 1, S. 515ff.,

(من هنا فصاعداً: Wilcken, Ostraka)،

وكذلك: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 64, 130,

أما الفارق بين استئجار الضرائب في المدن المسيرة من طرف الإدارات البلدية (مثل أثينا وجمهورية روما) والممالك اليونانية (وخاصة مملكة بتوليمي في مصر) فقد عالجه:

Michail Rostowzew, "Geschichte der Staatspacht in der römischen Kaiserzeit bis Diokletian," *Philologus*, Supplementband 9, Heft 3 (1904), S. 1904, S. 239-512,

مكتبة الفكر الجديد

يمكن أن يجرّ التصوّر الاقتصادي للوظيفة كمصدر خاصّ للرزق أيضاً إلى بيعها مباشرة عندما يجد الحاكم نفسه في حاجة، ليس فقط إلى المداخيل، وإنما أيضاً إلى رأس مال، سواء للقيام بحرب مثلاً أم لتسديد ديون، كما كان ذلك موجوداً بصفة عادية جداً في دول العصر الحديث، سواء لدى دولة الكنيسة أم في فرنسا وإنجلترا، وذلك بالنسبة لمن ليست لهم وظائف محدّدة أو غيرهم من ذوي الوظائف الهامة مثل الذين يملكون شهادة ضابط في بعض الأماكن إلى حدود القرن التاسع عشر[31]. ويمكن في الحالات الخاصّة أن يتغير الحسّ الاقتصادي لمثل هذه العلاقة بكيفية أنّ تأخذ قيمة الشراء صبغة الضمان بالوفاء للوظيفة. لكن هذا لا يمثل القاعدة.

غالباً ما يمثل أيّ نوع من توزيع الاستثمارات والضرائب والخدمات التي هي من حقّ الحاكم إلى الموظفين للاستغلال الخاص تفويتاً للنظام البيروقراطي الخالص، فالموظف يعتبر أنّ له في مثل هذا الوضع الحقّ الخاص في امتلاك الوظيفة. وهذا هو الحال على مستوى المراتب العليا حيث يتداخل واجب الوظيفة مع الأجر بكيفية أنّ الموظف لا يدفع قطعاً مداخيل على الأشياء التي وكّلت له، وإنما يتمتع بها لوحده ويستغلها لأغراضه الشخصية مقابل ما يقدّمه للحاكم من خدمات شخصية أو عسكرية أو ذات طابع سياسي أو كنائسي. أما في حالات تخصيص الدفع مدى الحياة لمبالغ مالية محدّدة بأي حال من الأحوال أو الاستثمار الاقتصادي للأرض أو لمصادر معاش أخرى كأجر للقيام بواجبات وظيفية فعلية أو مصطنعة، يكون ضمانها الاقتصادي محدّداً دائماً من قبل الحاكم، علينا أن نتحدّث عن "مصادر ربح" وعن نظام دخل كنسي (Präbendal) للوظيفة. فالتحول من هذا النمط إلى الوظيفة ذات المرتب يجري بسيولة. وقد كان نمط "الدخل الكنسي" في العصرين القديم والوسيط، وحتى في العصر الحديث أيضاً، في أغلب الأوقات يتمثل في التزويد الاقتصادي بالنسبة للقساوسة، ولكن نجد مثل هذا الشكل أيضاً في مناطق أخرى وفي كلّ عصر. ففي القانون القدسي الصيني ينتج عن السمة الخاصة "للأرباح" بالنسبة لجميع الوظائف أنّ الإمساك المفروض على الخزانى التمتع برزق الميّت (في

= وإلى حدّ بداية بحثه (المرجع المذكور، ص 331-369).

(31) لم يُمنع بيع رتب الضباط في إنجلترا إلا عام 1871 بمرسوم ملكي. قارن: Sidney Low, *Die Regierung Englands*, Übersetzt von Johannes Hoops, Mit einer Einleitung von Georg Jellinek (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1908), S. 246.

مكتبة الفكر الجديد

الأصل من أجل المشاركة في الحزن على ربّ العائلة الذي كان يملكه) في مرحلة الحداد سواء على الأب أو على أرباب العائلة الآخرين، يجبرهم أيضاً على التخلي عن وظيفته[32]، التي تعتبر من منظور الدخل الكنسي الخالص مصدراً للمعاش. وهناك مرحلة أخرى من الابتعاد عن بيروقراطية المرتب الخالصة والتي تعني بأنّه إذا لم تسند فقط حقوق اقتصادية وإنما أيضاً حقوق سيادة للتسيير الخاص، فإنه يفترض في المقابل أن تقدّم خدمات شخصية للحاكم، ويمكن لتلك الحقوق المفوضة ذاتها أن تكون مختلفة، أي أن تكون مثلاً بالنسبة للموظفين السياسيين ذات طابع سيادي أكثر أو ذات طابع وظيفي، وفي كلتي الحالتين، وبالأخص في الحالة الأخيرة، بدّأ تحطيم كامل لنمط النظام البيروقراطي الخاص به: وهكذا نجد أنفسنا في مجال النظام "الإقطاعي" للسيادة.

كلّ أنواع تخصيص الدفعات غير المالية للموظفين واستغلال الأراضي كتزويد لهم ترمي إلى تفكيك الجهاز البيروقراطي، وخصوصاً إلى تقليص الخضوع إلى السلطة التراتبية. هذا الخضوع قد تطوّر بصفة صارمة في إطار سلوك الوظيفة الحديثة. فهناك حيث كان خضوع الموظفين بصفة شخصية لحاكمهم مطلقاً بحتاً، أي هناك حيث كانت الإدارة مسيرة عن طريق عبيد أو ما شابههم من موظفين، تمكن الوصول إلى مثل هذا التدقيق، على الأقل لدى قيادة متحمسة مثلما يعرضها الموظف المتعاقد في الغرب المعاصر.

في العصر القديم، وفي الدول ذات الاقتصاد غير المالي، كان الموظفون المصريون على سبيل المثال عبيداً لفرعون فعلاً وليس من حيث القانون[33]. أما أصحاب الملك الرومان فقد كانوا يؤمنون حساباتهم المباشرة طواعية إلى عبيدهم نظراً لإمكانية

---

(32) كان تقديس الأموات والأجداد منذ العهد القديم يحتلّ الصدارة في العقيدة الدينية الصينية. وقد ورد في كتاب القانون الجنائي والعقوبات لساسة الكينغ (Qing-Dynastie) عام 1647 (Ta Ch'ing lü-li) الحضر على المتعلمين والماندرين القيام بأعمال وظيفية خلال سنوات الحداد الثلاث أوتسجيلهم لامتحانات قومية. وتدوم مدة الحداد 27 شهراً (مع العلم بأن السنة الصينية لا تتعدى التسع أشهر) بالنسبة لوفاة الوالدين والأجداد في بعض الأحيان أيضاً. قارن: Zi, *Examens Littéraires*. وفي نهاية القرن التاسع عشر حدّدت مدة الحداد بمرسوم إمبراطوري إلى 100 يوم. قارن في هذا الصدد أيضاً: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 219, Anm. 46 et passim.

(33) كان اختيار الموظفين المصريين يتم من بين المحكومين الأحرار الذين يغادرون عائلاتهم منذ الصغر بعد دخولهم إلى المدرسة. وبعد انتهاء تعليمهم يقع تعيينهم في أي مكان من البلاد. وتمثل الطاعة إزاء الحاكم نقطة أساسية في مجال التربية، حسب ما تكشفه الإنذارات التي وردت لنا.

مكتبة الفكر الجديد

التعذيب[34]. وفي الصين، كان الاعتماد على القصب وافياً كطريقة تأديب للوصول إلى نتيجة مشابهة[35]. لكن الحظوظ في نجاعة استعمال وسائل القهر على الدوام ليست ملائمة تماماً. ولذلك يسمح حسب التجربة بمرتب مالي قار مرتبط بإمكانية الارتقاء في سلم المهنة بصفة مستقلة عن كل شكل من أشكال الصدفة والتعسّف وبطريقة تأديب صارمة مع مراعاة مشاعر الشرف والمراقبة، إضافة إلى تطوير الشعور بقيمة الرتبة وإمكانية النقد بصفة علنية، والوصول إلى الحدّ النسبي الأقصى لتحقيق التسيير الآلي الصارم للجهاز البيروقراطي وضمانه. ومن هذا المنظور، يسير الجهاز بصفة أضمن من كلّ عبودية مقنّنة، إذ إنّ وعي الموظفين القويّ بمكانتهم وقبولهم الخضوع بدون قيد لرؤسائهم ليس فقط علامة حسن المعاشرة وإنما يعبران أيضاً عن توازن داخلي في إحساس الموظفين بالاعتزاز، فكلّ من الطابع "الموضوعي" الخالص لمهنة الوظيفة والفصل المبدئي لحياة الموظف الخاصة عن مجال عمله الوظيفي يسهّلان الانضمام إلى الشروط الموضوعية والمحدّدة بصفة نهائية للجهاز القائم على الانضباط.

فإذا لم يكن التطوّر الكامل للاقتصاد المالي هو الآخر شرطاً لا غنى عنه بالنسبة للبيروقراطية، فهو رغم ذلك يرتبط كبنية ثابتة وخاصة بشرط مسبّق: ألا وهو وجود مداخيل قارّة لضمانها، فحيث لا يمكن تمويلها من الربح الخاص كما يحصل ذلك لدى النظام البيروقراطي في المؤسّسات الكبيرة الحديثة أو عن طريق الضرائب على الأملاك مثلما يجري لدى أصحاب الأملاك، فلا بدّ من نظام ضرائب محدّد كشرط مسبق لوجود دائم للإدارة البيروقراطية. ولأسباب عامة معروفة يقدّم الاقتصاد المالي

---

(34) تم توكيل العبيد كمقتصدين ومحافظين للخزينة (Servi dispensatores) أولاً من طرف أصحاب الأملاك الخواص ثمّ فيما بعد أيضاً من قبل القيصر منذ عهد القيصر أغسطس لإدارة الأملاك الخاصة. ويبدوجلياً أنّ ماكس فيبر يتبع هنا ما ذهب إليه ثيودور مومسن (Theodor Mommsen) أنه لم يتم تحرير العبيد الأغنياء جداً حتى يبقى الحفاظ على التعذيب جارياً. قارن:
"Mommsens Kommentar zu einer Inschrift aus Pola," (Nr. 83) in: *Inscriptiones Galliae Cisalpinae Latinae*, hg. von Theodor Mommsen, 1. Teil (Berlin: Georg Reimer, 1872), Band V, 1: Corpus Inscriptionum Latinarum, S. 15,
وكذلك ما ورد عند فيبر تاريخ الفلاحة الرومانية في: MWG I/ 2 ص 348.

(35) من المحتمل أنّ فيبر يحيل إلى الأوضاع في عهد ساسة الكينغ (1644–1912) حيث جاء في كتاب العقوبات تهديد المرشحين والماندرين بتجليدهم بقصب الخيزران. قارن: Zi, *Examens littéraires,* S. 21-23,
وكذلك أيضاً: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 219, Fn. 68.

مكتبة الفكر الجديد

الجاري لوحده الأرضية الصّلبة. لذلك ليس من الغريب أنّ تكون درجة بيروقراطية الإدارة في المدن ذات الانتعاش المالي أكبر بكثير من الدول ذات الأراضي الشاسعة. لكن كلّما سعت هذه الدول إلى تطوير نظام ضرائب مقنّن، تطوّرت لديها البيروقراطية بصفة أوسع من المدن التي، بقدر ما تحافظ على مجالها في حدود نسبية، بقدر ما تكون النزعة فيها نحو إدارة يحكمها الأغنياء بصفة جماعية مفضلة، إذ إنّ الأرضية الأصلية لتسيير الإدارة بصفة بيروقراطية كانت منذ القدم نوعاً خاصاً من تطوّر مهام الإدارة وذلك أوّلاً:

II. تطوّر من حيث الكمّ. فعلى المستوى السياسي مثلاً كانت الأرضية البيروقراطية متمثلة في الدولة الكبرى وحزب الجماهير.

ولكن ليس في المعنى أنّ كلّ تكوين فعلي للدولة الكبرى المعروفة تاريخياً يجلب معه إدارة بيروقراطية، إذ إنّ الدوام الزمني الخالص بالنسبة لدولة كبيرة قد تمّ تكوينها أو لوحدة الثقافة المتعلقة بمثل هذه الدولة لا يرتبط دائماً بالبنية البيروقراطية التابعة لها، ولئن بدت هي الحالة مثلاً فيما يخصّ الإمبراطورية الصينية حيث نجد هاتين الظاهرتين بارزتين بكلّ قوّة[36]. أما دوام الممالك الكبرى والعديدة للزنوج[37] وما شابهها من تشكيلات فقد كان قصيراً نظراً لعدم وجود جهاز وظيفي قبل كلّ شيء. كما تحطمت وحدة الدولة في الإمبراطورية الكارولنجية مع انهيار نظام موظفيها[38] الذي كان في مجمله ذا طابع طائفي وليس

---

(36) لقد أسّس شي هوانغ-تي بانتصاره على جلّ الدويلات الإمبراطورية الصينية الموحّدة (221 قبل الميلاد)، وهويعتبر من طرف ماكس فيبر كمؤسّس للدارة البيروقراطية المركزية.

(37) كان لدى أغلب الممالك الكبرى في أفريقيا السوداء خَدَمة في القصر، ولكن لم يكن لديهم سوى القليل من موظفي الإدارة والمشرفين عن الخزينة، وهوما نراه مثلاً في الحبشة (أثيوبيا) وبورنو(وسط السودان) وفي الداهومي (شمال غربي أفريقيا). قارن: Albert Hermann Post, *Afrikanische Jurisprudenz: Ethnologisch- juristische Beiträge zur Kenntnis der einheimischen Rechte Afrikas*, 1. Band (Oldenburg, Leipzig: Schulzesche Hof-Buchhandlung und Hofdruckerei (A. Schwartz), 1997), S. 263,

(من هنا فصاعداً: Post, *Afrikanische Jurisprudenz*).

(38) كان أفول مملكة الإفرنج الذي خُتم بصفة تامة في اتفاقية فردان (Verdun) سنة 843 مرتبط حسب رأي الباحثين المعاصرين ارتباطاً وثيقاً بالانهيار الداخلي لدستور المملكة. وتبعاً لذلك فإنّ دستور الإمارة الكارولنجية قد تم تقويضه بصفة متزايدة منذ النصف الأول من القرن التاسع =

مكتبة الفكر الجديد

بيروقراطي. ومن منظور زمني بحت، فقد عمّرت كلّ من مملكة الخلفاء وسابقاتها على الأرض الآسيوية[39] بنظامها الوظيفي الطائفي والإستونية (Präbendaler)، وكذلك الإمبراطورية الرومانية المقدّسة رغم الانعدام شبه الكامل للبيروقراطية لأحقاب لا يستهان بها، وأفرزت مع ذلك على الأقل وحدة ثقافية قوية شبيهة بتلك التي تسعى الدولة البيروقراطية إلى خلقها. أما الإمبراطورية الرومانية القديمة فقد انهارت من الداخل رغم تزايد البيروقراطية، بل حتى في مرحلة تنفيذها، وذلك عقب كيفية تقسيم المصاريف المرتبطة بها والتي ساعدت الاقتصاد غير المالي[40]. ولكن كان ينظر إلى الدوام الزمني لمثل تلك التشكيلات المذكورة سابقاً من حيث قوة وحدتها السياسية الخالصة في الحقيقة على أنه ترابط اسميّ وغير مستقرّ، فهو ذو مزيج غير متلائم وينمّ إجمالاً على تقلص متواصل لإمكانية

= من خلال نزعة النبلاء المحلّيين إلى الانفصال في غضون توريث وظيفة الإمارة (حسب أطروحة Mühlbacher) وكذلك من جرّاء تداع نظام التبعية للمملكة (حسب رأي ويتز). قارن: Engelbert Mühlbacher, *Deutsche Geschichte unter den Karolingern* (Stuttgart: J. G. Cotta, 1896), S. 655ff.,

(من هنا فصاعداً: Mühlbacher, *Karolinger*)،

Georg Waitz, *Deutsche* Verfassungsgeschichte, 1 Teil, 2 Aufl. (Berlin: Weidmann, 1893), Band 5: Die Deutsche Reichsverfassung von der Mitte des neunten bis zur Mitte des zwölften Jahrhunderts, S. 39f.,

وقد ساعد إسناد القضاء في المقاطعات إلى المؤسسات الدينية من خلال تحريرهم من الضرائب كرد فعل الملوك المتعاقبة على السلطة في النصف الثاني من القرن التاسع على انهيار دستور الإمارة إلى تدهور النظام الداخلي، إذ لم يبق للملك إمكانية لفرض حقوق سيادته على الرعية الخاضعة له. قارن: Below, *Staat des Mittelalters*[1], S. 258ff.

(39) المقصود هنا هو قبل كل شيء الإمبراطورية الفارسية الثانية – مملكة الغساسنة – التي امتدّت في ذروة قوتها في القرن السادس ميلادي من كتيسيفون (بغداد حالياً) إلى حدود الهند في الشرق. وقد انهزم الغساسنة سنة 642 عن أيدي العرب المسلمين. وفي موضع آخر يؤكد ماكس فيبر أنّ الخلفاء العباسيين قد اتبعوا مثال الغساسنة في تسيير شؤونهم. (Weber, *Recht* §5, S. 5; WuG1, S. 473)؛ ويشير فيبر فيما بعد إلى نظام توزيع الأراضي والأرباح (قارن لاحقاً ص 385 مع الهامش 20).

(40) يتطابق تنفيذ التسيير البيروقراطي الشامل مع العصر المتأخر للإمبراطورية البيزنطية تحت ديوكلتيان وقسطنطين. ويذكر فيبر سنة 1896 أنّ الأسباب في الانهيار الداخلي للإمبراطورية الرومانية، والذي تمّ عن طريق الشعوب الرحّل، يعود إلى التحوّل الذي حصل من حضارة عبيد ومدن وسواحل إلى دولة داخلية تعتمد على اقتصاد طبيعي غير مالي. قارن: Weber, *Soziale Gründe*, S. 57-77, هناك أيضاً حول تحوير نظام الضرائب إلى نظام غير مالي يعتمد المداخيل الطبيعية (المرجع المذكور، ص 71).

مكتبة الفكر الجديد

العمل السياسي. أما وحدة الثقافة الكبيرة نسبياً لديهم، فإنها كانت في جزء منها نتيجة توحيد صارم لأشكال البيروقراطية المتزايدة وأشكال الكنيسة في الغرب خلال العصر الوسيط، وفي جزء آخر نتيجة وحدة البنية الاجتماعية التي كانت هي الأخرى إحدى عواقب وتحوير الوحدة السياسية السابقة: وكلاهما ظواهر تنميط ثقافة تساعدها حالة توازن غير مستقرّة ومرتبطة بالتقليد. ولكليهما قدرة قوية على التحمّل حتى إنّ محاولات التوسّع الكبيرة ذاتها مثل الحروب الصليبية التي أمكن القيام بها رغم فقدان الوحدة السياسية القوية وكأنها "عمليّات خاصة"[41]، فإنّ فشلها ومجرى سيرها السياسي اللاعقلاني في أغلب الأحيان كانا أيضاً مرتبطين بعدم وجود سلطة موحّدة وقوية للدولة القائمة وراءها. وما لا يدعو إلى الشكّ هو ليس فقط أنّ بذور تشكيل الدول "الحديثة" لم تظهر بقوة في العصر الوسيط أيما كانت في تضافر مع تطور الأشكال البيروقراطية، وإنما كانت الأشكال السياسية المتطورة بيروقراطياً هي التي نسفت أيضاً في النهاية ذلك المزيج غير المتلائم والقائم في الحقيقة على حالة من التوازن غير المستقر.

لقد تسبّبت بيروقراطية (Bürokratisierung) كلّ من الجهاز العسكري وجهاز الموظفين إلى حدّ ما في انهيار الإمبراطورية الرومانية القديمة: فهذه البيروقراطية لم تكن فاعلة إلا بالتنفيذ المتزامن لطريقة التوزيع القومي للمدفوعات التي قادت حتماً إلى ارتفاع القيمة النسبية للاقتصاد غير المالي. وتباعاً لذلك شاركت العناصر الفردية دائماً في اللعبة. وحتى "الأثر العميق" للحركة القومية الذي كان في الخارج والداخل، في الخارج من خلال القدرة على التوسّع، وفي الداخل عن طريق التأثير القومي للثقافة في علاقة مباشرة لدرجة البيروقراطية، يمكن أن يعدّ بالنسبة للأول كشيء "عادي" ولكن ليس بدون استثناء، إذ من بين الأشكال السياسية ذات السمة التوسّعية هناك اثنان لا يستندان، خاصة في مرحلتها التوسعية، سوى في قسم ضئيل إلى أرضية بيروقراطية: الإمبراطورية

(41) لم يكن إجراء الحروب الصليبية في أيدي الباباوات ولا تحت رعاية الأمراء المدنيين. فالصّليبيون نظموا بالعكس أنفسهم "مرّة ملتفين حول ملك أوقيصر ذي نفوذ كبير، ومرّة أخرى في مجموعات غير محكمة تسير نحوهدفها، بحيث لا يمكن الحديث عن تأميم عميق للحروب الصليبية". قارن: Kugler Bernhard, *Geschichte der Kreuzzüge*: *Allgemeine Geschichte in Einzeldarstellungen*, hg. von Wilhelm Oncken, 2 Hauptabteilung, 5 Theil (Berlin: Grote, 1880).

مكتبة الفكر الجديد

الرومانية والإمبراطورية الإنجليزية. فالدولة النرمانية في إنجلترا قامت هنا بتنظيم صارم على مستوى ترتيب الإقطاع[42]. غير أنها لم تتحصّل على وحدتها وقدرتها على الدفع إلى هذه الدرجة العليا مقارنة بالأشكال السياسية الأخرى في عصر الإقطاع إلا من خلال البيروقراطية الصارمة نسبياً التي يتحلّى بها الديوان الملكي للمحاسبة (Exchequer). ولئن لم تشترك الدولة الإنجليزية في التطور نحو البيروقراطية على ساحة القارّة الأوروبية فيما بعد، بل بقيت متشبثة بإدارة النبلاء، فهذا يعود إلى جانب فقدان الطابع الأوروبي أيضاً إلى عوامل فردية هي الآن في حالة الانقراض في إنجلترا. ومن بين هذه الأسباب الخاصة هناك الاستغناء عن جيش كبير قارّ قد تحتاج إليه الدولة في القارّة بحدودها الطويلة إذا كانت لها طموحات توسّعية مماثلة. ولهذا السبب تطوّرت أيضاً في روما البيروقراطية مع تحولها من مملكة ساحلية إلى إمبراطورية قارّية[43]. وقد وقع بالمناسبة تعويض الإدارة التقنية للجهاز البيروقراطي داخل بنية السيادة الرومانية والمتمثلة في دقة وضبط سير الإدارة، وخاصة تلك الإدارة العاملة خارج حدود المدينة، بنمط عسكري صارم لسلطة المحافظين لم يسبق أن يعرفه شعب آخر بهذه الكيفية. أمّا تواصلها، فقد تكفل به أيضاً مجلس الشيوخ بمقتضى مكانته المرموقة. ومن بين الأسباب التي لا يمكن التغافل عنها هنا، مثلما هو الحال في إنجلترا فيما يخصّ الاستغناء عن البيروقراطية، هو أنّ سلطة الدولة في الداخل "قلصت" من مهامّها بصفة متزايدة، أي أنها اكتفت بما تستوجبه المصلحة العليا للدولة مباشرة. ولكن تجمّعت في بداية العصر الحديث سلط الدولة القارّية عموماً في أيدي الأمراء الذين تخطوا طريق البيروقراطية بدون هوادة في مجال الإدارة، فبقدر ما يطول اعتماد الدولة العظمى الحديثة على قاعدة بيروقراطية وتكون هذه في تطوّر تقنيّ متواصل، وبقدر ما تتسع رقعة هذه الدولة، خاصة عندما تصبح قوّة عظمى أو

---

(42) إنّ ما تتميز به "دولة الإقطاع الإنجلونورمانية" هي خلافاً لمملكات الإقطاع القارّية قبل كل شيء قسم الأمان المقدم مباشرة إلى الملك من طرف المقطعين الدونيين وكبار الإقطاع وكذلك وثيقة مرفقة من السجلّ العقاري الشامل التي أصبحت فيما بعد أرضية لتحديد الإقطاع (Doomsday Book). قارن: Rudolf Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte* (Berlin: Julius Springer, 1882),

(من هنا فصاعداً: Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte*).

(43) المقصود هنا هو تحوير الإمبراطورية الرومانية إلى دولة داخلية. قارن في هذا الصدد أطروحات ماكس فيبر. ففي محاضرته حول "الأسباب الاجتماعية لزوال الثقافة القديمة" تحدّث فيبر أيضاً عن الجيش القار. قارن: Weber, *Soziale Gründe*, S. 72ff.

مكتبة الفكر الجديد

تطمح إلى ذلك، بقدر ما تبدو البيروقراطية ضرورية بصفة محسوسة. فالطابع غير البيروقراطي للدولة الذي ما زالت الولايات المتحدة تتحلّى به، على الأقل في المعنى التقني للكلمة[44]، بدا حتماً يتراجع شيئاً فشيئاً أمام البنية البيروقراطية، كلما اتسعت بؤرة الاحتكاك في الخارج وأصبحت الحاجة إلى وحدة الإدارة أكثر ضرورة. إضافة إلى ذلك، كان ما يشبه الشكل غير البيروقراطي لبنية الدولة متوازناً مادياً من خلال البنية البيروقراطية الأكثر صرامة للأشكال السياسية السائدة في حقيقة الأمر: أي الأحزاب التي تخضع لقيادة أهل الاختصاص العاملين لحساب المنظمات والانتخابات. ولفهم المعنى الحقيقي للكمّ الخالص كوسيلة للتسيير البيروقراطي للأشكال الاجتماعية، نجد لدينا مثالاً واضحاً في التنظيم البيروقراطي المتزايد لدى جميع الأحزاب الجماهيرية الحقيقية، وهو الذي ينتمي إليه خاصة حزب الديمقراطية الاشتراكية[45]، وفي الخارج على نطاق أوسع الحزبان الأميركيان "التاريخيان"[46].

---

(44) كانت الولايات المتحدة تفتقد بالخصوص إلى تكوين الموظفين وتبعاً لذلك أيضاً إلى مقياس موضوعي لتوزيع الوظائف والصّعود في سلم الجهاز الإداري.

(45) لم يتمّ تكوين الديمقراطية الاشتراكية إلى حزب جماهيري إلا بعد 1890 حيث ارتفع عدد المنخرطين من 100000 إلى 1.1 مليون منخرط عام 1914. هذا وقد أعلن ماكس فيبر منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1907 على هذا المسار بالقول: "يبدو أنّ الاشتراكية الديمقراطية في حالة تحوّل الآن إلى آلية بيروقراطية مريبة تقوم بتشغيل جيش مرعب من الموظفين [...]".
Weber, "Verfassung und Verwaltungsorganisation der Städte: Diskussionsbeitrag auf der Generalversammlung des Vereins für Sozialpolitik am 2. Oktober 1907," in: MWG I/ 8, S. 300-315, Zitat: S. 307),

وفي هذا المعنى عبّر أيضاً: Robert Michels, "Die deutsche Sozialdemokratie. I. Parteimitgliedschaft und soziale Zusammensetzung," *AfSSp*, Band 23 (1906), S. 471-556,

(من هنا فصاعداً: Michels, *Sozialdemokratie*).

فيما يتعلّق بعدد المنخرطين، قارن: Thomas Nipperdey, *Deutsche Geschichte 1866-1918* (München: C. H. Beck, 1922), Band 2: Machtstaat und Demokratie, S. 555,

(من هنا فصاعداً: Nipperdey, *Deutsche Geschichte* II).

(46) أسّس في غضون النصف الثاني من القرن التاسع عشر- كلّ من الحزب الديمقراطي الموجود منذ 1828 والحزب الجمهوري الذي ظهر عام 1854 انطلاقاً من Whigs- ما يسمى بالآلات الحزبية (Party machines). وكان الغرض منها أولاً وقبل كل شيء جمع الأصوات لكسب الوظائف المحلية والفيدرالية. وقد كانت مكاتب الاقتراع منظمة بصفة صارمة في حين لم يكن هناك صورياً عضوية حزبية (مع دفع منظم لحق المشاركة). فيما يتعلق بتنظيم الأحزاب الأميركية قارن خصوصاً: Bryce, *American Commonwealth* II, S. 72ff., und Ostrogorski, *Political Parties*, II, S. 367ff.

مكتبة الفكر الجديد

III. علاوة على التطور الكمّي الممتد، فإنّ التوسّع الكيفي القوي والتطور الداخلي لحقل أعمال الإدارة شكّلا أيضاً دافعاً في انتشار البيروقراطية. لكنّ التوجّه الذي يأخذه هذا التطور وأسبابه قد يختلفان من حيث المجرى تماماً. ففي مصر، وهو أقدم بلد ذي نظام بيروقراطي على مستوى الدولة، كانت الضرورة الاقتصادية والتقنية في التنظيم الجماعي لأقساط المياه في كلّ البلد من أعلى هرم السلطة هي السبب في خلق جهاز الكتبة والموظفين الذي وجد فيما بعد، ومنذ الحقبة الأولى، في حركية البناء الخارقة للعادة والمنظمة عسكرياً، مجاله الثاني والكبير في العمل[47]. وقد أثرت غالباً، كما ذكر سابقاً، بعض الحاجات التي كانت لها علاقة بالضرورة السياسية في فرض القوة عن طريق خلق جيوش دائمة وما يتبعها من تطوّر للمالية إلى انتشار البيروقراطية. أمّا في الدولة الحديثة فهناك أيضاً بالإضافة إلى ذلك مطالب أخرى ناتجة ضرورة عن التعقيد المتزايد للثقافة حيث تسير في نفس الاتجاه وتفرض نفسها على الإدارة بصفة عامة. ففي الوقت الذي جرت فيه توسّعات هامة، وخاصة تلك التوسعات ما وراء البحار التي قامت بها دول تخضع لسيادة النبلاء (مثل روما، إنجلترا والبندقية) فإنّ "كثافة" الإدارة - كما سنعود إليها بين الحين والآخر- أي التكفّل بالعديد من المهامّ داخل المؤسسة الخاصة للدولة للنظر فيها وإنجازها، لم تتطوّر سوى قليلاً نسبياً في الدول التي تقوم على سيادة الأعيان مثل روما وإنجلترا مقارنة بالدول ذات الجهاز البيروقراطي. وبمعنى أدق: فإنّ البنية في سلطة الدولة أثرت في كلتا الحالتين بقوّة على الثقافة، ولكن بأقلّ حدّة نسبياً على شكل المؤسسة الحكومية ورقابة الدولة. وهذا ينطبق أوّلاً على العدالة وصولاً إلى التربية. فهذه الطلبات الثقافية المتزايدة، ولو كانت متفاوتة الحجم، هي الأخرى متعلقة بمدى تطور غناء الطبقات المؤثرة في الدولة. من هنا فإنّ الانتشار المتزايد للبيروقراطية يمثل إذن عاملاً من عوامل الأملاك المتوافرة من حيث الاستهلاك (Konsumtiv) والمستعملة للاستهلاك وهو أحد عوامل التقنية المتزايدة والذكية التي من خلالها تتاح الإمكانيات المثلى لتسيير الحياة الخارجية. وفي تأثيره المعاكس على حالة الحاجة عموماً، فإنّ هذا الوضع سيتسبب في عدم الاستغناء الذاتي المتزايد للحيطة المنظمة

---

(47) في العصر القديم (ما يقارب 2707/ 2657 - 2170/ 20 ق.م.)، بل حتى قبل ذلك، جرت العادة بأن يشيّد لكلّ فرعون مقر جديد وهرم أو هرمان وما يتبعهما من معابد وملحقاتها. قارن: Meyer, *Geschichte des Alterthums* I, 2², S. 145, 162ff.,

مع التعليم عليه في النسخة الشخصية لماكس فيبر (Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München).

مكتبة الفكر الجديد

جماعياً وبين المحليات، أي الحيطة البيروقراطية بالنسبة لمختلف ضروريات المعيشة، سواء تلك التي لم تعرف قبل أو التي كانت تكفل من الجيب الخاص أو على المستوى المحلي. ومن وجهات نظر سياسية بحتة، فإنّ الحاجة المتزايدة إلى مجتمع قد تعَوّدَ على النظام والأمن ("الشرطة") والطمأنينة المطلقة في جميع المجالات تؤثر بصفة أكثر وقعاً في التوجّه نحو البيروقراطية. فهناك طريق دائم يقود من التأثير المقدس البحت أو على مستوى التحكيم البحت في النزاع القبلي والذي يضع ضمان حق الفرد وأمنه كاملاً في إطار واجب أفراد عشيرته لمدّ المعونة له وأخذ الثأر بحقه إلى مكانة الشرطي اليوم باعتباره "خليفة الله على الأرض"[48]. ومن مواقع أخرى تؤثر أوّلاً المهام "السياسية والاجتماعية" العديدة التي توعز إلى الدولة الحديثة من طرف المهتمين تارة وتارة أخرى تفكّ منها سواء لأسباب متعلقة بالسلطة السياسية أو لأغراض أيديولوجية. وهذه الأغراض هي بطبيعة الحال في معظمها ذات طابع اقتصادي. ومن العوامل التقنية الهامة لا بدّ من أخذ وسائل النقل الحديثة والمتخصصة الموجب إدارتها جماعياً، سواء عن ضرورة أم لغايات تقنية، (وسائل النقل العمومية أرضاً وبحراً، السكك الحديدية، التلغراف... إلخ) كهاديات للبيروقراطية في عين الاعتبار. فهي تؤدي اليوم دوراً مماثلاً ومضعّفاً لما كانت تؤديه قنوات ما بين النهرين في الشرق القديم وتقسيم وادي النيل[49]. ومن جهة أخرى، فإنّ درجة تطوّر وسائل النقل لا تمثل لوحدها شرطاً حاسماً لإمكانية إيجاد إدارة بيروقراطية، ولكنها تمثل شرطاً فاصلاً. فلولا وادي النيل كوسيلة نقل طبيعية، لما تمكنت المركزية البيروقراطية في مصر الوصول إلى الدرجة التي حققتها فعلاً على المستوى الاقتصادي الفلاحي المحض. وفي إيران الحديثة، كلّف موظفو التلغراف بصفة رسمية بتقديم تقارير حول ما يحدث في المحافظات إلى الشاه مباشرة بدون المرور عن طريق الإدارة المحلية

---

(48) نقل مجازي متهكم لنظرية البابا إنّوسانس الثالث (Innocenz III) القائلة بأنّ البابا هوخليفة الله على الأرض (Vicarius Christi).

(49) يعود تاريخ إقرار إدارة مركزية لبلد ما بين النهرين حسب الباحثين المعاصرين إلى عصر حامورابي (1728–1688 ق.م.). وبالنسبة لمصر إلى العصر القديم أوعصر الثينيت (Thinitenzeit) (3032/ 2982–2707/ 2657 ق.م.). قارن: Richard Thurnwald, "Staat und Wirtschaft in Babylon zu Hammurabis Zeit," *Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik*, Band 81 (1903), S. 644-675, bes. 650ff.,

(من هنا فصاعداً: Thurnwald, *Babylon*)،

Meyer, *Geschichte des Alterthums* I, 2², S. 142ff.,

(Arbeitsstelle der Max Weber- مع التعليم عليه في النسخة الشخصية لماكس فيبر Gesamtausgabe, BAdW München).

مكتبة الفكر الجديد

وفتح أيضاً المجال لكلّ واحد لتقديم شكواه مباشرة من خلال التلغراف[50]، مما يعزّز المركزية البيروقراطية. أما الدولة الحديثة في الغرب، فلا يمكن إدارتها، كما يحدث فعلاً، إلا لأنها تتحكّم في شبكة التلغراف وتتصرّف في البريد وطرق السكك الحديدية.

وهذه الطرق هي الأخرى مرتبطة بصفة وثيقة بتطوّر النقل المحلي للبضائع بين الجهات والذي يبدو من بين الظواهر الأولى التابعة لنشأة الدولة الحديثة. وكما رأينا سابقاً، لا ينطبق هذا حتماً على الماضي[51].

VI. كان السبب الحاسم في ولوج النظام البيروقراطي منذ القدم يتمثل في تفوقه التقني الخالص على أي شكل آخر. فحال هذا الجهاز البيروقراطي المتطوّر تماماً بالنسبة لهذه الأشكال هو شبيه بحال الآلة إزاء الأنواع غير الآلية في الإنتاج. فكل من الدقة والسّرعة والوضوح والإلمام بالملفات والمثابرة والكتمان والتوحّد والطاعة الصارمة والاقتصاد في الاحتكاك والتكاليف المادية والشخصية يتم مضاعفتها إلى أقصى حدّ في إطار الإدارة البيروقراطية الصارمة وخصوصاً لدى الإدارة المونوقراطية عن طريق بعض الموظفين المحترفين في مقابل كلّ أشكال الوظيفة الجماعية والشرفية والتطوعيّة. وكلّما تعلق الأمر بمهامّ معقدة جداً، فإنّ العمل البيروقراطي المسدّد أجره ليس فقط أكثر دقة، بل هو أرخص من ذلك الذي ينجز صورياً بدون مقابل وكعمل تطوّعي. فالعمل التطوّعي أو الشرفي هو عمل إضافي إلى جانب العمل القار، ولذلك فإنّه يجري عادة بتمهّل ولا يتقيّد بتراتيب بل هو أقل دقة وتوحّد باعتبار أنّه يتمتّع بأكثر استقلالية على مستوى الهرم وبدون تواصل. ولا شكّ أنّه غالباً ما يكون بالفعل

---

(50) في الاتفاقية الإنجليزية-الفارسية للتلغراف عام 1874 حُدّد أن يوضع الخطّ الأوّل للتلغراف الذي بدأ عمله سنة 1862 تحت قيادة موظفي التلغراف الفرس وأن يخصّص فقط للتقارير التلغرافية الداخلية. وقد تم تعيين موظفي التلغراف في عصر نصر الدين شاه (1848-1896) بصفة مستقلة عن السلطات المحلية حتى يقلص من سلطتهم الاعتباطية. فحق الشكوى قديم العهد ولكن لم يكن من الممكن استعماله من طرف الرعية قبل إدخال التلغراف. قارن: James Greenfield, *Die Verfassung des persischen Staates nebst einem Anhang über Gesetze, Bildungswesen, sanitäre und wirtschaftliche Zustände im heutigen Persien* (Berlin: Franz Vahlen, 1904), S. 294, (من هنا فصاعداً: Greenfield, *Persischer Staat*)،

توجد إشارة مماثلة من حيث المضمون لما ذكره ماكس فيبر في المصدر نفسه ص 247.

(51) انظر:

Weber, *Machtprestige und Nationalgefühl*, MWG I/ 22-1, S. 226-231.

مكتبة الفكر الجديد

باهظاً أيضاً من أجل الجهاز الإداري غير الاقتصادي الذي يتحتّم إنشاؤه واستعماله. وهذا الشيء ينطبق خاصّة عندما لا نفكّر فقط في المصاريف المباشرة للخزينة العامة التي ترتفع فعلاً في إطار الإدارة البيروقراطية مقارنة بالإدارة القائمة على التطوّع أو العمل الشرفي وإنما في الخسائر الاقتصادية المتوالية لدى المحكومين والناتجة غالباً عن ضياع الوقت وعدم التدقيق. فإمكانية تسيير الإدارة بطريقة شرفية أو عن تطوّعية لا تكون عادة متأتية باستمرار إلا حين يمكن أن تسدّد الأعمال "بصفة إضافية" على الوجه المطلوب. فهي تجد حدودها اليوم حتى في إنجلترا[52] مع التضاعف الكيفي للمهام التي تواجهها الإدارة. من جهة أخرى يسبّب العمل المنظم بصفة جماعية احتكاكات ومماطلات وحلول وسط بين المصالح المتناقضة وآراء ولذلك فهو يسير بصفة غير دقيقة، أي بأكثر استقلالية إزاء ما يفوقه وبدون توحّد وببطء. فجميع خطوات التقدّم للنظام الإداري البروسّي كانت وما تزال على هذا النحو: خطوات تقدّم للمبدأ البيروقراطي، والمبدأ المونوقراطي على الأرجح.

طُرح اليوم الطلب لإتمام المهام الوظيفية حسب إمكانية سريعة وفي نفس الوقت دقيقة وواضحة ومتواصلة أوّلاً وقبل كلّ شيء من طرف الحركة الاقتصادية الرأسمالية. فالشركات الرأسمالية الحديثة والكبيرة جداً هي في حدّ ذاتها عادة بمنزلة أنماط نظام بيروقراطي صارم صعب المنال. فحركة معاملاتها ترتكز دائماً على الدقة المتزايدة والاستمرارية وقبل كلّ شيء على السرعة في تنفيذ العمليات، وهذه بدورها مرتبطة بخصوصية وسائل النقل الحديثة التي تواكبها أيضاً وكالات الأنباء في مجال الصحافة. فالسّرعة الخارقة للعادة في نقل البلاغات العمومية، سواء المتعلقة بالأحداث الاقتصادية أم السياسية البحتة، تقوم في حدّ ذاتها بضغط كبير ومتواصل في اتجاه السرعة الممكنة لإدارة زمن التحرير أمام الأوضاع القائمة، ولا يمكن عادة التوصّل إلى الذروة إلا عن طريق نظام بيروقراطي صارم. (مع العلم أنّ ما يمكن للجهاز البيروقراطي أن يضعه من عراقيل معينة كلّ مرّة لإنجاز حالة شخصية بعينها لا يخصّنا الآن بالتحديد).

لكنّ النزعة البيروقراطية تقدّم قبل كلّ شيء أفضل الإمكانيات لتنفيذ مبدأ

---

(52) هناك تلميح إلى ما بعث منذ 1832 في إنجلترا من "إصلاح للخدمة المدنية" (Civil Service Reform) والذي بموجبه تمّ استقطاب عدد من الوظائف الشرفية من قبل الموظفين العاملين والممتحنين.

مكتبة الفكر الجديد

تفكيك العمل في الإدارة حسب وجهات نظر موضوعية بحتة مع تقسيم مختلف الأعمال على موظفين هيئوا من حيث الاختصاص وواصلوا دائماً تدريبهم بتمرّنهم الدؤوب. فالإنجاز الموضوعي يعني في هذه الحالة أوّلاً القيام بالعمل "بغضّ النظر عن الشخص" وحسب قواعد محسوبة. ولكن عبارة "بغضّ النظر عن الشخص" هي كلمة "السّوق" وكلّ ما يتم تتبّعه من مصالح اقتصادية بحتة. فالتنفيذ الصّارم للسيادة البيروقراطية يعني تقويض "الشرف" الطبقي، أي أنّه إذا لم يتم في نفس الوقت تحديد لمبدأ حرّية السّوق، فهناك تقويض لهيمنة "الوضع الطبقي" الكوني. وإذا لم يسوغه هذه النتيجة للسيادة البيروقراطية في كلّ مكان تزامناً مع النزعة البيروقراطية، فإنّ هذا له ما يسوغه في اختلاف المبادئ الممكنة لتغطية حاجات الجماعات السياسية. ولكن حتى بالنسبة للبيروقراطية الحديثة، فإنّ هذا يتضمّن عنصراً ثانياً: وهو "القواعد المحسوبة" التي هي الدلالة السائدة. فخصوصية الثقافة الحديثة، وفي مقدمتها الأرضية التقنية والاقتصادية، تطالب "بإمكانية حسبان" النجاح. فالبيروقراطية تخضع في تطورها الكامل أيضاً إلى حدّ ما لمبدأ جيب الجيش (Sine Ira Ac Studio). فطابعها الخاص الذي يستأنس الرأسمالية يدفعها إلى حدّ الكمال بقدر ما يفقدها "إنسانيتها"، وتعني كلمة إلى حدّ الكمال هنا أن تنجح في نزع الشيمة الخاصة التي اشتهرت بها كفضيلة، أي إبعاد الحبّ والحقد وجميع عناصر الإحساس الذاتي الخالص واللامعقولة بإطلاق أو التي لا تخضع للحسبان في عملية إنجاز المهام الوظيفية. وعوض التعويل على الرجل الذي يركن إلى الاهتمام الشخصي والحظوة والرأفة والشكر في الأنظمة القديمة، تطالب الثقافة الحديثة لجهازها الخارجي الذي يساندها كلما أصبحت معقّدة ومختصّة الرجل المختصّ و"الموضوعي" بصفة صارمة وغير المنحاز إنسانياً. وكلّ هذا تقدّمه البنية البيروقراطية في علاقة مواتية. فهي تهيء دائماً الأرضية للقضاء كي يقوم بتنفيذ حقّ معقلن ومنسّق مفهوميّاً، وذلك على أساس من "القوانين" لم تصل إلى أوجها من حيث كمالها التقني إلّا في أواخر عصر الإمبراطورية الرومانية[53]. وفي العصر الوسيط وقع استيعاب هذا الحق توازياً مع السعي إلى بيروقراطية القضاء: وذلك بإقحام المتخصّصين والمدرّبين في هذا المجال

(53) لم يبدأ جمع المراسيم المختلفة التي تتضمّن قواعد محدودة زمنيا لتسيير مهمّة القضاء إلا مع القيصر هادريان. فرجال القانون الذين كلّفهم القيصر قاموا بتنظيم القوانين التي تسمح للقضاة الموظفين البتّ في القضايا المدنية. من هنا انطلق هذا التطوّر كما قال فيبر سابقاً توازياً مع نشأة الموظفين المكوّنين حقوقياً وصار ينتمي من حيث الموضوع الأساسي إذن إلى ما يسمّى بعصر التسلطات (Dominats).

مكتبة الفكر الجديد

عوض الطريقة القديمة في البحث عن الحقيقة بالاستناد إلى التقليد أو إلى شروط غير معقولة متعلّقة بالقضاء.

في مقابل الطريقة "المعقلنة" في البحث عن الحقيقة بالاستناد إلى مفاهيم صورية بحتة في مجال الحقوق هناك نوع آخر من القضاء الذي يرتبط منذ البداية بالتقاليد المقدّسة والذي يحسم القضية المحسوسة بالعودة إلى هذه الأصول غير الواضحة في كيفيّة البتّ في الحكم سواء (عن طريق العدالة "الكاريزماتية"): أي بالاستناد إلى "الوحي" الفعلي (التكهّن، أحاديث النبيّ أو الحكم الإلهي)، أو وهذه هي الحالات التي تهمّنا هنا **1. بطريقة غير صورية وحسب أحكام أخلاقية أو غيرها من** الأحكام العملية: مثل "عدالة القاضي" (Kadijustiz) (كما نعتها على حقّ ريتشارد شميت[54]) ، أو **2.** بطريقة صورية مزعمة ولكن بدون الخضوع إلى مفاهيم معقلنة وإنما بالاستناد إلى "القياس" والعودة إلى "أحكام مسبّقة" محسوسة وتأويلها: مثل "العدالة التجريبية"[55]. فعدالة القاضي لا تعرف قطعاً "أسباب الحكم" المعقلنة، أما العدالة التجريبية في نمطها الخالص، فلا تعرف هي الأخرى "أسباب الحكم" المعقلنة في المعنى الذي نرمي إليه. فطابع الحكم لدى عدالة القاضي قد يرتفع إلى حدّ

---

(54) يصف ريتشارد شميت "عدالة القاضي أو الباشا" في مؤلّفه **كتاب القضاء المدني الألماني** (*Kadi-oder Paschajustiz*) الذي نشر في طبعته الأولى عام 1898 كرأي جليّ لقاض ذي بصيرة سليمة، وهوما يعرض من طرف مناهضي حقّ القضاء المدني الصوري. فهؤلاء يطالبون تعويض الحقّ الجاري للقضاء بإجراء قضائي غير صوري وأبوي يعطي لفطنة القاضي وحسّه بالعدل المجال الوافي أوجلّه في "عملية التحكيم" (Schmidt, Lehrbuch[1], S. 8)، نجد هذا التعبير أيضاً في الطبعة الثانية المنقحة للكتاب سنة 1906 (Schmidt, Lehrbuch[2], S.). وفي مقال نشر سنة 1908 اعتبر شميت أهداف "عدالة القاضي" كمخالفة تماماً لأهداف الحقّ المدني (Schmidt, *Zivilprozeßreform*, S. 266).

(55) يقصد ماكس فيبر بـ"العدالة التجريبية" أو"القضاء التجريبي" نظرية الحقّ الجاري حسب الطريقة الاستقرائية والمتجه نحوالحالة الفردية، وهوقضاء تتم غالباً ممارسته من طرف المدرّبين والأعيان. وبهذا فهو يدرج في مقابل الحقوق المنظمة والمعقلنة التي يمثلها الحقوقيون الجامعيون. Weber: *Recht* (WuG[1], S. 457f.) § 2, S. 3f. المرجع نفسه §6، ص 8 (WuG[1])، ص 491) وكذلك المرجع نفسه §8 (WuG[1])، ص 508–510). ومنذ 1900 تعني العدالة التجريبية أيضاً توجّه في مجال القضاء الألماني الذي يمثله كلّ من إيرنست فوخس (Ernst Fuchs) وأوجين إيرليخ (Eugen Ehrlich) وبصورة أقل جداً هيرمان كانتوروفيتش. وهذا التوجّه كان يصبوإلى دراسة الحياة القانونية بطريقة تجريبية ومثل بذلك نقطة بداية لسوسيولوجيا الحقّ التي كانت في حالة التكوين. قارن: Hermann Kantorowicz, "Rechtswissenschaft und Soziologie," *Verhandlungen DGS* (1910), S.275-310

وما تلاها من نقاش (المرجع المذكور، ص 310–335) شارك فيه ماكس فيبر بصفة مكثفة (المرجع المذكور، ص 323–330؛ MWG I/ 12).

مكتبة الفكر الجديد

القطيعة النبوية مع التقليد، في حين يمكن للعدالة التجريبية من جهتها أن تتعقلن وتسمو إلى حدّ النظرية الفنية، وكما وضّحنا في مكان آخر[56]- بما أنّ أشكال السيادة غير البيروقراطية تظهر نوعاً غريباً من الجمع بين التعلق الصارم بحلقة التقليد من جهة والاستبداد المطلق والرأفة من جهة أخرى من طرف الحاكم، فمن المرجّح أن تتعدّد غالباً أشكال التوفيق والتحوّل بين المبدأين. ففي إنجلترا مثلاً هناك كما وضّح ذلك مندلسون[57]، إلى حدّ الآن طبقة سفلى عريضة من أهل العدالة في مستوى "عدالة القاضي" يصعب علينا تصوّرها على صعيد القارّة الأوروبية. فعدالتنا المرتكزة على المحلفين والتي تقصي الإدلاء بأسباب الحكم[58]، غالباً ما تطبق في الواقع كما هو معروف على هذا النحو ـ أي كما لا يلزم قطعاً أن نعتقد: أنّ مبادئ العدالة "الديمقراطية" هي مماثلة للبحث العقلاني عن الحقيقة (بالمعنى الصوري للكلمة). بل العكس هو الصحيح كما سيحصل شرحه في موضع آخر[59]. ومن جهة

---

(56) انظر النص حول سيادة الأعيان لاحقاً ص257-259، 291-295، 314. غير أنّ صياغة الإحالة تشير إلى علاقة خارج مجال "السيادة". بالنسبة لمكانة هذا العرض حول النزعات غير الصورية أوغير المعقلنة للقضاء.

(57) بالاستناد إلى عديد من الحالات العدلية المقتطفة من الصحافة الإنجليزية لسنتي 1906 و1907 بيّن ألبرخت مندلسون بارتولدي (Albrecht Mendelsohn Bartholdy)كيف أنّ نتيجة القضية تتعلق بصفة قويّة بشخصية القاضي. فمفهوم "عدالة القاضي" لا يرد لديه، ولكن يدور الحديث عن "سلطة القاضي الاعتباطية" وعن إمكانية التشبيه بـ"الاستبداد المستنير". انظر:
Mendelsohn Bartholdy, *Imperium des Richters*, Zitate: S. 85, 120.

(58) إنّ عبارة Wahrspruch أوالإعلان بالحكم (من اللاتينية: Vere dictum) هو الشكل الذي يعلن به الحكم في مجال القضاء الصادر عن المحلّفين. وهذا النوع يختلف تماماً عن الحكم الصادر عن القاضي أورئيس المحكمة والذي يفترض حسب القانون الألماني للقضاء المدني والقانون الألماني لتحقيق الجنايات (1877/ 79) أن يتضمّن مبرّرات الحكم. فالحكم الصادر عن المحلّفين يستند إلى ضمير المحلفين الذين يقرّون براءة أو عدم براءة المتهم. وكانت محاكم المحلّفين موجودة في قضاء أقاليم الإفرنك والنّرمان والإنجلساكس. أما في ألمانيا فقد تم إقحامها أوّلاً سنة 1798 في أقاليم نهر الراين اليسارية. لكنّها صارت في موفى القرن التاسع عشر محلّ نقاش في الأوساط القانونية باعتبار أنها تضع العنصر الفاقد للخبرة في إصدار الحكم فوق أهل الاختصاص في مجال القانون.
Weber, Rechet, § 8, WuG1, S. 510, MWG I/ 22-3.

وحتى بالنسبة لفيبر فإنّ حكم المحلّفين يفتقد "لجميع المبرّرات المنطقية والمعقلنة المتعلقة بالقرار المحسوس" (انظر: Weber, Rechet, § 3, S. 5; (WuG1, S. 402 ويتضمّن خطر الانزلاق في عدالة القاضي (praeter) قبل وضدّ القانون (legem contra) لعدم وجود إمكانيات المراقبة. انظر:
Max Weber, "Diskussionsbeitrag zu dem Vortag von Hermann Kantorowicz," *Verhandlungen DGS* (1910), S. 327.

(59) انظر: Weber, Rechet, § 5, S. 3 (WuG1, S. 469),

مكتبة الفكر الجديد

أخرى فإنّ العدالة الإنجليزية (والأميركية) في مراكز القضاء الكبرى للمملكة[60] ما زالت إلى حدّ أبعد تجريبية، وخاصة منها العدالة المستندة إلى أحكام سابقة. أما سبب فشل كلّ المساعي لتقنين معقلن وكذلك لاستقطاب القانون الروماني فيعود في إنجلترا إلى الصمود المكلّل بالنجاح من طرف أكبر سلك منظم وموحّد للمحامين، والذي ينتمي إلى طبقة الأعيان المهيمنة التي يتخرّج من صلبها قضاة أكبر المحاكم[61]. فهؤلاء حافظوا على التكوين القانوني حسب نظرية الفنّ التجريبي وعلى مستوى تقني عال، وكافحوا بنجاح ضدّ كلّ المساعي التي تهدّد مكانتهم الاجتماعية والمادية وترمي إلى وضع حقّ معقلن، مثل تلك التي ظهرت بخاصة في المحاكم الدينية وفي بعض الأحيان أيضاً في الجامعات. فصراع المحامين التابعين للحق العام ضدّ القانون الروماني والقانون الكنسي وضدّ هيمنة الكنيسة على الإطلاق إنما هو في جزء كبير منه صراع اقتصاديّ: أي ناجم عن مصلحتهم الرياضية، كما يتضح

---

(60) منذ إصلاح العدالة سنتي 1873 و1876 هناك في إنجلترا إلى جانب القصرين القديمين للعدالة، أي غرفة النبلاء (House of Lords)واللجنة العدلية (Judicial Committee of Privy Council) المجلس الأعلى للعدل (Supreme Court). ورغم التسلسل الهرمي والارتباط الذاتي للقضاة بالأحداث الماضية كسوابق عدلية، تمّ الحفاظ على الفكرة الوسيطة بأنّه في إمكان القاضي أن يُدلي بالحقّ. قارن:

Hatschek, *Englisches Staatsrecht* I, S. 110-112,

أما في الولايات المتحدة الأميركية فإن حكم القاضي حسب فيبر في:

Weber, *Rechet*, § 8, WuG1, S. 509 (MWG I/ 22-3),

"هو إبداع شخصي"، وهذه الإمكانية التي تسمح تجاوز الحقّ المقنّن عن طريق السوابق العدلية ساهمت في الرفع من شأن القضاة على رأس – المحكمة العليا (Court Supreme)– والمحاكم العليا في أميركا (Federal and State Courts). قارن: Bryce, *American Commonwealth* II, S. 512ff.

(61) تعود روابط سلك المحامين (inns of court) في الأصل إلى القرن الرابع عشر، وقد ضمّت الروابط الأربعة الكبرى الموجودة في لندن سلك رجال القانون المدرّسين للقانون العام بأكمله.ومنذ القرن السادس عشر أجبر العرش على إسنادهم الحق دون غيرهم في تكوين المحامين. وقد تم اختيار قضاة كبار المحاكم في المملكة حتى في عصر فيبر من بينهم. قارن:

Julius Hatschek, *Englisches Staatsrecht mit Berücksichtigung der für Schottland und Irland geltenden Sonderheiten*, Band 2: Die Verwaltung (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1906), S. 176-179,

(من هنا فصاعداً: Hatschek, *Englisches Staatsrecht* II)،

وكذلك: Rudolph Gneist, *Geschichte und heutige Gestalt der Ämter in England mit Einschluß des Heeres, der Gerichte, der Kirche, des Hofstaats*, Das heutige englische Verfassungs- und Verwaltungsrechts, 1 Theil (Berlin: Julius Springer, 1857), S. 1875,

(من هنا فصاعداً: Gneist, *Englisches Verfassungs- und Verwaltungsrecht* I).

مكتبة الفكر الجديد

ذلك بجلاء من خلال طابع تدخل الملك في هذا الصراع[62]. لكنّ مكانتهم التي سمحت لهم بخوض المعركة بنجاح إنما تسبّبت فيها المركزية السياسية، أمّا في ألمانيا، ولأسباب أغلبها سياسية، فقد غابت طبقة الأعيان ذات السلطة القويّة القادرة على إدارة القضاء القومي على نمط المحامين الإنجليز وتطوير الحقوق القومية إلى حدّ أن تصبح فنّاً له نظريّة منظمة وأن تكون قادرة على مقاومة تسلّل التعليم المتفوّق تقنياً لرجال الحقوق الرومانية. لم تكن مثلاً القابلية الملائمة للقانون المادّي الرّوماني على التكيّف مع متطلّبات الرأسمالية الناشئة هي الحاسمة هنا في نجاحه، باعتبار أنّ جميع معاهد الحقوق المتخصّصة في الرأسمالية الحديثة هي غريبة عن القانون الرّوماني ويعود أصلها إلى العصر الوسيط، وإنما شكله المعقلن وقبل كلّ شيء الضرورة التقنية لوضع الإجراءات القضائية في أيدي رجال متدرّبين معنويّا – أي متكوّنين في القانون الرّوماني على مستوى الجامعات – نظراً لإجراءات التحقيق المعقلنة الناجمة عن القضايا العملية المتزايدة في التعقد والاقتصاد المعقلن بصفة متواصلة عوض البحث عن الحقيقة بكلّ عفوية في كلّ مكان سواء عن طريق التنبؤ العملي أو الضمان المقدّس. وهذه الحالة قد تسبّبت فيها بالطبع إلى حدّ كبير بنية الاقتصاد المتغيّرة. غير أنّ هذا الوضع أثر في كلّ مكان، حتّى في إنجلترا حيث أدخلت سلطة الملك إجراء التحقيق المعقلن قبل كلّ شيء لفائدة التجّار[63]. أمّا السبب القاطع رغم ذلك في

---

(62) عن "إدمان رجال القانون العام الرياضي" في مكافحتهم للمحاكم الدينية منذ القرن الثالث عشر و"حقدها" على تشجيع البلاط الملكي لفرض القانون الروماني يتحدّث يوليوس هاتسشك (Julius Hatscheck) في كتابه بعنوان: Julius Hatscheck, *Englische Verfassungsgerichte bis zum Regierungsantritt der Königin* Victoria (München, Berlin: R. Oldenburg, 1913), S. 187, 348,

(من هنا فصاعداً: Hatscheck, *Englische Verfassungsgeschichte*)

نفس الحديث في:

Hatscheck, *Englisches Staatsrecht* I, S. 12, 602.

(63) يعني ماكس فيبر هنا، كما وضّح ذلك في موضع مماثل في (Weber, *Recht* § 6, S. 2, WuG1, S. 483) التطوّر منذ عهد هاينريخ الثاني (1154-1189) وخاصة منذ عهد إدوارد الثالث (1327-1377). فإلحاق منهج الإنصاف الذي كان يتضمن بعض عناصر القانون الروماني الجاري به لدى التجار الأجانب مكّن من حلّ المشاكل المادية بسرعة أكبر، إذ طالب بالأخص التجار اليهود والإيطاليين بضمانات قانونية في مجال تنقل رأس المال. فذكر هنري الثاني كمشرّع أدخل المنهج الصوري في طرح القضية والمشرفين عن القضاء نجده في المصادر المعاصرة لدى:

Frederic William Maitland, *The Constitutional History of England: A Course of Lectures Delivered* (Cambridge: University Press, 1908),

(من هنا فصاعداً: Maitland, *Constitutional History*)،

مكتبة الفكر الجديد

الاختلاف الموجود بين إنجلترا وألمانيا بالنسبة لتطوّر الحقوق المادية فليس في هذا الأمر، كما سيبدو واضحاً، وإنما يعود إلى القانونية الخاصّة لتطوّر كلتي بنية السيادة لديهما: ففي إنجلترا هناك عدالة مركزية وفي نفس الوقت سلطة النبلاء، أمّا في ألمانيا فليس هناك مركزية سياسية وفي نفس الوقت نزعة بيروقراطية. ولهذا فإنّ إنجلترا، وهي الدولة الأولى المتقدّمة جداً رأسمالياً في العصر الحديث، حافظت على عدالة أقلّ عقلنة وأقلّ بيروقراطية. أمّا الرأسمالية، فقد تمكنت في الحقيقة أن تتكيف مع الوضع في إنجلترا، لأن طبيعة كلّ من المحكمة الدستورية والإجراء القضائي كانت تتمثل في رفض شبه كامل لفرض العدالة إزاء الضعفاء اقتصادياً، وذلك إلى حدود العصر الحديث، فهذه الحالة وما لحقها أيضاً من صعوبات في الوقت والدفع لإجراءات الملكية التي تسبّبت بها مصالح المحامين الاقتصادية قد أثرت هي الأخرى بعُمق في دستور إنجلترا الفلاحي القائم على تجميع الأراضي وتثبيتها.

كانت طريقة التحقيق الرومانية في عهد الجمهورية هي الأخرى خليطاً خاصّاً من العناصر العقلانية والتجريبية وحتى من عدالة القاضي. فكيفيّة استدعاء المحلفين في حدّ ذاتها والأعمال التي يتم توزيعها من طرف مؤمّن القضاء[64] (Prä-tors) في البداية "حسب الحالة" تتضمّن بدون شكّ عنصراً من النوع الأخير. فطريقة "التحفّظ العدلية" وكلّ ما ينجرّ عنها، بما في ذلك الجزء المتعلّق بعملية الاستجواب لدى رجال القانون الكلاسّيكيين[65]، تحمل طابعاً "تجريبياً". أمّا التحوّل الحاسم

= Frederick Pollock, *The History of English Law Before the Time of Edward* I. (Cambridge: University Press, 1895), S. 447ff.

(64) من مشمولات عمل مؤمّن القضاء على مستوى الحق العام يحقّ له استدعاء المحلفين وتنظيم الجانب الصوري لإجراء القضية. ويعني فيبر هنا بالخصوص الأوضاع في الجمهوريات السابقة حيث كان في إمكان مؤمّن القضاء اختيار المحلّفين الموجودين في القائمة حسب ما يراه سانحاً بالنسبة للقضية التي ستجرى. هذا وقد فرض منذ عهد س. سامبرونيوس غراكوس (C. Sempronius Gracchus) على مؤمّن القضاء من تحديد عدد معين من المحلفين بعد مباشرة وظيفته في هذا المنصب. قارن: Mommsen, *Römisches Staatsrecht* II, 1³ , S. 228,

فـ"الأحداث بالفعل" (Actiones in factum) هي قضايا يكون فيها عرض الأسباب المسبقة للحكم ينطلق من وصف الأحداث الفعلية وليس من مفاهيم قانونية محدّدة (Weber, *Recht* § 4; WuG1, S. 462). أما التحديد الذاتي فقد بدأ هنا منذ مراسيم مؤمّني القضاء.

(65) يتعلّق الأمر بالنسبة لطريقة التحفظ العدلية بالحفاظ القانوني المفرط على المصالح تجنّباً للمشاكل القضائية. ويحدّدها ماكس فيبر في موضع آخر كـ"عمل لقناصلة القانون الذين يعرضون مسودّات للعقود" (Weber, *Recht* § 4; WuG1, S. 462). أما طريقة الاستجواب فتعني التقرير الكتابي الذي =

مكتبة الفكر الجديد

في الفكر القانوني نحو العقلنة، فقد وقع تهيئته من خلال الطابع التقني لإجراءات التحقيق، وذلك بالاستعانة بالصيغ القانونية لمرسوم مؤمّن القضاء[66]. (واليوم، تحت سلطة مبدأ الجوهرية[67]، حيث يتم الحسم من خلال عرض الأحداث، بغضّ النظر عن وجهة النظر القانونية التي علّلت بها القضية، يبدو مثل هذا الفرض في إبراز المحتوى الصوري للمفاهيم كما أنتجته الثقافة التقنية العليا للقانون الروماني منعدماً). ولذا كانت هناك إذن عناصر تطوّر فاعلة في هذا المجال ناجمة بصفة غير مباشرة عن بنية الدولة، وبالأساس عناصر تقنية تخصّ الإجراءات القضائية. ولم تكتمل عقلنة القانون الروماني كنظام مفهومي علمي تام وجاهز للتطبيق، أي مختلف تماماً عمّا أنتجه الشرق وأفرزته الحضارة اليونانية إلّا في عهد النزعة نحو بيروقراطية الدولة[68].

تمثل أجوبة الخاقان في التلمود مثالاً نموذجياً للعدالة التجريبية غير المعقلنة، وإن كانت "عقلانية" بصفة صارمة في ارتباطها بالتقليد[69]. فعدالة "القاضي"

= كان يمثل الأرضية التي يستند إليها الحكم في عهد الجمهورية. وكلتا الطريقتين كانتا تستندان إلى حالات معينة وكانتا جارية المفعول حتى بداية عصر القياصرة.

(66) في مرسوم مؤمّن القضاء يعلن المؤمّن عن القوانين السّائدة لإصدار الأحكام خلال مدّة الوظيفة التي يتبنّاها. غير أنّ المراسيم غالباً ما كانت تتجاوز المدّة المقرّرة للوظيفة، وفي عهد القيصر هادريان سنة 130 بعد الميلاد جُمعت كلّ المراسيم فيما يسمّى - بالقانون الدائم (Edictum perpetuum)- وفي عصر ماكس فيبر كان النقاش جارياً حول ما إذا يمكن اعتبار مرسوم المؤمّن كنظام لإجراء القضية. قارن:

Otto Karlowa, *Römische Rechtsgeschichte*, 2 Band (Leipzig: Veit & Comp., 1885), Band 1: Staatsrecht und Rechtsquellen S. 461ff.

(من هنا فصاعداً: Karlöwa, *Römische Rechtsgeschichte* I).

(67) يفترض قانون القضاء الألماني أنّ جوهرة القضية، أي الإعلان عن جميع الحيثيات المتعلقة بالقضية ملزم، بل ومحدّد في بعض الأحيان لمجرى القضية. قارن: ZPO 3 رقم III §253
Die Civilprozeßordnung für das Deutsche Reich: Auf der Grundlage des Kommentars von L. Gaupp erläutert von Friedrich Stein, 9. Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1906), Band 1, 8, S. 552, Weber, *Recht* § 4, S. 5 (WuG¹, S. 462),
هناك في المخطوط الأصلي يوجد أيضاً تعبير "الجوهرة" الخاص بفيبر والذي لم يتم تعديله.

(68) يعني في المرحلة المتأخّرة من عصر القياصرة.

(69) المقصود هنا هي التقارير العدلية التي وضعت في مجملها من طرف سلطات الخاقانين في مدارس التلمود البابلية بطلب من قبل الجماعات اليهودية والتي تمّ جمعها منذ بداية القرن الثالث ميلادي في كتاب التلمود. وتمثل هذه التقارير غالباً قرارات مرخص بها لتأويلات الإنجيل والميشنا فيما يخصّ =

مكتبة الفكر الجديد

الخالصة و"غير مرتبطة" بالتقليد تتمثل أخيراً في أي قول للنبيّ كما جاء في القول: "هكذا جاء مكتوباً - ولكن أقول لكم"[70]. وبقدر ما كان الطابع الديني لمكانة القاضي (أو من شابهه من رؤساء المحاكم) قوياً بقدر ما هيمنت حرّية القرار في إصدار الحكم بالنسبة للحالة الخاصة داخل الدائرة التي لا تخضع للتقليد الديني، فأن يبقى الشّرع مثلاً في تونس جارياً فيما يتعلق بالعقار وحسب "التقدير" كما يعبّر عنه الأوروبي، فهذا ما بدا عائقاً محسوساً لمدة جيل كامل بعد الاستعمار الفرنسي بالنسبة لتطوّر الرأسمالية[71]. أما الأرضية السوسيولوجية لتلك النماذج القديمة من العدالة في بنية السيادة فستتعرّف عليها في مجال آخر[72].

إنّه لمن اليقين التام أن لا تتطابق كلّ من "الموضوعية" و"الاختصاص" بالضرورة مع هيمنة المقياس/ المعيار العام والمجرّد. وهذا ينطبق حتى على أرضية التحقيق الحديث. ففكرة الحقّ التام هي، كما نعلم، مبدئياً خاضعة لطعن قاس، وإنّ التصوّر الحديث أنّ الحاكم/ القاضي هو بمنزلة آلة[73] يوضع فيها من فوق الملفات

= مسائل شرعية وطقوسية أوأخلاقية.

(70) بالاستناد إلى إنجيل متّا 5، 21-22؛ هناك جاء القول: "لقد سمعتم ما قيل لمن سبقكم [...] ولكني أقول لكم [...].

(71) يبدو واضحاً أنّ ماكس فيبر يستند هنا إلى دراسة رودولف ليونارد (Rudolf Leonard) المنشورة سنة 1912 حول أوضاع العقار والعلاقات القانونية آنذاك في تونس التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي منذ 1881. هناك جاء الآتي: "قبل الاستعمار الفرنسي وُجدت محكمة دينية، ما يسمّى الشّرع، وكانت لها الصلاحية في البتّ في قضايا حول العقار، ومازالت قائمة حيث يسند إليها النظر في القضايا الحاصلة بين سكان البلد. غير أنّ المحكمة الشرعية تصدر قرارها حسب التقدير وبدون الاستناد إلى نصوص محدّدة، وهذه حالة لا تقبل من طرف الأوروبي". قارن: Rudolf Leonhard, "Die französische Kolonisation in Tunis," *Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik*, Band 99 (1912), S. 145-174, Zitat: S. 157,

وقد أورد الفرنسيّون منذ 1884 بالنسبة للعقار الأوروبي "قوانين العقار التورنجية"، أي "مسح وتسجيل العقار في دفتر خانة" كي يحفظ قانونياً (المرجع المذكور، ص 158). أما في الجزائر، وهي أقدم مستعمرة فرنسية في شمال أفريقيا، فقد "هيمن عدم الوضوح على أوضاع العقار القانونية حتى بعد 40 سنة من الاحتلال" (المرجع المذكور، ص 157).

(72) انظر نص **سيادة الأعيان** لاحقاً، ص 257-259، ونصّ سلطة الإقطاع لاحقاً، ص 385-390، ونصّ السيادة الكاريزماتية لاحقاً، ص 468 وكذلك نص **الدولة والسلطة الدينية** لاحقاً، ص 634. وقد يتعلق الأمر هنا بإحالة عامة إلى أشكال السيادة ما قبل أو غير البيروقراطية التي تبدأ ص 247.

(73) كانت فرضية الحقّ الخالي من كلّ ثغرة وما انجرّ عنها من فرضية الالتزام القضائي الصارم محلّ نزاع من طرف الحقوقيين الوضعيين في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وواجهت نقداً =

مكتبة الفكر الجديد

إلى جانب التكاليف وتلفظ من تحت الحكم إلى جانب المبرّرات المستندة بصفة آلية إلى القوانين، إنما هو مرفوض تماماً، ربما لأنّ الاقتراب من هذا النموذج يعود في آخر المطاف إلى النزعة البيروقراطية في مجال الحقوق. وحتى في ميدان التحقيق هناك فضاءات أقرت من طرف المشرّع على الحاكم/ القاضي البيروقراطي للقيام مباشرة بالتحقيق "الفردي". وغالباً ما جرت العادة أن تؤخذ في مجال العمل الإداري الحقيقي بالذات أي بالنسبة لجميع الأعمال المرتبطة بالدولة التي لا تخضع لمجالي التشريع والتحقيق حرّية الفرد وسيادته بعين الاعتبار، وهي التي لا تؤدي دوراً سلبياً أمام القيم/ المقاييس العامة وإنما تبدو غالباً كحواجز للنشاط الإيجابي الذي يقوم به الموظف وليس أبداً لتقليص نشاطه "الإبداعي". ولنضع جانباً الحديث عن أبعاد هذه الدعوى. ولكن الأهمّ هو: أنّ هذه الإدارة العاملة "عن طواعية" (وربما أيضاً: القضاء) لا تمثل عالم الاستبداد المطلق والرحمة أو الحظوة المعللة فردياً والتقدير، كما سنجدها لدى أشكال ما قبل البيروقراطية، وإنما يبقى دائماً معيار التصرّف هو السيادة والموازنة العقلانية بين الغايات "الموضوعية" والإخلاص وعلى مستوى إدارة الدولة بالخصوص تبقى فكرة "اعتبار سلامة الدولة ومصلحتها" الفكرة الحديثة بامتياز والصارمة "موضوعياً" سائدة، وهي الفكرة الأكثر تجلياً في الاختيار "الإبداعي" للموظف ودليله الأسمى والأخير في تصرّفه. وقد انصهرت في سياق تقنين هذه الفكرة المجرّدة و"الموضوعية" بصفة حميمة قبل كلّ شيء بطبيعة الحال غرائز البيروقراطية القوية والهادفة إلى الحفاظ على سلطتها ضمن الدولة ذاتها (وعن طريقها إزاء دول أخرى). وفي آخر المطاف تعطي هذه المصالح الذاتية في الحفاظ عن السلطة لهذا المثل غير الواضح المعالم غالباً مضمونا محسوساً قابلاً للاستغلال وفي

= لاذعاً من قبل ممثلي القانون الجرماني. فالصورة الكاريكاتورية التي نزّلت من قيمة الحاكم إلى حدّ "آلة الاستقطاب" حيث "نضع من جهة قطعة النقود الموازية للحالة المحسوسة من القضية ونرى من جهة أخرى كيف يصدر الحكم بصفة مفصّلة بمعونة آلة القوانين التي تعمل بصمت" وضعها:
Bruno Schmidt, *Das Gewohnheitsrecht als Form des Gemeinwillens* (Leipzig: Duncker & Humblot, 1899),
وفي بداية القرن العشرين واصلت حركة الحقوق الحرّة نقدها للحقّ الوضعي، وذلك بالتأكيد على العنصر الخلاق في الحقوق ضمن الوظيفة القضائية كما عبّر عنه هيرمان كانتوروفيتس لدى الندوة الأولى لعلماء الاجتماع الألمان عام 1910. قارن محاضرته حول "علم الحقوق وعلم الاجتماع" في: Verhandlungen DGS 1910، ص 279، 285288، وكذلك ردود ماكس فيبر النقدية عليها في المرجع المذكور، ص 312، 326 (MWG I/ 12).

مكتبة الفكر الجديد

الحالات المشكوك فيها القرار المرجّح. لكن لا يمكن هنا مواصلة الحديث في هذا الأمر، فالأهمّ بالنسبة لنا هو : أنّه مبدئياً هناك خلف أيّة عملية للإدارة البيروقراطية الحقّة نظام ذو"مبرّرات" تخضع للنقاش العقلاني، أي نظام يقوم إمّا على الانزواء تحت قيم ومعايير أو على الموازنة بين الغايات والوسائل.

وهنا أيضاً يكون موقف كلّ تيّار "ديمقراطيّ" أي في هذه الحالة: كلّ تيّار يهدف إلى تقليص "السيادة" بالضرورة مزدوجاً، إذ تفترض "العدالة القانونية" والرغبة في الضمانات القانونية إزاء التعسّف "الموضوعية" الصّورية المعقلنة للإدارة على خلاف الاختيار الحرّ والشخصي الوارد من رحمة سيادة النبلاء. غير أنّ "القيمة الأخلاقية"، إذا ما هيمنت على الجماهير من خلال سؤال واحد بغضّ النظر عن بقية الغرائز، فإنها تصطدم ضرورة بفرضياتها المتعلّقة بالحالة المحسوسة والموجّهة نحو الشخص المحسوس والهادفة إلى "عدالة" مادية بالنزعة الصّورية وبـ"الموضوعية" الباردة لدى الإدارة البيروقراطية الخاضعة إلى قواعد، ولهذا السبب يستوجب عليها إذن من حيث الإحساس رفض كلّ ما وقع مطالبته من وجهة نظر عقلية. علماً أنّه لا يمكن إرضاء الجماهير المحرومة من العقار/ الملكية بـ"عدالة قانونية" صورية وتحقيق "ممكن الحسبان" وإدارة كما تطالب بها المصالح "البورجوازية". فبالنسبة لهم، يفترض بطبيعة الحال أن يكون كلّ من الحقّ والإدارة في خدمة التوازن بين حظوظ الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدى المالكين، ولا يمكن لهم إذن القيام بهذه الوظيفة إلا إذا ما أخذت إلى حدّ كبير طابع ("القاضي") غير الصوري باعتبار أنّه من حيث المضمون ذو قيمة أخلاقية.

فليس أيّ نمط من "عدالة الشعب" التي لا تسعى في البحث عن "الأسباب" المعقولة وعن "القيم"، هو الذي يعترض بقوّة المسار المعقلن للعدالة والإدارة، وحتى في بعض الظروف بصفة أقوى مما يمكن أن تقوم به "عدالة المجلس" لدى مستبدّ "مطلق"، وإنما أيضاً أيّ نمط من التأثير القويّ للإدارة من خلال ما يسمّى بـ"الرأي العام"، أي حسب شروط ديمقراطية الجماهير: وهذا يعني من خلال عمل جماعي ناتج عن "عواطف" غير معقولة وفي العادة عمل مبرمج وموجّه من قبل قادة الأحزاب.

V. تسير البنية البيروقراطية بتوازٍ مع تراكم وسائل المصنع المادية في أيدي

مكتبة الفكر الجديد

السيّد. وهذا ما يجري حسب النمط النموذجي المعروف مع تطوّر المصانع الرأسمالية الخاصة التي تجد فيها خصوصيتها الجوهرية. ولكن هناك ما يماثله أيضاً في القطاعات العامّة. فجيش الفراعنة المنظم بصفة بيروقراطية، وجيش الجمهورية الرومانية في عهدها الأخير وعهد الإمارة، وخصوصاً جيش الدولة العسكرية الحديثة إنما يتميّز عن الجيوش الشعبية لدى القبائل الفلاحية، وكذلك عن جيوش المدن القديمة وميليشيات مدن العصر الوسيط المبكّر وعن جميع جيوش الإقطاع بأنّ التجهيز الذاتي بالعتاد والتموين الذاتي لدى التابعين للجيش من الجند هو القاعدة في حين أنّ كلًّا من التجهيز والتموين لدى الجيوش المنظمة بيروقراطياً يأتيان من خزينة السيّد/ الحاكم. إنّ الحرب الحالية باعتبارها حرب آلات، جعلت هذا الأخير من وجهة نظر تقنية ضروريّا بصفة ملزمة بقدر ما كانت تدفع هيمنة الآلة في الصناعة إلى تراكم وسائل العمل. أمّا الجيوش المنظمة بيروقراطياً والمجهّزة والمموّنة من قبل السيد/ الحاكم في العصور الماضية، فإنها غالباً ما وجدت عندما قلّصت التطوّرات الاجتماعية والاقتصادية طبقة المواطنين الذين وصلوا من وجهة نظر اقتصادي إلى مرحلة التجهيز الذاتي سواء بصفة مطلقة أو نسبية، بحيث لا يكفي عددهم لتكوين الجيوش اللازمة. نسبيّاً على الأقلّ: أي ليس في مقابل النفوذ المنتظر من الدولة، إذ لا يمكن إلا لنظام الجيش البيروقراطي أن يوفر جيوشاً ملتزمة بالخدمة العسكرية وضرورية لفرض السّلم الدائم على دول ذات مساحات كبرى وكذلك للقيام بالحرب ضدّ الأعداء البعيدين كثيراً، وخاصة ممّا وراء البحار. فحتى النظام العسكري الخاص والتدريب التقني لا يمكن عادة تطويرهما إلى أقصى درجة حديثة على الأقلّ إلا ضمن الجيوش المنظمة بيروقراطياً.

لقد تمّت عمليّة بيروقراطية الجيش تاريخياً في كلّ مكان توازياً مع إلقاء الخدمة العسكرية التي كانت إلى حدّ ذلك الوقت حقاً شرفياً لأصحاب الملك على عاتق من لا ملك لهم (حتّى من أهل البلد كما كان الحال بالنسبة لجيوش قادة الحرب الرّومان خلال الجمهورية وعهد القياصرة وكذلك لدى الجيوش الحديثة إلى حدود القرن التاسع عشر، أو أجانب أيضاً كما نراه في جيوش المرتزقة في كلّ العصور). فإلى جانب السبب المشترك في كلّ مكان والذي يتمثل في: أنّه بتصاعد الكثافة السكانية وما يتبعها من قوّة وجهد في مجال العمل الاقتصادي تتقلص "الحاجة الملحّة" والمتزايدة للطبقات العمالية لغايات حربية، فإنّ ذلك المسار يتقدّم دائماً حسب نمط معيّن توازياً مع ثقافة مادية ومعنوية متزايدة. وإذا ما وضعنا الأوقات ذات الحماس الأيديولوجي

مكتبة الفكر الجديد

القوي جانباً، فإنّ رغبة الطبقات المالكة ذات الثقافة المدنية المترفة للعمل الحربي البسيط الذي يتكفل به الجندي العادي والتدريب عليه تبدو ضعيفة، أما التخصّص والرغبة في سلك الضباط فيبدو تحت نفس الظروف يثير أكثر اهتمام الطبقات المالكة للأراضي الشاسعة. ولم تحصل المعادلة إلا حين بدأت الحاجة المتزايدة إلى الآليات داخل الجهاز الحربي تفترض من القادة الخبرة التقنية. ويمكن تنظيم بيروقراطية الجهاز الحربي بطريقة رأسمالية مثل أيّ مصنع آخر، فالإعداد الرأسمالي الخاص للجيوش وإدارتها مثّل في أشكاله المختلفة جداً عادة القاعدة بالنسبة للجيوش المرتزقة، خاصّة في الغرب، وذلك إلى حدود القرن التاسع عشر. فغالباً ما كان الجندي في براندنبورغ (Brandenburg)، خلال حرب الثلاثين سنة هو المالك لوسائل خدمته العسكرية: بما في ذلك من سلاح وخيل ولباس، وإن مدّته الدولة بذلك باعتبارها "القائمة" بهذا العمل[74]، أمّا في عهد قيام جيش بروسّيا، فقد كان قائد السّرية هو المالك لذلك العتاد الحربي، ولم يعد جمع العتاد نهائياً في أيدي الدولة إلا منذ معاهدة تلزيتر للصّلح[75] (Tilsiter Frieden)، التي بدأ معها أيضاً التزويد العام بالزيّ العسكري، وهو ما كان سابقاً يخضع إلى حدّ بعيد لسلطة قائد الكتيبة، ما لم توضع أزياء عسكرية معيّنة من قبل الملك على ذمّة بعض التشكيلات (كان أوّلاً سنة 1620 بالنسبة للحرس الملكي، ثمّ فيما بعد بصفة متواترة مع فريدريتش الثاني) [76]. ولذا كان لمفاهيم مثل "الكتيبة" من ناحية و"الفيلق" من ناحية أخرى

---

(74) حتى بداية القرن السابع عشر يقع في براندنبورغ سحب مصاريف العتاد والسلاح واللباس من الأجر المقرّر للجندي المنضمّ إلى الجيش إذا لم يُحضر عتاده معه. وهكذا تصبح الأشياء المقتناة في حوزته إلى نهاية خدمته العسكرية بحيث يعاد شراؤها من قبل الحكومة وتودّع في المخازن للاحتفاظ بها واستعمالها من جديد. قارن :

Curt Jany, *Geschichte der Königlich Preußischen Armee bis zum Jahre 1807*, 1 Aufl. (Berlin: Karl Siegismund, 1928), Band 1: Von den Anfängen bis 1740, S. 35,

(من هنا فصاعداً: Jany, *Königlich Preußische Armee* I).

(75) بعد هزيمة بروسيا أمام جيوش نابليون التي وُقعت في معاهدة تيلزيت (Tilsit) للصلح في 9 من تموز/ يوليو 1807 ومعاهدة باريس في 8 أيلول/ سبتمبر 1808 بدأت عملية إصلاح الجيش بالحلّ التامّ لما يسمّى بتموين السرّية. وقد كانت العادة منذ عهود جيوش المرتزقة أن يتكفّل قادة السرايا بالأجور والعتاد والمعونة بالنسبة لأقسام جيوشها. ومن خلال عملية الإصلاح تكفلت المصانع التابعة للسّرايا بصنع "العتاد الصغير" (مثل النعال وأغطية الأحذية... إلخ) ومن ثمّ أصبحت الأزياء الكاملة أيضاً تحت رعاية الدولة.

(76) لقد تمّ استقطاب "سريّة لايبغواردي" (Kompagnie Leibguardi) التي أسّسها الأمير – جوهانس سيغيسموند (Johann Sigismund) – عام 1615 من طرف كونراد فون بورغسدورف =

مكتبة الفكر الجديد

حتى في القرن الثامن عشر عادة دلالة مختلفة تماماً: فالمفهوم الأخير لوحده يدلّ على الوحدة التكتيكية (وهو ما يعود على الاثنين اليوم)، أمّا المفهوم الأول فيحيل على عكس ذلك إلى وحدة عمل اقتصادية ناتجة عن مكانة العقيد "كرجل أعمال"[77]. فالمؤسّسات البحرية الحربية "شبه الرّسمية" (مثل مؤسّسة "Maonae" بمدينة جنوة الإيطالية)[78] ومؤسّسات تزويد الجيوش تنتمي إلى أولى "المؤسّسات الرأسمالية الضخمة" في القطاع الخاص ذات البنية البيروقراطية الواسعة و"تأميمها" يجد في تأميم السكك الحديدية (التي كانت منذ البداية تحت رقابة الدولة) ما يوازيها حديثاً.

هذا ما يجري تماماً في مجالات أخرى حيث تسير بيروقراطية الإدارة توازياً مع تجميع وسائل العمل. فكلّ من إدارة حماة القاعدة (Satrapen) وإدارة الحكّام وكذلك الإدارة عن طريق مؤجّري الوظيفة وباعتها وبالخصوص الإدارة عن طريق الإقطاع تقوم بلامركزية وسائل العمل المادية: فاحتياج المقاطعة المحلي، بما في ذلك

= (Konrad von Burgsdorff) في أيلول/ سبتمبر 1620. وفي ذلك الوقت ذكر لأوّل مرّة الزيّ الأزرق الذي أصبح فيما بعد النموذج بالنسبة للجيش البراندنبورغي - البروسّي (ما يسمّى بالسّترة الزرقاء). وفي المرحلة ما بين 1743 و1753 فرض الإمبراطور فريد ريش الثاني أزياء عسكرية معينة بالنسبة لمختلف السّرايا وعرض كتاباً مفصّلاً لنماذج الأزياء العسكرية. انظر:
Jany, *Königlich Preußische Armee* I, S. 47, 70, und dass. Band 2: Die Armee Friedrichs des Großen 1740-1763 (Berlin: Karl Siegismund, 1928), S. 273-282.

(77) كان العقيد هوالذي يموّل تجنيد الجنود التابعة لسريّته ونفقاتها، وكانت خزينة الجيش تابعة للملكه الخاص وهكذا حُرم الحاكم من التأثير على تزويد الجنود وكذلك من اختيار الضبّاط وترقيتهم. ولم تتحوّل السّرية إلى وحدة تكتيكية متكوّنة من عدّة كتائب إلا مع حلول الإدارة العسكرية في الدولة. قارن:
Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst* IV, S. 66f., und Curt Jany, *Geschichte der Preußischen Armee vom 15 Jahrhunderts bis 1914*, 2 Aufl. (Osnabrück: Biblio- Verlag, 1967), Band 1, S. 96, 309.

(78) كانت - "الماونا" (Maona) - إحدى الشركات العادية في مدينة جنوه الإيطالية منذ العصر الوسيط المتكونة من مديني الدولة الخواص لتمويل مشاريع عمومية. وكانت الودائع المالية التي تتجاوز 1000 ليرة تباع بصفة حرّة وغير خاضعة للضرائب وقابلة للوراثة. أما الدولة فكانت تسدّد ديونها عن طريق كراء المداخيل الحكومية. وأهمّ حدث في هذا الإطار هوما جرى مع شركة الماونا، وهي شركة جمعت في البداية 29 مالك للسفن وقامت على حسابها الخاص باحتلال كلّ من جزيرة شيوس (Chios) وفوكيا القديمة والجديدة وبمطالبة فائض سنوي مقابل التخلّي عن حقوق استغلال هذه المستعمرات. قارن:
Levin Goldschmidt, *Universalgeschichte des Handelsrechts: Erste Lieferung*, 3 Aufl. (Stuttgart: Ferdinand Enke, 1891), S. 292ff.,
(من هنا فصاعداً: Goldschmidt, *Handelsrecht*).

مكتبة الفكر الجديد

نفقات الجيش وأجور صغار الموظفين، يتم دفعه دائماً وقبل كلّ شيء من المداخيل المحلية ولا يودّع إلى الخزينة المركزية إلا الفائض. فالموظف المستأجر يدير الأمور تماماً من جيبه الخاص وعلى عكس ذلك تدمج الدولة البيروقراطية جميع مصاريف إدارة الحكومة في ميزانيتها وتجهّز المصالح المختصّة السفلى بوسائل العمل التي تشرف على استعمالها ومراقبتها. أما فيما يخصّ "اقتصاد" الإدارة، فهذا يعني أنه يسير على نفس المنوال مثل المؤسّسة الرأسمالية المركزية الكبيرة.

وكذا الحال في مجال مؤسّسة البحث والتدريس العلمية، حيث أصبحت البيروقراطية في المعاهد الموجودة حالياً بالجامعات (ومخبر ليبيغ بغيسن Liebigs) (Laboratorium in Gießen ـ كان أوّل شاهد على مثل هذه المؤسّسات الكبرى)[79] نتيجة الطلب المتزايد لوسائل العمل المادية التي فصلت عن جملة الباحثين والأساتذة من خلال تجميعها تحت إشراف مدير خاصّ بها مثلما فصلت "وسائل الإنتاج" عن العمّال في المصنع الرأسمالي.

ولئن بدت البيروقراطية في كلّ مكان كنتاج تطوّر متأخّر نسبياً رغم تفوقها التقني الذي لا ريب فيه فإنما يعود أوّلاً إلى سلسلة من القيود التي لم تفك نهائياً إلا تحت ظروف اجتماعية وسياسية معيّنة. وهذا يعني أنّ النظام البيروقراطي قد نجح بانتظام في الوصول إلى السيادة:

VI. انطلاقاً من تسوية الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، ولو نسبياً، من حيث قيمتها بالنسبة للحفاظ على الوظائف الإدارية. فالنظام البيروقراطي هو بالخصوص ظاهرة لا مفرّ منها تابعة لديمقراطية الجماهير الحديثة على عكس ما تتميّز به الإدارة اللامركزية الديمقراطية لدى الوحدات الصغيرة المتجانسة. ويعود ذلك أوّلاً إلى مبدئه الخاص القائم على القاعدة المجرّدة والمتعلقة بفرض السيادة. فهذه القاعدة هي ناتجة عن رغبة في "تساوي الحقوق" بالمعنى الذاتي والموضوعي للكلمة، أي: ناتجة

---

(79) أسّس يوستوس ليبيغ (Justus Liebig) كأستاذ في الكيمياء معهداً للكيمياء وللصيدلة في مدينة غيسّن (Gießen) بمساعدة أمير إقليم الهيسّ (Hessen) قيد تدريس هذه المواد في الجامعة. وقد انفصل بهذه العملية عن المعاهد الخاصة الجاري بها العمل آنذاك وأصبح قدوة في تأسيس مخابر جديدة. وقد فرضت أعداد الطلبة المتزايدة وتوسيع البناءات تنظيماً صارماً يمكن الإطلاع عليه من خلال جداول التدريس وإضافة المخابر الملحقة التي كانت تحت رعاية المساعدين. قارن:
Jakob Volhard, *Justus von Liebig* (Leipzig: Johann Ambrosius Barth, 1909), Band 1, S. 57-85.

مكتبة الفكر الجديد

عن الرفض المقيت لحقّ "الامتياز" والرفض المبدئي لحلّ القضايا "حسب الحالة"، وكذلك أيضاً عن الظروف الاجتماعية السابقة. فكلّ إدارة غير بيروقراطية لتشكّل اجتماعي كبير من حيث الكم تقوم بكيفية أو بأخرى على علاقة تربط الأسبقية الاجتماعية أو المادية أو الشرفية القائمة بوظائف الإدارة وواجباتها. ويجري ذلك بانتظام بحيث ينجرّ عن الاستغلال الاقتصادي وحتّى "الاجتماعي" المباشر أو غير المباشر للمكانة التي تضفي على صاحبها أي نمط من العمل الإداري مكافأة مالية مقابل تبنيها. لذا تعني كلّ من البيروقراطية والديمقراطية داخل إدارة الدولة ارتفاع للمصاريف النقدية بالنسبة للخزينة العامّة رغم طابعهما "الاقتصادي" العام مقارنة بغيرهما من الأشكال. فقد كان تسليم الإدارة المحلية شبه كاملة والقضاء على المستوى الأدنى للإقطاعيين في بروسيا الشرقية حتّى إلى عهد قريب أرخص طريقة[80]- على الأقل من منظور الخزينة العامة لسدّ الحاجة إلى الإدارة. وكذا الحال بالنسبة لإدارة قضاء التصالح في إنجلترا. فمن المحتّم أن توجد ديمقراطية الجماهير التي قضت على التمييزات التي كان يتمتّع بها أهل الإقطاع والنبلاء والأغنياء، من حيث المبدأ على الأقلّ عملاً ذا مقابل عوض الإدارة الشرفية الموروثة، وهذا لا يقتصر على الأشكال الإدارية المتعلقة بالدولة. فليس هو من باب الصدفة أن أحزاب الجماهير الديمقراطية (مثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي[81] في ألمانيا وحركة الجماهير الفلاحية[82]، بداية

---

(80) لم يتم إلغاء القضاء الذي يديره أصحاب الإقطاع والنبلاء في المقاطعات الشرقية الستّ لدولة بروسيا (باستثناء بوزن) إلا بعد المرسوم بتاريخ 13 كانون الأول/ ديسمبر 1872 المتعلق بتنظيم المحافظات والذي أقرّ دوائر إدارية جديدة. قارن:
Otto Hintze, *Die Hohenzollern und ihr Werk: Fünfhundert Jahre vaterländischer Geschichte*, 1 Aufl. (Berlin: Paul Parey, 1915), S. 600, sowie unten, S. 349 mit Anm. 79.

(81) لم يتمكن الحزب الاشتراكي الديمقراطي من التطوّر ليصبح حزباً جماهيرياً (يضمّ ما يقارب 1,1 مليون من المشتركين عام 1914) إلا بعد رفع قانون الاشتراكيين سنة 1890. وقد تم تنظيم هذا الحزب بطريقة منضبطة بداية من الحيّ في المدينة وصولاً إلى البرلمان في الرايخ. فانتدب الحزب بتزايد كتبة ومحرّرين محترفين. وكان روبرت متشلز قد وصف عام 1907 وضع الحزب بصفة نقدية قائلاً: ضعفت قوة الحزب إلى حدّ أنّه " تحوّل إلى حزب ناخبين وقارئي جرائد فقط وعلى رأسه جهاز بيروقراطي كبير هدفه الوحيد هوالنجاح في الانتخابات". انظر:
Robert Michels, "Die deutsche Sozialdemokratie im internationalen Verbande. Eine kritische Untersuchung," *AfSSp*, Band 25 (1907).

(82) المقصود هنا هو"اتحاد الفلاحين" المؤسّس عام 1893 والذي طالب - تحت التأثير القوي للإقطاع البروسي - أن يكون المدافع عن المصالح السياسية لمنظمة الفلاحة الألمانية بأكملها. وقد وصل عدد المشاركين في الاتحاد إلى 330000 عام 1913 وكان الاتحاد يدفع أجر 161 خطيب خلال الانتخابات في حين بقيت مقاليد القيادة في أيدي كبار المزارعين وموظفي الاتحاد. وكان الاتحاد ذا =

مكتبة الفكر الجديد

من إنجلترا وديمقراطية Caucus غلادستون وشمبرلان التي وقع تنظيمها منذ السبعينات انطلاقاً من برمنغام[83]-(Birmingham) وصولاً إلى أميركا لدى الحزبين منذ تبنّي جاكسون للإدارة هناك)[84] قد قطعت في تنظيمها الخاص للحزب تماماً مع السيادة الموروثة للنبلاء/ الأشراف القائمة على العلاقات الشخصية والسّمعة الذاتية التي ما زالت مهيمنة لدى أحزاب المحافظين وكذلك أيضاً لدى أحزاب الليبراليين القدامى، ونظمت هياكلها بصفة بيروقراطية تحت قيادة موظفين حزبيين وكتبة مختصين في ميداني العمل الحزبي والنقابي. أمّا في فرنسا، فغالباً ما فشلت محاولة وضع تنظيم صارم للأحزاب السياسية على أرضية إحدى الأنظمة الخاضعة للانتخاب نظراً للمقاومة التي تواجهها من طرف وجهاء الدوائر المحلية ضدّ بيروقراطية الحزب التي بطول الزمن قد تسود في كامل البلاد وتقلّص من نفوذهم[85]، إذ إنّ كلّ

= فاعلية من خلال عمله الصحافي وتأثيره الموجّه على الانتخابات (بحيث التزم مثلاً 243 برلمانيا من جملة 442 في البرلمان البروسي مناصرة الاتحاد عام 1908). قارن:
Nipperdey, *Deutsche Geschichte* II, S. 583ff.

(83) سمح قانون الإصلاح البرلماني في إنجلترا عام 1867 أن يكون لكلّ واحدة من المدن الكبيرة ثلاثة مقاعد في مجلس العموم، غير أنّ قانون الانتخابات كان مقيّداً بفقرة صارمة تنصّ على حماية الأقليات. وهذه الفقرة التي تعتبر غير ديمقراطية دفعت كلّ من جوزيف شمبرلان (Joseph Chamberlain) رئيس بلدية برمنغام وفرانسيس شنادهورست (Francis Schnadhorst) الكاتب العام للجمعية الليبرالية إلى إنشاء نسق جديد من التنظيم الحزبي خارج البرلمان الذي سمّي بـ"مشروع برمنغام" وساعد على توجيه أصوات الناخبين نحوالحزب الليبرالي بحيث تحصّل على الأغلبية. وهذا النسق الجديد تم إشاعته في إنجلترا بأكملها عن طريق التجمعات الجماهيرية وبمساعدة الخطيب الفذ (William Ewart Gladstone) الذي نعت من طرف اللورد المحافظ (Beaconsfield) بالكنية الأميركية "Caucus". قارن: Ostrogorski, *Political Parties* I, S. 161-182.

(84) نجح الجنرال أندرو جاكسون (Andrew Jackson) في الانتخابات الرئاسية عام 1828 عن طريق حملة انتخابية منظمة جداً للقوى المعارضة التي حملت اسم "الحزب الديمقراطي". وقد نظمت هذه القوى اجتماع "الوفاق الوطني" (National Conventions) وحوّلت الحزب إلى أداة لجمع الأصوات. كما وعدت المساعدين في الانتخابات بتقلّد وظائف (Spoils System) على مستوى الإدارة المحلية والحكومة بعد النجاح في الانتخابات. وتبنّى آنذاك الـ Whigs (الذي أصبح منذ 1854 "الحزب الجمهوري") نفس النظام.

(85) يخوّل قانون الأغلبية في الانتخاب لعضواً لبرلمان في فرنسا الترشح فردياً على مستوى الأقاليم ويضع بذلك الوزن بالنسبة للحملة الانتخابية على المستوى اللجان المحلية أكثر منه في العمل الحزبي الذي يتعدّى إطار الإقليم. ففي حين تبنّى الجمهوريون واليساريون الراديكاليون في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى الحفاظ على القانون القديم فشلت أحزاب الأقلية، مثل الاشتراكيين بقيادة جان جوريس وكذلك المسيحيين والقوميين، بفرض قانون الانتخاب النسبي. فمثل هذا القانون قد يساعد على تنظيم أشدّ تماسكاً للأحزاب من خلال "قوائم الانتخاب حسب التمثيل المراعي للأحزاب". =

مكتبة الفكر الجديد

تقدّم في تيسير تقنية الانتخاب حسب الضبط العددي، كما هو الحال بالنسبة للنظام الانتخابي حسب النسب (فيما يتعلق بالدوائر الكبرى للدولة على الأقلّ) يعني التنظيم البيروقراطي الصارم للأحزاب على المستوى المحلّي ومن هنا تزايد لنفوذ بيروقراطية الحزب وانضباطها مع إقصاء دوائر الوجهاء المحلّيين. وهذا التطوّر للبيروقراطية حتى داخل إدارة الدولة يبدو جليّا في فرنسا وأميركا الشمالية وحتى في إنجلترا الآن كظاهرة متوازية للديمقراطية. مع العلم أنّه لا بدّ من الانتباه دائماً على أنّ مفهوم "الدمقرطة/ إدخال الديمقراطية" قد يكون له وقع مربك: فالشعب (Demos) الذي يعني الجمهور غير المرتّب لا "يدير" نفسه في إطار الجمعيات الكبرى وإنما يتم تسييره، ولا يُغيّر سوى نمط النخبة من مديري الإدارة السائدة ومدى التأثير الذي هو قادر، أو بالأصحّ دوائر أخرى من أوساطه قادرة على فرضه من خلال ما يسمّى بـ"الرأي العام" على محتوى عمل الإدارة وتوجّهها، فـ"الدمقرطة" في المعنى المقصود هنا لا تفترض حتماً المشاركة المتزايدة للجزء الناشط من المحكومين في السيادة داخل التشكّل الاجتماعي المعني بالأمر، إذ قد تكون هذه نتيجة للمسار المعني هنا ولكن ليس بالضرورة، وإنما علينا هنا أن نعيد وبإلحاح كبير إلى الذاكرة: أنّ المفهوم السياسي للديمقراطية يستمدّ من "العدالة القانونية" لدى المحكومين الافتراضات الأخرى وهي: **1**. الحدّ من تطوّر "سلك مغلق من الموظفين"، نظراً للمصلحة العامة للولوج إلى الوظائف و**2**. التقليص من نفوذ الموظفين نظراً لمصلحة توسيع دوائر التأثير في "الرأي العام"، حتى يتسنى في كلّ وقت ممكن تقلد الوظيفة بصفة مؤقتة، وإلى حدّ الرجوع في القرار، بدون ربطها بتخصّص معيّن، وبهذه الطريقة ونتيجة لكفاحها ضدّ سلطة الوجهاء، تقع الديمقراطية حتماً في صراع مع النزعات التي أوجدتها من خلال إدخال البيروقراطية، لذا لا يمكن هنا قطعاً أخذ الوصف غير الدقيق لـ"الدمقرطة" بعين الاعتبار طالما يفهم من خلاله التقصير من نفوذ/ سلطة "الموظفين الحرفيين" لصالح سيادة "الشعب" الممكنة بصفة "مباشرة"، أي عملياً عن طريق قادة أحزابه. إلا أنّ الأهمّ هنا هو التوازن بين المحكومين والمجموعة الحاكمة والمنظمة بيروقراطياً التي تنفرد هي الأخرى بسلطة مطلقة تماماً، إن لم تكن فعلية فغالباً ما تكون صورية.

= قارن: Max Garr, "Die Frage der Wahlreform in Frankreich," *Zeitschrift für Politik*, Band 3 (1910), S. 397-412, bes. S. 404f., und Rudolf von Albertini, "Parteiorganisation und Parteibegriff in Frankreich 1789-1940," *HZ*, Band 193 (1961), S. 529-600, Zitat: S. 568, (من هنا فصاعداً: v. Albertini, *Parteiorganisation*).

مكتبة الفكر الجديد

كانت عملية تحطيم مكانة النبلاء القدامى وأصحاب الأراضي في روسيا عن طريق نظام المراتب[86] (Mjestnitschestwo)، وما نتج عنها من تعويض النبلاء القدامى بأعيان الوظائف، حالة انتقالية خاصّة في مسار التطوّر نحو البيروقراطية. أمّا في الصّين، فقد بدا تقويم المكانة حسب النجاح في عدد الامتحانات وما انجرّ عنه من ترقية في سلّم الوظائف[87] شبيهاً بما سبق ذكره، ولكنه كان ذا بعد أكثر حدّة، إذا قدّر من منظور نظري على الأقلّ. وفي فرنسا، جعلت الثورة، وبالخصوص البونابرتية، البيروقراطية مهيمنة تماماً[88]. أمّا بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية، فكان ما باشر به البابا غريغور السّابع (Gregor VII) عن طريق المرسومين مدينة ترنت (Tridentinum) والفاتيكان (Vaticanum) وما أتمّه أخيراً البابا بيوس العاشر (Pius X) بمراسيمه[89] من تقويض نفوذ الإقطاع أوّلاً ثمّ من ضرب بعد ذلك

---

(86) يعود نظام "Mestničestvo" تاريخياً إلى القرن الخامس عشر، وهونظام معقد يقوم على المراتب والتعيينات في الوظائف حسب الأصل والمورد. وقد تم إلغاؤه عام 1682 وتعويضه سنة 1722 من طرف القيصر بطرس الكبير بقائمة تراتبية تعير اهتماماً للوظيفة والإنجازات فقط. أما طريقة الكتابة المنقولة في النص، فقد تم تعديلها هنا حسب الشكل المعهود والمرخّص من قبل ماكس فيبر. قارن:
Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 183, 302.

(87) وُضع في عهد سلالة الهان الملكية (Han-Dynastie) (206 ق م. – 220 ب م.) نظام حكومي صارم للامتحانات وبقي إلى حدود القرن العشرين القاعدة للمراتب والتعيينات في الوظائف. وارتبط هذا النظام بالطلب أنّه على المتفوّقين معرفياً وأخلاقياً تقلّد الوظائف العليا في الدولة. وبهذا تم إلغاء أيّ شكل من الحقوق الموروثة أوذات الجاه في تقلّد الوظائف. قارن:
Edouard Biot, *Essais sur l'histoire de l'instruction publique en Chine et de la corporation des lettres, depuis les anciens temps jusqu'à nos jours*, 2 Teile (Paris: Benjamin Duprat, 1845), S. 99f.

(من هنا فصاعداً: Biot, *Essais*).

(88) قامت ثورة 1789 بإزالة المقاطعات القديمة والسلطات الوسيطة بين الطبقات ثمّ بتقسيم البلاد إلى أقاليم متوازنة. ورفع المجلس آنذاك استقلالية الدوائر المحلية، وطالب بتكوين إدارة مركزية وطنية. ثمّ جاء نابليون بونابرت فأسّس جهازاً إدارياً منظماً بصفة تراتبية معتمداً في ذلك على الدستور القنصلي لعام 1799 والقانون بتاريخ 28 من الشهر الممطر للعام الثامن (ما يقابل 1800). وفي هذا الجهاز صار مبدأ الكسب/ الاستحقاق والعدالة هوالمحدّد للانتداب والترقية. ولذلك بدأ منذ 1807 عوض نظام الرتبة القديم نظام جديد يرتكز على الأجر والأوسمة واللقب وما يضاف إليها في سلّم طبقة النبلاء. قارن: Treischke von Heinrich, "*Frankreichs Staatsleben und der Bonapartismus*," in: *ders. Historische und politische Aufsätze*, 5 Aufl. (Leipzig: S. Hirzel 1886), Band 3, S. 43-425,

(من هنا فصاعداً: Treitschke, *Bonapartismus*).

(89) يرسم ماكس فيبر هنا كيفية تمركز السلطة داخل الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ويستخلص خيط تطوّرها بدءا من حظر تقلد المراتب لغير رجال الدين عم طريق البابا غريغور السابع (1075/ 1078) =

مكتبة الفكر الجديد

أيضاً لجميع القوى الوسطى المستقلة والمحلية وتحويلها إلى مجرّد موظفين للسلطة المركزية، مرتبطاً بارتفاع متزايد للقيمة الفعلية التي وضعتها المنظمة السياسية لحزب الكاثوليكية في القساوسة التابعين لها تماماً من وجهة نظر صورية[90]: كلّ هذا يدلّ إذن على تقدّم للبيروقراطية وفي نفس الوقت أيضاً على تقدّم شبه "سلبيّ" للدمقرطة، أي للتوازن بين المحكومين. فتعويض جيش النبلاء القائم على التجهيز الذاتي بجيش بيروقراطي يمثل هو الآخر مساراً "سلبياً" للدمقرطة، وذلك بالمعنى الذي نعطيه لقيام أيّ مملكة عسكرية مطلقة عوض دولة الإقطاع أو جمهورية النبلاء. هذا ما انطبق أيضاً من حيث المبدأ، ورغم كلّ الخصوصيات، على تطوّر الدولة في مصر[91]. أمّا في الإمارة الرومانية، فقد جرت بيروقراطية الإدارة في المقاطعات، مثلاً في مجال إدارة الضرائب، توازياً مع استبعاد سلطة الأغنياء الذين كانوا يمثلون طبقة رأسمالية

= مروراً بقانون Tridentinum (1545–1563) وقانون الفاتيكان الأول Vaticanum (1869/ 1870) الذي ثبّت مكانة البابا الأولي من خلال تكريس عقيدة العصمة من الخطأ وصولاً إلى الإصلاحات اللاحقة عن طريق البابا بيوس العاشر. ويبدوواضحاً أن ماكس فيبر يتبع هنا ما ذهب إليه (Ulrich Stutz) الذي يرى في مساعي البابا بيوس العاشر محاولة الإدارة المركزية البابوية في إزالة البقايا الأخيرة للهوية الكنسية على مستوى وظائف الكنيسة الدنيا. وقد تم ضبط هذا المطلب المركزي في قانون iuris canonici الذي هيّأت مسودته تحت رعاية البابا بيوس العاشر ولم ينشر إلا بعد وفاته في عيد الفصح سنة 1917. قارن:

Ulrich Stutz, *Der Geist des Codex iuri canonici. Eine Einführung in das auf Geheiss Papst Pius X. verfasste und von Papst Benedikt XV. erlassene Gesetzbuch der katholischen Kirche* (Stutgart: Ferdinand Enke, 1918),

هذا وقد صارت بعض الترتيبات معروفة مسبقاً مثل القرار "Maxima cura" بتاريخ 20 آب/ أغسطس 1910 والذي يفصل بين القساوسة الثابتين والذين هم دائماً تحت الطلب (المرجع المذكور، ص 42).

(90) يؤكّد ماكس فيبر هنا على الوظيفة السياسية لمعاوني القساوسة في دورهم كأعضاء جمعية دينية وكنشطاء غير رسميين لحزب الوسط. هذا الحزب لا يملك على المستوى المحلي تنظيماً خاصاً به، غير أنه يستعين هناك بمعاوني القساوسة المحليين خلال الانتخابات. وفي موضع آخر يصف ماكس فيبر طريقة استعمالهم للسلطة كـ "سلطة القساوسة" (Kaplanokratie). انظر: Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 373.

(91) يتحدّث ماكس فيبر عن مرحلة إقطاعية في تاريخ مصر ويحدّدها تاريخياً في عهد الملوكية الوسطى (أي فيما بين 2119–1794/ 93 ق.م.). ولم يتم تأسيس جيش احترافي مكوّن في مجمله من جنود مرتزقة إلا بعد إزالة حكم سلالة الهيكسوس (Hyksos) الأجنبية الذي ساد بعد تلك المرحلة. وقد تمّ تكوين أغلبية الضباط المصريين في مدارس للضباط ومثلوا طبقة حرفية خاصة بهم في العهد الجديد للمملكة (1550–1070/ 69 ق.م.). قارن: Richard Thurnwald, "Staat und Wirtschaft im alten Ägypten," *Zeitschrift für Socialwissenschaft*, 4. Jg. (1901), S. 1901,

(من هنا فصاعداً: Thurnwald, *Altes Ägypten*).

مكتبة الفكر الجديد

مهيمنة في الجمهورية، وبذلك كان في آخر المطاف استبعاد الرأسمالية القديمة ذاتها.

يبدو جلياً أنّ هناك دائماً ظروفاً اقتصادية معينة تساهم بفعالية في مثل هذه التطوّرات الهادفة "لتحقق الديمقراطية". فغالباً ما تشارك الحالة الاقتصادية على نشأة طبقات جديدة ذات طابع بورجوازي صغير أو عماليّ أو تنزع إلى الغنى تساعد على ظهور سلطة سياسية أو أفولها، سواء كانت هذه مشروعة أم استبدادية، كي تحقق من خلال هذه المساعدة امتيازات اقتصادية أو اجتماعية. ومن ناحية أخرى، يمكن أيضاً أن توجد حالات، وبعضها أكدها التاريخ، تأتي فيها المبادرة "من فوق" وتكون ذات طبيعة سياسية بحتة، أي تستمدّ امتيازها من عوامل سياسية، وخاصّة سياسية خارجية، فتستغلّ التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة وكذلك المصالح الطبقية فقط كوسيلة لفرض سلطتها السياسية المحضة وغايتها الذاتية، ثمّ تدفعها خارج توازنها غير المستقرّ غالباً وتحرّك فيها التناقضات الخامدة قيد حثها على الصراع. مع العلم أنّه يصعب الحديث عنه بصفة عامة، فحجم الطريق الذي ساهمت فيه الأوضاع الاقتصادية وكيفيته يبقى مختلفاً تماماً، كما هو الحال أيضاً بالنسبة لمدى تأثير علاقات السلطة السياسية. ففي العصر اليوناني القديم، مثل كلّ من التحوّل إلى الصّراع المنظم ومن بعدها الدور المتزايد للملاحة في أثينا الأرضية للاستيلاء على السلطة السياسية من طرف فئات الشعب التي تتكفل كلّ مرّة بعبء الجيش[92]. لكن حتى في روما لم يزعزع التطوّر المماثل سيادة الوجهاء من بين نبلاء الوظائف إلا ظاهرياً ولفترة قصيرة. أمّا الجيش الحديث فقد كان في كلّ مكان فعلاً الوسيلة لتحطيم سلطة الوجهاء، غير أنّه لم يكن في حدّ ذاته وبأيّ كيفية كانت العامل الفعّال في إدخال الديمقراطية، وإنما بقي مساعداً سلبياً. وهذا يعود في الحقيقة إلى أنّ الجيش الشعبي في العهد القديم يخضع اقتصادياً إلى التزويد الذاتي، في حين يحتاج الجيش الحديث إلى التموين البيروقراطي.

ولئن قام زحف البنية البيروقراطية على تفوّقها "التقني"، فإنّ هذا الزحف قاد،

---

(92) فرضت سياسة الهوبليين (Hopliten) نفسها منذ القرن السابع ق.م. في اليونان وعوّضت بذلك المكانة الخاصة التي كانت تحتلها طبقة النبلاء في الجيش وعلى مستوى المدينة. ويخوّل لكلّ من له الكفاءة في الانتماء إلى قوم الهوبليين، أي من هوقادر على التسلح بالعتاد العسكري الكامل أن يصبح مواطناً بأتمّ معنى الكلمة (قارن: Aristoteles, *Athenaion politeia* 4). وقد أدّت السياسة البحرية التي نجح في تسييرها ثمستوكليس (Themistokles) إلى الديمقراطية الراديكالية التي أتمّمها فيما بعد بريكليس.

مكتبة الفكر الجديد

كما هو الحال بالنسبة لعالم التقنية برمّته، هنا أيضاً إلى هذه النتيجة وهي: أنّ هذا التقدّم يسير بأكثر بطئ هناك حيث تعمل أشكال البنية القديمة في مجال متقدّم جداً تقنياً وقابل هو الآخر للتكيّف مع متطلّبات العصر. هذا ما جرى مثلاً في إنجلترا مع إدارة الأشراف التي، من بين جميع الإدارات، لم تخضع إلا رويداً للمسار البيروقراطي أو ما زالت في حالة الخضوع له. وهذه هي نفس الظاهرة التي نواجهها مثلاً حين تبدي شركة ذات تقدّم عال ورؤوس أموال كبيرة مثل شركة الغاز للإنارة أو شركة السّكك الحديدية من اعتراضات جمّة ضدّ إدخال الكهرباء، فهي أشدّ حدّة من تعمير مناطق تعتبر أراضٍ بوراً تماماً.

تنتمي البيروقراطية إلى الأشكال الاجتماعية التي يبدو من الصعب تحطيمها، إذا ما وقع تسييرها مرّة واحدة بصفة كاملة. فالتسيير البيروقراطي هو الوسيلة الخاصة التي يمكن بها تحويل "الفعل الجماعي" إلى "فعل اجتماعي" منظم بصفة معقلنة. وباعتباره أداة " جمعنة/ التحوّل الاجتماعي" لعلاقات السيادة، كان وما زال التسيير البيروقراطي أداة سلطة عظيمة الشأن بالنسبة للذي يكون هذا الجهاز تحت تصرّفه، إذ إنّ مثل هذا "الفعل الاجتماعي" المنظم حسب تصميم دقيق وموجّه يفوق أيّ فعل مكره "للجمهور" وحتى "للفعل الجماعي" إذا أتيحت له نفس الحظوظ. فحيث أدخلت البيروقراطية بصفة تامة في الإدارة، وُجد معها شكل من علاقات السيادة يصعب تحطيمه حقاً. فلا يمكن للموظف بمفرده الانفصال عن الجهاز الذي ينتمي إليه، إذ الموظف المحترف مرتبط تماماً بعمله، ماديّاً ومعنوياً، على عكس "الوجهاء" الذين يقومون بالعمل الإداري بصفة شرفية أو إضافية، فهو مثل الأغلبية الساحقة، ليس إلا عضواً فرداً مكلفاً بجملة من المهامّ المتخصّص فيها ضمن جهاز متحرّك بصفة دائمة وحسب ما تقرّه القمّة العليا فقط، وليس الأطراف الجانبية فيه (كما هو معتاد)، من حركة أو تعطل وما تمليه عليه من خريطة طريق من المفروض أن يلتزم بها فعلاً. إضافة إلى كلّ هذا فإنّ الموظف ملتحم أيضاً بمصالح جميع من اندمج في هذا الجهاز من موظفين وفي مقدّمتها أن يواصل الجهاز عمله وأن تتواصل السيادة المشتركة. أمّا المحكومون فلا يمكن لهم من جانبهم الاستغناء عن جهاز السيادة البيروقراطية أو تعويضه إذا ما وجد، لأنّه يقوم على التخصّص وتقسيم العمل في مجال الاختصاص وعلى التهيئة الوثيقة للقيام بوظائف معينة بصفة عادية وبحذق مفرط ضمن تركيبة كاملة التصميم. فإذا ما توقف عن العمل أو وقع تعطيله بعنف، فإنّ النتيجة هي الفوضى التي يصعب التحكّم فيها بإدراج من يعوضه من بين

مكتبة الفكر الجديد

المحكومين. وهذا ينطبق على الإدارة العمومية مثلما هو الحال بالنسبة للإدارة في مجال الاقتصاد الخاص فتعلّق مصير الجمهور المادي بالسير المنضبط والمرتب بيروقراطياً لعمل المنظمة الاقتصادية الخاصة يأخذ في الزيادة باستمرار وبذلك تبدو فكرة إمكانية توقيفها عن العمل أكثر طوباوية. فالملفات من ناحية وانضباط الموظفين من ناحية أخرى، أي استعدادهم للانصياع الدقيق في مجال عملهم "المعهود"، يصبحان إذن، وبصفة متزايدة، القاعدة لأي نظام سواء في المؤسّسة العامة أو الخاصة. غير أنّ "الانضباط" يأتي قبل كلّ شيء مهما كانت عملياً أهمية ضبط الملفات بالنسبة للإدارة، فالفكرة الساذجة لدى الباكونية التي تقول: بأنّه بإبادة الملفات يمكن معاً تحطيم أرضية السيادة و"الحقوق المكتسبة"[93] تتغافل الأمر بأنّ استعداد الناس لمراعاة القيم المعهودة والضوابط يبقى قائماً، بغضّ النظر عن الملفّات. فأيّ نظام جديد يظهر بعد دحر الجموع من قوات الجيش وحلّها وكذلك أيّ تصليح للنظام الإداري المهدم عن طريق الثورات والرّعب أو غيرها من الكوارث يحدث من خلال نداء للاستعداد المنغرس لدى الموظفين من جهة ولدى المحكومين من جهة أخرى للالتحام حول تلك الأنظمة، وهذا النداء، إذا ما كلّل بالنجاح، يعيد الجهاز المعطل من جديد إلى "العمل". إنّ عدم الاستغناء الموضوعي عن الجهاز، إذا ما أقيم مرّة في علاقة بـ"اللاشخصية" الخاصة به، كفيل من ناحية أخرى بأن يجعل هذا الأخير مستعدّا بسهولة كاملة، على عكس الأنظمة الإقطاعية القائمة على البرّ والإحسان، لخدمة أيّ كان له القدرة على السيطرة عليه. فأيّ نظام معقلن/ رشيد ومرتّب للموظفين يواصل عمله بانتظام حتى في أيدي العدوّ، إذا ما احتلّ هذا الأخير الإقليم، وذلك بتغيير قمّة الهرم فقط، لأنّه من صالح الجميع، بما في ذلك العدو نفسه أوّلاً، أن يعمل. فبعد أن سعى [المستشار الألماني] بسمارك خلال الفترة الطويلة من حكمه إلى التخلّص من زملائه في الوزارة بإزالة جميع الأعضاء المستقلّين في الحكومة وتعويضهم بمن كانوا في تبعية بيروقراطية تامّة له، تفاجأ عند تقديم استقالته حين رأى أنّ هؤلاء

---

(93) في "اللوائح السّرية" المنسوبة لميخائيل باكونين والصادرة عن "الكتلة العالمية للديمقراطية الاشتراكية" التي أسّسها جاءت المطالبة بتحطيم كلّ من المنظمة الحكومية والقانونية، بما في ذلك حرق الملفات. "وهذا يعني منع وحرق جميع أوراق الملكية ووثائق الإرث والبيع والهدية والأحكام أي كلّ الأوراق القانونية والمدنية". طبع في: *L'alliance de la démocratie socialiste et l'association internationale des travailleurs. Rapport et documents publiés par ordre du congrès international de la haye* (Londres: A. Darson, 1873), S. 130.

وجاء ذكر هذا النص مترجماً بالألمانية في كتاب: Paul Eltzbacher, *Anarchismus* (Berlin: J. Guttentag, 1900), S. 120f.

مكتبة الفكر الجديد

واصلوا القيام بوظيفتهم بدون مبالاة ولا ملل، وكأنّه لم يكن الحاكم الفذ وربّ هذه المخلوقات، وإنما وقع تغيير أيّ حلقة كائنة في الجهاز البيروقراطي بغيرها[94]. أمّا في فرنسا فقد بقي من حيث الجوهر نفس جهاز السلطة رغم كلّ التغييرات التي جرت على رأس الدولة منذ عهد الإمبراطورية الأولى[95]. وحيث وضع هذا الجهاز وسائل الإعلام والمواصلات الحديثة (مثل التلغراف) على ذمّته وجعل "الثورة" بمعنى الفرض بالقوة لأشكال جديدة للسيادة شبه مستحيلة من وجهة نظر تقنية بحتة ومن خلال بنيته المعقلنة، فإنّه عوّض "الثورات" بـ"الانقلابات"[96] كما عوّدتنا به فرنسا منذ عهود إذ إنّ جميع التحوّلات الناجحة هي في واقع الأمر انقلابات.

---

(94) بعد استقالة بسمارك في شهر آذار/ مارس 1890 بقي أوّلاً جميع الوزراء البروسيين في مهامهم نظراً إلى أنّه يعود إلى الإمبراطور وحده القرار في الأمر، وهو ما أغاظ بسمارك وما جعله أيضاً حاقداً على مساعده القديم كارل هاينريخ فون بوتيشر (Karl Heinrich von Boetticher) كاتب الدولة البروسي في وزارة الداخلية (ونائب الرئيس في الوزارة الأولى البروسية منذ 1888) الذي يعتبره أحد المدبرين في إسقاطه. وجاء في تقرير الصحافي (Anton Memminger) في حديثه مع بسمارك في 16 آب/ أغسطس 1890 في مدينة Bad Kissingen والذي نشر كاملاً في جريدة *Neuen Bayrischen Landeszeitung* بمدينة Würzburg عام 1898 ما يلي: "وكما هوالحال بالنسبة لـ (Boetticher)، فقد كانت هناك أقمار أخرى استقطبت نورها من شمسي ثمّ تحولت فجأة إلى مذنبات ذات شهاب طويل لامع لـ... وحرّك الأمير هنا السبّابة بكيفية تبدو لي أنها تدلّ على التذيّل والخضوع". جاء الاستشهاد هنا حسب الطبعة لكتاب: *Bismarck*, Gespräche, hg. und bearb. von Willy Andreas (Bismarck, Gesammelte Werke, Band 9) (Berlin: Otto Stollberg, 1926), S. 86.

(95) كما ذكر سابقاً فقد تأسّس نظام إداري مركزي تحت رعاية نابليون الأول. ووصفه هاينرش فون تراتشكه (Heinrich von Treitschke) بأنه نظام "مفحم، عملي ويسير على وتيرة واحدة. فهو مرتب بوضوح حسب قانون تقسيم العمل [...] ولكنه باهظ، لا طابع له واستبدادي في عمقه. فهذا النظام الإداري هوالدستور الحالي لفرنسا. ففيه وُضع "رأسمال السلطة" الذي خلفه الإمبراطور لبقية الحكومات في فرنسا، كما يؤكد على ذلك حقاً المنتسبين لنابليون اليوم. ففي مثل هذه الدولة يتسنى لأيّ حاكم إعادة قول الإمبراطور: "بمحافظيّ وشرطتي وقساوستي يمكنني فعل كلّ يرضي رغبتي". قارن: Treitschke, *Bonapartismus*.

(96) لقد بدأ استعمال التلغراف المرئي الذي اخترعه كلود شابه (Claude Chappe) خلال حروب الثورة وخاصة من طرف نابليون الأول. وفي عهد لويس فيليب (1830-1848) كانت فرنسا تتمتع بشبكة تلغراف واسعة المدى. وقد كتب هاينرش فون تراتشكه وهو يتحدّث عن الانقلاب الذي جرى في 2 من كانون الأول/ ديسمبر 1851 والذي أسفر عن وصول نابليون الثالث إلى السلطة: "لقد استقبل خمسة وثلاثون مليون فرنسي عن طريق التلغراف، الخبر الذي ينصّ على أن دولتهم غيرت شكل نظام الحكم، إلا أنهم انصاعوا لهذا النظام الجديد بدون أية مقاومة". وفي 27 من كانون الأول/ ديسمبر 1851 وضع التلغراف في رفّ الدولة. قارن: المصدر نفسه، ص 238، وكذلك: P. D. Fischer, "Telegraphie und Telephonie," *HdStW*³, Band 7 (1911), S. 1150-1169, bes. S. 1150, 1160.

مكتبة الفكر الجديد

إنّه لمن الواضح أنّ تنجرّ عن النظام البيروقراطي لأي تشكّل اجتماعي، وسياسي بالخصوص، عواقب اقتصادية جمّة، بل أنّها تحصل بانتظام. فما هي إذن هذه العواقب؟ تتعلق هذه بطبيعة الحال بالتقسيم الاقتصادي والاجتماعي للسلطة في كلّ مرّة وخاصة بالمنطقة التي يهيمن فيها الجهاز البيروقراطي وكذلك بالتوجّه الذي تعطيه له القوى التي تستعمله. فغالباً ما كانت النتيجة هي تقسيم كتابي لسلطة الطبقة الغنية (Krypto-plutokratie). أمّا في إنجلترا وأميركا فعادة ما يقف وراء أنظمة الأحزاب البيروقراطية متبرّعون يموّلون حملاتهم ويحاولون من خلالها التأثير عليها. فالمشجعون للأحزاب سواء من بين منتجي الجعّة في إنجلترا[97]، أو لدى أصحاب الصناعة الثقيلة بتمويلاتهم للحملات الانتخابية أو من طرف رابطة الهنزا (Hansa) وصندوق تبرّعها في ألمانيا[98] ليسوا نكرة بل كانوا يعرفون جيداً. وحتى السير البيروقراطي والتسوية الاجتماعية داخل التشكّلات السياسية، وعلى رأسها مؤسّسات الدولة المرتبطة بنسف التمييزات المحلية والإقطاعية المنافية لها، إنما كانا منذ العصر الحديث في أغلب الأحيان في صالح الرأسمالية، بل نفّذا غالباً في ارتباط مباشر معها. هذا ما حصل مثلاً في غضون الاتحاد التاريخي بين السلطة المطلقة للأمراء

---

(97) من المحتمل أنّ بعضهم كان يملك مجموعة من أسهم معمل بيرس (Peers) للجعّة مثلما هو الحال لدى Bass، Ratcliff، Gretton وكذلك لدى Watney، Combe، Reid & Co. فمالك شركة باسّ (Bass) الذي كان عضواً في مجلس النواب ومجلس الشيوخ ساعد غلادستون (Gladstone) الذي كان صديقه في الحزب. قارن: Albrecht Mendelssohn Bartholdy, "Die Reform des Oberhauses. Zur Geschichte und Psychologie einer politischen Bewegung im 20. Jahrhundert," *Jahrbuch des öffentlichen Rechts der Gegenwart*, Band 3 (1909), S. 139-218, hier: S. 149f.

(98) منذ خريف 1908 تكفلت "الرابطة المركزية لأرباب الصناعة" التي تدافع على مصالح الصناعة الثقيلة بصندوق لدعم الانتخابات. وكما يذكر Emil Lederer في *Sozialpolitischen Chronik* لم يكن الرأي العام على علم بكيفية وكمية هذا الصندوق. Emil Lederer, "Die Interessentenorganisationen und die politischen Parteien," *AfSSp*, Band 34 (1912), S. 307-374, hier: S. 335,

ونظراً لتوجهه الأبوي والسياسي - الاجتماعي الرامي إلى الحفاظ على الحواجز الجمركية، فلم تساعد هذه الرابطة غالباً سوى النواب المحافظين. وفي المقابل ساعد "اتحاد الهنزا للحرف والتجارة والصناعة" الذي أسس في 6 من حزيران/ يونيو 1909 بصندوقه لدعم الانتخابات مصالح طبقة الحرفيين الأحرار والتجار. وقد دعّم هذا الاتحاد في انتخابات برلمان الرايخ لعام 1912 بقيمة مليون إلى مليوني مارك خصوصاً الحزب الليبرالي القومي وحزب الشعب التقدمي. قارن: Dieter Fricke, "Hansa-Bund für Gewerbe, Handel und Industrie (HB) 1909-1934," in: *Lexikon zur Parteiengeschichte. Die bürgerlichen und kleinbürgerlichen Parteien und Verbände in Deutschland* (1789-1945) (Köln: Pahl-Rugenstein, 1985) Band 3, S. 91-108.

مكتبة الفكر الجديد

والمصالح الرأسمالية[99]، إذ من المعهود أن توسّع التسوية القانونية والنسف الحاصل للتشكيلات المحلية المحكمة والخاضعة للنبلاء حركة الرأسمالية. ولكن من الممكن أيضاً أن ننتظر من جهة أخرى وقعاً للسير البيروقراطي في مختلف الحالات التاريخية ذات الأثر البعيد، خاصة في العهد القديم، قد يلتئم ومصلحة البورجوازية الصغيرة في تأمينها التقليدي "للغذاء" أو يضيّق الخناق على حظوظ الربح الخاص لدى الدولة الاشتراكية ويكون بدون شكّ وربما أيضاً لدينا كتطوّر مستقبلي[100]. فالوقع المختلف جداً لنظام سياسيّ مشابه تماماً على الأقلّ من حيث المبدأ في مصر في عهد الفراعنة ثمّ في العصر اليوناني وبعدها في العصر الروماني يظهر الإمكانيات المختلفة جداً للدور الاقتصادي في سير البيروقراطية، وذلك حسب توجّه العوامل الموجودة. إنّ الوجود المحض لنظام البيروقراطية لا يدلي لوحده بشيء معيّن حول التوجّه الفعلي لأثرها الاقتصادي المتوافر دائماً بكيفية ما، أو بالأحرى ليس بالقدر الكافي حول أثرها الاجتماعي أو المسوّي نسبياً على الأقلّ. وحتّى من هذه الوجهة، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ البيروقراطية في حدّ ذاتها إنما هي بمنزلة أداة تدقيق على ذمّة العديد من مصالح السيادة المختلفة، سواء منها السياسية البحتة أم الاقتصادية البحتة أم غيرها من المصالح. ولذلك لا بدّ من التحرّي من المبالغة فيما يتعلق بمدى سيرها توازياً مع سير الديمقراطية، وإن بدا هذا خاصّاً بها. فحتى طبقات سلطة الإقطاع وضعت هذه الأداة في خدمتها حسب الظروف، وغالباً ما وجدت أيضاً الإمكانية في الإمارة الرومانية وكذلك أيضاً في بعض الدويلات ذات الشكل الاستبدادي بربط السير البيروقراطي للإدارة قصداً بتكوين الطبقات أو بنسفه عن طريق العنف الذي تقوم به المجموعات الاجتماعية الموجودة في السلطة. أمّا التحفظات المعلنة بالنسبة لبعض الوظائف لصالح طبقات معينة، فهي كثيرة جداً، وتتزايد فعلاً فالنزعة نحو ديمقراطية المجتمع في جملته بالمعنى الحديث للكلمة، سواء كان ذلك فعلياً أم ربما صورياً فقط، تمثل في الحقيقة الأرضية السانحة بامتياز ولكنها ليست الوحيدة الممكنة لبروز ظواهر

---

(99) المقصود هنا هوعصر الملوكية المطلقة/ عصر الاستبداد وسياسته الاقتصادية التي تعرف بـ "مرحلة الرقابة الحكومية على الاقتصاد التجاري" (Merkantilismus) والتي يمكن اعتبارها في بعض من جوانبها لسياسة رأسمالية. للحديث أكثر عن هذه الظاهرة.

(100) في هذا المعنى استطلع الباحث روبرت متشلز **النزعة البورجوازية الصغيرة** (Verkleinbürgerung) لدى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني. فمصلحة التموين على المعاش تزامنت مع تطوير البيروقراطية. قارن: Michels, *Deutsche Sozialdemokratie*, S. 541-545.

مكتبة الفكر الجديد

البيروقراطية بإطلاق، هذه الظواهر التي تصبو إلى تسوية السلط التي تعترضها في الطريق وفي المنطقة التي تحاول احتلالها من حين لآخر. ولا بدّ أيضاً من الانتباه إلى الوضع الذي قد اعترضنا مراراً والذي يجب توضيحه من جديد مرّة أخرى ألا وهو: أنّ "الديمقراطية" في حدّ ذاتها، ورغم تشجيعها الذي لا مفرّ منه وغير المقصود للبيروقراطية أو من أجله، هي عدوة "لسيادة" البيروقراطية، ومن هنا فهي تخلق تحت ظروف معينة مقاطع حسّاسة جداً للبيروقراطية وحواجز. لا بدّ إذن من التمعّن دائماً في كلّ حالة تاريخية على حدة والنظر في التوجّه الخاص الذي اتخذته البيروقراطية فيها.

لذا يستوجب هنا الاحتفاظ بالحكم فيما إذا تبيّن الدول الحديثة التي تقدّمت فيها البيروقراطية حيث ما ظهرت، أيضاً وبدون استثناء حقاً تزايداً عاماً لسلطة البيروقراطية داخل جهاز الدولة. فالحقيقة أنّ النظام البيروقراطي هو الأداة المتقدمة جداً تقنياً للسلطة بالنسبة لمن يحوزها في يده لا تقول شيئاً عمّا يلي: ما هو الدعم الذي يمكن للبيروقراطية في حدّ ذاتها، أن تقدّمه لتصوّراتها داخل التشكيلة الاجتماعية المعنية؟ وكذلك "عدم الاستغناء" المتزايد عن الموظفين الذين ارتفع عددهم إلى حدّ الملايين لا يدلّ أيضاً عمّا يحدّد، حسب قول بعض الممثلين للحركة العمالية[101]، عدم الاستغناء عن العمّال اقتصادياً درجة قوّتهم الاجتماعية أو السياسية: ففي الحالة التي كان فيها عمل العبيد مهيمناً، لا بدّ إذن أن يحتلّ العبيد مثل هذه المكانة التي "لا غنى عنها"، باعتبار أن الأحرار آنذاك كانوا يرون أنّ العمل في مثل تلك الظروف مهين لشرفهم. لهذه الأسباب، لا يمكن الجزم مسبّقاً بأن سلطة البيروقراطية في حدّ ذاتها في تزايد، ويبدو أنّ الاستعانة بذوي الاهتمام أو بذوي الاختصاص من غير الموظفين أو على عكس ذلك بممثلين خارج الاختصاص وتكوين أجهزة محلية أو ما بين محلية أو مركزية برلمانية أو غيرها من أجهزة التمثيل السياسي أو العمالي قد ينافي تماماً ما

---

(101) نقد روبرت متشلز في قراءته لأطروحة (Elsbeth Georgi) حول *Theorie und Praxis des Generalstreiks in der modernen Arbeiterbewegung* أنّ المؤلّفة تجاهلت تماماً الجانب الاقتصادي والأخلاقي لموضوعها. فهويدّعي بالمقابل أنّ "الإضراب العام هوالشكل التقليدي لثورة المنتجين ضدّ أرباب المصانع، فهو إذن التجربة الكبرى التي تبيّن أنّ المجتمع البورجوازي لا يمكن أن يقوم بدون جماهير العمال". فالإضراب يعطي "للطبقة الحاكمة تصوّراً [...] من الضرورة الاقتصادية التي تمثلها الطبقة العاملة/ البروليتاريا. قارن: Robert Michels, [Rezension von:] Elsbeth Georgi, "Theorie und Praxis des Generalstreiks in der modernen Arbeiterbewegung. Jena 1908," Verlag von Gustav Fischer. 144 S., in: *Zeitschrift für Soziologie*, 1. Jg., Heft 4 (April 1909), S. 281-285.

مكتبة الفكر الجديد

جاء قوله. إلى أيّ حدّ يمكن للظاهر أن يصبح حقيقة، هذا ما سيدرس بالتفصيل في فصل آخر[102] خارج عن هذا التوضيح الصوري المحض والمفرط في المحاججة. هنا يمكن فقط القول بصفة عامة:

عادة ما تكون مكانة البيروقراطية المتقدمة تماماً كبيرة جداً، بل فائقة في ظروف عادية. ولا فرق هنا إن كان "السيد" الذي تخدمه "شعباً" متسلحاً بـ"قانون المبادرة" أم "الاستفتاء" أو بحقّ إقالة الموظف من مهامّه، أم برلماناً منتخباً ومؤهّلاً بحقّ "سحب الثقة" أم ما يشبهه فعلاً حسب القاعدة الأرستقراطية أم "الديمقراطية" أم هيئة أرستقراطية تتمّم نفسها قانونياً أم فعلياً، أم رئيساً منتخباً من قبل الشعب أم ملكاً "مستبدّاً" بحكم الوراثة أم "برلمانياً" فهو يجد نفسه دائماً أمام الموظف المتمرّن داخل جهاز الإدارة في حالة شبيهة بـ"الهاوي" أمام "المتخصّص". وكلّ بيروقراطية تسعى من خلال طرق سريّة معلوماتها ومقاصدها إلى مضاعفة هذا التفوّق للعالم المحترف. فالإدارة البيروقراطية هي دائماً من حيث توجّهها إدارة إقصاء للجمهور. فهي تحاول قدر الإمكان إخفاء علمها وعملها عن النقد. فإدارة الكنيسة البروسية كانت تهدّد القساوسة في حالة إفشاء مضمون التنبيهات وغيرها من العتبات التي كانت توجّهها لهم باتخاذ عقوبات تأديبية، لأنّه يمكن أن "ينجرّ" عن ذلك نوع من النقد لهم[103]. أمّا كتبة المحاسبة لدى شاه إيران فقد جعلوا من خدمة الوظيفة

---

(102) في غضون النقاشات حول إصلاح قانون الانتخاب البروسّي تم نشر أفكار طبقات الحرفيين من طرف بعض الجمعيات المحافظة مثل "اتحاد الفلاحين" و"جمعية روابط أرباب العمل" و"رابطة الطبقة الوسطى في الرايخ الألماني". خاصة فيما بين 1911 و1912 وجدت هذه الأفكار المضادة للبرلمان والمعادية المصالح التي تبنتها الأحزاب السياسية رواجاً كبيراً. قارن: Dirk Stegmann, *Die Erben Bismarcks, Parteien und Verbände in der Spätphase des Wilhelminischen Deutschlands. Sammlungspolitik 1897-1918* (Köln, Berlin: Kiepenheuer & Witsch, 1970), S. 283ff.,

ورغم أنّ هذا الموضوع كان حادّا قبل الحرب العالمية الأولى، لم يتحدّث عنه فيبر إلا عام 1917 في عدد من المجلات السياسية والخطب. انظر في هذا الصدد:

Weber: "Das preußische Wahlrecht," in: MWG I/ 15, S. 222-235, hier: S. 232; "Wahlrecht und Demokratie," in: MWG I/ 15, S. 355, 370; "Parlament und Regierung," in: MWG I/ 15, S. 455f., und "Politik als Beruf," in: MWG I/ 17, S. 197.

(103) أشهر قضيّة تأديبية معاصرة وجّهت ضدّ القسّيس غوتفريد تراوب (Gottfried Traub) من مدينة دورتموند الذي عزل من الوظيفة في 5 من تموز/ يوليو 1912. وقد جاء في تقرير المجلس الأعلى للكنيسة البروتستانتية بعد إصدار الحكم أنّ القسّيس "أساء لسمعة الكنيسة وأعضائها" بنقده العلني في حالة Jatho، وبذلك فقد نقض واجباته كموظف للكنيسة (حسب قانون الكنيسة وورقة التعليمات لسنة 1912، ص 39- 84، الاستشهاد: ص 41). وللحلّ دون القيام بمظاهرات فيما يخصّ القسّيس حذر تراوب المجلس الأعلى للكنيسة في "مكتوب" بتاريخ 18 كانون الثاني/ يناير 1913 بقية القساوسة =

مكتبة الفكر الجديد

العمومية علماً سرّياً واستخدموا لذلك كتابة سرّية[104]. وعموماً لا تنشر الإحصاءات البروسية الرسمية[105] إلا ما لا يمكن أن يعود بضرر على مقاصد البيروقراطية الحاكمة، فالميل إلى السرّية في بعض مجالات الإدارة يكمن في طبيعة موضوعها: أي هناك حيث يتعلّق الأمر بالدفاع عن مصالح السلطة لتشكّل سياديّ ما إزاء الخارج: سواء كان ذلك أمام منافسين اقتصاديين تابعين لمؤسّسة خاصّة أم أمام تشكيلات سياسية غريبة، قد تصبح في المستقبل تشكيلات سياسية معادية. وكي يكون النجاح حليفه، لا يمكن لجهاز الدبلوماسية أن يخضع للرقابة العامة إلا في حدود ضيقة جداً. ويجب على الإدارة العسكرية أن تحافظ بازدياد على سرّية عقوباتها التأديبية الهامة، خاصّة مع نمو الدور التقني البحت. وكذا الحال مع الأحزاب السياسية التي تتصرّف على نفس المنوال رغم كلّ الإعلام العلني خلال اللقاءات الكاثوليكية[106]

= من تجاوز "الحدود الفاصلة بين التظاهر العمومي والتواصل الوظيفي" (حسب قانون الكنيسة وورقة التعليمات لسنة 1913 ص 9–17، الاستشهاد: ص 15). وفي صورة ما إذا تكرّر الإخلال بالأنظمة الخارجية للكنيسة، فإنّ المجلس هدّد بـ "توبيخ تأديبي" وبـ "تتبع صارم" (المرجع المذكور، ص 9، 11). وقد كمن الأثر السياسي والاجتماعي لحالة تراوب في أنّ إدارة الكنيسة البروتستانتية اختارت الطريق الصوري – البيروقراطي وتحاشت بذلك اللجوء إلى مؤسّسة الوساطة (Spruchkollegium) لتقريب الآراء المتباعدة. أمّا التابعين للقسم الليبرالي داخل الكنيسة فقد رأوا في ذلك تحجّراً بيروقراطياً واضطرّوا أن يضعوا الضرر الذي يمكن أن يلحقهم في الحسبان، إذا كانوا من بين الموظفين وأعلنوا عن احتجاجهم.

(104) كوّن المحاسبون (mestofi) منذ العهد الصفوي (1502–1736) وإلى حدود القرن التاسع عشر مجموعة مغلقة من الموظفين الفرس. وتمثلت صناعتهم (elmi siaq) في تخطيط معقد للأوزان والأعداد وضع على أوراق مبعثرة. هذا التخطيط بقي صعب الفهم لغير أهل هذه الصناعة إذ سعى الموظفون لتلقين هذا العلم الخفيّ فقط لأبنائهم. قارن:

Greenfield, *Persischer Staat*, S. 184, Anm. 54, S. 233f.

(105) من بين ما نشر "مركز الإحصائيات الملكي البروسي" (هكذا التسمية الرسمية منذ 1905) كانت الإحصائيات حول ضرائب المداخيل وإحصائيات الانتخابات على مستوى الدولة والأقاليم/ البلديات. وضمن خطاب في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1907 اتهم ماكس فيبر الإدارة بتقديم أرقام في سياق النقاشات الجارية حول إصلاح قانون الانتخاب تخدم المصالح السياسية للحكومة البروسية. قارن:

Weber, *Verfassung und Verwaltungsorganisation*, MWG I/ 8, S. 305.

(106) غالباً ما تجري الأيام الكاثوليكية (التي هي في الحقيقة: "الاجتماعات العامة لكاثوليكي ألمانيا") سنوياً وفي أماكن مختلفة من الرايخ الألماني. وباندلاع الصراع الثقافي بدأت عملية تسييس الجلسات. وقد تحوّلت اجتماعات "الاتحاد الكاثوليكي في ألمانيا" التي تأسّست سنة 1848 إلى تظاهرات جماهيرية (شارك فيها 60.000 نسمة في مدينة إسن (Essen) عام 1906). وقد تعرّض (Hermann Mulert) بالخصوص إلى العنصر التنظيمي في مقاله بعنوان:

"Katholikentage," *RGG*[1], Band 3 (1912), Sp. 1003-1007, ein.

مكتبة الفكر الجديد

والمؤتمرات الحزبية المتزايدة بتزايد بيروقراطية جهاز الحزب. فالسياسة التجارية تقود مثلاً في ألمانيا إلى كتمان إحصائيات الصناعة[107]. وكلّ وضع حربي لأي تشكّل اجتماعي ما يبدو دائماً من منظور خارجي، وكأنّه تدعيم لموقف القوى الموجودة في السلطة. وحتى خارج هذه المجالات التي تفترض من وجهة نظر موضوعية بحتة الكتمان، فإنّ مصلحة البيروقراطية الخالصة في ضمان السلطة تبدو وكأنها في حاجة إلى ذلك. فمفهوم "سرّ الوظيفة" هو من إبداعها الخاص[108]، وليس هناك ما تدافع عنه بشراسة مثل هذا التصرّف غير الخاضع موضوعياً للتعليل وخارج عن تلك المجالات المختصّة. وإذا ما واجهت البيروقراطية البرلمان، فإنها تقاوم انطلاقاً من شعور قويّ للحفاظ على السلطة كلّ محاولة يقوم بها البرلمان للتحصّل على معلومات مختصّة عن طريقه الخاص (مثل ما يسمّى بـ"حقّ التحقيق")[109]: فبرلمان

---

(107) كانت منذ عام 1880 سياسة التجارة الألمانية تحت تأثير مصالح أرباب الصناعة الثقيلة والمزارعين الكبار الذين يريدون الحفاظ على الحماية الجمركية. وقد عارض ماكس فيبر هذه السياسة في بعض كتاباته السابقة. (قارن: Weber, *Agrarpolitik*، سلسلة من المحاضرات في 15، 22، و29 من شباط/ فبراير، 7 و14 من آذار/ مارس 1896 بفرانكفورت على نهر الماين، في: MWG I/ 4، ص 743–790، هنا ص785). وفي عام 1897 اجتمعت "لجنة اقتصادية لتحضير ومعاينة الإجراءات السياسية المتعلقة بالتجارة" كي تهيأ نظام الأسعار الجمركية الجديدة. وقد قامت اللجنة بتحقيقات وافية حول "إنتاج مختلف فروع الصناعة"، غير أنّ نشرها الكامل لم يعتبر لازماً من قبل حكومة الرايخ. قارن: Alexander Wirminghaus, "Produktionsstatistik," in: *Wörterbuch der Volkswirtschaft in zwei Bänden*, hg. von Ludwig Elster (Jena: Gustav Fischer, 1911), Band 2, S. 636-638, Zitat: S. 638.

(108) نجد أوّل ذكر لمفهوم "سّر الوظيفة" في دستور minalis Theresiana. انظر: إعادة نشر الطبعة الأولى كاملة الصادرة في فيينا سنة 1769: (Graz: Akademische Druck- und Verlagsanstalt, 1993), II Art. 66 § 1, S. 189f.,

("أسرار الوظيفة"). وبذلك فهويعود إلى عهد أشكال حكم الاستبداد حيث كان ينظر إلى واجب الحفاظ على السرّ من قبل الموظفين كشيء بديهي. أما في عهد الإمبراطورية الألمانية فقد تم تقنين واجب الحفاظ على السرّ في الوظيفة بموجب § 11 من القانون الملكي المتعلق بالوظيفة لعام 1873.

(109) يحدّد قانون التحقيق والمتابعة صلاحيات البرلمان "في البحث والكشف عن الوقائع والأحداث التي بموجبها يصبح العمل البرلماني ملزما". وقد تحدّث رجال القانون مثل (Gerhard Anschütz) من جامعة هيدلبرغ – وكذلك ماكس فيبر في هذا السياق – عما يسمّى بقانون التحقيق فقط باعتبار أنّه لا يتعلّق الأمر هنا في المعنى الدقيق للقانون بـ"حقّ" للبرلمان وإنما بصلاحية وكّلت له من "طرف نواميس تنظيمات الدولة". قارن: Egon Zweig, "Die parlamentarische Enquete nach deutschem und österreichischem Recht," *Zeitschrift für Politik*, Band 6, 1913, S. 265-345, Zitate: S. 265-270, وكذلك: Gerhard Anschütz, "Deutsches Staatsrecht," in: *Encyklopädie der Rechtswissenschaft in systematischer Bearbeitung*, hg. von Josef Kohler (Leipzig: Dunker & Hunblot und Berlin: J. Guttentag, 1904), Band 2, S. 449-635, hier: S. 585,

= لم يكن قانون التحقيق مقرّراً في دستور الرايخ الألماني، ولكنه كان موجوداً في وثيقة الدستور

مكتبة الفكر الجديد

غير مطّلع وفاقد لكلّ سلطة إنما هو مرحّب به بطبيعة الحال من طرف البيروقراطية، بقدر ما يكون ذلك الجهل بطيفيّة ما متلائماً مع مصالحها. وحتّى الملك المستبد، فهو غالباً ما يكون عديم السلطة أمام المعرفة البيروقراطية المتفوّقة في حيز الاختصاص فمراسيم فريدريتش الأكبر الحادّة حول "إلغاء نظام الرقّ" انحرفت عن هدفها وهي في طريقها إلى التحقّق لأنّ جهاز الدولة لم يراعيها واعتبرها بمنزلة حالات استثنائية خارجة عن المعهود[110]. وعلى خلاف الحاكم المستبدّ الذي هو في حاجة في حدّ ذاته إلى المعلومات التي تقدّمها له البيروقراطية، فإنّه غالباً ما يسعى الملك الدستوري، حيث وجد نفسه في توافق مع جزء اجتماعي هام من المحكومين، إلى التأثير القويّ والمنظم على سير الإدارة في سياق النقد الموجّه لها من طرف الرأي العام النسبي على الأقلّ. فنادراً ما كان القيصر الروسي في العهد القديم[111] قادراً، وبصفة دائمة، على فرض أيّ شيء لم ينل رضاء البيروقراطية التي تتبعه أو تعارض ومصالحها. وحتّى الوزارات الخاضعة له مباشرة كحاكم مطلق، كانت تمثل، كما لاحظ جيّداً لوروي بوليو (Leroy-Beaulieu)، خليطاً من المرازبة[112] المتناحرة

= البروسّي المؤرّخة في 31 من كانون الثاني/ يناير 1850 (Art. 81). وقد فكّر ماكس فيبر في إلحاقه إلى برلمان الرايخ لأول مرّة في سياق قضية التلغراف في نهاية عام 1908 كوسيلة فعالة لمراقبة الإدارة. قارن الرسالة المبعوثة إلى فريدريتش ناومان في نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 1908، MWG I/ 5، ص 714.

(110) في إحدى تعليماته من شهر أيار/ مايو 1763 طالب فريدريتش الثاني الأكبر الفلاحين في إقليم بومرن (Pommern) بإلغاء جميع أنواع الرقّ بصفة قاطعة وبدون أي قدر من التفكير بداية من الساعة. وبما أنّ الملك لم يضع أيّ تخطيط معين لذلك، فإنّ المسؤول المكلّف قد اتفق مع الفئات المكوّنة للإقليم بكيفية أنّه لم يتغير شيء بالنسبة لحقّ الملكية الذي يشكو نقصاً ولا لوضع الفلاحين الفاقدين حرّيتهم. قارن:

Georg Friedrich Knapp, "Die Bauernbefreiung in den östlichen Provinzen des preußischen Staates," *HdStW³*, Band 2 (1909), S. 541-550,

هناك أيضاً يوجد الاستشهاد (ص 545) والإشارة إلى أنّ الملوك البروسّيين قد تحدثوا عن "الرقّ" في حين استعمل المسؤولون الإداريون الفقهاء في القانون مصطلح "الخضوع" (ص 543) وجعلوا بذلك تعليمات الملك تسير بدون فاعلية.

(111) المقصود هنا هي الفترة الزمنية قبل اندلاع ثورة 1905. قارن في هذا الصدد مثلاً:
Weber, *Rußlands Scheinkonstitutionalismus*, MWG I/ 10, S. 401.

(112) إنّ الصياغة التي استعملها ماكس فيبر لا توجد لدى أناتول لروا - بوليو. غير أنّ الوضع المتعلق بالصراع الداخلي فيما بين الوزارات دعّم من طرفه بأمثلة تعود إلى فترة حكم الإسكندر الثاني (1855-1881) والإسكندر الثالث (1881-1894). قارن: Leroy-Beaulieu, *Reich der Zaren* II, S. 66-75.

مكتبة الفكر الجديد

فيما بينها بجميع وسائل الخداع الشخصي، وخاصة منها "المذكرات" الكبيرة الحجم التي يداهمون بها الملك باستمرار فيجد نفسه عاجزاً أمامها. إنّ التجميع الذي لا مفرّ منه للسلطة البيروقراطية المركزية في يد واحدة كلما وقع تحوّل إلى النظام الدستوري ووضعه تحت قيادة أحادية: أي رئيس الوزراء الذي يمرّ عن طريقه كلّ ما يصل إلى الملك، يجعل هذا الأخير إلى حدّ بعيد تحت كفالة رئيس البيروقراطية، وهو ما قاومه [الإمبراطور] فيلهلم الثاني في صراعه الشهير مع بسمارك[113] (Bis-mark)، وإن وجب عليه فيما بعد التراجع في هجومه على ذلك المبدأ. فلا يمكن للملك أن يحافظ على استقرار تأثيره الفعلي في إطار سيادة العلوم المختصّة إلا بالمواظبة على التواصل المنظم مع رؤساء الهرم المركزي للبيروقراطية. على أنّ النظام الدستوري يربط في نفس الوقت البيروقراطية والحاكم بعضهما إلى بعض في مصلحة جماعية، وهي تحالفهما ضدّ ازدياد نفوذ رؤساء الأحزاب في البرلمان. غير أنّ الملك الدستوري يبقى عاجزاً أمام البيروقراطية، إذا لم يكن له سند في البرلمان. فتخلّي "كبار الرايخ": أي وزراء بروسيا وكبار موظفي الرايخ عنه وضع الملك في ألمانيا[114] في تشرين الثاني/ نوفمبر 1908 في حالة شبيهة جداً بالوضع المشابه لدولة

---

(113) كان الصراع الذي دار بين فيلهلم الثاني وبسمارك والذي دفع أخيراً بسمارك إلى الاستقالة من منصبه يتعلّق بإعادة تفعيل نظام الوزارة المؤرّخ في 8 من أيلول/ سبتمبر 1852 والذي ينصّ على أنّ الوزراء غير مجبرين بتقديم تقارير مباشرة إلى الملك إلا بموافقة رئيس الوزراء البروسي. وقد طالب الملك فيلهلم الثاني برفع هذا النظام الذي يحدّ من سلطته الشخصية. قارن:

Ernst Rudolf Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte seit 1789*, 2 Aufl. (Stuttgart Band 4, S. 231ff. u.a: Kohlhammer, 1969),

(من هنا فصاعداً: Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte* IV)

وانظر: Weber, *Rußlands Scheinkonstitutionalismus*, MWG I/ 10, S. 405 mit Anm. 13.

(114) المقصود هنا هي إحدى الأزمات الكبرى التي حدثت على مستوى السياسة الداخلية للرايخ الألماني في 28 من تشرين الأول/ أكتوبر 1908 بعد نشر حديث مع فيلهلم الثاني في الجريدة اللندنية *Daily Telegraph* حول السياسة الإنجليزية إزاء المستوطنين البور [في جنوب أفريقيا]. وقد تم رفض ملاحظات الإمبراطور غير الحاذقة فيما يخصّ السياسة الخارجية من طرف الرأي العام وفي جلسات البرلمان في 10 و11 تشرين الثاني/ نوفمبر بشدّة باعتبار أنها تمثل رأيه الشخصي. كما جرت مناقشة العواقب القانونية والدستورية لهذه الحادثة. ولئن عرض الإمبراطور المقال المعنيّ مسبقاً على المستشار، فإنّ (Bernhard Fürst von Bülow) فهم كيف يدير الرأي العام لصالحه من خلال بعض تصريحاته اللبقة وتوجيه الغضب ضدّ الإمبراطور. وقد اعتبر فيلهلم الثاني هذا السلوك بمنزلة نقض للثقة من جانب المستشار، خصوصاً أنّ هذا الشعور ازداد بعد أن وقف أمراء الحلف – مثل ملك السّاكس (Friedrich August III) وأمير بادن الكبير – وكذلك وزراء بروسيا إلى جانب المستشار. وبعد جلسات وزارة الدولة البروسية في 11 من تشرين الثاني/ نوفمبر واللجنة الفيدرالية في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر قدّم الإمبراطور تصريحاً مهدئاً ضمّنه إدلاءه =

مكتبة الفكر الجديد

إقطاعية عام 1076[115]. إلا أنّ هذا يمثل الاستثناء، إذ إنّ مكانة الملك إزاء الموظفين البيروقراطيين في الجملة أقوى بكثير من تلك التي يتمتّع بها في دولة الإقطاع وكذلك أيضاً في دولة الأعيان "التافهة"، لما يوجد دائماً من مرشحين يقدّمون أنفسهم طوعاً ويمكن من خلالهم تعويض الموظفين المزعجين والمستقلين بسهولة. فلا يمكن أن يخاطر بفقدان الوظيفة، تحت نفس الظروف تقريباً، إلا الموظفين الذين ينتمون إلى طبقات مستقلّة اقتصادياً، أي طبقات مالكة. أمّا الانتداب من طبقات ساحقة، فإنّه يرفع اليوم مثلما كان قبل من هيمنة الحاكم وسلطته. ولا يمكن إلا للموظفين الذين ينتمون إلى طبقات ذات تأثير كبير والتي يعتقد الملك أنها تمثل سنداً لشخصه (كما جرى في بروسيا مع "ثوار القناة")[116] أن تعرقل تماماً وبصفة دائمة إرادته.

= بالثقة للمستشار. قارن: Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte* IV, S. 302ff und. Gerd Fesser, *Reichskanzler Bernhard Fürst von Bülow: Eine Biographie* (Berlin: Deutscher Verlag der wissenschaften, 1991), S. 105-110,

وقد عبّر ماكس فيبر منذ 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1908 في إحدى جلسات الحزب بمدينة هيدلبرغ عن رأيه بأنّ تراجع الإمبراطور جاء تحت ضغط "تخلّي الولايات الفيدرالية والموظفين الكبار" عنه وليس عن طريق الضغط السياسي والحزبي في البرلمان. (قارن: ماكس فيبر، **الإمبراطور ودستور الرايخ** *Kaiser und Reichsverfassung*)، مساهمة في النقاش الذي جرى في اجتماع الليبراليين القوميين بتاريخ 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1908 بهيدلبرغ، في: MWG I/ 8، ص 386-397، خصوصاً ص 395 مع الهامش 10 وص397). تحيل الاستشهادات بصفة واضحة إلى الأحداث التي جرت في "تشرين الثاني/ نوفمبر 1908"؛ وعلى ذلك لا يمكن تفسير انهيار الإمبراطورية الألمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 بـ" تخلّي... وزراء بروسيا وكبار موظفي الرايخ". ومن هنا يصبح تعديل ما جاء في الطبعة الأولى من تاريخ "1918" ضرورياً.

(115) يحيل ماكس فيبر هنا إلى معارضة الأمراء التي تكوّنت ضدّ هاينريخ الرابع في غضون عام 1076 والتي أجبرته على التنازل فيما يسمّى بـ"نزاع التنصيب". ففي الاجتماع الكنسي بمدينة تريبور (Tribur) في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1076 نجح أمراء السّاكس وجنوب ألمانيا في التحصّل على تنازلات وافية لصالحهم وطالبوا من الملك أن يسعى إلى رفع الحكم بطرده من الكنيسة في غضون سنة. وفي عام 1077 تمكن هاينريخ من رفع طرده من الكنيسة عن طريق البابا غريغور السابع بعد أن قام بمسيرة توبة إلى كانوسا (Canossa) والتمتع من جديد بحقوقه. (قارن: Karl Hampe, *Deutsche Kaisergeschichte in der Zeit der Salier und Staufer* (Leipzig: Quelle & Meyer, 1909), S. 49-54,

وهكذا جاءت الجملة – كما عبّر عنها فيبر عام 1908– " كانوسا [...] بعد تخلّي حلف الأمراء" (MWG I/ 8، ص 395). وبالإحالة إلى وقائع 1076/ 7710 يبدوالتاريخ المذكور في الطبعة الأولى، أي 1056 باطلاً.

(116) كان الذين نعتوا بـ"ثوار القناة" عضوين من الحكومة و18 مديراً للدوائر عارضوا في 19 آب/ أغسطس 1899 التصويت على لائحة للحكومة قدّمت إلى البرلمان البروسّي للمصادقة عليها في الجلسة الثالثة تقرّر بناء القناة الوسطى (الرابطة بين كلّ من نهر الراين ونهر فايزر ونهر الألب). وقد أحيل جميع هؤلاء على التقاعد المبكر بمرسوم شخصي من قبل الإمبراطور. قارن:

Klaus von der Groeben, *Landräte in Ostpreussen. Ein Beitrag zur Verwaltungsgeschichte des Samlandes* (Köln, Berlin: Grote, 1972)

مكتبة الفكر الجديد

ما يفوق خبرة البيروقراطية إنما هي المعرفة الدقيقة لدى أصحاب الاقتصاد الخاص في مجال "الاقتصاد". لماذا هذه المعرفة في حدّ ذاتها، لأن التضلّع الدقيق بالنسبة للاقتصاد الخاص هو مسألة حياة أو موت مباشر في هذا المجال: فالأخطاء في الإحصائيات الرسمية ليس لها عواقب اقتصادية مباشرة على الموظف المخطئ، أما الأخطاء في حسابات مؤسسة رأسمالية فإنها تعود بالخسارة على المؤسسة، وربما تهدّد وجودها. وكذا الحال بالنسبة إلى "سرّ المهنة" كأداة سلطة، فهو محفوظ في دفتر رجل الأعمال أكثر منه في ملفات الإدارة. ولذا فإنّ التأثير الإداري على الحياة الاقتصادية في عصر الرأسمالية مقيّد بحدود ضيّقة، لكن غالباً ما تنزلق تدابير الدولة في هذا المجال في مسالك غير متوقعة وغير منتظرة أو تصبح بدون جدوى عن طريق المعرفة المتفوقة لدى المتقدّمين في هذا المجال.

وبما أنّ الخبرة في الاختصاص أصبحت بصفة متزايدة قاعدة للنفوذ لدى أصحاب الوظيفة، فإنّ كيفية استغلال هذه الخبرة بدون التنازل لصالحها وإمكانية الحفاظ عن المكانة الشخصية هما الشغل الشاغل منذ البداية "للحاكم". فبالانتشار المتزايد للأعمال الإدارية المختصّة وما ينجرّ عنه من عدم الاستغناء عن الخبرة، بدت ظاهرة من نوع خاص وهي أنّ الحاكم لا يمكن أن يكتفي بالتشاور بين الحين والآخر مع بعض مستشاريه الأمناء أو اللجوء بصفة متقطعة إلى الاجتماع بأمثالهم في الحالات الصعبة، بل عليه – بما أنّ "المستشارين من أهل البيت"[117] لم يكونوا سوى ظاهرة انتقالية خاصة – أن يحيط نفسه بهيئات استشارية وتنفيذية تجتمع بانتظام وبصفة

(117) كان "المستشارون من أهل البيت" منذ القرن الرابع عشر من بين النبلاء الذين يمكن للأمير أن يكلفهم بمهام عسكرية وأخرى متعلقة بالقصر. وغالباً ما يكون هؤلاء من بين الأشخاص المتقدّمين في السنّ والذين لهم جاه. وبما أنهم لا يعيشون في القصر بل يسكنون في "منازلهم"، فهم يختلفون عن المستشارين "الأصليين" أو"القارّين" الذين يبدو حضورهم في القصر منذ سنة 1500 ضرورياً نظراً لتزايد المهامّ الإدارية. قارن: Gustav Schmoller, "Einleitung: Über Behördenorganisation, Amtswesen und Beamenthum im Allgemeinen und speciell in Deutschland und Preußen bis zum Jahre 1713," in: *Acta Borussica. Denkmäler der Preußischen Staatsverwaltung im 18 Jahrhundert*, hg. von der königlichen Akademie der Wissenschaften (Berlin: Paul Parey, 1894), Band 1, S. 15-143,

وكذلك انظر:

Hintze, *Beamtenstand*, S. 31, Anm. 7, S. 25f. (= 117f.).

مكتبة الفكر الجديد

دائمة (مجلس الدولة[118]، Privy Council[119]، الإدارة المركزية[120]، الوزارة[121]، الديوان[122]، Tsungli-YaMen[123]، Weiwupu[124]... إلخ). فمكانتها هي بطبيعة

---

(118) كان "مجلس الدولة" في فرنسا قبل كلّ شيء حلقة ضيقة من الأشخاص يستشيرها الملك في قضايا الدولة الأكثر أهمية. وبموجب المرسوم بتاريخ 27 نيسان/ أبريل 1791 أصبح "مجلس الدولة" يمثل سلك الوزراء. وفي القرن التاسع عشر عاش هذا المجلس تاريخاً حافلاً بالأحداث. قارن:
Otto Hintze, "Die Entstehung der modernen Staatsministerien: Eine vergleichende Studie," *HZ*, Band 100 (1908),

(من هنا فصاعداً: Hintze, *Staatsministerien*)،

وكذلك: Otto Mayer, *Theorie des französischen Verwaltungsrechts* (Straßburg: Karl J. Trübner, 1886), S. 72,

(من هنا فصاعداً: Otto Mayer, *Französisches Verwaltungsrecht*).

(119) نشأ المجلس الإنجليزي السّري للدولة (Privy Council) في القرن الثالث عشر وتكوّن في البداية من موظفي القصر الكبار - أغلبهم من النبلاء العظام - وغيرهم من خدمة العرش الخبراء، لكن تم توسيعه في القرن الخامس عشر بإضافة كتاب الدولة. وفي القرن التاسع عشر ضمّ المجلس أكثر من 200 شخصية هامة تم اختيارها من طرف الملك. قارن:
Hintze, *Staatsministerien*, bes. S. 61f., 68.

(120) نشأت الإدارة المركزية عام 1722 بقرار من الملك البروسّي فريدريتش فيلهلم الأول. وقد تم التخطيط لهذه الإدارة كهيئة مشتركة مشرفة على المصالح المختلفة، وهوما يتضح من خلال التسمية الصحيحة "الإدارة العامة العليا للمالية والحرب والأملاك".

(121) تطوّر مجلس الوزراء في إنجلترا من لجنة ضيقة في الأصل -"للجنة السرية" (Privy Council) - إلى حلقة تجمع رؤساء الدوائر في الحكومة ثمّ انفصل فيما بعد تماماً عن مجلس الدولة عام 1679. قارن:

Hintze, *Staatsministerien*, S. 92.

(122) الديوان (من "القائمة" الخاصّة) يعني مجلس الدولة في البلدان الإسلامية. أما في الإمبراطورية العثمانية فكان "ديوان السلطة العليا" يتكوّن من حاملي الوظائف السياسية العليا. في أوقات السلم كان الديوان يجتمع في قصر السلطان. أما في الغزوات فكان يتقمص وظيفة هيئة أركان الحرب على أرض المعركة. وقد كان الديوان هيئة استشارية وليس هيئة قرار وتنفيذ.

(123) باقتراح من الأمير كونغ تم تأسيس ما يسمى "تسونغلي - يامن" (Tsungli-Yamen) في الصين عام 1861 (وهي التسمية القصيرة لـ "الدائرة العليا لمصالح جميع الدول"). وكانت هذه الدائرة تجمع في البداية الأمير (عمّ الإمبراطور) وكبير الكتبة ونائب وزارة الحرب، ثمّ تم توسيعها عام 1876 إلى أحد عشر عضواً بحيث أصبحت مطابقة لمجلس الدولة. وقد اتبع فيبر هنا تقويم Morse: das "Tsungli Yâmen [...] as a Ministry of Foreign Affairs Tended More and More to Become a Body of Cabinet Ministers and to Displace the Grand Coucil",

قارن: Hosea Ballou Morse, *The Trade and Administration of the Chinese Empire* (London u.a.: Longmans, Green, and Co., 1908), S. 55,

(من هنا فصاعداً: Morse, *Trade*)،

ويحيل ماكس فيبر في دراسته للكونفوشية بصريح العبارة إلى هذا البحث (MWG I/ 19، ص 133، Fn.5). وبعد ضرب ثورة البوكسر اضطرّ إلى حلّ دائرة (Tsungli Yamen) عام 1901.

(124) كان ما يسمّى Wai-wu pu يمثل "وزارة المصالح الخارجية" التي أسّست عام 1901، وهي =

مكتبة الفكر الجديد

الحال مختلفة جداً، سواء أنها تمثل لوحدها الإدارة العليا أو توجد إلى جانبها سلطة مركزية ذات نفوذ أحادي أو عدد من أمثالها، وكذلك حسب أسلوبها في الإجراء – فبالنسبة للنموذج الكامل تقع الجلسة مبدئياً أو حسب التمثل تحت إشرافه – حيث تنجز كلّ الأعمال الهامة بعد النظر فيها من جميع الجهات عن طريق عروض وتقارير أهل الاختصاص والتصويت المعلل لغيرهم من الأعضاء بقرار وتوافق على مرسوم الحاكم أو تلغيه، وهذا النمط من الإدارة القائمة على الزمالة هو الشكل النموذجي الذي يستعمل فيه الحاكم، إذا كان "غير مختصّ"، أيضاً الخبرة بازدياد ويسعى إلى مقاومة هيمنتها المتزايدة – وهو ما يبقى غالباً مخفياً – وفرض سيادته عليها. فقد يضع الحاكم أحد المختصين عن طريق آخرين في حرج ويحاول من خلال ذلك الأسلوب أن يتحصّل عن تصوّر شامل والتأكّد من عدم وجود قرارات اعتباطية قد توعز إليه. وغالباً ما يترقب الضمان الأوفر لنفوذه الخاص، ليس من رئاسته الشخصية، وإنما من الموافقات المكتوبة والمعروضة عليه. فنادراً ما كان الملك فريدريتش فيلهلم الأول الذي كان له فعلاً أثر كبير جداً على الإدارة يحضر شخصياً الجلسات الوزارية المنظمة بصفة صارمة، بل كان يعطي تعاليمه على التقارير المكتوبة في قالب ملاحظات على الهامش أو مراسيم تعرض على الوزراء عن طريق مرسول "الوزارة" بعد التشاور مع الخادم الموالي للحاكم بصفة شخصية[125]. فالوزارة التي تتعرّض لحقد البيروقراطية المختصّة وكذلك لفقدان الثقة من طرف المحكومين في حالة فشلها إنما تطوّرت

= المصلحة التي تلت Tsungli-Yamen. لم تكن هذه المصلحة مطابقة لمجلس الدولة، ولكن كانت لها الأولية على بقية الوزارات. لا تتطابق طريقة النسخ لكلمة ("Wai-Wu- Pu") لدى فيبر بما جاء في الدراسات المعاصرة المعهودة حول الصين، بل تظهر أكثر استناداً إلى الشكل المستعمل من قبل الصحافة اليومية (وهو "Wie-Wu-Pu"، في: Germania, Nr. 239 vom 17. Okt. 1911, 1. Bl., S. 1، حيث هناك أيضاً تقرير حول مساهمات فيبر في ندوة الأساتذة الجامعيين بدريسدن).

(125) لم يشارك الملك البروسّي فريدريتش فيلهلم الأول (Friedrich Wilhelm I.) في مشاورات السلطات ببرلين لأنّه كان يخشى في حالة تدخله بعلل غير موضوعية أن يقرّر بدونه. ولذلك كان ينزوي في "مكتبه" بقصر بوتسدام (Potsdam) ويملي قراراته كتابياً. وهذه القرارات بقيت محفوظة في "Acta Borussica". وكان الملك يستند في مراسلاته اليومية إلى ثلاثة من الكتبة التابعين له وربما أيضاً إلى بعض الكتبة دونهم. قارن: Otto Hintze, "Einleitende Darstellung der Behördenorganisation und allgemeinen Verwaltung in Preußen beim Regierungsantritt Friedrich II.," in: *Acta Borussica*: *Denkmäler der Preußischen Staatsverwaltung im 18 Jahrhundert*, hg. von der Königlichen Akademie der Wissenschaften (Berlin: Paul Parey, 1901), Band 6, 1 (من هنا فصاعداً: Hintze, *Behördenorganisation*).

مكتبة الفكر الجديد

بنفس الكيفية في روسيا مثلما هو الحال في بروسيا[126] ودول أخرى، كقلعة شخصية لجأ إليها الحاكم نوعاً ما أمام خبرة أهل الاختصاص و"موضوعية" الإدارة.

إلى جانب ذلك، يحاول الحاكم أن يحقق نوعاً من التركيبة لأهل الاختصاص عن طريق مبدأ الزمالة قد تصل إلى حدّ الوحدة الجماعية. ليس من الممكن عادة تحديد ما إذا كان هناك نجاح في هذا المجال وإلى أيّ مدى. لكنّ الظاهرة في حدّ ذاتها جامعة رغم اختلاف أشكال الدول المتباينة جداً، بدءاً من دولة الأعيان والإقطاع وصولاً إلى البيروقراطية المبكّرة. إلّا أنّها خاصّة بالاستبداد الإماراتي الذي بدا في البروز، فهي إحدى وسائل التربية القويّة بالنسبة لـ"موضوعيّة" الإدارة. فهي تسمح أيضاً، بضمّها لجمع من الناس ذات النفوذ الكبير، من ربط قدر معيّن من سيادة الأعيان والخبرة الاقتصادية الخاصة بالمعرفة المختصّة لدى الموظفين المحترفين. وقد كانت الهيئات العاملة بروح الزمالة هي المؤسّسات الأولى التي مكّنت المفهوم الحديث "للإدارة" باعتباره أحد التشكيلات الدائمة بغضّ النظر عن الشخص بأن يصل فعلاً إلى حدّ التطوّر.

وطالما كانت الخبرة في المسائل الإدارية نتيجة تجربة طويلة فقط ولم تكن قيم الإدارة خاضعة للترتيبات وإنما للنواميس التقليدية، فغالباً ما كان مجلس الشيوخ في شكله النموذجي والمتركّب من القساوسة و"قدماء الحكام" والأشراف هو الشكل المناسب لمثل تلك الهيئات التي كان لها في البداية دور استشاري بحت لدى الحكام، ولكنها غالباً ما استحوذت على السلطة الحقيقية لأنّ هذه الهيئات هي بمنزلة أشكال قارّة أمام تغيّر الحكام. هذا ما حصل مع مجلس الشيوخ الرّوماني[127] ومجلس

---

(126) نشأ "المجلس الوزاري السري" في بروسيا في القرن الثامن عشر كسلطة خاصّة لصاحب السيادة في البلاد. وكان الملك يستشير حلقة صغيرة من الأشخاص المختارة في بعض القضايا ويحتفظ لنفسه بالقرار، في حين يتحاور مع "المجلس السرّي" (وهو الهيئة العليا للوزارة) بطريقة غير مباشرة. قارن: Schoen, *Deutsches Verwaltungsrecht*, S. 221,

وكان ما يساويه في روسيا هوما يسميّه فيبر "مجلس الوزراء" (Ministerkonseil) الذي بقي قائماً حتى بعد الإصلاحات عام 1905/ 1906. قارن: Weber, *Rußlands Scheinkonstitutionalismus*, MWG I/ 10, S. 409f.

(127) تطوّر "مجلس الشيوخ" (Senatus) الذي كان موجوداً في عهد الملوكية كهيئة استشارية للإدارة في عصر الجمهورية إلى سلطة عليا للحكومة. وأمام الوظائف العليا المتغيرة سنوياً تميّز المجلس بتواصل ممتدّ (منصب مدى الحياة بالنسبة للشيوخ). وكان المجلس مختصّاً بالمسائل الدينية والقضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية (تهيئة الحروب والتحالفات، وتقسيم الأقاليم وإداراتهم). فالمجلس هوالذي يقرّ مصاريف الدولة ومداخلها ويراقبها؛ وازداد تأثيره في ضبط القوانين والانتخابات عن طريق Auctoritas patrum. أما في عهد الإمبراطورية فقد ذاب تأثيره.

مكتبة الفكر الجديد

البندقية[128] وكذلك المجلس الأثيني (Areopag) حتى خضوعه لصالح سيادة "الديماغوجي"[129]. ولكن من الطبيعي أن نفصل تماماً مثل هذه الهيئات عن المصالح المختصّة التي هي بصدد الحديث هنا كنموذج والتي نشأت على أرضية الاختصاص الرشيد وسلطة الخبرة/ المعرفة المختصّة رغم العديد من المعابر. ومن جهة أخرى لا بدّ من فصلها عن الهيئات الاستشارية في الدولة الحديثة والمختارة غالباً من دوائر المصالح الخاصّة حيث لا يكوّن الموظفون أو قدماء الموظفين اللبّ. وأخيراً لا بدّ من فصلها سوسيولوجيا أيضاً عن الأشكال البيروقراطية الموجودة حالياً في مجال الاقتصاد الخاص (لدى الشركات ذات الأسهم) والمتمثلة في هيئات الرقابة المشتركة (مجلس الإدارة)، رغم أنّه ليس من النادر أن تكتمل هذه الهيئات بجلب الأشراف من دوائر غير تابعة للمصالح المعنية، وذلك من أجل خبرتهم أو كعناصر للتشريفات والإشهار. إذ عادة ما تجمع هذه الأشكال في حدّ ذاتها، ليس أصحاب الاختصاص، وإنما المسؤولين الكبار في الاقتصاد، أي أعضاء البنوك الدافعة للشركة، وهؤلاء ليس لهم فقط دور استشاري بل مهمة الرقابة على الأقل، وغالباً ما لهم فعلاً دور السيادة. ويمكن هنا (وإن ببعض الصعوبة) مقارنة هذه الهيئات باجتماعات الإقطاعيين

---

(128) انطلاقاً من حلقة المستشارين الذين كان يجمعهم الدوج (Doge) حوله لمصالح تهم العدالة والإدارة (وقد سجّل ذكره أولاً عام 1141 كمجمع "الحكماء") تطوّر المجلس إلى مجلس "كبير" ومجلس "صغير" (تم ذكره عام 1187 كـ "مجلس كبير" (Consilium maius) و"مجلس صغير" (Consilium minus –). وهذا المجلس قلص كهيئة هامة للمحلفين (Commune venetiarum) عام 1143 من سلطة الدّوج وتطوّر حتى أصبح الحامل لسلطة الدولة. قارن:

Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 124-233,

وكذلك المرجع المذكور هناك في الإحالة: Walter Lenel, *Die Entstehung der Vorherrschaft Venedigs an der Adria mit Beiträgen zur Verfassungsgeschichte* (Straßburg: Karl Trübner, 1897), S. 124-133,

وكذلك Heinrich Kretschmayr, *Geschichte von Venedig* (Gotha: Friedrich Andreas Perthes, 1905), Band 1: Bis zum Tode Enrico Dandolos

(من هنا فصاعداً: Kretschmayr, *Venedig* I).

(129) كان ما يسمّى Aeropag يمثل الهيئة العليا للقانون والرقابة في أثينا. وكان يتكوّن من أكبر الموظفين المعينين لمدى الحياة (Basileos, *Polemarch und ehemaligen Archonen*) (قارن: Aristoteles, *Athenaion politeia* 3). وهذه المؤسّسة الأرستقراطية الموجودة حتى قبل قوانين دراكون (624 ق.م.) تم حلها عن طريق قوانين إفيالتس (Ephialtes) (462/ 1 ق.م.) وبريكليس (Perikles) (458– 50 ق.م.) قارن:

Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 109, Plutarch, *Kimon* 15 und *Perikles* 9, und

يصف ماكس فيبر بريكليس (انظر لاحقاً ص 500) بأنه المؤسّس الحقيقي "لسيادة الديماغوجي".

مكتبة الفكر الجديد

الكبار والمسؤولين الإداريين وغيرهم من أصحاب النفوذ من بين طبقات الأعيان والإقطاع السياسية التي غالباً ما كانت تمثل إلى حدّ ما روّاد هيئات الطبقات، كنتيجة ازدياد العمل الإداري "للمجالس" الناشئة.

فمن المصالح المركزية المختصّة وقع نقل مبدأ الزمالة البيروقراطي بصفة منتظمة جداً إلى مختلف المصالح السّفلى. وداخل الوحدات المحلية المنغلقة، وبالخصوص الوحدات المدنية، كانت الإدارة المشتركة، كما ذكرنا في التقديم، بدائية كشكل من سيادة الأشراف (في الأصل كمجالس منتخبة، ثمّ فيما بعد غالباً أو على الأقلّ كـ"مجالس" مختارة و"مجالس بلدية" والديكرونية (Dekurionen) وهيئات محلفة). ولذلك كان هؤلاء جزءاً عادياً من تنظيم "الإدارة المشتركة"، أي من إنجاز مهامّها عن طريق المسؤولين المحلّيين تحت إشراف المصالح البيروقراطية للدولة. فالأمثلة المذكورة سابقاً، مثل مجلس البندقية وأكثر منه مجلس الشيوخ الروماني، هي في الحقيقة ترجمة لشكل بلدي لسيادة الأشراف في الممالك العظمى وراء البحار على أرض الروابط السياسية المحلية. أما داخل الدولة البيروقراطية فإنّ الإدارة المشتركة تتقلص من جديد حالما تحتلّ ضرورة أخذ القرارات بأكثر سرعة وأكثر دقة المقدّمة، نظراً لتطوّر وسائل النقل وتزايد الطلبات التقنية على الإدارة وهيمنة الدوافع الأخرى المذكورة سابقاً، والحافزة إلى فرض البيروقراطية الكاملة والمونوقراطية، ولكن الإدارة المشتركة تتقلص خصوصاً عندما يُظهر تطوّر المؤسّسات البرلمانية وما يتبعه غالباً من ازدياد للرأي العام والنقد من الخارج الوحدة المنغلقة على نفسها في رئاسة الإدارة كنظام بيدي، إذا نظر إليه من وجهة نظر مصالح السيادة، عناصر ذات أهمّية كبرى مقابل المثابرة في تحضير قراراتها. فالنظام المعقلن تماماً للوزراء المختصّين والمحافظين في فرنسا[130] قد يجد تحت مثل هذه الظروف حظاً كبيراً في دفع الأشكال القديمة على التراجع حيثما وجدت، وربما يكتمل عن طريق جلب الهيئات

(130) تم تأسيس الوزارات المتخصّصة في فرنسا لأوّل مرة بموجب قانون 27 نيسان/ أبريل 1791 وكذلك نظام المحافظات بموجب قانون 28 من شهر المطر للعام الثامن للثورة (المقابل لـ 17 شباط/ فبراير 1800). وفي الوقت الذي كلفت فيه الوزارات المختصّة بمواضيع خاصة حدّدت مهمّة المحافظ كرئيس إدارة للإقليم من وجهة نظر جغرافية. ولذا يمكن في بعض الأحيان أن تتداخل المهام بين الوزير والمحافظ وأن يصبح الاثنان في تنافس. إلى جانب ذلك كانت هناك على جميع مستويات الإدارة هيئات استشارية شرفية: كالمجلس العام ومجلس الإقليم ومجلس الدائرة. قارن:
Otto Mayer, *Französisches Verwaltungsrecht*, S. 48f., 54f., 82ff.

مكتبة الفكر الجديد

الاستشارية المذكورة سابقاً، التي بدت أكثر حضوراً وكذلك تنظيماً من وجهة نظر صورية، والمتكونة من مسؤولين من طبقات اقتصادية واجتماعية ذات نفوذ كبير. هذا التطوّر الأخير، وخاصّة ذلك الذي يحاول أن يضع خبرة المسؤولين المحسوسة في خدمة الموظفين المكوّنين في الاختصاص لدى الإدارة الرشيدة/ المعقلنة، له بالتأكيد مستقبل زاهر قد يزيد في دعم سلطة البيروقراطية. فمن المعلوم أنّ بسمارك حاول أن يستعمل مشروع "مجلس الاقتصاد القومي" كوسيلة ضغط ضدّ البرلمان وعاب على الأغلبية الرافضة – التي لم يقرّ لها بتاتاً بحق التحقيق على غرار البرلمان الإنجليزي[131] – من جهته: أنها تسعى في صالح سلطة البرلمان إلى حث الموظفين على أن يكونوا "أكثر فطنة"[132]. أما الحديث عن المكانة التي يمكن أن تتاح لروابط المصالح مستقبلاً داخل الإدارة، فليس هو مدرجاً في هذا الإطار[133].

---

(131) يمكن لكلّ عضو لمجلسي البرلمان الإنجليزي تقديم طلب لتكوين لجنة مراقبة مسودّات القوانين وشكاوي الإدارة (Committee of Inquiry). من بعدها يقوم رئيس المجلس (Speaker) بتكوين اللجنة المعنية من ناس مختصّين يمكن للبرلمان أن يستمع إليها وأن يطلبها أيضاً. وتم نشر ما جمع كتابياً من استخبارات، بما في ذلك التقارير في المكتبات. (في ما يسمّى بالكتب الزرقاء).

(132) بناء على إجراء من بسمارك وبقرار ملكي بتاريخ 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1880 أصبح تأسيس مجلس بروسيّ للاقتصاد ممكناً. وكان المجلس متكوناً من 75 عضواً ممثلين عن لصناعة والزراعة والحرف والعمال. وكان بعض هؤلاء الأعضاء منتخبين من الغرفة التجارية وبعضهم معيّنين من قبل الحكومة. ومن المفترض أن يقدّم المجلس المشورة للحكومة في جميع المقترحات الاقتصادية والمالية التي تعرض على البرلمان للمصادقة عليها. غير أن تأسيس مثل هذا المجلس على مستوى الرايخ فشل لعدم المصادقة على تمويله من طرف البرلمان في 10 من تموز/ يوليو1881. اتهم بسمارك الأغلبية الرافضة للمشروع في البرلمان بأنها تحرم الحكومات الخمس والعشرين من حقهم في إعلام أحسن، لأنّ هذه الحكومات "فاطنة في حدّ ذاتها" إزاء البرلمان. الاستشهاد في:

Stenographische Berichte über die Verhandlungen des Reichstags (Berlin: Verlag der Buchdruckerei der "Norddeutschen Allgemeinen Zeitung", 1882), Band 66: V. Legislaturperiode. I. Session 1881/ 1882, S. 140,

لمزيد من المعلومات انظر: Paul von Roëll und Georg Epstein, *Bismarcks Staatsrecht: Die Stellungnahme des Fürsten Otto von Bismarck zu den wichtigsten Fragen des Deutschen und Preußischen Staatsrechts* (Berlin: Ferdinand Dümmler, 1903), S. 393.

(133) في المداولات حول قانون الانتخاب طالبت بعض روابط المصالح الاقتصادية المحافظة إعادة إحياء مشروع بسمارك لمجلس الاقتصاد حتى يتسنى للروابط المهنية التأثير الكبير من خارج البرلمان على القرارات السياسية ذات الطابع الاقتصادي. وقد تواصلت المداولات إلى حدّ آخر مرحلة من الحرب العالمي الأولى وتم التعليق عليها من قبل ماكس فيبر.

مكتبة الفكر الجديد

إنّ بيروقراطية الدولة والقانون هي التي جعلت أوّلاً الإمكانية النهائية عموماً متاحة أيضاً للفصل المفهومي الحاد لنظام قانوني "موضوعي" عن حقوق الفرد "الذاتية" المضمونة عن طريقه، وكذلك لفصل الحقّ "العامّ" المرتبط بعلاقات الإدارات بعضها ببعض عن "الحقّ الخاص" الذي ينظّم علاقات الأفراد المحكومين فيما بينهم[134]. فهي تفترض مسبّقاً الفصل المفهومي "للدولة" كحامل مجرّد لحقوق السيادة وكخالق لـ"نواميس الحق" عن جميع الحقوق الشخصية المرتبطة بالأفراد – وهي تصوّرات بعيدة حقاً عن جوهر بنية السيادة ما قبل البيروقراطية، وبالأخص عن بنية سيادة الأعيان والإقطاع، ولم يصبح هذا التصوّر ممكناً ووقع تنفيذه أوّلاً إلا على أرضية البلديات كلّما اختارت هذه موظفيها عن طريق الاقتراع الدّوري، وبذلك لم يبق الفرد، والسلطة، وحتى السلطة العليا، وكلّ "حاملي السلطة مطابقين للذين لهم السيادة كـ"حقّ ذاتي". ولكن لم يتحقق ذلك الفصل بصفة مبدئية إلا بعد رفع الشخصنة الكاملة عن تسيير الوظيفة داخل البيروقراطية والتنظيم المعقلن/ الرشيد للقانون.

لا يمكن هنا تحليل النتائج الثقافية العامة والبعيدة المدى التي أسفر عنها تقدّم بنية السيادة البيروقراطية المعقلنة/ الرشيدة بما هي كذلك وبغضّ النظر عن المجال الذي تستحوذ عليه. فهي تقف بطبيعة الحال إلى جانب تقدّم "عقلانية" تسيير الحياة. غير أنّ هذا المفهوم يسمح بالعديد من المضامين. وبصفة عامة يمكن القول: إنّ التطوّر نحو"الموضوعية" المعقلنة/ الرشيدة ونحو"آدمية المهنة" و"آدمية التخصّص" مع كل ما ينجرّ عنها من عواقب كثيرة التشعّب إنما تمّ دعمها بصفة قوية جداً عن طريق بيروقراطية جلّ السيادة. ولا يمكن هنا سوى توضيح جزء هامّ من هذا المسار: وهو التأثير في نمط التربية والتكوين. فمؤسّساتنا التربوية القارّية

---

(134) يثير ماكس فيبر هنا حواراً جرى – خاصة منذ تأسيس الرايخ – بين رجال القانون حول التحديد المنسّق لمختلف مجالات الحقّ. وكما يبيّن فيبر في:
Weber, Rechet§ 1, S. 1-3 (WuG¹ , S. 386f.),
كانت هناك نظريات مختلفة حول كيفية التحديد. وقد كانت الفكرة التي عرضها جورج يلينك حول "الحقوق الذاتية العامة" التي لم تصبح ممكنة إلا على أرضية الدولة الحديثة وإعلان حقوق الإنسان والمواطن حاسمة في الحوار، غير أنها افترضت أيضاً علماً مختصّاً في القانون. (قارن: المرجع المذكور، ص 10؛ WuG¹، ص 394). وحسب يلينك تبرهن الحقوق الذاتية العامة على أربع حالات قانونية للمواطن إزاء الدولة: الحالة السلبية (الخدمات المعروضة على الدولة)، الحالة النافية (التحرّر من الدولة)، الحالة الإيجابية (المطالب المعروضة على الدولة) والحالة الفاعلة (الخدمات المقدّمة للدولة). قارن: Jellinek, *System*², خصوصاً ص V، 81، 94.

مكتبة الفكر الجديد

الغربية، وبالخصوص المؤسّسات العليا: كالجامعات والمعاهد العليا للتقنية والمعاهد العليا للتجارة والمعاهد الثانوية وغيرها من المدارس المتوسّطة، هي الآن تحت التأثير المهيمن للحاجة إلى نمط من "التكوين" يجعل جوهر الامتحان في الاختصاص الذي لا غنى عنه بالنسبة للبيروقراطية الحديثة يتمثل في التكوين المهني. فقد جرى "الامتحان المهني" بالمعنى الحالي للكلمة وما زال يجري في حقيقة الأمر أيضاً خارج الأشكال البيروقراطية، وهو الحال اليوم بالنسبة للمهن "الحرّة" كمهنة الطبيب والمحامي والمهن المنظمة في إطار الروابط المهنية. فليس هو أيضاً ظاهرة تابعة للبيروقراطية لا غنى عنها: فالبيروقراطية الفرنسية والإنجليزية والأميركية تخلّت عنه منذ زمن طويل إلى حدّ كبير أو تماماً: فالتعليم والتفوّق داخل مؤسّسة الحزب عوّضاً الامتحان. أما "الديمقراطية" فتجد نفسها أيضاً أمام الامتحان المهني، كما هو الحال أمام جميع ظواهر البيروقراطية التي دعمتها، في وضع متناقض/ متباين: فمن جهة تعني بالامتحان أو يبدو أنّها تعني: "انتقاء" الأكثر خبرة من بين جميع الطبقات الاجتماعية عوض سيادة الأشراف. ومن جهة أخرى تخشى من أن يسفر عن الامتحان وشهادات التكوين ظهور "طبقة" مميّزة، ولذلك فهي تقاومه. وأخيراً نجد الامتحان المهني أيضاً في العصور ما قبل البيروقراطية أو شبه البيروقراطية. فأوّل موقع تاريخي ثابت له يتمثل في السّيدات المنظمة حسب موارد الرّبح. فموارد الربح المحتملة، الدينية أوّلاً – مثل ما كان في الشرق وفي الغرب في العصر الوسيط – ثمّ الدنيويّة أيضاً، كما كان الحال في الصين[135]، هي الثمن الذي من أجله يتم الدرس والامتحان. لكن لم يكن لهذه الامتحانات حقاً طابع "الاختصاص" إلا في جزء منها. فالبيروقراطية الحديثة الكاملة هي التي دفعت نمط الامتحان المعقلن/ الرشيد والفنّي إلى تطوّر لا يمنعه مانع. وقد أورد الإصلاح الإداري المدني (Civil Service Reform) شيئاً فشيئاً التدريب المهني والامتحان الفنّي إلى أميركا[136]، وكذلك في جميع البلدان الأخرى بدأت البيروقراطية الحديثة الكاملة تزحف من

(135) كان تقسيم وظائف الدولة في الصين إلى حدود القرن العشرين متعلقاً – على الأقل على المستوى النظري – بعدد الامتحانات ونتائجها. قارن: Zi, *Examens littéraires*, خصوصاً ما جاء في الملحق (ص221–241) من عرض للثلاثة النجباء في السنة وما قدّموا من أعمال في مقامهم الأعلى في إدارة الإمبراطورية فيما بين 1646 و1894.

(136) بموجب قانون بندلتون (Pendleton) عام 1883 تم تأسيس الوظيفة المهنية في الولايات المتحدة الأميركية.

مكتبة الفكر الجديد

أوكارها الأصلية (في أوروبا): أي من ألمانيا[137]. فتزايد بيروقراطية الإدارة رفع من شأنها في إنجلترا[138]، ومحاولة تعويض البيروقراطية القديمة المرتكزة على شبه الأعيان بأخرى حديثة أورد هذه الأخيرة (عوض نمط الامتحانات القديمة المغايرة تماماً) إلى الصّين[139]، وأرسلها إلى جميع العالم مع بيروقراطية الرأسمالية وحاجتها إلى الفنّيين المختصّين ومساعدي التجّار وغيرهم. وهذا التطوّر وقع خاصّة دعمه بقوّة عن طريق المكانة الاجتماعية التي أصبح يحض بها أصحاب الشهادات بعد اجتيازهم للامتحانات الفنية، خاصّة أنّ هذه المكانة في حدّ ذاتها قد تتحوّل إلى امتيازات اقتصادية. فحيث كانت تجربة الأسلاف شرطاً للمعادلة والقدرة على الوقف، وحيث كان النبلاء ذوي نفوذ اجتماعي كبير، وكذلك أصحاب الوظائف الحكومية في الماضي، أصبح اليوم صاحب الشهادة الفنية/ العلمية. إنّ تحسين شهادات الجامعات والمعاهد العليا الفنية ومدارس التجارة العليا والمناشدة بخلق شهادات تكوين في جميع المجالات على الإطلاق، إنما يخدمان تشكيل طبقة متميّزة للمكتب والمتجر. فاكتسابها يدعّم طلب الزواج من أهل الأشراف (من الطبيعي أن ترتفع أيضاً الحظوظ في المتجر للتقرّب من ابنة صاحب المتجر قصد الزواج)، والسّماح بالدخول في دائرة من هم من أهل الجاه (Ehrenkodex)، والمطالبة بأجر "مناسب للمقام" عوض أجر حسب العمل المنجز، وبترقية وضمان للشيخوخة، ولكنّ الأهمّ هو احتكار مواطن الشغل النافعة اجتماعياً واقتصادياً لصالح المرشحين للشهادات.

---

(137) حسب رودولف غنيست عدم فرض التكوين المسبّق للموظفين في القانون العام للدولة بالنسبة للأقاليم البروسية المؤرّخ في عام 1794 (II. 10, §§ 70, 71). قارن:
Rudolf Gneist, *Verwaltung, Justiz, Rechtsweg, Staatsverwaltung und Selbstverwaltung nach englischen und deutschen Verhältnissen mit besonderer Rücksicht auf Verwaltungsreformen und Kreisordnungen in Preußen* (Berlin: Julius Springer, 1869). S. 87.

(138) تم فرض امتحانات في الاختصاص بالنسبة للموظفين في إنجلترا عام 1854، ولكن لم تصدر القوانين المحسوسة والتراتيب إلا عام 1870. هذه القوانين تقرّ بأنّه يجب على كلّ موظف للدولة أن يقدّم شهادة اجتياز امتحان (Civil Service Certificate). وتقوم اللجنة البرلمانية للشؤون العامة بدور المراقبة حتى لا تتم مواصلة نظام الحماية القديم. قارن:
Hatschek, *Englisches Staatsrecht* I, S. 578ff.

(139) ربما يعني ماكس فيبر هنا المساعي الإصلاحية عامي 1905/ 1906 التي صدرت فيها المراسم الملكية المتعلقة بإعادة تنظيم سلك الموظفين والتعليم. وبموجب المرسوم بتاريخ 2 أيلول/ سبتمبر 1905 تم إلغاء نظام الامتحانات القديم الذي كان مستنداً إلى الكونفوشيين الكلاسيكيين وتعويضه بنظام تعليم حديث. قارن:
Franke, *China*, S. 87-113, hier: S. 106f.

مكتبة الفكر الجديد

وإذا ما بدأنا نسمع بصوت عالٍ النداء بفتح دورات منظمة للتكوين وامتحانات فنية، فإنّ هذا لا يعني بالطبع "رغبة في التكوين" جاءت فجأة، وإنما السبب يكمن في السعي إلى تقليص العرض في مواطن الشغل واحتكارها لصالح أصحاب الشهادات. فـ"الامتحان" اليوم هو الوسيلة الشاملة لهذا الاحتكار، ولذا فزحفه لا يمنعه مانع. وبما أنّ دورة التكوين اللازمة للتحصّل على الشهادة تتطلب مصاريف هائلة وفترات انتظار طويلة، فإنّ ذلك السعي يعني في نفس الوقت حقن المواهب (الكاريزما) لصالح الملك، إذ إنّ التكاليف "الذهنية" بالنسبة لشهادات التكوين هي دائماً قليلة ولا تزداد بتوافر الجماهير، بل تبدو في النقصان. وما كانت تقتضيه سيرة حياة الفروسيّة في عهد الإقطاع من خصال يتم اليوم تعويضه لدينا بالمشاركة في مخلفاته لدى الجمعيات الطلابية في المدارس العليا المانحة لشهادات التكوين، وفي الدول الأنجلساكسونية عن طريق النوادي والجمعيات الرياضية. ومن جهة أخرى تسعى البيروقراطية حيث ما كانت إلى تطوير نوع من "الحقّ في الوظيفة" من خلال وضع إجراء تأديبي منظم وإلغاء مراسيم "رؤساء الإدارة" الاعتباطية إزاء الموظف، بحيث تسعى للحفاظ على مكانته وعلى ترقيته المنظمة وحيطته الاجتماعية في الشيخوخة. كما تجد دعماً عن طريق الرأي العام "الديمقراطي" لدى المحكومين المطالب بتقليص السيادة، والذي يأمل أن يرى في كلّ حالة لإضعاف أوامر الحاكم التعسّفية إزاء الموظفين تقليصاً للسلطة التنفيذية. ولذا فإنّ البيروقراطية، سواء كانت داخل المتاجر أو في الوظيفة العمومية، هي حاملة لتطوّر "طبقيّ" خاصّ مثل غيرها من حاملي الوظيفة المختلفين عنها تماماً في الماضي. وقد سبق أن وقعت الإشارة، إلى أنّ هذه الخصال الطبقية يجري استغلالها في إطارها من حيث قيمتها التقنية بالنسبة للبيروقراطية لمهامّ خاصّة بها. ضدّ هذا الطابع "الطبقي" بالذات الذي لا مفرّ منه يأتي ردّ فعل "الديمقراطية" وسعيها، الاختيار القصير المدى للموظفين عوض تعيينهم، وعوض الإجراء التأديبي المنظم إعفاء الموظفين من مهامهم عن طريق الاستفتاء العام، أي تعويض المرسوم التعسّفي لـ "رئيس" الإدارة المتقدّم في الرتبة بمرسوم تعسّفي مماثل من طرف المحكومين أو من رؤساء الأحزاب التي تحكمهم.

ليست المكانة الاجتماعية القائمة على التمتّع بنوع من التربية والتكوين في حدّ ذاتها شيء مميّز للبيروقراطية، بل بالعكس. فقد كانت قائمة فقط على قواعد مختلفة تماماً من حيث المضمون بالنسبة لبنى السيادة الأخرى: "ففي بنية السيادة الإقطاعية والدينية وسيادة الأعيان وإدارة الأشراف الإنجليزية وفي بيروقراطية الأعيان في

مكتبة الفكر الجديد

الصين القديمة وفي سيادة الديماغوجيين ضمن ما يسمّى بالديمقراطية الهلّينية/ اليونانية"[140]، ورغم التباينات الكبرى بين هذه الحالات، لم يكن هدف التربية وقاعدة القيمة الاجتماعية "الشخص المتخصّص وإنما – بتعبير شعاري – هو "الإنسان المثقف". سيستعمل التعبير هنا بدون إضفاء أي قيمة عليه وفي المعنى الوحيد: أنّ قيمة سيرة حياة الشخص الذي يعتبر "مثقفاً" هي غاية التربية وليس التكوين في الاختصاص لقد كانت الشخصية المثقفة، سواء حسب نمط الفروسيّة أم التنسّك (مثلما هو الحال في الصين) أم الأدب أم الرياضة والفنّ (كما في اليونان) أم حسب الشخصية الإنجلساكسية المحافظة مثالاً للثقافة التي تفرزها كلّ من بنية السيادة والشروط الاجتماعية المفروضة للانتماء إلى الطبقة الحاكمة. فمؤهّلات الطبقة الحاكمة كما هي كانت تقوم على قدر أوفر من "الثقافة ذات القيمة العالية" (في المعنى المتطوّر والغنيّ عن أي قيمة يمكن أن تضاف لهذا المفهوم) وليس على العلم المختص فمن الطبيعي أن يتم الاهتمام بإسهاب بالتكوين العسكري واللاهوتي والقانوني. ولكن كانت هناك عناصر أخرى للتربية في المسار التربوي الهلّيني/ اليوناني والقروسطي والصيني غير عناصر التكوين الفني "المفيد" التي مثلت الجزء الأوفر. فوراء جميع التوضيحات المعاصرة المتعلقة بالتكوين/ الثقافة يختفي في أحد الأماكن الهامة صراع نمط "الإنسان المتخصّص" ضدّ نمط "رجل الثقافة"، هذا الصراع الذي بدأ يظهر من خلال الزحف الذي لا مفرّ منه للبيروقراطية في جميع العلاقات العامة والخاصة للسيادة وعن طريق الدور المتزايد للعلم المختصّ حتى في المسائل الحميمة للثقافة.

لم يكن للنظام البيروقراطي أن يتجاوز في زحفه الحواجز الأساسية السلبية المذكورة عدّة مرّات فقط، والتي هي ضرورية بالنسبة له في عملية التسوية، بل تقاطعت وما زالت تتقاطع معه أشكال بنية الإدارة التي تقوم على مبادئ متغايرة

---

(140) المقصود هنا هي مرحلة السياسة الآتية منذ إفيالتس وبريكليس التي يصفها فيبر (Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 109) بـ "الديمقراطية الراديكالية" (بين ظفرين) ويفصلها عن المفهوم الحديث "للديمقراطية". وحسب فيبر، فإنّ هذه المرحلة قد تميّزت ببعض الأشخاص السياسية ("الديماغوجيون") الذين لم يكونوا دستورياً متوقعين. فيما يخصّ التربية في عصر بريكليس قارن:
Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums*, 1 Aufl. (Stuttgart, Berlin: J. G. Cotta Nachfolger, 1901), Band 4, S. 106ff.,
(من هنا فصاعداً: Meyer, *Geschichte des Alterthums*, IV[1])،
(Arbeitsstelle der Max Weber- مع التعليم في النسخة الشخصية لماكس فيبر Gesamtausgabe, BAdW München).

مكتبة الفكر الجديد

والتي وقع التعرّض لها سابقاً بعض الشيء. ومن هذه المبادئ يمكن الوقوف هنا ليس عند جميع النماذج الموجودة فعلاً – وهو ما يذهب بعيداً عن الموضوع – وإنما عند بعض المبادئ الهامة جداً من البنية وتوضيحها باقتضاب وبأبسط شكل ممكن، وذلك ليس فقط، وإنما أيضاً وبصفة دائمة تحت الأسئلة الآتية: 1. إلى أيّ حدّ تخضع هذه المبادئ للحتمية الاقتصادية أو أنّه وقع خلق حضوض تطوّر لها عن طريق ظروف أخرى، مثل الظروف السياسية، أو في آخر المطاف من خلال "الحتمية الذاتية" القائمة في بنيتها التقنية، و2. هل من وما هي النتائج الاقتصادية الخاصّة التي يمكن أن تعطيها من جهتها؟ غير أنّه لا بدّ أن نضع منذ البداية نصب أعيننا سيولة جميع هذه المبادئ التنظيمية وتداخلها. فنماذجها "الخالصة" هي فقط بالنسبة للتحليل بمنزلة حالات خاصّة لا غنى عنها وذات قيمة عالية جداً، قد تحرّك بينها وما زال يتحرّك دائماً الواقع التاريخي في أشكاله المختلطة. إنّ البنية البيروقراطية، حيث ما كانت، هي نتاج لتطوّر متأخّر، فبقدر ما نعود في المسار إلى الوراء، بقدر ما يبدو غياب البيروقراطية وسلك الموظفين بالنسبة لأشكال السيادة مميزاً لها، فالبيروقراطية لها طابع "عقلاني": فالقاعدة والغاية والوسيلة واللاشخصية "الموضوعية" تهيمن على سلوكها/ تصرّفها. ولذا فقد أثر بروزها وانتشارها حيث ما كانت بصفة "ثورية" في المعنى الخاصّ الذي سيأتي الحديث فيه، كما كان الحال بالنسبة لزحف العقلانية التي غزت جميع المجالات بصفة مطلقة. فقد هدّمت في مسارها أشكال السيادة التي لا تملك طابعاً عقلانياً بالمعنى الخاص للكلمة. ولذا نتساءل: ما هي هذه المبادئ؟

مكتبة الفكر الجديد

سيادة الأعيان/الأمراء

تقـريـر الإصـدار

حول نشـأة النـص

يبحث النص الموالي إصداره في نشأة سيادة الأعيان وخصائصها والفوارق التي تتسم بها. ويستمـد ماكس فيبر سيادة الأعيان من حيث المصدر والتطوّر، تواصلاً مع الفقرات السابقة لـ **الاقتصاد والمجتمع**، أوّلاً من البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجموعة المنزلية أي من الأويكوس. ثمّ ينقل هذا الشكل من السلطة المنزلية إلى نمط من السلطة السياسية التي يعمل على تحديد سمتها الخاصة مقارنة ببنية السيادة البيروقراطية. إلّا أنّ الجزء الأوفر من النص قد خصّص لعرض الأشكال المتعدّدة والمثبتة تاريخياً من سيادة الأعيان وأنواعها. ويتبع العرض من حيث التسلسل النسقي مسار انقسام سلطة الحكم وامتلاكها وكذلك المسار المعاكس الذي يحاول فيه الأمير الحاكم أو الملك إعادة ربط القوى المحلية الخارجة عن نفوذه إليه ووضعها تحت إشرافه/ رقابته. أما بالنسبة للحالات الخاصة، فيقوم ماكس فيبر بالبحث في إدارة قضاة الصلح الإنجليزية وعلاقات الإقطاع. وهذه الأخيرة يتم البحث فيها في نص "الإقطاع". كما يلمّ الجزء الأخير من هذا النص إجمالاً وبالمقارنة بظروف نشأة سيادة الأعيان والإقطاع وبتأثيراتها. فالتوضيحات حول سيادة الأعيان لا تتمّ في هذا النص المعروض هنا، وإنما في النص حول "الإقطاع". ولذلك فإنّ النصين المخصّصين لأشكال السيادة التقليدية مرتبطان بصفة وثيقة ببعضهما البعض.

مكتبة الفكر الجديد

شكلياً لا يماثل النص الموالي إصداره حول "سيادة الأعيان" أيّ نص آخر من الصياغة القديمة لـ **سوسيولوجيا السيادة** لما يتّسم به من تعدّد الصّور. فهو يظهر فقرات غير مكتملة وإعادات، ولكن أيضاً إعلانات لم تتحقق وتناقضات في تداول الأفكار[1] وكذلك جملة من الإحالات غير المصيبة. والدّليل على ذلك ما جاء مثلاً: في صفحة 340 حيث يشير ماكس فيبر إلى توضيح مفهوم "الهان" (Han) (وهو مفهوم صادر عن البحث في مجال الإقطاع الياباني في القرن التاسع عشر) الذي "سيرد الحديث عنه" في علاقته بقانون الوظيفة والقانون العسكري الياباني. فالتفاصيل المتعلقة به نجدها في نص "الإقطاع" ولكن بدون أيّ إحالة إلى مفهوم "الهان". وفي الصّياغة القديمة المخلفة من **الاقتصاد والمجتمع** ليس هناك سوى إشارة واحدة لمفهوم "الهان"، وهي التي ترد في نص سيادة الأعيان، ولكن في محلّ آخر يوجد قبل الإشارة المذكورة بالنسبة للإحالة، وبذلك فهي تخالف الإشارة القائلة ("كما سيعود الحديث إليه"). هذه الإحالة الوحيدة الخاضعة للتساؤل تتميز أيضاً بطابعها غير المكتمل. فالملاحظات المتعددة تدفع إلى القول بأنّه من المحبّذ الانطلاق من مراحل عمل مختلفة، وخصوصاً من تغيير في وضع المخطوط لم يتم بعد مقارنته. فهناك مقطع طويل بالحروف الصغيرة يشير إلى أنه لا بدّ أن تكون هناك على الأقلّ في تلك الأثناء نوايا لتحضير طبعة.

يمكن تحديد نشأة نص "سلطة الإقطاع" بصفة محسوسة من خلال بعض الإشارات المتضمنة في النص فالمصطلحات الملحقة فيما بعد تعدّ من ناحية بمنزلة تلميحات لأحداث سياسية جرت. فالتذكير بسرايا "تركيا القديمة" يفترض ضمنياً ثورة الشباب التركي عام 1908/ 1909 وما تبعها من تجاوز للنظام القديم. وكذلك الأمر بالنسبة للإشارة إلى المشاكل المتعلقة بـ"الإصلاح الإداري الصّيني الحديث" التي تدلّ على انهيار الإمبراطورية الصّينية القديمة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1911. ومن ناحية أخرى تقدّم المراجع المباشرة في النص وكذلك الإحالات البيبليوغرافية التي تمّ ضبطها أدلّة عن التاريخ المحدّد. فمن بين المؤلّفين المذكورين مباشرة أي كارل راتغن وكورت سيته تساعد الإشارة إلى كورت سيته فقط على تحديد نشأة النص باعتبار أنّ كتاب راتغن الهام بالنسبة للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي

(1) لا تنطبق التفاصيل حول الصين إلا في جزئها الأول المتعلق بالرقابة المعلنة لوسائل السلطة لدى رجل الأعيان، في حين أن الجزء الثاني يهتمّ بالأسس المعنوية لبيروقراطية الأعيان الصينية.

مكتبة الفكر الجديد

الياباني قد صدر منذ عام 1891 في حين أنّ الترجمة المنقحة من قبل كورت سيته فيما يخصّ امتيازات الحصانة المصرية لم تصدر إلّا في كانون الأول/ ديسمبر 1912. وربّما يشير التلميح إلى سجال البحث في التاريخ الوسيط الذي وقع عام 1910 وكذلك الاستعمال المطنب لكتاب روبرت هولزمان (Robert Holzmann) حول **تاريخ الدستور الفرنسي** الذي صدر أيضاً عام 1910 إلى مرحلة تحرير سابقة. فالمعلومات حول ترحيل سكان المياو (Miao) من طرف الحكومة الصينية تستند على الأرجح إلى مؤلّف فرديناند فرايهر فون ريشتهوفن (Ferdinand Freiherr von Richthofen) حول جغرافيا الصين الصادر عام 1912 مثلما هو الأمر بالنسبة للعرض الوافي حول الأوضاع الصينية الذي يرتبط بصفة وثيقة بالدراسات الكنفوشية التي صدرت فيما بين عام 1911 و1913[2]. فجزء من النظريات المعروضة من قبل ماكس فيبر حول التاريخ الإنجليزي قد تأثر بكتاب يوليوس هاتسشك حول "تاريخ الدستور الإنجليزي" الصادر في تموز/ يوليو عام 1913[3]. أما معلومات ماكس فيبر حول الإقطاع العسكري الإسلامي وكذلك حول التنظيم الإداري فيما يسمّى بالعصر الوسيط الإسلامي فتستند بدون استثناء إلى المقال المنشور في شهر شباط/ فبراير 1914 حول "ضرائب الإستئجار ونظام الإقطاع" للمستشرق والباحث في الإسلام كارل هاينريخ بيكر الذي لا يحيل ماكس فيبر إليه بصريح العبارة إلّا في نص "الإقطاع". هذا وقد يتيح كتاب الباحث في العصر الوسيط جورج فون بيلوف حول "دولة العصر الوسيط"[4] ورسالة الشكر من ماكس فيبر إليه لإرساله هذا الكتاب دليلاً على تنقيح متأخر جداً لصياغة النص ففي 21 حزيران/ يونيو 1914 كتب

---

(2) فهناك تشابه ملحوظ بالدراسة حول الكنفوشية، خصوصاً فيما يتعلق بالتفاصيل المرتبطة بنظام القرية والجمعية الحرفية الصينية، قارن في هذا الصدد: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 268-272, 275f., 278.

(3) انظر: "تاريخ الدستور الإنجليزي" لصاحبه هاتسشك في:
Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 121,
فيما يتعلق بتاريخ الإصدار قارن تقرير الإصدار، المرجع المذكور، ص 48.

(4) قارن: Below, *Staat des Mittelalters*[1],
فيما يخصّ تاريخ النشر قارن:
Sigfrid H. Steinberg, *Die Geschichtswissenschaft der Gegenwart in Selbstdarstellungen: Georg von Below, Alfons Dopsch, Heinrich Finke, Walter Goetz, R. F. Kaindl, Max Lehmann, Georg Steinhausen* (Leipzig: Felix Meiner, 1925), S. 1-49, hier: S. 40,
أشكر السيد د. هانس سيمورك (Dr. Hans Cymorek) على هذا التلميح.

مكتبة الفكر الجديد

ماكس فيبر إلى بيلوف قائلا: "سأبادر في الشتاء بطبع مساهمة كبيرة جداً حول "أسس العلوم الاجتماعية" تبحث بصفة منسّقة وبالمقارنة في شكل الجمعيات السياسية [...]. واصطلاحياً سأضطرّ أيضاً إلى الاحتفاظ بمفهوم "سيادة الأعيان" خاصة بالنسبة لبعض الأنواع من السيطرة السياسية. أما الفصل المطلق بين السلطة المنزلية وسلطة الإقطاع والسيادة السياسية – التي لا يوجد لها معيار/ مقياس آخر سوى أنها ليست ذلك كله (وإنما سلطة عسكرية وقضائية)، فآمل أن تجدوا التأكيد عليه وافياً"[5].

هذه الرسالة تعتبر ذات دلالات من عدّة وجهات بالنسبة لتأويل النص، إذ يمكن التساؤل أوّلاً إلى أي حدّ كان لقراءة كتاب بيلوف وقع على نص سيادة الأعيان. فهناك مقطعان من النص، يقتربان من أقوال الرسالة بصفة خاصة: 1. التأكيد على الجانب السياسي بالنسبة لسيادة الأعيان، ومن ثمّ فصلها عن السلطة المنزلية البحتة. فماكس فيبر يهتمّ هنا – خلافاً لعادته بالنسبة للصياغة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع** – بوصف "المحكوم/ التابع السياسي"[6]. فهذا الأخير هو في الأصل الحرّ وليس الخاضع لسلطة المنزل، أي إنّه يختلف من حيث مكانته القانونية عن التابع سكنياً وجسدياً لسلطة الإقطاع. فهو ، كما يحدّده فيبر، ذلك "المحكوم "شرعياً" [...] من قبل أحد الأمراء"، وذلك في المعنى التقليدي لمجرى القوانين. فدقة الإنجاز المفهومي تنعكس في صياغة "المحكوم السياسي الخارج عن سيادة الأعيان"، كما يدلّ عليه استعمال لفظة "خارج عن سيادة الأعيان" – (Extrapatrimonial) – بدرجة متقدمة إطلاقاً من التوظيف النسقي، وهذا لا يرد إلّا في نص سيادة الأعيان ضمن الصياغة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع**[7]. 2. التأكيد على السلطة القضائية والسيادة العسكرية كمقياسين لسيادة الأعيان السياسية. فالأولى تذكر باختصار، في حين أنّ السيادة العسكرية وقع البحث فيها مطوّلاً. ويتعلق حجم هذه السيادة – حسب فيبر – بقدرة صاحب الأمر على تجنيد جيش محترفٍ موالٍ له. ويلي هذا القول فقرة طويلة حول جيوش الأعيان/ الأمراء التي يتم تصنيفها حسب كيفية تجنيدها

(5) رسالة ماكس فيبر إلى جورج فون بلوف في 21 حزيران/ يونيو 1914، MWG II/ 8، تم هنا الاستشهاد حسب ما جاء لدى جورج فون بلوف.

(6) Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 196.

(7) انظر النص المخلف **النماذج الثلاثة الخالصة من السيادة الشرعية** وكذلك في نص **نماذج السيادة في الإيداع الأول من الاقتصاد والمجتمع** (WuG¹, S. 131f., 137, 150, 154; MWG I/ 23).

مكتبة الفكر الجديد

وتجهيزها. أمّا التلميحان المذكوران سابقاً إلى كتاب بيلوف، فإنهما يحيطان الفقرات حول جيوش الأعيان/ الأمراء التي تتضمّن أيضاً الإحالة لمقال بيكر الصادر في شباط/ فبراير 1914. كلّ هذا مع الإحالة الخاطئة الاتجاه والمتعلقة بجيوش الأعيان يدلّ على أنّ هذا المقطع وقع تقديمه – ربما تحت تأثير كتاب بيلوف – وتحويره مؤخّراً. ففي حين قام فيبر بالبحث في مسألة السيادة العسكرية، كما أعلن عنها في الرسالة، بقي الاهتمام الحثيث بالسلطة القضائية لدى الأمير الحاكم غائباً، ولم تقع الإشارة إلى الوصف الوافي في 6§ من "الحق". وهو ما يدلّ على نهاية فجائية لعملية التنقيح.

أما السؤال الثاني الذي تطرحه الرسالة فيتعلق بقول ماكس فيبر: "سأضطرّ إلى التمسّك بمفهوم "سيادة الأعيان" [...] بالنسبة لبعض أنواع السيادة السياسية". أليس من المحتمل أن ماكس فيبر لم يكتشف هذا المفهوم المتميّز والخاصّ به وبـ **سوسيولوجيا السيادة** التي تبنّاها إلا في ربيع أو بداية صيف 1914؟ في هذا النص الذي بين أيدينا لم يبرز استعمال المفهوم بصريح العبارة، وذلك تزامناً مع تصنيف كتاب بيلوف، ثمّ في مواقع مختلفة من النص – ولكن غالباً ما كان مرتبطاً – إضافة إلى نص "الإقطاع". فالمفهوم لا يرد عن طريق التحديد، وإنما يتم تصنيفه من خلال عدّة لواحق: حيث يتحدّث ماكس فيبر عن سلطة أعيان اعتباطية وطبقية وإقطاعية[8]. كما تدلّ اللواحق المضافة بخطّ اليد في المخطوط المرقن حول "سوسيولوجيا الحق" على "الاكتشاف" المتأخّر للمفهوم[9]. وحتّى الدراسة المتعلقة بـ"المدينة" ترد فيها مفاهيم مثل "سيادة الأعيان" و"الحكم الطبقي للأعيان"[10]، رغم أنه لا يمكن التصريح بشيء حول وقت الاستعمال لعدم وجود ما يثبت توديع المخطوط. فالناشر

---

(8) قارن مثل هذه التقسيمات لا ترد في إطار الصياغة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع** إلاّ في نص **الإقطاع** وكذلك في الدراسة حول المدينة (*Stadt-Studie*) وفي **سوسيولوجيا الحقّ** (*Rechtssoziologie*) فحسب.

(9) قارن:

Weber, *Rechet* § 1, S. 3 (WuG¹, S. 387), ders. *Rechet* § 2, S. 70f. (WuG¹, S. 452):
سيادة الأعيان "السياسية" و"الطبقية"، المرجع المذكور،

Rechet § 5, S. 6 (WuG¹, S. 476):
سلطات الأعيان "الشرقية"، المرجع المذكور،

Rechet § 6, S. 4 (WuG¹, S. 484):
سيادة الأعيان "الطبقية" وكذلك في النسخة المرقونة الحديثة العهد.

(10) قارن:

Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 132,

مكتبة الفكر الجديد

للمجلّد حول "المدينة" لا يستبعد تنقيحاً أخيراً في النصف الأول من عام 1914[11]. إضافة إلى ذلك، يرد مفهوم "سيادة الأعيان" في نص "البيروقراطية" (في تركيبة مع إحالة) و– كما ذكر سابقاً– في نص "الإقطاع" بصفة مكثفة، ولكن لا يرد في أيّ موقع آخر من الصياغة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع**، ولا في أيّ نص آخر من نصوص ماكس فيبر المنشورة قبل الحرب العالمية الأولى.

إنّ ما قيل سابقاً ينطبق أيضاً على المفاهيم المشتقة الخاصّة مثل "الأمير الحاكم"، "رابطة الأعيان/ الأمراء"، "الإمارة"، "موظف الإمارة" و"بيروقراطية الإمارة". وقد وردت المفاهيم المذكورة في جانب منها عن طريق البحث المعاصر، ولكنها لم تحصل على دلالاتها الخاصّة إلا في إطار الاقتصاد والمجتمع. وفي جانب آخر وقع اشتقاقها من قبل فيبر مثل مفهوم "بيروقراطية الإمارة/ الأعيان". واستعمل ماكس فيبر المفاهيم المذكورة بصفة مكثفة في نصّي "سيادة الأعيان/ الأمراء" و"الإقطاع"، وبعضها في نصوص أخرى متعلقة بالسيادة مثل "البيروقراطية"، "تحوير الكاريزما" و"الدولة والسلطة الدينية" وكذلك في نص "الجماعة المنزلية/ أهل البيت"، و"الجماعات الدينية"، و"سوسيولوجيا الحق" وفي الدراسة حول "المدينة".[12] وباستثناء نص "الجماعة المنزلية" الذي يذكر فيه مرّة واحدة مفهوم

---

(11) قارن :

Nippel Wilfried, Editorischer Bericht, ebd., S. 51.

(12) ترد مصطلحات "الأمير"، "الإمارة" و"فخم/ مترف" في:

Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 150,

Weber, *Rechet* § 1, S. 5, 7 (WuG¹, S. 389, 392), ders., *Rechet* § 5, S. 1f. :وفي (WuG¹, S. 467f,), ders., *Rechet* § 6, S. 1f., 4, 7f., 10 (WuG¹, S. 481-486, 489f., 494), ders. *Rechet* § 7, S. 10 (WuG¹, S. 502):

"دولة الأعيان/ الإمارة"، "حكومي" في:

Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 167, 232f.;

"موظف الإمارة/ الأعيان" (Patrimonialstaat)، "الوظائف الحكومية" (Staatlich) في:

Weber: *Die Stadt*, ebd., S. 155, 232; *Bürokratismus*, oben, S. 220 und 224; *Umbildung des Charisma*, unten, S. 520f.; *Staat und Hierokratie*, unten, S. 650; "Patrimonialstaat", "-beamtentum" in: Weber, *Hausgemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 118; *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2, S. 386; *Umbildung des Charisma*, unten, S. 498 und 534; *Die Stadt und Hierokratie*, unten, S. 625; "Patrimonialbürokratie", "-bürokratisch" in: Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2, S. 211, 366, 370, 440, und *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 173, 235, 237, 239f.,

(هناك أيضاً: "بيروقراطية الإمارة/ سيادة الأعيان")،

Weber, *Bürokratismus*, oben, S. 232.

مكتبة الفكر الجديد

"موظف الإمارة"[13] والذي صيغ في معظمه – حسب الناشرين – عام 1910[14]، فإنّ النصوص الأخرى تشير من حيث صياغتها وتنقيحها الأخير إلى عام 1913 أو 1914. ويرتبط نص "سيادة الأعيان" ببقية النصوص المذكورة، كما سنراه فيما بعد، عن طريق بنية الإحالات الداخلية في النص ولكن يجب قبل ذلك تلخيص النتائج المتعلقة بتأريخ نص "سيادة الأعيان".

لا يتضمّن الجزء الأول من النص إشارات واضحة تتعلق بتاريخ الصّياغة، ولكنه يلتحم مباشرة بنصّ "الجماعات المنزلية" الذي سبقت صياغته زمنياً هذا النص أما الفقرة الموالية له فإنها متجزئة، ولكنها تسمح بالتنقل إلى الفقرة التي تبد وقد تأثرت من قراءة كتاب بيلوف ووقع تنقيحها – كما سبق ذكره – في ربيع أو بداية صيف 1914 أو تحويرها. وفي هذه الفقرة نجد إلى جانب التلميح إلى كتاب هاتسشك حول "تاريخ الدستور الإنجليزي" لعام 1913 مقولات "الجمعنة/ التشكّل الاجتماعي حسب الفرص" و"الجماعة القائمة على الموافقة"[15]. أما بقية التفاصيل حول متطلبات روابط الأعيان فتوظف أيضاً مقولات المقال الصادر عام 1913 حول المقولات. هذا وتظهر الشروح الموالية حول إدارة الإمارة/ الأعيان أغلب التقاطعات والمعاودة والاختلاف/ التناقض. أما الإحالات البيبليوغرافية فتغطي المرحلة الزمنية الكاملة من عتم 1910 إلى 1914. وتفترض فقرتان طويلتان نص "البيروقراطية" من أجل توضيح إدارة الأعيان/ الإمارة عن طريق المقارنة بالإدارة البيروقراطية المعقلنة/ الرشيدة. فتتضمّن الفقرات المطبوعة بالحروف الصغيرة في الصفحات من 300 إلى 308 توازناً في تسويغ ملفت للنظر مع مساهمات فيبر في الندوة الثانية لعلماء الاجتماع الألمان التي عقدت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1912 وكذلك إشارة غير مباشرة إلى كتاب هاتسشك الصّادر عام [16] 1913. وتتراوح الدراسات التوضيحية الملخصة حول فرنسا ومصر والصين، وإنجلترا وروسيا التي لحقت الجزء المتعلق

---

(13) Weber, *Hausgemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 118.

(14) قارن تقرير النشر لنصّ: "*Hausgemeinschaften,*" MWG I/ 22-1, S. 109.

(15) "الجمعنة/ التشكل الاجتماعي حسب الفرص"، انظر:
Weber, *Kategorien*, S. 273f., unten, S. 262,
"الجمعنة حسب التوافق" بين وليّ الحكم ورعيته.

(16) بالنسبة لهاتسشك:
Hatschek, *Englische Verfaussungsgeschichte*, 1913,

مكتبة الفكر الجديد

بالإدارة وأتَّمت النص – بغضّ النظر عن انقطاعين – زمنياً بين عامي 1911 و1913.

يتضمّن نص "سيادة الأعيان" 17 إحالة يمكن حلّ أغلبها بدون صعوبة داخل النص، في حين أنّ هناك أربع إحالات تشير خطأ إلى جهة ما أو ليس لها موقع في النص تحيل إليه. ومثلَ هذا التقاطع في الإحالات قد وقع ذكره سابقاً، فهو يدلّ على تحويرات في المخطوط أو عدم إنهاء تنقيحه. ولعدم تجانس النص يمكن للإحالات الواضحة الدلائل أن تشير إلى الفقرات المرتبطة مع بعضها البعض. وتضمّ هذه الإحالات تلك التي تتعلق بالدراسات الجغرافية للدول مثل الإحالة في الفقرة الأولى إلى كيفية المعاملة داخل البيت في مصر والإحالتين المرتبطتين بالعمل في الصين وإحالة أخرى إلى روسيا. كلّ هذا يرجّح أنّ الدراسات ذات التوجّه الجغرافي قد تمّت في مرحلة مبكّرة، مثلها مثل الإحالات داخل الفقرة حول مصادرة الأرباح، وهو ما يدلّ على تماسك هذه الفقرة.

تتجلّى في إطار الصّياغة القديمة من **سوسيولوجيا السيادة** أمتن علاقة بين نص "سيادة الأعيان" ونصّ "الإقطاع". فالترابط الفكري يتم هنا دعمه عن طريق الوضوح والتبادل على مستوى بنية الإحالات. وعلى عكس ذلك يبدو الترابط المتعلق بالإحالات "ضعيفاً" مع بقيّة نصوص السيادة. فمن نص "البيروقراطية" لا يوجد سوى إشارة واحدة واضحة وجلية إلى التفاصيل المتعلقة بنص "سيادة الأعيان"، وفي ما عدا ذلك هناك إحالات إلى موضوع الأعيان وارتباط العدالة بالتقاليد، وهي إحالات لا تسمح بأيّ أحكام واضحة. أمّا مثيله فينطبق على نص "السيادة". إذ تقود من نص "الكاريزماتية" إحالة متعلقة بـ"السلطة الأبوية" إلى الفقرة الأولى من نص "سيادة الأعيان". وحتى في نص "تحوير الكاريزما" توجد الإحالة بصريح العبارة إلى السلطة الأبوية، وذلك في غضون الاستعراض المقتضب لأنواع "العنف اليومي" التي وقع التعرّض إليها لحدّ الآن، في حين أنّ سيادة الأعيان غابت تماماً في هذا التصنيف. وربّما تعود الإحالات التي ترتبط بالسلطة الأبوية فقط إلى حزمة من النصوص القديمة التي لم تتضمّن تفاصيل عن سيادة الأعيان. وعلى عكس ذلك هناك في نص "سيادة الأعيان" إحالتان إلى موضوع "السيادة الكاريزماتية" قد تستندان إلى كلا النصين، أي "الكاريزماتية و"تحوير الكاريزما". كما أنّ هناك ربط بنصّ "الدولة والسلطة الدينية" حصل عن طريق إحالة إلى سلطة رجل الدين خلافاً لسلطة وليّ الأمر.

كان نص "سيادة الأعيان في إطار الصياغة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع**" –

مكتبة الفكر الجديد

كما سبق الحديث عنه – في علاقة حميمة مع تلك النصوص التي تهتمّ بصورة خاصة بظاهرة السيادة لدى الأعيان. فليس هناك في الجزء من المجلّد المتعلق بـ"الجماعات" من بين النصوص المنشورة في كتاب **الاقتصاد والمجتمع** علاقة واضحة ومتبادلة إلّا مع نص "الجماعات المنزلية" الذي وقع تلخيص أهمّ فقراته وتقديمها في بداية نص "سيادة الأعيان". وقد تلمّح إلى هذه الفقرات أيضاً الإحالة المسبقة من نص "الجماعات الإثنية" حول "سيطرة السلطة الأبوية المتعنتة"[17]. ولئن كان الفصل الأوّل يقدم من "الجماعات الدينية" تحديداً لسيادة الأعيان[18]، ويبدو قريباً جداً من ذلك الذي يأتي في النص الموالي إصداره، إلّا أنّه لا يوجد ربط على مستوى الإحالة بين كلي النصين. وهذا الربط لا يمكن إثباته – كما أشار إلى ذلك المصدران الأوّلان بصريح العبارة – إلّا عن طريق إحالتين فحسب في نص "سيادة الأعيان"، وذلك بصفة مكشوفة، إذ لا يمكن فعلاً فكّه على أحسن وجه إلّا في الدراسة حول "الكنفوشية". ومن هذا النص الصادر هنا تقود الإحالة الوحيدة الواضحة في حقيقة الأمر من المخلفات القديمة لنصّ **الاقتصاد والمجتمع** إلى الدراسة حول "المدينة". في المقابل يمكن أيضاً إثبات صياغتين [1]من نص "المدينة" تلمّحان إلى النص الصادر هنا[19].

إلّا أنّ الربط الوثيق الناتج عن الإحالة يرد بين نصّي "سيادة الأعيان" و"سوسيولوجيا الحقّ"، لكنّه وُضع عن طريق إحالات من نص "سوسيولوجيا الحق" في المقام الأول[20]. وقد أدّى البحث إلى النتيجة أنّ صياغات الإحالة في الحزمة المنقحة مؤخراً تظهر على ما يبدو من نصوص "سوسيولوجيا الحقّ" (والمتمثلة في

---

(17) Weber, *Ethnische Gemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 169 mit Anm. 3.

(18) قارن:
Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2, S. 142.

(19) قارن: فيبر، المدينة، MWG I/ 22-5.

(20) يمكن بكلّ سهولة حلّ أربع إحالات في نص **سيادة الأعيان** انطلاقاً من **سوسيولوجيا الحقّ**، ولكن هناك أربع إحالات أخرى تشير إلى عدّة مواقع، في حين تبدوثلاثة إحالات غير واضحة في تلميحها إلى أشياء في **سيادة الأعيان**، قارن في هذا الصدد Weber, § 1, S. 5 (WuG[1], S. 389) *Recht*، المرجع المذكور، Weber, *Recht* § 4, S. 5 (WuG[1], S. 461)، والمرجع المذكور، *Recht* 5, S. 5, Weber. ولكن ليس هناك من **سيادة الأعيان** سوى ثلاثة إحالات تشير إلى **سوسيولوجيا الحقّ**. (WuG[1], S. 472)

مكتبة الفكر الجديد

إضافات خطية وصياغة أخيرة مرقونة) أوضح التلميحات في نص "سيادة الأعيان" من تلك التي جاءت في الصياغتين السابقتين المرقونتين. هذه الإحالات الجليّة تهمّ وضع موظفي السلطة الإماراتية[21]، والطابع الديني للإدارة النورمانية[22]، وسيادة الأعيان الطبقية في الغرب وكذلك النمط الإماراتي لتقسيم السلط[23]، على خلاف ذلك غابت في نص "سيادة الأعيان" التفاصيل حول الأمير كممثل لـ "إمبراطورية"[24] وكذلك حول طريقة القضاء الإماراتي والطبقي[25].

حول عملية النقل والنشر

لم يرد لنا أيّ مخطوط، ولعملية النشر جرى الاستناد إلى مسودّة الطبع التي نشرت أوّل مرّة في طبعة ماريانا فيبر وملشيور باليي بعد وفاة ماكس فيبر كفصل سابع من الجزء الثالث تحت عنوان: "Patrimonialismus" في: Max Weber, *Wirtschaft und GeSellschaft* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1922), Grundriß der Sozialökonomik, Abt. III, 4. Lieferung, S. 679-723.

كما وقع الحفاظ على عنوان الطبعة الأولى لأنه لم يحصل تغييره بتاتاً حسب الإعلام الأول لماريانا فيبر بتاريخ 30 حزيران/ يونيو[26] 1920 مروراً بالفهرس الذي صاحب إرسال المخطوط في 25 آذار/ مارس[27] 1921 وحتى طبع الإيداع

---

(21) قارن: Weber, *Recht* § 1, S. 5 (WuG¹, S. 389): الإحالة مكتوبة بخطّ اليد (WuG¹، ص 414).

(22) قارن: Weber, *Recht* § 2, S. 64 (WuG¹, S. 449),

(23) قارن: Weber, *Recht* § 2, S. 71 (WuG¹, S. 452), وانظر Weber, *Recht* § 1, S. 7.

(24) قارن: Weber, *Recht* § 1, S. 7 (WuG¹, S. 392), والمرجع المذكور، Weber, *Recht* § 8, WuG¹, S. 504 (MWG I/ 22-3).

(25) قارن: Weber, *Recht* § 6, S. 3 (WuG¹, S. 484) und S. 4 (WuG¹, S. 486).

(26) رسالة من ماريانا فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920، VA Mohr/ Siebeck Deponat BSB München, Ana 446.

(27) قارن ماريانا فيبر، وضع قائمة مضمون المخطوط بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921، المصدر نفسه؛ هناك يوجد عنوان **سيادة الأعيان** في الموقع 13 أو14.

مكتبة الفكر الجديد

الرابع من المخطوط. أما ذكر الأهمية الاصطلاحية لمفهوم "سيادة الأعيان" بالنسبة لـ **سوسيولوجيا السيادة** في رسالة بيلوف، فتبدو في هذه الحالة مقبولة باعتبار أنّ الأمر قد يتعلق بعنوان إجرائيّ خاص لفيبر.

أما الإضافات التابعة فعلاً للناشرين الأوّلين وفهرس المحتوى والصفحات التابعة للفصل وكذلك أيضاً الهوامش الملحقة، فإنها لم تعتبر من طرف الناشر كجزء لا يتجزّأ من النص، ولكنها ألحقت إلى الجهاز النقدي التابع للنص كما وقع تصحيح جملة من الأخطاء، وخاصة منها العبارات الأجنبية، في النص المنشور لاحقاً، وذلك بالعودة إلى المراجع المعاصرة[28]. وقد تكاثرت الأخطاء المطبعية في بداية الفقرة حول جيوش الأمراء وفي المجال المرقون بالحجم الصغير، مما يشير إلى استعمال نسخة يدوية ويدلّ على صعوبات في استنساخ النص خلال الطبعة الأولى.

(28) مثلاً "corrodia" عوض "collatio"، "jussion" عوض "justice"، "Amil" عوض "tmil" و"Zensus-Qualifikation" عوض "Konsums-Qualifikation".

مكتبة الفكر الجديد

سلطة الأعيان

من بين مبادئ البنية ما قبل البيروقراطية تبدو السلطة الأبوية الأهمّ بكثير من غيرها. فهي لا تخضع من حيث الجوهر إلى الواجب الوظيفي لـ"غاية" موضوعية غير شخصية ولا لقيم مجرّدة، وإنما على عكس ذلك لعلاقات برّ وإحسان جدّ ذاتية. يتمثل لبّها في سلطة ربّ البيت ضمن الجماعة المنزلية. ومكانة هذا الأخير السلطوية والشخصية مرتبطة بسيطرته البيروقراطية على تسيير الأغراض الموضوعية: كالحفاظ على البقاء و"الخلق اليومية" (Alltagscharakter). وهذان الغرضان يجدان سندهما الداخلي في آخر الأمر في مثول الخاضعين لهذه السلطة لجملة من "القيم"، مع العلم أنّ هذه القيم قد وقع التشريع لها في إطار السيادة البيروقراطية بصفة معقلنة/ رشيدة. فهي تناشد الحسّ بالشرعية المجرّدة وتستند إلى تدريب تقنيّ، في حين أنّها تقوم في مجال السلطة الأبوية على "التقليد": أي على الاعتقاد في عدم زعزعة ما كان دائماً نافذ المفعول وبقائه على ما هو عليه. فدلالة القيم بالنسبة لهذين المجالين مختلفة تماماً. في إطار السيادة البيروقراطية تعطي القيمة المشرّعة للحاكم الفعليّ الشرعية لفرض قرار معيّن ما. أمّا بالنسبة للسلطة الأبوية فإنّ الخضوع الشخصي لوليّ الحكم هو الكفيل لاعتبار القواعد المشرّعة من طرفه بأنّها شرعيّة، وأنّه بموجب حكمه وحدوده فقط توجد "القيم" في حدّ ذاتها، ولكنها تبقى قيما غير مشرّعة، وإنما مقدّسة بحكم التقليد. ويسير الأمر دائماً على منوال أنّ هذا الشخص بالذات هو "السيّد"، وأنّه في وعي المحكومين فوق الجميع، وأنّه سيحكم بدون قيد أو شرط وحسب رغبته المطلقة ما دام حكمه لم يتم تحديده من طرف التقليد أو من قبل سلط منافسة له. ففي حين

مكتبة الفكر الجديد

يقوم المبدأ بالنسبة للموظف البيروقراطي على أنّ قراره الفعلي لا يتجاوز نفوذه ما لم يستند إلى "كفاءة" خاصة يتم إثباتها عن طريق "قاعدة" معينة، إذ الأساس الموضوعي للسلطة البيروقراطية يتمثل في عدم الاستغناء عنها تقنياً بما هي تستند إلى الاختصاص العلمي، تمثل الأوضاع القديمة جداً ينبوع الاعتقاد في السلطة القائمة على الإحسان في مجال السلطة المنزلية. هناك عامل خاص وشخصي بالنسبة لجميع الخاضعين للسلطة المنزلية، وهو العيش معاً وبصفة دائمة في المنزل بكلّ ما يحمل هذا من مصير خارجي وداخلي للجماعة: فبالنسبة للمرأة التابعة للبيت يبدو التفوق العادي لقوة الرجل البدنية والذهنية. وبالنسبة للطفل هناك الحاجة إلى العون الموضوعي. وبالنسبة للشاب تبدو العادة وتأثيرات التربية وذكريات الشباب المنغرسة في أعمق الأعماق. وبالنسبة للعبد كانت عدم حمايته خارج مجال سلطة سيّده هي الدافع حيث كان ينصاع لسلطته منذ الصغر حسب ما أملته عليه الحياة. فالسلطة الأبوية والبرّ بالطفل لا يقومان مبدئياً على علاقة دموية حقيقية، وإن يبدو ذلك طبيعياً فيما يخصّ وجودهما، لا سيما التصوّر البدائي الأبوي الذي ينظر إلى السلطة المنزلية، حتى بعد المعرفة (غير"البدائية") للعلاقة بين التناسل والولادة، على أنّها تحمل قبل كلّ شيء طابع الملكيّة: فجميع الأطفال التابعين للنساء الخاضعات لسلطة صاحب البيت، سواء كانت هذه زوجة أم عبدة، يُعتبرون كأبنائه حالما يريد ذلك، بغضّ النظر عن إثبات الأبوة الجسدية، وهو الحال أيضاً بالنسبة لما تجنيه الماشية من ثمار. فإلى جانب تأجير الأطفال وحتى النساء (في إطار عقد)[1] ورهنهم، كان شراء الأطفال الغرباء وبيع الأبناء ظاهرة متداولة حتى في الحضارات المتقدمة. فهو بمنزلة الشكل الأصلي للتوازن بين مختلف الجماعات المنزلية فيما يتعلق بقوى العمل ومتطلباتها، وذلك إلى حدّ أنّ هناك نوعاً من البيع المؤقت للعامل الحرّ في العقود البابلية كشكل من التعاقد على مستوى العمل[2]. إلى جانب ذلك كان بيع الأطفال في خدمة أغراض أخرى،

---

(1) في القانون الروماني القديم والكلاسيكي يمكن لربّ البيت بيع أبنائه. ومن خلال العقد (mancipatio) يبقى الطفل حرّاً من وجهة نظر قانونية، ولكنّه يجد نفسه في حالة عبودية إزاء مالكه (In mancipio esse) ولا يمكن حلّها إلا عن طريق الانعتاق. وما يسمى بحكم – العقد (Mancipium) إنما هوجانب من القانون المدني (Patria potestas).

(2) وصلتنا عقود "تأجير ذاتي" أو"بيع ذاتي" محدّد المهلة في عصر خلفاء الملك البابلي حامورابي من القرن السابع عشر والسادس عشر قبل الميلاد. وتم نشر بعضها في:
Josef Kohler und Arthur Ungnad, *Hammurabi's Gesetz* (Leipzig: Eduard Pfeiffer, 1909), Band 3: Übersetzte Urkunden, Erläuterungen, S. 149-153, =

مكتبة الفكر الجديد

خاصة منها الدينية (لضمان الضحية) كظاهرة مؤقتة قبل عملية "التبنّي".

لكن ظهر تباين اجتماعي داخل المنزل حالما أصبح الرقّ مؤسّسة منظمة وتطوّرت العلاقة الدموية على مستوى الواقع: من هنا وقع الفرز بين الأطفال كتابعين أحرار للسلطة الأبوية وبين العبيد[3]. إلاّ أنّ هذا الفصل لم يجِدِ أمام تعسّف صاحب السلطة، فهو وحده الذي يقرّر من له ابن. ويمكن له أيضاً حسب القانون الروماني، وفي الزمن التاريخي، اختيار عبده في وصيته مبدئياً كوريث[4] (Liber et Heres Esto) وحتّى بيع ابنه كعبد. لكن إذا لم يحدث ذلك، فالحظّ يفصل العبد عن الابن الشرعي ليجعل هذا الأخير ربّاً للبيت. بل غالباً ما يتم منع هذه السلطة على العبد أو التقليص من نفوذها، وحيث وجدت حواجز مقدّسة لفرض السلطة أو ما يماثلها من قبل السلطة السياسية، والتي يتم فرضها من أجل مصالح عسكرية، فإنّ هذه الحواجز لا تراعي إلا الأطفال أو تراعيهم بصفة مكثفة. غير أنّ هذه الحواجز لم تحدّد إلّا شيئاً فشيئاً.

يقوم الأساس الموضوعي للعصبية أيّاً كانت، سواء في شبه الجزيرة العربية في مرحلة ما قبل الإسلام[5]، أم كما ورد أيضاً في اصطلاح بعض القوانين اليونانية لذلك

= (من هنا فصاعداً: *Hammurabi's Gesetz* III)،
في تعليقات الناشرين تقع المقارنة مع "عقد العمل" الحديث (المرجع المذكور، ص 243). أما المصطلح "البيع الذاتي" فيوجد لدى تيودور مومسن الذي يتحدّث في إطار قانون التدريس الروماني عن "Nexum" وعن "بيع ذاتي ظرفي". قارن: Theodor Mommsen, "Nexum," *Zeitschrift der Savigny-Stiftung für Rechtsgeschichte, Romanistische Abtheilung*, Band 23 (1902), S. 348-355, Zitat: S. 348.

(3) في القانون الروماني القديم سمّي المحرّرون (Liberi) الأشخاص الحرّة مدنياً، ولكن من منظور القانون الخاص هم الذين ما زالوا تحت ذمّة الأب ويخضعون لسلطته. ومقابل هؤلاء هناك العبيد أو"غير الأحرار"-"Servi" (المقيّدون). قارن: Mommsen, *Römisches Staatsrecht* III, 13, S. 62.

(4) يتعلق الأمر هنا بالتعبير في الوصيّة المرتبط بتوريث العبد الذي لا يرث ربّ العائلة فحسب وإنما يجب عتقه أيضاً. غير أنّ الوصية تبقى عديمة المفعول ما لم يقع التصديق عليها من قبل المجلس الشعبي الروماني (Komitien). قارن: Mommsen, *Römisches Staatsrecht* III, 13, S. 58,
وهذان التعبيران عادة ما يتم فصلهما عن بعضهما البعض، أي كـ "Esto liber" و"esto Heres"؛ ولم يصلا إلينا في الصورة التي قدّمها فيبر إلّا في حالة استثنائية لدى Gaius, Institutiones 2,186.

(5) يعتبر الحفاظ على "Chaij" أي على "مراعي الجماعة" كأسمى هدف بالنسبة للمحاربين البدو في شبه الجزيرة العربية. وقد كان الرباط العشائري منظماً بصفة أبوية صارمة. فدور النساء هو إنجاب الرجال المحاربين في المستقبل. أما البنات فكن يعتبرن كطفيليات لا فائدة ترجى منها، ولذلك غالباً ما تم وَأْدُ هُنَّ حيّات بعد الولادة. قارن :
= Marianne Weber, *Ehefrau und Mutter in der Rechtsentwicklung: Eine Einführung*

مكتبة الفكر الجديد

العصر[6]، وبصفة عامة حسب جلّ الأنظمة القانونية الأبوية التي لم تعرف تقاطعاً، على دوام التواصل الحقيقي والخالص للجماعة من حيث السّكن والأكل والشرب والحاجات المنزلية اليومية. فأن يكون صاحب السلطة المنزلية امرأة أيضاً، وأن يكون الابن الأكبر سنّاً أو الابن الأحذق اقتصادياً (كما هو الأمر بعض الحيان لدى العائلة الرّوسية الكبيرة) [7]، فهذا يعود إلى إمكانية التنظيم بطرق مختلفة جداً ويرتبط بظروف اقتصادية وسياسية ودينية متعدّدة. وكذلك هل أنّ السلطة المنزلية تعرف تحديدات عن طريق نظم متباينة وما هي هذه أم إنّ هذا ليس مطروحاً بتاتاً من حيث المبدأ، كما كان الحال في روما والصين[8]، فإذا وجدت مثل هذه الحدود المتباينة، فإنّه يمكن

(Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1907), S. 131, =

(من هنا فصاعداً: Marianne Weber, *Ehefrau und Mutter*).

(6) يهدف الحفاظ على المنزل فرض السلطة غير المحدودة لربّ العائلة على الزوجة والأبناء والعبيد. وقد كان هؤلاء حسب القانون اليوناني غير مكلفين، فيمكن للأبناء أن يقع طردهم، وفي زمن سابق حتى بيعهم وتسليمهم للتبنّي أوتزويجهم. لم تصلنا التصورات حول القانون في العهد القديم إلّا بطريقة غير مباشرة (مثلاً عن طريق أرسطو، في السياسة (*Politik*)، 1270أ 11– 29؛ أفلاطون، النواميس 5 740 (*Gesetze 5*) أ، 11، 92 ت وما يلي). يظهر الكتاب المكشوف سنة 1884 حول "Recht von Gortyn" والذي يعود إلى القرن الخامس ق.م. تحديداً للسلطة الأبوية، ولكنه ما زال يسمح التصرّف الكامل في البنت الوارثة وفي طرد الابن المتبنى علنيّاً. قارن:
Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 96, und Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums*, 1 Aufl. (Stuttgart: J. C. Cotta, 1893), Band 2, S. 86 ff., 300f.568

(من هنا فصاعداً: Meyer, *Geschichte des Alterthums* II[1]).

(7) عادة يسود في العائلة الروسية الكبيرة التوريث (agnatische)، أي أن تعطى قيادة الرابطة العائلية إلى الأخ أوالابن الأكبر سنّاً. ولا تعطى القيادة للأرملة أولأحد تم اختياره من قبل أعضاء العائلة إلا في حالة استثنائية (ما يسمى بالأكبر الذي تميّز بنشاطه ومثابرته). وهذه الحالة الأخيرة تم إثباتها عن طريق دراسة حول العائلة الكبيرة في مدينة كورسك. قارن:
Anatole Leroy-Beaulieu, *Das Reich der Zaren und die Russen: Autorisirte deutsche Ausgabe von L. Petzold*, 2 Aufl. (Sondershausen: Friedrich August Eupel (Otto Kirchhoff), 1887), Band 1, S.403f.,

تجد هناك جميع المعلومات

(من هنا فصاعداً: Leroy-Beaulieu, *Reich der Zaren* I).

(8) في الصين كانت كلّ المسائل التي تتعلق بالحقّ العائلي في أيدي ربّ العائلة أومجلس العائلة إلى حدود إصلاحات 1905. ومنذ القدم لم يقع التدخّل في الشأن العائلي لأنّ سلطة الدولة الصينية بأكملها، وخصوصاً مكانة الإمبراطور تقوم على علاقة الورع/ البرّ العائلي. قارن: Edward Harper Parker, *China Her History: Diplomacy and Commerce, from the Earliest Times to the Present Day*, Second Edition (London: John Murray, 1917), S. 310,

أما في روما فلم يقع تحديد – سلطة الدولة (patria potestas)– إلا في عهد الإمارة عن طريق القانون الخاص والقانون الجنائي.

مكتبة الفكر الجديد

ملاحقتها جنائياً ومدنياً، كما هو معهود الآن[9]، أو حسب القانون المقدّس مثلما كان الأمر في روما[10]، أو كما كان في الأصل في أيّ مكان عن طريق "العرف" الذي يثير غضب المحكومين وامتعاضهم الاجتماعي إذا ما وقع تجاوزه بدون أيّ مسوغ. وقد كان هذا حصناً حصيناً. إذ كلّ ما هو داخل هذه البنية إنما هو في آخر المطاف محدّد عن طريق سلطة "التقليد" الأساسية، والمتمثلة في الاعتقاد في عدم زوال "الماضي الأبديّ". فمقولة التلمود: "على الإنسان أن لا يغير عرفاً أبداً"[11] تقوم من حيث فاعليتها العملية، إضافة إلى القوة الناتجة عن "التهيئة" الداخلية لدى المتعوّد، في الأصل بصفة خالصة على الخوف من عواقب سحريّة غير معينة قد تصيب المجتهد/ المجدّد نفسه والجماعة التي تقبلت فعله من طرف أرواح/ جنّ قد وقع المساس بمصالحها بكيفية ما، وهو ما حصل تعويضه بالعقيدة مع تطوير تصوّر للإله: أي أنّ الآلهة جعلت ممّا هو متوارد منذ القدم قيمة يتعيّن الحفاظ عليها باعتبارها مقدّسة. فقد كان الورع إزاء التقليد والورع إزاء شخص الحاكم العنصرين الأساسيين للهيمنة، وسلطة التقليد التي تقيّد أيضاً دوافع الحكام باءت بالخير على المحكومين الذين لا حقّ لهم مثل العبيد، إذ كان وضعهم محمياً أكثر تحت غطاء النظام الأبوي المتقيّد بالعادات في

---

(9) في الرايخ الألماني تم تتبّع عملية الإجهاض وقتل الأطفال وتبديلهم أو تركهم جنائياً. ورغم الحفاظ القانوني على سلامة البدن حدّد حتى القانون الفدرالي الألماني "قدرة المرأة المتزوجة على العمل وفي مجال القضاء". تشير ماريانا فيبر إلى هذا الموضوع في: **الزوجة والأم** (*Ehefrau und Mutter*)، ص 413.

(10) كانت تعتبر تجاوزات السلطة الأبوية مثل بيع الزوجة أوالابن المتزوّج ممنوعة من وجهة نظر قانون القداسة. قارن: Theodor Mommsen, *Römische Geschichte*, 9 Aufl. (Berlin: Weidmann, 1902), Band 1, S. 58f.,

قد تنزّل على الجاني عقوبة الآلهة ويمكن أن يقتل من قبل أيّ شخص بدون متابعة. أما ترك الأطفال فلا يتنزّل تحت هذا القانون، بل إنّ القانون ينصّ على تركهم في حالة الولادة المشوّهة.

(11) يستشهد فيبر هنا من كتاب *Gemara zu Mischna* VII, 1 أي من توضيحات الأموريين (Amoräer) (أي الشارحين اليهود) لنصوص التلمود الشرعية. وهناك يرد – مع بعض الانحراف عن طريقة فيبر في الاستشهاد – أنّ "الحاخام تنخوم بار خانيلاي قال: ليس على أيّ إنسان أن يغير أبداً العرف/ العادة (أن يحيد عن العادة القديمة) [...] هذه المقولة توجد في تلخيص بابا ميزيا (الورقة 86 ب)، في: *Der babylonische Talmud in seinen haggadischen Bestandtheilen: Wortgetreu übersetzt und durch Noten erläutert von August Wünsche*, 2 Halbband, 2 Abtheilung (Leipzig: Otto Schulze, 1888), S. 103,

(من هنا فصاعداً: Wünsche, *Talmud*)،

ما يقابل هذه الإحالة لدى فيبر، انظر: Weber, *Protestantische Ethik* II, S. 91, Fn. 49.

مكتبة الفكر الجديد

الشرق من ذلك الذي كان موضوع استغلال معقلن لم يعد يخضع لتلك الحدود مثلما حصل في الحقول القرطاجية/ الرومانية.

لم تكن سلطة الأمراء/ الأعيان هي السلطة الوحيدة القائمة على هيمنة التقليد المقدس. فإلى جانبها كانت هناك أيضاً سيادة الأشراف كشكل مستقلّ عادة للهيمنة التقليدية، وهو ما تعرّضنا للحديث عن طابعه الخاص بين الحين والآخر[12]، وسنعود إليه مراراً فيما بعد[13]. هذه السيادة تقوم في كلّ مكان حيث تكون الهيبة الاجتماعية ("الشرف") داخل حلقة معينة الأرضية لفرض السلطة بحكم تعسفي – وهو ما لا يحصل غالباً مع أيّ حالة من الهيبة الاجتماعية. فما يفصلها عن سيادة الأعيان هو غياب تلك العلاقة الخاصة بالبرّ الشخصي: أي البرّ بالطفل والبرّ بالخادم الذي يرتبط بالانتساب إلى رابطة منزلية أو إقطاعية أو إلى رابطة أمراء أو أعيان تحفظ ذلك النمط الخاص من العلاقة. فسيطرة الأشراف الخاصة (وفي مقدمتها تلك التي يديرها الشخص المتميز بحكم الثروة أو التخصّص العلمي أو السلوك في حلقة جيرانه) لا تقوم على البرّ بالطفل أو الخادم وإنما على "الهيبة"/ المكانة، ولا بدّ من التأكيد مبدئياً على هذا الفرق رغم أنّ المعابر تبدو هنا كما في أغلب الحالات سلسة. فأرضية سلطة "الأشراف" وكيفيتها وأبعادها متباينة تماماً فيما بينها، وهو ما يدفع للحديث عنها كلما سنحت الفرص بذلك. أما الآن فسنلفت النظر فقط إلى السلطة الأبوية باعتبارها الشكل البنيوي الصارم الذي يقوم، من منظور صوري، على سيطرة قداسة التقليد.

تكون السلطة الأبوية/ المنزلية في طابعها المحض/ الخالص، من حيث القانون على الأقلّ، غير محدودة، وتنتقل في حالة وفاة ربّ البيت أو غيابه مباشرة وبدون قيد إلى الوليّ الجديد للبيت الذي يتولّى أيضاً مثلاً العلاقات الجنسية مع نساء سابقه (حتى إن كانت نساء والده). فليس غريباً تماماً وجود عدد من أرباب البيت معاً، ولو بسلطات متنافسة، ولكنه نادر بالطبع. فليس غريباً انفصال بعض الأعضاء من أهل البيت، كاستقلال ربّة البيت مثلاً بما تملك من نفوذ، إلى جانب السلطة العليا. وحيث وجد

---

(12) انظر: Weber, *Recht* § 1, S. 6 (WuG¹, S. 390f.),
وكذلك نص السيادة، سابقاً، ص 141–144، ونصّ البيروقراطية، سابقاً، ص 177، 207 و224–229.

(13) انظر ونصّ تحوير الكاريزما، لاحقاً، ص 507–513، وانظر:
Weber, Die Stadt, MWG I/ 22-5, S. 146f.

مكتبة الفكر الجديد

هذا النمط، فهو يرتبط بأقدم نموذج لتقسيم العمل: فوجود رئيسات قبائل إناث، كما كانت موجودة لدى قبيلة ساشم (Sachem) لدى الهنود الحمر[14]، والتي ليس غريباً عليها وجود رئيسات إناث مساعدة (مثلما هو الحال في قبيلة لوكوكيشا -Lu) (kokescha في مملكة مواتا جانبو[15] (Muata Jambo)) بسلطهن المستقلّة في مجالهنّ، يعود تاريخياً غالباً (وليس دائماً) إلى الوظيفة التي تتقلّدها النساء كأقدم مسؤولة عن الاقتصاد الفعلي: والمتمثلة في الضمان المستمر للعيش الذي يقوم على خدمة الأرض وتهيئة الأكل، أو إلى الغياب التام للرجال القادرين على حمل السلاح عن البيت لعدة أسباب متعلقة بالتنظيم العسكري.

---

(14) كان الساشم أو"حماة السلام" هم القادة الرجال من نسب أوجزء من نسب قبيلة ("الساشم") لدى الإيروكيز من الهنود الحمر في شمال أميركا. وقد تم تنظيم الخلافة حسب إجراء مختلط يجمع بين الإرث والانتخاب والاعتراف. ويتقدّم فيه مرشحان من قبيلة العضوالسابق (أما الانتماء فيتبع التسلسل الأموي) للانتخاب في مجلس الأنساب ويقع المصادقة عليهما من قبل مجلس القبيلة الأسمى. تتمتّع النساء في مجلس الأنساب بحقّ التصويت، ولكن لا يسمح لهن الانتخاب في مجلس حماة السلام – ساشم. قارن في هذا الصدد: Marianne Weber, *Ehefrau und Mutter*, S. 39,

وكذلك: Lewis H. Morgan, *Die Urgesellschaft: Untersuchungen über den Fortschritt der Menschheit aus der Wildheit durch die Barbarei zur Zivilisation*, Übersetzt von W. eichhoff unter Mitwirkung von Karl Kautsky, 1 Aufl. (Stuttgart: J. H. W. Dietz, 1891), S. 60, 72,

(من هنا فصاعداً: Morgan, *Urgesellschaft*)،

Kurt Breysig, "Die Entstehung des Staates aus der Geschlechterverfassung bei Tlinkit und Irokesen," *Jahrbuch für Gesetzgebung, Verwaltung und Volkswirtschaft im Deutschen Reich*, Jg. 28, Heft 2 (1904), S. 483-527, bes. S. 495f.,

(من هنا فصاعداً: Breysig, *Geschlechterverfassung*).

(15) كانت – اللوكوكيشا (Lukokescha) – صاحبة المقام الأعلى/ الوجيهة في مملكة شعب اللوندا، وهي مملكة البانتو في جنوب حوض الكونغوالذي كان موجوداً منذ القرن السادس عشر. فإلى جانب الملك الذي ينعت بمواتا يامفو (Muata Jamwo) (أي "صاحب الثعبان") تتمتع اللوكوكيشا ببلاطها الخاص وتحكم في عدد من القرى والأقاليم التي تدفع لها الضرائب. يقع انتخاب كلّ من الملك – مواتا يامفو– واللوكوكيشا من قبل أربعة مجالس عليا ويفترض مصادقة الحاكم الآخر. ويتحتم على اللوكوكيشا أن تبقى صورياً عزباء باعتبارها "أمّ" جميع الملوك – مواتا يامفو –. قارن Paul Pogge,: *Im Reiche des Muata Jamwo: Tagebuch meiner im Auftrag der Deutschen Gesellschaft zur Erforschung Aequatorial-Afrika's in die Lunda-Staaten unternommenen Reise* (Beiträge zur Entdeckungsgeschichte Afrika's, Heft 3) (Berlin: Dietrich Reimer, 1880), und Heinrich Schurtz, "Afrika," in: Hans F. Helmolt, Hg., *Weltgeschichte*, 1 Aufl. (Leipzig, Wien: Bibliographisches Institut, 1901), Band 3, S. 389-574, hier: S. 463-465,

(من هنا فصاعداً: Schurtz, *Afrika*).

مكتبة الفكر الجديد

لقد رأينا فيما مضى، في حديثنا عن الجماعة المنزلية[16]، كيف أنّ نظامها الشيوعي كان يخضع باستمرار إلى حواجز، سواء على مستوى الجنس أم في مجال الاقتصاد، وأنّ "الانغلاق على الذات" ازداد دائماً في الامتداد، وأنّ "التسيير" المعقلن للكسب الرأسمالي الجماعي بدأ يتمفصل، وأنّ مبدأ "الحسوبية" والتجزؤ بدأ يسيطر باستمرار، وأنّ المرأة والأبناء والعبيد بدؤوا يجنون حقوقهم الذاتية على المستوى الشخصي والقانوني المالي. كلّ هذه العوامل إنما هي تحديدات للسلطة المنزلية غير المقيّدة. وفي مقابل هذا التقدّم لـ"التسيير" أشباح العمل الرأسمالي الناتج عن طلب الرزق المنزلي والمنفصل عنه، تعرّفنا عن الشكل الاقتصادي الجماعي للتوزيع الداخلي للمنزل: أي "تدبير البيت"[17] (Oikos). وهنا يمكننا الاطلاع الآن على شكل بنية السيادة التي نشأت على أرضية المنزل، ومنها على أرضية السلطة المنزلية المنقسمة: ألا وهي سلطة/ سيطرة الأعيان.

في البداية لم تكن سيادة الأعيان سوى نوع من لامركزية الجماعة المنزلية حينما خوّل لتابعي المنزل (ومنهم الأبناء أيضاً) السّكن مع عائلاتهم على أقساط من الأملاك التي وقع التوسّع فيها، ومنحت لهم المواشي (ومنها جاءت كلمة Peculium) وما تبعها. غير أنّ هذا الشكل البسيط من تطوّر المنزل/ الأيكوس بالذات قاد حتماً إلى تقليص السلطة المنزلية بكاملها. فبما أنّ التشكّل الاجتماعي بين أصحاب البيت والتابعين له لا يتم في الأصل عن طريق اتصالات ملزمة – فتغيير المضمون الشرعي لسلطة الأب عن طريق الاتصال هو إلى حدّ الآن في جميع الدول المتحضّرة شبه مستحيل من وجهة نظر قانونية[18] ، فإنّ العلاقات الداخلية والخارجية بين الحكام

---

(16) انظر: Weber, *Hausgemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 126-154.

(17) انظر: Weber, *Hausgemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 154-161,
وهناك يصف ماكس فيبر المفهوم الذي حدّده رودبيرتوس (Rodbertus) بأنّه "ميزانية كبيرة بالنسبة للأمير، لصاحب الملك أو النبيل" هدفها هو"تنظيم تغطية حاجة الحاكم بموارد طبيعية" (المرجع المذكور، ص 155). فالفقرة هناك تنتهي بإحالة مسبقة (المرجع المذكور، ص 161 مع الهامش 92) إلى التفاصيل التي بين أيدينا الآن.

(18) يحيل رجل القانون والقانون الدولي جورج يلينك إلى الوضع القانوني الخاص للسلطة الأبوية التي لا تمثل "حقاً يمكن فصله عن الشخص بصفة اعتباطية" حسب نمط الحقّ الخاص، وإنما يصفها بأنها "وضع قانوني لا يمكن عادة تغييره أوحلّه اعتباطياً". وفي هذا المعنى الضيق للغاية فإن القانون العائلي هو بمنزلة حقّ خاص، ومن ثمّ فلا يمكن تغييره كما نريد. فالدولة لا تسمح بـ" قبول التبنّي" إلّا في الحالات الاستثنائية (حسب القانون الفيدرالي BGB § 1765). قارن: Jellinek, *System*², S. 88.

مكتبة الفكر الجديد

والمحكومين تنظم، حتى في هذه الحالة، حسب مصالح الحاكم والبنية الداخلية لعلاقة السلطة، وهذه العلاقة التبعية بالذات تبقى علاقة ورع ووفاء، إلا أنّ هذه العلاقة القائمة على مثل هذه الأرضية قد تمثل أوّلاً سيطرة أحادية الجانب تماماً، ولكنها تدفع دائماً في حدّ ذاتها إلى مطالبة الخاضعين إلى السلطة بحقّ المعاملة بالمثل، وهذا الحقّ يجنى هو الآخر من حيث "طبيعة الشيء" كعادة الاعتراف الاجتماعيّ. إذ يضمن، في حالة العبد المسجون، العقاب الجسدي بالسّوط نجاعة العمل، في حين أنّ هذه تفرض على العامل "الحرّ" بالأجر والتهديد بالبطالة، وبما أنّه من الضروري تعويض العبد المشترى بثمن بخس نسبياً (وإلا لما كانت أبداً الجدوى من استعماله)، في حين أنّ تعويض العامل "الحرّ" لا يساوي شيئاً – ما دام هناك عرض لعمّال آخرين، فإنّ ربّ البيت في حاجة دائماً، في حالة الاستغلال اللامركزي لتابعيه، إلى ضميرهم المهني وإلى الحفاظ على إمكانية ما يقدّمونه له. فهو أيضاً "مدين" لهم، ليس شرعيّاً فحسب، وإنما من حيث العرف. فهو في حاجة إليهم أوّلاً وقبل كلّ شيء – وذلك من حيث المصلحة الخاصّة – فيما يتعلق بالحماية الخارجية وفي مدّ يد المساعدة عند الضرورة؛ إلى جانب ذلك فهو مدين لهم من حيث التعامل "الإنساني"، وخصوصاً فيما يهمّ تقليص استغلال نفوذه "المعتاد". فليس على مستوى ربح المال، وإنّما ضمن سلطة هي في خدمة تغطية حاجاته الخاصّة، يمكن تقليص الاستغلال بدون مسّ مصالح ربّ البيت، وذلك لأنّه، في غياب مطالب نوعية قد تمتدّ مبدئياً إلى أقصى حدّ، لا تبقى لديه سوى المطالب الكمّية المختلفة عن تلك التي يرفعها المحكومون. وهذا التقليص مفيد إيجابياً بالنسبة لربّ البيت لأنّ المداخيل، وليس فقط تأمين سلطته، مرتبطة بصفة قويّة بنوايا ومزاج المحكومين. فالتابع للسلطة مدين حسب العرف للسيّد في تقديم يد المساعدة بكلّ ما له من جهد. وهذا الواجب من وجهة نظر اقتصادية هو بدون حدود في الحالات الخارقة للعادة، مثل سدّ الديون وتزويد جهاز البنات أو التحرير من الأسر... إلخ[19]. وواجبه شخصياً إنما هو بدون حدود في حالة الحرب والنزاع. فعليه أن ينضمّ إلى الجيش كصبيّ فارس أو قائد عربة أو كحامل سلاح أو كمعين في عربات التموين/

(19) يشير تيودور مومسن إلى الحالات التي يكون فيها الحريف الروماني مديناً لحاكمه (دفع تعويض أوغرامة أوتجهيز البنت أومصاريف القضاء) في كتابه: Römisches *Staatsrecht* III, 1³, S. 84, Anm. 1,

مع ما يثبت المصادر المطابقة لدى ديونيسوس (Dionysos) وبلوتارك (Plutarch). ويضيف ماكس فيبر إلى ذلك – كما يتبيّن في فقرة موازية: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 147, إطلاق السراح من السجن ويحيل في هذا الصدد إلى علاقات بابلية وأتيقية (attische) قديمة.

مكتبة الفكر الجديد

الإمدادات – هذا ما كان يجري لدى جيوش الفرسان في العصر الوسيط ولدى الجيوش الضخمة المدجّجة بالسلاح في العصر القديم – أو كمحارب شعبي خاص في خدمة السيّد أيضاً. وهذا الأخير ينطبق كذلك على الزبائن الرّومان الذين لجؤوا إلى قانون الاستئجار: أي إلى عقد عمل يمكن حلّه في أيّ وقت وحسب الوظيفة. وكان هذا العقد ينطبق على كلّ من المستوطنين المستأجرين لقطع الأرض (Coloni) منذ عهد الحروب الأهلية[20]، وبطبيعة الحال على التابعين لأصحاب الإقطاع أيضاً وعلى الأديرة في العصر الوسيط[21]. وحسب هذا المنوال كانت تجنّد جيوش فرعون وبقية ملوك الشرق وكبار سادتهم، وذلك في جزء ليس بالضئيل من ضمن تابعيهم، فتجهّز وتقتات من خزينة سيّدهم. وفي بعض الأحيان، وبالأحرى بالنسبة للخدمة البحرية، ولكن ليس لها فحسب، كانت هناك في الشرق القديم حشود من العبيد تحمل معها علامة مالكها[22]، مع العلم أنّ التابع يقدّم أعمالاً شاقة وخدمات وهبات ومدفوعات ومساعدات تخضع قانونياً لحاجة ربّ البيت وما يراه مناسباً، ولكنها في الحقيقة تخضع للعرف السائد. وحسب القانون يحتفظ السيّد طبعاً بحقّ التصرّف في تابعيه، أي بأن يعفيهم من العمل إذا اقتضت مصلحة الملك، وترى العادة في الأصل أنّه من الطبيعي

---

(20) في الحرب الأهلية ضدّ القيصر تم – كما ذكر فيبر في محلّ آخر – تجنيد المستوطنين من طرف مالكي الأرض للمساعدة في الحرب وبذلك أخذوا دور الحرفاء. غير أن فيبر يقوّم وضع المستوطنين الاجتماعي في العهد الجمهوري مقارنة بالحرفاء الذين يتمتعون بـ Precarium بأنّه أدنى بكثير باعتبار أنّ هؤلاء لا يتمتعون بحقّ الملكية إزاء شخص ثالث. ففي العهد الجمهوري الأخير كان المستأجر لا يكسب غالباً سوى الماشية والأرض المستأجرة للحرث من صاحبها بما فيها، ولكنه يبقى تابعاً له من خلال الديون. قارن: Weber: *Agrarverhältnisse* 3, S. 148, 167, und Die Stadt, MWG I/ 22-5, s. 278 mit Anm. 223, und S. 294.

(21) كان واجب الخدمة العسكرية في مملكة الإفرنج بألمانيا يمسّ أيضاً الفلاحين الأحرار، أي أولئك الذين هم ملتزمون في إطار استئجار الأرض بخدمة الحاكم ودفع الضرائب. فواجب الخدمة العسكرية الذي يفرز اختلافاً كبيراً في قوانين القبائل ويضمّ أيضاً المشاركة في النزاعات والمبارزات الفروسية تم إلغاؤه في الرايخ الألماني من قبل هاينريخ الرابع (1056–1106) حين أبدى جيش فرسان أتباعه المتخصّص براعته. قارن: Ernst Mayer, *Deutsche und französische Verfassungsgeschichte vom 9 bis zum 14 Jahrhundert* (Leipzig: A. Deichert, 1899), Band 1, S. 119-127.

(22) تم وشم عبيد الشرق القديم في بعض الأحيان جماعة، وذلك إما بوضع علامة على اليد اليسرى أوعلى الجبين حرقاً أوجرحاً. ويذكر فيبر في محلّ آخر الجنود الأشوريين في العهد البابلي القديم (حوالى 1830– 1531 ق.م.) وبحارة فرعون في العهد الجديد (1550– 1070/ 1069 ق.م.). قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 75, 86, und Richard Thurnwald, "Staat und Wirtschaft in Babylon zu Hammurabis Zeit (2 Teil)," *Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik* (1904), Band 82, S. 64-88, hier: S. 68.

مكتبة الفكر الجديد

أن يتصرّف ربّ البيت/ السيّد في الأشخاص التابعين له والأملاك الموروثة كما يشاء. ونودّ تسمية هذا النمط الخاص لبنية السيادة/ السلطة الأبوية التي تقوم على لامركزية السلطة المنزلية من خلال توزيع الأرض وحتى تسليم الأدوات والماشية إلى الأبناء وغيرهم من تابعي أهل البيت سلطة/ سيادة "الأعيان"/ إماراتية.

كلّ ما ينمو من دوام/ إصرار وصبر في العلاقات السلطوية، وما ينجرّ عنه من تحديد خالص بالفعل لاستبداد الحاكم/ السيد، هو أوّلاً وقبل كلّ شيء نتيجة لتأثير التمرّن، فيه ترتبط فيما بعد سلطة العادة "التقديسية". وإلى جانب عوائق الاحتكاك القوية جداً والموجودة بالفعل في أيّ مكان ضدّ كلّ ما هو غير معهود به، يؤثر الرفض لكلّ البدع الصادرة عن ربّ البيت في محيطه ومن خلال خوفه من القوى الدينية التي تحافظ في كلّ مكان على التقاليد وعلاقات البرّ والإحسان. وأخيراً وليس الآخر، هناك أيضاً خوفه المسوغ أن يتم خلل قويّ في شعور البرّ والإحسان التقليدي عن طريق عمليات غير مبرّرة أو تعتبر غير عادلة في التقسيم التقليدي للواجبات والحقوق. وقد يعود على مصالحه الخاصّة، وفي مقدّمتها المصالح الاقتصادية، بالضرر الكبير، إذ في مقابل السلطة المطلقة إزاء الفرد التابع، هناك أيضاً الإحساس بالعجز إزاء المجموعة بأكملها. وهكذا يتكوّن في كلّ مكان تقريباً نظام غير قارّ من حيث القانون، ولكنّه متين جداً بالفعل، حيث يسعى هذا النظام إلى تقليص مجال التعسف الكامل والعفو لدى السيد/ الحاكم لصالح حلقة الترابط عن طريق التقليد. وهو ما دفع السيد/ الحاكم إلى إدماج هذا النظام التقليدي في صلب نظام العمل في العزبة والخدمة حسب نمط أنظمة العمل الحديث في المعامل، إلا أنّ هذه الأشكال المعقلنة في تكوينها تخدم أهدافاً رشيدة، في حين أنّ تلك الأنظمة لا تستمدّ قوّتها من التساؤل عن الغاية المستقبلية، وإنما عمّا هو قارّ منذ القدم. فما سُنّ من نظام لا ينطبق طبعاً على الحاكم/ السيد من حيث الالتزام القانوني. ولكن في صورة تفويت قسط غير محصور من أملاكه إلى تابعيه أو عندما يكون في وضع متشعّب للغاية أو في حالة الانهماك المتواصل بمسائل سياسية – عسكرية قد تتطلّب الاعتماد القويّ على الإرادة الخيرة للذين يجني منهم مداخيله، فإنّه يمكن له عقب هذه الأنظمة تأسيس إطار قانوني تعاوني يطوّر التقيّد الفعلي والقوي للحاكم بأوامره. إذ إنّ أيّ مثيل لهذا النظام يحوّل الخاضعين له من مجرّد متعاونين مهتمّين إلى أعضاء متقيّدين بالقانون (متوازين في المعنى القانوني) ويرفع من خلال ذلك معرفتهم بمصالحهم المشتركة ومن بينها رغبتهم وقدرتهم على إدراكها، وهو ما ينجرّ عنه المواجهة بين السيّد/ الحاكم وطرف

مكتبة الفكر الجديد

من التابعين أوّلاً بين الحين والآخر، ثمّ بصفة متواصلة فيما بعد كوحدة متكاملة. هذه هي النتيجة المماثلة للأنظمة (Statuten) (Leges)، وليس "Gesetze" "القوانين" التي وقع سنّها في عصر هادريان (Hadrian) بالنسبة للأملاك الإمبراطورية[23]، وكذلك "لقوانين البلاط" في العصر الوسيط[24]. وفي صورة تتبعها الصارم، فإنّ اللجوء إلى "تحكيم" (Weistum) "محكمة القصر/ البلاط" بمشاركة التابعين له يصبح المنبع الأصلي لتأويل النظام[25]. فيتواجد إذن نوع من "الدستور" – إلا أنّ مثل هذا الدستور في المعنى الحديث يكون في خدمة الإنتاج الدائم لقوانين جديدة وتقسيم السلطة بين البيروقراطية والبرلمان في إطار التنظيم العملي للعلاقات الاجتماعية، في حين أنّ دور الحكماء لا يقتصر إلا على تأويل التقليد كما هو عليه. فليس هذا النمط

---

(23) حدّد قانون هادريان حقوق قاطني أملاك القيصر (saltus) وواجباتهم، مثل مدفوعات فائض الاستئجار وخدمات المستوطنين. وفي نهاية القرن التاسع عشر أصبح قانون هادريان معروفاً عن طريق نسختين منقوشتين عثر عليهما في منطقة – إقليم أفريقيا (Africa proconsularis)– قارن طبعة النسخة المنقوشة التي عثر عليها في عين واصل والتي نشرت عام 1892 في:

Karl Georg Bruns, Hg., *Fontes iuris Romani antiqui*, 1 Teil, 6 Aufl., besorgt von Theodor Mommsen und Otto Gradenwitz (Freiburg i. Br., Leipzig: J. C. B.Mohr (Paul siebeck), 1893), S. 382-384,

ويؤكّد قرار من القيصر/ الإمبراطور كومودوس (Commodus) (180-192) والذي نشره تيودور مومسن أن مستوطني أراضي القيصر (Burunitanus) في أفريقيا قدّموا شكاوى ضدّ مستأجر هذه الأراضي لأنّه فرض عليهم خدمات أكثر مما يقرّه نظام الأملاك السابق (قانون هادريان). وبهذه الطريقة فقد تقدّموا بشكاوى كـ"أصحاب حقّ". قارن: Theodor Mommsen, "Decret des Commodus für den saltus Burunitanus," *Hermes*, Band 15 (1880), S. 385-411, 478-480,

وكذلك ما ذكره فيبر سابقاً فيما يتعلق بهذه الحالة في: **التاريخ الزراعي الروماني** (*Römische Agrargeschichte*، MWG I/ 2، ص 322 فلاحقاً،

Adolf Schulten, *Die römischen Grundherrschaften: Eine agrarhistorische Untersuchung* (Weimar: Emil Felber, 1896),

(من هنا فصاعداً: Schulten, *Römische Grundherrschaften*).

(24) كان يفهم تحت "حقّ البلاط/ العزبة" في أوج العصر الوسيط وآخره الحقّ القائم في مجال نفوذ البلاط وما يتبعه من أراض وكذلك ما ينتج عنه من قوانين عملية. وهذا الحقّ كان يمسّ أفراد عائلة الحاكم/ المالك وتابعيه (Familia, Hörige) ويحدّد علاقة التابعين لصاحب الملك وعلاقتهم فيما بينهم.

(25) بتطبيق نظرية الجمعيات التعاونية على القضاء داخل العزبة/ البلاط المحلي يتبع فيبر رأي أوتو فون جيركه الذي يقول إنّ "Weisthümer [...] التي بقيت محفوظة لنا بغزارة من الجمعيات التعاونية العليا باعتبار أن الحاجة هنا إلى ما هومكتوب ومثبت كبيرة جداً [...] تظهر استقلالية واسعة وغير مقيدة لدوائر القصر فيما يتعلق بمسائل التعاون الحقيقي". قارن: Gierke, *Genossenschaftsrecht* I, S. 170.

مكتبة الفكر الجديد

من التطوّر المكتمل في بعض جوانبه فحسب، وإنما أيضاً المراحل السابقة من تنميط العلاقات الأبوية عن طريق التقليد هي التي كانت سبباً في تدهور النظام الأبويّ الخالص فالسيطرة على العقار هي الشكل السلطوي الخاص والمقيّد بالتقليد بصفة وثيقة: هذه السيطرة تنشأ عندما يرتبط السيد/ المالك بتابعه (Grundholden) بصلة وثيقة لا يمكن حلّها بصفة أحادية. ولا يمكن في هذا المجال مواصلة البحث فيما آل إليه هذا النمط الأساسي والهام الموجود في العالم أسره.

لقد كان لعلاقات سيادة الأعيان كأساس للشكل السياسي تأثير خارق للعادة. **فمصر تبدو، من حيث الموضوع كما سنرى ذلك، وكأنها بيت واحد يحكمه فرعون بصفة رهيبة إذ حافظت الإدارة المصرية دائماً على ملامح الاقتصاد المنزلي، ووقع التعامل مع البلد من قبل الرومان في الجملة وكأنه أملاك إمبراطورية[26]. أما دولة الإنكا – [27](Inka)، وتحديداً دولة الآباء اليسوعيين في باراغواي[28]، فقد كانتا أشكالاً منطبعة تماماً على أعمال السخرة في قصور الأمراء. ولكن عادة ما تكون أملاك الأمير**

---

(26) قام أوكتافيان (ومن بعده أغسطس) بضمّ مصر عام 30 ق.م. إلى الإمبراطورية الرومانية كمقاطعة ذات مقام خاص وخضعت الإدارة بدون مشاورة مجلس الشيوخ – لنائب الحاكم (Princep)- مباشرة، وهومحافظ مصر. وتم ضمّ أراضي أهل بطليموس إلى أملاك الحاكم، أمّا مواردها فكانت تسيل مباشرة في خزانة الإمبراطور الخاصّة. ولذلك كانت مصر تعتبر في المصادر القديمة بمنزلة "ملك الإمبراطور الخاصّ" (مثلاً "Domui retinere" لدى تاسيتوس (Tacitus) في كتابه: *Historiae*, 1, 11). قارن خاصّة: Joachim Marquardt, *Römische Staatsverwaltung*, 1 Band, 2 Aufl. (Leipzig: S. Hirzel, 1881), S. 441, Zitat: S. 326,

(من هنا فصاعداً: Marquardt, *Römische Staatsverwaltung* I).

(27) تحصّلت حسب رأي (Konrad Haebeler) دولة الإنكا (ما يقارب 1200-1532) على نظامها الداخلي الصّارم في حكم الإنكا يوبنكي (Yupanqui) (1438–1471). وقد فرض على رعايا الدولة التيوقراطية المطلقة واجب العمل والتجنيد من الخامسة والعشرين إلى الخمسين من العمر. وكانت فلاحة الأراضي تجري تحت رعاية موظف في حين أنّ الموارد كانت تقسّم على ثلاثة أقساط، قسم للحاكم وقسم لرجال الدين والقسط الثالث يبقى للفلاحين. وقد كانت تخزن الموارد إلى جانب الملابس وغيرها من الحاجات اللازمة في مخازن كبيرة لأوقات الضيق والحرب. قارن:
Konrad Haebeler, "Amerika," in: Hans F. Helmolt, Hg., *Weltgeschichte* (Leipzig, Wien: Bibliographisches Institut, 1899), Band 1, S. 325ff., Zitat: S. 335.

(28) قام اليسوعيون بتقسيم إقليمهم "Paraquaria" الذي وجد في مرحلة ما بين 1610 و1768 وكان يضمّ دولة باراغواي الحالية وأجزاء من البرازيل والأوروغواي والأرجنتين وبوليفيا إلى مقاطعات (Reduktionen). ويضمّ لبّ الدولة اليسوعية 30 مقاطعة وعلى رأس كلّ واحدة منها يوجد قسّيس ومعاونه. وقد عمل الهنود الذين اعتنقوا المسيحية على هذه الأراضي، وكانوا يخضعون إلى نظام عمل يوميّ صارم ويدفعون موارد إنتاجهم إلى المخازن ويأخذون في المقابل ما يستحقون من أكل ولباس.

مكتبة الفكر الجديد

المدارة مباشرة في شكل سيطرة على العقار جزءاً من مجال سلطته السياسية التي تضمّ إلى جانب ذلك غيرها من الأملاك المحكومة بطريقة غير مباشرة والتي لا تعتبر أملاكه وإنما تخضع لسلطته السياسية فقط. لكن حتّى السلطة السياسية الفعلية لدى سلاطين الشرق وأمراء القرن الوسيط وحكام الشرق الأقصى قد تمحورت حول هذه الأملاك/ الأراضي الشاسعة الخاضعة للاستغلال الأبوي. وفي مثل هذه الحالات المذكورة آنفاً يظهر الشكل السياسي بأكمله شبيهاً تماماً، من حيث الموضوع، بسلطة ضخمة على العقار لصالح الأمير.

وتمدّنا التراتيب في العصر الكارولنجي خصوصاً[29]، وكذلك أيضاً التنظيمات التي وصلتنا لأملاك روما القيصرية[30]، بصورة واضحة بمعلومات حول إدارة هذه الأملاك العقارية. فقد نالت أشكال السلطة الهلّينية وفي الشرق الأدنى قطاعاً شاسعاً من الأراضي اعتُبِر ساكنوه بمنزلة الرعية أو التابعين شخصيّاً للملك وتتم إدارته حسب إدارة أملاك الدولة انطلاقاً من البلاط.

يمكننا في واقع الأمر الحديث عن شكل من السلطة الإماراتية/ سيادة الأعيان حين يقوم الأمير بتنظيم سلطته السياسية[31]، وليس بفرض سيطرته قهراً على الرّعية،

---

(29) أشهر نظام من هذا النوع هوما يسمّى بـ "Capitulare de villis" الذي يذكره فيبر في:
Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 176,
والذي أقرّه حسب آخر ما وصل إليه البحث حالياً الإمبراطور كارل الأكبر فيما بين 790 و800 م. وكان تحديد تأريخ هذا النظام في عصر فيبر محلّ نقاش. ويهتمّ هذا النظام إلى جانب وصف التجهيزات المادية التابعة للأملاك بواجبات التموين بالنسبة لبلاط الملك عند السفر وبحماية الرعية وبواجبات المراقبة من طرف الإداريين وكذلك بتنظيم العمل الفلاحي والحرفي. ولذا يصف جيرارد شارل إدفى بنيامين (Charles Guérard - Edme - Benjamin) (1797–1854) الذي يعتبر الشارح الكبير لنظام Capitulare أنّ هذا النظام هو بمنزلة نظام محلّي وعملي بالنسبة لإدارة أملاك الإمبراطور. وفي مخطوطات ماكس فيبر المتعلقة بدروسه (GStA PK, VI. HA, NI. Max Weber, Nr. 31, Band 2, BI. 269–270) يوجد ملخص لتعليق (Guérard) وترجمة لتراتيب "Capitulaire de villis". قارن:
Benjamin-Edme-Charles Guérard, "Explication du Capitulaire de Villis," *Mémoires de l'institut impérial de France*: *Académie des inscriptions et belles lettres*, Tome 21, I (1857), S. 165-309.

(30) قارن تراتيب الأملاك المذكورة سابقاً وقانون هادريان وقرار كومودوس؛ أما الدساتير الأخرى التي وصلتنا في قالب لوحات منقوشة من العهد القيصري فيذكرها: Schulten, *Römische Grundherrschaften*, S. 110f., 119,
أو انظر: Weber, *Römische Agrargeschichte*, MWG I/ 2, S. 343,
(دستور قسطنطين الثاني لعام 357).

(31) كلمة "Domanial" تحيل هنا إلى الحقوق الناتجة عن امتلاك أرضٍ شاسعة. وفي البداية سُمّي =

مكتبة الفكر الجديد

وذلك بتوسيع نفوذه على مناطق وأناس خارج أملاكه: أي عندما يتعامل مع رعاياه السياسيين مبدئياً بنفس القدر كما يفرض سلطته في البيت. فالأغلبية السّاحقة للممالك القارّية كانت تحمل إلى حدود العصر الحديث، وحتى ضمن هذا العصر، طابعاً قوياً لسيادة الأعيان.

كانت إدارة السلطة الإماراتية/ سيادة الأعيان في الأصل منظمة حسب متطلبات الحاكم الشخصية، بل وحسب حاجياته الخاصّة. فاقتناء السيادة "السياسية"، أي فرض سيطرة أحد السّاسة المحليين على آخرين لا يتبعون نفوذه المنزلي يعني من منظور سوسيولوجي، ربط علاقات سلطة مختلفة من حيث الرتبة/ المكانة والمضمون، وليس من حيث البنية، إلى السلطة المحلّية. أمّا مضمون هذه السلطة السياسية، فيتحدّد حسب العديد من الظروف المتعدّدة. ويتمثل بالنسبة لنا النمطان الخصوصيّان من السلطة السياسية فيما يلي: نفوذ عسكري وسلطة قضائية يفرضهما السيد/ الحاكم بدون حدود على رعيّته كجزء من سلطانه. غير أنّ "السلطة القضائية" التي يقوم بها رئيس القبيلة إزاء رعاياه الذين لا ينتمون إلى بيته إنّما هي في الأصل وفي جميع العصور التي هيمن فيها اقتصاد القرى الفلاحية عملية تحكيم فقط: ففي غياب السلطة المتجبّرة المفروضة بالقهر، تكمن في هذا المجال علامة الفصل بين السيادة السياسية "البحتة" والسلطة المنزلية/ الأبوية. ولكن بنمو مكانته المتزايد يصبو القاضي إلى مرتبة أرفع من خلال استحواذه على سلطات ذات "نفوذ" حتى يصل فعلاً إلى التعادل التام مع سلطة القضاء المنزلية الخالية مبدئياً من أيّ حدود. أما الحالة الخاصة "للنفوذ العسكري" السياسي على الرعايا غير التابعين إلى البيت أو إلى العشائر- في حال نزاع - فليست معروفة في العصر القديم سوى في شكل المشاركة في الغزو بين الحين والآخر أو في مواجهة مثل هذا الغزو، وعادة أيضاً في الخضوع إلى قائد وقع انتخابه على الفور أو ظهر صدفة، وهو ما سيتم توضيح بنية سلطته فيما بعد[32]. فدوام النفوذ العسكري للأمير لن يكون أيضاً مختلفاً إلا من حيث المرتبة عن السلطة إزاء الرّعايا السياسيين فيما يخصّ واجب اتباع الجيش الإماراتي. غير أنّ الشكل السياسي والإداري الإماراتي

= "Dominium" أو "Domäne" "كلّ ملك تابع للسلطة على خلاف أملاك التابعين"، ومن ثمّ أيضاً "الملك الخاص الذي ليس في أيدي الدولة والأمراء". قارن: Praetorius, "Domänen in wirtschaftlicher Hinsicht," *HdStW*³, Band 3 (1909), S. 520-529, Zitat: S. 521.

(32) انظر نص **الكاريزماتية** لاحقاً، ص 470-472 ونصّ **تحوير الكاريزما** لاحقاً ص 483؛ يمكن أن تكون أيضاً إشارة عامة إلى التفاصيل حول السيادة الكاريزماتية.

مكتبة الفكر الجديد

ذاته لا يعرف كواجب للرعية إزاء الحاكم السياسي سوى ما يشبه تماماً سيادة الأعيان وما يختلف عنها فقط من حيث الرتبة، وبالأخصّ فيما يتعلق بتموينها المادي. يأتي في البداية ما يناسب "الفعل السياسي المتداول حسب الفرص"، ويكون في شكل هبات شرفية وإعانة في الحالات الخاصّة. ولكن مع تواصل سلطة الحاكم السياسية وعقلنتها بكيفيّة أكثر اتساعاً، يصير المضمون قادراً على تحمّل الواجبات الحكومية بحيث يصبح صعباً جداً في العصر الوسيط فصل مصدر الواجبات إن كان نابعاً عن سلطة سياسية أم إماراتية. ففي الشكل الكلاسيكي يجري هذا التموين للحاكم/ السيد في جميع البلدان المسطحة والخاضعة للاقتصاد الزراعي، سواء في العهد القديم أم في آسيا أم في العصر الوسيط، بكيفية أنّ طاولة الحاكم/ الأمير ولباسه وبلاطه وكلّ احتياجاته والجهاز العسكري تموّل في قالب موارد طبيعية توزّع على مختلف أقسام إقليم السلطة، وأنّه يتعيّن على الرّعية تموين البلاط حيثما حطّ رحاله. فالاقتصاد الجماعي القائم على الأداءات الطبيعية والخراج هو الشكل الأول لسدّ حاجات نمط حكم الأعيان السياسي. والحديث الذي وصلنا عن الفارق بين تموين البلاط الفارسي الذي يصبح عالة كبيرة على المدينة التي يتوقف عندها الملك[33]، وتزويد البلاط الهلّيني باقتصاد مالي تحوّل إلى مصدر ربح[34]، يوضّح على أحسن وجه الأثر الاقتصادي. فبتطوّر التجارة والاقتصاد المالي أصبح من الممكن ظهور اقتصاد قائم على الكسب انطلاقاً من سدّ الحاجات التي يتطلّبها بيت الحاكم كما كان هو الحال على مستوى أكبر في مصر حيث

---

(33) في العهد الفارسي القديم للألاخمة (330–559 ق.م.) كان على المدن أن تتولّى النفقة على الملك وبلاطه خلال أسفاره وحملاته الحربية إضافة إلى الأداءات العادية. هذا ما يذكره إدوارد ماير في كتابه: *Geschichte des Alterthums* III' ، ص 87، وقد استند في تفاصيله إلى Theopomp (fr. 124f., wiedergegeben bei Athenaios, Das Gelehrtenmal 4, 145a). قارن في هذا الصدد: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 126

(34) إنّ القطيعة في السياسة الاقتصادية التي تم الحديث عنها تعود إلى عهد الإسكندر الكبير. ويبدو واضحاً أن فيبر يتبع هنا حكم (Johann Gustav Droysen) حيث يقول بالحرف الواحد: "ومن بعض التلميحات يمكن أن نستنتج أنّ الإسكندر قد ألغى نظام المدفوعات غير النقدية؛ فبنفس القدر الذي كانت ترهق فيه المدينة أوالقرية سابقاً بحضور الملك عليها أن تنتعش من خلال مقام البلاط الملكي عندها". قارن: Johann Gustav Droysen, *Geschichte des Hellenismus*, 1 Teil, 2 Halbband, 2 Aufg. (Gotha: Friedrich Andreas Perthes, 1877), S. 295,

يستند دروسن في قوله إلى نص "Oikonomika" (Oeko.II, 38, p.1353a, 24-28) المنسوب لأرسطوطاليس الذي قلصه ومن ثمّ أوّله خطأً. فهناك جاء فقط ما الآتي: أنّه من حقّ محافظي الأقاليم (وليس المدن) بيع الموارد الطبيعية الزائدة التي لم يطلبها الملك والاحتفاظ بأرباحها.

مكتبة الفكر الجديد

تعاطى فرعون التجارة الخاصة مقابل الاقتصاد الزراعي القديم[35]، وأدخل كلّ من العصر البطليمي (Ptolmäer) وبعده حقاً الحكم الروماني نظام الاحتكارات المختلفة إلى جانب الأداءات المالية[36] التي ظهرت عوض الطرق القديمة لسدّ الحاجات في العصور التي هيمن فيها غالباً الاقتصاد الزراعي. إذ بعقلنة الشؤون المالية تحوّلت سيادة الأعيان بدون أن تشعر إلى إدارة بيروقراطية معقلنة/ رشيدة ذات نظام أداء مالي منظم. وبعدما كانت علامة "الحرية" القديمة تتمثل في غياب كلّ ما هو خارج عن الأداءات الصادرة عن العلاقات المحلّية والمفترض دفعها دوريّاً وفي الطابع التطوعي لأداء خدمات للحاكم، وجب أيضاً حتى على "الأحرار" الذين لا يخضعون لسلطة الحاكم المحلي تقديم خدمات في قالب أداء (Leiturgische) أو ضرائب لسدّ نفقات حروبه وتمثيله، وذلك بكلّ ما تسمح به السلطة. فالفارق بين النمطين لا يتجلّى إذن بانتظام إلّا في التحديد الضيق والثابت لتلك الخدمات وفي بعض الضمانات القانونية للرعايا "الأحرار" فقط سياسياً.

أمّا الخدمات التي يمكن للأمير أن يطلبها من الرعايا غير المحلّيين، أي الخاضعين له سياسياً، فهذه تتعلق بمدى سيطرته عليهم، أي بالمكانة التي يُحض بها وبمدى فاعليّة جهازه، ولكن أيضاً بقدر ما يبقى متمسّكاً دائماً بالتقليد. فلا يمكنه أن يتجرّأ في طلب خدمات جديدة أو خارجة عن العادة إلا في ظروف سانحة، وذلك فقط عندما تكون إلى جانبه فرقة عسكرية يمكن التصرّف فيها بحرّية وبغضّ النظر عن إرادة رعيته الطيبة.

ويمكن أن تتكوّن هذه الفرقة العسكرية **1.** من العبيد المحلّيين التابعين له ومن

---

(35) تعاطى الفراعنة في العهد القديم (حوالى 2707/ 2657 – 2170/ 2120 ق.م.) التجارة مع سوريا ولبنان ودولة بونت (Punt) على ساحل الصومال لجلب الخشب والذهب والبخور. ويبدوأن التجارة البعيدة من امتيازاتهم. قارن: Meyer, *Geschichte des Alterthums* I, 2², S. 155, 195f., مع التأكيد والخطّ تحته في النسخة الذاتية لماكس فيبر ص 155 (Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München).

(36) إلى جانب احتكارهم للنقود والمناجم، كان لأهل بطليموس السيطرة أيضاً على مصانع الملح والناترون ومعامل الزيت والورق والنسيج. ويذكر (Ulrich Wilcken) أكثر من 200 نوع من الأداءات بالنسبة لعصر البطليميين والرومان، أغلبها ضرائب مالية. ولم تدفع الجزية وضريبة الحمام إلا في عصر الرّومان. قارن: Wilcken, *Ostraka*, bes. S. 595,
نفس الشيء لدى فيبر: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 126,
كمصدر هام لتطوّر الاقتصاد المالي.

مكتبة الفكر الجديد

المنتدبين أو المستعمرين، وفعلاً استعمل الفراعنة وملوك الشرق الأوسط، وكذلك السّاسة الكبار الخواص في العهد القديم (مثلاً الوجهاء من بين الرومان) والعصر الوسيط (الأعيان) مستعمريهم[37]، وفي الشرق أيضاً مماليكهم الموسّميين، كجيش خاص إلّا أنّ الفلاحين المستعمرين ليسوا مؤهلين للخدمة العسكرية بصفة دائمة لأنهم مجبرون على سدّ حاجاتهم وحاجات سيّدهم الاقتصادية، أي أنّه لا يمكن الاستغناء عنهم، وأنّ الإفراط الكبير في مطالبتهم قد يدفعهم إلى الإخلال بوفائهم التقليدي له. ولذلك فإنّ الأمير المحلّي يسعى بانتظام إلى ضمان سلطته على رعاياه السياسيين بالاستناد إلى فرقة من الجيش الخاص المدرّب والمتعاضد معه تماماً من حيث المصالح.

2. ويمكن أن تكون فرقة من العبيد مستقلة تماماً عن العمل الزراعي. وفعلاً استندت الخلافة وجميع من تبعها من ملوك وطوائف شرقية بعد أن وقع عام 833 الحلّ الكامل للجيش العربي العقائدي المفصّل حسب القبائل[38] والذي كان غزاته أصحاب الفتوحات الكبيرة لقرون عدّة على جيوش من العبيد المرتزقة[39]. فقد تمكّن العباسيون بشراء العبيد الأتراك الغرباء عن أصلهم وتدريبهم العسكري من

---

(37) كان الأعيان الإفرنج "seniores" أصحاب أملاك عقارية، وكانوا يمثلون بما يتبعهم من خدمة حسب كبر المجموعة فيلقاً من الجند. وكان هؤلاء الخدمة موكلين بحفر الخنادق وتجهيز الجنود وتموينهم ومسؤولين عن سلوكهم في الغزوات أوعن ابتعادهم الممكن في أوقات الحرب. قارن: Brunner, *Deutsche Rechtsgeschichte* II, S. 209-214.

(38) في عام 833 بدأ الخليفة العباسي المعتصم (842-833) يكوّن جيشاً من المرتزقة قائماً في أغلبه على العبيد الأتراك. قارن: Karl Vilhelm Zetterstéen, "Abbäsiden," *Enzyklopädie des Islam*, Band 1(1913),

وبهذه الطريقة تم تغيير نظام الجيش الذي كان قائماً منذ المرحلة الأولى من الفتح الإسلامي إلى حدود الخلافة العباسية بصفة تامّة. ووصف يوليوس ويلهوسِن (Julius Wellhausen) الترابط الوثيق في هذه المرحلة بين العناصر "القومية" العربية والإسلامية الدينية. فالحقوق الكاملة للمواطن كانت حكراً فقط على العرب المسلمين الذين ينتمون للجيش. أما الجيش فكان مقسّماً حسب الانتماء القبلي، ورؤساء القبائل كانوا القواد. وفي المناطق المفتوحة نظم علم الدين كما يقول ويلهوسِن حسب المبادئ العسكرية كـ ("جيش"). قارن: Julius Wellhausen, *Das Arabische Reich und sein Sturz* (Berlin: Georg Reimer, 1902), S. 16f., 45.

(39) بدأ انهيار الخلافة منذ منتصف القرن التاسع وحتى منتصف القرن الحادي عشر. إلى جانب الخلفاء العباسيين استعانت الدول السامانية في غرب بلاد الفرس (999-874/ 1003) وكذلك البويهيون في آسيا الصغرى وبلاد الفرس (1055-945) بالجنود الأتراك. أما في مصر فقد استند الفاطميون (1171-909) إضافة إلى الجنود الأتراك أيضاً إلى البربر والبدو.

مكتبة الفكر الجديد

جعلهم مرتبطين بما تملك أنفسهم بسلطة الحاكم، من التحرّر من الجيش القومي وسلوكه الخفيف في وقت السلم، ومن تكوين جيش منظم. لا نعلم تماماً كم كان عُمر فرق الجيش المتكوّن من الزنوج المشترين والتي كانت على ذمّة العائلات الكبيرة في الحجاز، وخاصة على ذمّة الأنساب المختلفة والمتناحرة فيما بينها في مكّة[40]. ولكن يبدو من المؤكد أنّ هؤلاء الجنود الزّنج قاموا فعلاً، على خلاف فرق المرتزقة والجنود الذين وقع تسريحهم من الوظيفة العسكرية، بدورهم في مكّة: وهو أن يعتبروا أنفسهم فرقة خاصّة مقيّدة إلى الحاكم وإلى عائلته، في حين أنّ الأنماط الأخرى كانت في بعض الأحيان تتبنّى دور الحرس الملكي (Prätorianer)، بحيث كانت تقوم بتغيير الحاكم واختياره من بين عدد من المتنازعين على السلطة[41]. فعدد فرق الزنوج كان مرتبطاً لدى العائلات المتنافسة بقيمة المداخيل، وهذه كانت بدورها مرتبطة بصفة مباشرة بحجم الأملاك وبصفة غير مباشرة بالمشاركة في استغلال الحجيج، ذلك المنبع من المال الذي يحتكره سكان مكّة ويتقاسمونه بينهم[42]. وعلى عكس ذلك جرى استعمال العبيد الأتراك لدى العباسيين[43] والمماليك المصريين. فضبّاطهم تمكّنوا من جلب السلطة إليهم عن طريق تعيين الحكام/ الخلفاء رغم أنّ فرق الجيش، خاصة في مصر بقيت محتفظة رسمياً باسمها كفرق عبيد، ووقع إتمامها بالشراء إلى جانب

---

(40) "الحجاز" (من العربية الحجاز) هي منطقة واقعة على ساحل البحر الأحمر اشتهرت من خلال المدينتين المقدّستين مكّة والمدينة. ومنذ العصر الجاهلي تعاطى أغنياء مكّة تجارة الرقّ، فكانوا يشترون العبيد والمرتزقة من أفريقيا. وهؤلاء أدّوا دوراً هامّاً كحرّاس في الفترة ما بين 960 و1200 في الصراع القائم بين أعيان المدينة لتولّي القيادة. قارن: Henri Lammens and Arent Jan Wensinck, "Mekka," *Enzyklopädie des Islam*, Band 3 (1936).

(41) من المحتمل أنّ فيبر يحيل هنا – كما هو الحال أيضاً في: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 95, und Christiaan Snouck Hurgronje, *Mekka* (Den Haag: Martinus Nijhoff, 1888), Band 1: Die Stadt und ihre Herren, S. 95,

(من هنا فصاعداً: Snouck Hurgronje, *Mekka*)،

فهناك يذكر ما يسمّى بـ "عبيد الشريف"، وهم جنود زنوج من مماليك شريف مكّة وأقاربه. وقد حمل نفس الكنية أولئك الذين أطلق سراحهم وتقلّدوا مهامّ في القيادة أوالوظيفة، وكانت لهم فرق من العبيد يوظفونها حسب الوضع والأجر المعروض.

(42) تمت الغارات على الحجيج إلى مكّة منذ القرن الثامن ميلادي في حكم العلويين. وكان شرفاء مكّة يتقاضون جزءاً من مداخيلهم عن طريق نهب الحجيج الغرباء ورفع جزية على الحجيج الذين ليست لهم حماية في مكّة. قارن: Snouck Hurgronje, *Mekka*, S. 66, 69f.

(43) جرت التعديلات حسب التفاصيل التي قدّمها ماكس فيبر حول الجنود العبيد الأتراك في حكم العباسيين.

مكتبة الفكر الجديد

الإرث[44]، لكنهم كانوا من حيث الموضوع وأخيراً من الوجهة القانونية أصحاب أرباح، إذ أصبح البلد كله في آخر المطاف على ذمتهم، أوّلاً كمراهنين لقبض أجورهم، ثمّ كمالكين باعتبار أنّ أمراءهم يتحكمون في الإدارة كلّها إلى أن جاء محمد علي فسفك دمّهم وقضى عليهم[45]. وكان يفترض شراء جيش من العبيد توفير سيولة رؤوس أموال ضخمة من قبل الأمير؛ كما أنّ إرادتهم الطيبة كانت مرتبطة بدفع الأجور، أي بمداخيل الأمير المالية. فالتطوّر الذي أخذه جيوش السلاجقة والمماليك بتحويل مداخيل ضرائب الدولة والرعية وتوجيهها في آخر الأمر إلى الجيوش ومن ثمّ تحوّل هؤلاء أنفسهم إلى أصحاب ملك[46]، جعل الأوضاع على عكس ذلك سانحة لإعطاء دفع للاقتصاد نحو النمط الإقطاعي. فعدم الأمان القانوني المتفاوت لدى الشعب الخاضع للضرائب إزاء تعسّف الجيوش الذين رهنوا قوّة ضرائبهم، أوقف سيولة الاقتصاد المالي، وبالفعل كان تراجع الاقتصاد أو توقفه في الشرق منذ عصر السلاجقة متأثراً في جانب كبير منه بهذه الأوضاع.

3. انتقل الحكام/ السّلاطنة العثمانيّون الذين استندوا إلى حدود القرن الرابع عشر بالأساس على نفوذ الجيش الأناضولي، علماً أنّ نظامه ونظام جنودهم التركمانيين لا يكفي للفتوحات الأوروبية الكبيرة[47]، في مستهلّ القرن الرابع عشر

---

(44) استحوذ المماليك على الحكم في مصر في عهد الأيوبيين (1171–1250). وقد استعانوا بجنود عبيد أتراك وشركس تم تدريبهم عسكرياً. قارن:
Carl Heinrich Becker, "Egypten," *Enzyklopädie des Islam*, Band 2 (1927), S. 4-24, bes. S. 9f., und Kramers, Johannes Hendrik, Mamlüken, ebd., Band 3 (1936), S. 234-241.

(45) في حفل يوم 1 آذار/ مارس 1811 في القلعة بالقاهرة، قام محمّد علي باشا والي مصر بقتل 300 شخص من المماليك. ومنذ ذلك اليوم بدأت ملاحقة المماليك في كامل إقليم مصر. قارن: Johannes Hendrik Kramers,"Muhammed `Ali Pasha," *Enzyklopädie des Islam*, Band 3 (1936), S. 734-738, hier: S. 735.

(46) يصف ماكس فيبر ما عرضه كارل هاينريخ بيكر من تطور لنظام الرقّ العسكري الذي أدرجه الوزير السلجوقي نظام الملك عام 1087 وحوّله إلى نظام ثابت ثمّ أدخله صلاح الدين الأيوبي (1137-1193) إلى مصر وعاد على المماليك فيما بعد بالخير.

(47) استند الحكام العثمانيون الأوائل مثل عثمان الأول (حوالى 1281– 1326) وأرهان (1326-1360) على نظام الجيش الذي كان قائماً على القبائل الأناضولية والإمارات وكذلك على جنود التركمان. هؤلاء كانوا يستعملون للغزوات ولحماية الحدود وكانوا يمثلون صلب فرق الفرسان (Akinci) غير المنظمة والتي يصعب التحكّم فيها. قارن: Josef Matuz, *Das Osmanische Reich: Grundlinien seiner Geschichte*, 2 Aufl. (Darmstadt: Wiss. Buchgesellschaft, 1990), S. 27-44,

مكتبة الفكر الجديد

(ولأوّل مرة سنة 1330) إلى الشكل المشهور من خطف الأطفال (Dewshirme) من القبائل الخاضعة لسيطرتهم ومن الشعوب الغريبة عن عقيدتهم (مثل البلغار والبوسنيين والألبان واليونانيين) لتكوين الجيش المحترف والمدرّب من "اليانيشار" (يني شيري= جيش جديد)[48]. بعد خطفهم في عمر يتراوح بين 10 و15 سنة كلّ خمس سنوات، وكان عددهم في البداية لا يتجاوز 1000، ثمّ ارتفع بصفة متزايدة (حيث وصل العدد الرسميّ في الآخر إلى 135000) [49]، وقع تدريب الأطفال لمدّة خمس سنوات وتعليمهم في أصول العقيدة (ولكن بدون إجبار مباشر)، ثمّ أدمجوا في فرق الجيش. وحسب النظام الأصلي كان من المفترض أن يبقوا عزّب وأن يعيشوا زاهدين تحت إشراف ولاية البكتاشي الصّوفية التي يعتبر مؤسّسها حاميهم[50]، في معسكرات ومحرومين من المشاركة في التجارة. وكانوا يخضعون فقط لقضاء ضباطهم ولكن يتمتعون أيضاً بعديد من الامتيازات، إذ كانوا يحصلون على تسبيقات في سلك الضباط حسب سنوات الخدمة العسكرية وعلى منحة التقاعد. كما كان يدفع لهم الأجر يومياً على ساحة الحرب في حالة انضمامهم اختيارياً لخوض المعركة، في حين يقتصرون على مداخيل خاصة يديرونها جماعياً في عهد السلم. فالامتيازات العالية جعلت الوظائف محبّذة/ مرغوباً فيها، وحتى الأتراك كانوا يسعون إلى تجنيد أبنائهم.

= (من هنا فصاعداً: Matuz, *Osmanisches Reich*)،
Johannes Hendrik Kramers, "Türken," *Enzyklopädie des Islam*, Band 4 (1934), S. 1033-1048, bes. S. 1034-1038.

(48) تكوّنت فيالق اليانيشار (من التركية: yeni çeri) صلب المشاة العثمانية. ومن المحتمل أنّ الحاكم أرهان (1326-1360) هو أوّل من جنّدهم. إلا أنّ الخلاف ما زال قائماً حول ما إذا تمّ التجنيد منذ 1330 في شكل اختيار الأطفال. وهذه العملية تخصّ أوّلاً الشعوب المسيحية في اليونان ومقدونيا وألبانيا وصربيا وبلغاريا وبوسنة والهرسك. ولذا تم تعديل كلمة "البدو" التي ذكرت في هذا الصدد في النص. قارن: Johann Heinrich Mordtmann, "Dewshirme," *Enzyklopädie des Islam*, Band 1(1913),

(من هنا فصاعداً: Mordtmann, *Dewshirme*).

(49) إنّ العدد الذي يذكره ماكس فيبر لم يقع تأكيده لحدّ الآن من طرف البحوث المعاصرة.

(50) كان اليانيشار يخضعون لقيادة أهل الطريقة البكتاش. وحسب قراءات متأخرة للتاريخ يبدو أنّ الوليّ الصالح والمتصوّف الحاج بكتاش (من العربية: الوليّ الحاج بكتاش المتوفى سنة 1337) هو الذي أقرّ تكوين اليانيشار في حكم أرهان. وتظهر قرارات التزهّد وعدم الزواج المفروضة على اليانيشار التأثيرات المسيحية. وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر بدأ هذا النمط الصارم من الحياة الجماعية لدى اليانيشار ينحلّ بتزايد. قارن: Rudolf Tschudi, "Bektâsh," *Enzyklopädie des Islam*, Band 1 (1913), S. 720f.

مكتبة الفكر الجديد

ومن جهتهم حاول اليانيشار احتكار الخدمة العسكرية لعائلاتهم. وكانت النتيجة أنّ التجنيد أصبح مقتصراً أوّلاً على الأقرباء، ثمّ على أبناء اليانيشار، في حين أنّه منع فعلاً على خطف الأطفال منذ القرن السابع عشر (فآخر مطالبة لم تنفّذ تعود إلى 1703)[51]. ففرق اليانيشار كانت العمود الفقري للفتوحات/ للغزوات الأوروبية الكبيرة، بداية من غزو القسطنطينية وحتى محاصرة مدينة فيينا[52]، غير أنّ مثل هذا الفيلق ذات البطش الرهيب أصبح خطراً حتى على السلاطين إلى درجة أن أصدر شيخ الإسلام فتوى عام 1825 تفرض على المؤمنين التدرّب على الحرب، بحيث وقع تكوين فرقة من المسلمين واجهت اليانيشار الثائرين وهزمتهم في صراع دموي كبير[53].

4. استعمال المرتزقة. لم يكن هذا الاستعمال في حدّ ذاته مرتبطاً ضرورة بأشكال الدفع المالية. ففي المرحلة الأولى من العهد القديم كان هناك مرتزقة ذوو أجور مرتكزة غالباً على الاقتصاد الطبيعي. ولكن الجالب أكثر للنظر كان دائماً القسم من الأجر الذي يدفع من ذهب أو فضّة. ولذا وجب على الأمير، كما هو الحال بالنسبة لشراء الجنود العبيد الذي يتطلب كنزاً من المال، أن تكون على ذمّته مداخيل مالية ضخمة لسدّ الحاجات الجارية بالنسبة للمرتزقة والمتمثلة إما في التعاطي الشخصي للتجارة أو في الإنتاج الذاتي للبيع أو في محاولة جلب أداءات مالية من الرعايا بالاستعانة بالمرتزقة كي يتم دفع أجورهم. وفي كلتا الحالتين، وبالخصوص في الحالة الأخيرة، لا بدّ أن يكون هناك اقتصاد مالي. فنجد أيضاً في دول الشرق، ومنذ بداية العصر الحديث كذلك في الغرب، هذه الظاهرة الخاصة: ألا وهو أنّه بتزايد الاقتصاد المالي ترتفع أيضاً حظوظ

---

(51) أمر السلطان أحمد الثالث (1730–1703) مرّة أخرى باختطاف 1000 طفل مسيحي، غير أن الأمر لم ينفذ. قارن: Mordtmann, *Dewshirme*, S. 993.

(52) المقصود هنا هي الفترة الزمنية ما بين سقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين سنة 1453 وفشل هؤلاء في محاصرة مدينة فيينا عام 1683.

(53) دعّم شيخ الإسلام قاضي زاده محمّد طاهر أفندي ومن معه من العلماء بفتواهم عام 1826 (وليس 1825) قرار السلطان محمود الثاني (1808–1839) تحوير النظام العسكري. وعقب ذلك القرار قام جنود اليانيشار في ليلة 15 من حزيران/ يونيو 1826 بتمرّد في ثكنات القسطنطينية. غير أنّ هذا التمرّد تم إجهاضه من قبل السلطان محمود الثاني الذي استعان بالسكان المسلمين المسلّحين. وذهب ضحيته الآلاف من اليانيشار الذين قتلوا أو أجبروا على الفرار. قارن:
Heinrich Schurtz, "Die Janitscharen," *PrJbb*, Band 112 (1903), S. 450-479, bes. S. 477ff., und Theodor Menzel, "Das Korps der Janitscharen," in: *Beiträge zur Kenntnis des Orients* (Berlin: Hermann Paetel O. J., 1902/ 3), Band 1: Jahrbuch der Münchener Orientalistischen Gesellschaft, S. 47-94, bes. 88ff.

مكتبة الفكر الجديد

المملكات العسكرية بصفة محسوسة وعلى رأسها المستبدّ المدعوم من طرف المرتزقة. ففي الشرق بقي منذ ذلك الوقت الشكل القائم للسيادة القومية، أمّا في الغرب فقد دعّم أعيان المدن الإيطالية[54]، مثلما فعل قبلهم الطغاة القدامى، وإلى حدّ بعيد أيضاً الملوك "الشرعيون"، سلطتهم بالاستناد إلى فرق مرتزقة من الجيش. وهذه الفرق المرتزقة من الجيش كانت طبعاً مرتبطة بصفة وثيقة بسلطة الأمير من خلال التضامن من أجل المصالح المشتركة، خاصة عندما يكونون غرباء تماماً على الرعية ولا يمكنهم أن يجدوا تواصلاً متبادلاً معهم أو يسعوا إلى الحصول عليه. وفعلاً مال الأمراء المحلّيون دائماً وبانتظام تامّ إلى تجنيد أناس غرباء لحرسهم الخاص، بدءاً بالكريتي والبليطي (أهل كريتا وفلسطين) لدى داوود[55] وصولاً إلى السويسريين مع البوربون[56]. بل يمكن الجزم أنّ "الاستبداد" الراديكالي بأكمله كان قائماً على مثل هذه الأرضية.

5. أو أن يستند الأمير المحلّي إلى أناس يتم استئجارهم مثلما يفعل أصحاب الأملاك مع الفلاحين الذين لا يكسبون أرضاً/ عقاراً. فعوض أن يقوموا بخدمة الأرض، عليهم أن يسدّدوا خدمة عسكرية وينعموا في المقابل بامتيازات اقتصادية وغيرها. وقد كان لجيوش الملوك الشرقية القديمة إلى حدّ ما هذا الطابع، خاصة

---

(54) بيّن إرنست سالزر (Ernst Salzer) أنّ الجنود المرتزقة الذين كانوا في خدمة الأعيان: "Ezzelino von Romano, Hubert Palavicino, Wilhelm von Montferrat" يعودون إلى النصف الثاني من القرن الثالث عشر. وكلمة "Signorie" تعني الأعيان الذين امتلكوا سلطة أمراء مطلقة عن طريق Podestà أوقيادة الشعب أوأيّ وظيفة أخرى ذات سلطة محدودة. ومن ثمّ يعتبر سالزر هذه السلطة "غير شرعية". قارن: Ernst Salzer, *Über die Anfänge der Signorie in Oberitalien*: *Ein Beitrag zur italienischen Verfassungsgeschichte* (Berlin: E. Ebering, 1900), S. (من هنا فصاعداً: Salzer, *Signorie*)،

وكذلك: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 226f.

(55) حسب ما جاء في كتاب **الإنجيل** (2. Samuel 8, 18; 15, 18; 20, 7 und 20, 23) تعني كلمة "Krethi und Plethi" حرس الملك داوود الذي كان متكوّناً من جنود مرتزقة غرباء، ويحتمل أن يكونوا من أهالي كريتا/ قريطا وفلسطين. ويبدو أنّ الحفريات التي جرت في عصر ماكس فيبر بجزيرة كريتا تؤكّد أنّ كريتا/ قريطا هي الموطن الأصلي للفلسطينيين (Philister). قارن: Hugo Greßmann, "Nachbarvölker Israels," *RGG*', Band 4 (1913), Sp.640.

(56) منذ 1616 استعمل الملك الفرنسي "كتيبة من الجنود السويسريين" كحرسه الخاص، وهي واحدة من خمس سرايا يتكوّن منها إجمالاً حرس ملوك البوربون. واشتهرت الكتيبة من خلال هزيمتها في 10 من آب/ أغسطس 1792 حين حاولت حماية الملك لويس الرابع عشر في وضع صعب للغاية.

مكتبة الفكر الجديد

تلك التي تسمّى بطبقة المحاربين في مصر[57]، والجند المأجورين في آسيا الصغرى[58]، والمتملكين اليونانيين[59]، والكوزاك في العصر الحديث. وكانت هذه الوسيلة التي يمكن بموجبها كسب قوّة عسكرية خاصّة طبعاً متاحة أيضاً لغير الأمراء المحلّيين الذين استعملوها لأغراضهم، وهو ما سيعود الحديث عنه في مجرى وصف أنواع اللعب لدى "عامة الناس" في عهد الإقطاع. وكانت مثل هذه الفرق من الجيش تقف بوفاء فاقد النظير حينما تكون غريبة عن المحيط الذي تعمل فيه ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسلطة الأمير. ومن هنا جاء استئجار الأرض للغرباء عنها. غير أنّ الغربة ليست قطعاً من الضروريات الحتمية.

6. كان التضامن من أجل المصالح المشتركة الذي تكنّه طبقة المحاربين المحترفين كـ"جنود" للأمير في حدّ ذاته كافياً أيضاً ويمكن مضاعفته بصفة محسوسة عن طريق اختيار فرق الجيش – كما كان الحال مع اليانيشار – أو من خلال المكانة القانونية الممتازة إزاء الرعية. فعلى الأمير المحلّي أن يتّبع، في صورة القيام بتجنيد جيش ليس من الغرباء أو الطبقات المنبوذة، وإنما من الرّعية – أي بـ"التجنيد"– قواعد معينة ذات طابع اجتماعي. فغالباً ما وقع إعفاء الطبقات المالكة التي كانت بيدها القوّة الاجتماعية والاقتصادية من التجنيد "للجيش القار" أو أعطيت لهم الفرصة، وبذلك الرغبة المتبعة بانتظام، لإعفائهم عن طريق التعويض بالمال. وهكذا كان الأمير المحلّي يستند بصفة منتظمة في قوّته العسكرية إلى الذين لا يملكون شيئاً أو الفاقدين لأيّ

---

(57) يعود مفهوم "طبقة المحاربين" إلى المؤرّخ هرودوت في كتابة *Historien* 2, 164 حيث ينطلق من تقسيم ثابت للطبقات في مصر. وينتمي المحاربون (machimoi) حسب هرودوت، Historie 2, 168، إلى إحدى الطبقات المفضلة لأنهم ليسوا أصحاب ملك بالوراثة ولا دين.

(58) يبدوأنّ فيبر يعني Rid-sabê ("الأعيان") وBa'iru ("الصيادين") في عهد حامورابي (1688–1728 ق.م.) حين يتحدّث عن المحاربين المأجورين في آسيا الصغرى. فهؤلاء تحصلوا على الأرض والماشية، وفي المقابل عليهم القيام بالخدمة العسكرية. قارن: Thurnwald, *Babylon*, S. 660f., und Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 75.

(59) تحصّل الجنود اليونانيون في الممالك الهلّينية على أقساط من الأرض (Kleros) حينما تكفّلوا بالخدمة العسكرية وقسّمت الأقساط حسب الرتبة ونوعية الأسلحة المستعملة. وتعود أغلب المستوطنات العسكرية في آسيا الصغرى إلى السلاجقة (Seleukiden) (321/ 64–312/ 63 ق.م.) الذين أعطوا الأرض/ الدولة إلى المقدونيين بدون مقابل. قارن: Karl Friedrich Hermann, *Lehrbuch der Grieschichen Staatsaltertümer*, bearb. von Heinrich Swoboda, 3 Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Pauk Siebeck), 1913), S. 199-207,

هناك جاءت أيضاً الموازنة بين "kleroi" وأرض للاستئجار.

مكتبة الفكر الجديد

امتياز، وخاصة إلى الفئات الريفية المحرومة. وبهذه الطريقة ينتزع السلاح من منافسيه في السلطة في حين أنّ جيشاً من الأعيان، سواء كان جيشاً من مواطني المدينة أم من المتطوّعين، قد يجعل من واجب الخدمة العسكرية ومن ثمّ الشرف لحمل السلاح امتيازاً للطبقة الحاكمة. ويقابل هذا الانتقاء من الطبقات المميزة سلبياً، أي غير المحضوضة اقتصادياً، عامل اقتصادي يستند إلى التطوّر العسكري والتقني. وهو يتمثل من جهة في الضرورة الاقتصادية المتزايدة مع نمو الكسب الاقتصادي المتزايد قوّة وعقلنة، ومن جهة أخرى في التحوّل المتزايد للعمل العسكري إلى "حرفة" دائمة مع ارتفاع قيمة التدرّب العسكري. ويمكن لهذين العنصرين أن يدفعا تحت ظروف اقتصادية واجتماعية معينة إلى تطوّر طبقة من الأعيان مكوّنة من محاربين متدرّبين: ويمثل هذه الظاهرة كلّ من المحاربين في جيش سبارتا وكذلك الجيش الإقطاعي في العصر الوسيط. فكلاهما يقوم في آخر الأمر على الضرورة الاقتصادية للفلاحين وعلى نمط من التقنية الحربية المطابقة للتدريب العسكري لدى الطبقة الحاكمة. لكن جيش الأمير المحلّي يقوم خلافاً لذلك على الفرضية: أنّ الطبقات المالكة كانت هي الأخرى ضرورية اقتصادياً مثلما هو الحال بالنسبة للبورجوازية التجارية في المدن القديمة ومدن العصر الوسيط، وأنّ هذه الضرورة المتعلقة بالتقنية الحربية وبحاجة الحاكم السياسية إلى جيش دائم تتطلب تجنيد "العساكر" للخدمة العسكرية الدائمة، وليس للغزوات المتفرّقة فحسب. ولذلك نجد أنّ ظهور سيادة الأعيان والملوكية العسكرية ليس نتيجة ظروف سياسية خالصة فحسب، أي نتيجة توسّع إقليم السيادة وما ينجرّ عنه من حاجة إلى الحماية المتواصلة للحدود (كما كان في عهد الرومان)[60]، بل هو غالباً ما يكون نتيجة تحولات اقتصادية: أي نتيجة التنظيم العقلاني المتزايد للاقتصاد في علاقته بالاختصاص من جهة الحرفة والفصل بين الرعايا "العسكريين" و"المدنيين"، كما كان

(60) وصلت الإمبراطورية الرومانية في حكم تريان في المرحلة ما بين 106 و117 إلى أوج توسّعها بعد تأسيسها لأقاليم داكيا، والجزيرة العربية وآسيا الصغرى وأرمينيا والأشوريين. ولحماية الحدود استوجب إذن وضع جيش قارّ مع الاستعانة بفرق من المرتزقة الغرباء. وكان هذا الجيش يتسم بطابع إماراتي محلّي. وكان قد وصف فيبر التحولات الطارئة على طريق التوسّعات منذ 1896، حيث قال: "لقد تحوّل الجيش [...] القديم منذ أفول الجمهورية إلى جيش ذي تجنيد عمّالي مجهّز من طرف الدولة. وهو يمثل الدعامة القوية للقياصرة. وفي عهد الإمبراطورية تم تأسيس الجيش المحترف، ليس بالفعل فحسب، وإنما أيضاً من وجهة نظر قانونية". (قارن: Weber, *Soziale Gründe*, S. 72). أما تحوير الإمبراطورية الرومانية إلى مملكة عسكرية، فقد جرى منذ وصول عائلة السيفير (193-235) إلى السلطة.

مكتبة الفكر الجديد

جارياً في أواخر العهد القديم وفي الدولة الإماراتية الحديثة. أما الطبقات المتميزة اقتصادياً واجتماعياً، فإنّ الأمير المحلي يحاول أن يجلبها إلى جانبه/ مصلحته بكيفية أن تبقى الوظائف القيادية في الفرق الدائمة والمنظمة والمدرّبة ("فرق متلاحمة") من الجيش على ذمتها للتصرّف الخاصّ، وهي الوظائف التي تؤمّن أيضاً "حرفة" خاصة لها حظوظها الاجتماعية والاقتصادية على منوال الموظفين البيروقراطيين. وعوض أن يكونوا من أعيان المحاربين، فإنهم يدمجون في حرفة "الضباط" المناسبة لهم ويزوّدون بامتيازات تلائم مقامهم.

أما السبب الرئيسي والمحدّد في آخر الأمر للدرجة التي يحتفظ فيها جيش الأمير بالطابع "المحلي"، أي أن يكون جيش الأمير الخاص، وأن يكون على ذمته حتى ضدّ من يتبعه سياسياً من بني أهله المقربين، فهو قبل كلّ شيء العنصر الاقتصادي البحت: وهو يتمثل في تجهيز الجيش وتموينه من مخازن الأمير ومداخيله. فبقدر ما يكون هذا العنصر مكتملاً، بقدر ما يبقى الجيش غير قادر بأن يقوم بأي حركة بدون الأمير، وهو الذي في حاجة إليه وإلى جهاز الموظفين غير العسكريين طوال وجوده الحربي بالضرورة في هذه الحالة في يد الأمير، رغم أنّه يوجد طبعاً عدد كبير من التحوّلات بين مثل هذا الجيش المحلي الخالص وأنماط الجيوش القائمة على التجهيز الذاتي والتموين الذاتي. فالاستئجار بالأرض يكون مثلاً، كما سنراه، شكلاً من تنصّل الأمير من التجهيز والتموين ووضعهما على حساب الجنود أنفسهم، ولكن هذا يمثل أيضاً في بعض الأحيان ضعفاً فادحاً لنفوذ سلطته.

غير أنّ سلطة الأمير السياسية لا تقوم في أيّ مكان على الخوف وحده من قوّته العسكرية المحلّية، وهذا يعني أنّه، في مثل هذه الحالة بالذات، يصبح الأمير في الحقيقة هو الآخر تابعاً لجيشه بكيفية أنّ جنوده – في حالة وفاته أو بعد هزائم حربية أو ما يماثلها – تلمّ بالفرار أو تقوم مباشرة بإضراب، أو أنهم هم الذين يضعون الأسر على كرسي الحكم وينزلونها. وهذا يستوجب تقرّبهم من جديد للأمير بمدّهم بأجور عالية وبوعود مماثلة وإلّا ابتعدوا عنه كما كانت ظاهرة متداولة في العصر الروماني نتيجة للتدريب العسكري القاسي[61]، أو في عهد السلاطين الشركيين. فالانهيار غير المنتظر

(61) قال المؤرّخ للعصر القديم من هيدلبرغ ألفرد فون دوماسزيوسكي (Alfred von Domaszewski) فيما يخصّ مفهوم Donative. ما يلي: " تمثل كتيبة سفروس السابع (Septimus Severus) فوز الروح الشرقية التي تقوّم حتى النشاط العسكري بالمال، وهكذا سمح Septimius

مكتبة الفكر الجديد

لسلط الأمراء المحلّيين مثل إعادة ظهورهم غير المنتظرة هو إذن نتيجة لعدم استقرار روابط السيادة. وكان هذا بأتمّ المعنى مصير الحكام في المناطق المعروفة بسيطرة الجيوش المحلّيين: أي في الشرق الأدنى الذي كان أيضاً المركز الكلاسيكي لـ"السلطنة".

غير أنّه من المعتاد أن يكون الحاكم المحلّي مرتبطاً بالرعية عن طريق ولاء جماعي مستقلّ أيضاً عن القوّة العسكرية، ويقوم هذا الولاء على الاقتناع بأنّ السلطة التقليدية التي ينفذها الحاكم إنما هي حقّ مشروع له. وبهذا المعنى يتعيّن على الخاضع لسلطة الأمير المحلّي بصفة "شرعيّة" أن يسمّى هنا "محكوماً سياسيّاً". فمكانته تختلف عن مكانة التابع للجيش من خلال وضعيته التي تجبره على دفع الضرائب والقيام بخدمته العسكرية من أجل أهدافه السياسية. وهذه المكانة تختلف عن تلك التي يتسم بها الفلاح المحلي المملوك أوّلاً من حيث حرّية اختيار مكان الإقامة القائمة مبدئياً، وهي التي يتقاسمها مع الفلاح المستأجر الحرّ التابع للأمير من حيث العقار فقط وليس كمملوك. كما تختلف أيضاً عن مكانة غيره لأنّ خدماته وضرائبه تقليدية من حيث المبدأ، أي أنّها ثابتة القيمة مثلما هو الأمر بالنسبة للفلاح المستأجر. ولكن مكانته تختلف أيضاً عن هذين الأخيرين لأنّه يمكن له أن يتصرّف في ملكه بما في ذلك العقار على خلاف الفلاح الحرّ المستأجر إلى الحدّ الذي يسمح به النظام المعمول به، وأن يورثه حسب القواعد العامة، وأن يتمكّن من الزواج بدون موافقة الحاكم وأن يلجأ إلى إحدى المحاكم المختلفة للمطالبة بحقه وليس إلى صاحب الملك أو موظفيّ البلاط قبل أن يستعين بنفسه لأخذ الثأر طالما يعتبر هذا الأمر مشروعاً وليس هناك قانون عام يمنعه. فله الحقّ مبدئياً بحمل السلاح، وبذلك أيضاً واجب استعماله. غير أنّ هذا الواجب يتحوّل هنا إلى عملية حشد ضدّ الأمير الحاكم. ورغم الدّور الهامّ الذي قام به في البداية جيش الإقطاع، وفيما بعد جيش المرتزقة، شدّد الملوك الإنجليز على رعاياهم السياسيين بضرورة امتلاك الأسلحة الخاصة والتجهيز الخاص، وذلك

= Severus لأنتونيوس الذي كان يرغب في تشريق العالم الروماني بدفع أجر الجنود بالدينار الذي كان يحمل شعار الكتيبة". قارن: "Alfred von Domaszewski, "Der Truppensold der Kaiserzeit, *Neue Heidelberger Jahrbücher*, 10 Jg. (1900), S. 218-241, Zitat: S. 231,

(من هنا فصاعداً: v. Domaszewski, *Truppensold*)،

واستند ماكس فيبر في تفاصيله السابقة حول دونفيت بصريح العبارة إلى بحوث Domszewski قارن: v. Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 181.

مكتبة الفكر الجديد

تدرّجاً حسب الثروة المكتسبة[62]. أمّا لدى الفلاحين الألمان الثائرين في القرن السادس عشر، فقد لعب امتلاك السلاح الخاص أيضاً دوراً حاسماً[63]. غير أنّ هذه "الميليشيا" المكوّنة من مجرّد الرعايا السياسيين كانت مبدئياً جاهزة فقط لخدمة أهداف تقليدية، أي للدفاع عن الإقليم وليس لأيّ نزاعات يشنها الأمير المحلي. وكذا الحال أيضاً بالنسبة للجيش المحترف أو المحلّي، فلئن كان هو من حيث الشكل جيشاً ذا أجر، فله من حيث الموضوع طابع الميليشيا إذا كان مجنّداً من الرّعايا، وإلى جانب ذلك يمكن لميليشيا الرعيّة في بعض الأحيان أن توازي الجيش المحترف. فالمعارك في حرب القرن كانت تخاض في جزء كبير منها من قبل فلاحي يومنري (Yeomanry) الأحرار إلى جانب الفرسان[64]، وعدد كبير جداً من جيوش الأمراء المحلّيين الذين احتلّوا مكانة وسطى بين الجيش المحلّي والحشود. ولكن بقدر ما تتضاعف الحشود في مثل هذه الجيوش وبقدر ما تتقلّص جيوش الأمير الخاصة المحلية، بقدر ما يكون الأمير

---

(62) يفرض النظام العسكري "نظام حاملي السلاح في إنجلترا" (Assisa de Armis habendis in Anglia) لعام 1181 حمل السلاح على كلّ الرجال الأحرار، ويقسّم هؤلاء إلى ثلاثة طبقات حسب أصحاب المال الثابت والمتحرّك. وفي حكم هنري الثالث فرض عام 1252 تجنيد جميع الرعايا الرجال البالغين 16 إلى 60 سنة من العمر- مقسّمين إلى خمسة أصناف. وهذه التراتيب لحمل السلاح تمثل الأرضية الأولى للميليشيا الإنجليزية. قارن: Hans Delbrück, *Die Geschichte der Kriegskunst* (Berlin: Georg Stilke, 1907), Band 3: Das Mittelalter, S. 178-180,

(من هنا فصاعداً: Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst* III).

(63) فيما سمّي بحرب الفلاحين الألمانية (1524/ 25- 1527) قامت الثورات المتعدّدة للفلاحين ضدّ أسيادهم خاصّة في جنوب شرقي ألمانيا على التجنيد والتنظيم المستقلين. إلى جانب السيف والرمح والنبل والقوس استعمل الدرع Armschienen وSturmhaube وKrebs. ومن خلال فرض تجنيد الفلاحين لحماية القضاء والدفاع عن البلد منذ منتصف القرن الثالث عشر رفع قانون منع حمل السلاح القائم منذ عهد برّ السلام ممّا مكّن الفلاحين من تحسين تسليحهم. قارن: Hans Fehr, "Das Waffenrecht der Bauern im Mittelalter," *Zeitschrift der Savigny-Stiftung für Rechtsgeschichte*, Germanistische Abteilung, 35 band (1914), S. 111-211, und dass., 38 Band (1917), S. 1-114.

(64) لا يمكن إثبات قول ماكس فيبر من خلال المراجع المعاصرة. إنّ انتصار الإنجليز في كريسي (Crécy) (1346) وفي موبيرتيوس (Maupertuis) (1356) وأزينكور (Azincourt) (1415) ضدّ الفرسان الفرنسيين ذوي العدد الوافر يعود خصوصاً إلى نجاح النبّال/ النشاب طويلة المدى. وهذه النّبال لم توضع حسب قول: Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst* III, S. 484,

من طرف ميليشيا الفلاحين وإنما من قبل جيش المرتزقة. ويذكر ستابز الذي يصف مكانة اليومنري كطبقة للفلاحين تأتي بعد طبقة النبلاء في العصر الوسيط، توظيفهم كجنود ونبّال، ولكنه لم يقدّم أيّ ترابط مع حرب المئة عام. قارن: William Stubbs, *The Constitutional History of England in its Origin and Development* (Oxford: Clarendon Press, 1878), vol. 3, S. 550ff.

مكتبة الفكر الجديد

مقيّداً في كيفية استعمالها، ومقيّداً بالخصوص في سلطته السياسية بطريقة غير مباشرة إزاء رعيته بالتقليد الذي لا يمكن في أية حال أن يساعده جيش حاشد عند المسّ به. ولذلك ليس من عدم المبالاة تاريخيّاً أن تكون الميليشيا الإنجليزية شيئاً مغايراً لجيش الملك المحلي، فهي كانت قائمة على حقّ حمل السلاح بالنسبة للرجل الحرّ. فالميليشيا كانت إلى حدّ كبير العضد العسكري للثورة الشهيرة ضدّ المطالب برفع الضرائب من آل ستيوارت (Stuart) والتي كانت مناقضة للتقاليد[65]. وحول كيفية فرض السيطرة على الميليشيا جرت في آخر الأمر المداولات غير المتوازنة في هذه النقطة بالذات بين كارل الأول والبرلمان الظافر[66].

لم يكن واجب الضرائب والخدمة الناتج عن طريق السيادة السياسية بالنسبة للرعايا، خلافاً لواجب المملوكين فقط من حيث الكمّ، من خلال التقاليد دورياً محدّداً بصفة واضحة وثابتة، بل وقع فصله عن الأخير أيضاً قانونياً. ففي إنجلترا مثلاً ثقلت الضروريات الثلاثة (Trinoda Necessitas) وهي: 1. بناء القلع، 2. بناء الطرق والجسور، 3. تحمّل أعباء الجيش على أملاك مثل هؤلاء الفلاحين الأحرار على عكس المماليك[67]. وفي جنوب وغرب ألمانيا وقع إلى حدود القرن الثامن عشر

---

(65) يتعلّق الصراع الذي حدث بين البرلمان وآل ستيوارت، يعقوب الأول (1603–1625) وكارل (1625–1649) خصوصاً بإضافة ضرائب وأداءات جمركية جديدة رفعها الملك بدون مصادقة البرلمان. وتطوّر الصراع إثر قضيّة عام 1637 رفض فيها جون هامبدون (John Hampdon)، النائب في مجلس العموم، دفع ما يسمّى بأداء السفينة الذي أقرّه الملك كارل الأول عام 1635.

(66) بدأت المفاوضات بين كارل الأول والبرلمان والتي تخصّ الميليشيا منذ فرار الملك من لندن في بداية عام 1642 وامتدّت إلى حدود صيف 1647. وتوجد الاقتراحات والأجوبة مطبوعة لدى:
Samuel Rawson Gardiner, ed., *The Constitutional Documents of the Puritan Revolution* 1660-1628 (Oxford: Clarendon Press, 1889), p. 169, 208,
قارن أيضاً التوضيحات التي أضافها في المقدّمة بالنسبة لهذه الأحداث: ص XL فلاحقاً؛ لقد سبق أن استند فيبر (Weber, *Protestantische Ethik* II, S. 92, Fn 51) إلى مجموعة مصادر غاردينر (Gardiner). وفي مراجع البحث يؤكد:, Maitland, *Constitutional History*, S. 279, 326 إلى دور الميليشيا في الصراع بين صاحب التاج والبرلمان.

(67) يعود أصل "الضروريات الثلاثة" إلى زمن نظام الجيش الإنجليزي (1066–800) القائم على الفكرة الإقطاعية لامتلاك الأرض والمال الخاص فقد كان للملك الحقّ في مطالبة الأحرار بتقديم خدمة عسكرية والقيام بأعمال تحصين. ومنذ ألفريد الكبير (871-899) تبدوالأعباء مقسّمة حسب المكسب بحيث يستوجب على أصحاب الثروات الكبيرة تجنيد الجيش في حين يجب على أصحاب الثروات الصغيرة تشييد القلع والقيام بالمراقبة. قارن: Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 26 mit Anm. 4a, und ders., *Das Englische Parlament in tausendjährigen Wandelungen vom 9 bis zum Ende des 19 Jahrhunderts* (Berlin: Allgemeiner Verein für Deutsche Literatur, =

مكتبة الفكر الجديد

فصل خدمة السّخرة المفروضة من طرف قاضي الإمارة عن بقية الواجبات التابعة لنظام الرقّ، ثمّ بقيت هناك، بعد تحوير نظام الرقّ إلى استحقاق في المعاش، الخدمة الوحيدة الملزمة التي تمّ الحفاظ عليها[68]. لكنّ أعباء ضرائب الرجل الحرّ المتعلقة بالتقاليد هي واردة في كلّ مكان. أما الضرائب المناقضة للتقاليد والمرفوعة عليه بحكم أمر خاصّ يلزم الرعايا سواء كان باتفاق مع الحاكم أم لا، فإنها تحتفظ غالباً في نعتها (ضريبة الاستهلاك)[69] (Ungeld Oder Malatolta) علامة مصدرها الأصلي غير العادي. ولكن يبدو في طبيعة سيادة الأعيان وتوجهها إخضاع الرعايا السياسيين غير المحليين لسلطة الحاكم/ الأمير المطلقة مثلما هو الأمر بالنسبة للرعايا المحليين، وأنّ جميع العلاقات المرتبطة بالسلطة تعامل كملك خاصّ للحاكم/ الأمير حسب ما يستجيب لسلطة البيت ويتطابق مع ملكها. إجمالاً كانت المسألة قضية سلطة، أي كانت هناك أيضاً، إلى جانب القوة العسكرية الخاصّة كما سنرى فيما بعد[70]، قبل كلّ

1886), S. 24f., =

يبدو واضحاً أنّ ماكس فيبر ينضمّ إلى فكرة جوليوس هاتشاك في البحث التي تقول بأنّ الملك وقف مباشرة إلى جانب النبلاء (البارونين) حتى في عصر النورمان (منذ الغازي وليام). أما الاستئجار الضعيف فقد كان شأنهم بحيث لم يتمكن الملك من فرض مطالب على الرعية. قارن: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 132.

(68) كان ثبات السلطة القضائية في جنوب وغرب ألمانيا التي كانت دائماً في أيدي أصحاب العقار قائماً على أنها ليست أوّلاً شخصية (مثلما هوالأمر لدى الاستعباد)، وإنما هي مرتبطة بالعقار (كحقّ إزاء بقية أعضاء الدائرة). وهذه السلطة برزت حتى في القرن الثامن عشر في قالب خدمة السخرة وتعويضات بمنتجات طبيعية أو أداءات تدفع دائماً من طرف الأعضاء المنتمين إلى محكمة الدائرة، أي حتى من الذين ليسوا أحراراً كالنساء والأجانب. وعلى عكس ذلك يقول يودنيغ تيودور (Ludwig Theodor) إنّ العلاقة بين "خدمة السخرة والاستعباد" لم تبق قائمة في القرن الثامن عشر. فأمير بادن (Baden) اعتبر نظام الرقّ كمورد رزق يسعى من ورائه تعويضاً كافياً في صورة فقدانه. قارن: Theodor Ludwig, *Der badische Bauer im Achtzehnten Jahrhundert: Abhandlungen aus dem Staatswissenschaftlichen Seminar zu Straßburg I. E.*, hg. von Georg Friedrich Knapp, Heft 16 (Straßburg: Karl J. Trübner, 1896), S. 20ff., Zitat: S. 43.

(69) كانت الضريبة على الاستهلاك (بالإيطالية: mala tolta) ضريبة ترفع منذ القرن الثالث عشر ميلادي في مدن الرايخ الألماني- وفيما بعد في جميع المدن - على موارد مثل الحبوب والماشية والخمور والجعة، وتقدّر هذه الضريبة بواحد إلى 5٪ من قيمة البضاعة. وهذه الضريبة فرضت منذ القرن السادس عشر من طرف الملوك والأمراء (Akzise).

(70) يمكن أن تكون الإحالة هنا إلى نص **الدولة والسلطة الدينية** حيث يدور الحديث عن تأثير السلطات الدينية والسياسية (انظر لاحقاً، ص 613-679)، وقد تعني بالأخصّ ما يسمّى "استعباد المحكومين" بمعونة القوى الدينية (انظر في هذا الصدد لاحقاً، ص 516، 580-587، 599، 614 فلاحقاً). إنّ إشارة الناشر الأول إلى مجال "الجماعات الدينية" (MWG I/ 22-2) التي قدّمها حسب =

مكتبة الفكر الجديد

شيء قضية نمط التأثيرات الدينية وسلطتها، وإلى أيّ حدّ تصل. وفي هذا الإطار تقدّم كلٌ من الملوكية الجديدة في مصر وكذلك الملوكية البطليمية حالة خاصّة حيث تقلّص بالفعل وبصفة شبه تامة الفرق بين العبيد التابعين للمَلك وأصحاب الأرض الأحرار وكذلك الفرق بين المزارع التابعة للمَلك وبقية الأراضي[71].

أما الكيفية التي يضمن بها الأمير المحلّي مدفوعات الرعايا، فهي تظهر أيضاً خصوصيات إلى جانب السمات الشبيهة بأشكال أخرى من السلطة. وإحداها هي تلك التي ليست حكراً على الإمارة ولكنها متطورة لديها إلى أقصى حدّ، وهي التغطية العمومية (Leiturgische) لحاجات الحاكم/ الأمير السياسية والاقتصادية. وقد يختلف الشكل والأثر. لكن الذي يهمّنا هنا هو أنواع الشراكة التي يقوم بها الرعايا والصادرة عن هذا المصدر، يعني دائماً التنظيم العمومي لسدّ الحاجات بالنسبة للحاكم/ الأمير ضماناً لما يدينون له من واجبات من خلال خلق الروابط المتباينة وغالباً المتعدّدة الرؤوس المسؤولة عنها. وكما تكون القبيلة مسؤولة عن الضرر الذي ينجم عن أفرادها، فإنّ هذه الروابط مسؤولة هي الأخرى عن واجبات جميع الأفراد. وفعلاً كانت القبائل مثلاً لدى الأنجلساكس بمنزلة أقدم الروابط التي يستند إليها الحاكم[72]. فهي تدين له بضمان بيعة أعضائها. وإلى جانب ذلك، ظهرت المسؤولية

= تقسيم فهرس **الاقتصاد والمجتمع** (WuG1)[1] ، أي غيّر اتجاهها، قد يستند إلى أقوال ماكس فيبر في الفصل الخامس I MWG/ 2-22، ص 198، والفصل الحادي عشر، I MWG/ 2-22، ص 388، ولكنّها أقلّ وجاهة من حلّها في نص **الدولة والسلطة الدينية**.

(71) تضمّ الملوكية الجديدة المرحلة الفاصلة بين الأسرة الثامنة عشرة والأسرة العشرين (1550-1070/ 69 ق.م.) والتي أثر فيها خصوصاً الرماسدة (Ramessiden)؛ أما البطليميون فقد حكموا من عام 323 إلى 30 ق.م. وهناك بحث حول مدّة حكمهم قدّمه: Michael Rostowzew, "Kolonat (Rom)," *HdStW*³, Band 5 (1910), S. 913-921, insbes. S. 913,

(من هنا فصاعداً: Rostowzew, *Kolonat*)،

تذهب المداخيل الناتجة عن أراضي الملك وكذلك الأداءات على الأملاك الخاصة مباشرة إلى خزينة فرعون. وباستثناء ما يقدّمه الملك من أراض هدية للمعبد أولمقرّبيه، تفرض ضريبة على جميع الأملاك والأراضي. ومن شبه المستحيل أن توزع الأراضي إلى مستأجرين صغار أو خواص.

(72) يثبت جوليوس هاتشاك بعرض مقاطع من نصوص قوانين الملك Æthelstan (924- 939) وملكي إقليم كنت (كلاهما حوالى 673- 685) أنّ القبائل في مملكة الإنجلساكس (449- 1066) كانت لها هذه الوظيفة. قارن:

Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 85f.; Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 41f., und Heinrich Brunner, *Geschichte der englischen Rechtsquellen im Grundriß: Mit einem Anhang über die normannischen Rechtsquellen* (Leipzig: Dunker & Humblot, 1909), S. 7.

مكتبة الفكر الجديد

الجماعية لجميع أفراد القرية بالنسبة للواجبات السياسية والاقتصادية. ولقد رأينا سابقاً[73] كيف تبعها الارتباط الوراثي من قبل الفلاحين بالقرية كنتيجة وكيف أصبح حقّ الفرد في المشاركة في امتلاك الأرض واجباً للمشاركة في الإنتاج ومن ثمّ أصبح أيضاً في صالح الحاكم/ الأمير بدفع الأداءات المدانة له.

يتمثل الشكل الراديكالي للضمانات العمومية إذن في نقل هذا النوع من الارتباط الوراثي للفلاح بكامل وظائفه إلى روابط حرفية أخرى: أي تحميل المسؤولية على الجمعيات الحرفية التي أنشأت لهذا الغرض من قبل الحاكم أو تلك التي وجدت على حقّ وتعمل بالضرورة[74] أو على الروابط وغيرها من المنظمات الحرفية القادرة على القيام بخدمات خاصّة ودفع أداءات على أعضائها. وفي المقابل، وخاصة من أجل الحفاظ على قدرة الدفع، يسعى الحاكم إلى احتكار المعامل الصناعية المعنية لأعضاء هذه الروابط وتقييد الفرد وما يرث بشخصه وملكه إلى العضوية. ومثل هذه الالتزامات المضمونة يمكن أن تكون الخدمات في المجال الخاص للمهنة: مثل تجهيز الآلات الحربية وتصليحها، أو غيرها من الأعمال مثل التكاليف العسكرية أو

---

(73) الإحالة هنا غير واضحة. يمكن أن تكون الإحالة إلى التفاصيل في:
Weber: *Wirtschaftliche Beziehungen der Gemeinschaften im allgemeinen*, MWG I/ 22-1, S. 100, und *Recht* § 2, S. 64ff. (WuG1, s. 449ff.),
وهناك إشارة إلى"الطابع العمومي للإدارة النرمانية الذي سيدور الحديث عنه فيما بعد".

(74) يعرض ماكس فيبر هنا – بدون أن يحدّد موقفه – ثلاثة نظريات حول كيفية نشوء الروابط الحرفية التي كانت محلّ جدل حادّ في عصره. فالموقف الأول، ما يسمّى بنظرية حقّ البلاط، دافع عنه:
Karl Nitzsch, *Ministerialität und Bürgerthum im 11 und 12 Jahrhundert: Ein Beitrag zur deutschen Städtegeschichte* (Leipzig: B. G. Teubner, 1859),
(من هنا فصاعداً: Nitzsch, *Ministerialität*)،
وهذه النظرية تقول بأنّ نظام الروابط المهنية/ الحرفية تعود إلى تنظيم المحترفين العاملين في البلاط. وخلف الموقف الثاني يختفي التحليل النظري التضامني الذي يقول بأنّ الروابط تأسّست على توحّد حرّ. هذا الموقف تبنّاه خصوصاً:
Georg von Below, "Zur Entstehung der deutschen Stadtverfassung (1888),"in: ders., *Territorium und Stadt. Aufsätze zur deutschen Verfassungs-, Verwaltungs- und Wirtschaftsgeschichte* (München: R. Oldenbourg, 1900), S. 303-320.
أمّا الموقف الثالث – ما يسمّى بنظرية الوظائف – فقد وجد في شخص:
Friedrich Keutgen, *Ämter und Zünfte. Zur Entstehung des Zunftwesens* (Jena: Gustav Fischer, 1903),
(من هنا فصاعداً: Keutgen, Ämter und Zünfte)،
أشهر المدافعين عنه. ويتمثل موقفه فيما يلي: قامت السلطة العليا بتقسيم المحترفين إلى روابط قصد مراقبتهم. حول البوادر الممكنة لتنظيم الحرف بصفة عمومية في روما وآسيا وإسرائيل قارن:
Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 187f. und 262.

مكتبة الفكر الجديد

الأداءات المتعلقة بالضرائب. وقد ذهب البعض أحياناً إلى القول بأنّ الطبقات الهندية يعود أصلها إلى حدّ ما إلى التوظيف العمومي[75]، وأنه لا توجد لحدّ الآن مصادر كافية للتأكّد منه. كما أنّ هناك ما يدعو إلى الشكّ بأنّ حمل الروابط الحرفية في العصر الوسيط على القيام بخدمات عسكرية وغيرها من الأعمال الخاصّة والسياسية وتكوينها كمؤسّسة عمومية[76] (Offiziat) هو العنصر الهام والحقيقي للانتشار الشامل لظاهرة الروابط المهنية[77]. ففي الحالة الأولى كانت الفوارق كلّ مرّة ذات طابع سحري - ديني وطبقي إلى الجانب العرقي، وفي الحالة الأخيرة كانت الروابط الحرّة هي الدافع الأول، وعلى عكس ذلك كان الارتباط الملزم من حيث الوظيفة ظاهرة شائعة وعامّة جداً، ولئن لم تكن هذه حكراً على السلط المحلية/ الإماراتية، غير أنه غالباً ما نفّذت لديها خصوصاً من غير هوادة، إذ كان لديها التصوّر بأنّ الرعية هي الشيء الموجود في

---

(75) يصعب هنا تحديد قائمة المراجع التي يحيل إليها ماكس فيبر بصفة دقيقة. فهويتبنّى الفكرة الموجودة أيضاً في الدّراسة حول "الهندوكية والبوذية" - كذلك بدون ذكر المؤلّفين والمصادر - Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 208,

وهناك يحيل فيما يتعلق بـ"نظريات نشوء الطبقات" أوّلاً إلى أعمال كلّ من إميل سينرت (Emile Senart) وسيليستين بوغلي (Célestin Bouglé)وجون كولينسون نيسفيلد (John Collinson Nesfield) (المرجع المذكور، ص 50، Fn. 1). وقد تبنّى نيسفيلد الفكرة بأنّ أصل الطبقات يعود إلى الجماعات الحرفية، وأظهر توازناً بينها وبين الروابط المهنية في العصر الوسيط. أمّا سنيرت فنفى أن تكون هناك حُجج كافية لتأكيد هذه الفكرة. قارن: Emile Senart, *Les castes dans l'Inde: Les faits et le système* (Paris: Ernest Leroux, 1896), p. 185, 196,

أمّا بالنسبة لفيبر فلم يكن تنظيم الروابط الحرفية من حيث وزنها سوى "تنظيم حكومي عام مقيّـد". قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 57.

(76) تسمية قديمة (من اللاتينية: وظيفة/ إدارة (Officium)) لوصف الخدمات العمومية والإدارة. وقد تحدّث المدافع الأساسي على نظرية حقّ/ قانون البلاط في المصادر المعاصرة حول نشوء الروابط الحرفية عن "الإدارات/ الوظائف الرّسمية (Officialität)" ووصف بها تلك الإدارات/ الوظائف الرسمية في المدينة والتي هي ذات أصل قانوني يعود إلى عهد البلاط الملكي. قارن: Nitzsch, *Ministerialität*, S. 320f.,

أما اعتبار الحرف بمنزلة وظيفة/ إدارة فقد رآه جزء من الباحثين مطابقاً لتراتيب (Capitulare de villis) فجر العصر الوسيط. قارن في هذا الصدد: Walther Müller, *Zur Frage des Ursprungs der mittelalterlichen Zünfte: Eine Wirtschafts- und Verfassungsgeschichtliche Untersuchung* (Leipzig: Quelle & Meyer, 1910),

لخّص مولر السجال الجاري حول المفاهيم المقرّر وضعها.

(77) إنّ القول بأنّ الخدمات العسكرية، أي تبنّي الوظائف العمومية كان حاسماً في انتشار الروابط الحرفية والرفع من قيمتها في العصر الوسيط قد دافع عنه لأوّل مرّة المؤرّخ القانوني فيلهلم إدوارد ويلدا. قارن: Wilhelm Eduard Wilda, *Das Gildenwesen im Mittelalter* (Halle: Renger, 1831), S. 340f.

مكتبة الفكر الجديد

خدمة الحاكم وسدّ حاجياته. ومن ثمّ كان أيضاً التصوّر بأنّ أهمية عمل الرابطة المهني والاقتصادي تجد تسويغ وجودها في القدرة على تقديم خدمات وظيفية للحاكم/ الأمير. خصوصاً في الشرق: أي في مصر وإلى حدّ ما في العصر الهلّيني القديم ومن جديد في العهد الروماني الأخير وخلال الحكم البيزنطي كانت التغطية العمومية سائدة. وهذه الظاهرة وجدت أيضاً في الغرب ولكن بأقلّ حدّة حيث أدّت دوراً فعّالاً مثلاً في تاريخ الإدارة الإنجليزية. فلم يحصل الالتزام الوظيفي العمومي هنا بالشخص وإنما بالملك وخاصّة بالعقار. ولكنّ الجامع بين هذا النوع والضمان العمومي الشرقي يكمن في وجود تعهّد مضمون للرابطة يتميّز بمسؤولية تضامنية بالنسبة لالتزامات جميع الأفراد من جهة وبالارتباط الفعلي على الأقلّ بوضع احتكاري من جهة أخرى. وإلى ذلك النوع ينتمي معهد ضمان/ الحفاظ على السّلم[78] (ما يسمّى في إنجلترا تعهد فرانك Franc-Pledge): أي الضمان الجماعي المفروض من قبل الجيران على كلّ فرد فيما يخصّ السلوك المتحضّر السياسي والمدني/ البوليسي. ونجد هذا الضمان في شرق آسيا (الصين واليابان) مثلما نجده في إنجلترا. ولضمان السّلم المدني/ البوليسي وقع تقسيم الجيران في اليابان إلى خمس روابط[79]، وفي الصين إلى عشر روابط[80]، كما وقع

---

(78) تعني كلمة "Fankpledge" لجنة ضمان/ الحفاظ على السلم (أيضاً كلمة "Fritborg(h)" أو"Francum plegium") وقد تحوّلت المؤسسة في العهد الإنجليزي النرماني إلى معهد مرموق للحقوق. ويكمن دور هذه المؤسّسة في تبنّي الروابط الملزمة والمتكوّنة من 100 إلى 10 أشخاص "المسؤولية المتبادلة لأغراض مدنية/ بوليسية". قارن: Julius Hatschek, *Die Selbstverwaltung in politischer und juristischer Bedeutung* (Leipzig: Dunker & Humblot, 1898), S. 187-195, Zitat: S. 192, dort (S. 194),

التذكير بالحرف الواحد بـ"الروابط الملزمة" (من هنا فصاعداً: Hatschek, *Selbstverwaltung*)، ويؤكّد أوتو جيركه أيضاً على الطابع الإلزامي للجان السلم باعتبارها "جمعيات مفروضة من الدولة ذاتها". قارن: Gierke, *Genossenschaftsrecht* I, S. 235,

وكذلك تحامل فبر على استعمال مفهوم الجماعة التضامنية في إطار العلاقات الإنجليزية، قارن: Weber, *Recht* § 2, S: 61-66 (WuG1, S. 447-450)

(79) سمّيت الروابط الخمس في عهد حكم توكيغاوا (Tokugawa) (1603–1867) "Goningumi". وكانت مكوّنة من خمسة رؤساء عائلات مجاورة اتحدت على المستوى المحلّي وتعهدت إزاء السلطة العامة بمراقبة سلوك أفراد عائلاتها. قارن: Rathgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 48f.,

أما المقارنة مع إنجلترا – مع إضافة المراجع المناسبة – فقد قام بها إلى جانب راتغن (Rathgen) أيضاً توكوزو (Tokuzo) فوكو (Fukuda) في عمله حول اليابان.

(80) عينت الروابط ("p' ai") المكوّنة من عشر عائلات في مراحل مختلفة من الزمن كوسائط إدارية ذات طابع تقني من قبل الحكومة مثلما كان الحال مع الأمير شين (Ch'in) (في القرن الرابع ق.م.) أو في عهد عائلة الهان (206 ق.م.– 210 ب. م.). وقد ذكرت أيضاً حتى في اقتراحات Wang =

مكتبة الفكر الجديد

تسجيلهم وإلزامهم تحمّل المسؤولية الجماعية لبعضهم البعض. وقد وجدت بوادر مثل هذه المنظمات في إنجلترا في عهد ما قبل النّرمان[81]. أمّا الإدارة النّرمانية فقد طوّرت مثل هذه الروابط بصفة أوسع مستعينة في ذلك بالتعليم. فحضور المدّعي أمام المحكمة والإدلاء بالإرشادات الجنائية حول براءته أو عدم براءته من قبل الجيران الذين تتكوّن منهم هيئة التحكيم، وحضور الهيئة في المحكمة كلجنة بحث عن الحقيقة، وإصدار الحكم ذاته وكيفية وضع الميليشيا، والضروريات العسكرية الثلاثة[82] (Trinoda Necessitas) وبقية الخدمات المختلفة التي وردت فيما بعد، كلّ هذه العناصر فرضت تحت تعهّد الروابط المشاركة التي تكوّنت في جزء منها لأجل هذا الغرض والتي تكفلت بملكها للقيام بهذه الالتزامات. فالمَلك دان الروابط سواء كلما أخطؤوا في الحكم[83] (Pro falso iudicio) أو لغيرها من التجاوزات للالتزامات التي وكّلت إليها بضمان جماعي عمومي. ومن جهتها تمسّكت الروابط بملك أعضائها وأشخاصهم ووقع التفكير في ربط الخدمات السياسية بصفة متساوية تماماً بملك الأفراد الأقرب تصرّفاً فيه، أي بالعقار. وانطلاقاً من هذه الوظيفة، أصبحت روابط التغطية العمومية فيما بعد المصدر للروابط المحلية الإنجليزية، ومن ثمّ لروابط

= An-shihs الإصلاحية عام 1070. وحسب قول فيبر في دراسته حول الكنفوشية: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 269,

كان لهذه الروابط دور إلى حدود الوقت المعاصر. قارن أيضاً: Hermann, *Chinesische Geschichte*, S. 32, Anm. 3, und S. 88.

(81) يتبنّى ماكس فيبر هنا الرأي الشائع في البحث والذي دافع عنه كلّ من غنيست وبولدك (Pollock) وميتلاند (Maitland) وهاتسشك (Hatscheck) – باستناده إلى هؤلاء –. ويحدّد هاتسشك تاريخ نشأة هيئة الضمان على السلم الإنجلساكس الأصلية إلى نهاية القرن العاشر وبداية القرن الحادي عشر في حين أنّ البحوث القديمة أثبتت أنها ذات أصل نرمانيّ. وبنظريته أنّ هيئة ضمان السلم قد تم إثباتها قانونياً من قبل الملك الدنماركي كنوت الثاني العظيم (ملك إنجلترا من 1016 إلى 1035)، فإنّ هاتسشك يكون أقرب إلى الرأي الحالي في البحث. فهذا الرأي يلاحظ أنّ هناك انتشاراً أكثر لهذه الهيئة في المناطق التي يسود فيها القانون الدنماركي بدءاً من إيسك وصولاً إلى يوركشاير. قارن: Hatscheck, *Selbstverwaltung*, S. 187.

(82) منذ عهد الإنجلساكس ينتمي ما يسمّى بـ "Watch and Ward"، أي متابعة الجاني والدفاع عن البلد إلى "الضروريات الثلاث". قارن: المرجع المذكور، ص 210.

(83) نجد بالنسبة لمرحلة حكم ملك إنجلترا هنري الثاني (1189–1154) ما يثبت أنّ عدد من الإمارات بأكملها تمت محاكمتها "pro falso judicio" من أجل حكم خاطئ من طرف محكمة الإمارة. (قارن: المصدر نفسه، ص 203–205). وهذا القانون ما زال نافذ المفعول حتى في بداية القرن التاسع عشر كما ذكر ذلك هاتسشك في كتابه: *Englisches Staatsrecht* I, S. 41,

مستشهداً برجل القانون الإنجليزي وليام بلاكستون (William Blackstone).

مكتبة الفكر الجديد

الحكم الذاتي[84] (Selfgovernment) وكان ذلك عن طريق مزدوج على الأرجح: 1. أنّ التوزيع المفروض من قبل الحاكم للالتزامات أصبح له نظامه الداخلي المستقلّ والمرتب، و2. أنّ بعض الواجبات التي وُكّلت إليهم، والتي لا يمكن إنجازها إلا من طرف الأعضاء المالكين الذين تكفلوا بها بحكم التأثير الذي يتمتعون به، تحوّلت لدى الفئات المعنية إلى حقوق طبقية سعوا إذن إلى احتكارها لأنفسهم، ومن بينها وظيفة قاضي الصّلح. لكن بالمناسبة، فأيّ التزام سياسيّ ضمن الإدارة المحلّية كانت له النزعة الطبيعية بأن يتحوّل إلى رهان مثقل ودائم على الأملاك المحسوسة، وفي مقدمتها على العقار، إلى جانب المصانع ونقاط البيع، بحيث يتحرّر تماماً من شخص الملتزم. ولا بدّ أن يحدث هذا في كلّ مكان لم يقيّد فيه الالتزام الجماعي العمومي الشخص ذاته بصفة وراثية، وطالما بقيت أو أصبحت الأشياء المرهونة قابلة للنقل، إذ ليس هناك من خيار للحاكم سوى التمسّك بما هو ظاهر دائماً وممكن جنيه قصد إنجاز مطالبه: أي التمسّك بـ"الملك الظاهر والنافع"(Visible Profitable Property) كما يقال في إنجلترا[85]، وكانت هذه أساساً أملاكاً عقارية. وهذا يتطلّب جهازاً تنفيذياً هامّاً جداً للقبض على الشخص المسؤول مباشرة، وهو ما يقوم عليه نظام الروابط الملزمة الذي يوكلها هذه المهمّة. إلّا أنّ هذه الروابط تواجه نفس الصعوبات إذا لم يكن إلى جانبها جهاز الحاكم القمعيّ.- يمكن للتغطية العمومية للحاجيات أن تأخذ بالفعل مظاهر متعدّدة جداً: ففي حالة قصوى يمكن أن تتحوّل إلى إدارة محلّية مكوّنة من الأعيان وشبه مستقلّة تماماً عن الحاكم، وتكون مرتبطة بنظام من الواجبات/ الأداءات التقليدية الخاصّة من

---

(84) هذا الرأي نجده عند: Hatscheck, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 88,
ويرى أنّ المقاطعات تم تحولها إلى "روابط سلبية" عن طريق فرض تكليفات عمومية من طرف إدارة المقاطعات. وهذه الروابط الجماعية "مثلت لوحدها الأرضية لنظام الحكم الذاتي الإنجليزي الشهير".

(85) منذ حكم التودور (Tudors) (1485–1603) تم رفع الضرائب المحلية على أساس "الملك الظاهر والقابل للزراعة في الدائرة". قارن: Rudolf Gneist, *Die heutige englische Communalverfassung und Communalverwaltung oder das System des Selfgovernment in seiner heutigen Gestalt* (Das heutige englische Verfassungs- und Verwaltungsrecht, II Haupttheil) (Berlin: *Julius Springer*, 1860), S. 113,
(من هنا فصاعداً: Gneist, *Englisches Verfassungs- und Verwaltungsrecht* II)؛
Rudolf Gneist, *Geschichte des Selfgovernment in England oder die innere Entwicklung der Parlamentsverfassung bis zum Ende des achtzehnten Jahrhunderts*, Ergänzungsband zur 1 Aufl. des II. Haupttheils des Englischen Verfassungs- und Verwaltungsrechts (Berlin: Julius springer, 1863), Zitat: S. 363,
(من هنا فصاعداً: Gneist, Selfgovernment).

مكتبة الفكر الجديد

حيث القيمة والنوعيّة وملزمة حسب الثروات الخاصة. وفي الحالة الأخرى يمكنها أن تتحوّل إلى استعباد محلّي خاص وشامل للرّعايا يقيّد فيه الفرد إلى الوطن والمهنة والطائفة والرابطة الحرفية الملزمة بصفة وراثية، وتقيّد فيه كذلك الرّعية في حدود غير ثابتة تماماً لا يمكن ضبطها إلا بمراعاة قدرتها على الدفع الذي يخضع دائماً لمطالب الحاكم الاعتباطية. وبقدر ما تكون سلطة الحاكم المحلّية/ الإماراتية متطوّرة تقنيّاً، وخصوصاً قوّته العسكرية التي يمكن أن يعوّل عليها إذا اقتضى الأمر حتى ضدّ رعاياه السياسيين، بقدر ما يمكن أن يفرض النمط الثاني نفسه: أي علاقة الاستبداد الشامل. أما أغلبية الحالات فتوجد طبعاً في المنطقة الوسطى بين الاثنين. وسنعود إلى الحديث عن أهمية قوّة الحاكم العسكرية ونوعيتها فيما بعد. ولكن إلى جانب الجيش كانت نوعية جهاز القمع الرسمي ودرجة تطوّره ذات أهمية بالنسبة لكيفية ومدى استخدام الرعية التي يمكن فرضها تقنياً من قبل الحاكم. فليس من الممكن ولا من المحبّذ للحاكم، حتى إذا سعى إلى الحفاظ على القسط الأوفر من السلطة الشخصية، أن تأخذ جميع الخدمات التي هو في حاجة إليها شكلاً من التغطية العمومية عن طريق المسؤولية الجماعية. فهو في حاجة إلى الوظيفة العمومية مهما كانت الظروف.

ومنذ أن تكوّنت المزارع الكبيرة التي تعتبر ملكاً للأمير وتضمّ في أبسط الحالات عزبة وعدداً من الأملاك الزراعية، وأنّ هذه الأملاك تضمّ هي الأخرى دوماً جمعاً من المساكن، أصبحت الحاجة ماسّة إلى "إدارة" منظمة، ومن ثمّ بقدر ما تتّسع الدائرة بقدر ما يكثر تقسيم الوظائف العملية. وهو ما يزداد فعلاً مع انضمام الإدارة السياسية التي تنشأ عن طريقها الوظائف المحلّية/ الإماراتية. نجد الوظائف الأساسية التي يعود أصلها إلى إدارة شؤون البيت[86] بطريقة أو بأخرى في كلّ أنحاء العالم: فإلى جانب القسّيس العائلي وربّما أيضاً الطبيب العائلي هناك أوّلاً وقبل كلّ شيء المدير المشرف على مختلف أقسام الإدارة الاقتصادية: مثل المراقبين للمخازن والمطبخ (Truchseß) والبدروم (ناضر الخمر والساقي) ولحظائر الخيل/ الإسطبل (Marschall, Conne-table =Comes Stabuli) والخدم والتابعين (مثل البوّاب) ومراقبي عمل السخرة

(86) تم تأويل إدارة بلاط الملوكية الفرنكية كنوع من الإدارة الموسّعة للبيت وعرض التفاصيل حول مختلف الوظائف في البلاط لأول مرّة بصفة نموذجية لدى جورج في كتابه: Georg Waitz, *Verfassungsgeschichte: Die Verfassung des Fränkischen Reichs*, 3 Aufl. *Deutsche* (Berlin: Weidemann, 1883), Band 3, S. 493-643,

(من هنا فصاعداً: Waitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte* III³).

مكتبة الفكر الجديد

ومحافظي الألبسة والأسلحة (Intendant) والخزينة والمداخيل (Kämmerer) والمشرف على سير إدارة البلاط ككلّ (Seneschall) والوظائف التي تهتمّ بحاجيات إدارة المنزل كما يتجلّى على أبشع وجه في عصرنا هذا من خلال بلاط تركيا القديمة[87]. وكلّ ما يتجاوز مباشرة الخدمات المتعلقة بالمنزل ضُمّ أوّلاً إلى أحد أقسام الإدارة المنزلية الذي هو أقرب إليها من حيث الموضوع. فأعطيت مثلاً قيادة جيش الفرسان إلى مراقب الإسطبل (Marschall) وكلّف جميع الموظفين بالخدمة الشخصية والتمثيل إلى جانب العمل الإداري الحقيقي إذ يغيب هنا الاختصاص في المهنة على عكس الإدارة البيروقراطية، وكما هو الحال لدى الموظفين البيروقراطيين، يسعى الموظفون المحلّيون إلى التميّز أمام بقية الرّعية. فما يقوم به الرعايا/ المماليك من الهدايا القذرة "Sordida Munera" وأوبرا سافيلا "Opera Savilia" في العهد القديم كما في العصر الوسيط وقع عزله عن الخدمات العليا المتعلقة بالبلاط، سواء الإدارية منها أم الوظيفية والعامة. فهذه الخدمات أسندت لأصحاب "الوزارة" – (Ministerialen) – واعتبرت خدمات مشرّفة إذا كانت على الأقلّ في خدمة حكام كبار وفيما بعد حتى في خدمة رجل حرّ.

وينتدب الحاكم موظفيه أوّلاً وقبل كلّ شيء من الرعايا والعبيد التابعين له شخصيّاً بحكم سلطته عليهم، إذ إنّه واثق من طاعتهم له. ولكن الإدارة السياسية لا تكتفي بهم إلّا نادراً. وهذا لا يعود فقط لتذمّر الرعية من رؤية أناس غير أحرار يصعدون درجات السلطة على حساب غيرهم، وإنما أيضاً لأنّ الطلب المباشر والربط بأشكال الإدارة التقليدية أجبر الحكام على انتداب موظفيهم بدون استثناء من غير الأعيان. ومن جهة أخرى قدّمت خدمة الحكام الكثير من الامتيازات للناس الأحرار لدرجة أن الخضوع الضروري في البداية لسلطة الحاكم الشخصية قبل عن طواعية. إلا أنّ الحاكم حاول، كلما أتيحت له الفرصة، أن يضع الموظف غير المحلّي في نفس التبعية الشخصية له مثلما هو الأمر بالنسبة للموظفين المنتدبين من بين المستعبدين. فقد كان على الموظف "العائلي" (Familiaris) التابع للأمير خلال العصر الوسيط

(87) منذ ثورة شباب تركيا الأحرار لعام 1908/ 1909 حصل تقليص نفوذ السلطان وألغيت قائمة المدنيين ومصاريف الدولة للسلطان ومن يتبعه في البلاط. هذا وقد دفعت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) رواتب 3000 من المدنيين المسجلين في قائمة والعاملين في بلاط السلطان، ومن بينهم مدير التشريفات ومشيري القصر وضبّاط و30 طبيباً ومدير الخزينة والمحافظ على السجاد الكبير والمشرف على تحضير القهوة. قارن: Charles Morawitz, *Die Türkei im Spiegel ihrer Finanzen* (Berlin: Carl Heymann, 1903), S. 109.

مكتبة الفكر الجديد

بأكمله أن يندمج في أشكال سياسية من البنية المحلية الخاصة (كما أكّد لي مثلاً أحسن المطلعين على الإمارة الأنجوفية في جنوب إيطاليا)[88]. أمّا الرجل الحرّ الذي يصبح موظفاً وزارياً في ألمانيا، فعليه أن يودع ملكه إلى الحاكم ويتقبّله في المقابل مضافاً حسب القيمة كأرض للاستثمار. وإذ لا تبدو اليوم في مجرى الحديث الموسّع عن أصل الوظائف السّامية جذوره التاريخية الاستعبادية داعية إلى الشكّ[89]، فإنّه من المؤكّد من جهة أخرى أنّ الطابع الخاص لهذه الفئة كـ"طبقة" إنما نشأ عن طريق الانضمام المكثف للعديد من الناس الأحرار الذين كانوا يعيشون حسب نمط الفرسان. ففي الغرب بأكمله، وخصوصاً في إنجلترا، انصهر أصحاب المناصب السّامية/ الوزارية في طبقة "الفرسان" كجزء لا يتجزّأ منهم[90]. وهذا يعني فعلياً التنميط المتزايد لمكانتهم ومن

---

(88) لا يمكن تحديد من يقصد ماكس فيبر في هذا الموضع بالضبط لأنّه لا يمكن إثبات الموقف المتبنّى هنا من خلال المراجع المتاحة. ومن المحتمل أن يتعلق الأمر هنا بقول شفاهي. وقد يكون أوتو كارتي ليبري (Otto Cartellieri) الذي كان أستاذاً في هيدلبرغ هوالذي تحدّث في رسالة التأهيل عن نظام الحكم في عهد كارل فون أنجو (Karl von Anjou) في صقلية من 1265 حتى 1282. وحسب وصفه كان معظم الموظفين الكبار من الفرنسيين الذين منحوا أملاكاً إقطاعية كبيرة ممّا أثار حقد الطبقات المحلية. قارن: Otto Cartellieri, *Peter von Aragon und die sizilianische Vesper* *(Heidelberger Abhandlungen zur mittleren und neueren Geschichte*, Heft 7 (Heidelberg: Carl Winter, 1904), S. 98-138,

وربما كان يقصد المؤرّخين المختصين في العصر الوسيط بهيدلبرغ ديتريش سشافر (Dietrich Schäfer) أو كارل هامب (Karl Hampe) بعد أن توفي المؤرّخ الشهير المختصّ في تاريخ الدستور الإيطالي يوليوس فون فيكر (Julius von Ficker) من إنسبروك (Innsbruck) منذ عام 1902.

(89) يحيل ماكس فيبر هنا إلى النقاش الجاري حول نشأة الموظفين السّامين في ألمانيا والتي هاجم فيها كلاً من جورج كارو (Georg Caro) فيرنر ويتش (Werner Wittich) وفيليب هيك (Philipp Heck) في السنوات من 1905 حتى 1907 النظرية القديمة التي تقول بأنّ الموظفين السّامين في العصر الوسيط المبكر كانوا من بين الخدمة المستعبدين والمحرومين من كلّ ملك في بيوت وبلاط الحكام. ولم يصعدوا إلى المرتبة السفلى من النبلاء إلا في القرن الحادي عشر عن طريق الروابط الجماعية والتحصل على رخصة التأهل للإقطاع. وعلى عكس ذلك تبنّوا القول بأنّ أغلب الموظفين السّامين الذين كانوا في خدمة بيت وبلاط الحاكم كانوا منذ البداية أحراراً أوعلى الأقل شبه أحرار. إلا أنّ ماكس فيبر انضمّ في تفاصيله إلى نقد هذا الموقف من قبل فريدريتش كوتجن (Friedrich Keutgen) الذي حوّر النظرية القديمة واعتبر أنّ الموظفين السّامين كانوا منذ البداية غير أحرار قانونياً، ولكنهم تمكنوا بتأهيلهم إلى الإقطاع وخدماتهم الهامة للحاكم أن يتهيؤوا للصعود إلى المرتبة السفلى من النبلاء. قارن : Friedrich Keutgen, "Die Entstehung der deutschen Ministerialität," *Vierteljahrschrift für Social- und Wirtschaftsgeschichte*, Band 8 (1910), S. 1-16, 169-195 und S. 481-547.

(90) يبدو حسب نظرية يوليوس هاتسشك (Julius Hatscheck) أنّ هذا المسار وصل في إنجلترا في النصف الثاني من القرن الثالث عشر إلى نهايته. ويقدّم كدليل على ذلك المعاملة المتوازية بين الفرسان والموظفين السّامين من طرف المحاكم الابتدائية، وهوما أدّى إلى الموازاة بين إقطاع الفرسان وأملاك =

مكتبة الفكر الجديد

ثمّ أيضاً التقليص من مطالب الحاكم الذي فهم هو الآخر أنّه لا يمكن أن يطلب منهم سوى الخدمات التي تلتئم وعادات مقامهم الفروسية، وليس غيرها، وأن لا يكون التواصل معهم قطعاً خارج التقاليد الفروسية اللائقة بمقامهم.

وقد تواصل تنميط مكانة أصحاب الوزارة حينما أقرّ الحاكم "تراتيب للوظيفة" وأنشأ بذلك "قانون الوظيفة" الذي ضمّ إليه هؤلاء كأصحاب حقّ إزاءه، وهو ما فعلته قوانين الوظيفة في العصر الوسيط. ثمّ احتكر الرفقاء الوظائف ووضعوا مبادئ ثابتة ورسوماً، وكوّنوا في جميع الأحوال رابطة خاصة بطبقتهم تحتّم على الحاكم التوافق معها. فلا يمكن للحاكم إذن عزل موظف في خدمته بدون حكم، وهذا يعني في الغرب بدون حكم صادر عن محكمة مكوّنة من أهل الوظيفة تقرّ بإدانته فقدانها. وتصل سلطة الموظفين إلى أوجها عندما يرفعون جميعاً أو جزء منهم، كالموظفين الكبار في البلاط، الطلب بأنّ على الحاكم اختيار رؤساء الموظفين باقتراح منهم أو حسب تقرير إيجابي من طرف الآخرين. ومثل هذه المحاولات لفرض هذه المطالب ظهرت بين الحين والآخر. ولكن في جميع هذه الحالات أو ما يشبهها، والتي فرض فيها على الحاكم، وبنجاح، تقرير إيجابي من قبل مستشاريه لاختيار كبار موظفيه، لم يكن المستشارون من بين الموظفين (وبالأخصّ أصحاب وزارة)، وإنما كان "المجلس" المجتمع والمكوّن من كبار المزارعين أو أعيان البلد، وخاصّة نواب الطبقات. ولكن عندما يخوّل التقليد الكلاسيكي – الصيني للإمبراطور المثالي تعيين الوزير الأول بعد استشارة كبار القوم الحاضرين في البلاط، من هو الكفء بهذه الوظيفة[91]، يبقى دائماً السؤال إن كان هنا المعنيون بالأمر هم الأعيان المستقلّين والتابعين له أم الموظفين؛ أمّا الأمراء في إنجلترا الذين رفعوا نفس الطلب العديد من المرّات، لم يكونوا على عكس ذلك إلّا قلّة كموظفين ولم يرفعوا هذا الطلب بهذه الصفة[92].

= الموظفين السّامين. انظر: Hatscheck, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 246ff.

(91) جاء وصف العملية الإجرائية لتعيين الوزير الأول في كتاب الوثائق الكلاسيكي *Shu-ching* لعهد القياصرة المشهورين Yao وShun وYü الذين حكموا (حسب التقليد ما بين 2233 و2178 ق.م.). قارن: Plath, *China unter den drei ersten Dynastien*, S. 451-592, hier: S. 479f.

(92) منذ بداية القرن الرابع عشر تصارع في إنجلترا كلّ من العرش والطبقات حول حقّ تعيين الوظائف (patronage). وقد قد تشبّث خصوصاً كبار الإقطاعيين بحقّهم " في الالتحاق بالوظائف الوراثية في البلاط وبالإقطاع". قارن:
Hatscheck, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 251f.

مكتبة الفكر الجديد

يسعى أيُّ حاكمٍ إلى تفادي مثل هذه الاحتكارات الطبقية على الوظائف وحيث أمكن هذا التنميط لرئاسة الوظائف، وذلك بتعيين سواء من هم تابعون له من المستعبدين أم بالعكس من هم غرباء تماماً عن البلد ولا تقوم حياتهم كلّها إلّا على العلاقة المرتبطة بالحاكم. فبقدر ما تكون الوظائف والواجبات الوظائفية منمّطة، بقدر ما تكثر المحاولات للتحرّر من تلك الاحتكارات، سواء عند التكليف بأعمال إدارية أم مع إحداث وظائف جديدة. وكان الأمر فعلاً كذلك، خصوصاً في مثل هذه الحالات حيث جرت المحاولة في ظروف معينة ونفّذت. فمن الطبيعي أن يواجه الحاكم دائماً معارضة شديدة من جانب المرشحين المحلّيين لهذه الوظائف وفي ظروف معينة حتى من قبل الرّعايا. وفيما يخصّ النزاع القائم بين الأعيان المحلّيين والمتعلق باحتكار الوظائف المحلّية، فسيكون الحديث عنه فيما بعد. لكن كلّما أنشأ الحاكم وظائف معينة مدرّة للأرباح وأياً كانت، فسيواجه مساعي عدّة لاحتكارها من قبل طبقة معينة، وسيحدّد ميزان القوى إلى أيّ مدى يمكن له أن يتنصّل من هذه المصالح القويّة.

كانت هناك جمعية لحقوق رجال الخدمات الاحتكارية ومن خلالها أيضاً رابطة الحاكم التضامنية وما كان يتبعها من خدمة معروفة فعلاً في مجال الحقّ الغربي. ولكن نجد لها أثراً أيضاً في الخارج. ففي اليابان يمثل (حسب Rathgen) ال"هان" (= "السور" أو "اللجام") جماعة الدايميو وما يتبعها من موظفين أحرار (ساموراي)، وهو بمنزلة صاحب حقوق السيادة القائمة والمستعملة من طرف الحاكم[93]. ولكن – كما وقع عرضه سابقاً[94]– فإنّ تكوين قانون الجمعيات لم يتمّ إنجازه في أيّ مكان مثلما حصل في الغرب.

---

(93) يحيل ماكس فيبر في هذا الصدد إلى Rathgen وكتابه *Japans Volkswirtschaft*. وقد ترجم كارل راتغن (Karl Rathgen) كلمة "هان" (Han) بـ "السور" (Zaun) (المصدر نفسه، ص XVII، 40) وحدّدها كرابطة قائمة على المسؤولية المتكاملة بين الحاكم (Daimyo) والتابع للسلطة (Samurai). كما رفض بصحيح العبارة الموازنة بين كلمة داميات (Daimyat) (سيادة البلاد) وكلمة "هان"؛ وقدّم بالإضافة إلى ذلك رأي اليابانيين الذي يعتبر أنّ الوظيفة لا تسند للحاكم (Daimyo) ذاته وإنما للهان ككلّ (المصدر نفسه، ص 44، الهامش 1). أما اليوم فإنّ كلمة "هان" تفهم كوحدة جغرافية وتترجم بمعنى "أملاك" أو"إقطاع".

(94) انظر: Weber, *Recht* 2, S. 71-73 (WuG¹, S. 452f.),

مكتبة الفكر الجديد

كانت نمذجة امتلاك سلط الوظائف واحتكارها من قبل أصحاب قانون الجماعات هي التي تسبّبت في نشأة النمط "الطبقي" لسيادة الأعيان.

فاحتكار الموظفين الوزاريين لوظائف البلاط هو المثال في مجال توزيع الأرباح داخل البلاط؛ أمّا أصحاب الوظائف السياسية فكانوا ينتمون أيضاً إلى رابطة المحامين الإنجليز (bar) وكان لهم الحقّ في مناصب القضاء[95] (Bench). ثمّ توسّعت الاحتكارات في المجال الديني إلى حدّ أنها أصبحت تضمّ العلماء[96] ومناصب القاضي والمفتي والأئمة وعدد كبير من أمثالهم، في حين شملت في الغرب الأرباح التي يتقاضاها رجال الدين. ولكن في حين كانت نمذجة المناصب الوظيفية في الغرب حقاً طبقياً شبه ثابت بالنسبة للفرد في الوظيفة التي وكّل بها، كان الأمر في الشرق أقلّ شأناً. فقد وقع هنا نمذجة نظام الوظائف بكثافة، ولكن بقيت شخصية صاحب الوظيفة إلى حدّ كبير قابلة للعزل – كما سنرى فيما بعد[97] – نتيجة لعدم وجود بعض الشروط المتعلقة بالطبقية التي برزت ضمن التطوّر الغربي ولمكانة الحاكم الشرقي العسكرية المختلفة والمحدّدة في جزء منها سياسياً وفي جزئها الآخر اقتصادياً.

يمكن للوظيفة الإماراتية أن تأخذ طابعاً بيروقراطياً بتزايد رئاسة المهام والعقلنة، وخاصّة بتكاثف العمل الكتابي وإنشاء عدد من الهيئات. ولكن الوظيفة الإماراتية المحليّة الحقيقية هي أكثر اختلافاً من حيث الجوهر السوسيولوجي عن الوظيفة البيروقراطية، وذلك بقدر ما يكون نموذج كلّ واحدة منهما أكثر نقاوة.

ينقص الوظيفة المحلّية الفصل البيروقراطي خصوصاً بين المجال "الخاص" والمجال "الوظيفي"، فحتى الإدارة السياسية تعتبر من مشمولات الحاكم الخاصة بإطلاق. فهو ينظر إلى الملك والقيام بعمله السياسي كجزء مفيد من ثروته الخاصة

---

(95) تمكّنت روابط الحقوقيين الإنجليز أولاً من احتكار تكوين المحامين السّامين (barrister) ومن بعدها من حصر انتداب القضاة بالنسبة للمحاكم العليا في حلقتهم/ سلكهم. ولذا فإنّ Bar وbench يمثلان طبقة معينة.

(96) كلمة "Ulemas" – علماء – كما جاءت في النص هي الجمع للكلمة العربية علماء (ulamā)، ولذا تم تعديله.

(97) انظر النص حول **الإقطاع** لاحقاً، ص 384-397.

مكتبة الفكر الجديد

التي جمعت عن طريق الأداءات والهبات، ولذا يرى أنّ الكيفية التي يحكم بها تخضع لإرادته الحرّة طالما لم تضع لها قداسة التقليد الماثلة في كلّ مكان حدوداً تتراوح بين الشدّة والمرونة. وما دام الأمر لا يتعلق بوظائف ذات نمط تقليدي، أي لا يشمل جميع المسائل السياسية البحتة، فإنّ الحاكم يقرّر حسب اختياره الشخصي ولو أدّى ذلك إلى تقليص حدود "اختصاص" موظفيه. وفي الحقيقة يمكن الاستغناء عن هؤلاء – إذا ما أخذنا هنا المفهوم البيروقراطي الخالص بعين الاعتبار –. ولا شكّ أنّ للوظيفة غاية محسوسة ومهمّة، ولكن غالباً ما تكون في حدود معيّنة إزاء موظفين آخرين. وهذا ما نجده أصلاً لدى غالبية حاملي حقوق الحكام وليس فقط لدى الموظفين المحليين. فتنافس حقوق الحكام يخلق لوحده حدوداً نمطية ومن ثمّ ما يشبه "الاختصاص الثابت". ولكن هذا هو نتيجة النظر إلى الوظيفة لدى الموظفين المحلّيين كحقّ خاصّ للموظف وليست، كما في الدولة البيروقراطية، نتيجة لمصالح موضوعية: مثل الاختصاص المهني والسّعي أيضاً لتحقيق ضمانات قانونية بالنسبة للرعايا. ولذا فإنّ المصالح الاقتصادية المتضاربة لدى مختلف الموظفين هي التي تخلق هذا التحديد الثابت وشبه المختص للسلطات. وما دام التقليد المقدّس لا يرغب في وظائف معيّنة للحاكم أو لمن يخدمه، فإنّ هذه المهام تبقى محلّ الاختيار الحرّ، ومن ثمّ يطالب الحاكم وموظفوه دفع خدماتهم كلّ مرّة، سواء حسب الحالة أم حسب ضرائب معيّنة. فتقسيم هذه المصادر من الأرباح هو في حدّ ذاته سبب حافز للحدّ المتزايد من سلطة الوظيفة التي هي في الأصل غائبة تماماً عن الإمارة لأغراض سياسية. ومن أجل هذه المصالح المدرّة للأرباح فرض المحامون الإنجليز انتداب القضاة من بينهم بدون استثناء وانتدابهم بالذات من بين المتدرّبين لديهم فقط،[98] وبهذه الطريقة أقصوا، خلافاً للدول الأخرى، كلّ المتخرّجين من الجامعات في الحقّ الروماني ومن ثمّ دراسة/ تعلّم هذا الحقّ بالذات. ومن أجل المصالح المدرّة للأرباح تنازعت المحاكم المدنية مع المحاكم الكنسية وكذلك محاكم

(98) كوّنت الروابط الأربع للمحامين في لندن سلك المحامين السّامين ويمكن لهؤلاء فقط أن يتقلدوا وظيفة القضاء بعد سنوات عديدة من العمل في المحاماة. وحسب غنيست أصبحت المحاماة منذ القرن الخامس عشر "شيئاً فشيئاً المرحلة الممهّدة لتقلّد وظيفة القضاء". قارن:
Gneist, *Englisches Verfassungs- und Verwaltungsrecht* I, S. 502ff., Zitat: S. 504.

مكتبة الفكر الجديد

الحقّ العام (Common-Law) مع محاكم المستشارين[99] (Kanzleigerichte) والمحاكم الكبيرة الثلاث[100] (Exchequer, Common Pleas, Kings Bench) فيما بينها ومع سلطات القضاء المحليّ بأكمله. وفي غالب الأحيان ليست في البداية الاعتبارات الموضوعية أو المنطقية هي التي تسوغ القرار حول الجهة المختصّة وإنّما الوفاق فيما يخصّ الأرباح التي غالباً ما تكون متضاربة/ متباينة بالنسبة لنفس الشيء، وحيث تتنافس المحاكم بعديد من الوسائل المغرية، ومن بينها قضايا وهميّة مربحة وبأثمان زهيدة لجلب الباحثين عن الناس عن الحقّ إليها.

هذا لوحده يدلّ على وضع متقدّم جداً لدوام الوظائف ونمذجتها كما لم تتوصّل إليه التشكيلات السياسية الكبيرة والدائمة إلا شيئاً فشيئاً. فالبداية كانت مع وضع الموظّف حسب "الظرف/ المناسبة"، أي وضع الذي وقع تكليفه من أجل غاية موضوعية محسوسة وتمّ اختياره حسب الثقة الشخصية المعطاة إليه وليس حسب اختصاص موضوعي. وحيث كانت إدارة التشكيلات السياسية الكبيرة قائمة على نظام محلّي/ إماراتي، فإنّ كلّ محاولة لاستقصاء "الكفاءات" تقودنا، كما بدا جلياً مثلاً في سوريا القديمة حتى في أوج توسّعها، إلى وابل من الألقاب الإدارية ذات الدلالات المتضاربة تماماً[101]. فبضمّ الأعمال السياسية إلى أعمال الحاكم الاقتصادية البحتة، تبدو

---

(99) تكوّنت محكمة المستشارين (غالباً ما تنعت في المراجع المعاصرة بـ"المستشار" وليس بـ"محكمة المستشارين") في عهد الملك إدوارد الثالث (1327–1377) كمحكمة مستقلة تحت إشراف المستشار. وعلى عكس المحاكم العليا التي تجري جلساتها حسب محاكم الحقّ العام (انظر الهامش اللاحق) تحكم محكمة المستشارين حسب الإنصاف (Equity). ويتميّز مجرى الإنصاف بالسرعة والمصاريف الزاهدة؛ فهو يسمح لدعوة المدّعى عليه تحت التهديد ومساءلته تحت القسم. قارن: Hatscheck, *Englisches Staatsrecht* I, S. 142-149,

الذي يشير أيضاً وبصورة واضحة إلى التنافس فيما يخصّ الأرباح الناتجة عن المحاكم.

(100) منذ بداية القرن الرابع عشر انفصلت المحاكم العليا عن محكمة البلاط وحدّدت لنفسها المهامّ الآتية: كانت محكمة Exchequer مختصّة بالقضايا المالية والقضايا العويصة، ومحكمة Pleas مختصة بالقضايا المدنية العادية، أما محكمة الدكّة (Bench)، فهي من مشمولات الملك الخاصة وقضاياه العليا وأحكامه. قارن: Hatscheck, *Englisches Staatsrecht* II, s. 158ff,

وهناك نجد أيضاً التعبير: Kings Bench عوض King's Bench.

(101) توصّل الأشوريون إلى أوج توسّع ملكهم في حكم السّراغنة (Sargoniden) (722– حوالى 627 ق.م.). والدليل على أنّ اللقب الذي يسند لأحد لا يدلّ تماماً على الوظيفة الحقيقية يتجلى من خلال مثال السّاقي في عهد السراغنة الذي يشارك كقائد للجيش في الغزوات ويعتبر المقرّب الخاص للملك. بالنسبة للأمثلة حول التوزيع الاعتباطي للألقاب والوظائف من قبل الملك الأشوري قارن: = Ernst Klauber, *Assyrisches Beamtentum nach Briefen aus der Sargonidenzeit* (Leipziger

مكتبة الفكر الجديد

الأولى كأعمال لا طائل منها[102]، (Außenschläge) ولا يتم اللجوء إليها إلّا عند الضرورة وفي المناسبات: فالإدارة السياسية هي أوّلاً "إدارة مناسبات" يوكل الحاكم لإنجازها كلّ مرّة الشخص – غالباً موظف في البلاط أو أحد مقرّبيه – الذي يبدو له في ذلك الظرف المحسوس المؤهّل وخاصّة الأقرب إليه شخصياً، إذ إنّ اختيار الحاكم الشخصي وحظوته الشخصية أو التخلي عنه ليس من حيث الفعل – وهو ما يحدث طبعاً في كلّ مكان – وإنما من حيث المبدأ المقياس الأخير لكلّ شيء، وحتى بالنسبة لعلاقة الرعية بالموظفين. فهؤلاء "يُسمح" لهم ما "يمكنهم" القيام به للحفاظ على طاعة الرعية وعلى قدرتها الإنتاجية إزاء سلطة التقليد ومصالح الحاكم، إذ ليس هناك القيم والتراتيب الثابتة والملزمة الموجودة في الإدارة البيروقراطية. فالقرار لا يصدر فقط في أيّ مهمّة غريبة أو شائكة ومن حالة إلى أخرى بل في جميع ما يمتّ بسلطة الحاكم التي لا تحدّدها قوانين ثابتة من أيّ شخص كان. أمّا تنفيذها من قبل الموظفين فيجري في مجالين محاذيين وغالباً بدون تمهيد: المجال الذي يحصل فيه التنفيذ حسب مسار محدّد وبالالتزام بالتقليد المقدّس أو بحقوق بعض الأفراد، ومجال استبداد الحكام الشخصي. ومن ثمّ قد يتم الموظف في ظروف ما في صراع. فأيّ خرق للعادات القديمة يمكن أن يصبح تدنيساً لقوى خفيّة خطرة وعدم الخضوع لقرارات الحاكم هو خرق خطر لسلطته قد يكلف الآثم حسب التعبير الإنجليزي طلب "المغفرة"[103] (misericordia) من قبل الحاكم، أي اللجوء إلى قانون التكفير الاعتباطيّ. فالتقليد ونفوذ الحاكم يوجدان دائماً حيث ما كانا في صراع بدون مصالحة. وحتّى حيث

Semitistische Studien 5, 3) (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1910), =

(102) يدلّ مفهوم "Außenschläge" في مجال الاقتصاد الفلاحي المنظم على الأراضي البعيدة عن العزبة والتي تكون ذات تربة سيئة. وكانت هذه الأراضي تستعمل سابقاً على عكس الأراضي القريبة (Binnenschläge) كمراع وفيما بعد – أي في نهاية القرن التاسع عشر – أيضاً كأراض للإنتاج المتداول لعدة سنين.

(103) عرف الإقطاع الزماني المغفرة (misericordia) كنظام للعقاب اشتقّ من السلوك العسكري؛ وتسمح للمالك كقائد أعلى للجيش في حالات التخلي عن الطاعة رفع غرامة على الملك المتحرّك. وعلى عكس القانون الإنجلساكسي حيث تتمثل الغرامة في قيمة مالية ثابتة ترفع من طرف الدائرة التي يصدر عنها الحكم، تبقى الغرامة في القانون الزماني متعلقة بتقويم الملك أو أحد معاونيه وكذلك بالشخص الذي سيحكم عليه. قارن: Gneist: *Selfgovernment*, S. 81f., und *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 150ff.,

هناك يتحدث غنيست عن "نظام عقاب اعتباطي" لدى الملوك النرمان (المرجع المذكور، ص 161).

مكتبة الفكر الجديد

تتواجد منذ زمان سلطات سياسية معيّنة ذات أسقفية ثابتة – مثلما هو الحال بالنسبة للشريف في العهد النرماني[104] – فإنّ الحاكم هو الذي يعزل مبدئياً ويسّرح ويصلح حسب اختياره.

فمكانة الموظف الإماراتي هي إذن في جملتها، على عكس البيروقراطية، نتيجة لعلاقته الشخصية وخضوعها لسلطة الحاكم، كما أنها الوجه الآخر الخارجي في علاقتها بالرعية. وحيث يكون الموظف السياسي شخصياً لا ينتمي للبلاط، فإنّ الحاكم يفترض منه أيضاً الطاعة غير المحدودة لأنّ ولاء الموظف المحلي ليس ولاءً موضوعياً إزاء مهام موضوعية يكون مضمونها وبعدها محدّدين عن طريق تراتيب معينة، وإنما هو ولاء لشخص الحاكم ذاته بل وجزء لا يتجزأ من إخلاصه وطاعته الشاملة له. ففي المملكات الجرمانية يهدّد الملك الموظفين الأحرار في حالة عدم الطاعة بالغضب عليهم والضرر بهم وحتى بالموت[105]. وبما أنّ الموظف خاضع شخصياً لسلطة الحاكم، فإنّه يشارك الحاكم وقاره أمام الآخرين. فلدى المملكات الجرمانية يحصل الموظف الملكي وحده، بغضّ النظر عن الطبقة التي ينتمي إليها، على مرتب عسكري وافٍ، وهو الوحيد، رغم أنّه غير حرّ، وليس القاضي الحرّ ولا الموظف التابع للبلاط، هو الذي بوسعه أن يعلو في أيّ مكان كان بسهولة فوق الرعايا الأحرار. فجميع التراتيب الإدارية التي تمثل حسب مفاهيمنا "نظاماً إجرائياً" (Reglement) تكوّن في آخر المطاف كبقية النظام الإداري العمومي لدى الدولة المحلّية/ الإماراتية بإطلاق مجموعة من القوانين الذاتية البحتة والامتيازات التي تعود إلى هبة ورحمة

---

(104) في عهد ملوك النرمان (1135–1066) كانت قيادة إدارة المحاكم والجيش والمالية في الإمارة تخضع للشريف (نائب الأمير). غير أنّ نفوذه تقلص بصفة متزايدة عندما أحيلت القضايا المتعلقة بالغرامة (misericordia) والقضايا الجنائية الصعبة (placita coronae) إلى البلاط. كما تدخّل قضاة الملك المسافرين تحت غطاء المراقبة في سير قضاء الشريف. قارن: Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 145ff.

(105) كان الموظفون السّامون، وفي مقدمتهم أمراء الملوكية الميروفنجية، يخضعون لواجب الطاعة الشخصية اللامشروطة وإلّا كان يهدّدهم – حسب قوانين كلّ من الملك Chlotar وChildebert و Chilperich – بفقدان الوظيفة والأملاك المرتبطة بها وكذلك العقاب الجسدي حتى الحكم بالإعدام. قارن: Waitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte* II, 2, S. 33 und 127,

وحتى ملوك البورغوند كانوا يهدّدون موظفيهم بعقاب شديد في صورة مخالفة الأوامر الملكية. قارن: Felix Dahn, *Die Könige der Germanen: Das Wesen des ältesten Königsthums der germanischen Stämme und seine Geschichte bis Burgunden* (Leipzig: Breitkopf & Härtel, 1908), S. 127, 249.

مكتبة الفكر الجديد

الحاكم ولعدد من الأشخاص فليس هناك إذن من نظام موضوعي ولا من موضوعية للحياة البيروقراطية المبنية على أهداف غير موضوعية في الدولة. فعمل الإدارة وسير الحياة العامة هما في خدمة الحاكم ذاته من جهة والموظف المحظوظ بالوظيفة من جهة أخرى وليس في خدمة القضايا "المفيدة/ ذات الشأن الكبير".

يقبض الموظفون معاشهم المادي المعتاد في الأصل كأيّ تابع للبيت على مائدة الحاكم ومن خزينة الحاكم. فالجماعة الجالسة حول المائدة تنال باعتبارها الجزء الأصلي من جماعة البيت، دلالة رمزية ذات أبعاد كبيرة وتتجاوز بذلك الحدود الأصلية لها، وهو الشيء الذي لا يهمّنا هنا. غير أنّ الموظفين المحلّيين، خصوصاً بنفقاتهم العالية، قد حافظوا في كلّ مكان ولمدّة طويلة على حقّ الجلوس إلى مائدة الحاكم والطعام في حالة حضورهم في البلاط، حتى بعد أن فقدت مائدة الحاكم الدور الحاسم الذي لعبته في النفقة عليهم.

وتعني كلّ استقالة للموظف من هذه الجماعة الحميمة بالطبع انحلالاً لسلطة الحاكم المباشرة. يمكن للحاكم أن يضع الموظف تحت رحمته تماماً فيما يتعلق بدخله الاقتصادي/ المالي، ولكن لا يمكن القيام بذلك على مستوى جهاز كبير من الموظفين، بل إنّه من الخطر خرق التراتيب المسنّة في هذا الشأن ولو مرّة واحدة. ولذا نشأت باكراً انطلاقاً من التموين الداخلّي بالنسبة للموظفين المحليين ذوي البيوت المستقلة عن البلاط فكرة تزويدهم بـ"مصادر أرباح" أو "أراض إقطاعية". ولنبق أوّلاً على مستوى مصادر الأرباح. هذه المؤسّسة الهامة التي تعني عادة أيضاً الاعتراف بـ"حقّ ثابت في الوظيفة"، أي امتلاكها، مرّت بالعديد من التجارب. فقد كانت أوّلاً – مثلاً في مصر وسوريا القديمة والصين – أجراً عينيّاً يحسب على خزينة الحاكم (الملك أو الإله) ومخازنه ويدفع في العادة لمدى الحياة. وبعد حلّ المائدة الجماعية لدى قساوسة المعابد في الشرق القديم مثلاً أحدثت أجور عينية على حساب خزائن المعبد. وهذه الأجور العينية أصبحت فيما بعد قابلة للنقل/ للتصرّف وكذلك موضوع النقل في بعض أجزائها (مثلاً مطالب أجور لأيام معينة في الشهر)[106]، أي تحولت إلى نوع

(106) يصف فيبر المسار في موقع آخر بصفة أوسع بالنسبة للملوكية البابلية قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 80,

يتعلق الأمر بنقل (بيع، تصرّف، استئجار) حقوق مداخيل بعض المتقبلين للأجور. ففي نقش يعود إلى العام السابع عشر من حكم الملك داريوش (504 ق.م.) توجد المعلومة بأنّ أحد موظفي =

مكتبة الفكر الجديد

من المعاش المبكّر للضمان القومي الحديث والقائم على المنتجات الطبيعية. ونريد أن نسمّي هذا النوع من مصادر الأرباح أرباح الأجور العينية. أمّا النوع الثاني من مصادر الأرباح فهو المصالح المدرّة للأرباح: ويتمثل في التعيين في مصالح معينة يترقب منها الحاكم أو نائبه أرباحاً عند القيام بأعمال إدارية. هذا النوع يفصل الموظف من ميزانية الحاكم أكثر فأكثر لأنّه يقوم على مداخيل خارجة تماماً عن المصدر المحلّي. هذا النوع من مصادر الربح كان منذ العصر القديم موضوع انتفاع تجاريّ بحت. فجزء كبير من المصالح الدينية التي كان لها طابع "الإدارة" (وليست مهناً حرّة أو بالعكس ملكاً وراثياً لعائلات) وقع بيعها في المدينة اليونانية القديمة بالمزاد العلني[107].. ولا نعلم شيئاً عما إذا كانت التجارة بمصادر الأرباح في مصر والشرق القديم متطورة فعلاً أم لا. ولكن التصور المهيمن لاستعمال الوظيفة كمورد "للعيش" يغذي هناك أيضاً هذا التصوّر في حدّ ذاته. هذا ويمكن في الختام أن يكون مصدر الأرباح أيضاً – وهو ما يجعله أقرب إلى "الإقطاع" – قائماً على تعيين المصادر المدرّة للربح كأراضٍ للعمل الإداري أو للاستغلال الذاتي، وهو ما يدلّ أيضاً على تحوّل محسوس جداً في وضع صاحب الأرباح وتوجّه هذا الأخير نحو الاستقلال تجاه الحاكم. مع العلم أنّ

= المعبد باع حقوق مداخله من الحبوب والجلود وما يأتي على المائدة لليوم الثامن والسادس عشر من كلّ شهر. قارن:

Felix E. Peiser, *Keilschriftliche Acten-Stücke aus Babylonischen Städten: Von Steinen und Tafeln des Berliner Museums in Autographie, Transkription und Übersetzung* (Berlin: Wolf Peiser, 1889), S. 38-41,

نجد هناك أيضاً حجج أخرى تثبت عملية النقل ولكن بدون ذكر الأيام؛ قارن في هذا الصدد إشارات Kohler Josef في: Felix Peiser, *Babylonische Verträge des Berliner Museums in Autographie: Transscription und Übersetzung. Nebst einem juristischen Excurs von Josef Kohler* (Berlin: Wolf Peiser, 1890), S. XXXIIf.

(107) في المراجع المعاصرة اعتبر شراء وبيع مناصب القساوسة كظاهرة انحطاط في العصر الهلّيني، ولكن ليس عملية البيع بالمزاد العلني التي تعرّض إليها فيبر والتي كانت معهودة في إطار توزيع استئجار الضرائب. وقد تراجع والتر أوتو (Walter Otto) عن موقفه فيما يخصّ رأيه السابق المتعلق بالانحطاط من خلال نقشين اكتشفا في على ساحل آسيا الصغرى تثبتان أنّ عملية بيع مناصب القساوسة كانت موجودة منذ عهد الإسكندر الكبير. ولذلك توصّل إلى النتيجة بالاستناد إلى ديونيزوس وفارّو أنّ "التجارة بمناصب القساوسة ليست عادة هلّينية وإنما هي عادة يونانية قديمة". قارن: Walter Otto, "Kauf und Verkauf von Priestertümern bei den Griechen," *Hermes*, Band 44 (1909), und Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 111,

(هناك نجد أيضاً الرأي الذي يتعلق بالعادة اليونانية القديمة)،

Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 185 mit Anm. 144,

(مع الإيضاحات حول النقاش الجاري في إطار البحث آنذاك).

مكتبة الفكر الجديد

الموظفين و"المدافعين"[108] (Degen) عن الحاكم لم يقبلوا أبداً عن طواعية الإقصاء من مائدة الجماعة التي تجبرهم على إنشاء اقتصاد خاصّ وتحمّل عواقب المبادرة الاقتصادية. ولكن غالباً ما كانت تدفعهم من ناحيتهم الرغبة في تأسيس عائلات والاستقلالية، أمّا من ناحية الحاكم، فكانت الضرورة في تخفيف أعباء الميزانية التي تفاقمت بتزايد عدد المشاركين حول المائدة وارتفاع نفقاتهم المهولة والمتزايدة إلى غير حدود مع مواجهة كلّ التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الذاتي عن طريق الاضطرابات في المداخيل. فمن الواضح أنّ الإقصاء في حالة الموظف المدني ذي العائلة سيجرّ فوراً إلى امتلاك مصادر الربح طوال الحياة ومن ثمّ سيطاول أيضاً الامتلاك بالنسبة للورثة. وكلما حدث هذا الامتلاك في شكل الإقطاع، فسنوضّح مساره في موضع آخر. أمّا على مستوى مصدر الأرباح فقد حدث هذا المسار في المراحل الأولى للدولة البيروقراطية المحلية/ الإماراتية الحديثة. وجرى ذلك في العالم أسره آنذاك، وكان أكثر حدّة لدى الإدارة المركزية البابوية وفي فرنسا و- أقلّ حدّة للعدد القليل من الموظفين - في إنجلترا، وغالباً ما تعلّق الأمر بهبات أودعت إلى الأخلاء أو المقرّبين للسماح لمن يدّعي نفسه نائباً عمّالياً بالقيام بالعمل الفعلي المطلوب منه، أو تلك التي أعطيت إلى مرشحين لمناصب مقابل أجرة ثابتة أو قيمة مالية معينة. وكان مصدر الربح ملكاً محلّياً إمّا لمستأجر أو لبائع. أمّا الطرق المختلفة المستعملة للوصول حتى إلى الوراثة والتصرّف، فإنها تحدث أوّلاً بكيفية أنّ الموظف يتخلّى عن مصدر ربحه لمرشح مقابل قيمة تعويض مالية، ولكن يحافظ في نفس الوقت على حقّ اقتراح من يخلفه في الوظيفة أمام الحاكم باعتبار أنّه هو الذي استأجر أو اشترى ذلك المصدر مقابل أجرة، أو أنّ هيئة الموظفين بأكملها، أو مثلاً سلك القضاة هو الذي يتولّى الأمر في مصلحة الزملاء المشتركة ويقوم بالإجراءات الضرورية بالنسبة للتخلّي لحساب شخص آخر. ومن الطبيعي أن الحاكم الذي كان يرغب في إهداء هذا المصدر ولكن ليس لمدى الحياة، كان يريد هو الآخر المشاركة في الربح الناتج عن هذا التخلّي عن الوظيفة ويسعى من جهته إلى وضع قواعد تخصّه. ولذا جاءت النتيجة مختلفة تماماً عمّا كان متوقعاً. فالتجارة بالوظيفة، أي رسملة مصادر الأرباح عن طريق إنشاء

(108) تعني الكلمة "Thegn" ذات الأصل الجرماني القديم في البداية "الطفل" ولكنها استعملت في المعنى المجازي للدلالة على الشخص التابع لسيده والملتزم بالطاعة عن طريق القسم والمعاش. وليس لهذا اللفظ علاقة دلالية مع الكلمة الشبيهة في النطق والمشتقة من الفرنسية "Dague" التي تعني نوعاً من سلاح الهجوم.

مكتبة الفكر الجديد

عدد وافر من الهبات كوظائف مدرّة للربح، تحوّلت لدى الإدارة البابوية المركزية وبالنسبة للأمراء إلى عملية مالية ذات أهمّية قصوى لسدّ حاجياتهم العظمى. ففي دولة الكنيسة كانت ثروات "الناهبين" في جزء وافر منها مكوّنة من استغلال مصادر الربح. وفي فرنسا مسّت الوراثة الفعلية لمصادر الربح والتجارة بها انطلاقاً من البرلمان (مجلس القضاء الأعلى)[109] كلّ مناصب الوظيفة، من موظفي المالية والإدارة حتّى رجال القضاء (Prévots) ونواب الملك المحليين[110] (Baillis)، فكان الموظف المستقيل يبيع مصدر ربحه إلى من يخلفه. وكان ورثة الموظف المتوفى يطالبون بنفس الحقّ في المخلفات[111] (Survivance)، باعتبار أن الوظيفة تحوّلت إلى مصدر ثروة. وفي عام 1567، بعد محاولات عديدة لإلغاء التوريث باءت بالإخفاق، تمت مشاركة الخزينة الملكية في الرّبح عن طريق دفع قيمة مالية ثابتة كحقّ التنازل (droit de ré-signation) من طرف خلف الموظف[112]، ولكن في عام 1604 تحوّل الكلّ إلى نظام الـ"Paulette"[113] الذي اخترعه صاحبه تشارلز بوليه (Charles Paulet). فاعترف

---

(109) إلى جانب مجلس القضاء الأعلى (البرلمان) في باريس تأسّست حتى نهاية نظام الحكم القديم محاكم عليا أخرى في 13 مقاطعة. وتواصلت منذ منتصف القرن الرابع عشر – انطلاقاً من باريس – عملية بيع مقاعد البرلمان. وكانت المدفوعات إلى أعضاء البرلمان تسمّى بـ "التوابل" باعتبار أنّ الأمر كان يتعلّق بالتوابل والحلويات. وتطوّرت العملية في القرن الخامس عشر حتى أصبحت مصادر ربح للمحكمة. قارن: Robert Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte von der Mitte des 19 Jahrhunderts bis zur Revolution* (München, Berlin: R. Oldenburg, 1910), S. 238ff. und 335-339,

(من هنا فصاعداً: Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*)،
في الفقرة اللاحقة (حتى ص 300) يستند فيبر إلى وصف هولتزمان (Holtzmann).

(110) تواصل بيع الوظائف – حسب هولتزمان – في النصف الثاني من القرن الخامس عشر "بالنسبة لـ Baillis وPrévôts وكذلك بالنسبة لضباط Baillis وجميع موظفي المالية التابعة للعرش (انظر المرجع المذكور، ص 342). فما يسمّى بـ Prévôts وBaillis هم موظفو العرش في الإدارة المحلّية، وللموظفين الأخيرين وظيفة رقابة محدودة زمانياً. وكانت لهم في الأصل وظيفة شبيهة بمرسولي الملك الكارولنجي وكانوا في علاقة مباشرة مع الملك.

(111) كانت المخلفات (التي تعني في الحقيقة بقية، مخلفات) هبة من الملك إلى مستشارين أوموظفين تضمن لورثتهم حقّ بيع وظيفتهم بعد وفاتهم. وهذه الهبة تسمح في نفس الوقت لصاحب الوظيفة من التنحّي بصفة مبكرة لضمان الخلافة (انظر المصدر نفسه، ص 342 فلاحقاً).

(112) يقصد فيبر هنا قرار الملك كارل التاسع حول "ضريبة التنازل عن الوظيفة" (حقّ التنازل) التي يذكرها هولتزمان (Holtzmann) في كتابه المذكور سابقاً، ص 343.

(113) كان ما سمّي بـ "Paulette" ضريبة تدفع إلى مستأجر العرش لضمان وظيفة للورثة. وكانت تخصّ وظائف القضاء والمالية الملكية، أي أعضاء البرلمان أيضاً. وأدخلت هذه الضريبة في شهر كانون =

مكتبة الفكر الجديد

بالمخلفات وتقلّص حقّ التنازل بالنسبة للعرش ولكن وجب على الموظف دفع 1⅔ ٪ من ثمن الوظيفة إلى العرش وأصبحت مصادر الربح تستأجر هي الأخرى سنوياً من العرش (في البداية من طرف بوليه)[114]. ويؤثر ارتفاع هبات الموظفين في ارتفاع قيمة مصادر الأرباح، كما تؤثر هذه في ارتفاع أرباح المستأجر والعرش. ولكن كانت نتيجة هذا الامتلاك للوظيفة عدم إمكانية عزل الموظفين المعنيين بالفعل (وخاصة أعضاء البرلمان)، إذ لا بدّ من دفع قيمة مصدر الربح لمن يفترض عزله، وهو ما لا يسعى العرش للقيام به بسهولة. ولم تتم إزالة امتلاك الوظائف بصفة قطعية إلّا بعد الثورة الفرنسية في 4 آب/ أغسطس 1789 وبعد دفع ⅓ مليار جنيه[115]. أمّا الملك فكان يواجه، حينما يرغب في فرض إرادته، من طرف البرلمان معارضة شديدة تصل إلى حدّ الشلل، وفي حالات قصوى إلى الإضراب العام (بتقديم استقالات جماعية تفرض عليه دفع قيمة جميع مصادر الربح المعنية)، وهو ما حصل أيضاً في عديد من المرّات قبل الثورة[116].

كانت الأرباح المكتسبة إحدى المصادر الهامة بالنسبة لـ"نبلاء القضاء" (No-blesse de Robe)، وهي مجموعة طبقية تنتمي إلى قيادة "الثلث المتبقي من عامّة الناس" المناهضة للملك وطبقة الإقطاع ونبلاء البلاط[117].

وفيما يخصّ هذا الموضوع، فقد تم تزويد رجال الدين المسيحيين في العصر

= الأول/ ديسمبر 1604 باقتراح كاتب الملك تشارلز بوليه (Charles Paulet) إلى الملك هنري الرابع وبقرار المجلس الملكي. قارن: المصدر نفسه، ص 343.

(114) تستند المعلومات إلى هولتزمان (المصدر نفسه، ص 343) الذي يذكر أيضاً أنّ بولية تمكّن من إيداع قيمة استئجار سنوية تقارب 900000 جنيه لخزينة العرش.

(115) يأتي وصف هذا الحدث لدى هولتزمان (المصدر نفسه، ص 344) ولكن بدون أرقام القيمة المذكورة من قبل فيبر.

(116) لجأ البرلمان في بعض الأحيان إلى هذه الوسيلة في القرن الثامن عشر، مثلاً في حكم لويس الخامس عشر في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1770 ولكن بدون نجاح يذكر كما يذكر فيبر في موضع لاحق، ص 310. قارن أيضاً هولتزمان، المصدر نفسه، ص 350 وص 353.

(117) كان "أشراف القضاء" يمثلون "أرستقراطية الوظيفة (طبقة بورجوازية قديمة)" حسب ما جاء لدى هولتزمان، المصدر نفسه، ص 351. وكان هؤلاء الأشراف في منتصف القرن السابع عشر بمنزلة القوة الدافعة في البرلمان ضدّ الملوكية في أوج سلطتهم. وبما أنهم لا ينتمون إلى طبقة النبلاء من حيث الولادة/ الأصل (noblesse de race)، فإنّ هؤلاء الأشراف كانوا يعتبرون تابعين إلى ثلث عامة الناس. وقد لعبوا دوراً ريادياً في المرحلة التي سبقت الثورة الفرنسية (المصدر نفسه، ص 355، 484).

مكتبة الفكر الجديد

الوسيط حسب هذا الأنموذج، أي بأراض وهبات، وفي الأصل، أي منذ أن أصبح التأمين الاقتصادي لوظيفة الكنيسة حسب نظام "المهنة" ضرورياً، فقد كان معاش رجال الدين يتمثل في إمكانيات تقدّمها الجماعة كهبات للأسقف الذي كان يرتبط به رجال الإكليروس بصفة شخصية ويتصرّف هو الآخر في هذه الإمكانيات. وكانت هذه الحالة طبيعية في عهد الكنيسة القديمة بالنسبة للمدن المعتنقة آنذاك للعقيدة المسيحية. وهي في الحقيقة – إلى جانب خصوصيات أخرى – شكل أبوي/ بطريقي منقح من البيروقراطية. إلا أنّ الطابع المدني للدين قد اندثر وبدت المسيحية تتوسّع على مستوى الأراضي الشاسعة والقائمة على الاقتصاد الفلاحي. وحتى إقامة الأسقف في المدن بدت تنقرض إلى حدّ ما في الشمال[118]. فالكنائس أصبحت إلى حدّ كبير "كنائس خاصة"[119]، تابعة إمّا لجماعة الفلاحين أو لصاحب الإقطاع، بل وليس من الغريب أن يكون رجال الدين تابعين لهذا الأخير. وحتى الشكل المرفق في كيفية تزويد الكنائس بمرتبات ثابتة بالنسبة للمعاش أو بـ "التابعين للجيش" (Pfarrhufen) من طرف بُناتها العلمانيين ومالكيها ينجم عنه المطالبة من قبل هؤلاء بحقّ تعيين الكهنة وعزلهم، وهو ما يعني بالطبع تقليص عميق لنفوذ الأسقف وضعف قويّ للاهتمام الديني حتى لدى رجال الدين أنفسهم. فقد سعى الأساقفة حتّى في فرنسا، وإن كان غالباً بدون جدوى، للحفاظ على أملاك رجال الدين من نقلها، وذلك عن طريق إعادة الحياة

---

(118) كانت إقامة الأسقف في المدينة موجودة في مناطق تابعة منذ القدم للكنيسة، إذ كان هناك أسقف في كلّ مدينة. فإيطاليا الغنية بمدنها كانت لها العديد من الأملاك التابعة للأساقفة، في حين أنّ بلاد الإفرنج، مثل ألمانيا وبريطانيا كانت تملك القليل. ولذا تم "تزويد رجال الدين" بأسقف رحّالة (في الغالب رهبان من أصل إيرلندي أوإسكتلندي) ومن تبعهم من المغنين. ونجد هؤلاء في فرنسا خلال القرنين الثامن والتاسع ميلادي، وكانوا يعيشون غالباً في البادية ويعملون كمساعدين للأسقف القاطن في المدينة. قارن:

Karl Heussi, "Kirchliche Beamte, geschichtlich," *RGG*¹, Band 1(1909), Sp. 985-992, Zitat: Sp. 988f.

(119) تقوم نشأة الملكية الخاصة للكنائس (فيما يتعلق بمفهوم "الكنيسة الخاصة" انظر الملحق ص 787) حسب رأي ألولريخ ستوتز (Ulrich Stutz) الذي أدخل هذا المفهوم على الحدث أنّ المدن "في العصر الجرماني" قد فقدوا "نفوذهم الكبير على الأراضي التابعة للكنيسة" واستحوذوا "على القيادة [...] في الأراضي المبسّطة" خارجها. فنهاية "النفوذ غير المشكوك فيه للكنيسة في المدينة بالمعنى الصحيح للكلمة، أي نفوذ الكاثدرال" هيّأ الأرضية "للامركزية النظام القانوني والاقتصادي" الخاص بمصلحة الكنيسة الخاصة التي "تجاهلت المدن". قارن: Ulrich Stutz, *Geschichte des kirchlichen Benefizialwesens von seinen Anfängen bis auf die Zeit Alexanders III.*, Band 1, 3 Aufl. (Berlin: H. W. Müller 1895), S. 326.

مكتبة الفكر الجديد

الجماعية لها على الأقل[120]. فقد سعت حركات إصلاح الدّير إلى قيادة الكفاح دائماً ومن جديد ضدّ ما يعوّض شيوعية الدّير المتمثلة – حسب الطريقة الخاصة للكنيسة الشرقية – في تحويل الرهبان إلى أصحاب أرباح[121] (غالباً ما يسكنون خارج الدّير) والدّير ذاته إلى موارد رزق للأشراف. ولم يتمكن الأسقف من الحدّ من تحويل الوظائف الكنسية إلى موارد ربح. ففي الشمال حيث كان التشبث بمقرّ السّكن في المدينة قويّاً، كانت المقاطعات الخاضعة للأسقف كبيرة جداً، بل كانت تستوجب التقسيم على عكس مقاطعات الجنوب حيث كان لكلّ من المدن العديدة أسقفها. فوجود الكنائس وما تبعها من مصادر رزق خاصة بها قيّدت فعلاً التصرّف في موارد الرزق من قبل الأسقف كأموال حرّة تابعة للمؤسسة، ولو سعت الظروف القانونية أن تفرضه شيئاً فشيئاً. إلّا أنّ الأرباح بدأت مع دائرة الكنيسة[122]. ولم يستأجرها الأسقف إلّا مقسّطة. فجلب الأرباح وتراكمها حصل في مناطق التبشير الغربية عن طريق متبرّعين مدنيين/ دنيويين ذوي جاه كانوا في الحقيقة يرغبون بالحفاظ على الأملاك[123]. وكذا الأمر بالنسبة لوضع الأساقفة المعيّنين من قبل الحكّام المدنيين/ الدنيويين الذين

---

(120) يعود نقل مثال الدّير "للحياة الجماعية" (vita communis) على رجال الدين في العصر الإفرنجي إلى الأسقف سرودجنج فون فيتز (Chrodegang von Metz) († سنة 766). فقد أجبر رجال الدين التابعين لكاثيدرالية مدينة Metz على توخي مثل الحياة الجماعية والملك الجماعي والخلق الجماعية التي تقضي قبول العديد من الأرباح/ المنافع. وعمّمت هذه القاعدة في نسخة منقحة من طرف أمالار فون ميتز (Amalar von Metz) بعد عرضها على المؤتمر الكنائسي بمدينة آخن سنة 817 على جميع مناطق الكنيسة في المملكة. وبعد حلّ "الحياة الجماعية" في هذه المناطق في النصف الأول من القرن التاسع تم أيضاً حلّ الوحدة التي تربط الوظيفة بالأرباح وحصل تقسيم مال المقاطعات بين المنتفعين الأفراد، وهوما ساعد على تراكم الأرباح لدى الإكليروس.

(121) يعني ماكس فيبر هنا تزويد النبلاء بمصادر الربح الذي ظهر لدى الكنيسة اليونانية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وهوما سمّي بـ Adehphaton.

(122) انجرّ عن توسّع المسيحية في المناطق النائية تقسيم إقليم الأسقفية إلى Pfarreien (parochiae). وهذا المسار الذي جرى في مملكة الإفرنج خلال القرنين الثامن والتاسع ميلادي توازي بتطوّر مؤسّسة الكنيسة. ففي عهد الكارولنجيين تمّ تنظيم معاش القساوسة وضمانه: "فعوض الحصول على منحة اعتباطية" أصبح في إمكانهم التحصّل "الآن على الكنيسة وما تبعها كمكافأة أو أرباح". قارن:
Albert Werminghoff, *Verfassungsgeschichte der deutschen Kirche im Mittelalter* (Leipzig: B. G. Teubner, 1907), Grundriß der Geschichtswissenschaft, Band 2, Abschnitt 6, S. 18ff., Zitat: S. 19,

(من هنا فصاعداً: Werminghoff, *Verfassungsgeschichte*).

(123) نجد من بين أصحاب الكنيسة الخواص أوما عبّر عنهم ورمينغهوف (Werminghoff) بـ "laikale Grundherren" الملك وكبار الوجهاء وكذلك أيضاً المؤسّسات الكنسية مثل الأوقاف والأديرة. (المصدر نفسه، ص 19).

مكتبة الفكر الجديد

قبلوا الكنيسة وأفضوا أوامرهم لها؛ فهؤلاء الأساقفة وقع أوّلاً تعيينهم بصفة حرّة وأعيرت لهم حقوق سياسية حتى إزاء المطالب الأولية للسلطة المركزية باعتبارهم أصحاب ثقة كبرى. وهكذا انزلق تطوّر هرمية الكنيسة نحو اللامركزية وفي نفس الوقت نحو امتلاك القيادة وخضوع موظفي الكنيسة إلى سلطة الحاكم المدني/ الدنيوي الذي بدأ يُسند الوظائف الكنسية إلى قساوسة أهل بيته وأتباعه الإقطاعيين. ولم يكن حكراً على أمراء الإقطاع الذين كانوا يرغبون أن يكون العلماء/ الموظفون من بين القساوسة الخارجين عن العشيرة باعتبارهم يمثلون يداً عاملة مختصّة وزهيدة الأجر، ولا يمكن التخوف منهم في امتلاك الوظيفة بصفة وراثية. فحتى إدارة ما وراء البحار لمدينة البندقية كانت في أيدي الكنيسة والأديرة، وذلك إلى حدود الصراع حول التعيين الذي انتهى بإنشاء البيروقراطية المدنية لأنّه فعلاً، نتيجة للفصل بين الدولة والكنيسة، وقع التخلي عن قسم رجال الدين ومبادرة الانتخاب ومراقبة الانتخاب وإقرار نتيجة الانتخاب والتعيين عن طريق الدّوج[124]. فإلى ذلك العصر قامت الكنائس والأديرة باستئجار المستوطنات وإدارتها بصفة مباشرة أو مثلت فعلاً الحلقة الوسطى بالنسبة للاستيطان/ الوكالة التجارية باعتبارها شغلت وظيفة الحكم في الداخل والمدافعة عن المصالح خارجياً. أما إدارة الرايخ الألماني في عهد القياصرة وما تبعها من سلطة سياسية فكانت قائمة خاصة على التصرّف في أملاك الكنيسة وبالأخصّ على خضوع الأساقفة. وضدّ استغلال أرباح رجال الدين لغايات دنيوية جاء أيضاً ردّ الفعل الشهير في المرحلة الغريغورية[125] (Gregorianischen). فنجاحه كان هاماً ولكنّه بقي محدوداً جداً. إذ استولى الباباوات بصفة متزايدة على التصرّف الخاص في الأرباح التي تمّ جلبها، ووصل هذا المسار إلى أوجه في مستهلّ القرن الرابع عشر[126]. وتمثل مصدر الربح آنذاك في إحدى أشياء "الصّراع الثقافي" خلال القرنين

---

(124) حدث صراع التعيين حسب وصف المؤرّخ هاينريخ كريتشماير Heinrich Kretschmayr في منتصف القرن الثاني عشر. فقد تخلّى الدوج دومنيك موروسيني (Domenico Morosini) (1156-1148) عن التأثير المباشر في انتخاب رجال الدين وإقرار نتائج الانتخاب وكذلك الإقطاع بالختم والركب. وجاء عزل رجال الدين لصالح الأغنياء من بين الوجهاء ومن تبعهم في مؤسّسة الإدارة التي أنشؤوها. وقد ذكر عن موظفي الدولة أنّه تمّ حلّ السلطات الكنسية في مستوطنات البندقية صور وعكّا سنة 1170 أو 1176. قارن: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 157 mit Anm. 45, und: Kretschmayr, *Venedig* I, S. 246f. 338f., 368f.

(125) المقصود هنا هي حركة الإصلاح في القرن الحادي عشر التي وصلت إلى أوجها مع صراع التعيين الذي حصل بين البابا غريغور السابع والملك هنري الرابع (سنة 1076/ 1077).

(126) أدلى خصوصاً كل من البابا كليمنس الرابع (1268-1265) ويوحنّا الثاني والعشرين (1334-=

مكتبة الفكر الجديد

الرابع عشر والخامس عشر، إذ كان الربح الروحي الركيزة الأساسية لتلك الأشياء التي كانت تستخدم عموماً في العصر الوسيط لأغراض "الثقافة الروحية". خصوصاً في أواخر العصر الوسيط وحتى مرحلة الإصلاح والإصلاح المضاد تحوّل الرّبح الروحي إلى قاعدة مادية بالنسبة لوجود تلك الطبقة التي كانت سابقاً هي الحاملة له. فعندما زوّد الباباوات الجامعات بأمر التصرّف في الأرباح[127]، وقامت هذه من جهتها بتوزيع مثل هذه الأرباح بصفة مكثفة على أشخاص مقرّبين، ومن بينهم أيضاً الأساتذة بصفة خاصة مع إعفائهم من القيام بواجباتهم، ساعد على إنشاء تلك الطبقة الخاصة القروسطية من المثقفين التي كان لها الجزء الأوفر في التطوير والحفاظ على الزاد العلمي إلى جانب الرهبان. لكنّهم خلقوا في نفس الوقت، بتجاهلهم المفرط للفوارق القومية في عملية توزيع الأرباح، تلك المقاومة القومية القوية من طرف المثقفين، وخاصة من مثقفي الدول الشمالية ضدّ روما، وهو ما أفضى إلى وقع قويّ في حركة المجمع الكنسي[128]. ورغم القوانين المانعة، تمكن خصوصاً الملوك والأمراء كلّ

= 1316) وبنديكت الثاني عشر (1342–1334) بأوامر لسحب كلّ الوظائف الدينية والأسقفيات الشاغرة بجميع أملاكها والاحتفاظ للبابا وحده بتوزيعها. وهذه الأوامر خصّت – كما جاء في الأمر سنة 1317 – "جميع الأراضي المرتبطة بالكنيسة والتي هي في أيدي مالك واحد بصفة غير قانونية". وكانت نتيجة هذه الأوامر– حسب مؤرّخ الكنيسة ورفينغهوف (Werminghof) "مساومة من أجل أصغر وأكبر الأرباح في الإدارة البابوية". قارن: Werminghoff, *Verfassungsgeschichte*, S. 70.

(127) لئن كان العدد الكبير من الجامعات القروسطية مدعّمة من قبل مؤسّسات وأشخاص علمانيين، فإنّ تزويدهم وضمانهم المالي المستمرّ يستند بالأساس على أرباح الكنيسة. هذه الأرباح كانت صورياً في يد كنيسة مجاورة تضمّ من بين المتمتعين بهذه الأرباح أساتذة الجامعة الذين كانوا يقبضون مرتباً دورياً وتم اختيارهم بموجب حق البابا في الامتياز. قارن: Paulsen, Friedrich, "Die Gründung der deutschen Universitäten im Mittelalter," in: HZ, Band 45, 1881, S. 251-311, hier: S. 258ff., und Heinrich Denifle, *Die Entstehung der Universitäten des Mittelalters bis 1400* (Berlin: Weidmann, 1885), bes. S. 313, 779, 793.

(128) ساعدت خصوصاً كلّ من فرنسا وإنجلترا ما سمّي بـ"حركة مجلس الكنيسة" وكان لذلك أثر في مجالس الإصلاح التي عقدت في بيزا وقونسطنس وبال في المنتصف الأول من القرن الخامس عشر. وفي اجتماع المجلس بمدينة قونسطنس تمّ الإقرار سنة 1415 بسيطرة المجلس على البابا وعزل البابا يوحنّا الثالث والعشرين الذي لم يتم الاعتراف به قانونياً. أمّا البابا الجديد مارتينوس الخامس فقد وقع اتفاقية صلح مع "الدّول" الثلاثة (الألمانية والإنجليزية والفرنسية) تقضي بتنظيم وظائف الكنائس وأرباح الكنيسة من قبل البابا. وكان مجمع قونسطنس أوّل مجمع التقى فيه رجال الدين حسب انتمائهم الدولي قياساً على جامعة باريس، وكان لرجلي اللاهوت بيار دايلي (Pierre d'Ailli) وجان جيرسون (Jean Gerson) دور الرّيادة. قارن: Albert Werminghoff, "Reformkonzile," *RGG*[1], Band 4 (1913), Sp. 2129-2134.

ويرى ورمينغهوف في كتابه **حول تاريخ الدستور** (*Verfassungsgeschichte*)، ص 72. أنّ تصرّف الباباوات في الأرباح هوالذي أثار "معارضة الدول خلال مجامع الإصلاح". وقد أشار ماكس =

مكتبة الفكر الجديد

مرّة من جديد من الاستحواذ على التصرّف في الأرباح الروحية. وقام بذلك الملوك الإنجليز في نطاق واسع منذ القرن الثالث عشر[129]، وكان الغرض منه أوّلاً وقبل كلّ شيء ضمان اليد العاملة الرخيصة والأمينة لمكاتبهم والتحرّر من الوزراء الذين يربطون وظائفهم بامتلاك أراض شاسعة، في حين أنهم يشبهون بعضهم البعض وغير صالحين لإدارة مركزية راشدة. فرجل الدين الأعزب كان أرخص من الموظف الذي يتكفل بعائلة كاملة. ولا يكون أيضاً في مقدوره السعي لامتلاك أرباحه. وانطلاقاً من سلطته على الكنيسة التي تجد هنا مكانتها المادية، فإنّ الملك أوجد لرجال الدين الذين تقلّدوا بكثرة الدور النموذجي القديم للموظف ما يعيدهم حتى اليوم إلى الذكر مثل اسم الموظف مدى الحياة (Clerc) أو التقاعد/ المعاش (Corrodia) من خزينة الكنيسة[130]. وقد جلبت سلطة الأمراء الكبار لهم أو للملك مراسيم تصّرف في الكثير من الأرباح. وهكذا بدأت تجارة واسعة النطاق بالأرباح[131] (Brocage). وهو ما نجم عنه تغيّر الوجهات في الصّراع بين الأطراف المشاركة: أي الإدارة المركزية البابوية، الملك والأمراء من أجل تقاسم الأرباح في مرحلة حكم المجلسي المسيحي .(Konziliarismus) فتارة يقف الملك والبرلمان في مسألة احتكار الأرباح إلى جانب من يحقّ لهم التصرّف فيه أو المرشحين لهذا المنصب من بين أهل البلد في

= فيبر خلال مساهمته في مناقشة محاضرة بول بارت (Paul Barth) إلى هذه العلاقة وذلك خلال اللقاء الثاني لعلماء الاجتماع الألمان في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1912. قارن: ماكس فيبر، مساهمة في النقاش في:

Weber, "Diskussionsbeitrag," in: *Verhandlungen des Zweiten Deutschen Soziologentages vom 20-22 Oktober 1912 in Berlin* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1913), S. 49-52 (MWG I/ 12), bes. S. 52.

(129) يستند ماكس فيبر فيما يلي إلى قول هاسشتك في كتابه *Englische Verfassungsgeschichte* فيما يتعلق بالملك الإنجليزي "بوصفه هوالممثل الأعلى للكنيسة" (المصدر نفسه، ص 249).

(130) إن كلمة "Corrodia" (المفرد: Corrodium من اللاتينية Conrado, Corrado: تعني "جمع" و"دبّر") هي مفهوم في الحقّ الإنجليزي القروسطي، تعني في الأصل واجب نفقة الرعية لسيّدها. وهنا يقصد بها – بالاستناد إلى Hatscheck، المصدر نفسه، ص 249 – ما يمكن أن يطلبه الملك بوصفه الممثل الأعلى للكنيسة من الكاتدرالات أوالكنائس من أداءات ومعونات لدفع أجور "رجال الدين" الموظفين لديه. قد تم تحوير المفهوم "Collatio" الذي ورد في الطبعة الأولى والذي يعني في القانون الكنسي نقل الوظيفة. ونجد لدى هاستشك الإشارة أيضاً إلى "الاستعمال اللغوي الإنجليزي الحالي لكلمة "Clerk" (=Clericus) ولدى فيبر "Clerc".

(131) يصف هاستشك موضوع "شراء الوظيفة" أو"التجارة بالوظيفة" (Brocage) ويشير إلى أنّ محاولات للتصدّي إلى هذه الظاهرة قد جرت منذ نهاية القرن الرابع عشر. (المصدر نفسه، ص 251–254).

مكتبة الفكر الجديد

وجه البابا، وتارة أخرى يتفق كلّ من الملك والبابا لصالحهما على حساب الراغبين من أهل البلد. غير أنّ التوزيع في حدّ ذاته لهذه الوظائف الدينية عن طريق البابا لم يتم المساس به. وحتى عملية الإصلاح التي أقرّت في Trient لم تتمكّن من التحوير في توزيع أغلبية الوظائف الدينية، وخاصة منها المتعلقة بالقساوسة العاديين. وهذا يعني عدم المساس ولو جزئياً بـ"الحقّ في الوظيفة" من ناحيتهم إذا بدا ذلك محسوساً[132]. وقد أثبتت مصادرة ممتلكات الكنيسة من قبل الدولة التي جرت في العصر الحديث مع استلام مصاريف الكنيسة وموظفيها ووضعها على حساب ميزانية الدولة هذا التوزيع بالفعل. غير أنّ "الصراعات الثقافية" وخاصّة منها "الفصل بين الدولة والكنيسة" هي التي أعطت السلطة الحاكمة الفرصة والإمكانية لتقويض "الحقّ في الوظيفة" وتعويض التوزيع بالكهنة الرّعايا[133] "ad nutum amovible" في العالم أسره وبصفة متزايدة – وهي إحدى التحويرات الهامّة لنظام الكنيسة التي مرّت بدون إحداث ضجيج كبير جداً.

كانت التجارة بمصادر الربح في الأصل محدودة على الهبات، أي كانت نتيجة لاقتصاد مالي متسلّل بكلّ ما ينجرّ عنه من عواقب: تضاعف الهبات المالية وتزايد الإمكانية والرغبة في تحويلها إلى رأسمال ممّا تسبّب في تكوين ثروة. ولم تعرف العصور الأخرى مثل هذا التطوّر لتجارة مصادر الأرباح من حيث الكمّ والكيفية كما عرفت

---

(132) أقرّ مجمع تريانت (1545-1563) مراسيم إصلاح فيما يتعلّق بجمع مصادر الأرباح (Sessio VII بتاريخ 3 آذار/ مارس 1551) وإدارة الكنائس وإعادة تنظيم الأقاليم التابعة للكنائس (Sessio XXIV بتاريخ 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1563). وبهذه الطريقة حاول الثالوث الحدّ من الاستقلال المتزايد لرجال الدين الذي تواصل منذ العهد الميروفنجي. فهؤلاء لم يكن لهم بصفتهم رؤساء الكنيسة المركزية الحقّ في مراقبة غيرهم من القساوسة الموجودين خارج المدن، بل كان لهم أيضاً الحقّ في إدارة مصادر الأرباح ومداخيل الكنيسة بدون موافقة الأسقف باعتبار أنهم امتلكوا هذه الأقاليم/ المقاطعات مع مرور الزمن.

(133) يعني التعبير اللاتيني – الفرنسي "ad nutum amovible" – "auf Befehl abrufbar" – ما أقرّ في الاتفاقية الفرنسية لعام 1801 والتي تنصّ على كيفية تعيين رجال الدين العاملين في فرنسا وبلجيكا وهولندا والضفة اليسارية من نهر الراين والذين نعتوا بـ "Desservants". فهؤلاء لم يتم تعيينهم بصفة رسمية في وظيفة القسّيس على إحدى الكنائس أوعينوا لمرحلة قصيرة في حالة فراغ المنصب ولم يحصلوا على مصدر ربح وإنما على أجر ضئيل، بل كان في إمكان الأسقف عزلهم من الوظيفة في كلّ وقت. قارن: Johannes Baptist Sägmüller, *Lehrbuch des katholischen Kirchenrechts*, 2 Aufl. (Freiburg i. Br.: Herder, 1909), S. 246,

(من هنا فصاعداً: Sägmüller, *katholisches Kirchenrecht*)،

هذا وقد تم تصحيح الجملة التي وردت في الطبعة الأولى كالآتي: "ad notam".

مكتبة الفكر الجديد

في أواخر العصر الوسيط وبداية العصر الحديث – أي في القرن السادس عشر إلى الثامن عشر–. غير أنّه من حيث المبدأ كانت مثل هذه الأعمال شائعة جداً. وقد جرى الحديث سابقاً عن البدايات المرموقة في العهد القديم. أمّا في الصّين فلم يتم امتلاك الأرباح الناتجة عن الوظيفة، كما سنرى فيما بعد، لأنها ليست خاضعة صورياً للبيع نتيجة لخصوصية نظام الوظيفة القائم هناك[134]. فنيل الوظيفة لم يكن أيضاً هناك ممكناً بالفعل إلا عن طريق المال، أي في قالب الرشوة. وباستثناء التجارة بمصادر الأرباح المرخصة صورياً، فالرّبح في ما عدى ذلك ظاهرة عالميّة. وبنفس الحالة كما هو في الغرب، فإنّ كسب الأرباح هو الغاية للتعلم ونيل المراتب الأكاديمية أو غيرها في الصّين وفي دول الشرق عامّة. أمّا العقاب المميّز للسلوك السياسي الرديء في الصّين، فتعبّر عنه على أحسن وجه طريقة الإمساك عن إجراء الامتحانات في الأقاليم[135] كي يتم إقصاء طبقة المثقفين فيها مرحليّاً من التمتع بفوائد الوظيفة. ونجد هذه النزعة لكسب الأرباح في كلّ مكان وإن كانت النتيجة دائماً مختلفة. فمن النادر أن تجد مواجهة حازمة من قبل المصلحة الخاصة لدى المرشحين المختصّين. فوظائف "العلماء" المسلمين المرشحين لمناصب القاضي والمفتي والإمام لم يتم توزيعها إلا لفترة قصيرة (بين سنة وسنة ونقف)[136]حتى يتمكّن كلّ من المرشحين

---

(134) تم توزيع الوظائف الرسمية في الصين خلال عهد الهان (206 ق.م.– 220 ب.م.) حسب نتائج الامتحانات. وفي أوقات الأزمة المالية باعت الحكومة شهائد ودرجات دكتوراه كي تملأ الخزينة. وغالباً ما حدث ذلك حسب قول إدوارد بيوت (Edouard Biot) في كتابه *Essai*، ص 534 في عهد عائلة المينغ (1644–1368) ومنذ بداية القرن التاسع عشر أيضاً في عهد عائلة الكينغ (1912–1644).

(135) بأمر من القيصر تم مثلاً سنة 1766 إقصاء أبناء إقليم نينغبو (Ningbo) من مقاطعة زهيجينغ (Zhejiang) من تجاوز الامتحان الأول. وبعدها بقليل تم إقرار هذا الأمر بصفة دائمة. ويذكر Zi هذا المثال في: *Examens littéraires*, S. 25, 249,

وبعد القضاء على ثورة البوكسر (Boxers) جاء في مشروع وثيقة السلام: "ترفع الامتحانات لمدّة خمسة أعوام في المناطق التي حدثت فيها تجاوزات (وهي طريقة صينية قديمة للإهانة)". تم ذكرها حسب: Hermann, *Chinesische Geschichte*, S. 431,

قارن أيضاً الحدث المذكور من قبل فيبر في:
Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 301 mit Anm. 58.

(136) تم البتّ في تحديد مدّة الوظائف بالنسبة لقضاة المدن الصغرى في الإمبراطورية العثمانية فحسب. وقد كان اختيار المرشحين من قبل الولايات التي يريدون العمل فيها. ويقع تعيينهم حسب جوزين فون هامر (Joseph von Hammer) أوّلاً كـ "Expectanten" لمدة ستة أشهر ثمّ يمنحون فيما بعد وظيفة القاضي لمدة 18 شهراً. وهوما يتناسب مع قول فيبر الذي يتحدّث عن سنة ونصف. وعلى خلاف ذلك يقع تعيين المفتي مدى الحياة. أما الأيمّة فغالباً ما كانوا من القضاة، ولذا فوظيفتهم محدودة مثل القضاة. قارن: Hammer, *Osmanisches Reich* II, S. 372ff., Zitat: S. 386.

مكتبة الفكر الجديد

التمتع بالمنصب وأن لا يخلّ بالروح الجماعية لصالح رغبات الأفراد في الكسب.

زيادة عن الراتب القار والعادي الذي يقبضه الموظف المحلي والمتمثل في أجر عينيّ وربّما في مسكن ريفيّ وهبات، تضاف أيضاً الهدايا التي من حيث طبيعتها المتغيرة يقدمها الحاكم مقابل خدمات جليلة أو لنزوات غير عادية لدى هذا الأخير. فخزينة الحاكم ومأمنه أو كنوزه المليئة بالأحجار الثمينة والذهبيات والأسلحة وحتى إسطبله يزوّدونه بما يحتاج من موادّ. ولكنّ الأهمّ هي المعادن الثمينة. ففي كلّ مكان كان امتلاك "كنز" الشيء الضروري للسلطة المحلية/ الأمراء لأنّه يمكن من خلاله مجازاة الموظفين الذين يعود إليهم الفضل لخدماتهم العينيّة. وقد كان الملك يلقب بكنية[137] "Ringebrecher" في لغة أوغاد أهل إسكتلندا الشمالية. فغالباً ما يكون النجاح في التحصّل على الكنز أو فقدانه هو الدافع لخوض الحروب، إذ يعني الكنز في عالم يسود فيه الاقتصاد الطبيعي التحلّي بأكثر سلطة. وسنعود فيما بعد إلى الحديث عن الروابط الاقتصادية التي تنجرّ عنه[138].

كلّ محاولة للامركزية الإدارة المحلّية الكنسية وكلّ تحديد للكفاءات عن طريق توزيع حضوض الهبات وكلّ امتلاك تامّ لمصادر الربح لا يعني في إطار السلطة المحلية/ سيادة الأعيان عقلنة وإنما نمذجة. يمكن خاصّة لامتلاك الأرباح التي غالباً ما تحدّ فعلاً – كما رأينا– من عزل الموظفين، أنّ يؤثر كضمان حديث لـ"استقلالية" القضاة، وإن كانت الغاية من حيث المعنى مغايرة تماماً: أي حماية حقّ الموظف في الحفاظ على وظيفته في حين أنّ قانون الوظيفة الحديث يسعى من خلال "الاستقلالية"، أي عدم عزل الموظفين إلا بحكم صادر، إلى فرض ضمانات قانونية تحدّد موضوعيتهم في صالح الرّعية. فقد كان في قدرة الموظفين الذين كان لهم الحقّ في امتلاك مصادر ربح أو اكتسبوا فعلاً مثل هذه المصادر الحدّ من نفوذ سلطة الحاكم بصفة محسوسة، وخصوصاً إحباط كلّ محاولة ترمي إلى عقلنة الإدارة عن طريق إدماج بيروقراطية منظمة بصفة

---

(137) كان السكلديون (الكلمة مشتقة من skáld، لغة الشمال القديمة) من مؤلّفي قصائد المدح والهجاء في النرويج وأيسلندا، فيما بين القرن التاسع والحادي عشر م. وتشير تسمية الملوك الموثقة في أعمالهم بـ brjótr -hring الدالة على "محطّم الخاتم" (Ringebrecher) إلى عادة الملوك سدّ مدفوعاتهم بقطع صغيرة من ذهب خواتمهم. قارن: Jacob Grimm und Wilhelm Grimm, *Deutsches Wörterbuch*, bearb. von Moritz Heyne (Leipzig: S. Hirzel, 1893), Band 8, Sp. 984.

(138) انظر لاحقاً نص الإقطاع، ص 421.

مكتبة الفكر الجديد

صارمة والحفاظ على النّمذجة التقليدية لتقسيم السلط. فـ"البرلمانات" الفرنسية، وهي الجامعة لأصحاب أرباح الوظيفة الذين كان بين أيديهم التشريع الصوري وكذلك إلى حدّ ما أيضاً تنفيذ الأوامر الملكية[139]، حاولت دائماً ولقرون عدّة من جديد وضع الملك في مأزق وإحباط كلّ البدع التي من شأنها أن تخفّف من وطأة الحقّ التقليدي. ولئن ما زالت القاعدة المحلية من حيث المبدأ هنا أيضاً نافذة المفعول: أي يجب على الموظف أن لا يناقض سيّده. غير أنّه إذا غاص الملك في خضمّ إدارة توزيع الأرباح[140] (lit de justice) ، فإنّه يمكن له إذن صورياً فرض الشرعية على أيّ أمر كان، إذ ينتفي في حضوره أيّ نقض، بل ويسعى إلى القيام بنفس الشيء، وذلك بإصدار الأوامر مباشرة بصفة كتابية[141] (lettre de jussion) ، إلا أنّ البرلمانات سرعان ما تحاول إثر ذلك بمقتضى حقها المكتسب للوظيفة عرض شرعية الأمر المخالف للعرف محكّ التساؤل عن طريق انتقاداتهم المتعدّدة[142]، (Remontrance) وليس من النادر أيضاً فرض دعواهم أنّهم أصحاب سيادة مستقلة. وهكذا بقي التقويم الفعلي في هذه الحالة بالنسبة لامتلاك الأرباح طبعاً غير قارّ ومتعلقاً بالوضع القائم بين الحاكم ومالك الأرباح. فهو متعلق خصوصاً بما إذا كان الحاكم يكسب الوسائل المالية لحلّ حقوق مصادر الأرباح الممتلكة وقادر على إنشاء بيروقراطية خاصة وتابعة له شخصياً

---

(139) يتعلّق الأمر بحقّ تدوين المراسيم الملكية (قانون التسجيل) والحقّ في البتّ في أنظمة الإدارة (arrêts de règlements) بصفة مستقلة. هذه السلطات أدّت منذ القرن الرابع عشر إلى نشوب صراعات بين البرلمان والملك، خاصّة وأنّه قد حدث تطوّر من حقّ التسجيل إلى حقّ المعارضة (droit de remontrances) الذي أدّى إلى في بعض الأحيان إلى رفض التسجيل. قارن: Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*, S. 218f.,

في الفقرة القادمة يستند فيبر إلى هولتزمان.

(140) هذه هي تسمية لجلسات البرلمان التي يترأسها الملك شخصياً وهوجالس على ديوان/ أريكة فخمة جداً. وبحضور الملك تحوّل البرلمان – طبقاً لأصوله التاريخية- إلى "مجلس ملكي"- curia regis- وتحوّل أعضاؤه إلى مستشارين. انظر:

Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*, S. 219, 251.

(141) تمّ أمر الملك الصّريح بالتسجيل عن طريق "lettres de jussion". أثبت ظهور هذه العبارة التقنية لأول مرّة عام 1694 واشتقت من اللاتينية من كلمة "jussio". أما "رسائل العدالة" (lettres de justice) فكانت رسائل الملك التي كان يتدخل عن طريقها في الحقّ المدني ويطالب باستثناءات وتأخير تنفيذ القوانين.(المصدر نفسه، ص 350، 363). ولهذا السبب تم تعديل الخطأ الوارد في النص.

(142) لقد وجب على الملك كارل الثامن قبول حقّ النقض للبرلمانات بصفة رسمية سنة 1493، وهوحقّ تم استعماله منذ زمن طويل وكان يخوّل المعارضة وانتقاد المراسيم الملكية. (انظر المصدر نفسه، ص 350).

مكتبة الفكر الجديد

نيابة على ذلك. ففي عام 1771 حاول ملك فرنسا لويس الخامس عشر عن طريق انقلاب كسر وسيلة الإضراب العام المحبوبة من طرف أصحاب الأرباح الجالسين في "البرلمانات" والمتمثلة في تقديم الاستقالات بصفة مكثفة من الوظائف حتى يجبر الملك إلى الخضوع لمطالبهم بما أنّه غير قادر على دفع جملة قيمة هذه الوظائف دفعة واحدة[143]. فقد قبلت استقالة الموظفين بدون دفع الأموال التي اشتريت بها، أما الموظفون فوقع سجنهم باعتبارهم خرجوا على الطاعة، كما حُلّت البرلمانات وأُنشئت إدارات بديلة قائمة على أرضية جديدة وألغيت ملكية الوظائف بالنسبة للمستقبل. لكن هذه المحاولة لإعادة السلطة المحلية بصفة اعتباطية، أي عزل الموظفين بقرار الحاكم لم تنجح. فقد تراجع الملك لويس السادس عشر عام 1774 عن هذه المراسيم تحت ضغط المعنيين بالأمر، وهكذا عادت الصراعات من جديد بين الملك والبرلمان، ولم تنته إلا بدعوة مجلس الطبقات سنة[144] 1789 الذي خلق وضعاً جديداً تماماً تجاوز بنفس القدر حقّ الامتيازات بالنسبة للسلطتين المتناحرتين: الملوكية والمتمتعين بأرباح الوظيفة.

هناك وضع استثنائيّ خاصّ، سنعود فيما بعد للنظر فيه عن كثب، حدث بالنسبة لأولئك الموظفين الذين سيّر الحاكم عن طريقهم الإدارة المحلية لمختلف الأقاليم الإدارية التي في الأصل وقع رفع اليد عنها من جميع الروابط[145] وتكونت أحياناً إثر إلحاقها لعدد من الأملاك الشاسعة. إلى جانب الامتلاك المتكرّر هنا أيضاً (خاصّة في فرنسا) لمصادر الأرباح عن طريق البيع كحافز للنّمذجة ولانفصال بعض السلطات المستقلة عن هيمنة الحاكم، أثرت المراعاة الحتمية للظروف العامة

---

(143) كان مرسوم الملك لويس الخامس عشر بتاريخ : كانون الأول/ ديسمبر 1771 والقاضي بتقليص سلطة البرلمان وإعادة السلطة التشريعية من جديد إلى الملك هوالسبب في فرض الانقلاب الذي لقب باسم المستشار موبوو. وقد قبلت استقالات أعضاء البرلمان الجماعية في 20 من كانون الثاني/ يناير 1771. ويمكن العودة إلى هولتزمان للتحقق في سير الأحداث وتفاصيلها.(المصدر نفسه، ص 353 فلاحقاً).

(144) تم استدعاء مجلس الطبقات للمداولة يوم 1 أيار/ مايو 1789 تحت ضغوط البرلمانات (انظر المصدر نفسه، ص 356).

(145) استحوذ الملوك الإفرنج في القرن السادس على محافظات الأقاليم التي كان أعضاء القضاء يجتمعون فيها دورياً في جلسات سياسية وخاصة قضائية. وعلى رأس هذه الوحدات الجغرافية عين الملوك موظفيهم المحليين (comites).

قارن: Waitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte* II, 24, S. 159ff.

مكتبة الفكر الجديد

على نفوذ الموظف الماكث في مثل هذا المنصب البارز وكأنها تنحو إلى اللامركزية والنّمذجة. ولم ينجح في كسب النفوذ الشخصي إلا الموظف المحض الذي ينعم تماماً بحظوة الحاكم، اقتصادياً واجتماعياً. ولم يكن ذلك عموماً ممكناً على الأقلّ وبصفة دائمة إلا على مستوى جهاز معقلن يعمل بدقة مثلما تعرفه البيروقراطية الحديثة بجميع مؤهلاتها الاقتصادية والتواصلية التقنية، لا لشيء إلّا لأنّ المعرفة المختصّة هي التي تضفي في مثل هذه الظروف السلطة. ففي الظروف العامة لسلطة الأمراء/ الأعيان، حيث كانت للإدارة "الخبرة" وإلى حدّ ما أيضاً "المهارات" العينية (مثل الكتابة)، ولكن لم تكن هذه مرتبطة بـ"علم مختصّ" ومعقلن كأحد الشروط، فقد كانت مكانة الموظف ونفوذه الاجتماعي داخل الإدارة المحلية هي الحاسمة بالنسبة لمنصبه باعتبار أنّ هذا النفوذ قائم أوّلاً على سلوك الطبقة الحاكمة/ الأعيان. ولذا كان من السهل احتكار الوظائف المحلّية من قبل الطبقة المالكة، وبالأخصّ طبقة المزارعين الكبار. وسنعود للحديث عنه فيما بعد بالتفصيل. أمّا المبدأ المعاكس والمتمثل في الحفاظ على الحكم عن طريق أناس لا يملكون شيئاً ويكونون تابعين اقتصادياً واجتماعياً بصفة تامة للحاكم، فلن ينجح إلا في إطار حكم ذاتي صارم لحاكم مؤهل لمثل هذه الوظيفة وقادر دائماً على خوض الصراع الطويل مع الأعيان المحليين، وإن استغرق ذلك تاريخ دول الإمارات قاطبة. فبمرور الزمن تصبح طبقة الأعيان هي المالكة للوظائف والمتماسكة مع بعضها البعض في شبه حلقة من يهمّهم الأمر وذوي نفوذ واسع إزاء الحاكم. فالحالة التي يضطرّ فيها الحاكم إلى وعد الموظفين بالمنصب مدى الحياة، وذلك لهم ولأولادهم عندما يكون في حاجة ملحة إليهم، إنما كانت بين الحين والآخر في جميع أقطاب العالم كما حصل مثلاً في عهد ملوك الميروفنجيين[146].

فبتقدّم كسب الوظائف تندثر سلطة الحاكم، وخاصة سلطته السياسية، وذلك من جهة إلى جمع من حقوق السيادة الملموسة والمشخصة والمكتسبة عن طريق

(146) يبرز الضعف النمطي للملوك الميروفنجيين "إزاء العائلات التي أصبحت ذات نفوذ وسعت بنجاح إلى الاستحواذ على حقوق السلطة في مختلف الأقاليم" لأوّل مرة بوضوح في "المرسوم كلوتاري" (Edictum Chlotarii) في هذا المرسوم تنازل الملك كلوتار الثاني لنبلاء شرق فرنسا والبورغوند من أجل مساعدتهم في الحرب ضدّ برونهيلد على حقّه في تعيين القضاة والأمراء وخوّل لهم تعيين هؤلاء من بين أصحاب الإقطاع القاطنين في هذه الأقاليم. وهذا المرسوم ساعد كثيراً على وراثة وظائف الإمارة والقضاء التي فرضت نفسها فيما بعد. قارن: Georg Waitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte: Die Verfassung des Fränkischen Reichs*, 4 Aufl. (Berlin: Weidmann, 1882), Band 2, 1.

مكتبة الفكر الجديد

امتيازات خاصّة بالنسبة لبعض الأفراد، هذه الحقوق المحدّدة بصفة مختلفة جداً في الإطار الذي عيّن لها قد تثير مقاومة خطرة للحاكم من طرف الراغبين في الوظيفة – فهي بمنزلة شكل ثابت لا يتكيّف والمتطلبات الجديدة ولا يتماشى والنظام المجرّد، بل يمثل الصورة الخصوصية المعاكسة لبنية البيروقراطية ذات "الكفاءات" المنظمة بصفة مجرّدة وحسب غاية واضحة بحيث يمكن عند الضرورة إعادة تنظيمها من جديد. ومن جهة أخرى نجد في تلك المجالات التي لم يتمّ فيها اكتساب الوظيفة استبداد الحاكم المطلق الذي يسعى لنقل الأوامر الإدارية، وخصوصاً الجديدة منها التي لم تخضع للسلط المكتسبة، وكذلك النفوذ بحرّية إلى الأشخاص المقرّبين له. فـ"رابطة الأعيان" السياسية قد تميل في مجملها إمّا إلى الشكل النموذجي أو إلى الشكل الاستبدادي. فنجد الشكل الأوّل أكثر في الغرب، أمّا الشكل الثاني فقد كان موجوداً بصفة مكثفة في الشرق حيث الظروف الدينية والعسكرية المحلية للسلطة التي ما فتئت رهينة الغزاة كلّ مرّة أجهضت المسار الطبيعي للامركزية والملكية.

ففي غضون مسار النّمذجة يتحوّل موظفو البلاط إلى أعيان ذوي تمثيل محضٍ أو إلى أشخاص بدون وظيفة يتمتّعون بمصادر ربح، وخصوصاً الموظفين المقرّبين من الأمراء / الأشخاص البارزين الذين يستأجرون هؤلاء الأعيان كموظفين في البلاط باعتبارهم يرفضون طبعاً الاهتمام بالمهام اليومية.

لا يعرف الشكل السياسي الإماراتي مفهوم "الكفاءة" ولا مفهوم "الإدارة" في المعنى الحالي للكلمة، وبالأخصّ عند تزايد الملكية/ الامتلاك. فلم يتم الفصل بين المهام الوظيفية والمهام الخاصة، وكذلك بين المال العام والخاص أو أوامر الحاكم الصادرة عن الموظفين إلّا مع النموذج الاستبدادي بعض الشيء، لكنه اندثر بتزايد توزيع الوظائف وامتلاكها. وقد حاولت الكنيسة في العصر الوسيط منع التصرّف في الموارد الناتجة عن وظائف الربح في حالات الوفاة على الأقلّ[147]. لكن من جهة أخرى سعت السلطة الدنيوية بين الحين والآخر إلى أن تستعمل "حقها في النزع" (jus

(147) غالباً ما تعود محصلات وظائف الربح التي توفي صاحبها من يوم وفاته إلى يوم تقليد من يخلفه، وهي ما تسمّى بـ "Interkalargefälle" إلى الأمير أوغيره من رجال الدين أوإلى الأديرة المجاورة نتيجة لقانون الكنيسة الخاص. وضدّ هذا القانون أقرّ مجمع الكنيسة في Chalkedon (451) والبابا غريغور الأول (593 و594) والثالوث (Tridentinum) أنّ محصلات هذه المدّة تخضع لمقتصد أولمجموعة معيّنة من قبل جمعيّة القساوسة للإشراف عليها. قارن: Sägmüller, *Katholisches Kirchenrecht*, S. 887.

مكتبة الفكر الجديد

(spolii وأن تضع يدها هي الأخرى على تركة رجل الدين الخاصّة[148]. أمّا في حالة الملكية التامّة فلا يوجد فرق بين المال العامّ والمال الخاصّ، فهما ببساطة فعليّاً شيء واحد.

بصفة عامّة تفتقد المصلحة القائمة على علاقات تبعية شخصية بحتة إلى فكرة واجب الوظيفة الموضوعي. وكلّ ما يوجد منه ينعدم تماماً في عملية التعاطي مع الوظيفة وكأنها مصدر ربح أو كسب ملك. فتسيير السلطة هو أوّلاً وقبل كلّ شيء حقّ الموظف الشخصيّ في السيادة: فالموظف، مثل الحاكم، هو الذي يقرّر خارج حدود التقاليد المقدّسة شخصياً أيضاً حسب الحالة أي بصفة استبدادية أو برحمة. وتبعاً لذلك فإنّ الدولة الإماراتية هي المثال النموذجي في مجال تكوين الحقّ للحالة الموازية بين التعلّق الكامل بالتقاليد من جهة وتعويض السيادة عن طريق القواعد الرشيدة بـ"عدالة مجلس" الحاكم وموظفيه من جهة أخرى. فعوض "الموضوعية" البيروقراطية والغاية المثلى للإدارة القائمة على الاعتبار المجرّد للمساواة أمام القانون الموضوعي "بغضّ النظر عن الشخص" يسود هنا المبدأ المعاكس تماماً. فكلّ شيء يقوم هنا بصريح العبارة على "مكانة الشخص"، أي على الموقف الفعلي من صاحب الطلب ومن طلبه الحقيقي وعلى العلاقات الذاتية البحتة وما يتبعها من سبل العفو والوعود والامتيازات. وغالباً ما تعتبر الامتيازات والأملاك التي يوزّعها الحاكم – وخاصة الأراضي المهداة، حتى في صورتها النهائية – عابرة في حالة "النكران بالمعروف" التي يصعب تحديدها وتبقى إضافة إلى ذلك غير مضمونة جرّاء التأويل الشخصي لجميع العلاقات وتقويمها حتى بعد الوفاة. ولذا تعرض من جديد لمن يخلفه قيد إثباتها. ويمكن حسب وضع السلطة المتغيّر دائماً بين الحاكم والموظف إمّا أن تعتبر هذه الامتيازات مطالبة بالقيام بالواجب، وبذلك تفتح المجال من التراجع نحو الامتلاك وكأنّه "حقّ استثنائي مكتسب"[149] – أو يمكن على عكس ذلك إعطاء الخلف

(148) كان حقّ النزع (ius spolii) يضمن منذ النصف الثاني من القرن التاسع لصاحب الكنيسة حقّ التصرّف في تركة أحد رجال الدين التابعين له. ومنذ عام 1183 تبنّى الملوك الألمان هذا الحقّ استناداً إلى الأساقفة (التابعين لكنيسة الرايخ) ورؤساء الأديرة (التابعين لأديرة الرايخ). وترتبط عملية نزع التركة بالاتفاقيات المبرمة ويمكن أن تمسّ تركة المتوفى بأكملها. قارن: Ulrich Stutz, "Regalie," *RE*³, Band 16 (1905), S. 536-544, hier: S. 540.

(149) يحدّد رجل القانون Otto Mayer "الحقّ المكتسب" (ius quaesitum) باعتباره الحقّ المبنيّ على "حقوق خاصّة". وهذا الحقّ كان يحدّ من نفوذ الأمراء وسلطتهم عن طريق حقوق مضادة دخلت

مكتبة الفكر الجديد

الفرصة، بتقاضي مثل هذه الحقوق الاستثنائية، لفتح الباب للاستبداد الذاتي – وهي وسيلة غالباً ما استعملت في مرحلة تكوين الدولة الإماراتية – البيروقراطية الغربية في العصر الحديث.

وحيث كانت حقوق الموظفين في علاقتهم بالحاكم وبسلطته قد تنمذجت أيضاً عن طريق حقوق الزمالة وملكية الوظائف، فإن التسيير الفعلي البحت في أقصى معناه يبقى هو المحدّد لوضعية السلطة فيما بينهم وهو الذي يعطي لأيّة ظاهرة ضعف مفاجئة وطويلة المدى للسلطة المركزية، أو حتى تلك التي أسبابها شخصية بحتة، إذن الفرصة لتدهور سلطتها عن طريق إنشاء عادات جديدة أقلّ وهن. وعلى أرضية هذه البنية للإدارة تصبح القدرة الذاتية البحتة للحاكم على فرض إرادته مهمّة في خلق التوازن المتغير باستمرار بين سلطته المعنوية ومضمونها الفعلي. ولذا فمن الجدير حقاً أن يسمّى "العصر الوسيط" "عهد الفردانيات"[150] (Individualität).

يسعى الحاكم بأيّ طريقة كانت إلى ضمان وحدة سيادته والدفاع عنها ضدّ امتلاك الوظائف من قبل الموظفين وخلفهم وكذلك ضدّ الأنواع الأخرى من السلط المستقلّة عنه التي قد تنشأ في أيدي الموظفين. ويبدأ ذلك أوّلاً بالقيام بزيارات دورية في جميع أنحاء البلاد. فلم يكن الملوك الألمان في العصر الوسيط مثلاً دائماً على سفر لأنهم كانوا مجبرين في حالة عدم وجود وسائل نقل غير كافية على سدّ حاجاتهم من مخازن أملاكهم على عين المكان. هذا السبب لم يكن بالضرورة هو المحدّد: فقد كانت

= حيز التنفيذ استناداً إلى النظام القانوني الجاري لصالح الرعايا. قارن: Otto Mayer, *Deutsches Verwaltungsrecht* I, S. 30.

(150) هذه الفكرة هي جزء من السجال القائم حول العصر الوسيط الأوروبي والذي أشعلته ملاحظة Jacob Burckhardt الشهيرة والقائلة بأنّ الإنسان لم يصبح "فرداً روحيّاً" إلا في عصر نهضة إيطاليا. قارن: Jacob Burckhard, *Die Cultur der Renaissance in Italien: Ein Versuch*, 2 Aufl. (Leipzig: E. A. Seemann, 1869), S. 104ff., Zitat: S. 104,

غير أنّ المؤرخين: Karl Lamprecht: "Über Individualität und Verständnis für dieselbe im deutschen Mittelalter," in: *Deutsche Geschichte*, 2 Aufl. (Berlin: Weidmann, 1909), Band 12, 1, S. 3-48, und Dietrich Schäfer, *Weltgeschichte der Neuzeit* (Berlin: Ernst Siegfried Mittler und Sohn, 1907), Band 1, S. 13,

وكذلك مؤرّخ الأدب: Samuel Singer, *Mittelalter und Renaissance: Die Wiedergeburt des Epos und die Entstehung des neuen Romans, Zwei akademische Vorträge* (Sprache und Dichtung zur Linguistik und Literaturwissenschaft, Heft 2) (Tübingen: J. C. B.Mohr (Paul Siebeck), 1910), S. 3-28,

يعتبرون أن العصر الوسيط هوفي الحقيقة الزمن الذي بدت فيه الفردانية تظهر بقوّة.

مكتبة الفكر الجديد

للملوك الإنجليز مثل الملوك الفرنسيين بإدارتهم المركزية – وهي الأهم من كلّ شيء – منذ البداية مقرّات ثابتة – ولئن لم تؤكّد قانونياً إلا شيئاً فشيئاً كما يدلّ على ذلك مثال[151] أينما كانوا في إنجلترا "ubicunque fuerimus in Anglia"– بل حتى ملوك الفرس[152]. وإنّما الأهم من ذلك هو حضورهم الشخصي باستمرار الذي كان يذكّي نفوذهم لدى الرعية. وقد جرت العادة أنّ يضاف إلى هذه الزيارات الشخصية التي كان يقوم بها الحاكم أو يتم تعويضها أيضاً نظام "missatische"، أي إرسال مبعوثين خاصّين (مثل "Missi dominici" الكارولنجيين والقضاة الإنجليز المسافرين)[153] يزورون البلاد بصفة منتظمة ويقومون دورياً بجلسات للقضاء ولتقبّل شكاوى المواطنين. كما يمكن للحاكم الحصول أيضاً على عدد وافر من الضمانات الشخصية من طرف الموظفين الذين يعينهم في مناصب خارجية يصعب مراقبتها: وتتمثل هذه في أقصى الحالة في الحفاظ على رهائن، وفي أيسرها بفرض زيارة البلاط بانتظام – والمثال على ذلك ما ذكر من واجب إقامة الأمراء اليابانيين (Daimyos) في بلاط الحاكم –

---

(151) حكم الملوك الإنجلونورمان البلد حتى نهاية القرن الثاني عشر ومستهل القرن الثالث عشر بدون إقامة ثابتة وكانوا يحضرون جلسات القضاء في أماكن مختلفة. ورغم أنّ مجلس القضاء الملكي (Court ofKing's Bench) في عهد هنري الثالث (1216–1272) كان مكوّناً من مجمع قارّ لقضاة البلاط ويملك مقرّاً خاصّاً في Westminsterhalle، فإنّ الملك ما زال يدّعي الرئاسة الشخصية للمجلس. وقد بقي هذا الطابع للمجلس الملكي كـ "Curia coram Rege, ubicunque fuerimus in Anglia" قائما لقرون عديدة. قارن: Gneist, *Englisches Verfassungs- und Verwaltungsrecht* I, S. 115,

أمّا في فرنسا فقد أصبحت باريس في القرن الثالث عشر مركزاً للقضاء الملكي وللإدارة المالية في حين بقي البرلمان يعقد في أماكن مختلفة من البلد، وذلك إلى حلول القرن الرابع عشر. قارن: Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*, S. 198.

(152) ففي حين كانت مدينة سوسة، وهي العاصمة القديمة لسلطة Elamiterreichs، تعتبر حتى قبل حكم كيروس الثاني (529–559) مركز الإقامة الرسمية للملك وملتقى الطرقات في العهد الفارسي القديم من خلال الطريق الملكي الذي يربطها حبّذ الملوك التنقل إلى إقباطان في شهور الصيف الحارّة وإلى بابل في شهور الشتاء. وفي مخازن هذه المراكز الثلاثة للإقامة كانت توجد الوثائق الإدارية للبلد. قارن: Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums* III¹, S. 28f., 32, 47, 66, حيث يذكر النقل القديم.

(153) رغم التأكيد المثبت بوثيقة تعود إلى عام 1131 لم ينفذ إحداث نظام متفرّع جداً للقضاة المسافرين (iusticiarii) إلا عن طريق هنري الثاني (1154-1189). فإلى جانب مراقبة الإدارة المحلّية (مثل الشريف ونائب الأمير ومراكز القضاء المحلية) تبنوا مهمة القضاء الجنائي في الحالات العويصة وحكموا – لعدم وجود قوانين موحّدة بين مراكز القضاء – حتى في المسائل المتعلقة بالقضايا المدنية. قارن: Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 224ff.

مكتبة الفكر الجديد

الشوغون - بين السنة والأخرى والذي كان مرتبطاً بإجبار العائلة الإقامة بالبلاط بصفة دائمة[154]، - أو بفرض الخدمة في البلاط على أبناء الموظفين (Pagenkorps) أو بتوزيع المناصب الهامّة على الأقارب أو المصاهرين لهم - وهي كما وقع الإشارة إليها[155] وسيلة ذات حدّين - أو بتقليص مدّة الوظيفة (كما جرى في البداية لدى أمير مملكة الإفرنج[156] ولدى جزء كبير من المناصب الإسلامية)[157]، أو باستثناء الموظفين من إدارة الأسقفيات حيث يملكون فيها أراضي ولهم هناك من يتبعهم من بني عشيرتهم (الصّين)[158]، أو باللجوء إلى الأعازب من الرجال بالنسبة لبعض الوظائف الهامة (وهنا تكمن أهمية العزوبة، ليس لبيروقراطية الكنيسة فحسب، وإنما أيضاً لوضع رجال الدين في خدمة الملك، وبالأخصّ الملك الإنجليزي)[159]. كما يمكن للحاكم الحصول على الضمانات بالمراقبة المنظمة للموظفين عن طريق جواسيس أو

---

(154) سمّى تعهّد الأمراء (Daimyō) الإقامة في Edo (توكيوالحالية) مركز سلطة توكيغاوا - شوغون "Sankinkōtai" (Tokugawa-Shōgune) (قارن لاحقاً، ص 391). وفي هذا الصدد وجب على الأمير داميو (Daimyo) في غيابه السنوي إبقاء زوجته وأبنائه كرهائن يقيمون في Edo. وقد أدخل واجب الإقامة في عهد توكيغاوا - شوغون لثلاثة الأول (1651-1603) ولم يقع التخفيف فيه إلا عام 1862. قارن: Rathgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 63f., 63.

(155) ليست الإحالة واضحة. ومن المحتمل أن المقصود هنا هوالصراعات حول الخلافة في إنجلترا كما ذكرت لاحقاً. غير أنّ هذا الحلّ يتناقض مع القول: "كما تمت الإشارة إليه سابقاً".

(156) لم تكن مدّة الحكم بالنسبة لأمراء المملكة في بلاد الإفرنج محدّدة صورياً، بل كانت تخضع لتصرّف الملك التعسّفي. ولمّا أصبحت وظيفة الإمارة قابلة للاستئجار في القرن العاشر، تم غالباً الحفاظ عليها مدى الحياة. قارن: Erich Freiherr von Guttenberg, "ludex h.e. come saut grafio. Ein Beitrag zum Problem der fränkischen "Grafschaftsverfassung" in der Merowingerzeit," in: Festschrift Edmund E., *Stengel zum 70 Geburtstag am 24 Dezember 1949 dargebracht von Freunden, Fachgenossen und Schülern* (Münster, Köln: Böhlau, 1952), S. 93-129, hier: S. 122.

(157) كانت مدّة وظيفة القاضي تتراوح بين سنة وسنة ونصف حسب ما ذكره فيبر سابقاً.

(158) كان الأمر بالحظر من بين وسائل السلطة المركزية القيصرية في الصين بعد الوحدة (عام 221 ق.م.) - حسب ما ذكره فيبر في كتابه حول **الكنفوشية**، MWG I/ 19، ص 204 - ولم يتم إلغاؤه إلا بعد انهيار الإمبراطورية عام 1912. وهوما أشار إليه: Hosea Ballou Morse, *The Gilds of China with an Account of the Gild Merchant or Co-hong of Canto*n, 2 ed. (New York: Russel & Russel, 1967), p. 5, Margin 1.

(159) منذ القرن الثالث عشر وحتى عصر "الإصلاح الديني" كانت أغلبية الوظائف الحكومية العليا في إنجلترا في أيدي رجال الدين. وبهذه الطريقة تقلّد رجال الدين الذين عينوا إلى حدّ إشعارهم بما يخالف ذلك الوظائف الموروثة قديماً. قارن: Hatscheck, *Englisches Staatsrecht* II, S. 569.

مكتبة الفكر الجديد

مراقبين رسميين (مثل مراقبي الصحافة الصّينيين)[160]، يتم اختيارهم غالباً من بين الأشخاص التابعين له أو من الذين لهم مصادر ربح مباشرة، أو في الختام بإنشاء سلط وظيفية متنافسة داخل نفس الإقليم (مثل ما يشبه قاضي التحقيق مقابل الشريف)[161]. فاللجوء خصوصاً إلى موظفين لا ينتمون إلى طبقات اجتماعية متميزة، ومن ثمّ إلى طبقات لا تتمتّع إذن بنفوذ اجتماعي خاص ولا بشرف، وإنما هم مستعارون تماماً من الحاكم، وربما قد يكونون من الأجانب، كان طريقة عالمية لضمان طاعتهم. فعندما قام كلاوديوس بتوعّد مجلس الأعيان بأنّه سيحكم البلد بأكمله على خلاف أنظمة آب/ أغسطس الطبقية وبمساعدة أتباعه الذين أطلق سراحهم[162]، وحين عيّن سبتيموس سفروس (Septimus Severus) وخلفاؤه عامّة الجند من جيشهم في مناصب الضبّاط عوض أعيان الرّومان[163]، ولمّا أخرج العديد من كبار الوزراء الشرقيين والكثير من "المقرّبين" للملوك في العصر الحديث، وخصوصاً ذوي الأدوات التقنية الناجحة بالنسبة لسلطة الأمير من الظلمات إلى النور بحيث بدوا من أشدّ الناس كرها لدى الأعيان، فقد طغت في هذه الحالات دائماً نفس المصالح التي تحرّك الأمراء.

---

(160) فيما يتعلق بـ "المراقب" قارن التفاصيل في:
Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 204.

(161) منذ بداية الألفية سمح الملوك الإنجليز إدارة الإمارات من قبل شرفاء كانت لهم الكفاءة في تسيير القضاء والجيش والأمور المالية. ولمنع استقلالية الوظيفة التي باتت شبه موروثة أقرّ الملوك منذ عام 1194 وضع أربعة مشرفين (coronatores) لمساعدة الشريف ومراقبته. وهؤلاء المشرفون تم اختيارهم صورياً من طرف مجلس الأمراء ولكنهم كانوا كموظفين يخضعون للملك. وكان عليهم إصدار الأحكام في الحالات التي هي من مشمولات العرش، الشيء الذي أدّى بهم إلى الحدّ من مسؤوليات الشريف الذي كان موكلاً برئاسة القضاء. قارن: Hatscheck, *Selbstverwaltung*, S. 197,
وكذلك: Hatscheck, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 93ff.

(162) جرى وصف تأثير المساجين الذين أطلق سراحهم على سير حكومة كلاوديوس من طرف Sueton. أمّا الإنذار الموجّه للشيوخ بأن تحرم طبقتهم من تسيير أعمال الحكومة و"توكيل المقاطعات والجيوش إلى الفرسان الرومان ومن أطلق سراحه من المساجين"، فيعود مصدره إلى القيصر نيرو(انظر: Sueton, Nero 37, 3). (قارن في هذا الصدد: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 296, Anm. 278). وقد اتخذ أغسطس قبله عكس هذه السياسة وعوّض في وظيفة الوكلاء الذين أطلق سراحهم بأفراد من طبقة الفرسان. وبذلك أراد أن ينشئ طبقة من الموظفين لتسيير إدارة الحكومة.

(163) المقصود هنا هوحلّ حرس القصر من قبل سبتيموس سفروس (Septimus Severus) في صيف 193 وتعويض جنده بجنود قدماء الحرب. وقد قال Cassius Dio (75، 2، 3) في هذا الصدد: "إنّ ما عابوا عليه (المقصود Septimius Severus) البعض أكثر هوأنّه تخلّى على البلدان التي اختير منها الحرس وهي بدون استثناء إيطاليا، إسبانيا، مقدونيا ونوريكيوم (Norikum) [...].

مكتبة الفكر الجديد

ويعتبر تقسيم كفاءات الموظفين المحلّيين من الوسائل الإدارية الهامة والقانونية الناجعة من حيث النتائج للحفاظ على مراقبة الإدارة المركزية من قبل هؤلاء. فإمّا أن توكّل إدارة المالية إلى موظفين متميزين أو أن يوضع لكلّ إدارة أسقفية موظفون مدنيّون وعسكريّون إلى جانب بعضهم البعض، وهو ما يبدو تقنياً الأنسب. فالموظف العسكري بقي إذن تابعاً للإدارة المدنية المستقلّة عنه فيما تحتاج إدارته من تموين بالمواد الاقتصادية، وهذه هي الأخرى كانت في حاجة إلى الموظّف العسكري للحفاظ على سلطتها. فقد فصلت مثلاً إدارة الفراعنة في العهد الجديد للملك إدارة المخازن من القيادة[164]– وهو ما يبدو ضرورياً أيضاً من وجهة تقنية. وفي العصر اليوناني، خاصة في عهد بطليموس، أدّى تطوّر استئجار الضرائب وبيروقراطيتها إلى فصل المالية عن القيادة العسكرية ووضعها في يد الأمير[165]. أمّا إدارة الأقاليم الرومانية فقد عينت – باستثناء بعض المقاطعات المعينة (خاصة مصر وبعض الأقاليم الحدودية) ولأسباب سياسية بحتة – إلى جانب القائد الأعلى للقوات القيصرية وحاكم الإقليم الوكيل القيصري للمالية كثاني موظف سام ومستقل في الإقليم وأنشأت ترقيات خاصّة لهذه ولتلك الإدارة[166]. كما فصل نظام الدولة الديوكلتيانية إدارة المملكة بأكملها إلى

---

(164) في عهد فراعنة الملك الجديد (1550– 1070 ق.م.) أدخل نظام تكوين الضباط وعيّنت كتبة خاصة لتسيير الإدارة في الجيش. هذه المعلومة من Thurnwald في كتابه مصر القديمة (*Altes Ägypten*) تشير إلى تقسيم مجالات الإدارة.

(165) هذا التطور أدخله بطليموس الثاني الفيلادلفي (Ptolemaios II Philadelphos) (283– 246ق.م.). وفي عهد حكمه بدأ ما يسمّى بمستأجر أوراق الضرائب الذي كان يوزع استئجار الضرائب على الأشخاص الخاصّة والمؤسسات بصفة قانونية ويصف طرق المراقبة الحكومية. قارن ما ذكره فيبر في كتابه: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 187,

حول طبعة الورق: *Papyrus-Edition*: *Revenue Laws of Ptolemy Philadelphus*, Edited from a Greek Papyrus in the Bodleian Library, with Translation, Commentary, and Appendices by Bernard Pyne Grenfell and an Introduction by John Pentland Mahaffy (Oxford: Clarendon Press, 1896),

وفي عهد بطليموس الثاني تم أيضاً تسليم السلطة العسكرية بالنسبة لمختلف الأقاليم لذوي الخبرة/ الاستراتيجيات.

(166) في عام 27 ق.م. تم تقسيم الإمبراطورية الرومانية إلى مقاطعات تابعة للقيصر وأخرى تابعة للشيوخ. في جميع المقاطعات التابعة للقيصر قام الوكلاء الخاضعين لسلطته مباشرة بجمع أموال الضرائب. أمّا في المقاطعات التابعة للشيوخ فكان هؤلاء إلى جانب القناصلة الذين يتداولون على الحكم سنوياً ويحتلون مكانة اجتماعية مرتفعة. وباستثناء مصر كان لبعض المناطق الصغيرة مثل Raetien، Noricum أو Judäa وضع خاصّ بها. فقد كانت تدار من طرف الوكلاء (في مصر من طرف المحافظين) كأملاك القيصر. قارن: Marquardt, *Römische Staatsverwaltung* I, S. 548, 555ff.; = Mommsen, *Römisches Staatsrecht*[3], Band II/ 2, S. 859, und Tacitus, *Historiae* 1, 11, 2,

مكتبة الفكر الجديد

عمل مدني وإدارة عسكرية، بدءاً بـ "المحافظ الإمبراطوري"-"Praefecti Praetorio" كمستشارين و"سيد الجنود" "Magistri Militum" كقواد جيش وصولاً إلى الرؤساء "Praesides" من ناحية والدوقات "Duces" من ناحية أخرى[167]. وفي المرحلة الأخيرة من الشرق الإسلامي وقع فصل القائد العسكري (الأمير) عن جامع الضرائب ومستأجرها (العامل) وأصبح هذا الفصل قاعدة ثابتة لدى جميع الحكومات[168]. من هنا يمكن حقاً الإشارة إلى أنّ كلّ حالة استمرّت فيها الوحدة بين هذين الاختصاصين، أي الوحدة بين السلطة العسكرية والسلطة الاقتصادية بالنسبة لأية إدارة إقليم، انجرّت عنها كنتيجة النزعة الموالية بانفصال حاكم الإقليم عن السلطة المركزية[169]. وقد انتهت النزعة نحو التجنيد المتزايد في عهد شراء العبيد قصد ضمّهم للجيوش[170] وما تبعتها من مطالب متزايدة على مستوى الضرائب أنهكت قوى الرعايا، ومن أزمات مالية متجدّدة، ومن تخلّ عن إدارة الضرائب مقابل الرهن أو احتلالها من قبل الجيوش إمّا بانهيار المملكة أو تحوّلها إلى إقطاع.

نريد الآن أن نوضّح من خلال بعض الأمثلة التاريخية الهامّة طريقة سير الإدارات

= كان الوكلاء موظفين تابعين مباشرة لوليّ الأمر أوللقيصر (وكانوا في الأصل عبيداً أومن أطلق سراحهم)، في حين كان القناصلة من مواطني روما تحصلوا على مكانة مرموقة سمحت لهم فيما بعد أن يعينوا في قنصلية ما أوأن يتقلدوا وظيفة في المقاطعات بأمر من مجلس الشعب أومجلس الشيوخ. فالفرق هنا إذن يوجد بين الترقية البيروقراطية والترقية الفخرية.

(167) بدأ أوّلاً Diokletian (313-305) الفصل بين أقسام الإدارة وأتمه قسطنطين الكبير (337-306). فبعد أن أدخل قسطنطين الماجستير العسكري ("Heermeister" - خبير الجيش) فقدت وظيفة مقدّم الحرس القيصري (Praefectus praetario) دلالتها العسكرية وتحولت إلى وظيفة مدنية عليا في الحكم. قارن: Mommsen, *Römisches Staatsrecht* II, 2³, S. 1117 und 1121,

(هناك أيضاً يوجد المصطلح "praefectus praetario"). أمّا في الإدارة المحلية فقد عيّن ديو كليتيان Diokletian ما سمّي duces limitum الموكل بالحراسة العسكرية للحدود إلى جانب المحافظ. وكان"Praeses provinciae" في نظام الحكم الديوكلتياني- القسطنطيني المرتبة الوظيفية السفلى للمحافظ. انظر المصدر نفسه، II, 1³، ص 263.

(168) تم البتّ في الفصل بين الإدارة العسكرية والإدارة المالية في مقاطعات الخلافة في العصر العباسي. وقد حكم الخلفاء العباسيون الجزء الكبير من الشرق الإسلامي خلال القرنين الثامن والتاسع. قارن: Bekker, *Steuerpacht und Lehnswesen*, S. 84.

(169) تبنّى هذا الرأي كارل هاينريخ بيكر (المصدر نفسه) ودعّمه بمثال الوالي الطولوني أحمد في مصر الذي استحوذ على السلطة المالية إلى جانب السلطة العسكرية وتمكن بذلك الانفصال عن السلطة المركزية للخلافة العباسية في بغداد.

(170) بدأ بيع الرقّ العسكري في الخلافة خلال القرن التاسع.

مكتبة الفكر الجديد

الإماراتية/ المحلية، وخاصّة الوسائل التي يستعملها الحاكم لفرض سلطته/ نفوذه إزاء نزعات/ ميول الموظفين للامتلاك.

نعرف أنّ أوّل إدارة بيروقراطية إماراتية/ محلية أقيمت بصفة تامّة وبغضّ النظر عن النتائج هي تلك التي جرت في مصر القديمة. وتبدو هذه في الأصل وكأنها تطوّرت تماماً انطلاقاً من حاشية الملك، أي من الموظفين الذين اختارهم فرعون من بين خدمة البلاط، في حين أنّ تعيين الموظفين جرى فيما بعد عند الضرورة حتى من خارج الأعيان وذلك بتقدّم طبقة الكتبة الصالحة تقنياً لهذا الغرض والذي يعني الدخول في علاقة تبعية مع الحاكم. أدّى الدور الفائق لعملية توزيع المياه المنظمة بأمر رسمي والبناءات التي سمحت باستقطاب الشعب لعمل السخرة بكمّ هائل صعب المنال في المرحلة الطويلة من الزمن الخالية من العمل في الحقول حتى في العصر القديم من الحكم إلى جعل الشعب كله مسخّراً لنظام العمالة، بحيث كان فيه الرجل الفاقد لسند فريسة سهلة قد تضمّه إذا دعت الضرورة إلى فرق فرعون التابعة لعمل السخرة. فقد كانت البلاد بأكملها دولة العمل الإجباري، وفرعون أدخل السياط كخاصية، وكذلك، ما ترجم من قبل سيته في الألفية الثالثة ق.م.، في البداية فعلاً امتيازات الحصانة فيما يتعلق بإسعاف ساكني المعابد أو الموظفين من جلبهم إلى أعمال السّخرة[171]. وكان فرعون يسدّ حاجيات بلاطه إمّا من خلال العمل في المؤسّسة الخاصّة به أو عن طريق العمل الحرفي غير الحرّ في المنزل أو ضمن فرق العمل الفلاحي/ الزراعي أو في مجال التجارة المحتكرة من طرفه أو عن طريق الضرائب. وقد كانت هناك ظواهر علاقات اقتصادية وتبادل على مستوى السّوق، وخاصّة ما يشبه النقود (الأسلاك النحاسية[172] (Uten) وقطع المعادن). غير أنّ ما يسدّ حاجات

---

(171) يستند ماكس فيبر هنا إلى قراءة نقدية لكتاب كورت سيتي (Kurt Sethe) التي نشرت في كانون الأول/ ديسمبر 1912 في إعلانات الأساتذة بغوتنغن (Sethe, Décrets royaux) وليس إلى طبعة مستقلة للوثائق من قبل الباحث في آثار مصر القديمة. وفي قراءته لدراسة رايموند ويلز (Raymond Weills) حول المراسيم الملكية في العهد القديم للحكم أعاد Sethe ترجمة بعض الوثائق المعروضة هناك لأنها حسب قوله لم تترجم لغوياً بدقة كافية. ويتعلق الأمر في هذا الصدد بامتيازات الحصانة التي يعود تاريخها إلى ما بين العهد الخامس والعهد الحادي عشر من الحكم الفرعوني (ما يقارب 2504/ 2454– 1976 ق.م.) والتي أرسلت إلى معبدي كبتوس (Koptos) وعبيدوس (Abydos).

(172) كانت الأوتن (Uten) أوالديبن (Deben) أسلاكاً نحاسية معوجّة تزن 90,96 غرام استعملت في العهد الجديد من الحكم الفرعوني (1550– 1070/ 69 ق.م.) كمقياس مالي. قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 89,

= وكذلك كتاب Adolf Erman, *Ägypten und ägyptisches Leben im Altertum*-

مكتبة الفكر الجديد

فرعون فيقوم، من حيث الحجم، كما أثبتت الحسابات/ الوصول التي وصلتنا[173]، على المخازن والاقتصاد الزراعي. وفيما يخصّ البناءات الشاهقة والطرق، فقد جنّد فرعون الرعايا بالآلاف، كما تدلّ على ذلك المصادر[174]. وبعد أن انتفت سلط أهل الأملاك الكبرى الخاصّة وأصحاب الوظائف السامية في المحافظات التي تشهد المصادر من العهد القديم على نشوئها وعظمتها[175] والتي تسبّبت في المرحلة الوسطى من الحكم

(Tübingen: H. Laupp, 1885), Band 2, S. 675, =

(من هنا فصاعداً: Erman, *Ägypten*)،

المذكور هناك (المرجع المذكور، ص 184). استعمل فيبر هنا الكتابة الصوتية لكلمة "Uten" عوض الكلمة الجديدة "Deben" التي اعتبرت سنة 1910 قد ولّت. قارن في هذا الصدد: Eduard Meyer, "Münzwesen II: Orientalisches und griechisches Münzwesen," *HdStW*³, Band 6 (1910), S. 824-832, hier: S. 825 mit Anm. 2.

(من هنا فصاعداً: Meyer, *Münzwesen*).

(173) وصلتنا حسابات من إدارة المخازن على سبيل المثال من بلاط ممفيس في عهد حكم سيتوس الأول (Sethos I) (ما يقارب حسب التوقيت الزمني الحالي 1290– 1279/ 78 ق.م.). وكانت هذه الحسابات التي تثبت خصوصاً تزويد العمال بالخبز معروفة لدى ماكس فيبر من خلال ما نقله فيلهلم سبيغلبرغ (Wilhelm Spiegelberg). قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 86, 184,

حيث توجد الإحالة إلى: Wilhelm Spiegelberg, Hg., *Rechnungen aus der Zeit Setis I.*(*circa* 1350 *v.Chr.*): *Mit anderen Rechnungen des Neuen Reiches*, 2 Bände (Straßburg: Karl J. Trübner, 1896).

(174) كانت الأعمال في مقاطع الحجر بالحمّامات في عهد رمسيس الرابع (من المحتمل أن يكون رمسيس الثاني الذي عاش فيما بين 1279– 1213 ق.م.) الذي جنّد الآلاف من الناس، وخاصّة الجنود والعبيد، قد ذكرت من قبل ماكس فيبر وقدّم لها الدليل بالتفصيل (Weber, *Agrarverhältnisse* 3). وتعود هذه المعلومات إلى بروغش هينريش (Brugsch Heinrich) الذي قام بنقل النقوش على الحجارة والتي تفيد بأنّ عدد الذين اشتغلوا في مقاطع الحجارة ينافي 9268 رقبة. قارن: Heinrich Brugsch, *Die Ägyptologie, Abriß der Enïzifferungen und Forschungen auf dem Gebiete der ägyptischen Schrift, Sprache und Alterthumskunde* (Leipzig: Wilhelm Friedrich, 1891), S. 601ff.,

(من هنا فصاعداً: Brugsch, *Ägyptologie*)،

في هذا الصدد أيضاً: Erman, *Ägypten*, S. 627-630,

وفيما يخصّ التحديد الزمني لرمسيس انظر: Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums*, 2 Aufl. (Stuttgart, Berlin: J. G. Cotta Nachfolger, 1928), Band 2, 601ff..

(175) قدّم السند لتراكم أملاك الخواصّ والنومارش، أي الموظفين الساميين في المقاطعات عن طريق نقوش المقابر بين العهد الرابع والسادس من الحكم الفرعوني (ما يقارب 2639/ 2589–2216/ 2166 ق.م.). قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 84,

توجد هناك إشارة إلى دراسة من قبل: Margaret Alice Murray, "The Descent of Property in the Early Periods of Egyptian History," *Proceedings of the Society of Biblical Archaeology*, vol. 17, Twenty-Sixth Session, Sixth Meeting (5 November 1895), S. 240-245, =

مكتبة الفكر الجديد

في بروز فترة حكم إقطاعي بعد السيطرة الأجنبية، مثيلة بحكم الترتر في روسيا[176]، لم تبق في الحقيقة كطبقات متميزة قائمة فوق الجماهير سوى المعابد والموظفين الذين تم مدهم في العهد القديم بالحصانات وبالأملاك الوافرة من قبل الرّمسسيين[177]. أمّا البقية فتمثل الرّعية بما فيها من سياسيين وأعيان بدون تمييز مع العلم أنّه حتى داخل مجموعة الأعيان التابعة هناك أيضاً عدد لا بأس به من الأوصاف للتابعين وغير الأحرار ذوي الوضع الاقتصادي والمرتبة الاجتماعية المختلفين إن كان يصعب علينا في البداية فصلها عن بعضها البعض، بل ربما لا يختلفان أيضاً في حقيقة الأمر. فكلما لم يجنّد الرعايا لعمل السّخرة بدا دفعهم للضرائب إلى الموظفين مقابل مبلغ معيّن قد أنجز، إذ ما انفك الموظفون بالضرب وما شابه من وسائل العقاب يجبرون الرعايا بالإدلاء بخراجهم إلى حدّ أنّ سحب الضرائب يتحوّل إلى نوع من الغارة بما تقتضي من فرار أصحاب الضريبة وملاحقتهم من طرف الموظفين. فالفرق بين فرق الأعيان التابعة لفرعون والرعايا السياسيين الأحرار، مثل الفرق بين ملك فرعون الخاص وملك الفلاحين الخاص، كان موجوداً[178]، لكنّه كان ذا صبغة تقنية بحتة وربما أيضاً

= وعلى النقش الشهير لقبر الموظف Mten. قارن في هذا الصدد: Meyer, *Geschichte des Alterthums* I, 2², S. 176-183,

(Arbeitsstelle der Max Weber- مع الملاحظات في المخطوط الشخصي لماكس فيبر Gesamtausgabe, BAdW München). وقد استعمل فيبر مثل إدوارد ماير صفة "النومارش" (Nomarch) التي لم تصبح معهودة إلا في العصرين البطليمي والروماني بالنسبة للعهود السالفة من التاريخ المصري.

(176) من غزو المغول في النصف الأول من القرن الثالث عشر وإلى حدود 1480 كانت روسيا تحت هيمنة/ سيطرة "الثلة الذهبية". وفي هذا الزمن تقلصت بحكم التقسيم الوراثي أقساط الأراضي التابعة للأمراء والأعيان وحتى الأساقفة والأديرة إلى الحدّ الأدنى. ثمّ فرض توزيع الأقساط الصغيرة للخدمة بحيث مسّ منذ القرن الخامس عشر حتى الأعيان والخدمة الأحرار. وكما ذكر فيبر سابقاً في كتابه حول **العلاقات الزراعية 3** (*Agrarverhältnisse* 3)، ص 85، فإنّ النتائج كانت بكيفية أنّ "أسس النظام الطبقي الذي كان قائماً قبل غزوالمغول لعاصمته كياف وشكله الإقطاعي ونبلائه وجميع أو جلّ إماراته" قد انقرضت.

(177) يصف ماكس فيبر هنا التطوّر منذ العهد الثالث للحكم الفرعوني (2119-1794/ 93 ق.م.) مروراً بهيمنة قبائل الهيكسوس الخارجية (1648/ 45-1539/ 36 ق.م.)، وهي قبائل رعاة آسيوية، وصولا إلى حكم الرمسسيين (1292-1070/ 69 ق.م.). وحسب رأي أدولف إيرمان (Adolf Erman) فإن قرابة العشر من الأرض الصالحة للزراعة كانت في عهد حكمهم ملكاً للمعابد. انظر: Adolf Erman, "Zur Erklärung des Papyrus Harris," *Sitzungsberichte der Königlich Preußischen Akademie der Wissenschaften*, Berlin Jg. (1903), 1. Halbband (Jan.-Juni), S. 456-474, bes. S. 472ff.

(178) من المحتمل أن ماكس فيبر يحيل هنا إلى أوضاع الملكية في العصر البطليمي التي وصفها =

مكتبة الفكر الجديد

بدون أهمّية تذكر لأنّ سدّ حاجة ميزانية الأمير بدأ يحصل بازدياد عن طريق الوظيفة. فالفرد صار مرتبطاً بصفة متواصلة بدوره في دفع الضرائب ومن خلاله بالإدارة المحلية للمقاطعة التي ينتمي إليها سواء من حيث النسب أو عن طريق الملكية أو المهنة – لأنّ الفرد في حدّ ذاته غير معروف – أو رحّل إليها. ولئن كان اختيار المهنة بالفعل حرّاً إلى حدّ ما، فلا يعني أنّه عند الضرورة لا يتم الضغط على أصحاب العلاقة الوراثية لسدّ حاجة الأمير. فالطبقات بالمعنى الخاصّ للكلمة لم توجد بعد[179]. ولئن كان ممكناً للسياسي أو للوجيه من بين الرعايا أن يكون بالفعل حرّاً في اختيار مكان إقامته، غير أنّ هذه الحرية كانت قانونياً محدّدة بعض الشيء كلما اقتضت حاجات ميزانية الأمير إلى مطالبة هؤلاء الرعايا بالقيام بواجبهم في المكان الذي يراه صالحاً. وهذا المكان يسمّيه الاصطلاح الهلّيني المتأخر بالإيديا (Idia) والاصطلاح الروماني بأوريغو (Origo) الفرد، وهذا المفهوم القانوني لعب في المرحلة الأخيرة من العصر القديم دوراً كان له الأثر البعيد[180]. فكلّ عقار وكلّ معمل كان يعتبر خاضعاً لـ ضريبة روتينية (Robott) أو غيره من الضرائب: كمصدر للدفع وبذلك كان يأخذ شيئاً فشيئاً نمط وظيفة الربح. فالوظائف أو الأراضي المدرّة للربح كانت بمنزلة الأجر مقابل مهامّ إدارية خاصّة وخدمات عسكرية. كما كان الجيش – وهو العضد الأساسي لنفوذ

مايكل روستوزو (Michael Rostowzew) في مقاله المنشور في Kolonat *Handwörterbuch der Staatswissenschaften*، ص 913 والتي أحال إليها في مساهمته هناك العديد من المرّات (قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 129–132). ولئن كان العقار بأكمله من حيث القانون في يد للملك، يبدو أنّه كان هناك ملك خاص، أي أراض باعها الملك أوسوّقها كأرض مستأجرة أوفي أيّ صورة كانت. أمّا بقية الأراضي فيملكها الحاكم مباشرةً كأملاك الدولة أوأراضي الآلهة وكانت تستغلّ من قبل الفلاحين أوالمستأجرين الذين كانوا يسمّون في اللغة العامية Laoi (λαοί) ويشبهون المستوطنين الرومانيين.

(179) يعود القول بأنّه كانت هناك طبقات في مصر إلى المؤرّخ اليوناني هرودوت (*Historien* 2, 164). وخلافاً لذلك أثبت مثلاً ألفرد فيدمان (Alfred Wiedemann) بالاستناد إلى نقوش في قراءته لتاريخ هيرودوت أنّه لم توجد ضغوطات في أوساط مجموعات معينة في اختيار الحرفة أوالزواج. قارن: Alfred Wiedemann, *Herodots zweites Buch mit sachlichen Erläuterungen* (Leipzig: B. G. Teubner, 1890), S. 573.

(180) تعني كلمة "إيديا" (idia) الانتماء إلى مكان ما (مكان السكان أوالمنطقة) حيث يتعيّن على الفرد القيام بواجباته العامة (مثل الخدمات وأعمال السّخرة). وقد أدخل هذا المفهوم الإداري من طرف الحكم البطليمي رغم أنّ المؤسسة في حدّ ذاتها سبق أن وجدت. أمّا المفهوم الروماني الذي يقابله فهو"origo" الذي اشتقّ منه رجال القانون الكلاسيكيين الأواخر قوانين المواطن وقوانين الضرائب والتي تم تبنيها في عملية إصلاح الإدارة في عهد سبتيموس سفروس (193–211). قارن: Rostowzew, *Kolonat*, S. 913f.

مكتبة الفكر الجديد

فرعون - مرتبطاً أيضاً بالذمّة المالية. فقد وقع تزويده وتموينه، على الأقلّ في حالة الحرب، من خزائن الملك. وكان المحاربون الذين يعود أسلافهم في العهد البطليمي إلى الماشيموي (Machimoi) يؤجرون بأقساط من الأراضي الزراعية ويستعملون منذ القدم في خدمات الحراسة[181]. وقد التحق بهم فيما بعد المرتزقة الذين كانوا يقبضون أجرهم من خزينة الملك المموّلة عن طريق التجارة الخاصّة. هذا وقد ساعد تجريد الجماهير الكامل من السلاح في مهمّة السيطرة عليهم وجعلها سهلة بحيث اقتصرت مقاومتهم على التعنت والنزاع من أجل قلة الغذاء خلال أعمال السّخرة. فالظروف الجغرافية، وخاصّة وسيلة النقل اليسيرة عن طريق النهر، حافظت بغضّ النظر عن الانقطاع النادر، على وحدة السلطة إلى حدود الشلالات.[182] وكما يبدو، فإنّ حظّ الترقية والارتباط بالمخازن الملكية كانا كافيين للحدّ من امتلاك أوسع لمصادر ربح الموظفين التي كانت تقنياً أقرب إلى الهبات والأملاك منها إلى الوظائف المهيمنة هنا والمدرّة للربح. فالعديد من الامتيازات ذات الحصانة تشير من خلال صياغتها إلى الوعود المتكرّرة بعدم تجاوزها وإلى ملاحقة الموظفين الذين ينتهكونها بحيث تسمح للحاكم الذي يعتمد من جهته على سلطته المحلية التعامل الدقيق مع هذه الامتيازات، وهو ما جعل بوادر الدولة الطبقية مفقودة تماماً وحافظ على بقاء السلطة الإماراتية. فالحفاظ الواسع النطاق على مصادر الربح الزراعية من جهة وتقلّص السيادة على العقار من جهة أخرى أثرا معاً في الحفاظ على البيروقراطية المحلية/ الإماراتية في الحكم الجديد. ولم يزعزعها نمط الاقتصاد المالي في عهد الحكم البطليمي بل عزّزها حينما مدّها بوسائل عقلنة الإدارة. فقد تقلّص دور الخدمات لسدّ الحاجات،

---

(181) منذ العهد القديم للحكم الفرعوني (ما يقارب 2707/ 2657-2170/ 2120 ق.م.) غالباً ما تم جلب الأجانب للخدمات العسكرية والحراسة وكان هؤلاء ينالون في المقابل أقساطاً من الأراضي الزراعية. وأغلب الأجانب كانوا من الرعاة النوبيين الذين يلقبون بـ Mazoi أوMadoy أوMatoi (بالقبطية) وبقيت فيما بعد أسماؤهم مرادفة للحرس والجنود. قارن: Meyer: *Geschichte des Alterthums* II¹, S. 460; *Geschichte des Alterthums* I,2², S. 42, 195f., 254, und Brugsch, *Ägyptologie*, S. 243f., 300,

الذي أظهر ارتباطاً مباشراً بين "Mazoi" و"Machimoi".

(182) يعتبر الملك مينس (ما يقارب 3032/ 2982- 3000/ 2950) الذي دارت حوله العديد من الأساطير المؤسّس للحكم المصري لأنّه وحّد منطقة الشمال والجنوب وأجبر النوبيين على التراجع إلى حدود الشلال الأول (القريب من أسوان الحالية). وحكمت هذه المملكة الجديدة بصفة مركزية من قبل الفراعنة. ويعتبر الحكم الأجنبي من بين الاستثناءات مثل حكم المرتزقة الليبيين (فيما بين 946/ 45-715/ 12 ق.م.) حيث انقسمت المملكة إلى عدد من الدول العسكرية المتناحرة فيما بينها. قارن: James Henry Braested, *Geschichte Ägyptens: Dt. von Hermann Ranke*, 2 Aufl. (Berlin: Karl Curtius, 1911), S. 18f., 36f.

مكتبة الفكر الجديد

وبالأخصّ عمل السّخرة، لصالح نظام شامل لجلب الضرائب بدون أن يتخلى الأمير عن اليد العاملة من طرف الرعية وربطها بالإيديا بحيث دخل الجانبان لتوّهما حيّز التطبيق حينما اضمحلّ الاقتصاد المالي بداية من القرن الثالث الميلادي[183]. هكذا بدا البلد بأكمله وكأنّه ملك شاسع واحد تابع للبلاط/ للمنزل الملكي الذي لا تجاوره في نفس المقام سوى منازل رجال الدين التابعين للمعابد. وعلى هذا الأساس وقع التعامل معه أيضاً من قبل الرّومان قانونياً[184].

أمّا الإمبراطورية الصينية فتعرض علينا في الحقيقة نموذجاً مغايراً تماماً. فأسس السلطة البيروقراطية المحلية/ الأعيان قامت هنا على توزيع المياه وبناء القنوات – على الأقل في شمال ووسط الصين – التي وضعت في الغالب لتسيير وسائل النقل، وعلى المحاصن العسكرية الضخمة[185] التي لا يمكن بالطبع تشييدها أيضاً إلا بتسخير الرعايا لأعمال السّخرة، وعلى المخازن لحفظ الخراج الذي يستلم الموظفون منه أرباحهم ويتزوّد بواسطته الجيش ويتم تمويله، وعلى غياب كامل للإقطاع في التشكيلة الاجتماعية أكثر من مصر. كما غاب في الزمن التاريخي الترابط الوظيفي العام (Leiturgisch) الذي ربما كان موجوداً في الماضي أو وقع السعي لإيجاده، وهو ما يمكن التوصّل إليه من خلال بعض التأويلات للتقاليد وبعض الرواسب[186]. أمّا الحرية الفعلية في اختيار مكان الإقامة

---

(183) أوّل من دافع على فكرة تراجع الاقتصاد المالي في عهد الإمبراطورية الرومانية منذ بداية القرن الثالث ميلادي هو إدوارد ماير في محاضرته: Eduard Meyer, *Die wirtschaftliche Entwickelung des Alterthums. Ein Vortrag gehalten auf der dritten Versammlung Deutscher Historiker in Frankfurt a. M. am 20 April 1895* (Jena: Gustav Fischer, 1895), S. 61, (من هنا فصاعداً: Meyer, *Wirtschaftliche Entwicklung*).

(184) فيما يتعلق بمكانة مصر الخاصة ضمن الإمبراطورية الرومانية قارن ما ذكر سابقاً ص 260، الهامش 29.

(185) تذكر الأساطير أنّ بداية تنظيم قسمة المياه تعود – حسب ما كتبه فيبر في نص **الكنفوشية**، MWG I/ 19، ص 210– إلى الإمبراطور Yü (حكم حسب التقليد ما بين 2183–2178 ق.م.). وكانت القنوات تستغلّ ضدّ الفيضانات ومن بعدها للريّ في جنوب البلاد، أمّا في شمال الصين وفي وسطها فكانت تستعمل لنقل الملح وجمع الضرائب. ومن أشهر القنوات يمكن ذكر قناة الإمبراطور التي يعود بداية حفرها إلى القرن الخامس ق.م. وتمّ بناؤها في عهد عائلة Yüan (1280–1367). قارن Gandar, *Canal impérial*, bes. S. 7-10, und Morse, *Trade*, S. 3, 14, :

وأمّا فيما يخصّ البناءات العسكرية، فالمقصود هنا هو الجدار الكبير؛ قارن في هذا الصدد ما يأتي لاحقاً ص 333 مع الهامش 34.

(186) يتحدّث الباحث في اللغة والحضارة الصينية أوغست كونرادي (August Conrady) عن =

مكتبة الفكر الجديد

والمهنة – رسمياً لا توجد في الحقيقة أية حرّية منهما – فيبدو على الأقلّ بالنسبة للماضي التاريخي أنها لم تمسّ باستمرار[187]. فقد كانت هناك بالفعل بعض الحرف الموروثة غير النظيفة[188]، وفيما عدا ذلك لا يوجد أيّ أثر للطبقية أو ما يشابهها من الامتيازات الطبقية أو تلك القائمة على الوراثة باستثناء لقب النبيل[189] الذي يسند إلى أجيال كاملة ولا معنى له بالفعل. في مقابل البيروقراطية المحلية كانت هناك إلى جانب روابط التجار والحرفيين[190] الموجودة في كلّ مكان، العشائر المرتبطة خصوصاً في الحلقة الضيقة من

= نمط من الترابط الوظيفي العام في الصين القديمة. قارن: Conrady, *China*, S. 492,
أما المصدر التي يعود إليها فتضمّ قصصاً من الممالك الصغيرة التي تواجدت في الفترة ما بين 1000 و453 ق.م. وحسب هذه الروايات فقد قسّم الحكام السكان إلى أربع طبقات (المحاربون، الفلاحون، الحرفيون والتجار) وحسب المهنة حدّد مكان إقامتهم. ولذا كانت هناك منازل وضرائب ثابتة بالنسبة لعائلات معينة ولبعض الحرف الشبيهة بالطبقة حسب كونرادي (Conrady). قارن أيضاً: **الكنفوشية**، MWG I/ 19، ص 275.

(187) يجري الحديث في المراجع المعاصرة عن وجود نظام لتقسيم الأراضي ودفع الضرائب بالنسبة لكافة عهود الحكم في التاريخ الصيني بداية من عهد عائلة شو (Chou-Dynastie) وهو ما يبدو مناقضاً لحرية الإقامة وحرية اختيار المهنة. غير أنّ تحرّك السكان كان ممكناً منذ عهد حكم الشين (221–206 ق.م.) بحيث إنّ الإجراءات المضادة التي جرت في عهدي الفاي (Wei) (386–534) والتانغ (T'ang) (618–907) لم توقف هذا التحرّك بصفة دائمة. قارن: J. Sacharoff, "Über das Grundeigentum in China," in: *Arbeiten der Kaiserlich Russischen Gesandtschaft zu Peking über China, sein Volk, seine Religion, seine Institutionen, sicialen Verhältnisse etc.* (Berlin: F. Heiicke, 1858), Band 1, S. 1-43, und Weber, Konfuzianismus, MWG I/ 19, S. 278 mit Anm. 65,
(مع الإحالة إلى ساشاروف (Sacharoff) الذي يذكره فيبر)؛ هناك ينظر فيبر في نفس الإشكال من وجهة نظر القانون الدولي ولكن بدون التعرض إلى العلاقات القانونية ذات الطابع القدسي التي تم التأكيد عليها في المراجع الأخرى.

(188) تعتبر "الحرف غير النظيفة" مختلف الخدمات التي تخصّ الحفلات (ومنها الغناء)، والمنازل والأكل والبغاء والتمثيل. قارن: الجمع الذي أقامه: Hoang, *L'administration*, S. 122-124, und: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 276,
هناك توجد إحالة من طرف فيبر إلى دراسة هونغ (Hoang) (Fn. 29).

(189) منحت الألقاب الشرفية للموظفين الذي قدّموا خدمات مميزة ولأبنائهم وكذلك لخلف الذين توفوا خلال القيام بواجباتهم الإدارية للإمبراطور. وكما يقول: Edouard Biot, *Essai*, S. 535-537,
لم تكن هذه الألقاب الشرفية مرتبطة بامتيازات محسوسة، بل يمكن حتى التراجع فيها كم قبل الإمبراطور في كلّ حين. قارن أيضاً الإشارة القصيرة لهذا "اللقب النبيل" من قبل: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 278.

(190) بغضّ النظر عن الحكومة طوّرت روابط الحرف والفنون (hui) منظماتها التي كان لها قانونها الخاص وسلطتها القانونية المطلقة على أعضائها. ولذلك اعتبرت من طرف المراجع المعاصرة =

مكتبة الفكر الجديد

العائلة بتقديس السلف وفيما يتجاوزها بالزواج حسب تشابه الأسماء كسلطة أصيلة والتي يحتفظ فيها كبير السنّ/ الشيخ في القرى بنفوذ كبير جداً[191]. ونظراً لامتداد الإمبراطورية الشاسع وقلّة عدد الموظفين مقارنة بجملة السكان، فإنّ الإدارة الصينية لم تكن ذات طابع توسّعي فحسب، بل كانت مقارنة بسلطات تعادلها تفتقد أيضاً للمركزية. فغالباً ما اعتبرت أوامر الإدارة المركزية من طرف السلط السفلى بمنزلة اقتراحاتٍ عامّة أكثر منها كتعليمات مقيّدة. وفي هذه الظروف كان الموظفون هنا، كما في أيّ مكان آخر، يقرؤون حساباً لمواجهة مقاومة التقليد التي يقودها كبار العشائر والرّوابط الحرفية، ويسعون التعايش معهم بطريقة أو بأخرى حتى يتمكنوا من القيام بدورهم. ولكن من جهة أخرى، وأمام هذه السلط الصعبة المراس، وقع التوصّل ليس فقط إلى توحيد سلك الموظفين في طابعه العام فحسب، وإنما أيضاً إلى منعه من التحوّل إلى طبقة من أصحاب الإقطاع أو الأمراء القائمة على سيادة الأعيان المحلية، وبذلك تكون مستقلة عن الإدارة المركزية. وحصل كلّ هذا رغم أنّ الميل إلى امتلاك أموال في الوظيفة سواء بصفة قانونية أم غير قانونية هنا، كما في أيّ مكان آخر، محبوب جداً من جهة ورغم أنّ الأخلاق الصينية من جهة أخرى تجعل علاقة الإحسان بين المرشح إلى الوظيفة ومعلميه أو رؤساء الإدارة والمقدّمين عليه مرتبطة بصفة وثيقة، خصوصاً أنّ الرئاسة والعلاقات العشائرية لدى الموظفين تدفع بالفعل إلى خلق أعيان إداريين بالوراثة ذوي العمالة الراسخة. ويبدو أنّ هؤلاء كانوا دائماً في حالة النشوء، وأنّ التقليد يظهر بالخصوص أنّ الإقطاع هو بمنزلة الأصل تاريخياً[192]، كما تبيّن المخطوطات القديمة/ الكلاسيكية

= كمؤسسات جماعية شبيهة بالروابط الحرفية الأوروبية. قارن: Hosea Ballou Morse, *The Gilds of China: With an Account of the Gild Merchant or Cohong of Canton* (London u. a.: Longmans Green and Co., 1909), S. 20ff., 27, und Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 155f.,

هناك الإشارة المباشرة إلى مورس (المرجع المذكور، ص 155، Fn.44).

(191) المقصود هنا شيوخ العشائر والقرى (وليس أقدم العشائر كما جاء في النص الذي وصلنا). وفي الأصل تم اختيار "الشيوخ" من طرف سكان القرى في وظائف كإداريين وقضاة صلح وممثلين. غير أن موظفي الحكومة في إدارة المحافظات حاولوا منازعتهم في هذه الوظائف. وحول هذه النزاعات بين ممثلي القرى وممثلي الحكومة تحدّثت مجلة بكين. قارن في هذا الصدد: Arthur Henderson Smith, *Village Life in China: A study in Sociology* (Edinburgh, London: Oliphant, Anderson and Ferrier, 1899), p. 228, und Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 268-272,

مع الإحالة على سميث (المرجع المذكور، ص 270، Fn. 25).

(192) المقصود هنا التقاليد الكنفوشية الطاغية والتي - حسب نظرية الباحث في اللغة والحضارة =

مكتبة الفكر الجديد

أنّ الوراثة الفعلية للوظائف كانت حالة عادية وأنّه يتعين زيادة على ذلك الانتباه لحقّ رؤساء الإدارة المركزية في تعيين الموظفين[193]. ولمقاومة امتلاك الوظائف الذي يهدّدها كلّ مرّة، سعت سلط الإدارة الإمبراطورية الوقوف في وجه رئاسة العمالة ونشأة احتكار الأعيان المحليين للوظائف إلى جانب بقيّة العقوبات المعهودة: تقليص مدّة الوظيفة، عدم التوظيف قي المناطق التي يوجد فيها ارتباط عشائري للموظف، المراقبة عن طريق جواسيس (أوما يسمى بالمراقبين)[194] وفرض امتحانات لتقويم الكفاءة الإدارية وحسن السلوك كأوّل ظاهرة برزت في العالم[195]. وكما نعلم فإنّ الدرجة والكفاءة الإدارية تقوم نظرياً بدون استثناء، وفي التطبيق في أغلب الحالات، على عدد الامتحانات التي وقع الفوز فيها وعلى بقاء الموظف في مكانه، أمّا تقدمه في الرتبة أو تراجعه فيها إلى ما دونها فيجري حسب سلوكه الذي يتم الإعلان عنه دورياً، مثل نتائج الامتحانات

= الصينية أوتوفرانك تمثل وحدة الإمبراطورية عن طريق Shih Huang-ti كهدم "للنظام الإلهي" بما أنّ الكونفوشيين يحبذون دولة الإقطاع. قارن: Franke, *Ostasiatische Neubildungen*, S. 180, sowie die unten, S. 398, Anm. 57,

وكذلك الإحالة المذكورة لاحقاً ص 398، الهامش57.

وهناك وصف مثالي لإدارة الإقطاع في مرحلة الممالك الصغيرة تم ذكره في Chou-li (التي تعني "عادات أهل Chou") والتي نشأت بعد انهيار النظام القديم، أي في القرن الأول الميلادي على الأرجح. قارن أيضاً: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 179,

والملحق في المصدر نفسه، ص 553.

(193) يشير كتاب Shu-ching ("كتاب **الوثائق والمستندات القديمة**") إلى أنّ الوظائف الحكومية السامية خلال العهدين الأولين من الحكم تم منحها إلى أقارب العائلات السالفة، أي أنها أصبحت وراثية بالفعل. وهناك ذكر أيضاً استشارة سامي الموظفين في عملية اختيار الوظائف الكبرى في عهد الإمبراطور شون. كلّ هذه المعلومات توجد لدى: Plath, *China unter den ersten drei Dynastien*, S. 476, 484.

(194) في عهدي حكم عائلتي الشين والهان (221 ق.م.- 220 ب.م.) بعث مراقبون تابعون للإمبراطور لمراقبة إدارات المقاطعات. وكان المستشار السامي المعني بالموضوع يسمّى Yü-shih (الذي يعني مراقب) ولا بدّ من فصل هذا النمط عمّا وجد في عهد حكم عائلة المنغ (Ming-Dynastie) (1644-1368) من إدارة المراقبة (Tu ch'a yuan) التي تطورت إلى أن أصبحت إدارة مراقبة لأعلى مؤسسات الدولة، بما في ذلك مراقبة الإمبراطور ذاته. قارن: Franke, *China*, S. 91ff.,

أمّا المعلومات حول مدّة الوظيفة التي لا تتجاوز الثلاثة سنوات وحول منع وجود الموظفين المدنيين في الأقاليم التي ينتمون إليها، فنجدها لدى: Morse, *Trade*, S. 60.

(195) تم فرض الامتحان القومي كشرط للانخراط في الوظيفة العمومية منذ عهد حكم عائلة الهان (206 ق.م.- 220 ب.م.). ونتج عنه نظام مثلث للامتحانات التي أعلن عن نتائجها - بما فيها نتائج الامتحانات الوسطى- بصفة علنية. بالنسبة لـ"شهادات حسن السلوك" قارن الهامش اللاحق.

مكتبة الفكر الجديد

في المعاهد الثانوية، إلى يومنا هذا في قالب تلخيص إلى جانب الأسباب المسوغة له[196]. ومن وجهة نظر صورية، فإنّ هذه العملية هي الطريقة الراديكالية لتحقيق الموضوعية البيروقراطية التي يمكن أن توجد، وهي تمثل بذلك التراجع الراديكالي عن التوظيف القائم على النزوات الشخصية للموظفين المحليين. ولئن بقي شراء مصادر الأرباح قائماً وكذلك دور الرئاسة الشخصية – وهو ما ليس بالغريب – فإنّ عملية الإقطاع وامتلاك الوظائف والعمالة وقع كسرها إلى حدّ ما، سلبياً عن طريق المنافسة القوية وعدم الثقة القائمة بين الموظفين أنفسهم، وإيجابياً من خلال التقويم الاجتماعي للشهادات المحصّل عليها في الامتحانات. وهو ما أدّى إلى جعل العادات الطبقية لدى الموظفين، أي تلك القيم العليا البيروقراطية البحتة ذات التوجّه المصلحي والتي وقع صقلها عن طريق التعليم الكلاسيكي والتكوين الأرستقراطي، تأخذ سمات الوقار ورباطة الجأش التي طبعت بشدّة الحياة الصينية منذ ذلك الوقت.

رغم كلّ ذلك لم يتحوّل سلك الموظفين الصّيني إلى بيروقراطية حديثة لأنّ الفصل الموضوعي للكفاءات لم يتم تنفيذه إلّا في حيّز ضيّق جداً نظراً لضخامة الإدارة الرهيبة: وأدّت الإمكانية تقنياً إلى نتيجة حيث أصبحت إدارة الإمبراطورية التي أقرّت السلم في الداخل بأكملها إدارة مدنية ولم يمثل الجيش الصغير الحجم سوى جسم خاص، كما سنرى فيما بعد، وأنّ تدابير أخرى خارجة عن خرق الكفاءة هي التي كانت تضمن ولاء الموظفين. لكنّ الأسباب الإيجابية للتخلّي عن خرق الكفاءة كانت ذات طابع مبدئيّ. فالمفهوم الحديث المتميز للرابطة ذات المصلحة المشتركة ولسلك الموظفين المتخصّصين الذي أدى دوراً هاماً مثلاً في عملية تحديث الإدارة

---

(196) تم نشر تقديرات الموظفين تارة في شكل تقارير وتارة انطلاقاً من تقارير الموظفين السامين والمراقبين بصفة منتظمة في جريدة **العاصمة** (*Ching-pao*). وكانت هذه الجريدة نشرة دورية للبلاط تتضمن مراسيم الإمبراطور ومعلومات حول الموظفين... إلخ؛ ويعود تاريخ بداية النشرة إلى عهد حكم عائلة التانغ (T'ang-Dynastie) (618–907). انطلاقاً من عام 1873 وإلى حدود 1900 نشرت أيضاً نسخة باللغة الإنجليزية من جريدة **العاصمة** تحت عنوان: "Translation of the Peking Gazette". وفي دراسته حول الكنفوشية يستند فيبر على المعلومات المتعلقة برفع رتب الموظفين أوتخفيضها التي صدرت في جريدة*Peking Gazette* فيما بين 1874 و1897. قارن:MWG Weber, *Konfuzianismus*, I/ 19, S. 314 und 173f., Fn. 71,

عموماً حول يوليوس هاتسشك *Pekimg Gazette* انظر: المرجع المذكور، ص 132 مع الهامش 34.

مكتبة الفكر الجديد

الإنجليزية[197] يبدو مناقضاً تماماً لما هو صينيّ ويتعارض مع جميع النزعات الطبقية لسلك الموظفين الصينيين، إذ لم يكن تكوينهم المراقب عن طريق الامتحانات في أيّ حالة من الأحوال تكويناً في الاختصاص وإنما هو عكس ذلك تماماً. فإلى جانب القدرة على الخطّ التي هي في حدّ ذاتها تحمل طابعاً للفنّ، كانت خصوصاً البلاغة المثلى والخلق/ العقيدة التي تجد حسب التعليمات قدوتها في السّلف الصّالح/ لدى الكلاسيكيين[198] هي التي تؤدي الدور الرئيسي في تحضير الامتحانات التي تذكرنا في بعض الأحيان بمواد مقالاتنا الألمانية ذات النمط التقليدي والوطني والأخلاقي. وكان الامتحان يمثلُ اختباراً في الثقافة يحدّد ما إذا كان المعنيّ بالأمر أهلاً للشرف (Gentleman) وليس ذا كفاءة في الاختصاص فالحكمة الكنفوشية القائلة بأنّ الرجل الشريف ليس آلة والمثل الأخلاقي القائم على تحقيق الكمال الذاتي والكوني كانا يتناقضان تماماً والفكرة الموضوعية الغربية المتعلقة بالمهنة وكانا حجر عثرة في طريق التكوين المختصّ والكفاءة المهنية بل وحالا كلّ مرّة دون تحقيقها. وهنا كانت تكمن النزعة الأساسية والمعادية للبيروقراطية الوراثية/ الإماراتية، نزعة تسبّبت في توسّعها وعرقلتها تقنياً. من جهة أخرى كانت الصّين ذلك البلد الذي جعل الامتياز الطبقي قائماً على التعليم الأدبي التقليدي والمقوّم رسمياً بامتياز، بحيث كان الممثل الكامل للمجتمع البيروقراطي الحديث هو صاحب الاحتكار لموارد الربح من ناحية وذا التسلسل الطبقي من ناحية أخرى الذي كان قائماً خاصّة على مكانة/ سمعة

---

(197) حاولت عملية إصلاح الإدارة المدنية (Civil Service Reform) أن تذلل نفوذ طبقة المزارعين ونظام قيادتهم. ويذكر يوليوس هاتسشك كأهم نقطة في هذه العملية تكوين لجنة حكومية للامتحانات والتي أُدرجت عام 1832 تخول انتداب الموظفين في الوظيفة العمومية وتكوين منظمة إدارية مركزية ذات سلطة مشرّعة. قارن: Hatschek, *Englisches Staatsrecht* I, S. 4ff., und Gneist, *Englisches Verfassungs- und Verwaltungsrecht* I, S. 600ff.,

لا يمكن التأكد من "المفهوم الحديث المتميز للرابطة ذات المصلحة المشتركة" في المراجع المعاصرة المتعلقة بإنجلترا.

(198) المقصود هنا هي الكتب الكلاسيكية الأربعة والعرائض القانونية الخمس التي يفترض معرفتها خلال الاختبارات الحكومية وللارتقاء إلى طبقة الماندرين. وتشمل هذه الكتب كلّ من كتاب **الأنساب** (*Shu-ching*) وكتاب **الشهامة/ الفروسية** (*Li-chi*) وكتاب **الأغاني** (*Schih-ching*) وكذلك أيضاً **فلسفة مانسوس** (*Mencius*) وعمل موسوم لكنفوشيوس. قارن: Johann Jakob Maria de Groot, "Die Religionen der Chinesen," in: *Die orientalischen Religionen* (Die Kultur der Gegenwart, hg. von Paul Hinneberg, Teil I, Abt.III, 1) (Berlin: B. G. Teubner, 1906), S. 162-193, hier: S. 163,

(من هنا فصاعداً: de Groot, *Religionen der Chinesen*).

مكتبة الفكر الجديد

التعليم المدعّم بالشهادات. ولئن وجدت بوادر إيتيقا خاصّة بالموظفين وفلسفة خاصّة بهم في بعض الآثار الأدبية المصرية[199]، فإنّ الصين لوحدها أوجدت حكمة للحياة البيروقراطية: ووضعت الكنفوشية نظاماً لتحقيق الكمال والانغلاق المبدئي. وقد جرى الحديث سابقاً عن أثرها على الدين والحياة الاقتصادية[200]. فوحدة الثقافة الصينية هي في الأصل وحدة تلك الطبقة الهرمية التي كانت هي الحاملة للتكوين البيروقراطي والأدبي الكلاسيكي وللإيتيقا الكنفوشية بمثال النبالة المتميز الذي وقع التعرّض إليه سابقاً[201]. وتجد العقلانية المنفعيّة لهذه الإيتيقا الطبقية حدّاً ثابتاً في الاعتراف بالعقيدة التقليدية ذات الطابع السحري وما يتبعها من طقوس كجزء لا يتجزّأ من عادات الطبقة، ومن بينها واجب البرّ والإحسان للسلف وللوالدين بالخصوص وكما نشأت السلطة الإماراتية/ الوراثية/ المحلية انطلاقاً من علاقات الإحسان من قبل الأطفال إزاء السلطة الأبوية، فإنّ الكنفوشية أقامت علاقات تبعية الموظفين لأميرهم وتبعية الموظفين الدونيين لمن هم أعلى درجة وخاصّة خضوع الرعية للموظفين وللأمير على فضيلة كبرى، ألا وهي إحسان الأطفال لأوليائهم. وما يقوم به مفهوم الملك الموروث خاصّة في أوروبا الوسطى والشرقية كـ"أب البلد"[202] من دور والذي يجعل إحسان الأطفال أساساً للفضائل السياسية في المعنى

---

(199) كان تعليم الموظفين يمثل جزءاً من الحكمة المصرية وكيفية الحياة فيها بداية من نصف الألفية الثالثة ق.م. إلى حدود العصر الروماني. وكانت هذه الحكم غالباً في شكل نصائح الوالد لابنه في حين أنّ الأمر يتعلق في الحقيقة بمواعظ المعلم لتلميذه.

(200) تبدوالإحالة غير واضحة. يذكر فيبر في الجماعات الدينية، الفصلين الرابع والسابع، MWG I/ 22-2، ص 187 و233 فلاحقاً الملامح الأساسية للإيتيقا الكنفوشية وليس تأثيرها على الحياة الاقتصادية بحيث تبدو الإحالة وكأنها تعود على الأرجح إلى فقرات من الدراسة حول الكنفوشية.

(201) انظر: Weber: *Religiöse Gemeinschaften*, Abschnitte 4 und 7, MWG I/ n22-2, S. 187 und 233f., und *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 476,
هناك كان الحديث حول "مثال النبالة الكنفوشية".

(202) ربما يعني ماكس فيبر هنا كما يتجلى من خلال محاضرته التي ألقاها في سان لويس عام 1904 بعنوان: "The Relations of the Rural Community to Other Branches of Social Science" (MWG I/ 8, S. 200-243, hier: S. 230f. mit Anm. 31),
خصوصية البنية الأبوية للتشكل الاجتماعي السّلافي التي تطغى عليها "نزعة الخضوع [...] لسلطة ربّ البيت". وهو الرأي الذي ذهب إليه:
August Meitzen, *Siedlung und Agrarwesen der Westgermanen und Ostgermanen, Kelten, Römer, Finnen und Slawen* (Berlin: Wilhelm Hertz, 1895), Band 2.

مكتبة الفكر الجديد

الأبوي الصارم للديانة اللوثرية، فهو شبيه بما تقوم به الكنفوشية ولكن بأكثر تجذر في الفكرة. وبغضّ النظر عن عدم وجود طبقة إقطاع، أي طبقة أعيان محلية قادرة على السلطة، فإنّ هذا التطوّر للسلطة الوراثية/ المحلية في الصين وقع تحقيقه عن طريق ضمان السلام في كامل الإمبراطورية بعد إتمام بناء الجدار الكبير الذي حوّل ولقرون طويلة وجهة غارات قبائل الهونن (Hunneneinbrüche) نحو أوروبا[203]، ومنذ ذلك الزمن صار التوسّع متجهاً فقط نحو مناطق يمكن الحفاظ عليها بجيوش محترفة قليلة العدد والعدّة. أمّا الإيتيقا الكنفوشية فقد طوّرت نظرية الدولة العاملة للصالح العام إزاء الرعايا مثل منظّري الغرب في عصر الاستبداد المستنير، ولكن بأكثر تجذر،[204] وكما تعرضها علينا مراسيم الملك البوذي أشوكا[205] (Açoka) ذات

---

(203) يبدوجلياً أنّ فيبر يرجع بناء الجدار الكبير وإتمامه إلى موحّد الإمبراطورية شي هوانغ - تي (246-210 ق.م.). قارن: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 210,

مع نسبية هذا القول في التحوير الذي جرى سنة 1920. وحسب هاينريخ هارمان (Heinrich Hermann) في كتابه **التاريخ الصيني** (*Chinesische Geschichte*) ص 45، فإنّه من المحتمل أن الحرب التي جرت ضدّ شعوب سباسب الشمال عام 214 ق.م. هي التي دفعت شعوب الهونن (Hunnen) إلى الترحال نحو أوروبا في القرنين الرابع والخامس ميلادي. غير أن هذين الرأيين كانا في محكّ النقاش في عصر فيبر. قد تعود بداية بناء الجزء الشمالي من الصّور/ الجدار إلى عهد حكم شي هوانغ-تي (Shih Huang-ti)، ولكن نهايته لم تتم إلا في عهد حكم عائلة المينغ (1368-1644). كما برزت شكوك حول ما إذا كان الأمر يتعلق حقاً بشعوب الهونن عند الحديث عن Hsiung-nu في المصادر الصينية ومنها إمكانية ربط الصلة بـ "رحيل الهونن" إلى أوروبا.

(204) كما يتجلى من خلال التفاصيل المنشورة، فإنّ خصوصية الإيتيقا الكنفوشية للوظيفة تتمثل بالنسبة لفيبر في مراعاة الدولة لصالح الرعية المادي والأخلاقي. انظر: Max Weber, "Die Wirtschaftsethik der Weltreligionen. Religionssoziologische Skizzen," *AfSSp*, Band 41, Heft 1 (1915), S. 1-87, hier: S. 46,

وجاء هنا القول بأنّ "الكتب القديمة/ الكلاسيكية تتحدث عن أنّ "الصالح العام" وهذا يعني بالأخصّ: الازدهار المادي والتعليم الجيد بالنسبة للرعية هما اللذان يمثلان "الغاية" القصوى لشرف الأمير". (Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 210، الهامش النقدي، الملاحظة ب)

(205) بعد اعتناقه البوذية- بتاريخ 260 ق.م.- أمر الملك أشوكا بوضع سلسلة من المراسيم شرح فيها مبادئ حكمه الديني والأخلاقي وطالب من رعاياه اتباعها. وقد وردت هذه المراسيم المقدسة في شكل نقوش على الصخور وفي المغارات وعلى الأعمدة. وقام الباحث الألماني المختصّ في الحضارة الهندية باستنساخها وتواجدت في ترجمة إنجليزية للباحث فنستث أ. سميث (Vincent A. Smith). انظر: Vincent A. Smith, *Asoka: The Buddhist Emperor of India* (Rulers of India) (Oxford: Clarendon Press, 1901), S. 152

(من هنا فصاعداً: Smith, Asoka)،

وقد عاد إليها فيبر في دراسته حول الهندوكية (Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 376f.).

مكتبة الفكر الجديد

الطابع الكنسي والرعاية الدينية. ففيها توجد بوادر السياسة التجارية، ولكن التطبيق كان مختلفاً تماماً. ففي العديد من الصراعات المحلية بين العشائر والقرى لم تتدخل عادة السلطة المحلية إلا عند الضرورة، ولم تكن تدخلاتها أيضاً في مجال الاقتصاد سوى من أجل الضرائب، وحيث لم يكن ذلك هو الحال، فإنها لم تنجح نظراً لتوسّع مصالح الإدارة وفي أغلب الأحيان لتعنت المعنيين بالأمر. وكانت النتيجة إذن في الأوقات العادية بمنزلة تحفظ واسع للسياسة إزاء الحياة الاقتصادية التي وجدت منذ وقت باكر أيضاً دعماً في مبادئ سياسة عدم الاكتراث (laissez-faire) النظرية[206]. أمّا داخل مختلف الروابط العشائرية فتتعارض مكانة المرشح العلمية الذي يعتبر من قبل أعضاء العشيرة كوكيل ومستشار وسخيٍّ في العطاء في حالة تقلده الوظيفة مع السلطة التقليدية لكبير العشيرة الذي يتمتع غالباً بنفوذ أكبر في القضايا المحلية.

لا تمنع جميع وسائل التقنية الإدارية أن يبقى الوضع العادي، حتى بالنسبة لأشكال السلطة الإماراتية البيروقراطية، وضعاً يتقلص فيه نفوذ الحاكم بقدر ما تبتعد الأقاليم المختلفة الخاضعة له عن مركز السلطة. أمّا أقرب المناطق له فتمثل المجال الخاضع مباشرة لإدارة الحاكم المحلية، وذلك عن طريق موظفي البلاط: أي "سلطة الحاكم المنزلية". وتأتي بعدها الأقاليم الخارجية التي يديرها الولاة من جهتهم بصفة إماراتية، ولكن نظراً لتشعب الطرق ووسائل النقل فهم لا يدفعون الخراج جملة وإنما الفائض منه فقط بعد الاكتفاء المحلي، كما لا تدفع الضرائب بانتظام وإنما حسب جزية معينة، علماً أنّ هؤلاء الولاة يتمتعون بأكثر استقلالية في التصرّف في ضرائب الإقليم والسلطة العسكرية كلما ازداد ابتعادهم عن المركز. وهذا الغياب لوسائل نقل حديثة

---

(206) كما أكد الباحث تشن هان - تشنغ (Chen Huan-Chang) في أطروحته التي ناقشها في أميركا حول النظريات الاقتصادية الكنفوشية، لم تتمكن الحكومة الصينية من حيث التطبيق تحقيق مطلبها بالتدخل في التحركات الاقتصادية قيد توجيهها نحوتقسيم عادل للبضائع وتحديد للتنافس، فاضطرّت الرجوع إلى نظريات كنفوشية قديمة. ففي الفصل حول "Laisser-faire Policy" يستند تشن إلى أعمال الفيلسوف تونغ شونغ- شو(Tung Chung-Shu) (179-104 ق.م.) وخاصة المؤرّخ سو-ما شيان (Ssu-ma Ch'ein) (145- 90 ق.م.) الذي ناد في رسالته حول "التقرير التجاري" بعدم تدخل الدولة في الحركة الاقتصادية. قارن: Chen Huan-Chang, *The Economic Principles of Confucius and his School* (New York: Columbia University, Longmans, Green & C, 1911), S. 168-180,

وكذلك ما ذكره فيبر في **الكنفوشية**، MWG I/ 19, S. 131, Fn. 1، والإحالات المطابقة لدى سو-ما شيان، المرجع المذكور، ص 325 فلاحقاً، 463 فلاحقاً.

مكتبة الفكر الجديد

يدفع بالضرورة الموظفين إلى اتخاذ قرارات سريعة في حالة هجوم عدائي على "مناطق الحدود" حيث كان الموظفون يتمتعون بسلطة إدارية قوية جداً (ولهذا السبب كانت كلّ من براندنبورغ والنمسا في ألمانيا المنطقتين الحاملتين لأكبر توسع إقليمي)[207]. وهو ما ينطبق حتى على المناطق النائية جداً حيث يكون حكامها التابعين صورياً مجبرين على دفع الجزية تحت حملات التهديد المتجدّدة باستمرار مثلما كان يقوم بها الملك الأشوري سابقاً وكذلك الحكام لعديد ممالك الزنج[208] في العهود الحديثة كلّ عام بالتناوب بعد إحدى الهجمات الخارجية على مناطق نفوذهم غير المستقرّة عموماً والوهمية إلى حدّ ما. ويمثل كلّ من مراقبي[209] حماة قاعدة الأقاليم الفارسية الذين يُعيّنون على رأس فريق عسكري ويتمتعون بأجر قار، كما يمكن عزلهم بدون سبب من

---

(207) كانت المقاطعات الحدودية منذ العهد الإفرنجي مناطق حدودية للإمبراطورية وكانت لأهداف عسكرية خاصة تخضع لأوامر المحافظ. فمنطقة براندنبورغ الحدودية تعود في الأصل إلى الأمير الأسكاني ألبريخت دن بارن (Albrecht den Bären) (ما يقارب 1100–1170) الذي أقطعها بعد الغزوات عام 1134 من منطقة الساكس الشمالية من الملك وأصبحت منذ عام 1144 تسمّى "إمارة براندنبورغ". أمّا ما سمّيت فيما بعد بالنمسا، فقد انفصلت عن منطقة بفاريا الشرقية التي استأجرتها عام 976 لشعب البابنبرقرن (Babenbergern) التابعين لمملكة بفاريا. وخلال الحرب التي جرت ضدّ شعب الفلفن (Welfen) رفع الطلب عام 1156 باستقلالية إمارة النمسا وأقرّ الإمبراطور فريدريتش الأول هاينريخ الثاني (Jasomirgott) مثل هذا الطلب على شرط أن يتخلى عن إمارة بفاريا.

(208) هكذا حاول مثلاً ملك الأشنطي (على الساحل الذهبي في أفريقيا) حتى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر جلب الضرائب عن طريق حملات الترهيب لدى البلدان والقبائل الخاضعة له. قارن: Brodie Cruickshank, *Ein achtzehnjähriger Aufenthalt auf der Goldküste Afrika's. Aus dem Englischen übersetzt* (Leipzig: Dyk, [1855]), S. 26f., 156-158,

(من هنا فصاعداً: Cruick, *Goldküste Afrika's*)،

جرت الإحالة لنصّ ماكس فيبر، المدينة، 5-22 /I MWG، ص 108 كمرجع.

(209) يعود تقسيم بلاد الفرس إلى 20 محافظة إلى الملك داريوش (شاهن شاه الذي حكم فيما بين 522 و486 ق.م.) وكذلك الأمر بالنسبة لتحديد الضرائب التي استوجب على المقاطعات دفعها والتي تم تقسيمها حسب المساحة والدخل. (انظر: Herodot, *Historien* 3, S. 89-91، وكذلك Meyer, *Geschichte des Alterthums* III', S. 84f.). وكان على المراقبين الخضوع المطلق للملك وتم مراقبتهم من قبل موظفين مميزين كانوا بمنزلة "عيون" و"آذان" الملك. قارن: Alessandro Bausani, *Die Perser: Von den Anfängen bis zur Gegenwart* (Stuttgart: W. Kohlhammer, 1965), S. 20,

(من هنا فصاعداً: Bausani, *Die Perser*)،

كان في إمكان نقل الأمراء لأبسط الأخطاء أومن أجل سوء الإدارة. وكان هذا الشكل من العقاب يسمّى "Kunigaye" (أي عملية نقلة من مكان إلى آخر) وتم إدخاله من طرف الملوك الثلاثة من سلالة توكيغاوا – شوغون في النصف الأول من القرن السابع عشر. قارن: Rathgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 39, und uten, S. 390f.

مكتبة الفكر الجديد

جهة، والأمراء اليابانيون[210] (Daimyos) المقرّبون جداً إلى "حاكم مقاطعة" والأكثر إحساساً بالإهانة في حالة الإخلال بالواجب من جهة أخرى، نموذجين يسعى بينهما "ولاّة" أو حكّام أغلب الإمبراطوريات الشرقية والآسيوية العظمى أن يحافظوا على مكانتهم رغم تبعيتهم غير القارّة بالفعل. أمّا على مستوى ممالك القارة الأوروبية، فقد ساد منذ القدم ذلك الخليط من أشكال الحكم السياسي، وطبعاً النمط المتغير رغم الثبات الدائم للسمات الأساسية في مختلف الأنظمة. ورغم وحدة طبقة الموظفين، نجد لدى الإمبراطورية الصّينية أيضاً هذا الخليط من المراقبين التابعين صورياً للسلطة المركزية والذين يتجمّعون مباشرة حول مراكز إدارة المقاطعات[211]. وكما هو الحال في المحافظات الفارسية، كانت الإدارة المحلية تحتفظ هنا أيضاً بالضرائب المجمّعة من مقاطعاتها وتنفق منها أوّلاً مصاريف الإدارة المحلية؛ ولا تتحصّل الإدارة المركزية على الجزية التي تعود إليها قانونياً ويفترض رفعها بالفعل إلا بصعوبة وبعد مقاومة شرسة من طرف مصالح المقاطعات[212]. والسؤال إلى أيّ حدّ يمكن، بل يجب تجاوز الرواسب المحسوسة من هذا الوضع لصالح نظام معقلن/ رشيد للسلطتين المركزية والمحلية وتكوين سلطة مركزية تنعم بالثقة، يمثل حقاً الإشكال الأساسي لصورة

---

(210) من الظاهر أنّ فيبر اتبع هنا رأي إدوارد هاربر (Edward Harper) في كتابه بعنوان: Edward Harper, *China: Her History, Diplomacy and Commerce From the Earliest Times to the Present Day* (London: John Murray, 1901), S. 22, 43,

(من هنا فصاعداً: Parker, *China*)،

والذي حدد زمنياً النظام الشبيه بنظام المحافظات في بلاد الفرس في الصين منذ عهد سلالة الهان (206 ق.م.220- ب.م) إلى بداية عهد سلالة الكينغ (1644-1912). وتعتبر مقاطعات تينتسين (Tientsin) وعاصمتها بيكين وكذلك شانتونغ وشينسي وهونان (Shantung, Shensi, Hunan)، المحافظات الأساسية الخاضعة لسلطتهم. فهي تخضع مباشرة لإدارتهم المركزية في حين أنّ بقية المحافظات الأربع عشر كانت تدار من قبل محافظين أوأولياء العهد. قارن: Morse, *Trade*, S. 63f .

(211) غالباً ما كانت تؤجر المقاطعات في الإمبراطورية الفارسية إلى عائلات غنية أونبيلة؛ فقد استأجرت مثلاً عائلة موراشو (Murashu) من إقليم بابل مقاطعةنيبور (Nippur) وكانت تدفع لخزينة داريوش الأول (522-486 ق.م.) قيمة معينة من الفضة. قارن: Bausani, *Die Perser*, S. 21.

(212) تم تحديد قيمة الضريبة على العقار بصفة رسمية وغير خاضعة للتغيير في مرسوم الإمبراطور عام 1713. قارن: Morse, *Trade*, S. 86,

وهوما يدلّ - حسب تأويل فيبر في دراسته حول الكنفوشية - على سعي الحكومة المركزية المضني تحديد القيمة العليا للضرائب التي يستوجب على موظفي الأقاليم دفعها بصفة قانونية. قارن: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 218f., und Parker, *China*, S. 199f.

مكتبة الفكر الجديد

الإدارة الصينية الحديثة[213] ويرتبط طبعاً بنوعية العلاقات القائمة بين إدارة المالية المركزية وإدارة المقاطعات، أي بتناقض المصالح الاقتصادية.

وقد وصلت اللامركزية إلى حدّ خطر جرّاء فرض الحصص من الجزية من ناحية وتقسيم الإمارات من ناحية أخرى. وبما أنّ علاقات السلطة، الاقتصادية منها والسياسية، تعتبر بمنزلة الملك الخاصّ للحاكم، فإنّ تقسيم الإرث يبدو قطعاً ظاهرة عادية. ولكن هذا التقسيم لا يعتبر بانتظام كتكوين لسلط مستقلة تماماً: فهو ليس "تقسيماً للتركة" بالمعنى القانوني- الألماني[214]، وإنما هو نوع من توزيع المداخيل والحقوق للتصرف الحرّ مع الحفاظ على وحدة وهمية. هذا التصوّر الوراثي المحض لمكانة الأمراء ظهر مثلاً في نمط التقسيم الجغرافي اللامعقول جداً خلال عهد الميروفنجر: فقد فرض تقسيم المناطق المحتلة ذات الدخل الوافر أو غيرها من الموارد الرفيعة بكيفية أنّه حصل تعديل المداخيل بين مختلف الإمارات[215]. أمّا نوع ومقدار "الوحدة" فيمكن أن يختلف في الواقع بصفة ملحوظة جداً. وربما يبقى في بعض الأحيان تقديماً شرفياً بحتاً. فمقرّ مطران مدينة كييف (Kiew) الحامل لقب الإمارة الكبرى في عهد حكم روسيا[216] كان يلعب نفس الدور الذي لعبته مدينتا

---

(213) شملت محاولات الإصلاح قبل انهيار الإمبراطورية الصينية في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1911 خصوصاً مجال تكوين الموظفين وكذلك قسما المالية والنقد. فقد فقدت الحكومة المركزية سلطة الرقابة على صكّ النقود وجلب مداخيل الضرائب في المحافظات. ولذلك لم تكن قادرة على التصرف في مواردها بصفة منتظمة مما دفعها إلى اللجوء بازدياد إلى القروض الأجنبية. قارن خصوصاً: Franke, *Ostasiatische Neubildungen*, S. 22ff., 72ff., 312ff.

(214) عندما يجري الحديث عن "تقسيم التركة" في القانون الألماني البدائي، كان يعني التقسيم الكامل للإرث. هذا الشكل من نظام الإرث الذي كان تقسيماً جوهرياً أوحقيقياً، عرف في غضون العصر الوسيط بعض التخفيف مقارنة بنظام الإرث الذي كان يشمل فقط حقوق الاستغلال مع الحفاظ على الوحدة الجوهرية للإرث.

(215) يستند فيبر هنا إلى التقسيمين الأساسيين للبلاد في عهد الميروفنجر (بعد وفاة شلودفيغ (Chlodwig)) عام 551 و(بعد وفاة كلوتار (Chlotar)) عام 561. وفي تلك الحالتين تم تقسيم الملك الإفرنجي بين الأبناء حسب "القانون المحض للملكية الخاصة". قارن في هذا الصدد: Felix Dahn, *Die Könige des Germanen: Das Wesen des ältesten Königthums der germanischen Stämme und seine Geschichte bis zur Auflösung des karolingischen Reiches. Nach den Quellen dargestellt* (Leipzig: Härtel und Breitkopf, 1894-95), Band 7: Die Franken unter den Merovingen, Abt. 1-3, hier: Abt. 3, S. 446-453, Zitata: S. 447,

(من هنا فصاعداً: Dahn, *Germanen* VII).

(216) بدأ النمو الديني والسياسي لمدينة كييف مع الأمير فلاديمير (Wladimir) (الأمير العظيم قرابة =

مكتبة الفكر الجديد

آخن (Aachen) وروما فيما يتعلق بلقب الإمبراطور خلال تقسيم الإمبراطورية الكارولنجية[217]. أمّا مُلك جنكيز خان فكان يعتبر ملكاً خاصّاً لعائلته، ولئن افترض نظرياً أنّ لقب الخان يعود لنجله الصغير، فقد منح فعلاً عن طريق التعيين أو الانتخاب[218]. وفي الحقيقة غالباً ما يتنصّل الأمراء في كلّ مكان من التبعية المفروضة عليهم. بل إنّ منح سلط واسعة لأفراد العائلة الحاكمة قد يكون بالضبط سبباً في تحطيم الوحدة عوض الحفاظ عليها أو - مثلما كان الحال في حروب الورود[219] (Rosen-kriegen) في تذكية الصراعات لدى المرشحين للسلطة. أمّا السؤال إلى أيّ حدّ يتم تسليم الجزء الموروث إليهم في حالة تحويل الوظائف المحلية إلى سلط مكتسبة وراثياً، فهذا يتعلق بعدّة ظروف مختلفة: أوّلاً وبالخصوص بمدى تدهور طابعهم الوظيفي أو صموده. ففي حالة تطوّر نفوذ الموظفين في مثل هذه الإمارات بالذات، يمكن لموظف موحّد إذن تمثيل الأمير أمام الوحدة الفعلية للإمبراطورية (مثلما كان الأمر مع الوالي

= 980-1015) وابنه ياروزلاف (Jaroslaw) (الذي حكم كأمير فيما بين 1016-1018 و1019-1054). وبدأ تقسيم الإمارة الكبيرة بين خلفائه بعد وفاة ياروزلاف. وفي القرنين الثاني والثالث عشر أصبحت الألقاب مثل "الكاغان الكبير" (Großer Kagan) و"مطران مدينة كييف وروسيا بأكملها" ترمز في الحقيقة إلى الوحدة المفقودة. ورغم انتقال مقرّ المطران عام 1299 بعد فلاديمير و1326 إلى موسكو بقي اللقب محتفظاً به بالنسبة لقائد الكنيسة. قارن: Leopold Zscharnack," Kiew," *RGG*', Band 3 (1912), Sp. 1103, und Karl Völker, "Russland," *RGG*', Band 5 (1913), Sp. 90-105, hier: Sp. 91.

(217) بعد وفاة الإمبراطور/ القيصر لودفيغ/ لويس التقي أقرّ أبناؤه تقسيم البلاد إلى بلاد الإفرنج الغربي وبلاد الإفرنج الشرقي ومملكة لوترينغ الوسطى. وأصبحت السيادة على المملكة الوسطى التي تشمل أيضاً مدينتي آخن (Aachen) وروما كمركزي الإمبراطورية القديمة مرتبطة بشرف القيصر الروماني. وهذا الشرف كان يرمز إلى وحدة الإمبراطورية المنهارة رغم فقدان المملكة الوسطى للأراضي والنفوذ إزاء المملكتين الأخريين (والتي تم التأكيد عليها في اتفاقيتي Meersen عام 870 و Ribemont عام 880). قارن: Wilhelm Sickel, "Die Kaiserkrönungen von Karl bis Berengar," *HZ*, Band 82 (1899), S. 1-37.

(218) قبل وفاته قام جنكيز خان بتقسيم العرش المنغولي بين أبنائه وأحفاده وأعطى القيادة العليا لابنه أوغداي (Ogdai) باعتباره الخان الأكبر. إلا أنّ لجنة القرار الحقيقية التي عينت عام 1227 جنكيز خان (الذي كان يسمىّ إلى ذلك الحين تمودجين (Temudschin)) حاكماً، والتي تسمى كورولتاي (Kurultai)، كانت كالمجلس لأمراء المغول ومن يتبعهم من خانات. فقد عينت أوّلاً أوغداي عام 1229 كخليفة لأبيه في حين تقلد أخوه تولي (Tuli) السلطة في المرحلة الانتقالية. قارن: *Helmolts Weltgeschichte*, 1 Aufl. (Leipzig, Wien: Bibliographisches Institut, 1902), Band 2, S. 92f., 170f.

(219) وصفت الصراعات بين سلالتي يورك (York) ولانكاستر (Lancaster) على العرش في الفترة ما بين 1455 و1485 بعد وقت طويل ووسم العائلتين النبيلتين المعاديتين بـ"حروب الورود".

مكتبة الفكر الجديد

الكارولنجي)[220] لأنّ غيابه يشجّع التقسيم النهائي، مع العلم أنّ هذه الوظائف السامية المكتسبة وراثياً – مثل ولاة العهد الكارولنجي[221] – آلت إلى السقوط بسهولة نتيجة التقسيم. وقد وقع تنفيذ مبدأ التجريد هذا لتقسيم الإرث الذي يهدّد ديمومة الشكل الإماراتي للسلطة بطرق مختلفة ولأسباب عديدة. وبصفة عامة، كانت هناك مخاوف سياسية حادت دون تقسيم الإرث في الدول المهدّدة سياسياً، وتمنى كلّ ملك لنفسه أن يمنع تقسيم الإرث نظراً للمصلحة الجلية في الحفاظ على عائلته. غير أنّ هذا السبب السياسي للحفاظ على السلطة لم يكن كافياً، فلا بدّ أن تساعده أسباب أخرى، بعضها أيديولوجي، وبعضها تقني- سياسي. فبعد قيام النظام البيروقراطي، أحيط الإمبراطور الصّيني بهالة سحرية من الوقار من ناحية[222] بحيث لم تعد هذه نظرياً قابلة للتقسيم، ومن ناحية أخرى عملت كلّ من الوحدة الطبقية للبيروقراطية ومصالحها المتعلقة بالترقية على تكريس صعوبة تقسيم هذا التشكل السياسي من وجهة تقنية. فالشوغون (Shogun) الياباني والدايميو (Daimyo) بقيا من حيث المفهوم مثل "وظائف" وساعد طابع التبعية لقانون الوظيفة والعمل العسكري (مثل مفهوم "الهان" الذي سيعود الحديث عنه لاحقاً) على الحفاظ على وحدة مكانة السلطة. لكن الوحدة الدينية للخلافة الإسلامية لم تحدّ من تدهور الحكم الدنيوي للسلاطين الذي سقط في أيدي القادة المماليك وتقسيمه إلى إمارات[223]. غير أنّ وحدة جيوش

---

(220) اندثر حكم الإفرنج في عهد الميروفنجر وانقسم إلى عديد من الممالك مثل مملكة البورغوند (Burgund) والمملكة الجديدة (Neustrien) والنمسا التي كان لها أولياء أمرها الخصوصيون. فالملك بيبان الثاني (Pippin II) المتوسط (الذي عاش فيما بين 640 و714) تغلب على منافسه ولي العهد في المملكة الجديدة وأعاد للملك وحدته. ومنذ ذلك العهد تعتبر سلالة الأرنولفينغر (Arnulfinger) ولاية العهد من مشمولات سلالتهم وإرثها. وقد انفرد كارل مارتل (Karl Martell) نجل بيبان (Pippin) منذ 737 بالفعل بالحكم في بلاد الإفرنج.

(221) قام كارل مارتل – طبقاً لقانون الوراثة المتداول – وباتفاق مع الموظفين السامين بتقسيم ولاية العهد بين أبنيه كارلمان (Karlmann) وبيبان الثالث النجل الصغير. وقد وحّد هذا الأخير الولاية بعد تخلي أخيه عام 747 عن الوظيفة وانطلاقاً من السلطة التي أرسى أسسها تمكن عام 851 من عزل آخر ملك من سلالة الميروفنجر وتتويج نفسه ملكاً على العرش.

(222) في المخطوطات المقننة للكنفوشية تم إثبات مكانة الإمبراطور السحرية والكاريزماتية وإرجاع أصولها إلى العهود الغابرة/ ما قبل التاريخ. كان الإمبراطور بمنزلة "ابن السماء" مسؤولاً على حماية بلده وشعبه، وعليه أن يضمن رضاء السلف القديم والأرواح بتقديم القرابين بانتظام. هذا وقد أصبحت الكنفوشية نظرية رسمية في عهد حكم سلالة الهان (206- 220 ق.م.). قارن: de Groot, *Religionen der Chinesen*, S. 163, und Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 332-335.

(223) لم يستعمل الخلفاء العباسيون (750-1258) لقب السلطان كلقب للسلطة لأول مرة إلّا =

مكتبة الفكر الجديد

المماليك المنظمة أثرت هنا في اتجاه الحفاظ على وحدة العرش الذي وقع تكوينه: ولذا لم يصبح التقسيم في الشرق الإسلامي أبداً مقبولاً. وإن كان التقسيم غائباً تماماً في الشرق القديم، فهذا يعود في الحقيقة إلى ضرورة وحدة اقتصاد المياه في الدولة كسبب تقنيّ للحفاظ على هذا المبدأ الذي نشأ تاريخياً مع الطابع الأصلي للإمارة باعتبارها مملكة على مستوى المدينة لأنّ السيطرة على مدينة واحدة يصعب طبعاً تقسيمها مقارنة بالسلطة على الريف. وعلى أية حال، فإنّ الأسباب التي أدت دوراً هاماً في غياب تقسيم الإرث في الممالك الوراثية الشرقية كانت متعدّدة، منها الدينية ومنها القانونية والإدارية ومنها التقنية والعسكرية على وجه الخصوص فالتقسيم الذي جرى مثلاً بعد وفاة الإسكندر الكبير بين القادة العسكريين[224] (Diadochen) الذين خلفوه في الحكم حيث كانت هناك جيوش مستقلة تحت قيادة رجال ذات نفوذ خاص، لم يتم نتيجة لأسباب وراثية داخل البلاط. فالطابع الحكومي بقي مؤثراً في هذا الاتجاه حتى في الغرب حيث كان ملتصقاً بسلطة الحاكم. فالتقسيم كان غائباً في عهد الإمبراطورية الرومانية. ولم تظهر نزعة التقسيم إلّا مع اضمحلال الطابع الإداري المحلي للحاكم (Princeps) الروماني لصالح المستبدّ (Dominus) في النظام الديوكلتياني[225] والتي لم تكن سوى نزعة سياسية – عسكرية وليست وراثية وتوقفت بعد فترة قصيرة من

= عام 1055 مع الخليفة السلجوقي توغريل باي. ومنذ ذلك التاريخ استقلت السلطنة عن الخلافة وعرفت منذ 1258 العديد من الحكام المسلمين وآخرهم المماليك في مصر. ومع المماليك الذين كانوا من قدماء العبيد وحرّاس الأمراء نشأت نظرية السلطة المدنية لحكم السلطان. قارن: Karl Vilhelm Zetterstéen, "Sultān," *Enzyklopädie des Islam*, Band 4 (1934), S. 587-591, und Matuz, *Osmanisches Reich*, S. 14f.

(224) بعد وفاة الإسكندر الكبير عام 323 ق.م. بدأت الصراعات بين قواد جيشه المعروفة بالديادوخين (Diadochen) (التي تعني الخلفاء). وقد قسّمت الإمبراطورية كالآتي: حكم أنتيغونوس (Antigonos) على ليقيا (Lykien) بامفيليا وفريغيا (Pamphylien und Phrygien) على أنتيباتروس في مقدونيا (Antipatros in Makedonien) بطليموس في مصر، سيلويكس (Seleukos) في بابل وليسيماخوس (Lysimachis) في تراكيا. وانتهى عهد حكم الخلفاء الديادوخين بعد معركة إيبسوس (Ipsos) عام 301 ق.م. بحيث تمكنت ثلاثة مملكات هلينستية كبيرة منذ عام 280 ق.م. أن تتكوّن وتحافظ على هيمنتها، وهي مملكة البطالمة والسلاقدة والأنتيغونيد.

(225) يبدو جلياً أنّ ماكس فيبر يتبع رأي تيودور مومسن في قوله أنّ "تطوّر الملوكية من الوظيفة السامية إلى السيادة يمكن بأكثر دقة قراءته من خلال استعمال مفهومي "Princeps" و"Dominus". ففي حين كان الـ "Princeps" الأول من بين المجموعة، طالب "Dominus" الخضوع له – المرتبط غالباً بتأليهه –. وكان Diokletian أوّل من طالب بمخاطبته بهذا اللقب: "Dominus". قارن: Mommsen, *Römisches Staatsrecht* II, 2³, S. 760-763, Zitat: S. 761.

مكتبة الفكر الجديد

صمود النصف العسكري من القادة في الحكم[226]. أمّا أصل الإدارة المحلية والملوكية الصادرة عن سلطة القيادة في الجيش فإنّ أثرها بقي قائماً إلى عهد متأخّر من الزمن. وحتى في الغرب لم يتم تقسيم ما كان يعتبر أوّلاً وقبل كلّ شيء "وظيفة"/ "إدارة": أي الوظائف التي يمنع امتلاكها وخاصّة مقام/ هيبة الإمبراطور. مع العلم أنّ جميع المصالح البعيدة المدى المتعلقة بسلطة الملوك عملت في الغرب، كما في أيّ مكان آخر، في اتجاه تقليص التقسيم أو منعه قطعاً، خصوصاً في مرحلة الغزو والتأسيس. فملك النورمان سواء في إنجلترا أم جنوب إيطاليا وكذلك الممالك الإسبانية المغزوّة لم تعرف التقسيم مثلما هو الحال أيضاً بالنسبة لممالك الشعوب المتنقلة الأولى. وفيما عدا ذلك فإنّ عدم التقسيم/ التجزئة وقع الحفاظ عليها تحت تأثير سببين مختلفين تماماً: كان ذلك بالنسبة لممالك ألمانيا وفرنسا باعتبار أنّ هذه الممالك – بما في ذلك فرنسا من حيث الشكل – وقع اختيارها/ انتخابها[227]. أمّا بقية الممالك التي وقع توريثها فلسبب متعلق بإحدى المؤهلات الخاصّة بالغرب: ألا وهي تطوّر الروابط الطبقية المحلية. وبما أنّ هذه الروابط – كبوادر أولى لإدارة الدولة الحديثة – تعتبر كوحدة، وطالما هي كذلك، فإنّ سلطة "الحاكم" تبقى غير منقسمة. ومن خلالها تعلن "الدولة" الحديثة وجودها.

---

(226) يقصد ماكس فيبر هنا حقاً النصف الغربي من المملكة حيث تم تحويل الجزء الكبير من مصاريف الدولة على حساب الأملاك الكبيرة الخاصة مما مكن من ظهور طبقة من المزارعين الذين يعتبرون صورياً أحراراً ولكنهم في حقيقة الأمر تابعون للأراضي التي هم عليها، وهي ما تسمى بالـ "Kolonat". بهذا القول يتبع فيبر الرأي العام الذي قال به تيودور مومسن حول العلاقة بين الـ "Kolonat" والنظام العسكري. قارن: Theodor Mommsen, "Das römische Militärwesen seit Diocletian," *Hermes*, Band 24 (1889), S. 195-279, bes.,

غير أنّ فيبر يحيد بعض الشيء عن مومسن فيما يتعلق بتحديد تاريخ هذه المؤسسة والذي جعله هذا الأخير يبدأ في مرحلة ما بعد قسطنطين. وقد اعتبر فيبر منذ أطروحة التأهيل أنّه تم منع إعادة تنظيم موحّد لأموال الدولة عن طريق العديد من الإعفاءات مما جعل الدولة مضطرّة إلى الاعتراف بالفوارق الموجودة على مستوى الملكية. (قارن: فيبر، تاريخ الزراعة الرومانية، MWG I/ 2، ص 289). ويذهب لودو موريتز هارتمان أيضاً إلى القول خلافاً لمومسن أنّ في الفصل بين الأقاليم التي لها "Kolonat" وتلك التي تسمح بدفع قيمة معينة للتخلص (Pretium) دليل على قدم عمر المؤسسة. قارن: Ludo Moritz Hartmann, "Über den römischen Colonat und seinen Zusammenhang mit dem Militärdienste," *Archaeologisch-epigraphische Mitheilungen aus Österreich-Ungarn*, 17. Jg. (1894), S. 125-134, bes. S. 132ff.

(227) خلال الكارولنجي الإفرنجي الشرقي الألماني اختار الأمراء النبلاء ومنذ عام 1346 الأمراء السبعة الملك. أما في المملكة الإفرنجية الغربية والفرنسية، فقد تم اختيار أوغو كابيه (Hugo Capet) عام 987 من قبل الأمراء من سلالة الروبرتينر (Robertiner) ملكاً، ولكن فيما بعد هيمن مبدأ الوراثة للابن على تبادل السلطة.

مكتبة الفكر الجديد

وعلى خلاف ذلك يوجد داخل سلطة الأمراء/ الأعيان، انطلاقاً من الموظف السامي التابع للأمير إلى الأمير الخاضع للجزية وحتى الملك التابع صورياً، سلّم من درجات الاستقلالية الفعلية للسلط المحلية ضمن رابطة السلطة الوراثية.

ومن الإشكاليات البارزة التي يحدثها الصراع المتواصل بين السلطة المركزية ومختلف السلط المحلية بالنسبة للسلطة الإماراتية هي عندما لا يواجه الأمير بكلّ ما لديه من وسائل النفوذ كالعقار وغيره من مصادر العيش وكذلك الموظفين والجنود المتضامنين معه جمهوراً غير منظم من الرعايا حسب العشائر والحرف، وإنما يجد نفسه كصاحب ملك إلى جانب أصحاب ملك آخرين يتمتعون كطبقة من الأعيان المحلية بسلطة مستقلة عنه داخل مقاطعتهم. هذا ما حصل لدى التشكيلات السياسية المحلية القديمة والوسيطة في شرق آسيا، على خلاف الصّين ومصر في العهد الجديد من الحكم[228]، وبأكثر حدّة لدى الروابط السياسية الغربية من السلطة منذ العهد القيصري الروماني. ولم يتجرّأ الأمير دائماً على تحطيم مثل هذه السلط المحلية الوراثية. ولئن استعمل بعض القياصرة الرومان (مثل نيرو)، خاصّة في أفريقيا، الوسائل الكبرى للقضاء على الحكّام المحليين[229]، فلا بدّ أن تكون هناك وسائل خاصّة لتنظيم الإدارة، في صورة ما إذا استوجب الأمر لإبعاد طبقة الأعيان المستقلة، تكون قادرة على تعويضها بنفس النفوذ لدى السكان المحليين، أو أن تنشأ طبقة جديدة من الأعيان ذات النوايا المتشابهة في شكل مستأجرين أو أصحاب ملك يتم وضعهم عوض الأعيان المحليين. وكان تأسيس المدن إلى حدّ ما الطريقة المميّزة لتكوين الجهاز الإداري المحلي بالنسبة للدولة الشرق أوسطية، خاصّة الدولة الهلينستية والرومانية القيصرية[230]. كما نجد مثل هذه الظاهرة أيضاً في الصّين حيث وقع إخضاع شعوب

---

(228) يعني هنا فيما بين 1550 و1070/ 1069 ق.م.

(229) روى بلينيوس الأكبر (Plinius dem Älteren) في كتابه (Naturalis historia 18, 35) أنّ ستة من المزارعين الكبار كانوا يملكون نصف المستعمرة من أفريقيا "حين أمر القيصر نيرو بقتلهم". قارن: Weber: *Agrarverhältnisse*1, S. 65, und *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 296, Anm. 279, und Schulten, *Römische Grundherrschaften*, S. 28, 120.

(230) المقصود هومنح حقّ المواطنة الروماني، خصوصاً للجماعات المستوطنة أوالموجودة في المناطق المحتلة. وفي المرحلة المتأخرة من الحكم الروماني كلفت مجالس المدن (decuriones) بازدياد بتنفيذ القرارات الحكومية والتي أجبرت أيضاً على تحمل مصاريفها.

مكتبة الفكر الجديد

(Miaotse) في القرن الماضي تزامناً مع تمدّنهم[231]. وسنعود فيما بعد إلى المعنى المغاير تماماً الذي تبنته هذه الظاهرة في مثل هذه الحالات للنظر فيه عن كثب[232]. من هنا يتضح على أية حال، وبصفة عامة، أنّ الحدود الزمنية والاقتصادية المحلية لتأسيس المدن في العهد الروماني كانت أيضاً نفسها بالنسبة لبنية الحضارة القديمة السالفة. فبقدر ما فشل تأسيس المدن، وهذا يعني عموماً: بقدر ما تحوّل الملك إلى حكم داخلي، بقدر ما اكتسب الحكام المحليون نفوذاً أكبر. فقد كان من المفترض أن تصبح سلطة الأسقف منذ عهد قسطنطين دعامة لوحدة الإمبراطورية في العهد القديم المتأخّر إذ تحوّلت مجالس أساقفة الكنيسة إلى مجالس متميزة للعرش[233]. وسنعود للحديث عن السبب لماذا لم تبق الكنيسة التي تم تعميمها وتسييسها من طرف الدولة دعامة بالقدر الكافي[234]، لأنها سرعان ما انحصرت في حدود منطقتها في خضمّ هذا التسييس. وحتى مع قيام الدولة الإماراتية في بداية العصر الوسيط، كان للكنيسة دور شبيه، وإنْ في شكل آخر. وهو ما حصل في فرنسا وحسب نمط آخر في دول الإقطاع. فقد حاول الملك، خاصة في ألمانيا، وبنجاح كبير في البداية، أن يواجه السلط المحلية وفي

---

(231) كان المياو (Miao) (أوما يسمى في الكتابة المعاصرة بـ "Miaotse") مجموعة من الشعوب والقبائل التي كانت تعيش في المناطق الجبلية من جنوب الصين وتسعى دائماً للحفاظ على استقلاليتها. وفي إقليم Kueichou جرت فيما بين 1868 و1872 حرب ضدّ شعوب المياووكادت تأتي عليهم تماماً. وقد تم نقل البقية من الذين نجوا إلى المدن التي أسّست آنذاك للسيطرة على الإقليم وتأمين الطرق التجارية. قارن: v. Richthofen, *China*, S. 280-283, 503f., und Weber, *Konfuzianismus*, MWG, I/ 22-5, S. 115ff., 246ff.

(232) انظر النص حول **الإقطاع** لاحقاً، ص 421 وكذلك أيضاً: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 115ff., 246ff.

(233) بعد اعتناق قسطنطين الأعظم للمسيحية عام 313 اتبعت الكنيسة في تنظيمها نظام الحكم الروماني المتأخر. وقد استدعى القيصر عام 325 الأساقفة من جميع أطراف العرش إلى مدينة نيقيا (Nicäa). وباعتبارهم ممثلين لأسقفيات الأقاليم، فإنّ الأساقفة المجتمعين كانوا لا يمثلون فقط وحدة الكنيسة بل أيضاً وحدة العرش الروماني آنذاك، ولذلك اعتبر مجلس نيقيا أوّل مجلس ديني للعرش. قارن في هذا الصدد: Rudolph Sohm, *Kirchengeschichte im Grundriß*, 10 Aufl. (Leipzig: E. Ungleich, 1896), S. 36-41,

ويعترف اليوم كل من الكنيسة اليونانية/ الأرثوذكسية والرومانية-الكاثوليكية بأنّ المجالس السبعة لأساقفة الكنيسة التي جرت بين عام 325 (في نيقيا) وعام 787 (ثاني هذه المجالس كان حول منع التصوير) كانت مجالس موحّدة لكامل الكنيسة.

(234) انظر النص حول **الدولة والحكم الديني** (*Staat und Hierokratie*) لاحقاً ص 579-587. غير أنّ هذين المقطعين لا ينطبقان تماماً مع الموضوع المعني هنا.

مكتبة الفكر الجديد

المقاطعات بما يوازيها من ثقل، وذلك بإنشاء طبقة سياسية وكنسية من الأعيان يقودها الأساقفة وتدخل في تنافس مع المصالح المدنية لأنها ليست وراثية ولا يتم اختيارها محلياً، بل تبدو من حيث توجه مصالحها الكونية متضامنة مع الملك وتبقى سلطها السياسية والعقارية التي اكتسبتها من قبل الملك قانونياً أيضاً في يديه. ولذلك رأت الملوكية الألمانية على وجه الخصوص من واجبها إمّا تنظيم المؤسّسة البابوية والكنيسة مباشرة بصفة بيروقراطية، أي أخذ الوظائف الكنسية على عاتقها، أو القيام بتعيين موظفيها عن طريق رجال الدين ودائرة الكنيسة حسب قواعد قانونية مستقلة عن الملك، - وهذا يعني موضوعياً: يكون التعيين من طرف طبقة من أعيان الكنيسة المحليين الممثلين للقساوسة والذين تربطهم علاقات قرابة وعلاقات شخصية مع الأعيان المحليين العلمانيين - وهو صراع من أجل أرضية وسائل سلطته السياسية المتميزة عن السلط المحلية[235]. ولذلك وجدت سلطة الكنيسة بسهولة دعم الأعيان العلمانيين ضدّ الملك. وحسب ما يمكن أن نراه، فإنّ الجمع بين نزع السلاح وسيطرة الكنيسة على الحكم (كما كان لدى اليهود وفي مصر)[236]، وخاصة إذا كان مرتبطاً باستغلال التناقضات الصّارخة وبصراعات الأعيان المحليين من أجل المصالح،

---

(235) نزعت الاتفاقية البابوية التي جرت في مدينة فورمس (Worms) عام 1122 عن الملك حقّ تعيين الأساقفة ووضعت حقّ الانتخاب في أيدي رجال الدين وسكان الأسقفية. وفي القرن الثاني عشر تمكّن رجال الدين الممثلين في الكنيسة الكبرى استغلال هذا الحقّ لصالحهم فقط. قارن: Georg von Below, *Die Entstehung des ausschliesslichen Wahlrechts der Domkapitel: Mit besonderer Rücksicht auf Deutschland* (Historische Studien, Heft 11) (Leipzig: Veit & Comp., 1883),

غير أنّ جمعية القساوسة تمت في غضون القرن الثالث عشر شيئاً فشيئاً في أيدي النبلاء المحليين عن طريق معيار الترخيص "لإمكانية تأسيس وقف"، وهذا يعني ضرورة تقديم الدليل عن وجود عدد معين من السلف النبيل. قارن: Aloys Schulte, *Der Adel und die deutsche Kirche im Mittelalter. Studien zur Sozial-, Rechts- und Kirchengeschichte* (Stuttgart: Ferdinand Enke, 1910), S. 32ff. und 244f.

(236) باحتلاله لبابل مكّن كيروس الثاني (Kyros II) (559-529 ق.م.) اليهود العودة من الهجرة وأعطي الأمر عام 536 بإعادة بناء المعبد في أورشليم. هذا البناء تم تمويله عن طريق ضرائب المقاطعات ومن الخزينة الفارسية. أمّا كهنة أورشليم، فكانوا معفيين من الضرائب. قارن: Meyer, *Geschichte des Alterthums* III[1], S. 88 - وبناء على قرار داريوش الأول أعيد إحياء مجلس الكهنة (das Hierogrammatenkollegium) وهو أعلى لجنة للكهنة في البلاد - في مصر. قارن: Eduard Meyer, *Geschichte des alten Ägyptens* (Berlin: G. Grote, 1887), S. 391f.

مكتبة الفكر الجديد

حافظ على دوام وحدة الحكم الفارسي أكثر من قرنين[237]. وعلى أية حال فإننا نجد، حتى لدى الحكمين البابلي والفارسي، آثار مثل هذه الصراعات بين طبقات الأعيان المحليين والسلطة المركزية والتي أصبحت فيما بعد من بين المحدّدات الأساسية للتطوّر في العصر الوسيط الغربي.

ترغب طبقة أصحاب الأملاك المحلية أوّلاً وقبل كل شيء أن لا يمسّ الأمير الحاكم سلطتها المحلية أو من يخلفها فيها، بل ويضمنها بصفة مباشرة. وهذا يعني خاصةً إقصاء كلّ التدخلات لموظفي إدارة الحاكم في مجال نفوذها وإعطائها الحصانة الكاملة. ويترتب على ذلك جعل صاحب الملك هو الذي يمكن من خلاله للحاكم أن يدخل في علاقة مع الرعية، ويمكن أيضاً العودة إليه في القضايا الجنائية وتلك التي تتعلق بضرائب هؤلاء الرعايا، وأن يسمح له بتجنيد المؤهلين للجيش وجمع الضرائب وإعادة توزيعها. وبما أنّ صاحب الملك يأمل استغلال قدرة تقويم أعمال الرعية وضرائبها لصالحه، فهو يسعى إلى جانب ذلك إلى تقليص دفعاته للأمير بصفة محسوسة وحتى ضبطها. فامتيازات الحصانة التي تضمّ مثل هذه الطلبات تواجدت في مصر خلال الألفية الثالثة من الحكم ق.م (لصالح المعابد والموظفين)[238] وبعدها لدى الحكم البابلي (هنا أيضاً لصالح أصحاب الأملاك الخواصّ)[239]. وتمثل هذه

---

(237) المقصود هنا هي إمبراطورية فارس القديمة تحت حكم الأخمنيد بداية بكيروس الثاني (Kyros II) وإلى حدود Artaxerxes III، (من عام 559 إلى 330 ق.م.). أمّا المعارك المذكورة لاحقاً فقد أدّت إلى تحرّر مراقبي الضرائب ذوي النفوذ الكبير (بعد عام 479 ق.م.).

(238) من المحتمل جيداً أنّ المقصود هنا هو امتيازات الحصانة التي تم ذكرها والتي أعيدت ترجمتها من قبل كورت سيته (Sethe, *Décrets royaux*).

(239) يذكر فيليكس إ. بيسر (Felix E. Peiser) مثل هذه المنح بالنسبة للعهد القديم من للحكم البابلي، وذلك في "مرحلة الانتقال من نظام الإقطاع إلى النظام المركزي". وكانت هذه الامتيازات تخصّ أملاك عائلات النبلاء القدماء وتعفيهم من قبضة سلطة الدولة. فهي كانت تمنع الموظفين من دخول هذه المناطق أوحجز ساكنيها، كما كانت هذه الأملاك معفية من وضع يد الدولة عليها. قارن: Felix E. Peiser, *Skizze der babylonischen Gesellschaft* (Mitteilungen der Vorderasiatischen Gesellschaft, Heft 3 (Berlin: Wolf Peiser, 1896), S. 145-176,

(التصحيف الخاص: 1– 32)، الاستشهاد ص 8؛ وكذلك فيبر: Weber, *Agrarverhältnisse*1, S. 69, 77,

هناك يعرض فيبر خطاً منقوشاً من عهد حكم آسرحدون (Asarhaddon) (680–669 ق.م.). وهذا الخط المنقوش مطبوع ومترجم من قبل: Hugo Winckler, *Altorientalische Forschungen*, 1 Reihe (Leipzig: Eduard Pfeiffer, 1897), Band 6, S. 497-503,

وفيه يؤكد آسرحدون للنبيل (Mušizib-Marduk) الحقوق على مكاسب العائلة.

مكتبة الفكر الجديد

الطلبات إذا نفذت حقاً إعفاء الأقاليم التي يقودها أصحاب الأملاك من الحقوق والواجبات إزاءه وبذلك أيضاً الدوائر البلدية والقرى وربما حتى المدن. وفعلاً نجد هذه الظاهرة حتى في العهد القديم مثل العصر الهلينستي[240] والعهد الروماني القيصري. فغالباً ما يعود عقار الملك نفسه في البداية إلى المناطق الخارجة عن دوائر البلديات بحيث تكون النتيجة أنّه إلى جانب موظفي الملك، ربما كان هناك أيضاً مستأجر يفرض سلطته السياسية إضافة إلى حقوقه العقارية. ولكن إلى جانب ذلك تواجد أيضاً، وبصفة متزايدة في العهد الروماني، أصحاب أملاك خاصّة كبار[241] أخذت أراضيهم مكانة مماثلة لمناطق المدن قد تشبه مكانة المقاطعات البروسية في عهد الإقطاع البالي[242]. وعلى خلاف ذلك بدت السلط الإقطاعية المحلية داخل الممالك الغربية في العصر الوسيط تفرض مطالبها بأكثر حدّة نظراً لعدم وجود بيروقراطية تمّ تكوينها حسب تقاليد ثابتة وحكم ملكي قديم مدعوم من طرف جيش قائم. هنا لم يجد الحكم الملكي في بداية العصر الحديث خياراً آخر سوى التعايش مع أصحاب الأملاك الزراعية طالما لم يكن لديه جيش خاصّ به ولم يؤسّس بيروقراطية خاصّة به ولم يكن قادراً على دفع الأجور وتزويد الجيش بما يحتاج إليه. ففي العصر القديم المتأخر، وخلال العهد البيزنطي بأكمله، وجب أيضاً التنازل للمصالح الجهوية. حتى التجنيد أصبح منذ القرن الرابع بازدياد مسألة جهوية. وقد أصبحت الإدارة المحلية

---

(240) من المحتمل أن المعني هنا هومصر البطليمية. ففي الأبحاث المعاصرة هناك محاولات لدحض القول بوحدة تنظيم الأراضي والاقتصاد في مصر وإثبات علاقات متفاوتة في الملكية مثلما جاء على لسان م. روستوزو M. Rostowzew.

(241) تحوّلت الأراضي الزراعية الكبيرة مثلاً عن طريق القانون الزراعي (عام 111) من أراضي دولية إلى أملاك خاصة. وطبقاً لذلك تحصلت على صلاحيات قانونية وإدارية تقنية خاصة بها تجعلها قائمة بصفة مستقلة إلى جانب البلديات وغير خاضعة لمراقبتها. وكان أصحاب هذه الأراضي مسؤولين على جلب الضرائب وتجنيد الجيوش. أمّا المفهوم التقني لمثل هذه الأملاك الزراعية فيسمّى possesssiones. قارن: Weber, *Römische Agrargeschichte*, MWG I/ 2, S. 336, und Schulte, *Römische Grundherrschaften*, S. 19, 107ff.

(242) كانت الدوائر البروسية الزراعية إلى حدود عام 1927 في نفس الوقت دوائر بلدية ومحافظات تتمتع بامتيازات قديمة رغم بعض التضييقات. فمن رواسب القضاء المحلي/ الإماراتي بقيت محافظة على السلطة البوليسية التي ما زال يقوم بها صاحب الملك. كما أنّ هذا الأخير ما زال على رأس إدارة الدائرة. فإلى حدود عام 1896 كانت هناك 36194 دائرة من بينها 16058 دائرة زراعية. قارن: Hans-Jürgen Puhle, *Politische Agrarbewegungen in kapitalistischen Industriegesellschaften. Deutschland, USA und Frankreich im 20 Jahrhundert* (Göttingen: Vandenhoek & Ruprecht, 1975), S. 45.

مكتبة الفكر الجديد

هي التي تضع نظام الفرق العشر في المدن[243]، بل تحولت الإدارة عن طريق المزارعين في أيدي الأعيان. وعلى أية حال، فإنّ رقابة السلطة المركزية ونظامها في العهدين الروماني المتأخر والبيزنطي ما زالا يؤثران في هذه الطبقات. وهذا ما هو مفقود تماماً في الغرب. وعلى خلاف قواعد الإدارة (الرسمية) الصّينية وكذلك المبادئ التي يسعى الحكام الغربيون إلى فرضها كلّ مرّة، تمكّن المزارعون هنا، وبسرعة، من فرض أن يكون الموظف المحلي للحاكم صاحب عقار ومقيماً في الدائرة التي يعمل فيها- كما كان الحال لدى الشرفاء الإنجليز وقضاة الصلح[244] وكذلك أيضاً لدى مديري الدوائر البروسية[245] - وبذلك يكون منتمياً لطبقة الأعيان المحلية. وقد بقي حقّ التمثيل بالنسبة للوظائف المحلية الحكومية حكراً على مديري الدوائر في بروسيا قائماً حتى في دولة القرن التاسع عشر[246]. فقد كانت لجان التمثيل المرخص لها من حيث الموضوع في أيدي مزارعي المقاطعة. أمّا الأمراء ذوي النفوذ الكبير، فقد نجحوا في العصر الوسيط إلى حدّ أبعد من ذلك، حيث تمكنوا فعلاً، وليس من وجهة نظر قانونية، من اكتساب وظائف قيادية على مناطق كبيرة. وحيث ما كانوا، فإنّ نزعة التطور أدّت إلى "توسيط" رعايا الأمير بأكملهم، أي إلى وضع طبقة الأعيان بينهم وبين الأمير كالطبقة الوحيدة المالكة للوظائف السياسية مهما كان نوعها، وأن يتم قطع الصّلة

---

(243) منذ النصف الأول من القرن الثالث ميلادي كان من واجب أعضاء المجلس البلدي (decuriones) ليس فقط جلب الضرائب وإنما أيضاً التكفل شخصياً بديون الدائرة. إضافة إلى ذلك التعهد بتحمل المصاريف العامة (munera). قارن أيضاً: Weber, *Römische Agrargeschichte*, MWG I/ 2, S. 232, 283-285, 330-333.

(244) فرضت الطبقات في إنجلترا عامي 1258 و1259 أن يكون الشريف قائماً في الإمارة وأن يكون منتخباً من قبل المزارعين. وفي عام 1360 فرض نفس الشيء على قاضي الصلح. قارن: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 255-261.

(245) قام الدوائر البروسية بإدارة الإقليم باسم الملك وكانوا في نفس الوقت ممثلي النبلاء الفرسان في الدائرة بما أنهم ينتمون إليهم. ويقوم رودولف غنيست بمقارنة بينهم وبين قضاة الصلح الإنجليز ويشير إلى مقاربة لم يقع تحديدها تماماً مفادها "أنّه يستوجب على مدير الدائرة أن يكون قائماً على عين المكان وأن ينتمي إلى أصحاب الأملاك الوجهاء في المنطقة". انظر: Gneist, *Verfassungs- und Verwaltungsrecht* I, S. 690.

(246) لم يقع إزالة حق التمثيل الطبقي القديم إلا بعد إقرار نظام الدوائر في 13 من كانون الأول/ ديسمبر 1872 بالنسبة للدوائر الخمس البروسية (الست فيما بعد)، وهي بروسيا الشرقية وبروسيا الغربية وشليزيا (Schlesien) وبومرن (Pommern) وبراندنبورغ والساكس (Sachsen). قارن: Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte* I, S. 180-183, und Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte* IV, S. 357f.

مكتبة الفكر الجديد

المباشرة بينهما، كما أن تحال حقوق وواجبات كلّ من الرعية والأمير، سواء المتعلقة بالضرائب والخدمة العسكرية من ناحية أم المرتبطة بحقّ الحماية من ناحية أخرى، إلى صاحب الوظيفة فقط مع رفض أية رقابة له من جانب الأمير ومحاولة امتلاك الوظيفة السياسية بصفة قانونية أو بالفعل وتوريثها للعائلة أو لجمع من الأعيان المحليين.

أظهر الصراع بين السلطة الفردية للأمير والنزعات الطبيعية للمصالح المحلية نتائج مختلفة جداً. فالأمير يولي اهتماماً مرتبطاً خاصة بالضرائب وبالعمل العسكري فيما يتعلق برعاياه الخاضعين له: وهذا يعني أن يبقى عددهم وعدد مساكنهم كاملاً وأن لا يتم استغلالهم من طرف السلط المحلية لأغراضهم الخاصة بكيفية أن يتعرّض تقديرهم للأمير للأذى، وأن يحافظ الأمير على نفوذه حتى يتمكّن من فرض الضرائب التي تخدم أغراضه عليهم وتجنيدهم. أمّا السّادة المحليون، فإنهم يسعون من جهتهم إلى تمثيل الفلاحين في جميع المسائل أمام الأمير. فالمثل المعروف أنّ "لا أرض بدون مولى/ سيّد" (Nulle Terre Sans Seigneur) كان له في القرن الوسيط، إلى جانب الدلالة القانونية للإيجار التي سيتم التعرّض إليها لاحقاً، خاصّة دلالة تطبيقية من حيث القانون الإداري[247]، وهي التي تقول بأنّه يتعين من منظور الإدارة الإماراتية على فلاحي القرية أن يوجدوا في إطار رابطة ذات سلطة خاصة أنّ على كلّ فلاح الانتماء إلى رابطة محلية وأن يكون ممثلاً عن طريق وليّه/ سيّده بحيث لا حاجة للأمير إلّا التوجه لوليّ الأمر وليس لأتباعه. إلّا أنّ هذا الموقف الأخير لم يطبق تماماً إلا بصفة استثنائية وفي غالب الأحيان لمرحلة قصيرة. فكلّ مسعى لدعم نفوذ الأمير يفترض نوعاً من الاهتمام المباشر للرعايا من قبل الأمير. وإنّه لمن الطبيعي أن يضطرّ الأمير إلى التصالح مع أولياء السلطة المحلية وغيرهم من الوجهاء. فهؤلاء الوجهاء المحليون هم في الحقيقة أصحاب القرار، بغضّ الطرف عن المقاومة الخطرة التي يمكن أن تحصل وانعدام الجهاز العسكري والإداري الذي يكون قادراً على تسلم الإدارة. فبدون استعمال النبلاء لم تكن كلّ من الإدارة المحلية في إنجلترا خلال المرحلة المتأخرة من القرن الوسيط وبصفة أتمّ إدارة بروسيا شرقي نهر الإلب في القرن الثامن عشر قطعاً قادرة على سدّ حاجاتها المالية من خزينة الأمير[248]. ونتيجة هذا الوضع كان

---

(247) في هذا المعنى يذكر هاتسشك (Hatschek) في كتابه: *Englische Verfassungsgeschichte* هذا المثل القانوني الذي يعود أصله إلى الفرنسي فيليب دو بومانورا (Philippe de Beaumanoir) (1296-1247).

(248) إلى جانب الشرطة والقضاء أثقل حكم سلالتي Tudors وStuart كاهل السلطات المحلية =

مكتبة الفكر الجديد

الاحتكار الفعلي لخطط الضباط في بروسيا والتفضيل القوي للنبلاء في حظوظهم لتقلد الوظائف العمومية (خصوصاً في غضّ النظر الكامل عمّا يثبت تفوقهم في الاختصاص السّاري المفعول عادة، أو حتى إعفائهم منه تماماً)[249]، والحضور المكثف إلى يومنا هذا لنفوذ أصحاب الأملاك الكبيرة والفرسان في مؤسسات الإدارة المحلية في الرّيف[250]. وإذا ما رغب الأمير بتفادي مثل هذا الامتلاك لكامل الإدارة الحكومية المحلية من طرف السّادة المحليين، فما له من خيار، ما دام لم تعرض عليه موارد هامة كبديل، سوى وضعها في أيدي طبقة أخرى من الوجهاء ذات العدد والعدة وتكون قادرة على فرض وجودها إزاء السّادة العظماء. وعن هذه الحالة نشأ في إنجلترا معهد قضاة الصّلح الذي تحصّل عن معالمه الخصوصية في عهد الحروب الكبرى ضدّ فرنسا[251]. ولم تكن الإدارة المحلية الخالصة المدارة من قبل أصحاب الأملاك وسلك قضائهم وكذلك الوظائف المحلية التي هيمن عليها النبلاء (مثل الشريف) قادرة على حلّ المهامّ الإدارية البحتة الناتجة عن الانحلال الاقتصادي للعلاقات الهرمية، أمّا العرش فكانت له المصلحة في وضع السلط المحلية والإقطاعية جانباً حيث كانت تجد دعماً صريحاً من طرف "Commons". غير أنّ المهامّ الإدارية الجديدة كانت هنا، كما في أيّ مكان آخر، في معظمها ذات طابع بوليسي وارتبطت بالحاجة الاقتصادية المتزايدة إلى التحقق. وعدم وجود سببٍ يعود إلى عدم الأمان المتزايد نظراً للأوضاع الحربية، كما يقال غالباً[252]، فهذا غير مقبول باعتبار أنّ المعهد بقي دائماً قائماً، وإنما كان التشابك

= خاصة بدعم الفقراء والعمل الاجتماعي. أمّا بالنسبة لمديري الدوائر في بروسيا شرقي الإلب فكان عليهم تنظيم الضرائب والشرطة والاهتمام بالطرقات وخاصّة تنظيم المسيرة العسكرية والنقل في دوائرهم. قارن: Hintze, *Behördenorganisation*, S. 256-269.

(249) يمكن عن طريق طلب سريع للقيصر أن يعفى الضابط المرشح من إحضار شهادة الدراسة الثانوية. وحصل هذا الأمر بصريح العبارة في عهد القيصر فيلهلم الأول لصالح المرشحين من أبناء نبلاء بروسيا القديمة. فقد رخص لأكثر من 1000 مرشح فيما بين 1901 و1912 التقدم لامتحان الضباط. قارن: Karl Demeter, *Das Deutsche Offizierkorps in seinen historisch-soziologischen Grundlagen* (Berlin: Reimer Hobbing, 1930), S. 88-100.

(250) من بين 408 مديري دائرة وموظفين سامين كان أكثر من نصفهم (241 مدير دائرة) – حسب إحصائيات وزارة الداخلية البروسية لعام 1910 – ينتمي إلى الإقطاع الزراعي القديم. قارن: Tibor Süle, *Preußische Bürokratietradition. Zur Entwicklung von Verwaltung und Beamtenschaft in Deutschland 1871-1918* (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 1988), S. 194.

(251) المقصود هنا هو زمن حروب المئة عام من 1337 إلى 1453.

(252) لم يحصل إثبات هذا الرأي من خلال مراجع البحث المعاصرة. وصف هانتسشك التحولات =

مكتبة الفكر الجديد

المتزايد للسوق بالنسبة للاقتصاديات هو الذي جعل عدم الأمان المتزايد يُحسّ بصفة قوية. إضافة إلى ذلك ظهرت كعلامة كافية قضايا البطالة وغلاء المعيشة التي دفعت الاقتصاد المالي إلى التصاعد. وبذلك أصبحت كلّ من شرطة الأمن وشرطتي الحرفة والاستهلاك الموضوع الأصلي والأساسي لأعمال قضاة الصلح المتعددة المشارق. مع العلم أنّ موظفيهم وقع انتدابهم من قبل المسؤولين الخواص أمّا العرش فقد سعى، في الوقت الذي اختار فيه من كلّ إمارة عدداً كبيراً من الوجهاء المحليين الذين ينتمون بالفعل، ثمّ فيما بعد حتى قانونياً، إلى طبقة المزارعين الكبار في الدائرة المعنية والذين تميزوا بقدر محدد من الموارد والعيش حسب نمط الفرسان، وفوّضت لهم جملة من الصلاحيات التي تزايدت وتعددت مع مرور الزمن كالشرطة والقضاء الجنائي بعد تعيينهم صورياً لوقت محدد، وبالفعل لمدى الحياة، كمحافظين للسّلم (Conservatores Pacis) واحتفظ لنفسه بالتعيين، وفوّض المراقبة العليا لمحاكم العرش[253]، أن يقرّب هذه الطبقة ممّا يدعى الطبقة العليا "Gentry" إلى جانب الأمير عوض السّادة العظماء والأمراء المحليين. هذا وقد آلت لأحد قضاة الصلح، اللورد (Lieutenant) سلطة قيادة الميليشيا[254]. فلم يكن هناك "تسلسل" بيروقراطي عادي "لمراحل القضاء" قبل قرارات قاضي الصّلح، بل فقط على مستوى المطالب المرفوعة من طرف العرش إلى ما يسمّى بـ"غرفة النجوم" (Star Chamber) أو المحكمة العليا التي تم

= الاقتصادية والاجتماعية في عهد حرب المئة عام في كتابه *Englische Verfassungsgeschichte*، ص 177 وبيّن الخلفيات السياسية والاجتماعية لـ"تأسيس إدارة قضاة الصّلح" (انظر المصدر نفسه ص 257- 261؛ الاستشهاد ص 259). أمّا المهامّ الاجتماعية والأمنية التي تبنتها إدارة قضاة الصلح، فقد ذكرها غنيست في كتابه: *Englische Verfassungsgeschichte*، ص 298-300.

(253) طبقاً لنظام/ قانون Winchester لعام 1285 تم تعيين محافظي السلم (conservatores pacis) ولكن لم تحدّد مكانتهم قانونياً إلا في عهد إدوارد الثالث. وجاء قانون عام 1360 فحدّد أنّ قضاة الصّلح(Justices of Peace) يقع تعيينهم من قبل الملك ونصّ على ضرورة إقامتهم في الإمارة التي يتبعونها. هذا وقد أسندت سلطة المراقبة إلى محكمة العرش العليا (King's Bench). ولم يتم تحديد القدر الأدنى من المعاش الأساسي إلا في عام 1439 والذي قدّر بـ 20 جنيهاً. قارن: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 256f., 479,

وكذلك: Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 298.

(254) منذ عهد إدوارد السادس (1547-1553) تواجدت هذه الوظيفة ولكن لم تتحصل على دلالتها الحقيقية إلا مع صعود دور الميليشيا في القرن الثامن عشر. وكأحد المزارعين الكبار الشرفاء في الإمارة قاد اللورد Lieutenant الميليشيا. قارن: Gneist, *Selfgovernment*, S. 316f., 361,

وكذلك: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 484, 684.

مكتبة الفكر الجديد

هدمها لهذا السبب من قبل الطبقة العليا خلال الثورة في القرن السابع عشر[255]. من هنا أصبح في الإمكان فقط – على مستوى التطبيق بصفة متزايدة – بأمر خاص عرض قضايا محسوسة على المجالس المركزية[256]، وهو ما كان يجري في الأصل بصفة اعتباطية. وهذا كلّه يعني بالفعل أنّه ليس في إمكان أيّ ملك أن يحكم على الدوام بصفة فاعلة ضدّ الطبقة التي تعيّن قضاة الصلح. لقد نجح العرش في التصدّي للمحاولات المتعدّدة في ربط تعيين قضاة الصلح بانتخاب الوجهاء المحليين والحفاظ عليه لنفسه مع مراعاة حقّ الاقتراح لبعض مستشاري العرش.[257] وهذا يعني أنّه أسندت للموظفين السّامين، وبالأخصّ المستشار، فرصة الإشراف التي غالباً ما تستغل مالياً بصفة مباشرة. هذا الإشراف لوحده بالنسبة لمراقبة الموظفين وكذلك الوضع القانوني ذاته إزاء العرش جعل تضامن الطبقة العليا قوياً إلى حدّ فرض الحفاظ على احتكار خطط قضاة الصلح. وقد استاء البعض في عهد إليزابيت [الأولى] من حالة أنّ اقتراح قضاة الصّلح الموجودين يحدّد بالفعل نتيجة التعيينات الجديدة لهؤلاء[258].

---

(255) كانت "غرفة النجوم" تسمية شعبية لمجلس الحكومة بصفته محكمة جنائية. وقد أسّست من قبل سلالة Tudors في النصف الثاني من القرن السادس عشر للتخفيف من التدخل والارتشاء بالنسبة للشرفاء والمحلفين وكبار القوم، غير أنها تطوّرت لعدم وجود نظام قانوني رادع في عهد الستيوارت (Stuarts) إلى مؤسّسة استبدادية في قيامها بمهامها، بحيث تدخلت أيضاً في شؤون قضاة الصّلح. وقد تم إلغاؤها بما في ذلك المؤسّسات التابعة لها عن طريق البرلمان عام 1641. قارن: Gneist: *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 508, 557-559, und *Selfgovernment*, S. 344f.

(256) كان ما يسمّى Writ of certiorari طريقة استدعاء فرضت بمرسوم ملكي بعد "الثورة المجيدة" (عام 1688) ودامت إلى بداية القرن التاسع عشر تتولّى بموجبها المحكمة العليا وغالباً مجلس القضاء المركزي (Court of King's Bench) إعادة النظر في قرارات أمنية وأحكام قضاة الصّلح أو توكيلها لمحاكم أخرى وكذلك إلغاء أحكام سبق أن أصدرت. قارن: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 479, und Gneist, *Selfgovernment*, S. 368.

(257) كان الصراع من أجل تعيين قضاة الصّلح منذ عهد الملك إدوارد الثالث (1327–1377) حاداً. وكان وصف ماكس فيبر للوضع يعكس مطلب العرش المدعم قانونياً في عهدي هنري الخامس (1413–1422) وهنري السادس (1422–1461). وحسب هذا المطلب يفترض تعيين قضاة الصلح من قبل الملك بعد اقتراحهم من طرف المستشار ومجلس الحكومة؛ ولكن في الواقع فرضت حسب قول هاتشسك "قائمة التعيين الصادرة عن الوجهاء" نفسها. انظر: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 477.

(258) قدّم العضو غلاسكوك (Glascock) هذه الشكوى إلى البرلمان يوم 12 كانون الأول/ ديسمبر 1601. وقد عوّل اللورد Keeper المسؤول على تعيين قضاة الصّلح بصفة عمياء على قرارات "مجالس الاستئناف" (Justices of Assize) وعوّلت هذه من جهتها على ناخبي قضاة الصّلح المحليين. لم تكن هناك إذن مراقبة حقيقية تخصّ التأهيل الفعلي لقاضي الصّلح. قارن: *Cobbett's Parliamentary History of England: From the Norman Conquest, in 1066 To the Year 1803* (London: R. =

مكتبة الفكر الجديد

كان قاضي الصلح، مثل جميع الموظفين الملكيين، يقتصر في الأصل على الهبات والأجر اليومي. ونظراً لضعف قيمة هذه المداخيل، أصبح من عادة طبقة المزارعين التخلي عن هذه الهبات[259]. لكن في غضون القرن الثامن عشر[260]، وقع رفع الكفاءة بالنسبة لقضاة الصلح بصفة ملحوظة، وكشرط أولي طُلب تحديد قدر أدنى. وقد مكّن التأجير النمطي المتزايد للأملاك الزراعية تحرّر اليد العاملة في الرّيف لدى الطبقة العليا للتفرغ لهذه الوظائف. أمّا فيما يخصّ بورجوازية المدينة، فإنّ المشاركة الفعّالة للتجار كانت صعبة لسبب واحد كان يقصيها أيّاً كانت من الانتماء لحلقة " الوجهاء": وهو حضورها الضروري على مستوى الاقتصاد. فلم يشارك من جهتها غالباً سوى الناس المتقدمين في السنّ الذين انسحبوا من العمل التجاري أو تلك الطبقات المتزايدة من أعضاء الحرف التي تحوّلت من أصحاب أعمال باحثة عن اكتساب ثروات وافية إلى أصحاب معاش والتحقت بوظيفة قضاة الصّلح. وقد شجّع الاندماج المميّز بين المجموعتين من أصحاب المعاش الريفي والبورجوازي كثيراً في خلق نمط "أهل الشرف"، وذلك عن طريق الموقف المشترك إزاء وظيفة قاضي الصّلح. ففي جميع هذه الأوساط أصبح من العرف الطبقي تعيين الأبناء بعد إتمام تكوينهم في الإنسانيات لخطة قاضي الصلح[261]. كانت وظيفة قاضي الصّلح وظيفة بدون أجر تستوجب في حدّ ذاتها، من منظور صوريّ، ممّن يتقلدها من ذوي

= Bagshaw, 1806), vol. 1., Sp. 953f.

وكذلك السرد الوافي لدى: Charles Austin Beard, *The Office of Justice of the Peace in England in its Origin and Development* (New York: Columbia University Press, 1904), Studies in History, Economics and Public Law, vol. 20, No 1, S. 140,

والإشارة المختصرة لدى: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 477, التي من الأرجح يستند إليها قول ماكس فيبر.

(259) كما تكشف الأمثلة المذكورة من قبل هاتسشك فيما يتعلق بعهدي حكم الملك ريتشارد الثاني (1377-1399) وإليزابيت الأولى (1558-1603)، فإنّ الأجر كان بقيمة أربعة شيلنغ. وقد اعتبر عدم دفع المكافئة في عهد ريتشارد بمنزلة "قيمة شرفية لدى اللوردات والنبلاء (Bannerets)"، ثمّ تلاه أيضاً "عدم قبول الأجر" بأكمله. قارن: Gneist: *Selfgovernment*, S. 81, und *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 305, Anm. 3d.

(260) في عهد جورج الثاني (1727- 1760) تم رفع كفاءة قضاة الصّلح - وليس "كفاءة الاستهلاك" كما جاءت في النص- إلى مئة 100 جنيه سنوياً كدخل خالص قارن: Gneist, *Selfgovernment*, S. 367, Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 685.

(261) هذا التطور يعود به: Gneist, *Selfgovernment*, S. 367, تاريخياً إلى القرن الثامن عشر.

مكتبة الفكر الجديد

الاختصاص القيام بوظيفة عمومية لا يدوم وقتها إلا مدّة قصيرة. فلم يقم إذن بمهام الوظيفة بصفة حقيقية إلّا جزء ضئيل من قضاة الصّلح (ولئن ازداد العدد في العصر الحديث). أمّا بالنسبة للبقية، فكانت الوظيفة من أجل المكانة والشرف الاجتماعي. فقد كان النفوذ الاجتماعي والسلطة الاجتماعية السبب أيضاً بأن تصبح هذه الوظيفة التي ينجرّ عنها الكثير من العمل في صورة المشاركة الفعلية في القيام بمهامّها، المهنة المطلوبة دوماً وبعدد وافر أيضاً وأن تبقى. أمّا المغلوب هنا فهي المنافسة الموجودة منذ البداية بين رجال القانون والتي أصبحت حادة خلال القرون الماضية: فهؤلاء جرى إقصاؤهم شيئاً فشيئاً عن طريق ضعف الأجور التي كانت الطبقة العليا تتلقاها من الوظيفة ثمّ التخلي عنها تماماً في وقت لاحق. لقد استعان قاضي الصّلح غير المختصّ للاسترشاد بمحاميه، لكنه حكم في الجملة بالاستعانة بما يعرضه عليه رجال الدين من تقاليد وفي أغلب الأحيان حسب قياس بسيط، وهو ما أضفى على إدارة قضاء الصّلح شعبيتها وطابعها الخاص فنحن هنا إذن أمام إحدى الحالات النادرة جداً حيث وقع إقصاء العمل الوظيفي بصفة كاملة عن طريق الوظيفة الشرفية من خلال المنافسة السلمية ورغم تزايد المهام الوظيفية. فلم يكن أيّ نمط خاصّ من "المثالية" لدى الأوساط المهتمّة، وإنما التأثير الهام الذي تضفيه إدارة قضاء الصّلح والذي يبدو من وجهة نظر خارجية مستقلاً تماماً ولكنه مراقب – صورياً حسب التعليلات بأنه لا يمكن حلّ جميع القضايا العويصة إلّا باتفاق قاضيي صلح على الأقلّ[262]، ومادياً عن طريق المشاعر القوية بالواجب الناتجة عن عرف الطبقة – هو في الحقيقة الدافع لدى الطبقة العليا للتزاحم عليها. فهذه الإدارة تمكنت عن طريق قضاة الصّلح من أن تجعل كامل المصالح الإدارية المحلية الأخرى (خارج المدن) في إنجلترا بدون معنى تقريباً. فقد كان قضاة الصّلح في عهد تطوّر هذا النمط الممجّد من "الحكم الذاتي"[263] (Selfgovernment) كدرع قومي بالفعل بمنزلة الموظفين الوحيدين الذين كانوا يقومون بعمل إداري فعّال في الدوائر المحلية (المقاطعات)، وهو ما جعل كلاً من روابط الوظيفة العامة القديمة وإدارة المزارعين الكبار وكذلك أيّ نوع من

(262) كانت التعليلات تخصّ جلسات المحكمة التي تقام بصفة منتظمة أواللّجان التي تطوّرت وتحولت إلى مصالح مراقبة واستئناف في الإمارات.

(263) رأى هاتسشك أنّه منذ القرن السابع عشر قد حصل تحوّل عميق في "الحكم الذاتي القديم الممجّد من قبل غنيست " عن طريق التراتيب التي أدخلها كلّ من حكم التيودور وحكم الستيوارت. قارن: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 480.

مكتبة الفكر الجديد

بيروقراطية السلطة المحلية التابعة للملك تتقلص إلى حدود العدمية. فكانت هذه الإدارة أحد الأنماط الراديكالية التي عرفها التاريخ على أرض الدّول الكبرى في كيفية تسيير "الإدارة الشرفية" المحضة. وهو ما يتناسب نوعاً ومضموناً/ قلباً وقالباً مع كيفية تسيير الوظيفة. فقد كانت عدالة قضاة الصّلح هذه بالنسبة للسواد الأعظم من الشعب فعلاً هامّة – باعتبار أنّ المحاكم الملكية في لندن كانت بالنسبة لهم بعيدة جداً، ليس فقط من حيث المسافة، وإنما خاصّة اقتصادياً من أجل الأجور المشطّة، مثلما كان الحال مع رئيس المحكمة العليا الروماني[264] (Prätor) بالنسبة للفلاحين الرّومان أو القيصر لدى الفلاحين الرّوس– حافظت في حدّ ذاتها وإلى عهدنا هذا بصفة قوية على طابع/ نمط "عدالة القاضي"[265] – فإدارتها تظهر "التقشف" وطابع المناسبة في عملها الإداري كإحدى السّيمات المميزة والصعب تجنبها لدى كلّ إدارة شرفية. فهي لم تتسم بطابع "المؤسّسة"، بل كانت غالباً ذات طابع ردعي، ما دامت غير مسجلة في قائمة الوثائق (كما كان الحال أوّلاً بالنسبة للمحافظ على الوثائق[266]– Custos Rotulorum)، وعادة ما تقوم بردّ فعل فقط على تجاوزات كبيرة تشعر بها مباشرة أو يطالب بها أحد المتضرّرين وتفترض متابعة متواصلة ومكثفة للمهام الإدارية الوضعية أو هي غير صالحة تماماً تقنياً لسياسة "الخير العام" المبدئية التي تنطلق من أفكار موحّدة، لأنها تعتبر مبدئياً كعمل إضافي لـ"أهل الشرف". ولئن كانت القاعدة أنّه لا بدّ أن يكون على الأقلّ أحد أعضاء الجلسات الرباعية (Quarter Sessions) من قضاة الصّلح مطلعاً على القانون: باعتبار أنّ هذا أو ذاك وقع عرض أسمائهم على "اللجنة" التي تبنت بند التحفظ على عدد اللجنة[267] (Quorumklausel)؛ فإنّ

---

(264) كان رئيس المحكمة العليا الروماني (Praetor Urbanus) الذي كان ينتخب سنوياً منذ عام 367 ق.م. أحد كبار الموظفين السامين في عهد الجمهورية الرومانية وخلال الإمبراطورية. وقد وكلت إليه مهمّة القضاء العليا؛ أمّا بالنسبة للفلاحين، فكانوا يخضعون لقضاء البلديات والمزارعين.

(265) بالنسبة لـ "عدالة القاضي" قارن البحث المذكور سابقاً لـ ألبريخت مندلسون بارتولدي *Imperium des Richters* والذي استند إلى حالات يعود تاريخها إلى عامي 1906 و1907.

(266) من بين قضاة الصّلح تميّز "محافظ الوثائق" (Custos rotulorum) بمكانة خاصّة. فإليه تعود مهمة الحفاظ على أرشيف القضاء وتحليف قضاة الصّلح الآخرين وكذلك تعيين الكتبة. ومنذ عام 1545 أصبح تعيينه من مشمولات الملك فحسب، والذي فرض معرفة القوانين كأحد الشروط الأولية. قارن: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 480.

(267) أدخل بند التحفظ على عدد اللجنة (Quorum-Klausel) في عهد هنري السادس (1437–146). وكان يفترض أن يكون خلال جلسات قضاة الصّلح الرباعية (Quarter Sessions) هناك =

مكتبة الفكر الجديد

الإدارة المركزية حافظت بذلك في نفس الوقت على نوع من التأثير على الشخصية التي تتولى فعلاً دور قاضي الصّلح. ولم تفقد هذه العادة صلاحيتها إلّا منذ القرن الثامن عشر: حيث تم تسجيل أسماء جميع الأعضاء المشاركة في اللجنة[268] (Quorum).

ولئن وجب على التابع للرعية أن يتوقع تتبع الشرطة وسلطة قضاة الصلح لكلّ ما يمكن أن يقوم به من أعمال في حياته، بدءاً بزيارة الحانات وتعاطي لعب الورق أو اختيار الزيّ المناسب للطبقة التي ينتمي إليها وصولاً إلى أسعار القمح والتأخر في دفع الأجور، من الكسل في العمل إلى تعاطي السّحر، فقائمة القوانين والمراسيم التي تترقب التنفيذ من قبل قضاة الصّلح ومن طرفهم فقط حسب الظروف التي تحملها الصدف كانت طويلة ولا تعد. ولكن هل سيحصل ذلك ومتى، وما هي الوسائل التي تتخذ وإلى أيّ حدّ سيكون ذلك، فهذا يبقى من حيث الموضوع غالباً قيد رغباتهم. فلم يكن في أوساطهم ممكناً وضع عمل إداري منظم تماماً وذي أهداف واضحة إلّا بصفة استثنائية، وفي المرحلة القصيرة من حكم سلالة آل ستيوارت، وبالأخصّ مع إدارة Laudschen التي بادرت بمحاولة فرض نظام "سياسة اجتماعية مسيحية" حازمة[269]، ولكنها فشلت في آخر المطاف،

= رجال قانون حاضرين. وبما أنّ هؤلاء لهم لوحدهم مهمة البحث والحكم، تم التأكيد على ذلك في بند خاص باللجنة: quorum aliquem vestrum A.B.C.D. unum esse volumus. وإذا كانت هناك إمارة/ مقاطعة لا تتمتع بقضاة صلح ذوي المعرفة بالقانون، فلمستشار اللورد أن يعيّن رجال قانون غرباء. قارن: Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 305,

الاستشهاد: المرجع المذكور، الهامش 3d. أمّا: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 258, Anm. 2,

فيقدّم حجّة أقدم تعود إلى عام 1357.

(268) في القرن الثامن عشر غالباً ما كان أبناء عائلات النبلاء يرغبون التمكن من جانب من المعرفة القانونية حتى يقع تعيينهم جميعاً في مناصب قضاة الصّلح باعتبار اطلاعهم على القانون. وبهذه الطريقة يمكنهم سدّ باب تعيين رجال القانون على الغرباء عن المقاطعة. قارن: Gneist, *Selfgovernment*, S. 367.

(269) يصف جنست في كتابه *Englische Verfassungsgeschichte*، ص 557 مساعي رئيس الأساقفة Laud لتحطيم نفوذ السلطات المحلية لصالح نظام إدارة بيروقراطية مركزية. فالتراتيب المفضّلة والمذكورة سابقاً للقيام بسياسة الرعاية الاجتماعية من طرف قضاة الإصلاح دخلت حيز التنفيذ منذ عهد التيودور، وبصفة خاصة مع الملكة إليزابيت الأولى. قارن التلخيص لدى Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*، ص 480–485. وقد اعتبرت "السياسة الاجتماعية المسيحية" الحركات الكنسية والمسيحية في القرن التاسع عشر التي سعت أن تفرض إصلاحات اجتماعية في إطار نقدها للرأسمالية والليبرالية. في عهد الإمبراطورية الألمانية ظهرت خصوصاً الحركة السياسية- =

مكتبة الفكر الجديد

كما هو مترقب، أمام مقاومة تلك الأوساط التي ينتدب منها غالباً قضاة الصّلح.

يذكّر الطابع الممتدّ والمتقلب لإدارة قضاة الصّلح في حدّ ذاتها، ولكن أيضاً كيفية تدخل المصالح المركزية في مجراها، والتي تحصل تارة بصفة مفاجئة من أجل حالات محسوسة ولكن عملياً فاعلة، وتارة أخرى بصفة عامّة عن طريق أوامر لا تحمل فعلاً سوى بعض النصائح الوجيهة، في بعض الوجوه كيفية سير الإدارة الصّينية التي تنطبق هذه الملامح ظاهرياً على مجرى عملها. لكنّ الفارق بينهما كبير جداً. فهنا كما هناك، يتمثل الأمر في أنّ الإدارة البيروقراطية المركزية تتعرّض إلى نفوذ السلط المحلية التي يتحتّم التعامل معها بأي طريقة كانت كي تتمكن من السّير. إلا أنّ في الصّين مثلاً، يجد موظفو الإدارة المتمرّنون شيوخ العشائر ورؤساء الروابط الحرفية أمامهم. في حين أنّ في إنجلترا، يواجه القضاة المختصّون طبقة الوجهاء المثقفة والتابعة لمزارعي الطبقة العليا. فوجهاء الصين هم أولئك الذين تكوّنوا معرفياً وأدبياً لتقلد الوظيفة العمومية فأصبحوا عناصر ربح أو هم مرشحون لهذه الخطط، ولذلك فإنهم يقفون إلى جانب السلطة البيروقراطية المركزية. أمّا في إنجلترا، فإنّ لبّ الطبقة العليا يمثل طبقة حرّة من المزارعين الكبار تكوّنت عملياً في السيطرة على الرعية والعمال وتحصلت على ثقافة عامّة راقية، أي هي طبقة مفقودة تماماً في الصين. فالصّين تمثل النمط الخالص من البيروقراطية المركزية الفاقدة لأي قوّة موازية لها قدر الإمكان، والتي لم تكتمل مهارتها بعد إلى حدّ الوظيفة الحديثة المختصّة. أمّا إدارة قضاة الصّلح فكانت تمثل في أوج نموها نوعاً من التوفيق بين سلطة الطبقة المحلية والإدارة المحضة والمستقلة لأهل الشرف، وكانت أقرب لهؤلاء منها إلى الطبقة الأولى. هذه الإدارة كانت في الأصل صورياً الوظيفة العامة التابعة للرعية – إذ كانت تمثل واجب تحمّل المسؤولية. ولكن في الحقيقة لم يكن، من حيث موازين القوى الفعلية، الرعايا هم الذين بمشاركتهم يفرض الأمير سلطته، وإنما "الرفاق" الأحرار لإحدى الروابط السياسية، أي "المواطنون". ولذلك كانت هذه الإدارة قائمة خارج الإطار الهرمي

= المحافظة التي قادها كلّ من أدولف ستوكر (Adolf Stoecker) وأدولف فاغنر (Adolph Wagner) كفاعلة بتبنيها برنامج شبيه بذلك الذي تابعه الأسقف Laud. هذا وقد اهتمّ ليفي هارمان (Hermann Levy) بالجانب "الخيري- الاجتماعي" لسياسة Laud والذي رأى في نظام Laud مزيجاً من الدين اللأنجليكاني والكاثوليكي و"الاستبداد العلماني". قارن: Levy, *Ökönomischer Liberalismus*, S. 47, 92.

مكتبة الفكر الجديد

السياسي المعتاد للحكم الإماراتي المحلي وخارج السلطات المحلية الخاصّة ومن تبعها؛ إذ إنها تطوّرت توازناً مع انهيار الرقّ الخاص ومن حيث الموضوع كانت طبقة النبلاء (Squirearchie)[270] الإنجليزية التي عبّرت عن هذا النمط حقاً طبقة من الشرفاء ذات طابع حكم ريفي. فبدون سوابق إقطاعية وريفية خاصّة بها، لما نشأت "الروح" المتميزة للطبقة العليا الإنجليزي. فالنّمط المميّز لـ"المثال الرجالي" بالنسبة للرجل الإنجليزي الشريف خلّف أثر السلطات لا يمحى ولا يزال. فهذه المسحة تتجلّى خصوصاً في التمسّك الشكلي بالعادات، في الكبرياء المتزايد والشعور بالاعتزاز وفي المكانة الاجتماعية التي تحظى بها أنواع الرياضة وكأنها الفارزة للطبقات. غير أنّ هذه المسحة وقع تحويرها ضمنياً بصفة مكثفة جداً عن طريق الاختلاط المتزايد مع الطبقات التابعة لأوساط البورجوازية الخاصّة من تجار المدن المتقاعدين وحتى الذين ما زالوا يعملون، وذلك قبل هيمنة التزمّت الديني، ثمّ تمت عقلنتها في اتجاه شبيه بما جرى من اختلاط للأجناس والشعوب في إيطاليا[271]، كما سنراه فيما بعد. ولم ينتج عنها النمط الحديث إلا مع التزمّت الديني وأثره الذي تجاوز مجال معتنقيه الثابتين، وذلك عن طريق توازن متدرّج بين سمات طبقة النبلاء شبه الإقطاعية وسمات التقشف الأخلاقية والنفعية التي ما زالت في غضون القرن الثامن عشر قائمة في تناقض لا يسمح بالمساومة. فوظيفة قضاة الصّلح كانت إحدى الوسائل الهامّة، أي

---

(270) يصف يوليوس هاتسشك ما يسمى بـ "Squirearchie" "التسلسل الهرمي في حزب أصحاب الأملاك خلال القرن الثامن عشر". فمنذ وزارة Walpole (1730–1742) فرضت جمعية أصحاب الأملاك، وبالخصوص حزب Whig، نفسها عن طريق الرشاسة والرشوة والاتفاقات غير الرسمية. قارن: Hatschek, *Englisches Staatsrecht* II, S. 8ff.

(271) نجد الإحالة المطابقة في:

Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 204,

هناك يصف فيبر مسار الاندماج الذي يعود تاريخه إلى القرن الثالث عشر والذي حصل في مدينة (Florenz) بين طبقة النبلاء المالكة للعقار والقاطنة في المدينة والطبقات الصاعدة من أصحاب "التعليم الجامعي ورأس المال". انطلاقاً من البورجوازية الكبيرة (Popolo grasso) تأسّست الروابط الحرفية السبعة (المعروفة فيما بعد بـ "الفنون السامية") التي تحصّلت منذ عام 1266 على جزء من إدارة المدينة. أمّا الروابط الحرفية العليا فكانت تضمّ القضاة وعدول التنفيذ وأصحاب البنوك وكبار التجار وكذلك الأطباء وباتعي العقاقير/ الأدوية على عكس الحرفيين وأرباب المصانع الصغيرة التابعين "للفنون الدنيا". قارن في هذا الصدد: Alfred Doren, *Studien aus der Florentiner Wirtschaftsgeschichte* (Stuttgart, Berlin: J. G. Cotta, 1908), Band 2: Das Florentiner Zunftwesen vom vierzehnten bis sechzehnten Jahrhundert, S. 32f. sowie S. 18, 38f., (من هنا فصاعداً: Doren, *Florentiner Zunftwesen*).

مكتبة الفكر الجديد

ذلك النمط المميز للنبل في مواجهة الغزو الرأسمالي للسلط بغية التأثير ليس على عمل الإدارة وسلامة الوظيفة العمومية فحسب، وإنما أيضاً الحفاظ على المنظورة الاجتماعية للشرف والعادات. فلم تكن ظروف المدن الحديثة تقنياً سانحة للقيام بإدارة قضاة الصّلح بصفة شرفية عن طريق أناس غير مختصّين. ولذلك ازداد شيئاً فشيئاً عدد قضاة الصّلح المؤجرين (فكان عددهم في النصف الأول من القرن التاسع عشر ما يقارب 1300 من جملة 18000؛ وفي النصف الأخير ما يقارب 10000 قاضٍ ذوي الألقاب)[272]. غير أنّ عدم نسقيّة تنظيم الإدارة الإنجليزية ومزج المنظمات الأبوية مع منظمات ذات أهداف روابط بحتة أدّيا إلى جعل البيروقراطية الرشيدة/ المعقلنة نسيجاً مرقعاً فقط أضيف إلى إدارة الشرفاء القديمة حسب الحاجيات المحسوسة تماماً للفرد. إلا أنّ هذه الأخيرة كانت سياسياً هامّة من أجل التكوين المهني للطبقات المالكة لتسيير أعمال الإدارة ومن أجل التفرغ القوي المعتاد والتماهي مع الدولة. أمّا اقتصادياً فكانت هامّة بالخصوص من أجل التقليص الضروري للإدارة التي فتحت الباب على مصراعيه للمبادرات الاقتصادية مع التمسّك التقليدي القويّ بـ "إيتيقا التجارة". وخلاصة القول فإنّ إدارة قضاة الصّلح كانت تمثل من وجهة نظر السلطة الإماراتية حالة خاصّة تماماً لها.

في جميع الحالات الأخرى ذات البعد التاريخي الهام، حيث كانت هناك مشاركة للسلطة بين الحكم الإماراتي ووجهاء المزارعين، فإنّ هؤلاء كانوا من جهتهم أصحاب القرار ثمّ توصّلت كلتا السلطتين بعد ظهور البيروقراطية المحلية في بداية العصر الحديث إلى وفاق ضمني أو معلن يتضمّن ما يلي: أن يُضمن للمزارعين المحليين السيادة على تابعيهم والتصرّف الاقتصادي في مواردهم بقدر ما تسمح مصالح الأمير بذلك سواء بالنسبة للضرائب[273] أم التجنيد، وأن تكون الإدارة المحلية والقضاء في

---

(272) تتطابق المعلومات والأرقام التي ذكرها رودولف في كتابه: *Englisches Verfassungs- und Verwaltungsrecht* II، ص 188–190. وقد توصّل غنيست انطلاقاً من وثائق "Parliamentary Papers" لعامي 1853 و1856 بالنسبة لإنجلترا وبلاد الغال – مع إضافاته الخاصة – إلى عدد إجمالي من قضاة الصلح القائمين في المقاطعات يقارب 18284 من بينهم 8236 ناشطون و10048 ذوو الألقاب فحسب. أمّا قضاة الصلح في المدن، فقد حدّد عددهم بـ 1300 قاض.

(273) بمرسوم بتاريخ 14 (25) كانون الثاني/ يناير 1722، جعل القيصر بيتر الأول ترتيب النبلاء مرتبطاً بالخدمات التي يقدمونها للدولة. ولم يقع التراجع عن واجب الخدمة هذا إلا عام 1762. أمّا التفاصيل اللاحقة حول روسيا فتستند بالخصوص إلى الفصل "النبلاء والتشين" من كتاب: =

مكتبة الفكر الجديد

مرحلته الأولى تماماً بين أيديهم باعتبار أنّهم يمثلون الرّعية أمام الأمير وموظفيه، كما أنّ جميع أو قسماً كبيراً من الوظائف الحكومية خاصّة كلّ أو أغلبية مناصب الضباط تبقى مخصّصة لهم، وأن يكونوا في شخصهم وفي أملاكهم معفيين من الضرائب وأن يتمتعوا كـ"نبلاء" بأكبر قدر من الامتيازات فيما يخصّ المحاكم وطبيعة العقاب والمستندات، ومن بينها: أنهم لوحدهم قادرون على تبنّي السلطة المحلية، وتبعاً لذلك أنّه في إمكانهم امتلاك عقارات "نبيلة" بما فيها من مستعبدين وتابعين وغيرهم من الفلاحين. أمّا في إنجلترا التي تولت فيها الطبقة العليا الإدارة، فلم تبق من مثل هذه الامتيازات الطبقية بالنسبة للنبلاء التابعين للأمير سوى بعض الرواسب. فمكانة الطبقة العليا داخل الإدارة المحلية هي الوجه الآخر من تسلّم حمل ما يشبه الوظيفة العامة ولكن بأكثر وقت وتكاليف بالنسبة لعمل شرفي. ومثل هذا النمط لم يعرفه النظام الإداري في القارّة الأوروبية، على الأقلّ في العصر الحديث. غير أنّ نوعاً من العمل الوظيفي العام تواجد في عهدي بيتر العظيم وكاترينا الثانية بالنسبة للنبلاء الروس[274]. فاحتكارات بيتر العظيم أزالت المراتب الاجتماعية والامتيازات القانونية القائمة آنذاك بالنسبة للنبلاء الروس لصالح مبدأين بسيطين: 1. تقلد المرتبة الاجتماعية (Tschin) جرى حسب الوظيفة وهذا يعني حسب المرتبة في التسلسل الهرمي البيروقراطي الذي كان يضمّ 14 مرتبة[275]: وبما أنّ تقلد الوظيفة لم يكن حكراً

= Leroy-Beaulieu, *Reich der Zaren* I, S. 268-320,
وفيما يلي يستعمل فيبر بازدياد المصطلحات الروسية حسب الكتابة التي نقلت بها.

(274) من خلال الترتيب الجديد لعام 1722 تم التخلي عن مراتب البلاط القديمة بموسكو (أي مراتب Bojaren وKnäsen) وعلى نظام المراتب (Mestničestvo). وكما يصف لوروي بوليو (Leroy-Beaulieu) في كتابه: *Reich der Zaren* I، ص 292، تمت معادلة الوظائف المدنية والأحبار بالمراتب العسكرية وترتيبها "حسب تسلسل مثنى وموازٍ يضمّ 14 مرتبة".

(275) بكلّ وضوح يصف بوليو في نفس المصدر نفسه ص 297 التبعية – المزعمة – للرتبة الجامعية والمرتبة الاجتماعية (tschin أوčin): "فالامتحان الختامي للدروس في معهد ثانوي يخوّل التحصل على المرتبة الأخيرة في سلم الهرم البيروقراطي. وبذلك يمكن للطالب في الجامعة أن يتسلق منذ البداية سلم الرتب، وكلّ شهادة يتحصل عليها تخوّل له الارتفاع إلى درجة عليا." وفي هذا الإطار يشير الباحث أيضاً إلى التشابه مع نظام الـ "Mandarin" الصيني (المصدر نفسه، ص 292، 297). إلّا أنّ الواقع في روسيا مختلف جداً عن الصين، وهوما تثبته سلسلة من المراسيم في عهد القيصر بيتر الأول الذي سعى أن يفرض تكويناً أساسياً للخدمة الإدارية وأن يكون هذا التكوين مقتصراً على أبناء النبلاء والمرشحين لهذه الخدمة. قارن: Reinhard Wittram, *Peter I. Czar und Kaiser: Zur Geschichte Peters des Großen in seiner Zeit* (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht o. J., [1964]), Band 2, S. 198-201.

مكتبة الفكر الجديد

على النبلاء ولم يتطلب تكويناً عامّاً وإنما (نظرياً على الأقلّ) تكويناً مختصّاً، فإنّه يبدو شبيهاً بالوضع الصّيني[276]. 2. تنتفي حقوق النبالة بعد جيلين في صورة عدم تولي الوظائف[277]. وهذا يبدو أيضاً شبيهاً بالوضع الصّيني[278]. على أنّ حقوق النبلاء الرّوس ضمّت إلى جانب الامتيازات الأخرى الحقّ دون غيرها لامتلاك الأراضي بمن تبعها من المستعبدين[279]. وبهذه الطريقة كان النبلاء يتمتعون بحقّ مسبّق في السلطة المحلية كمزارعين، وهو ما لا يوجد بأيّ حال في الصّين. إلّا أنّ ضياع حقوق النبالة كنتيجة لعدم القيام بواجبات الوظيفة تم إلغاؤه في عهد بيتر الثالث وكاترينا الثانية[280]. لكن الرتبة الاجتماعية (Tschin) وقائمة الرتب الرسمية[281] (Tabel of Rangach) بقيتا تمثلان القاعدة الرسمية للتقويم الاجتماعي، ومجرّد الدخول في سلك الوظيفة الحكومية ولو لمدّة وجيزة بقي علامة انتماء للطبقة بالنسبة للنبلاء الشبّان.

---

(276) يذكر بوليو في كتابه *Reich der Zaren* I، ص 300 مثل هذا القانون لبيتر الأول بنفس الكلمات التي استعملها ماكس فيبر ولكن بدون ذكر أي مصدر.

(277) كانت الامتيازات الطبقية في الصين مرتبطة بالنجاح في الامتحانات. أمّا الامتيازات المالية فتعود إلى الرتبة في سلم إدارة الدولة التي لا يمكن وراثتها. قارن في هذا الصدد: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 301f. und 315.

(278) أكدت الملكة كاترينا الثانية في مرسوم امتياز الطبقة النبيلة لعام 1785 للنبلاء، ولهم وحدهم، الحقّ في امتلاك "الأراضي المستوطنة" أي العقار وما يتبعه من عبيد/ رجال السخرة. قارن: Leroy Beaulieu, *Reich der Zaren* I, S. 311.

(279) من خلال مرسوم/ عكاز بتاريخ 18 شباط/ فبراير (آذار/ مارس) 1762 حول "حرية النبلاء" أزال القيصر بيتر الثالث واجب الخدمة بالنسبة للنبلاء. وهذا الأمر تم التأكيد عليه من قبل الملكة كاترينا الثانية في مرسومها حول امتيازات النبلاء لعام 1785. قارن: المصدر نفسه، ص 300.

(280) تم إلغاء قائمة الرتب (table' o rangach) التي أقامها القيصر بيتر الأول بصفة رسمية من قبل الحكومة المؤقتة في شهر آذار/ مارس1917 .
Robert Paul Browder and Alexander F. kerensky, eds., *The Russian Provisional Government 1917* (Stanfort: Stanfort University Press, 1961), Documents, vol. 1., S. 210f.,
وكما يذكر بوليو في كتابه: *Reich der Zaren* I، ص 292 فإنّ هذه القائمة كانت تمثل إلى نهاية القرن التاسع عشر الأرضية لتحديد المكانة الاجتماعية. هذا ونجد لدى بوليو حتى طريقة الكتابة التي استعملها فيبر.

(281) تعبّر كلمة (TI: odnodvorcy) "Odnodworzy" عن العزبة الواحدة أو عن مالك عزبة فردية أوملك تمكن صاحبه من خدمته بصفة حرّة وامتلاكه فيما بعد ثم توريثه لأبنائه. وبما أنّ هذه الأراضي كانت تحدّ بمقاطعات موسكوالقديمة، فإنّ *Leroy Beaulieu* يتوقع أنّ هذه الأملاك كانت في الأصل تابعة لمعسكرات أقيمت لردّ شعوب الترتر.

مكتبة الفكر الجديد

ولئن كانت سيادة المزارعين النبلاء على مستوى الملك الخاص كـ القاعدة العامّة حسب القول المعهود " لا أرض بلا مالك"، باعتبار أنّه لا يوجد خارج نطاق ملك النبلاء سوى أملاك الإمارة وأملاك رجال الدين والدّير، وأنّه من الصعب وجود عقار خاصّ في أياد أخرى ما عدا بعض البقايا المبعثرة لدى الفلاحين (Odnodworzy) أو لدى الإقطاع العسكري (الكوزاك)[282]. أمّا الإدارة المحلية في الرّيف فكانت في أيدي المزارعين النبلاء، إذا لم تكن تابعة لأملاك الدولة. غير أنّ السلطة السياسية البحتة والنفوذ الاجتماعي، وخاصّة كلّ الحظوظ للترقي في المجال الاقتصادي تبقى رهينة الوظيفة أو العلاقات المباشرة مع البلاط، وهو ما تظهره كيفية التعامل مع السلطة هنا وفي أيّ مكان آخر، وخاصّة حسب النمط الصّيني. ولا شكّ أنّ هناك طبعاً بعض المبالغة في قول بول الأول حينما بيّن لزائر غريب أنّ الرجل الطيب/ الشريف هو ذلك الذي يخاطبه فحسب وما دام يتحدّث معه[283]. فكان العرش[الروسي] يسمح لوحده فعلاً بأشياء أمام النبلاء وحتى أمام حاملي الألقاب المجيدة وأصحاب الثروات الضخمة ما لا يتجرّأ القيام به أيّ حاكم غربيّ مهما كان مستبدّاً إزاء آخر من يكون من بين الوزراء التابعين له. فهذه المكانة للقيصر هي قائمة من جهة على التضامن القويّ بين الأفراد وعلى الإدارة والجيش المجنّد بصفة إجبارية من طرف القوّاد ومن جهة أخرى على عدم وجود تضامن طبقي بين النبلاء من أجل المصالح المشتركة. فكما هو الحال لدى أصحاب الأرباح الصّينيين، كان النبلاء يشعرون بأنفسهم كمتنافسين من أجل الرتب (Tschin) والحظوظ التي يمنحها الأمير. ولذلك كان النبلاء في حدّ ذاتهم منقسمين بصفة عميقة وفي ضعف حادّ أمام الأمير، ولم يتمكنوا من الوصول، حتى إلى حدود التنظيم الحديث للإدارة المحلية[284] التي أقامت إلى حدّ ما وضعاً جديداً

---

(282) هذه العبارات لبول الأول جاء ذكرها بالفرنسية عن طريق:
Louis Philippe Comte de Ségur d'Aguesseau, *Mémoires: Souvenirs et anecdotes. correspondance et pensées du prince en ligne,* Bibliothèque des mémoires relatifs à l'histoire de France pendant le 18e siècle avec avant-propos et notes par Jean François Barrière (Paris: Firmin Didot frères, fils et Cie, 1859), tome 20, S. 179,

وذكر هذا الاستشهاد باللغة الألمانية من قبل بوليو في كتابه:
Leroy Beaulieu, *Reich der Zaren* I, S. 289.

(283) المقصود هنا هي منظمة الإدارة المحلية التابعة لما يسمّى Zemstva والتي أقيمت من طرف القيصر الإسكندر الثاني عام 1864.

(284) في "شهادة العفو بالنسبة للنبلاء" سمحت الملكة كاترينا الثانية عام 1785 للنبلاء التجمّع في روابط على المستوى الحكومي والإقليمي وعرض لوائح إلى العرش كلما اقتضت الحاجة. قارن أيضاً المصدر نفسه، ص 315 ولاحقاً.

مكتبة الفكر الجديد

من الإجماع، إلا نادراً جداً من تكوين مقاومة جماعية، بل وغالباً بدون نتيجة تذكر رغم أنهم تحصلوا في عهد كاترينا الثانية بصريح العبارة على حقّ التجمع والالتماس/ المطالبة الجماعية[285]. وهذا الضعف الفادح للتضامن الطبقي لدى النبلاء، والذي يعود سببه إلى المنافسة من أجل حظوة البلاط، لم يكن نتيجة للنظام الذي أقامه بيتر العظيم وإنما يعود أصله إلى نظام "Mjetnitschestwo" القديم الذي ساد منذ تأسيس الدولة الموسكوفية على الترتيب الاجتماعي لدى الشرفاء[286]. فالرتبة الاجتماعية كانت منذ البداية مرتبطة بمكانة الوظيفة التي يمنحها القيصر باعتباره المالك الكوني للأرض، والتي كان يتبعها كأجر مادّي الملك التابع للوظيفة[287] (Omjestje" von mjesto). أمّا الفرق بين نظام Mjestnitschestwo القديم والنظام البيتريني فلم يكن في آخر المطاف سوى أنّ إقطاع الوظيفة من جهة والرتبة التي منحت للمالك الأول أو إلى مالك لاحق عن طريق الوظيفة التي أسندت له أصبحت ملكاً لجميع من يخلفه، وبهذا وقع تنظيم علاقات الرّتب بين العائلات النبيلة بصفة دائمة نسبياً. وهكذا تقلد الشاب النبيل منصبه في الوظيفة 1. حسب الرتبة العليا التي توصّل إليها السلف في هرمية الوظيفة و2. حسب عدد الأجيال التي مرّت بين المرتبة العليا في الوظيفة التي تحصّل عليها أحد الأسلاف ودخوله الذاتي في سلك الوظيفة. فلا يمكن لنبيل من عائلة نبلاء الوظيفة العليا أن يقبل حسب العرف المحدّد للطبقة وظيفة تجعله يخضع لأمر موظّف من عائلة ذات رتبة دونية في سلم النبلاء، أو أن يقبل الجلوس إلى جانب موظف – ولو كلّفه ذلك حياته إذا كان الداعي لها القيصر ذاته[288] – يكون حسب

---

(285) تعود نشأة نظام الـ mestničestvo، وهونظام معقد من الرتب والتعيين في المناصب حسب النسل والخدمات الجليلة، تأريخياً إلى القرن الخامس عشر. وكان موازياً لنموالدولة المركزية الموحّدة التي بادرت بتكوينها إمارة موسكو (ويقدر تاريخها اليوم بالفترة ما بين 1480 و1703) وتبعتها إمارات أخرى كبيرة وصغيرة وضعت أراضيها وخدمتها واستقلالها تحت سلطتها. قارن في هذا الصدد أيضاً الوصف الذي قدّمه يوليوس في المصدر نفسه ص 288–292.

(286) تدلّ كلمة "Pomjestje" (TI: pomest'e) على العقار الذي يوضع على ذمّة الموظف كأجر لخدمته. وهو يشبه حسب بوليو في كتابه: Leroy Beaulieu, *Reich der Zaren* I, S. 286, الإقطاع أو الـ beneficium. وقد وزّعت أملاك طائلة كأجور للوظيفة في عهد إيفان الثالث (Iwan III) الذي حكم بين 1462–1502.

(287) يذكر بوليو في المصدر نفسه، ص 291 خبر أحد المؤرّخين عن أحد النبلاء الذي رفض قبول إقطاع من الأرض فوضه له القيصر، وعلى خلفية ذلك تم القبض عليه وهو يصرخ أنّ الموت أحبّ إليه من أن يعرض عليه إقطاع لا يضاهي مكانته.

(288) لتقليص الصراعات الحامية على ساحة الحرب منع القيصر إيفان الرابع (Iwan IV) ("الفظيع") =

مكتبة الفكر الجديد

الرتبة العائلية للـ"Mjestnitschestwo" خاضعاً له مهما كانت رتبته الشخصية. وهذا النظام يدلّ من جهة على القيود الحسّاسة التي يخضع لها القيصر في اختيار موظفيه السّامين في الإدارة وقيادة الجيش، والتي لا يمكن تجاوزها إلّا بصعوبات كبيرة، بل وبالخطر أن لا تتوقف الاحتجاجات والاعتراضات حتى على ساحة القتال[289]. ومن جهة أخرى فإنّه يفرض على النبيل، بقدر ما ترتفع رتبته الموروثة، بقدر ما يندمج في خدمة البلاط والإدارة البيروقراطية حتى لا يفقد مكانته الاجتماعية وحضوض الوظيفة التي يتقلّدها، وأن يتحوّل إلى "نبيل البلاط" (وكلمة Dworjanstwo اشتقت من كلمة Dwor التي تعني البلاط/ القصر) [290].

لقد تراجع الملك الخاص للعقار كأرضية للرتبة الاجتماعية أكثر فأكثر. وتقلّص عدد الـ Wotschinniki، أي مالكي إحدى الأراضي (Wotschina) الموروثة من السلف، وليست تلك الأراضي التابعة في الأصل للوظيفة لصالح ما سمّي بالـ Pomjeschtschiki حتى أصبح هذا اللفظ لوحده يعني الآن "المالك". فليس إذن الملك النبيل للعقار هو الذي يحدّد الرتبة الاجتماعية وإنما المرتبة الخاصة والموروثة في الوظيفة. ونجد حلقة الوصل لتطوّر هذا النظام المستعمل بطريقة ذكية من طرف إدارة القيصر، والمتمثل في ربط السلطة الاجتماعية بأكملها بخدمة الحاكم، 1. في مؤسّسة (أنصار/ أتباع الملك) التي سيتم التعرّض إليها فيما بعد[291] في علاقتها 2. بالتضامن العشائري الذي يسعى أفراد العشيرة إلى الحفاظ على المرتبة المكتسبة للوظيفة وما يتبعها

= عام 1550 على سامي ضبّاطه الصراع مع النبلاء من المرتبة الدونية. قارن: Leroy Beaulieu, *Reich der Zaren* I, S. 290, Anm. 1.

(289) هكذا تكتب الكلمات اليوم: dvorjanstvo و dvor.

(290) كان ما يسمّى بـ (votčinniki :TI) "Wotschinniki" غالباً أمراء قدامى أوما يشابههم، وكانوا يملكون أراضي بموجب القانون. غير أنهم أجبروا في نهاية القرن السادس عشر من قبل القياصرة على تعويض أملاكهم بأراض تابعة للوظيفة (pomest'e)، وبذلك فقدوا مكانتهم وأصبحوا "Pomjeschtschiki" (pomeščiki). قارن: المصدر نفسه، ص 286؛ هناك نجد أيضاً إشارة إلى التوظيف اللغوي لكلمة "pomeščiki" ومقارنة (votčina) "Wotschina" بما يعني Allod في أوروبا الغربية.

(291) انطلاقاً من سوء فهم لقول جاء لدى بوليو في كتابه: Leroy Beaulieu, *Reich der Zaren* I, S. 291f.,

حمّل فيير القيصر بيتر الأول حرق القوائم القديمة أووثائق الإدارة. لكن في الحقيقة تم حرق القوائم "razrjadnaja perepis" (لدى Leroy Beaulieu: "rasrădnüja knigi"، المرجع المذكور، ص 291) بالفعل من طرف أبيه فيدور الثالث ألكسيفيتش.

مكتبة الفكر الجديد

من حظوظ لهم جميعاً. وهذا الوضع وجده بيتر العظيم قائماً وحاول تحسينه حينما قام بإحراق قوائم العائلات (Rasrjadnaja Perepis) التي تعرض إرشادات عن مطالب العشائر النبيلة حول المراتب[292]، ووضع نمطه – Tschin-Schema – المرتبط بالمرتبة الشخصية الخالصة مكانه. فكانت محاولة لتقويض شرف العشائر الذي كان إلى حدّ الآن حجر عثرة في طريق تطوّر التضامن الطبقي وكذلك أمام مصالح القيصر في اختياره الحرّ لموظفيه، ولكن بدون أن تنشأ معارضة طبقية ضدّ القيصر. وقد نجحت فعلاً المحاولة. فالنبلاء بقوا منقسمين فيما بينهم كلما سعوا إلى التوصّل إلى مرتبة Tschin الاجتماعية، وذلك من خلال التنافس الكبير بينهم من أجلها، ولكن في حالة أنهم بقوا مجرّد مالكين، فإنهم حافظوا على انقساماتهم من خلال المعارضة المليئة حقداً إزاء الـ Tschinownik – وهي التسمية العامة للموظفين. فاحتكار نظام الرقّ لم يخلق تضامناً طبقياً لأنّ التنافس من أجل المراتب حال دونه ولم تبق سوى الوظيفة التي تعطي فرصاً كبيرة لكسب الثروات. من هذا المنظور كان الوضع مماثلاً للعهدين القيصري الروماني المتأخر والبيزنطي، وكذلك أيضاً لمن سبقهما من الحكم البابلي والفارسي والهلّينستي القديم وحتى ورثتهم المسلمين: فأهمّية سلطة أصحاب العقار – التي، كما رأيناها[293]، كانت مفقودة تماماً في الصّين – لم تقد هناك أيضاً إلى أيّ ارتباط معين كان لطبقة المالكين مع الوظائف الحكومية ولا إلى نشوء طبقة نبلاء موحّدة انطلاقاً من السلطة العقارية، مهما تعدّدت المبادرات. فقد وجدت طبقة المالكين (Possessores) التي تزايد نفوذها بالنسبة للإدارة الرومانية المتأخرة، مثل سلك الوظيفة الإماراتي

(292) تطوّرت التناقضات بين المزارعين الكبار والموظفين الفقراء في المدن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى حدّ أن أصبح الموظفون ذووالدرجة السفلى يشتمون من قبل مخاصميهم النبلاء وينعتون بـ "البروليتاريا المزينة". قارن: المصدر نفسه، ص 301.

(293) في عهد الممالك الهلينستية مثل مملكة البطالمة في مصر أوفي مقدونيا ومملكة السلاقدة تم تكريم المستشارين والموظفين وضباط الملك بمنحهم أوسمة فخرية ورفع مقامهم في سلم الرتب. فتماشياً مع الإسكندر الكبير الذي اتبع المثال الفارسي في منح الألقاب لأهل البلاط، هيمن هذا النظام في القرنين الثالث والثاني ق.م. أمّا في مقدونيا، فقد سعى المزعومون أنهم "أصدقاء" الإسكندر الكبير إقصاء طبقة النبلاء القديمة من بلاط الملك (المرافقين).

مكتبة الفكر الجديد

في الممالك الهلّينستية [294] في العهد الروماني المتأخر[295]، نفسها بدون أية صلة أمام الطبقة المرتبة حسب قيمة دخل الأرباح في جدول من المراتب، كما كان ذلك في مرحلة نشوء الدول الشرقية القديمة. أمّا في الدّول الإسلامية فقد كان هناك تسلسل اجتماعي مطابق لطابعهم الديني، ويشمل أوّلاً اعتناق الإسلام كدين، وكذلك أيضاً التمرّن في العلوم الدينية وأخيراً حظوة الحاكم، ولكن بدون احتكار متواصل وفعّال للنبلاء. وعلى هذه الأرضية ليس في الإمكان أن ينشأ العنصر الأساسي والمحدّد لجميع النبلاء الغربيين في العصر الوسيط: ألا وهو التوجّه المركزي في كيفية تسيير الحياة عن طريق نمط معيّن من الخلق (Gesinnung) التقليدية التي تأصّلت من خلال التربية. وتشمل هذه الخلق كلّ العلاقة الشخصية إزاء نمط الحياة بأكمله والشرف الطبقي الموحّد كمطلب ملزم لكلّ فرد والرابطة الحميمة والموحّدة لجميع أفراد الطبقة. لا شكّ أنّ العديد من التقاليد قد تطوّرت على الأرض الرّوسية وكذلك ضمن أوساط الوجهاء في جميع تلك الدّول. لكن لم يكن الأمر متعلقاً بالانفصام المذكور سابقاً لأسس الترتيب الاجتماعي فحسب كي لا يتمكنوا من الوصول إلى مركز موحّد ومطابق لخلقهم في تسيير حياتهم حسب قاعدة "الشرف"، بل إنّهم لم يحرّكوا المصالح الاقتصادية والحاجة الملحّة إلى الهيبة الاجتماعية على الإطلاق إلّا من الخارج ولم يقدّموا مقياساً باطنياً بسيطاً لفرض الذات والحفاظ على الشرف كحوافز موحّدة للعمل. فإمّا أن ينفصل الشرف الاجتماعي الذاتي عن العلاقة إزاء الحاكم من الدّاخل: وهو ما حصل لدى الوجهاء المستقلّين؛ وإمّا أنهما لم يكونا سوى فرصة "ترقية" تستوجبها الحاجة الخارجية لفرض الذات، وهو ما نجده لدى نبلاء البلاط وTschin وسلك الموظفين الصّينيين القدامى (Mandarinentum) ولدى جميع الأنواع من الرتب القائمة على حظوة الحاكم ونعمته. من جهة أخرى كانت الأرباح المكتسبة بجميع أنواعها في حدّ ذاتها الأرضية

---

(294) في عهد القياصرة الرومان وقف أصحاب الأراضي الشاسعة – الذين ينتمون في الأصل غالباً إلى سلالة الشيوخ القدماء– في وجه الموظفين غير النبلاء الذين تم ترتيبهم حسب دخلهم السنوي لعدم انتمائهم لنظام الشيوخ، وذلك منذ عهد هادريان. قارن : Mommsen, *Römisches Staatsrecht* III, 1³, S. 564,

أمّا الإصلاح الديوكلتياني– القسطنطيني، فقد أقام نظاماً مقسماً للمراتب بالنسبة للموظفين وجد أثره في المذكرة Notitia dignitatum (في النصف الأول من القرن الخامس). قارن: Karlowa, *Römische Rechtsgeschichte* I, S. 828f.

(295) بالنسبة للممالك الشرقية القديمة (مثل مصر والسماريين والبابليين والأشوريين) تم إثبات الفارق بين روابط النسل وروابط الإدارة التي أسّسها الملك مثلاً فيما يخصّ المملكة البابلية القديمة من خلال نقوش منحوتة. قارن: Thurnwald, *Babylon*, S. 652-660.

مكتبة الفكر الجديد

السانحة للشعور بـ"شهامة" الوظيفة والوجهاء على غرار نبلاء الزيّ (Noblesse de Robe)، ولكن بدون قاعدة معينة لعلاقة خاصّة مع الحاكم قائمة على "الشرف" وعلى ما يماثله من نظام خاصّ للحياة الباطنية. فقد كان كلّ من الموظف السّامي الغربي إلى جانب المكانة الاجتماعية التي حازها عن طريق الحظوة التي منّه بها الحاكم، والنبيل الإنجليزي القديم التابع لطبقة الشرفاء (Squirearchie) إلى جانب الهيبة الاجتماعية التي نالها عن طريق مؤهلاته الشرفية الخاصّة، رغم الاختلاف المتباين بينهما، حاملاً لشعور شخصيّ وطبقي خاص بعزّة النفس/ الكرامة قائم على الشرف الذاتي، وليس على النفوذ الناتج عن الوظيفة. لكن يبدو جليّاً تماماً لدى الموظف السّامي، كما هو من السّهل إدراكه لدى النبيل الإنجليزي القديم (Gentleman) أنّ نمط حياة كليهما الباطني كان متأثراً بروح الفروسية الغربية. فقد كان الموظفون السّامون منسجمين تماماً مع هذه الرّوح، أمّا النبيل الإنجليزي فقد جمع على خلاف الأول، إلى جانب سمات الفروسية القروسطية الخالصة، ملامح بورجوازية أخرى متزايدة نتجت عن إعفاء طبقة الشرفاء من التجنيد، والتأمت مع مثله الرجالي ونمط حياته. فإلى جانب طبقة الشرفاء (Squirearchie) ظهر لدى النبيل المتزمت أحد هذه الأنماط ذات المرجعية المتغايرة جداً والذي بدأت به التطوّرات المتعدّدة والمؤثرة في بعضها البعض إلى حدّ التوازن. وعلى أيّة حال، فإنّ مركز التوجّه الأصلي القروسطي لهتين الطبقتين كان موجوداً خارج حيزهما في الفروسية الإقطاعية. ولكن نظام حياته كان محدّداً من المركز عن طريق مفهوم الشرف الإقطاعي وهذا المفهوم بدوره عن طريق ولاء المُقطعين، وهو النمط الوحيد المفترض للشرف الطبقي سواء من الداخل من خلال موقف موحّد من حيث المبدأ من جهة، أم من الخارج من خلال نوعية العلاقة إزاء سيّده من جهة أخرى. وبما أنّ علاقة المُقطع/ المستعبد الخاصة تمثل علاقة خارجة عن السلطة الإماراتية، فإنها تبقى من هذا المنظور خارج حدود بنية السيادة الإماراتية. وفي حدّ ذاتها، فإنّه من السّهل إقرار أنّ هذه العلاقة من جهة أخرى محدّدة من خلال صلة البرّ والإحسان الخاصة والشخصية البحتة المرتبطة بالسيّد بدرجة كبيرة إلى حدّ أنها تبدو وكأنها "الحلّ" لإشكال عملي/ محسوس ضمن سلطة الأمير السياسية، وذلك عن طريق أصحاب القرار المحليين، حتى إنه من الأفضل تناولها بصفة منسّقة كـ"حالة" خاصّة وخارقة للعادة من السيادة الإماراتية.

مكتبة الفكر الجديد

[الإقطاعية] نظام الإقطاع

تقـرير النشـر
حول نشـأة النص

يتكون النص الذي نحن بصدد نشره لاحقاً من جزأين. يهتمّ الجزء الأول بتحديد مضمون الإقطاعية/ نظام الإقطاع ويبحث الجزء الثاني في العلاقة المتبادلة بين مركبات السيادة الإماراتية وسلطة الإقطاع في ارتباطها بالاقتصاد وخصوصاً بالرأسمالية الحديثة. وانطلاقاً من تعدّد روابط السلطة الإقطاعية، وضع ماكس فيبر شيئاً فشيئاً سمات الإقطاع الغربي لتحديد المفهوم النموذجي لـ "الإقطاعية". ومن خلال المقارنة مع أشكال الإقطاع غير الأوروبية وأنواعها وقع توضيح خصوصيات الإقطاعية/ نظام الإقطاع الغربي بحيث يحتل تطوره واجهة البحث وأصبح النمط القائم هنا من تشكل الروابط السياسية، أي ما يسمّى بدولة الطبقات، هو الوحيد الذي سيعرض للبحث. ولتجنب ريب السقوط في تركيبة تاريخية أحادية الجانب بين السلطتين الإماراتية والبيروقراطية، أشار ماكس فيبر إلى بعض الأشكال المختلطة والانتقالية التي يمكن الرجوع إليها تاريخياً. أمّا في الجزء الثاني، فإنّه تساءل عن الظروف الاقتصادية لنشأة أشكال السلطة الإماراتية والإقطاعية/ الأرستقراطية السياسية وكذلك عن العوامل المشجعة والمثبتة أو أيضاً المعيقة لأشكال السيادة بالنسبة لتطور الرأسمالية الحديثة.

وعلى عكس النص السابق حول "السلطة الإماراتية" يبدو النص المعروض

مكتبة الفكر الجديد

هنا أكثر انسجاماً وتناسقاً في حدّ ذاته. فبغض النظر عن التفاصيل حول نظامي "الإقطاع" التركي والإسلامي، لا يقدّم الانشغال بنظام الإقطاع مبدئياً شيئاً جديداً في أعمال ماكس فيبر، حتى تكوّن النسخة الأولية من النص من بين المساهمات الأولى لكتاب **الاقتصاد والمجتمع**. وهو ما يتم التنبيه إليه في إحدى الجمل من النصوص القديمة التابعة للنسخة الأصلية من **سوسيولوجيا الحقّ** بحيث تعتبر التفاصيل حول دولة الطبقات من بين النصوص القديمة جداً في مجموعة سوسيولوجيا السيادة[1]. وفي وصفه يعود فيبر بصريح العبارة إلى المراجع القديمة وأمهات الكتب مثل كتاب مونتسكيو **روح الشرائع**، والمؤلّف الصغير لكارل ماركس **مأساة الفلسفة** أو دراسة كارل راتغن حول "ميزانية اليابان واقتصادها" التي سبق أن تعرّض لها عام 1898 في ملخصه للدرس حول "الاقتصاد القومي العام (النظري)"، وذلك تحت عنوان "تطوّر الإقطاعية/ نظام الإقطاع ومختلف أشكاله"[2]. وكسند لتحديد التوقيت الصحيح هناك ثلاثة كتب أخرى ذكرت في هذا الصدد: كتاب أوسكار وايلد (Os-car Wilde) بعنوان: *Bildnis des Dorian Gray* الذي ملكه ماكس فيبر في ترجمة ألمانية لطبعة دار Insel للنشر عام 1907، فهو يعرض علينا مصطلحاً لاحقاً لكتابة النص ولكن الأهمّ في هذا الإطار هو ذكر دراسة هيرمان ليفي (Hermann Levy) التي نشرت "أخيراً" أي عام 1912 حول "سياسة سلالة ستيوارت الاقتصادية" وكذلك المقال المنشور "مؤخراً" للباحث بيكر حول "الظواهر الخاصّة للإقطاع العسكري الإسلامي". والعدد الذي تضمن مقال بيكر نشر في مجلة **الإسلام** التي يصدرها الباحث ذاته ولم يتم استلامها إلّا في 18 من شباط/ فبراير 1914. فذكر هذا التاريخ يشير إذن إلى وقت متأخر من الانشغال بالنص والذي يمكن أن يعود إلى ربيع أو صيف عام 1914.

لا توجد إشارات أخرى لتحديد التاريخ بصفة مباشرة. هناك فقرة واحدة تصف التحوّل من علاقة الإقطاع إلى رابطة الإقطاع وتعمل بمقولات وترتيبات

---

(1) قارن: Weber, *Recht* §1, S. 8 (WuG', S. 393),
هناك تمت الإحالة إلى شكل تقسيم السلطات في "أشكال السياسة الطبقية" ومن ثمّ أيضاً إلى نوعية تقسيم السلطات في "أشكال السياسة الإماراتية والطبقية والإقطاعية" في نسخة التنقيح. وهناك أيضاً تم ذكر مونتسكيو.

(2) قارن: Weber, *Vorlesungs-Grundriß*, S. 8,
هناك تم أيضاً ذكر ماركس (المصدر نفسه، ص 16).

مكتبة الفكر الجديد

البحث حول المقولات. ولكن من المحتمل أن يكون الجزء الثاني من النص (بداية من ص 418) قد مثل ردّ فعل على "الجهد الضعيف" الذي بذله كارل بوشر (Karl Bücher)[3] في مساهمته لمقدّمة "المرجع" التي كان ينتظر منها الكثير. فالمقال حول "درجات التطوّر الاقتصادي القومي"[4] لم يقدّم في 18 صفحة مطبوعة شيئاً مثيراً ولم يلخّص باختصار حتى الأطروحات التي عرف بها في موفى القرن التاسع عشر ووقعت مهاجمته[5]. ولذلك أعلم ماكس فيبر في 28 كانون الثاني/ يناير 1913 الناشر بول سيبيك أنّه سيضطرّ تعويض بوشر و"ملء الفراغ" الذي أحدثه. "وهذا يتطلّب على الأقلّ شهرين. من هنا سيكون مقالي جاهزاً في شهر أيار/ مايو"[6]. وفي الجزء الثاني من نص "الإقطاعية/ الإقطاع" يعرض فيبر خلافاً للتعيينات الأحادية الجانب لأشكال السيادة السياسية بالنسبة لأنماط اقتصادية معينة تنوّع مختلف لترتيبات ممكنة قد تفند أيّ شكل من نظريات التطوّر منذ البداية. وهذا يتطابق وقوله في الرسالة التي بعث بها إلى جوهانس بلانج (Johann Plenge) في 11 آب/ أغسطس 1913 والتي تضمنت أنّ " مقاله بعنوان "الاقتصاد والمجتمع" سيعرض أشياء مغايرة تماماً لـ"مراتب الاقتصاد""[7]. أمّا الجزء المتكامل في آخر النص حول "الإقطاعية/ الإقطاع" فإنّه يتبع فقرة من الطبعة الأولى منشورة بحروف صغيرة تنتهي بملاحظات وجيزة حول أثر بنيات كلّ من السلطة الإماراتية والإقطاعية، ويمكن أن تكون – قياساً بنصّ "البيروقراطية" بمنزلة الخاتمة الأصلية للنص وما يدعّم هذه الفرضية هو أنّ النتائج الحالية (انظر لاحقاً، ص 446– 453) حول العقيدة والسلوك تكرّر إلى حدّ ما جاء في الفقرة المنشورة بحروف صغيرة. إضافة إلى ذلك، تنبّه الإحالة إلى

---

(3) هكذا جاء في رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، MWG II/ 8، ص 344.

(4) قارن: Karl Bücher, "Volkswirtschaftliche Entwicklungsstufen," *GdS*', Abt. I (1914), S. 1-18.

(5) للجدل حول بوشر (Bücher) قارن مثلاً: Helmuth Schneider, "Die Bücher-Meyer Kontroverse," in: Eduard Meyer, *Leben und Leistung eines Universalhistorikers*, hg. von William M. Calder III. und Alexander Demandt (Leiden, New York u.a.: E. J. Brill, 1990), S. 417-445.

(6) رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 28 كانون الثاني/ يناير 1913، MWG II/ 8، ص 60.

(7) قارن رسالة ماكس فيبر إلى جوهانس بلانج (Johann Plenge) بتاريخ 11 آب/ أغسطس 1913، MWG II/ 8، ص 305.

مكتبة الفكر الجديد

عمل هيرمان ليفي المنشور في نهاية عام 1912 إلى بحث متعلق بهذا الجزء الأخير من النص يعود إلى النصف الأول من عام 1913، بحيث يبدو أن هناك تطابقاً زمنياً مع الإعلان عن إعادة النظر في مساهمة بوشر غير الكافية.

كما تتيح مكانة نص "الإقطاعية/ الإقطاع" في علاقته بالنسخة القديمة لسوسيولوجيا السيادة إمكانيات أخرى لتحديد تاريخ نشأته. وتبدو بالأخصّ العلاقة المتبادلة مع نص "السلطة الإماراتية" أكثر قرابة. وهذا لا يخصّ فحسب الترابط الموضوعي من خلال الجزء الأخير، حيث يتم وصف بنيات السلطة الإماراتية والإقطاعية في علاقتها بالاقتصاد، وإنما أيضاً استعمال المصطلحات الخاصّة في تحليل السلطة الإماراتية. ففي النص المعروض هنا يتم تدقيق المصطلحات حتى لغوياً: فإلى جانب النمط الاستبدادي للسلطة الإماراتية بدا الحديث عن النمط "الخالص" و"الأبوي" لهذه السلطة. إضافة إلى ذلك، هناك فقرتان تفترضان في مقارنتهما لبنية السلطة الإماراتية بالسلطة الإقطاعية العودة إلى جزء من التفاصيل المتعلقة بنصّ "السلطة الإماراتية". أمّا التساؤل عن الترتيب المتبادل فتثيره فقرة تضمّ الترتيب المتناسق للعلاقات الإقطاعية؛ فهنا جاء تحت النقطتين 1 و2 (الإقطاع "Leitur-gischer" والإقطاع "الإماراتي") عرض أشكال تجهيز المحاربين التي سبق أن وقع وصفها بإطناب في منهج الجيوش الإماراتية. إلا أنّ هذه الأشكال لا يعاد البحث فيها كحالات استثنائية للإقطاع في نص "الإقطاعية"، وهو الدليل على إعادة النظر في كلا النصين.

كان لتحليل بنية الإحالات الداخلية للنصّ بين نص "الإقطاعية" الذي نحن بصدد نشره والنصوص المتعلقة بالسيادة الكاريزماتية – كما ذكرنا سابقاً – أثر حاسم بالنسبة لترتيب النسخة القديمة من سوسيولوجيا السيادة وفهمها. ففي مستهلّ نص "الإقطاعية" يوضّح ماكس فيبر انتهاجه الموالي بالقول: "سنرى فيما بعد أنّه يمكن، بل ويجب التعامل مع علاقة الوفاء الإقطاعية بين السيّد وتابعيه من جهة أخرى وكأنها أيضاً تعامل يومي ضمن علاقة كاريزماتية وليس ضمن ارتباط سلطوي إماراتي، ومن هذا المنظور فستجد بعض العناصر الخاصّة لعلاقة الوفاء مكانها الحقيقي والمنسجم. ولكن لنبق هذا الوجه جانباً ولنبحث عن الشكل الحميم والحازم لهذه العلاقة". فسنجده في هذا النص، في حين أن نص "تحوير الكاريزما" لا يتضمّن سوى تذكيرين وجيزين لنمط التبعية الحرّة كمنطلق محتمل للعلاقات الإقطاعية.

مكتبة الفكر الجديد

وليس هناك تفاصيل أخرى في بقيّة النصوص الثلاثة المتعلقة بالـ "كاريزما"، وهو ما يبعث على الظنّ أنّ فكرة الأصلين بالنسبة للإقطاع جاءت متأخّرة نسبياً ولم يكن لها أثر كبير في النصوص المحرّرة سابقاً حول "الكاريزما". وهذا يوضح أيضاً لماذا لم نجد في نصوص "الكاريزما" الثلاثة سوى أقوال عامة حول الإقطاعية وليس أقوالاً مختصّة بالبتّ مثل الإحالة إلى "السلط الإدارية/ العنف اليومي لدى السيادة البيروقراطية والأبوية والإقطاعية". أمّا بالنسبة للترتيب المقرّر هنا، فهناك إحالتان مسبقتان من نص "الإقطاعية" تشيران إلى تفاصيل في نصوص "تحوير الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما" تعللان هذا الترتيب، مع العلم أنّ الإحالة الأولى المتعلقة بالوضع الجنسي/ النسب الكاريزماتي تبدو متبادلة، والإحالة الثانية تشير إلى فقرة من فصل "المشروعية" السابق، ولهذا السبب تم أيضاً تحويلها.

في الوقت الذي تسمح الإحالات المعاكسة في نص "الإقطاعية" بالعودة إلى التفاصيل الموجودة في نص "البيروقراطية" وحلّ عقدها بوضوح، يبدو ربط الإحالة المخالفة غير واضح. فلا يمكن التعرض إلى أقوال غير مشكوك فيها تتعلق بالربط بين النص المنشور هنا ونصّ التقديم حول "السيادة"، وليس هناك أي تعبير مطابق للإحالة في النص الختامي لفصل "الدولة والحكم الديني". كما لا يوجد ما يطابق الإحالة المسبقة حول تناول الظروف الاقتصادية البحتة لتطور البيروقراطية الحديثة في جملة النصوص المختلفة، وهو ما دفع الناشرين الأوائل إلى إضافة ملاحظة مباشرة حول هذا الغرض الباقي بدون حلّ. ومن المحتمل أن تحيل هذه الإشارة إلى الفصل 8d) بعنوان: "تطوّر الدولة الحديثة" من مقدّمة "الملخّص" المعلن عنه في شهر حزيران/ يونيو[8] 1914.

بالنسبة لبقية نصوص النسخة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع** هناك ربط موضوعي مع نص التقديم لفصل "العلاقات الاقتصادية بالنسبة للجماعات بصفة عامة" الذي وقع التأكيد عليه من خلال إحالات متبادلة في النص، وهذا الربط جاء من أجل التفاصيل المتعلقة ببنية الاقتصاد في الجزء الأخير من نص "الإقطاعية". كما تقود أيضاً إحالة من الفصل الثاني عشر لنصّ "الجماعات الدينية" الذي يبحث في العناصر المعيقة للرأسمالية الحديثة لدى مختلف أديان العالم مباشرة

(8) قارن: GdS¹, Abt. I, 1914, S. XI (MWG I/ 22-6).

مكتبة الفكر الجديد

إلى الجزء الثاني من نص "الإقطاعية"[9]. وعن طريق الإحالات يربط ماكس فيبر الأوجه الطبقية للنبلاء التي تم تناولها في نص "الإقطاعية" مع الفقرات القريبة من حيث المضمون في نص ""الطبقات"، "الفئات" و"الأحزاب" "والفصل السابع من "الجماعات الدّينية". إنّ الجزء الأول من نص "الإقطاعية" مرتبط من خلال إحالات بالدراسة حول "المدينة". فهناك جملة من الإحالات من نص "سوسيولوجيا الحقّ" تقود إلى جزئي هذا النص وهذه الإحالات التي لا أهمّية لها بالنسبة لقراءة النص تستقطب من جميع طبقات النص، منذ الصياغة المبكّرة المرقونة بالآلة الكاتبة حتى التحويرات الإضافية المكتوبة باليد[10]. في مقابلها تقود إحالة واحدة فقط، ولكنها متعدّدة الحلول، من نص "الإقطاعية" إلى نص "الحقّ" §2[11].

إجمالاً يمكن تحديد إطار واسع لتاريخ نشأة النص الذي هو بين أيدينا قد يبدأ عام 1910 ويتواصل إلى حدود 1914، مع العلم أنّ جزءاً من التفاصيل الخاصة بعلاقات الإقطاع ودولة الطبقات في الغرب قد تنتمي إلى مجموعة سابقة من نص **الاقتصاد والمجتمع**. وقد وقع التوسّع فيها في غضون عام 1914/1913، وهو ما تشير إليه الإحالات المتضمنة في أجزاء من نص الحقّ والجماعات الدينية التي تعود إلى عام 1913/ 1914. ومن المحتمل أنّ آخر تنقيح حدث في ربيع أو صيف 1914.

---

(9) فيبر: Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2 mit Anm. 42.

(10) انطلاقاً من مجموعة النصوص المبكرة لفيبر: Weber, *Recht* § 1, S. 8 (WuG¹, S. 393), تقود إحالة إلى معالجة تقسيم السلطات في "الأشكال الطبقية السياسية" في حين أنّ التتمّة المكتوبة باليد للإحالة تشير إلى الأشكال السياسية الإماراتية والإقطاعية. نجد كلا الإحالتين في الجزء الأول من نص "الإقطاعية". وانطلاقاً من المجموعة الثانية من الأوراق المرقونة بالآلة الكاتبة تقود إحالة تم حلها عدّة مرات عن طريق نمطي استنباط الحقّ الإماراتي. قارن: Weber, *Recht* § 6, S. 3 (WuG¹, S. 484),
إلى الجزء الأول من نص **الإقطاعية** وكذلك إحالة تم حلها بوضوح مروراً بتطوّر السلطة السياسية الأبوية إلى دولة الرخاء (قارن: Weber, *Recht* § 6, S. 8 (WuG¹, S. 492)) في الجزء الثاني من نص **الإقطاعية**. انطلاقاً من التنقيح الذي جرى باليد إلى الكتابة الثانية المرقونة يمكن حلّ عقدة الإحالة إلى أشكال قديمة من الرأسمالية مقارنة بالرأسمالية البورجوازية الحديثة (قارن: Weber, *Recht* § 6, S. 5 (WuG¹, S. 487)) في الجزء الثاني من نص **الإقطاعية**. وانطلاقاً من المجموعة الثالثة من الأوراق المرقونة بالآلة الكاتبة والتي تستند إلى نسخة من المخطوط المبكر، تقود ثلاث إحالات تم حلّ عقدها عدّة مرات (قارن: Weber, *Recht* § 2, S. 8 (WuG¹, S. 442))، المصدر نفسه، Weber, *Recht* § 2, S. 53 (WuG¹, S. 443)، والمصدر نفسه، (Weber, *Recht* § 2, S. 71 (WuG¹, S. 452)
إلى نص **الإقطاعية** مع العلم أنّ مواقع الإحالات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار تتفق أحسن.

(11) Weber, Recht § 2, S. 71-73 (WuG¹, S. 452f.).

مكتبة الفكر الجديد

فيما يخصّ نقل النص ونشره

لم ينقل لنا مخطوط. يستند النشر إلى الطبعة التي نشرت أوّل مرة بعد وفاة الباحث من قبل ماريانا فيبر وملشيور باليي كفصل ثامن للجزء الثالث تحت عنوان: "أثر السلطة الأبوية والإقطاعية. الإقطاعية" في: فيبر، **ماكس، الاقتصاد والمجتمع** (ملخّص الاقتصاد الاجتماعي، الفصل الثالث، الإيداع الرابع). – (Tübingen: J. C. B. Mohr) (Paul Siebeck 1922)، ص 724–752.

لم يؤخذ عنوان الطبعة الأولى "أثر السلطة الأبوية والإقطاعية. الإقطاعية" بعين الاعتبار بما أنّ الأمر يتعلق بإضافة واضحة من طرف الناشرين. ففي البلاغ الأول لماريانا فيبر حول مخلفات زوجها بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920 نجد معلومة مختصرة فقط تحمل عنوان "الإقطاعية"[12]. وحتى مع إرسال المخطوطات المخلفة والتابعة لـ **الاقتصاد والمجتمع** بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921 نجد في فصل الفهرس تحت النقطة 17 كلمة "الإقطاعية"[13]. ولم يظهر العنوان الطويل "أثر السلطة الأبوية والإقطاعية" إلا متأخراً جداً في المراسلة خلال التنقيحات لتسليم الحزمة الرابعة. فقد كتب ملشيور باليي في 15 تموز/ يوليو 1922 إلى أوسكار سيبيك قائلا إنّه لاحظ "مع الأسف الآن فقط أنّ الفصل "أثر السلطة الأبوية والإقطاعية" يأتي قبل فصل "الكاريزماتية""[14] وفي الطبعة الأولى بقيت المعلومة الأصلية لماريانا فيبر محتفظاً بها كعنوان ثانٍ بحروف صغيرة، ولكنها حذفت من الفهرس الكامل لكتاب **الاقتصاد والمجتمع**[15] وأزيلت فيما بعد تماماً من النص في الطبعة الثانية للكتاب[16]. أمّا الطبعة الحالية فإنها تتبنّى عنوان ماريانا فيبر المختصر "الإقطاعية" ولكنها تضعه بين قوسين مربعين، إذ وقع تغييره خلال الطبع. وبالنسبة للجزء الثاني من النص (انظر لاحقاً، ص 418–453) الذي يضمّ بنية السلطة الإماراتية

---

(12) رسالة ماريانا فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920، (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446).

(13) قارن ماريانا فيبر، تحديد قائمة مضمون المخطوط بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921، المصدر نفسه.

(14) قارن رسالة ملشيور باليي إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 15 تموز/ يوليو 1922، المصدر نفسه.

(15) قارن فهرس المحتوى في: WuG¹, S.X.

(16) Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft*, 2 vermehrte Aufl. (Grundriß der Sozialökonomik, Abt. III) (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1925), S. 724.

مكتبة الفكر الجديد

إلى تفاصيل المقارنة المنسقة، فسيضاف بين قوسين مربعين العنوان الثانوي المكوّن من طرف الناشر "أشكال بنية السلطة الإماراتية والإقطاعية في علاقتها بالاقتصاد".

لم يُعَد نشر الإضافات التي اتضح أنها كانت من طرف الناشرين الأوّلين مثل فهرس المحتوى وفهرس الصفحات، وكذلك أيضاً الهوامش التوضيحية، كجزء لا يتجزّأ من النص في هذه الطبعة وإنما وقع ذكرها في الجهاز النقدي للنص لقد تعدّدت الأخطاء خصوصاً بالنسبة للمصطلحات العربية واليابانية، ومن المحتمل أنّ هذا يعود إلى صعوبات فكّ عقدها/ فهمها من قبل الناشرين الأولين. فقد وقع تعديلها بمساعدة المصادر التي اتضح استعمالها من قبل ماكس فيبر[17].

(17) تم تصحيح أخطاء الكلمات اليابانية بمساعدة كتاب Rathgen, *Japans Staatshaushalt*، أمّا العبارات العربية فقد عدّلت بمساعدة بيكر (Becker) وكتابه *Steuerpacht und Lehnwesen*.

مكتبة الفكر الجديد